

المَدَقِّنَةُ الْكُبْرَى

لِلْإِمَامِ دَارِ الْجَمْعَةِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ الْأَصْبَحِيِّ

المتوفى سنة (١٧٩ هـ)

رواية الإمام سَخْنُونُ بْنُ سَعِيدٍ الشَّوْجِي

المتوفى سنة (٢٤٠ هـ)

عن الإمام عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْعُتْقِي

المتوفى سنة (١٩١ هـ)

الجزء الثاني

طُبِعَ عَلَى نَفَقَةٍ

صَدِّيقُ الشُّعْرَى الشَّيْخُ زَايِدُ بْنُ سُلَاطِمَةَ الْخَنِيَّاتِ

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

مَقَّعَهَا وَرَاجَعَهَا وَقَدَّمَ لَهَا

الشار

السَّيِّدُ عَلِيُّ بْنُ السَّيِّدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْهَاشِمِيُّ

(١٤٢٢ هـ)



كتاب الصيام والاعتكاف ولبنة الفذر من المدونة الكبرى روية سحنون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين
وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ

السحور والأكل بعد طلوع الفجر

قال سحنون : قلت لعبد الرحمن بن القاسم : ما الفجر عند مالك ؟ قال : سألنا مالكا عن الشَّفَقِ ما هو ؟ فقال : الحُمْرَةُ ، قال مالك : وإنه ليقع في قلبي وما هو إلا شيء فكرت فيه منذ قريب أن الفجر يكون قبله بياض ساطع ، فذلك لا يمنع الصائم من الأكل فكما لا يمنع الصائم ذلك البياض من الأكل حتى يتبين الفجر

(١) الصيام لغة : الإمساك ، وشرعا : الإمساك عن شهوتي البطن والفرج وما يقوم مقامهما مخالفة للهوى في طاعة الله في جميع أجزاء النهار بنية قبل الفجر أو معه إن أمكن فيماعد زمن الحيض والنفاس وأيام الأعياد ، وله ركنان : النية ، والإمساك المذكور ، وشروط وجوبه : البلوغ ، والعقل ، والقدرة ، والحضور ، والخلو من الحيض والنفاس . وشروط صحته : النقاء من دم الحيض والنفاس ، والعقل ، وأن يقع في غير أيام الأعياد .

انظر : « الذخيرة » (٢ / ٤٨٥) ، و« الشرح الكبير مع بلغة السالك » (١ / ٢٣٩)

- (٢٤٧) .

المعترض في الأفق ، فكذلك البياض الذي يبقى بعد الحمرة لا يمنع مصليًا أن يصلي العشاء ، قلت : أرأيت لو أن رجلًا تسحر وقد طلع له الفجر وهو لا يعلم بطلوع الفجر ، ثم نظر فإذا الفجر طالع ؟ .

قال : قال مالك : إن كان صومه ذلك تطوعًا مضى في صيامه ولا شيء عليه ، وليس له أن يفطر فإن أفطره فعليه القضاء ، قال : فإن كان صومه هذا من نذر كان أوجبه على نفسه ، مثل قوله : لله على أن أصوم عشرة أيام ، فإن كان نواها متتابعات ليست أيامًا بأعيانها فصام بعض هذه الأيام ، ثم تسحر في يوم منها في الفجر وهو لا يعلم ، فإنه يمضى على صيامه ويقضى ذلك اليوم يصله بالعشرة الأيام ، قال : فإن لم يصل هذا اليوم بالعشرة الأيام قضاها كلها متتابعات ولم يجزه ما صام منها ، قال : فإن أفطر ذلك اليوم الذي تسحر فيه بعد طلوع الفجر متعمدًا ، فعليه أن يستأنف الصوم ، قال : وإن تسحر بعد طلوع الفجر في أول يوم منها وهو لا يعلم وهى هذه الأيام التى ليست بأعيانها ، وقد نواها متتابعات ، فإنه إن شاء أفطره ، واستأنف صوم عشرة أيام من ذى قبل ؛ لأنها ليست أيامًا بأعيانها ولا أحب له أن يفطره وإن أفطره فإنما عليه عشرة أيام يدخل ذلك اليوم في هذه العشرة الأيام أجدها قضاء ذلك اليوم ، قلت له : فإن كانت أيامًا بأعيانها نذرها ، فقال : لله على أن أصوم هذه العشرة الأيام بعينها أو شهرًا بعينه أو سنة بعينها فصام بعضها ، ثم تسحر بعد طلوع الفجر وهو لا يعلم أو أكل ناسيًا ، فقال : يمضى على صومه ويقضى يومًا مكانه .

قال ابن القاسم : ومن أكل في رمضان وهو لا يعلم بالفجر ، أو كان ناسيًا لصومه ، وقد علم بالفجر فعليه قضاء يوم مكانه ، قال :

وإن كان أكل في قضاء رمضان ناسياً فأحب أن يفطر يومه ذلك أفطره وقضى يوماً مكانه وأحب إلى أن يتمه ويقضى يوماً مكانه ، قال : ومن أكل في صيام ظهار أو قتل نفس بعدما طلع الفجر وهو لا يعلم أو ناسياً لصومه مضى وقضى ذلك اليوم ووصله بصيامه ، فإن ترك أن يصله بصيامه استأنف الصوم ، قلت : ما قول مالك فيمن شك في الفجر في رمضان فلم يدر أكل فيه أم لم يأكل ؟ فقال : قال مالك : عليه القضاء يوماً مكانه ، قلت : وكان مالك يكره للرجل أن يأكل إذا شك في الفجر ؟ ، فقال : نعم .

قال سحنون : وإنما لم يكن عليه أن يقضى في التطوع ؛ لأن ابن وهب حدثني عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي ^(١) عن عبيد الله ابن عمر ، عن القاسم بن محمد أنه قال : إن كان في فريضة فليصم ذلك اليوم ويقضى يوماً مكانه ، وإن كان تطوعاً فليصم ذلك اليوم ولا يقضيه ، وأن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال فيمن أكل في رمضان ناسياً : إنه يتم صومه ويقضى يوماً مكانه .

قال ابن وهب : وحدثني سفيان الثوري عن زياد بن علاقة ^(٢) ،

(١) سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حميل بن عامر الجمحي ، أبو عبد الله المدني قاضي بغداد ، روى عن عبد الرحمن بن قاسم ، وعبيد الله بن عمرو ، وموسى بن علي بن رباح وآخرين ، وعنه الليث بن سعد ، وابن وهب ، وسريح ابن النعمان ، صدوق له أوهام ، وقال ابن حجر : أفرط ابن حبان في تضعيفه ، توفي سنة ١٧٦ هـ . انظر : «الميزان» (١٤٨/٢) ، و«التهذيب» (٥٥/٤) .

(٢) زياد بن علاقة بن مالك الثعلبي ، أبو مالك الكوفي ابن أخى قطبة ، روى عن أسامة وشريك وجريز بن عبد الله وجابر بن سمرة ، وغيرهم رضى الله عنهم ، وروى عنه السفيانان ، والأعمش ، وسمك بن حرب وآخرون ، ثقة ، رمى بالنصب ، توفي سنة ١٣٥ هـ أو ١٢٥ هـ .

انظر : «التهذيب» (٣٨٠/٣) ، و«سير أعلام النبلاء» (٢١٥/٥) .

عن بشر بن قيس^(١) قال : كنا عند عمر بن الخطاب فأتى بسويق ، فأصبنا منه وحسبنا أن الشمس قد غابت ، فقال المؤذن : قد طلعت الشمس ، فقال عمر بن الخطاب : فاقضوا يوماً مكانه^(٢) ، ابن وهب وأن مالكا حدث أن زيد بن أسلم حدثه عن عمر بن الخطاب أنه أفطر يوماً في رمضان في يوم ذى غيم ورأى أنه قد أمسى وغربت الشمس فجاءه رجل ، فقال : يا أمير المؤمنين قد طلعت الشمس ، فقال عمر بن الخطاب : الخطب يسير وقد اجتهدنا^(٣) .

قال مالك : يريد بالخطب القضاء^(٤) .

قال سحنون : وإنما رأيت أن يقضى الواجب لما حدثتك به ، وأن يحيى بن سعيد قال في رمضان مثله ، وقال فيمن أكل أو وطئ امرأته ناسياً : إنه يتم صومه ويقضى يوماً مكانه .

في الذي يرى هلال رمضان وحده

قلت : أرأيت من رأى هلال رمضان وحده هل يردُّ الإمام شهادته ؟ فقال : نعم ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ،

(١) بشر بن قيس التغلبي ، روى عن خريم بن فاتك وسهيل بن الحنظلية ، ومعاوية ، وأبى الدرداء رضى الله عنهم ، وروى عنه ابنه قيس ، وزيد بن علاقة ، وثقه ابن حبان ، وقال ابن حجر : صدوق .

انظر : « التهذيب » (١/٤٥٦) ، و « الكاشف » (١/١٥٧) .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٢٨٦) ، والبيهقي في « السنن والآثار » (٦/٢٥٩) ،

و « السنن » (٤/٢١٧) ، وعبد الرزاق (٤/١٧٩) من حديث بشر بن قيس .

(٣) أخرجه مالك في « الموطأ » في الصيام رقم (٤٤) ، والبيهقي في « معرفة

السنن والآثار » (٦/٢٥٩) من حديث زيد بن أسلم عن أخيه خالد بن أسلم رضى الله عنهما .

(٤) أخرجه مالك في « الموطأ » في الصيام رقم (٤٤) .

قلت : أفيصوم هذا الذى رأى هلال رمضان وحده إذا ردَّ الإمام شهادته ، قال : نعم^(١) ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : فإن أفطره أ يكون عليه القضاء والكفارة فى قول مالك ؟ قال : نعم لعل غيره قد رآه معه فتجوز ، قلت : أ رأيت إن رآه وحده أ يجب عليه أن يُعْلِمَ الإمام فى قول مالك ؟ قال : نعم لعل غيره قد رآه معه فتجوز شهادتهما ، قلت : أ رأيت استهلال رمضان ، هل تجوز فيه شهادة رجل واحد فى قول مالك ؟ قال : قال مالك : لا تجوز فيه شهادة رجل واحد وإن كان عدلاً ، قلت : فشهادة رجلين ؟ قال : هى جائزة فى قول مالك ، قلت : أ رأيت هلال شوال ؟ قال : كذلك أيضاً لا تجوز فيه أقل من شهادة رجلين ، وتجاوز شهادة الشاهدين إذا كانا عدلين ، قال : وكذلك قال مالك ، قلت : أ رأيت العبيد والإماء والمكاتبين وأمّهات الأولاد هل تجوز شهادتهم فى هلال رمضان أو شوال ؟ قال : ما وقَّفْنَا مالكا على هذا ، وهذا مما لا يشك فيه أن العبيد لا تجوز شهادتهم فى الحقوق ، فهذا أبعد من أن تجوز فيه .

قال : وقال مالك : فى الذين قالوا : إنه يصام بشهادة رجل واحد ، فقال مالك : أ رأيت إن غُمَّ عليهم هلال شوال كيف يصنعون ؟ أفيطرون أم يصومون أحداً وثلاثين ، فإن أفطروا خافوا أن يكون ذلك اليوم من رمضان ، قلت : أ رأيت هلال ذى الحجة ؟ قال : سمعت مالكا يقول فى الموسم : إنه يقام بشهادة رجلين إذا كانا عدلين .

أشهب ، عن ابن لهيعة ، عن يزيد بن أبى حبيب ، عن ابن شهاب أنه قال : إذا شهد شاهدان فى رؤية هلال رمضان صيم بشهادتهما .

(١) قاله مالك فى « الموطأ » فى الصيام ص ١٩٢ .

ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عن يحيى بن سعيد : أن عمر بن الخطاب أجاز شهادة رجلين على رؤية هلال رمضان ، وقال يحيى بن سعيد فيمن رأى هلال رمضان وحده : إنه يصوم ؛ لأنه لا يفرق بذلك جماعة ولا يصام بشهادته .

ابن مهدي ، عن سفيان ، عن منصور ، عن أبي وائل قال : كتب إلينا عمر ابن الخطاب أن الأهلة بعضها أكبر من بعض ، فإذا رأيتم الهلال نهارًا فلا تفطروا حتى تمسوا إلا أن يشهد رجلان مسلمان أنهما أهلاه بالأمس عشية ^(١) .

قال ابن وهب : وأخبرني يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله بن عمر : أن ناسًا رأوا هلال الفطر نهارًا فأتهم عبد الله بن عمر صيامه إلى الليل ، وقال : لا حتى يرى من حيث يرى بالليل ^(٢) ، قال ابن وهب : وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر ابن الخطاب ، وعثمان بن عفان ^(٣) ، وعلى بن أبي طالب ، وعبد الله ابن مسعود ، ومروان بن الحكم ، وعطاء بن أبي رباح مثله ، قال ابن مسعود : وإنما مجراه في السماء ولعله أبين ساعتئذ ، وإنما الفطر من الغد من يوم يرى الهلال ^(٤) .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٢١/٢) ، والبيهقي في « السنن » (٤١٣/٤) ، و « معرفة السنن والآثار » (٢٤٨/٦) ، والدارقطني (١٦٨/٢) من حديث أبي وائل .
(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٣١٨/٢) من حديث سالم عن ابن عمر رضى الله عنهما .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٣١٩/٢) من حديث عمر وعلى وعثمان ومروان .
(٤) وتلبية لرغبة الأمة الإسلامية في توحيد رؤية الهلال تقدمت دار الإفتاء في مصر بمشروع ينفذ إطلاق قمر صناعي لإثبات الأهلة . مما يعد ذلك مواكبة للعصر واستفادة من التقنية الحديثة في سبيل توحيد الأمة وسد طرق الاختلاف =

قال ابن وهب : وقال لى مالك بن أنس : من رأى هلال شوال نهاراً فلا يفطر ويتم يومه ذلك فإنما هو هلال الليلة التى تأتى^(١) ، وقال ابن القاسم : عن مالك مثله .

قال سحنون : وروى ابن نافع وأشهب عن مالك : أنه سئل عن هلال رمضان إذا روى أول النهار أيصومون ذلك اليوم ؟ فقال : لا يصومون ، قيل له : أهو عندك بمنزلة الهلال يرى بالعشى ؟ قال : نعم هو مثله .

ابن مهدي ، عن ابن المبارك^(٢) عن ابن جريج ، عن عمرو^(٣) ابن دينار : أن عثمان بن عفان أبى أن يجيز شهادة هشام بن

= فى موضوع إهلال الشهر وهو أمر تدعو له الضرورة وتحث عليه تعاليم الإسلام .
(١) قال ابن رشد : مذهب مالك وجميع أصحابه : أن الهلال إذا روى قبل الزوال أو بعده أنه لليلة القادمة ، إلا ابن وهب فذكر عنه ابن مزين فى تفسيره « للموطأ » أنه إذا روى الهلال قبل الزوال فإنه لليلة القادمة ، وإن روى بعد الزوال فهو لليلة الماضية ، وإن روى بعد الزوال دون أن يرى بعد الزوال فهو لليلة القادمة ، وأخذ بذلك عيسى بن دينار ، وإليه ذهب ابن حبيب .
انظر : « البيان والتحصيل » (٢/٢٢٩) .

(٢) عبد الله بن المبارك بن واضح ، الإمام شيخ الإسلام ، عالم زمانه وأمير الأتقياء فى وقته ، أبو عبد الرحمن الحنظلى ، الحافظ الغازى ، أحد الأعلام حدث عن سليمان التيمى ، وعاصم الأحول وحيد الطويل وآخرين ، وحدث عنه معمر والثورى ، وابن مهدي ، وابن معين ، ثقة ثبت فى الحديث ، توفى بهيت على الفرات فى شهر رمضان من سنة إحدى وثمانين ومائة . انظر : « سير أعلام النبلاء » (٨/٣٧٨) .

(٣) عمرو بن دينار ، أبو محمد الجمحى مولا هم المكى الأثرم ، أحد الأعلام وشيخ الحرم فى زمانه ، سمع من ابن عباس وجابر ، وابن عمر وأنس ، وعبد الله ابن جعفر وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم ، من كبار التابعين فى الفضل والجلال ، حدث عنه ابن جريج ، وسفيان الثورى ، وابن أبى مليكة والزهرى وآخرون ، توفى بمكة سنة ١٢٦ هـ . انظر : « سير أعلام النبلاء » (٥/٣٠٧) .

عتبة^(١) وحده على هلال رمضان^(٢) ، ابن مهدي ، عن سفيان ،
عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي بن أبي طالب قال : إذا
شهد رجلان مسلمان على رؤية الهلال فصوموا ، أو قال :
أفطروا^(٣) .

في القبلة والمباشرة^(٤) والحُقنة والسَّعوط^(٥) والحجامة

قلت : أَيْقَبُّ الصَّائِمِ أو يباشر في قول مالك ؟ قال : قال مالك :
لا أحب للصائم أن يُقبل ، ولا أن يباشر ، قلت : أَرَأَيْتَ مَنْ قَبَّلَ فِي
رمضان فَأَنْزَلَ ، أَيْكون عليه الكفارة في قول مالك ؟ ، قال : نعم ،
والقضاء كذلك ، قال مالك ، قلت : أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ مِنَ الْمَرْأَةِ مِثْلُ
مَا كَانَ مِنَ الرَّجُلِ أَيْكون عليها القضاء والكفارة في قول مالك ؟ قال :
نعم ، إِنْ طَاوَعْتَهُ فَالْكَفَارَةُ عَلَيْهَا ، وَإِنْ أَكْرَهَهَا فَالْكَفَارَةُ عَلَيْهِ ، وَعَلَى
الْمَرْأَةِ الْقَضَاءُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، قلت : أَرَأَيْتَ إِنْ قَبَّلَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ قُبْلَةً

(١) هشام بن عتبة ، قيل : الصواب هاشم بن عتبة بن أبي وقاص المشهور
المعروف بالمرّقال ؛ لأنه كان يسرع في الحرب ، قيل : له صحبة ، قتل في يوم
صفين . انظر : « العبر » (١/٣٩) ، و « تاريخ بغداد » (١/١٩٦) ، و « الإصابة »
(٦/٤٠٤) .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٣٢٠) ، وعبد الرزاق (٤/١٦٧) من حديث عمرو
ابن دينار ، وذكره ابن حزم في « المحلى » (٦/٢٣٨) من حديث عمرو بن دينار .
(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٣٢٠) من حديث الحارث عن علي بن أبي طالب
كرم الله وجهه .

(٤) المباشرة : هي الملامسة ، وأصله لمس بشرة الرجل بشرة المرأة .
انظر : « النهاية » (١/١٢٩) .

(٥) السَّعوط : دواء يصب في الأنف .

انظر : « القاموس » (سعط) (٨٦٥) ، و « المصباح المنير » (٢٧٧) .

واحدة فأنزل ، ما قول مالك في ذلك ؟ فقال : قال مالك : عليه القضاء والكفارة ، قلت : أكان مالك يكره القُبلة للصائم ؟ قال : نعم .

ابن أبي ذئب أن شعبة مولى ابن عباس حدث أن ابن عباس : كان ينهى الصائم عن المباشرة ، ابن وهب ، وأخبرني رجال من أهل العلم عن ابن عمر وابن شهاب ، وعطاء بن أبي رباح مثله ، ابن وهب ، عن يحيى بن أيوب ، عن يحيى بن سعيد أنه قال في رجل باشر امرأته في رمضان بعد الفجر أو في قضاء رمضان قال : إن كان باشرها متلذذاً لذلك ، فإنه يقضيه ، وقاله ربيعة .

ابن وهب ، عن ابن لهيعة عن خالد بن يزيد ، عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في رجل يُقبّل أهله في رمضان أو يلاعبها حتى ينزل الماء الدافق : إن عليه الكفارة ، وروى ابن وهب ، وأشهب عن مالك في رجل قبّل امرأته أو غمزها أو باشرها حتى أمدى في رمضان ، قال : أرى أن يصوم يوماً مكانه وإن لم يمدّ فلا أرى عليه شيئاً .

ابن وهب ، عن مالك ، والليث أن نافعاً حدثهما أن ابن عمر : كان ينهى عن القُبلة والمباشرة للصائم في رمضان وغيره ^(١) .

أشهب ، عن ابن لهيعة ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن قيصر مولى ثُجيب ^(٢) أنه أخبره أنه سمع عبد الله بن عمرو بن العاص ^(٣)

(١) أخرجه مالك في « الموطأ » في الصيام رقم (٢٠) من حديث مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وتفيد كلمة (وغيره) أى من أيام الصيام .

(٢) قيصر مولى ثُجيب ، التجيبي المصري ، روى عن ابن عمر رضي الله عنهما وعنه مكحول ، ويزيد بن أبي حبيب ، وجعفر بن ربيعة ، وثقه ابن حبان ، وقال أبو حاتم : ليس به بأس . انظر : « تعجيل المنفعة » ص ٣٤٦ .

(٣) هكذا بالأصل ، والصواب عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما .

يقول كنا عند رسول الله ﷺ فجاءه شاب فقال : يا رسول الله أقبل وأنا صائم؟ قال : لا ، ثم جاءه شيخ فقال : أقبل وأنا صائم؟ قال : نعم ، فنظر بعضهم إلى بعض ، فقال رسول الله ﷺ : « قد علمت لِمَ ينظر بعضهم إلى بعض إن الشيخ يملك نفسه » (١) .

أشهب ، وقال أبو هريرة ، وأبو أيوب الأنصاري ، وابن عباس مثل قول النبي عليه الصلاة والسلام في الشاب والشيخ ، قلت : رأيت إن جامع امرأته نهاراً في رمضان فيما دون فرجها حتى أنزل عليه القضاء والكفارة في قول مالك؟ قال : نعم ، قال : وسألت مالكا عن المباشرة يباشر الرجل امرأته في رمضان فيجد اللذة؟ فقال : إن أنزل الماء الدافق فعليه القضاء والكفارة ، وإن أمذى فعليه القضاء ولا كفارة عليه ، وإن أنعظ وحرك ذلك منه لذة ولم يمد رأيت عليه القضاء ، وإن كان لم يزل ذلك منه ميتاً ولم يحرك ذلك منه لذة ، ولم ينعظ فلا أرى عليه شيئاً .

في الحقنة وصب الدهن في الأذن والكحل للصائم

قلت : رأيت لو أن رجلاً احتقن في رمضان؟ فقال : كرهه مالك ورأى أن عليه القضاء ، قال ابن القاسم : ولا كفارة عليه ، وقد بلغني ذلك عن مالك ، قلت : رأيت من احتقن في رمضان ،

(١) ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٦٦/٣) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما بسند «المدونة» ولفظها ، وقال الهيثمي : رواه أحمد والطبراني في الكبير وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه كلام ، وللحديث شاهد أخرجه أبو داود في الصوم رقم (٢٣٨٧) من حديث أبي هريرة رضى الله عنه ، وابن ماجه في الصيام رقم (١٦٨٨) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما .

أو في صيام واجب عليه ، أ يكون عليه القضاء والكفارة في قول مالك ؟ قال : قال مالك : عليه القضاء .

قال ابن القاسم : ولا كفارة عليه ، قلت : وكان مالك يكره الحقنة للصائم ؟ ، قال : نعم ، قال : وسئل مالك عن الفتائل تجعل للحقنة ؟ ، قال : قال مالك : أرى ذلك خفيفاً ، ولا أرى عليه فيه شيئاً ، قال مالك : وإن احتقن بشيء يصل إلى جوفه فأرى عليه القضاء ، قال ابن القاسم : ولا كفارة عليه ، وقال أشهب : مثل ما قال ابن القاسم في الحقنة ، والكحل ، وصب الدهن في الأذن والاستسعاط ، وقال : إن كان في صوم واجب فريضة أو نذر ، فإنه يتمادى في صيامه وعليه القضاء ولا كفارة عليه إن كان في رمضان ، قلت : فهل كان مالك يكره السعوط للصائم ؟ قال : نعم ، قلت : فهل كان مالك يكره الكحل للصائم ؟ ، فقال : قال مالك : هو أعلم بنفسه . منهم من يدخل ذلك حلقه ، ومنهم من لا يدخل ذلك حلقه ، فإن كان ممن يدخل حلقه فلا يفعل . قلت : فإن فعل ، أ ترى عليه القضاء والكفارة ؟ فقال : قال مالك : إذا دخل حلقه وعلم أنه قد وصل الكحل إلى حلقه فعليه القضاء . قلت : أفيكون عليه الكفارة ؟ قال : لا كفارة عليه عند مالك ، قلت : أ رأيت الصائم أ يكتحل بالصَّبَرِ والدَّرُورِ والإِثْمَدِ وغير هذا في قول مالك ؟ فقال : قال مالك : هو أعلم بنفسه إن كان يصل إلى حلقه فلا يفعل ، قلت : فهل كان مالك يكره أن يصب في أذنيه الدهن في رمضان ؟ قال : إن كان يصل ذلك إلى حلقه فلا يفعل ، قال ابن القاسم : وقال مالك : فإن وصل إلى حلقه فعليه القضاء ، قلت : أ رأيت من صب في أذنيه الدهن من وجع ؟ قال : قال مالك :

إن كان يصل إلى حلقه فعليه القضاء ، قال ابن القاسم : ولا كفارة عليه ، قال ابن القاسم : وإن لم يصل إلى حلقه فلا شيء عليه .

ابن وهب ، عن الحارث بن نبهان ، عن يزيد بن أبي خالد ^(١) عن أبي أيوب ^(٢) عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ لم يكره الكحل للصائم ، وكره له السعوط أو شيئاً يصبه في أذنه ^(٣) .

قال ابن وهب : قال مالك فيمن يحتقن أو يستدخل شيئاً ، قال : أما الحقنة فإني أكرهها للصائم ، وأما السبار فإني أرجو أن لا يكون به بأس ، والسبار : الفتيلة ، ابن وهب ، عن محمد بن عمرو ، عن ابن جريج قال عطاء بن أبي رباح في الذي يستدخل الشيء ، قال : لا . يبدل يوماً مكانه وليس عليه شيء ^(٤) ، قلت : رأيت من أقطر في إحليله ^(٥) دهناً وهو صائم ، أ يكون عليه القضاء في قول مالك ؟ قال : لم أسمع من مالك فيه شيئاً ، وهو عندي أخف من الحقنة ،

(١) يزيد بن أبي خالد ، لم أجده في شيوخ الحارث بن نبهان ، ولا في من أخذ عن أيوب السختياني .

(٢) أبو أيوب ، هكذا بالأصل ، والصواب أيوب السختياني ، رأى أنس بن مالك ﷺ .

(٣) إسناد « المدونة » ضعيف لضعف الحارث بن نبهان ، وروى موقوفاً من حديث أنس ﷺ أخرجه أبو داود في الصيام رقم (٢٣٧٨) بلفظ : « أنه كان يكتحل وهو صائم » ، والترمذي في الصيام رقم (٧٢٦) بلفظ جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : اشتكت عيني ، أفأكتحل وأنا صائم ؟ قال : « نعم » ، وقال أبو عيسى : حديث أنس ليس بإسناده بالقوى ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١٩٩/٤) من حديث ابن جريج عن عطاء .

(٥) الإحليل : مخرج البول ، والجمع أحاليل وهو اسم لذكر الرجل .

انظر : « الوسيط » (حلل) (٢٠٠ / ١) بتصرف .

ولا أرى فيه شيئاً ، قلت : أرأيت من كانت به جائفة فداواها بدواء مائع أو غير مائع ما قول مالك في ذلك ؟ قال : لم أسمع من مالك فيه شيئاً ، قال : ولا أرى عليه قضاء ولا كفارة ؛ لأن ذلك لا يصل إلى مدخل الطعام والشراب ولو وصل ذلك إلى مدخل الطعام والشراب^(١) لمات من ساعته .

قال : وقال مالك : إنما كره الحجاماة للصائم لموضع التَّغْرِير^(٢) ، ولو احتجم رجل مسلم لم يكن عليه شيء^(٣) .

ابن وهب ، عن هشام بن سعد ، وسفيان الثوري ، عن زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ قال : « ثلاث لا يفطر منهن الصائم : القيء ، والحجاماة ، والحلم^(٤) »^(٥) .

ابن وهب ، وذكر ابن عباس أن رسول الله ﷺ احتجم وهو صائم^(٦) .

(١) وردت بالأصل : (والطعام) وهو خطأ ، ولعل الصواب : (والشراب) .

(٢) غَرَّرَ به : عرضه للهلكة ، انظر : « الوسيط » (غرر) (٦٧٢ / ٢) .

(٣) ذكره مالك في « الموطأ » في الصيام ص ١٩٩ .

(٤) الحلم : الاحتلام من رواية الترمذى رقم ٧١٩ .

(٥) إسناده مرسل والحديث أخرجه الترمذى في الصيام رقم ٧١٩ من حديث أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه ، وقال أبو عيسى : حديث أبى سعيد حديث غير محفوظ ، وقد روى عبد الله بن زيد بن أسلم ، وعبد العزيز بن محمد وغير واحد هذا الحديث عن زيد بن أسلم مُرسلاً .

(٦) أخرجه البخارى في الصوم رقم (١٩٣٩) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما .

في ملازمة الصائم ونظره إلى أهله

قلت : أرأيت إن لامس رجل امرأته ، فأنزل عليه القضاء والكفارة ؟ فقال^(١) : نعم عليه القضاء والكفارة عند مالك ، قلت : وإن هي لامسته عاجلت ذكره بيدها حتى أنزل ، أ يكون عليه القضاء والكفارة في قول مالك ؟ قال : نعم عليه القضاء والكفارة عند مالك إذا أمكنها من ذلك حتى أنزل فعليه القضاء والكفارة .

قال ابن القاسم : وسألت مالكا عن الرجل ينظر إلى أهله في رمضان على غير تعمد فيمذى ؟ قال : أرى أن يقضى يوما مكانه ، قال مالك : وقد كان رجال من أهل الفضل ممن مضى وأدركناهم ، وإنهم ليجتنبون دخول منازلهم نهارا في رمضان ، خوفا على أنفسهم واحتياطاً من أن يأتي من ذلك بعض ما يكرهون ، قلت : أرأيت من نظر إلى امرأته في رمضان ، فأنزل عليه القضاء والكفارة في قول مالك ؟ قال : إن تابع النظر فأنزل فعليه القضاء والكفارة ، قلت :

(١) نص علماء المذهب على كراهة النظر أو اللمس إن علمت السلامة والحرمة ، إن لم تعلم السلامة ، قال أبو البركات سيدى أحمد الدردير : وكره للصائم مقدمة جماع ، ولو فكراً أو نظراً علمت السلامة من ذلك ، وإلا حرم ، وقد لخص الشيخ الصاوى أقوال علماء المذهب في حالة ما إذا ترتب على ذلك مذى أو منى فقال : فإن حصل مذى بالمقدمات ، ففي حالة الكراهة أو الحرمة ، فالقضاء اتفاقاً ، وإن أنزل ففي حالة الحرمة تلزمه الكفارة اتفاقاً ، وفي حالة الكراهة ثلاثة أقوال : الأول : قول أشهب أنه لا كفارة عليه إلا إن تابع فأنزل ، والثانى : قول مالك في « المدونة » عليه القضاء والكفارة ، والثالث : الفرق بين اللمس والقبلة والمباشرة وبين النظر والفكر ، فالإنزال بالثلاثة الأول موجب للكفارة مطلقاً ، وبالأخيرين لا كفارة فيه إلا أن يتابع ، وهو قول ابن القاسم وهو المعتمد .
انظر : « الشرح الصغير وبلغة السالك عليه » (١/ ٢٤٤) بتصرف .

فإن لم يتابع النظر إلا أنه نظر فأنزل ما عليه في قول مالك ؟ قال : عليه القضاء ولا كفارة عليه .

في ذوق الطعام ومضغ العلك^(١) والشئ يدخل في حلق الصائم

قلت : أكان مالك يكره أن يذوق الصائم الشئ مثل العسل والملح ، وما أشبهه وهو صائم ، ولا يدخله جوفه ؟ فقال : نعم لا يذوق شيئاً ، قال : ولقد سألته عن الرجل يكون في فيه الحفر^(٢) فيداويه في رمضان ويمج الدواء^(٣) ؟ فقال : لا يفعل ذلك ، ولقد كره مالك للذي يعمل الأوتار ، أوتار العقب^(٤) أن يمر ذلك في فيه يمضغه أو يلمسه بفيه .

قال ابن القاسم : وكره مالك للصائم مضغ العلك ومضغ الطعام للصبي ، قلت : رأيت الصائم يدخل حلقه الذباب^(٥) أو الشئ يكون بين أسنانه فلقة الحبة أو نحوها فيبتلعها مع ريقه ؟ قال مالك : لا شئ عليه ، قال مالك : وكذلك لو كان في الصلاة لم يقطع عليه أيضاً صلاته .

-
- (١) العلك : ضرب من صمغ الشجر كاللبان يمضغ فلا يذوب ، الجمع علوك ، وأعلاك ، ووحدته علكة ، انظر : « الوسيط » (علك) (٦٤٦ / ٢) .
(٢) حفرت أسنانه فسدت أصولها بحفر يصيبها ، وحفر فوه تأكلت أسنانه . انظر : « الوسيط » (حفر) (١٩٠ / ١) .
(٣) مج الشئ : لفظه ، انظر : « الوسيط » (مجج) (٨٨٨ / ٢) .
(٤) العقب : العصب الذي تعمل منه الأوتار ، والجمع أعقاب . انظر : « الوسيط » (عقب) (٧٣٦ / ٢) .
(٥) الذبابة : بقية كل شئ ، أو الحشرة المعروفة . انظر : « الوسيط » (ذب) (٣٢٠ / ١) .

ابن وهب ، عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب : أنه كره
للصائم مضغ العلك ، وكره ذلك عطاء بن أبي رباح ^(١) .

في القيء للصائم

قلت : رأيت القيء في رمضان ما قول مالك فيه ؟ قال : قال
مالك : إن ذرعه ^(٢) القيء في رمضان فلا شيء عليه ، وإن استقاء
فعليه القضاء .

ابن وهب قال : وأخبرني حيوة بن شريح عن بكر بن عمرو
المعافري ^(٣) عن يثقب به أن رسول الله ﷺ قال : « إذا ذرعه القيء لم
يفطر ، وإذا استقاء طائعا أفطر » ^(٤) .

ابن وهب ، عن الحارث بن نبهان ، عن عطاء بن عجلان ^(٥) ،

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٢٩٧) ، وعبد الرزاق (٤/٢٠٣) من حديث
ابن جريج عن عطاء .

(٢) ذرع القيء فلاناً : غلبه وسبق إلى فيه . انظر : « الوسيط » (ذرع) (١/٣٢٢) .
(٣) بكر بن عمرو المعافري المصري ، روى عن أبي عبد الرحمن الحبلي ، وبكير بن
عبد الله ، وعبد الله بن هبيرة وآخرين ، وروى عنه ابن لهيعة وحيوة بن شريح ،
ويحيى بن أيوب وآخرون ، قال ابن حجر : صدوق ، توفي سنة ١٤٠ هـ . انظر :
« التهذيب » (١/٤٨٥) ، و« الميزان » (٢/١٥١٧) ، و« الكاشف » (١/١٦٢) .

(٤) أخرجه الترمذي في الصيام رقم (٧٢٠) ، وأبو داود في الصيام رقم (٢٣٨٠) ،
وابن ماجه في الصيام رقم (١٦٧٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، قال أبو عيسى :
حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه ،
إلا من حديث عيسى بن يونس .

(٥) عطاء بن عجلان الحنفى المصرى العطار ، روى عن أنس والحسن ، وابن سيرين
 وآخرين ، وروى عنه هشام بن حسان ، وعبد الوارث بن سعيد ، وحماد بن سلمة
 وغيرهم ، قال البخارى : منكر الحديث ، وكذبه ابن معين والغلاس . =

عن أبي نضرة^(١) عن أبي سعيد الخدري ، قال رسول الله ﷺ :
« إذا ذرع الرجل القيء وهو صائم ، فإنه يتم صيامه ولا قضاء
عليه ، وإن استقاء فقاء فإنه يعيد صومه »^(٢) .

أشهب : وقاله ابن عمر^(٣) وعروة بن الزبير ، وقال أشهب :
إن كان صومه تطوعاً فاستقاء ، فإنه يفطر وعليه القضاء ، وإن
تمادى ولم يفطر فعليه القضاء ، وإن كان صيامه واجباً فعليه أن يتم
صيامه ، وعليه القضاء ، وإن ذرعه القيء فلا شيء عليه .

قلت : أرأيت من تقياً في صيام الظهر أيستأنف أم يقضى يوماً
يصله بالشهرين ؟ قال : يقضى يوماً يصله بالشهرين .

في المضمضة والسواك للصائم

قلت : أرأيت من تغمض فسبقه الماء فدخل حلقه أعليه
القضاء في قول مالك ؟ قال : إن كان في رمضان أو في صيام واجب
عليه فعليه القضاء ولا كفارة عليه ، وإن كان في تطوع فلا قضاء

= انظر : « الميزان » (٧٥/٣) ، و« التهذيب » (٢٠٨/٧ ، ٣٨٧) .

(١) أبو النضر ، المنذر بن مالك بن قُطعة ، الإمام المحدث الثقة العدوي ثم العوفي
البصري ، حدث عن علي وأبي هريرة وعمران بن حصين ، وغيرهم رضى الله
عنهم ، وحدث عنه قتادة ، ويحيى بن كثير وعبد الله بن شاذب وخلق ، ثقة كثير
الحديث ، توفي سنة ١٠٨ هـ .

انظر : « سير أعلام النبلاء » (٥٢٩/٤) .

(٢) أخرجه الترمذى في الصيام رقم (٤١٩) من حديث أبي سعيد الخدري وتقدم
الكلام عنه .

(٣) أخرجه الإمام مالك في « الموطأ » كتاب الصيام رقم (٤٧) ، وعبد الرزاق
(٢١٥/٤) من حديث نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما .

عليه ، قلت : أرأيت إن كانت هذه المضمضة لوضوء صلاة أو لغير وضوء صلاة فسبقه الماء فدخل حلقه ، أهو سواء في قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : فهل كان مالك يكره أن يتمضمض الصائم من عطش يجده أو من حرّ يجده ؟ قال : قال مالك : لا بأس بذلك وذلك يعينه على ما هو فيه ، قال ويغتسل أيضًا ، قلت : فإن دخل حلقه من هذه المضمضة التي من الحر أو من العطش شيء فعليه عند مالك إن كان صيامًا واجبًا مثل رمضان أو غيره القضاء ولا كفارة عليه ، وإن كان تطوعًا فلا كفارة عليه ولا قضاء ، قال : نعم ، قلت : ما قول مالك في السواك أول النهار أو آخره ؟ قال : قال مالك : لا بأس به في أول النهار وفي آخره ، قلت : أرأيت الرجل يستاك بالسواك الرطب أو غير الرطب يبله بالماء ؟ ، قال : قال مالك : أكره الرطب ، فأما غير الرطب فلا بأس به ، وإن بلّه بالماء ، قال : وقال مالك : ولا أرى بأسًا بأن يستاك الصائم في أى ساعة شاء من ساعات النهار إلا أنه لا يستاك بالعود الأخضر .

ابن وهب عن سفيان الثوري أن عاصم بن عبيد الله بن عمر^(١) حدثه عن عبد الله بن عامر بن ربيعة^(٢) عن أبيه أنه قال : ما أحصى

(١) عاصم بن عبيد الله بن عامر بن عمر بن الخطاب العدوي المدني ، روى عن أبيه ، وعم أبيه عبد الله بن عمر ، وسالم بن عبد الله ، وعبد الله بن عامر وغيرهم ، وحدث عنه مالك ، وشعبة والسفيان وأخرون ، ضعفه خلق من الحفاظ ، توفي سنة ١٣٢ هـ . انظر : « التهذيب » (٤٦ / ٥) ، و « الميزان » (٣٥٣ / ٢) .

(٢) عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي ، المدني ، العدوي ، أبو محمد ، ولد في عهد النبي ﷺ ، روى عن أبيه وعمر وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم ، رضى الله عنهم ، وروى عنه الزهري ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وعاصم بن عبيد الله وآخرون ، تابعي ثقة ، توفي سنة ٨٥ هـ .

ولا أعدُّ ما رأيت رسول الله ﷺ يتسوّك وهو صائم ^(١) .

الصيام في السفر

قال ابن القاسم : قال مالك : الصيام في رمضان في السفر أحبُّ إلى لمن قوى عليه ، قال : فقلت لمالك : فلو أن رجلاً أصبح في السفر صائماً في رمضان ، ثم أفطر متعمداً من غير علة ماذا عليه ؟ قال : القضاء مع الكفارة مثل من أفطر في الحضر ، قال : وسألت مالكا عن هذا غير مرة ولا عام فكل ذلك يقول لي : عليه الكفارة وذلك أني رأيته أو قاله لي إنما كانت له السعة في أن يفطر أو يصوم ، فإذا صام فليس له أن يخرج منه إلا بعذر من الله ، فإن أفطر متعمداً كانت عليه الكفارة مع القضاء ، قال : فقلت لمالك : فلو أن رجلاً أصبح في حَضَرٍ في رمضان صائماً ثم سافر فأفطر ؟ ، قال : ليس عليه إلا قضاء يوم ، ولا أحب أن يفطر ، فإن أفطر فليس عليه إلا قضاء يوم ، قلت : ما الفرق بين هذا الذي صام في السفر ، ثم أفطر ، وبين هذا الذي صام في الحضر ، ثم سافر من يومه ذلك فأفطره عند مالك ؟ قال : قال لنا مالك : أو فسر لنا عنه لأن الحاضر كان من أهل الصوم فخرج مسافراً فصار من أهل الفطر فمن هاهنا سقطت عنه الكفارة ، ولأن المسافر كان مخيراً في أن يفطر ، وفي أن يصوم ، فلما اختار الصيام وترك الرخصة صار من

= انظر : « سير أعلام النبلاء » (٣/ ٥٢١) ، و« التهذيب » (٥/ ٢٧٠) .

(١) أخرجه البخاري تعليقاً (٤/ ١٨١) فتح الباري ، وأخرجه أبو داود في الصوم رقم (٢٣٦٤) ، والترمذي في الصوم رقم (٧٢٥) من حديث عامر بن ربيعة رضي الله عنه ، وقال أبو عيسى : حديث عامر بن ربيعة حديث حسن .

أهل الصيام ، فإن أفطر فعليه ما على أهل الصيام من الكفارة ، وقد قال المخزومي ^(١) وابن كنانة ^(٢) وأشهب في الذي يصوم في السفر في رمضان ثم يفطر : إن عليه القضاء ولا كفارة عليه إلا أن أشهب قال : إن تأوّل أن له الفطر لأن الله قد وضع عنه الصيام ، قال أشهب : وإن أصبح صائماً في السفر ، ثم دخل على أهله نهراً فأفطر فعليه القضاء والكفارة ولا يعذر أحد في هذا .

وقال المخزومي وابن كنانة فيمن أصبح في الحضر صائماً ، ثم خرج إلى السفر فأفطر يومه ذلك : إن عليه القضاء والكفارة ؛ لأن الصوم وجب عليه في الحضر ^(٣) ، وقد روى أشهب حديث النبي

(١) المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي ، الإمام الفقيه ، أحد من دارت عليه الفتوى بالمدينة بعد مالك الثقة الأمين ، سمع أباه وهشام بن عروة ، وأبا الزناد ، ومالكا ، وعنه ابنه عياش ويعقوب بن محمد ، ومحمد بن مسلمة المخزومي وآخرون ، قال أبو زرعة : لا بأس به ، وثقه ابن معين ، توفي سنة ١٨٦ هـ .
انظر : « التهذيب » (١٠/٢٦٤) ، و« شجرة النور الزكية » ص ٥٦ .

(٢) عثمان بن عيسى بن كنانة ، أبو عمرو ، كان من فقهاء المدينة ، أخذ عن مالك ، وغلبه الرأي ، وليس له في الحديث ذكر ، جلس في حلقة مالك بعد وفاته ، ولم يكن عند مالك أضبط منه ولا أدرس من ابن كنانة ، توفي بمكة سنة ١٨٦ هـ ، وقيل غير ذلك . انظر : « ترتيب المدارك » (١/١٦٤) .

(٣) يقويه حديث جابر الذي أخرجه مسلم في « صحيحه » : أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان ، فصام حتى بلغ كراع الفحيم ، فصام الناس ، ثم دعا بقدر من ماء فرفعه حتى نظر الناس إليه فشرب ، ثم قيل له بعد ذلك : إن بعض الناس قد صام ، فقال : « أولئك العصاة » ، وفي لفظ فقيل : إن الناس قد شق عليهم الصيام ، وإنما ينتظرون فيما فعلت ، فدعا بقدر من ماء بعد العصر فشرب ، انظر : « صحيح مسلم » (٣/٤١ ، ٤٢) .

وكراع الفحيم : واد أمام قرية عُسفان ، وعسفان على بُعد ثمانين كيلو متراً من مكة المكرمة ، أي أنه ﷺ أفطر بعد أن صام في السفر قريباً من عشرة أيام ، فُلعل ما روى عن الإمام هنا محمول على من أفطر دون شعور بمشقة الصيام ، وهو موطن التعليل في الحديث .

عَلَيْهِ السَّلَامُ حين أفطر وهو بالكَدِيدِ^(١) حين قيل له : إن الناس قد أصابهم العطش^(٢) .

قال ابن القاسم : فقلت لمالك : فلو أن رجلاً أصبح صائماً متطوعاً ، ثم سافر فأفطر أعليه قضاء ذلك اليوم ؟ قال : نعم ، قال : فقلت له : فإن غلبه مرض أو حرٌّ أو عطش أو أمرٌ اضطره إلى الفطر من غير أن يقطعه متعمداً ؟ قال : ليس عليه إذا كان هكذا قضاء ، وقال : من صام في السفر في رمضان فأصابه أمر يقطعه عن صومه فليس عليه إلا القضاء ، ومن أصبح صائماً في السفر متطوعاً فأصابه مرض ألجأه إلى الفطر ، فلا قضاء عليه ، وإن أفطره متعمداً فعليه القضاء ، قلت : أرأيت من أصبح مسافراً ينوى الفطر في رمضان ، ثم دخل بيته قبل طلوع الشمس فنوى الصيام ؟ قال : لا يجزئه ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قال : وقال مالك : إذا علم أنه يدخل بيته من سفره في أول النهار فليصبح صائماً ، وإن لم يصبح صائماً وأصبح ينوى الإفطار ، ثم دخل بيته وهو مفطر فلا يجزئه الصوم ، وإن نواه وعليه قضاء هذا اليوم ، قلت : هل كان مالك يكره لهذا أن يأكل في بقية يومه هذا ؟ فقال : لا يكره له أن يأكل في بقية يومه هذا ، قال : وقال مالك : من دخل من سفره وهو مفطر في رمضان ، فلا بأس عليه أن يأكل في بقية

(١) الكديد : موضع بالحجاز على اثنين وأربعين ميلاً من مكة بين عُسْفان وأمعج . انظر : «مراصد الاطلاع» (٣/ ١١٥٢) .

(٢) (متفق عليه) أخرجه البخاري في الصوم رقم (١٩٤٤) ، ومسلم في الصيام رقم (١١١٣) ، والإمام مالك في «الموطأ» في الصيام رقم (٢١) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

يومه ، قلت لابن القاسم : أرأيت من أصبح في بيته ، وهو يريد السفر في يومه ذلك فأصبح صائماً ، ثم خرج مسافراً فأكل وشرب في السفر؟ قال : قال مالك : إذا أصبح في بيته فلا يفطر يومه ذلك ، وإن كان يريد السفر ، لأن من أصبح في بيته قبل أن يسافر ، وإن كان يريد السفر من يومه فليس ينبغي له أن يفطر .

قال مالك : بلغني أن عمر بن الخطاب كان إذا علم أنه داخل المدينة من أول يومه ، وكان في سفر صام فدخل وهو صائم^(١) .

ابن وهب ، عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : أنه أقبل في رمضان حتى إذا كان بالروحاء ، فقال لأصحابه : ما أرانا إلا مصبحي المدينة بالغداة ، وأنا صائم غداً ، فمن شاء منكم أن يصوم صام ، ومن شاء أفطر^(٢) ، قلت : فإن أفطر بعدما خرج ، قال : قال مالك : عليه القضاء ، ولا كفارة عليه .

ابن وهب ، وأخبرني الحارث بن نبهان عن أبان بن أبي عياش^(٣) عن أنس بن مالك قال : وإن كانوا ليرون أن من صام أفضل؟ قال أنس : ثم غزونا حنيناً مع رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ : « من

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» في كتاب الصيام رقم (٢٧) من حديث يحيى عن مالك .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٢٨٠) من حديث نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) أبان بن أبي عياش ، أبو إسماعيل البصري ، روى عن أنس فأكثر ، وسعيد بن جبير وخليفة بن عبد الله وآخرين ، وروى عنه أبو إسحاق الفزاري ومعمّر وغيرهم ، قال أحمد : متروك ، وضعفه ابن معين ، وأبو حاتم ، والنسائي ، والدارقطني ، توفي سنة ١٣٨ هـ .

انظر : «الميزان» (١/١٠) ، و«التهذيب» (١/٩٧) .

كان له ظهر أو فضل فَلْيَصُمْ»^(١) .

ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث عن أبي الأسود ، عن عروة بن الزبير ، عن أبي مراوح^(٢) عن حمزة بن عمرو الأسلمي^(٣) أنه قال : يا رسول الله إنني أجد بي قوة على الصيام في السفر ، فهل عليّ جناح ؟ فقال رسول الله ﷺ : « هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه »^(٤) .

ابن وهب ، قال : أخبرني رجال من أهل العلم عن أبي سعيد الخدري ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عباس ، وعائشة : أن رسول الله ﷺ صام في السفر وأفطر^(٥) .

(١) إسناده ضعيف لضعف الحارث بن نبهان ، وأبان بن أبي عياش .

(٢) أبو مراوح الغفاري الليثي المدني ، روى عن أبي ذر الغفاري ، وحمزة بن عمرو الأسلمي ، وأبي واقد الليثي ، وروى عنه زيد بن أسلم ، وعروة بن الزبير ، وعمران بن أبي أسس ، مدني تابعي ثقة ، قال الحاكم : يُعد في النفر الذين ولدوا في حياة النبي ﷺ ، وذكره أبو داود في الصحابة . انظر : « التهذيب » (١٢/٢٢٧) .

(٣) حمزة بن عمرو بن عويمر الأسلمي ، أبو صالح ، ويقال : أبو محمد ، روى عن النبي ﷺ ، وعن أبي بكر وعمر ، وروى عنه ابنه محمد وحنظلة بن علي الأسلمي ، وسليمان بن يسار ، وأبو مراوح وآخرون ، توفي سنة ٩١ هـ ، وهو ابن (٧١) سنة ، وقيل غير ذلك . انظر : « التهذيب » (٣/٣٢) .

(٤) (متفق عليه) أخرجه البخاري في الصوم رقم (١٩٤٣) ، ومسلم في الصيام رقم (١١٢١) ومالك في « الموطأ » في الصيام رقم (٢٤) من حديث حمزة بن عمرو الأسلمي ﷺ .

(٥) حديث أبي سعيد الخدري أخرجه مسلم في الصيام رقم (١١٢٠) ، فأما حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما فمتفق عليه أخرجه البخاري في الصوم رقم (١٩٤٦) ، ومسلم في الصيام رقم (١١١٥) ، وكذلك حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما (متفق عليه) أخرجه البخاري في الصوم رقم (١٩٤٤) ، ومسلم في الصيام رقم (١١١٣) ، أما حديث عائشة رضي الله عنها ، فأخرجه مسلم في الصيام رقم (١١٢١) .

في صيام آخر يوم من شعبان

قلت : أرأيت رجلاً أصبح في أول يوم من رمضان ينوى الفطر ، ولا يعلم أن يومه ذلك من رمضان ، ثم علم مكانه قبل أن يأكل ويشرب ؟ قال : قال مالك : يكف عن الأكل والشرب ويقضى يوماً مكانه ، قلت : فإن أفطره بعدما علم ، قال : قال مالك : لا أرى عليه الكفارة وعليه القضاء لذلك اليوم ، إلا أن يكون أكل فيه ، وهو يعلم ما على من أفطر في رمضان متعمداً جرأة على ذلك ، فأرى عليه القضاء مع الكفارة ، قلت : وأول النهار في هذا الرجل وآخره سواء عند مالك ، إن كان لم يعلم أن يومه من رمضان إلا بعدما ولى النهار ، فقال : ذلك عند مالك سواء ، قلت : فلو أن رجلاً أصبح صائماً في أول يوم من رمضان ، وهو لا يعلم أنه من رمضان ؟ فقال : قال مالك : لا يجزئه من صيام رمضان وعليه قضاؤه ، وقال مالك : لا ينبغي أن يُصام اليوم الذي من آخر شعبان الذي يشك أنه من رمضان ^(١) .

قلت : فلو أن قوماً أصبحوا في أول يوم من رمضان فأفطروا ، ثم جاءهم الخبر أن يومهم من رمضان أيَدعون الأكل والشرب في قول مالك ؟ قال : نعم ، ويقضون يوماً مكانه ولا كفارة عليهم ، قلت : فلو أكلوا وشربوا بعدما جاءهم الخبر أن يومهم من رمضان ، أيكون عليهم الكفارة ؟ قال : لا كفارة عليهم ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم إلا أن يكونوا أكلوا جرأة على ما فسرت لك .

(١) ذكره مالك في « الموطأ » في الصيام رقم (٥٥) من حديث يحيى عن مالك .

أشهب ، عن الدراوردي^(١) عن محمد بن عمرو بن علقمة^(٢) عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لا تَقْدَمُوا الشهر بيوم ولا بيومين إلا أن يوافق ذلك صومًا كان يصومه أحدكم ، صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم فَعُدُّوا ثلاثين ثم أفطروا »^(٣) .

مالك ، عن نافع ، وعبد الله بن دينار^(٤) عن ابن عمر أن

(١) عبد العزيز بن محمد بن عبيد بن أبي عبيد الدراوردي ، أبو محمد المدني ، مولى جهينة ، وقال ابن سعد : دراورد قرية بخراسان ، روى عن زيد بن أسلم وشريك وهشام بن عروة ، ومحمد بن عمرو بن علقمة ، وروى عنه شعبة والثوري ، والشافعي ، وابن وهب ، كان ثقة كثير الحديث ، وكان يخطئ ، توفي بالمدينة سنة ١٨٧ هـ ، وقيل : غير ذلك . انظر : « التهذيب » (٦/٣٥٤) ، و « الميزان » (٣/٦٣٣) .

(٢) محمد بن عمرو بن علقمة بن أبي وقاص الليثي ، أبو عبد الله ، ويقال : أبو الحسن المدني ، روى عن أبيه ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، وعبيدة بن سفيان ، وروى عنه موسى بن عقبة وشعبة والثوري ، والدراوردي وغيرهم ، قال ابن حجر : صدوق له أوهام . انظر : « الكاشف » (٣/٨٤) ، و « التقريب » (٢/١٩٦) .

(٣) هذان حديثان مختلفان : الأول : قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تقدموا الشهر بيوم ولا بيومين إلا أن يوافق ذلك صومًا كان يصومه أحدكم » وهو (متفق عليه) أخرجه البخاري في الصوم رقم (١٩١٤) ، ومسلم في الصيام رقم (١٠٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، والثاني : قوله صلى الله عليه وسلم : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين ثم أفطروا » وهو (متفق عليه) أيضًا أخرجه البخاري في الصوم رقم (١٩٠٩) بلفظ : « فإن غمى عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين » ، ومسلم في الصيام رقم (١٠٨١) بلفظ : « فإن غمى عليكم الشهر فعدوا ثلاثين » من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) عبد الله بن دينار العدوي ، أبو عبد الرحمن المدني ، روى عن ابن عمر ، وأنس وسليمان بن يسار ، وآخرين ، وروى عنه مالك ، وشعبة وصفوان بن سليم وآخرون ، وثقه أبو حاتم والنسائي وابن سعد وابن حجر ، توفي سنة ١٢٧ هـ . انظر : « الكاشف » (٢/٨٤) ، و « الميزان » (٢/٤١٧) .

رسول الله ﷺ قال : « لا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غمَّ عليكم فاقدروا له » (١) .

ابن وهب ، عن يحيى بن أيوب عن عبد الرحمن بن عطاء (٢) عن ربيعة قال في الرجل يصوم قبل أن يرى الهلال من رمضان بيوم ، ويقول : إن كان الناس قد رأوه كنت قد صمته ، قال : ربيعة لا يعتد بذلك اليوم وَلْيَقْضِهِ ؛ لأنه صام على الشك ، وقال ربيعة في رجل جاءه الخبر بعدما انتصف النهار أن هلال رمضان قد رؤى وصام الناس ، ولم يكن هو أصاب طعاماً ولا شرباً ولا امرأته ، قال : يصوم ذلك اليوم ويقضيه .

في الذي يصوم متطوعاً ويفطر من غير علة

قلت : أرأيت من أصبح صائماً متطوعاً ، فأفطر عليه القضاء في قول مالك ؟ قال : نعم (٣) ، قلت : أرأيت لو أن رجلاً أصبح

(١) (متفق عليه) أخرجه البخاري في الصوم رقم (١٩٠٦) ، ومسلم في الصيام رقم (١٠٨٠) ، ومالك في «الموطأ» في الصيام رقم (٢) من حديث عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ : « الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غمى عليكم فاقدروا له » .

(٢) عبد الرحمن بن عطاء بن كعب ، مدني ، روى عن نافع وعبد الكريم بن أمية ، روى عنه يحيى بن أيوب ، وعمرو بن الحارث ، وسعيد بن أبي أيوب ، توفي بأسوان سنة ١٤٣ هـ . انظر : « التهذيب » (٢٣١/٦) .

(٣) هذا مقيد بأنه أفطر عمداً حراماً ، قال أبو البركات : قضى في النفل بالفطر العمد الحرام لا غير العمد الحرام ، بأن أفطر فيه ناسياً أو غلبة أو مكرهاً أو عمداً لكنه ليس بحرام كأمر أب أو أم له بالفطر شفقة ، أو شيخ صالح له ، فأفطر امتثالاً فلا يجب القضاء في النفل ، أما لو حلف عليه أحد غير هؤلاء ، ولو بالطلاق ، فأفطر فعليه القضاء اهـ . انظر : « الشرح الصغير مع بلغة السالك » (٢٤٨/١) .

يوم الأضحى أو يوم الفطر صائماً ، فقليل له : إن هذا اليوم لا يصلح فيه الصوم فأفطر أياكون عليه قضاؤه في قول مالك أم لا ؟ قال : لا يكون عليه قضاؤه عند مالك .

في رجل أصبح صائماً ينوى به قضاء يوم من رمضان ثم ذكر في النهار أنه قد كان قضاؤه

قلت : أرأيت لو أن رجلاً أصبح صائماً ينوى به قضاء رمضان ، ثم ذكر في النهار أنه قد كان قضى ذلك اليوم قبل ذلك ، وذكر أنه لا شيء عليه من رمضان أيجوز له أن يفطر ؟ فقال : لا يجوز له أن يفطر وليتم صومه .

قال أشهب : لا أحب له أن يفطر ، وإن أفطر فلا شيء عليه ولا قضاء عليه ، وإنما هو بمنزلة رجل شك في الظهر فأخذ يصلي ، ثم ذكر أنه قد كان صلى ، فإنه ينصرف على شفع أحب إلى ، وإن قطع فلا شيء عليه ، قلت : أكان مالك يكره أن يعمل الرجل في صيامه في النافلة ما يكره له في الفريضة ؟ قال : نعم .

ابن وهب ، عن مالك ، وعبد الله بن عمر ، ويونس بن يزيد عن ابن شهاب قال : بلغني أن عائشة وحفصة^(١) أصبحتا صائمتين متطوعتين وأهدى لهما طعام فأفطرتا عليه فدخل عليهما رسول الله

(١) أم المؤمنين ، حفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنها من أزواج النبي ﷺ ، ولدت بمكة ، تزوجت خنيس بن حذافة السهمي ، فكانت عنده إلى أن ظهر الإسلام ، فأسلمها ، وهاجرت معه إلى المدينة فمات عنها ، ثم خطبها رسول الله ﷺ من أبيها ، فتزوجها ، توفيت بالمدينة سنة ٤٥ هـ . انظر : « طبقات ابن سعد » (٥٦/٨) ، و « صفة الصفوة » (١٩/٢) ، و « الحلية » (٥٠/٢) .

عائشة رضي الله عنها قالت فقالت حفصة ، وبدرتني بالكلام وكانت بنت أبيها : إني أصبحت أنا وعائشة صائمتين متطوعتين ، فأهدى لنا طعام فأفطرنا عليه ، فقال رسول الله ﷺ : « اقضيا مكانه يوماً آخر » ^(١) ، ابن وهب ، وقال عبد الله بن عمر في الذي يصبح صائماً متطوعاً ، ثم يفطر لطعام أو غيره من غير ضرورة : فذلك الذي يلعب بصومه .

فيمن التبت عليه الشهور فصام رمضان قبل دخوله أو بعده

قلت : أرأيت الأسير في أرض العدو إذا التبت عليه الشهور فصام شهراً ينوي به رمضان فصام قبله ؟ ، قال : بلغني عن مالك ولم أسمعه منه أنه قال : إن صام قبله لم يجزه ، وإن صام بعده أجزأه ، قلت : أرأيت لو أن رجلاً التبت عليه الشهور مثل الأسير ، والتاجر في أرض الحرب وغيرهما فصام شهراً تطوعاً لا ينوي به رمضان ، فكان الشهر الذي صامه رمضان ؟ ، فقال : لا يجزئه وعليه أن يستقبل قضاء رمضان ؛ لأن مالكا قال : لو أن رجلاً أصبح في أول يوم من رمضان وهو لا يعلم أنه من رمضان فصامه متطوعاً ، ثم جاءه الخبر أنه من رمضان ، قال : لا يجزئه وعليه أن يعيده ، وقد ذكر لنا عن ربيعة ما يشبه هذا ، وهذا من ذلك الباب .

(١) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» كتاب الصيام رقم (٥٠) من حديث ابن شهاب مرسلًا عن عائشة رضي الله عنها ، ووصله الترمذي في الصوم رقم (٧٣٥) ، وأبو داود في الصوم رقم (٢٤٥٧) من حديث عروة عن عائشة رضي الله عنها .

وقال أشهب : مثل قول ابن القاسم سواء ، قال أشهب : لأنه لم ينو به رمضان ، وإنما نوى به التطوع .

في الجُنُب والحائض في رمضان

قال ابن القاسم : قال مالك : لا بأس أن يتعمد الرجل أن يصبح جُنُبًا في رمضان ، قلت : أرايت إن طهرت امرأة من حيضتها في رمضان في أول النهار أو في آخره أتدع الأكل والشرب في قول مالك بقية نهارها ؟ قال : لا ولتأكل ولتشرب ، وإن قَدِمَ زوجها من سفر وهو مفطر فليطأها ، وهذا قول مالك ، قلت : فإن كانت صائمة فحاضت في رمضان أتدع الأكل والشرب في قول مالك بقية يومها ؟ فقال : لا ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قال : وسألت مالكا عن المرأة ترى الطهر في آخر ليلتها من رمضان ؟ ، فقال : إن رآته قبل الفجر اغتسلت بعد الفجر ، وصيامها مجزئ عنها ، وإن رآته بعد الفجر فليست بصائمة ، ولتأكل ذلك اليوم ، وإن استيقظت بعد الفجر فشكت أن يكون كان الطهر ليلاً قبل الفجر فلتمض على صيام ذلك اليوم ، وتقضى يوماً مكانه ، قلت : لِمَ جعل مالك عليها القضاء ها هنا ؟ قال : لأنه يخاف أن لا تكون طهرت إلا بعد الفجر ، فإن كان طهرها بعد الفجر فلا بد من القضاء ؛ لأنها أصبحت حائضاً .

ابن وهب ، عن أفلح بن حميد أن القاسم بن محمد حدثه عن عائشة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ واقع أهلها ، ثم نام فلم يغتسل حتى أصبح فاغتسل وصلى ، ثم صام يومه ذلك ^(١) .

(١) (متفق عليه) أخرجه البخاري في الصوم رقم (١٩٢٥) ، ومسلم في الصيام رقم (١١٠٩) ، ومالك في «الموطأ» كتاب الصيام رقم (٩) كلهم من حديث عائشة رضي الله عنها بالفاظ متقاربة .

فى المغمى عليه فى رمضان والنائم نهاره كله

قلت : أرأيت رجلاً أغمى عليه نهراً فى رمضان ، ثم أفاق بعد ذلك بأيام ، أيقضى صوم ذلك اليوم الذى أغمى عليه فيه أم لا ؟ فقال : قال مالك : إن كان أغمى عليه من أول النهار إلى الليل رأيت أن يقضى يوماً مكانه ، وإن أغمى عليه وقد مضى أكثر النهار أجزأه ذلك ، قال : فقلت له : فلو أنه أغمى عليه بعد أن أصبح وثبت الصيام إلى انتصاف النهار ، ثم أفاق بعد ذلك أيجزئه صيامه ذلك اليوم ؟ قال : نعم يجزئه ، قلت : أرأيت المغمى عليه أياماً هل يُجزئه صوم اليوم الذى أفاق فيه إن نوى أن يصومه حين أفاق فى قول مالك ؟ ، فقال : لا يجزئه وعليه قضاؤه ؛ لأن من لم يبيت الصيام فلا صيام له ، قلت : أرأيت إن أغمى عليه ليلاً فى رمضان ، وقد نوى صيام ذلك اليوم فلم يُفق إلا عند المساء من يومه ذلك ، أيجزئه صيامه فى قول مالك ؟ فقال : لا ، قلت : وإن أفاق بعدما أصبح ، أيجزئه صوم يومه ذلك فى قول مالك ؟ قال : لا أرى أن يجزئه ، قال ابن القاسم : وقد بلغنى ذلك عمن مضى من أهل العلم أنه قال : من أغمى عليه فى رمضان قبل الفجر ، فلم يفق إلا بعد الفجر لم يجزه صيامه .

قال ابن القاسم : والمغمى عليه لا يكون بمنزلة النائم ، ولو أن رجلاً نام قبل الفجر ، وكان قد سهر ليلته كلها ونام نهاره كله وضرب على أذنه النوم حتى الليل لأجزأ عنه صيامه^(١) ، ولو أغمى عليه من مرض حتى يفارقه عقله قبل الفجر حتى يمسى لم يجزى عنه ، وهذا أحسن ما سمعت ، قلت : فإن أصبح فى رمضان ينوب

(١) ظاهر مذهب الإمام أن الصيام المتتابع تكفى فيه نية واحدة ، ولا يلزمه تبين النية كما هو متبع عند السادة الشافعية .

الصيام ، ثم أغمى عليه قبل طلوع الشمس فلم يفق إلا عند غروب الشمس أيجزئه صومه ذلك اليوم أم لا في قول مالك ؟ قال : قال مالك : لا يجزئه ؛ لأنه أغمى عليه أكثر النهار ، وقال أشهب مثل ما قال ابن القاسم عن مالك .

قال سحنون : وقولنا إن من أغمى عليه أكثر النهار أن عليه القضاء احتياطاً واستحساناً ، ولو أنه اجتزى به ما عنف ولرجوت ذلك له إن شاء الله ، قلت : ما قول مالك فيمن بلغ وهو مجنون مطبق فمكث سنين ، ثم أفاق ؟ فقال : قال مالك : يقضى صيام تلك السنين ولا يقضى تلك الصلاة ^(١) .

فيمن أكل ناسياً في رمضان

قلت : أرأيت من أكل أو شرب أو جامع ناسياً في رمضان ، أعليه القضاء في قول مالك ؟ قال : نعم ولا كفارة عليه ، قلت : أرأيت من أكل أو شرب أو جامع امرأته في رمضان ناسياً فظن أن ذلك يفسد عليه صومه فأفطر متعمداً لهذا الظن بعدما أكل ناسياً ، أيكون عليه الكفارة في قول مالك ؟ قال ابن القاسم : لا كفارة عليه وعليه القضاء وذلك أني سمعت مالكا وسئل عن امرأة رأت الطهر ليلاً في رمضان قبل الفجر فلم تغتسل حتى أصبحت فظنت أن من لم يغتسل قبل طلوع الفجر فلا صوم له فأكلت ، قال : ليس عليها إلا القضاء ، قال : وسمعت مالكا وسأله رجل عن رجل كان في سفر

(١) هذا قول مالك وابن القاسم خلافاً لابن حبيب والمدنيين الذين قالوا : إن كثرت كالعشرة فلا قضاء ، والحجة في وجوب القضاء أن الجنون مرض ، وقد قال تعالى : ﴿ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ (البقرة من الآية ١٨٥) .
انظر : « حاشية الصاوي على الشرح الصغير » (٥٤٧/١) .

فدخل إلى أهله فظن أن من لم يدخل في نهاره قبل أن يمسي أنه لا يجزئه صومه ، فإن له أن يفطر فأفطر؟ ، فقال مالك : ليس عليه إلا القضاء ، ولا كفارة عليه ، قال : وسئل مالك عن عبد بعثه سيده يرعى إبلاً له ، أو غنماً فخرج على مسيرة ميلين أو ثلاثة يرعى فظن أن ذلك سفر وذلك في رمضان فأفطر؟ قال : ليس عليه إلا القضاء ولا كفارة عليه ، قال ابن القاسم : وكل ما رأيت مالكا يُسئل عنه من هذا الوجه على التأويل ، فلم أره يجعل فيه الكفارة إلا امرأة ظنت فقالت : حيضتى اليوم وكان ذلك من أيام حيضتها فأفطرت في أول نهارها وحاضت في آخره ، فقال : عليها القضاء والكفارة .

قال مالك : ولو أن رجلاً أكل في أول النهار ، ثم مرض في آخره مرضاً لا يستطيع الصوم معه لكان عليه القضاء والكفارة جميعاً ، قلت : رأيت من أصبح في رمضان صائماً فأكل ناسياً أو شرب ناسياً ، أو جامع ناسياً ، فظن أن ذلك يفسد عليه صومه فأكل متعمداً؟ ، قال : قال مالك : في الحائض إذا طهرت من الليل ولم تغتسل إلا بعد الفجر فظنت أن ذلك لا يجزئ عنها فأفطرت أنه لا كفارة عليها ، قال : وسئل مالك عن رجل قدم في الليل من سفره ، فظن أنه من لم يقدم نهاراً قبل الليل أن الصيام لا يجزئه فأفطر ذلك اليوم؟ ، قال : سمعت مالكا يقول ليس عليه إلا قضاء ذلك اليوم ، قال : والذي سألت عنه يشبه هذا .

في صيام الصبيان

قال : وسألت مالكا عن الصبيان متى يؤمرون بالصيام؟ قال : إذا حاضت الجارية ، واحتلم الغلام ، قال : ولا يشبه الصيام في هذا الصلاة .

فيمن أكل أو شرب في صيامه مُكْرَهًا

قلت : أرأيت من أصبح في رمضان صائماً فأكْرَهَ فَصَبَّ في حلقه الماء أَيْكون صائماً ، أو يكون عليه القضاء والكفارة في قول مالك ؟ قال : عليه القضاء ولا كفارة عليه ، قلت : فإن فَعَلَ به هذا في التطوع ، قال : لا قضاء عليه عند مالك ، قلت : فإن صَبَّ في حلقه الماء في نذر واجب عليه ماذا يجب عليه في قول مالك ؟ قال : عليه القضاء ، قلت : فإن صَبَّ في حلقه الماء في صيام من ظهار أو قتل نفس أو كفارة أيجزئه أم يستأنف ؟ ، قال : يقضى يوماً مكانه وَيَصِلُهُ ، قلت : أرأيت إن صب في حلقه الماء في صيام متتابع أعليه أن يعيد صومه أم يقضى يوماً مكانه في قول مالك ؟ قال ابن القاسم : يقضى يوماً مكانه وَيَصِلُهُ بالشهرين ، قلت : أرأيت إن أكره الصائم فصب في حلقه الماء ، أو كان نائماً أَيْكون عليه القضاء والكفارة ؟ فقال : عليه القضاء ولا كفارة عليه ، قلت : أرأيت لو أن امرأة جُمِعت وهي نائمة في رمضان نهاراً ؟ فقال : عليها القضاء عند مالك ولا كفارة عليها .

صيام الحامل والمرضع والشيخ الكبير

قلت : أرأيت الحامل والمرضع إذا خافتا على ولديهما فأفطرتا ؟ ، فقال : تطعم المرضع وتفطر وتقضى إن خافت على ولدها ، قال : وقال مالك : إن كان صبيها يقبل غير أمه من المراضع ، وكانت تقدر على أن تستأجر له ، أو له مال يستأجر منه له فلتصم ولتستأجر له ، وإن كان لا يقبل غير أمه فلتفطر ولتقض ،

ولتطعم عن كل يوم أفطرته مُدًّا مُدًّا^(١) لكل مسكين ، قال : وقال مالك في الحامل : لا إطعام عليها ، ولكن إن صحت وقويت قضت ما أفطرت ، قلت : ما الفرق بين الحامل والمرضع ؟ قال : لأن الحامل هي مريضة والمرضع ليست بمريضة ، قلت : أرأيت إن كانت صحيحة إلا أنها تخاف إن صامت أن تطرح ولدها ؟ ، قال : إذا خفت أن تسقط أفطرت فهي مريضة ؛ لأنها لو أسقطت كانت مريضة .

ابن وهب ، عن ابن لهيعة أن خالد بن أبي عمران حدثه أنه سأل القاسم وسالماً عن أدركه الكبير فضعف عن صيام رمضان ؟ فقالا : لا صيام عليه ولا فدية ، ابن وهب : وقد كان مالك يقول في الحامل : تفرط وتطعم ويذكر أن ابن عمر قاله^(٢) ، قال أشهب : وهو أحب إلي وما أرى ذلك واجباً عليها ؛ لأنه مرض من الأمراض .

في صيام المرأة تطوعاً بغير إذن

قال : وقال مالك : في المرأة تصوم تطوعاً من غير أن تستأذن زوجها ، قال : ذلك يختلف من الرجال من يحتاج أهله ، وتعلم المرأة أن ذلك شأنه ، فلا أحب لها أن تصوم إلا أن تستأذنه ، ومنهن من تعلم أنه لا حاجة له فيها فلا بأس أن تصوم .

(١) المُدُّ : مكيال قديم اختلف الفقهاء في تقديره بالكيل المصري ، فقدره الشافعية بنصف قدح ، وقدره المالكية بنحو ذلك ، وهو رطل وثلاث عند أهل الحجاز ، وعند أهل العراق : رطلان [والرطل يساوي ٤٤٠ جراماً تقريباً] ، الجمع (أمداد ، ومداد) . انظر : « الوسيط » (مدد) (٨٩٣/٢) وذلك بما يقل عن نصف كيلو جرام بستين جراماً .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٢١٧/٤) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (٢٣١/٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

في قضاء صيام رمضان في عشر ذى الحجة وأيام التشريق

قلت : ما قول مالك أيقضى الرجل رمضان في العشر ؟ فقال : نعم ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : ففي أيام التشريق ؟ قال : أما في اليومين الأولين بعد يوم النحر فلا ، فأما في اليوم الثالث من بعد يوم النحر ، فقال : إذا نذره رجل فليصمه ، ولا يقضى فيه رمضان ولا يتبدئ فيه صياماً من ظهارة ، أو قتل نفس ، أو ما أشبه هذا إلا أن يكون قد صام قبل ذلك فمرض ، ثم صحَّ وقوى على الصيام في هذا اليوم أو في أيام النحر ، فإنه لا يصوم أيام النحر ويتبدئ هذا اليوم الآخر من أيام التشريق فينبى على صيامه الذى كان قد صامه ، قال : وكذلك قتل النفس ، قال : وأما قضاء رمضان فإنه لا يصومه .

ابن وهب ، عن سفيان الثوري عن الأسود بن قيس عن أبيه عن عمر بن الخطاب أنه قال : ما أيام أحب إلي أن أقضى فيها شهر رمضان من هذه الأيام لعشر ذى الحجة^(١) ، ابن وهب ، عن ابن لهيعة ، وحيوة بن شريح ، عن خالد بن أبى عمران أنه سأل القاسم ، وسألما عن رجل عليه صوم من رمضان ، أيقضيه في العشر ؟ فقالا : نعم ، ويقضيه في يوم عاشوراء .

في الذى يوصى أن يقضى عنه صيام واجب

قلت : رأييت لو أن رجلاً أفطر في رمضان من عذر ، ثم صح ، أو رجع من سفره ففطر فلم يصمه حتى مات ، وقد صح شهرًا ، أو

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢٥٦/٤) من حديث الأسود بن قيس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

قدم فأقام في أهله شهرًا فمات وأوصى أن يطعم عنه ؟ ، قال : قال مالك : يكون ذلك في ثلثه يبدأ على أهل الوصايا ، قال : والزكاة تبدأ على هذا ، قلت : فالتق في الظهر وقتل النفس إن أوصى بهما مع هذا الطعام بأيهما يبدأ في قول مالك ؟ ، فقال : العتق في الظهر ، وقتل النفس يديان على كفارات الأيمان كذلك قال مالك ، قلت : رأييت لو أن رجلًا قال : لله عليّ أن أطعم ثلاثين مسكينًا ، وكان قد فرط في قضاء رمضان ، فأوصى بهما جميعًا بأيهما يبدأ ؟ فقال : يبدأ بالطعام لقضاء رمضان الذي فرط فيه ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : قال مالك : يبدأ بالذي هو أوكد .

قال ابن القاسم : وقضاء رمضان عندى أوكد ، قال : ولقد سألنا مالكًا عن الرجل يكون عليه الصيام في رمضان وصيام الهدى بأيهما يبدأ في صيامه ؟ فقال : بالهدى إلا أن يرهقه رمضان آخر فيقضى رمضان ، ثم يقضى صيام الهدى بعد ذلك ، قال : وقال لى مالك : الزكاة إذا أوصى بها تبدأ على كل شيء في كتاب الله من عتق أو غيره إلا المدبر في الصحة وحده ، فإنه يبدأ على الزكاة ولا تفسخ الزكاة التدبير ، قلت : رأييت إن فرط رجل في قضاء رمضان ، ثم مات ولم يوص به ؟ ، فقال : قال مالك : ذلك إلى أهله إن شاءوا أطعموا عنه ، وإن شاءوا تركوا ولا يُجبرون على ذلك ولا يقضى به عليهم ، قال : وكل ما وجب عليه من زكاة أو غيرها ، ثم لم يوص به لم تجبر الورثة على أداء ذلك إلا أن يشاءوا^(١) ، قلت : وكم يطعم لرمضان إذا أوصى بذلك ؟ فقال :

(١) ولم يأخذ رحمه الله بحديث ابن عباس رضى الله عنهما مرفوعًا : « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » رواه البخارى (١٦٨/٤) ، ومسلم رقم (١١٤٧) =

قال مالك : مدُّ عن كل يوم لكل مسكين ، قلت : أفيجزئ أن يطعم مسكينًا واحدًا ثلاثين مدًّا؟ ، فقال : لا يُجزئه إلا أن يطعم ثلاثين مسكينًا مدًّا مدًّا ، قلت : وهذا قول مالك؟ قال : نعم ، قلت : فإن كان إنما صح أيامًا؟ ، فقال : قال مالك : فبعدد الأيام التي صح فيها يجب فيه الإطعام ، قال : وقال مالك : والمسافر والمريض في هذا سواء .

ما يتابع من الصيام وما لا يتابع

قلت : ما قول مالك في كل صيام في القرآن أمتابع هو أم لا ؟ فقال : أما ما كان من صيام الشهور فهو متتابع ؛ لأن الله تعالى يقول : ﴿ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾ ^(١) وما كان من صيام الأيام التي في القرآن مثل قوله في قضاء رمضان ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ^(٢)

= لقول ابن عمر رضى الله عنهما : لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلى أحد عن أحد ، وما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما لا يصلى أحد عن أحد ، ولا يصوم أحد عن أحد ، ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مدًّا من حنطة ، وهو راوى الحديث السابق ، وقال رحمه الله محتجًا بعمل أهل المدينة على عدم العمل بظاهر الحديث ، وهو أمر مجمع عليه لا خلاف فيه عندنا كما نقل سعيد بن جبير عن ابن عباس : أنه أفتى في قضاء رمضان ، فقال : يطعم ، وفي النذر يصام عنه ، كما أن عائشة رضى الله عنها التي روت حديث الصيام أفتت بالإطعام كل هذا وغيره مما لم نذكره ، وهن عنده العمل بظاهر الحديث . انظر : « الاستذكار » (١٦٥ / ١٠ : ١٧٣) .

(١) قال تعالى : ﴿ فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا فَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (سورة المجادلة الآية : ٤) .

(٢) قال الله تعالى : ﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (سورة البقرة الآية : ١٨٤) .

قال : فأحب إلى أن يتابع بين ذلك ، فإن لم يفعل أجزأه ، قلت : فإن صام رجل كفارة اليمين مفرقة أيجزئه في قول مالك ؟ فقال : نعم ، قال : وقال مالك : وإن فرق صيام ثلاثة أيام في الحج أجزأه ، قال مالك : وإن صام يوم التروية ، ويوم عرفة ، ويوماً من آخر أيام التشريق أجزأه . قلت : رأيت صيام جزاء الصيد والمتعة أيتابع بينه في قول مالك أم يفرقه إن أحب ؟ فقال : أحب إلى مالك أن يتابع ، فإن فرقه لم يكن عليه شيء وأجزأ عنه .

وقال ربيعة : لو أن رجلاً فرّق قضاء رمضان لم أمره أن يُعيد .

أشهب ، وأن ابن عباس^(١) ، وأبا هريرة^(٢) وعمر بن العاص ، وعروة بن الزبير ، وعطاء بن أبي رباح وأبا عبيدة بن الجراح^(٣) ، ومعاذ بن جبل^(٤) قالوا : لا بأس بأن يفرّق قضاء رمضان إذا أُخِصَت العدة ، وأن ابن عمر وعلى بن أبي طالب^(٥) وسعيد بن المسيب^(٦) كرهوا أن يفرّق قضاء رمضان .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٢٩٢) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (٤/٢٥٨) من حديث عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٢٩٢) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (٤/٢٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٢٩٤) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (٤/٢٥٨) من حديث أبي عبيدة رضي الله عنه .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٢٩٢) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (٤/٢٥٨) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٢٩٤) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (٤/٢٥٩) من حديث ابن عمر ، وعلى بن أبي طالب رضي الله عنهم .

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٢٩٤) من حديث سعيد بن المسيب .

فى الذى يُسلم فى رمضان

قال : وقال مالك : من أسلم فى رمضان فليس عليه قضاء ما مضى منه وليصم ما بقى منه ، قلت : أرأيت اليوم الذى أسلم فيه ؟ فقال : قال مالك : أحب إلى أن يقضيه ، ولست أرى قضاءه عليه واجبًا .

فى الذى ينذر صيامًا متتابعًا أو غير متتابع أو بعينه أو بغير عينه

قال ابن القاسم : قال مالك : من نذر أن يصوم أيامًا أو شهرًا أو شهرين ولم يُسمَّ أيامًا بعينها ولا شهرًا بعينه ، فقال : يصوم عدد تلك الأيام إن شاء فرقه ، وإن شاء تابعه ، قال : فقلت لمالك : فليس عليه أن يُتابعه ، وإن قال شهرًا أو شهرين ؟ ، فقال : ليس عليه أن يُتابعه الشهر عندى مثل الأيام هو فى سعة من تفريقه أو متابعته إلا أن ينويه متتابعًا ، قلت : فإن نذر سنة ؟ فقال : قال مالك : أرى أن يصوم سنة على وجهها ، ليس فيها رمضان ، ولا أيام الذبح ، ولا يوم الفطر ، قال : فقلنا لمالك : فإن نذر سنة بعينها ، أفعليه أن يقضى رمضان ويوم الفطر وأيام الذبح ؟ فقال : لا وإنما عليه أن يصوم ما كان منها يصام ويفطر ما كان منها يفطر ، قال : وإنما مثل ذلك عندى بمنزلة الذى يقول : على نذر أن أصلى اليوم فليس عليه فى الساعات التى لا تحل الصلاة فيها قضاء .

قال ابن القاسم : وأنا أرى فى الذى نذر سنة بغير عينها أن يصوم اثنى عشر شهرًا ، ليس فيها يوم الفطر ، ولا أيام الذبح ،

ولا رمضان ، ويصوم اثني عشر شهرًا ما كان منها من الأشهر فعلى
الأهله ، وما كان منها يفطره مثل رمضان وأيام الذبح ويوم الفطر
أفطره وقضاه ، ويجعل الشهر الذى يفطر فيه ثلاثين يومًا إلا أن ينذر
سنة بعينها فيصوم منها ما كان يصام ويفطر منها ما كان يفطر ،
ولا قضاء عليه لشيء مما كان يفطر فيه ، إلا أن يكون نوى قضاءه ،
وما مرض فيه حتى ألجئ فيه إلى الفطر فلا قضاء عليه فيه ؛ لأن
مالكًا قال : من نذر أن يصوم شهرًا بعينه فمريضه فلا قضاء عليه ،
لأن الحبس إنما أتى من الله ولم يكن من سببه ، وكذلك السنة
بعينها ، قال : فقلنا له : فلو أن رجلًا ابتداءً صيامًا عليه من نذر
نذره صوم أشهر متتابعات أو غير متتابعات ، فصام فى وسط
الشهر ، فكان الشهر تسعة وعشرين يومًا أيقضى ما أفطر عنه أم
يستكمل الشهر بما صام منه ثلاثين يومًا ؟ قال : بل يستكمل الشهر
تمامًا حتى يكمل عدد ثلاثين يومًا وما صام للأهله ، فذلك على
الأهله ، وإن كانت تسعة وعشرين .

قلت : أرايت إن نذر صيام أشهر ليست متتابعات أله أن يجعلها
على غير الأهله فى قول مالك كلها ؟ قال : نعم ، إلا أن يكون
نذرها أشهرًا بأعيانها فيصومها بأعيانها ، قلت : فإن نذر أن يصوم
سنة بعينها ؟ ، قال : يصومها ، قلت : فإن أفطر منها شهرًا ؟ ،
فقال : يقضيه ، قلت : فإن كان الشهر الذى أفطره تسعة وعشرين
أيقضى تسعة وعشرين أم ثلاثين ؟ فقال : يقضى تسعة وعشرين
عدد الشهر الذى أفطره ، قلت : وهذا قول مالك ؟ ، قال : نعم ،
قال : فقلت لمالك : فرمضان ويوم الفطر ، وأيام النحر الثلاثة كيف
يصنع فيها ، وإنما نذر سنة بعينها أعليه قضاؤها أم ليس عليه

قضاؤها إذا كان لا يصلح الصوم فيها؟ فقال : أولاً لا قضاء عليه إلا أن يكون نوى أن يصومهن ، ثم سئل عن ذى الحجة من نذر صيامه ، أترى عليه أن يقضى أيام الذبح؟ فقال : نعم عليه القضاء إلا أن يكون نوى أن لا قضاء لها ، قال : وأحب قوله إلى الأول أنه يصوم منه ما كان يصام ويفطر ما كان يفطر ، ولا قضاء عليه إلا أن يكون نوى ذلك ، قال ابن القاسم : وأما آخر أيام التشريق اليوم الذى ليس من أيام الذبح فأرى أن يصومه ولا يدعه .

قال مالك : وكذلك لو أن رجلاً نذر أن يصوم ذا الحجة فعليه قضاء أيام الذبح إلا أن يكون نوى حين نذر أن لا قضاء لهن ، قال : ونزلت برجل وأنا عنده قاعد فأفتاه بذلك ، قال : وقال مالك : ومن نذر صيام شهر بعينه فمرض فيه فلا قضاء عليه إذا كان الله هو منعه إلا أن يكون أفطر ذلك ، وهو يقوى على صومه فعليه القضاء عدد تلك الأيام ، قلت : رأيت إن نذر صيام شهر بعينه فأفطره أتأمره أن يقضيه متتابعاً؟ فقال : إن قضاؤه متتابعاً ، فذلك أحب إلى فإن فرقه فأرجو أن يكون مجزئاً عنه ؛ لأن رمضان لو قضاؤه متفرقاً أجزأه ، قلت : أتحفظ هذا عن مالك؟ قال : لا ، قلت : رأيت لو أن رجلاً قال : لله على أن أصوم غداً فأفطره أكون عليه كفارة يمين مع القضاء؟ فقال : لا ، قلت : وهذا قول مالك؟ قال : نعم ، قال : وتفسير ذلك أن من نذر نذراً ولم يجعل له مخرجاً فكفارته كفارة يمين ، وهذا قد جعل لنذره مخرجاً الصيام ، قلت : وهذا التفسير فسرته لكم مالك؟ قال : هو قوله ، قلت : رأيت من جعل لله عليه صيام شهر يصومه متتابعاً أو متفرقاً؟ فقال : قال مالك : إن لم ينوّه متتابعاً فرقه إن شاء ، قلت : رأيت لو أن رجلاً

قال : لله على أن أصوم المحرم فمرض في المحرم أو أفطره متعمداً ؟
فقال : قال مالك : إن أفطره متعمداً فعليه قضاؤه ، وإن مرضه لم
يكن عليه قضاؤه ، قلت : فإن قال : لله على أن أصوم المحرم
فأفطر منه يوماً وصام ما بقى ؟ ، قال : يقضى يوماً مكان اليوم
الذى أفطره إلا أن يكون أفطره من مرض ، قلت : وهذا قول
مالك ؟ قال : نعم ، قلت : أرأيت لو أن رجلاً قال : لله على أن
أصوم شهراً متتابعاً فأفطر يوماً بعد صيام عشرة أيام من غير
مرض ؟ ، فقال : يتبدى ولا يبنى ، قلت : وهذا قول مالك ؟
قال : نعم ، قلت : أرأيت لو أن رجلاً قال : لله على أن أصوم كل
خميس يأتى فأفطر خميساً واحداً من غير علة ؟ ، فقال : قال مالك :
عليه القضاء ، قال : ورأيت مالكا يكره هذا كراهية شديدة الذى
يقول لله على أن أصوم يوماً يؤقته .

قلت : أرأيت من قال : لله على أن أصوم اليوم الذى يقدم فيه
فلان فيقدم فلان ليلاً أكون عليه صوم أم لا ؟ قال : أرى عليه
صوم صبيحة تلك الليلة فيما يستقبل ، قلت : وتحفظ هذا عن
مالك ؟ قال : لا ، ولكن الليل والنهار ، قلت : أرأيت إن قدم
فلان نهاراً وقد أكل فيه الحالف أكون عليه قضاء ذلك اليوم ؟ قال :
لا ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : لا وهو رأيى ، قلت : فإن قدم
فلان بعدما أصبح وهو ينوى الإفطار أعليه قضاء هذا اليوم ؟ فقال :
لا يقضيه فى رأيى ؛ لأنه لما أصبح وهو ينوى الإفطار لم يجزه ، ولم
يكن عليه القضاء ؛ لأن فلاناً لم يقدم إلا وقد جاز لهذا الرجل
الإفطار ، قلت : أرأيت إن قال : لله على صيام غد فيكون غد
الأضحى ، أو الفطر وهو يعلم بذلك أو لا يعلم أكون عليه قضاؤه

لا يصلى فيها ولا شئ عليه فيها ولا قضاء عليه ، وإن جاء المنع منه فعليه القضاء ، قلت : أرأيت إن قال : لله على أن أصوم اليوم الذى يقدم فيه فلان أبداً فقدم فلان يوم الاثنين أعليه أن يصوم هذا اليوم فيما يستقبل أبداً فى قول مالك ؟ فقال : نعم عليه أن يصومه .

قلت : أرأيت لو أن امرأة قالت : لله على أن أصوم سنة ثمانين ، أتقضى أيام حيضتها ؟ فقال : لا تقضى أيام حيضتها ، لأن الحيض عندى مثل المرض ، قال : ولو أنها مرضت السنة كلها لم يكن عليها قضاء ، قال : ولقد سمعت مالكا غير مرة يسئل عن المرأة تجعل على نفسها أن تصوم الاثنين والخميس ما بقيت فتحيض فيهما أو تمرض أو تسافر ؟ ، فقال مالك : أما الحيضة والمرض فلا أرى عليها فيهما قضاء ، وأما السفر فقال مالك : فإنى لا أدرى ما هو ، قال ابن القاسم : وكأنى رأيته يستحب القضاء فيه ، قلت لابن القاسم : أرأيت امرأة قالت : لله على أن أصوم غداً ، فحاضت قبل الغد ، أكون عليها قضاء هذا اليوم الذى فى قول مالك ؟ فقال : لا ، قال مالك : لأن الحبس جاء من غيرها ، قلت : فإن قالت : لله على أن أصوم أيام حيضتى أتقضيها أم لا ؟ قال : لا تقضيها ، قال ابن القاسم : وقال مالك : من نذر صياماً أو كان عليه صوم واجب أو نذر صيام ذى الحجة ، فلا ينبغى له أن يصوم أيام الذبح الثلاثة ، ولا يقضى فيها صياماً واجباً عليه من نذر أو رمضان ولا يصومها أحد إلا المتمتع الذى لا يجد الهدى ، فذلك يصوم اليومين الآخرين ولا يصوم يوم النحر أحد ، وأما آخر أيام التشريق فيصام إن نذره رجل أو نذر صيام شهر ذى الحجة ، فأما أن يقضى به رمضان أو غير ذلك فلا يفعل .

في قول مالك ؟ ، قال ابن القاسم : لا صيام عليه فيه ، لأنه إن كان لا يعلم أن غداً النَّحر أو الفطر ، فذلك أبعد من أن يلزمه ذلك ، أو يجب عليه ، وإن كان يعلم أن غداً الفطر أو النَّحر ، فذلك أيضاً لا يلزمه لأن النبي ﷺ نهى عن صيامهما^(١) ، فلا نذر لأحد في صيام ما نهى عنه النبي ﷺ ولا يلزمه ذلك ، وهذا رأيي والذي أستحسن .

قلت : فهل يلزمه قضاؤه بعد ذلك إذا كان صومه لا يلزمه ، قال : لا قضاء عليه فيه بعد ذلك ، قلت : لم لا يقضيه ؟ قال : لأنه أوجب على نفسه صياماً فجاء المنع من غير فعله ، جاء المنع من الله ، وكل منع جاء من الله فلا قضاء عليه ، وإن جاء المنع منه فعليه القضاء ، قال ابن القاسم : والذي أرى وأستحسن أن من نذر صوم سنة بعينها أو شهراً بعينه أو يوماً بعينه صام من ذلك ما كان يُصام ، وأفطر من ذلك ما كان يفطر ، ولم يكن عليه لما أفطر قضاء إلا أن يكون نوى عندما نذر أن يكون عليه قضاء ما أفطر من ذلك ، وإن كان نذر سنة أو شهراً بغير عينه صام سنة ليس فيها رمضان ولا يوم الفطر ولا أيام النَّحر ، وكان عليه اثنا عشر شهراً ، وهذا الذي ذكرت لك قول مالك ، وكذلك من نذر شهراً فإن عليه صيام شهر كامل وهو رأيي .

قال مالك : وإنما الذي نذر سنة بعينها بمنزلة من نذر صلاة يوم بعينه فهو يصلي ما كان من اليوم يصلي ولا يصلي في الساعات التي

(١) أخرجه البخاري في الصوم رقم (١٩٩٠) ، ومسلم في الصيام رقم (١١٣٧) ، ومالك في «الموطأ» كتاب العيدين رقم (٥) من حديث عبيد مولى ابن زهر ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : « هذان يومان نهى رسول الله ﷺ عن صيامهما . . . » .

قال مالك : ومن نذر صيام شهرين ليسا بأعيانهما ، فإن شاء صام للأهلة ، وإن شاء صام ستين يومًا لغير الأهلة ، وإن شاء صام بعض شهر بالأيام ، ثم صام بعد ذلك شهرًا للأهلة ، ثم يكمل ثلاثين يومًا بعد هذا الشهر بالأيام التي صامها قبله فيصير شهرًا بالأيام وشهرًا بالأهلة .

ابن وهب ، عن ابن لهيعة ، وعمرو بن الحارث ، عن يزيد بن أبي حبيب أن أياس بن جارية حدثه : أن أمه نذرت أن تصوم سنة فاستفتى لها سعيد بن المسيب ، فقال : تصوم ثلاثة عشر شهرًا فإن رمضان فريضة ، وليس من نذرها ، قال : ويومان في السنة يوم الفطر ويوم الأضحى .

في الكفارة في قضاء رمضان

قلت : ما حدٌ ما يفطر الصائم من المخالطة في الجماع في قول مالك ؟ فقال : مغيب الحشفة ^(١) يفطره ، ويفسد حجه ، ويوجب عليه الغسل ، ويوجب حده ، قلت : فكيف الكفارة في قول مالك ؟ فقال : الطعام لا نعرف غير الطعام ، ولا يأخذ مالك بالعتق ، ولا بالصيام ^(٢) ، قلت : وكيف الطعام عند مالك ؟ فقال : مدّ مدّ

(١) الحشفة : رأس عضو الذكر ، ويكشف عنها الختان أو مغيب قدرها من مقطوعها . انظر : « الوسيط » (حشف) (١٨٣ / ٢) .

(٢) لقد استقرت الأحكام في المذهب بأنواع الكفارة الثلاثة ؛ قال أبو البركات : النوع الأول : يكفر بإطعام ستين مسكينًا لكل مدّ ، وهو الأفضل ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو عتق رقبة مؤمنة .

انظر : « الشرح الكبير » (٥٣٠ / ١) ، لكن لا ينبغي أن يؤخذ كلام ابن القاسم على ظاهره ؛ بأن مالكا لا يرى العتق والصيام من أنواع الكفارة ؛ لأن مالكا رحمه =

لكل مسكين ، قلت : فهل يجزئه في قول مالك أن يطعم مُدَّين مُدَّين لكل مسكين فيطعم ثلاثين مسكينًا ؟ فقال : لا يجزئه ، ولكن يطعم ستين مسكينًا مدًا مدًا لكل مسكين ، قيل : فما قول مالك فيمن أكره امرأته في رمضان ، فجامعها نهارًا ما عليها وما عليه ؟ فقال : عليه القضاء والكفارة ، وعليه الكفارة أيضًا عنها ، وعليها هي القضاء ، قال : وكذلك الحج أيضًا عليه أن يحججها إن هو أكرهها ، ويهدي عنها ، قلت : فما قول مالك فيمن جامع امرأته أيامًا في رمضان ؟ فقال : عليه لكل يوم كفارة وعليها مثل ذلك إن كانت طاوعته ، وإن أكرهها فعليه أن يُكفِّرَ عن نفسه وعنهما ، وعليها قضاء عدد الأيام التي أفطرتها ، قلت : فإن وطئها في يوم مرتين ، ما قول مالك في ذلك ؟ فقال : كفارة واحدة .

أشهب ، عن الليث ، عن يحيى بن سعيد : أن الرجل إذا وقع على امرأته نهارًا في رمضان وهي طائعة فعليهما الكفارة ، قلت : رأييت إن جامع رجل امرأته في رمضان نهارًا فطاوعته ثم حاضت من يومها ما قول مالك في ذلك ؟ فقال : عليها الكفارة والقضاء .
أشهب ، عن ابن لهيعة ، عن أبي صخر ^(١) عن داود بن عامر ^(٢)

= الله ، روى حديث الكفارة في «الموطأ» بأنواعها الثلاثة على التخيير ، إلا أنه يفضل الأخذ بالإطعام ، وقد روى ابن عبد البر بسنده عن ابن وهب عن مالك قوله : «الإطعام أحب إلى في ذلك من العتق وغيره» .

انظر : «الاستذكار لابن عبد البر» (١٠/٩٢ ، ٩٣ ، ٩٧) .

(١) حميد بن زياد بن أبي المخارق تقدمت ترجمته .

(٢) داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص الزهري المدني ، روى عن أبيه ، وروى عنه يزيد بن أبي حبيب ، وابن إسحاق ، وعبد الحميد بن جعفر ، وثقه العجلي وابن حبان .

ابن سعد بن أبي وقاص : أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال له : إني أفطرت يوماً من رمضان متعمداً ، فقال له رسول الله ﷺ : « أعتق رقبة ، أو صم شهرين متتابعين ، أو أطعم ستين مسكيناً » (١) .

أشهب ، عن الليث بن سعد : أن يحيى بن سعيد حدثه عن عبد الرحمن بن القاسم (٢) عن محمد بن جعفر بن الزبير (٣) عن عائشة حدثت عن رجل أتى رسول الله ﷺ فقال : احترقت ، احترقت ، قال : بم ؟ قال : وطئت امرأتى في رمضان نهاراً ، فقال له رسول الله ﷺ : « تصدق ، تصدق » ، فقال : ما عندي شيء فأمره أن يمكث ، فجاءه عَرَقٌ (٤) . فيه طعام ، فأمره أن يتصدق به » (٥) .

= انظر : « التهذيب » (٣/١٩٠) ، و « الكاشف » (١/٢٨٩) .

(١) إسناده « المدونة » ضعيف لضعف ابن لهيعة ، والإرسال ، وللحديث شاهد عند البخاري في الصوم رقم (١٩٣٦) ، ومسلم في الصيام رقم (١١١١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، أبو محمد المدني ، روى عن أبيه ، وسالم بن عبد الله بن عمر ، ونافع ، وجعفر بن محمد ، وروى عنه : سماك بن حرب ، والزهري ، وعبيد الله بن عمر ، ويحيى بن سعيد ، وآخرون ، عالم ثقة ، من فقهاء المدينة وقرائها ، توفي بالشام سنة ١٢٦ هـ أو بعدها .

انظر : « الكاشف » (٢/١٨١) ، و « التهذيب » (٦/٢٥٤) .

(٣) محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام الأسدي المدني ، روى عن عروة وعباد ابن عبد الله بن الزبير ، وزياد بن سعد وآخرين ، وروى عنه عبد الرحمن بن القاسم ابن محمد ، ومحمد بن إسحاق ، وابن جريج ، كان ثقة من فقهاء المدينة وقرائها ، توفي من ١١٠ هـ إلى ١٢٠ هـ .

انظر : « الكاشف » (٣/٢٨) ، و « التهذيب » (٩/٩٣) .

(٤) عرق : هو زنبيل منسوج من نسائج الخوص ، وكل شيء مضافور فهو عَرَقٌ وعَرَقَةٌ . انظر : « النهاية » (٣/٢١٩) .

(٥) (متفق عليه) أخرجه البخاري في الصوم رقم (١٩٣٥) ، ومسلم في الصيام رقم (١١١٢) من حديث عائشة رضي الله عنها .

أشهب ، عن مالك والليث بن سعد ، عن ابن شهاب حدثهما
عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن رجلاً أفطر في
رمضان فأمره رسول الله ﷺ « أن يُكْفِرَ بعثق رقبة ، أو بصيام
شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكيناً » (١) .

فيمن كان عليه أيام من رمضان فلم يقضها حتى دخل عليه رمضان آخر

قلت : فما قول مالك فيمن كان عليه صيام رمضان ، فلم
يقضه حتى دخل عليه رمضان آخر ؟ فقال : يصوم هذا رمضان
الذي دخل عليه ، فإذا أفطر قضى ذلك الأول وأطعم مع هذا الذي
يقضيه مدّاً لكل يوم ، قال : إلا أن يكون كان مريضاً حتى دخل
عليه رمضان آخر ، فلا شيء عليه من الطعام ، وإن كان مسافراً
حتى دخل عليه رمضان آخر ، فلا شيء عليه أيضاً إلا قضاء
رمضان الذي أفطره ، لأنه لم يفطر ، قال : وإن صح من مرضه
قبل أن يدخل عليه رمضان المقبل أياماً فعليه أن يطعم عدد الأيام
التي صح فيها إذا قضى رمضان الذي أفطره ، وكذلك المسافر إن
كان قدم من سفره فأقام أياماً فلم يصم حتى دخل عليه رمضان آخر
فعليه أن يطعم عدد الأيام التي فرط فيها ، قلت : متى يطعم
المساكين ؟ قال : إذا أخذ في صيام قضاء رمضان الذي كان أفطره في
سفره ، أو في مرضه ، فقلت : في أوله أو في آخره ؟ فقال : كل ذلك

(١) (متفق عليه) أخرجه البخارى في الصوم رقم (١٩٣٦) ، ومسلم في
الصيام رقم (١١١١) ، ومالك في « الموطأ » في الصيام رقم (٢٨) من حديث
أبي هريرة رضي الله عنه .

سواء ، قلت : فإن لم يطعم المساكين فيه حتى مضى ؟ ، قال : يطعمهم وإن مضى قضاؤه لرمضان يطعم بعد ذلك ، قلت : ولا يسقط عنه الطعام إذا هو قضى رمضان فلم يطعم فيه ؟ قال : لا يسقط عنه الطعام على حال ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم .

أشهب ، عن مالك ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه : أنه كان يقول : ومن كان عليه صيام من رمضان ففرط فيه ، وهو قوى على الصيام حتى يدخل عليه رمضان آخر أطعم مكان كل يوم مدًا من حنطة ، وكان عليه القضاء ^(١) ، أشهب ، قال مالك : وبلغني عن سعيد بن جبير مثل ذلك ^(٢) ، أشهب ، عن ابن لهيعة : أنه سأل عطاء بن أبي رباح عمن توانى في قضاء أيام من رمضان كانت عليه حتى أدركه رمضان آخر ؟ قال : يصوم رمضان الآخر حتى إذا فرغ من صيامه صام الأولى ثم أطعم لكل يوم مسكينًا مدًا ^(٣) .

فيمن أصبح في رمضان ينوى الإفطار

فلم يأكل حتى غربت الشمس

قلت : لو أن رجلاً أصبح ونيته الإفطار في رمضان ، فلم يأكل ولم يشرب حتى غابت الشمس أو مضى أكثر النهار ، أعليه القضاء

(١)، (٢) أخرجه مالك في «الموطأ» في الصيام رقم (٥٣) من حديث عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه .

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٥٣/٤) من حديث عطاء عن أبي هريرة رضي الله عنه .

والكفارة؟ فقال : نعم ، قلت : وهذا قول مالك؟ قال : نعم ، قلت : وإن أصبح ينوى الإفطار في رمضان ، ثم نوى الصيام قبل طلوع الشمس؟ قال ابن القاسم : عليه القضاء والكفارة ، قلت : رأييت إذا نوى الإفطار في رمضان يومه كله إلا أنه لم يأكل ولم يشرب؟ فقال : قد قال مالك في ذلك شيئاً ، فلا أدري الكفارة قال والقضاء ، أو القضاء ولا كفارة عليه ، وأحب ذلك إلى أن يكون الكفارة فيه مع القضاء ، قلت : رأييت لو أن رجلاً أصبح ينوى الفطر في رمضان متعمداً غير أنه لم يأكل ولم يشرب ، ثم بدا له الرجوع إلى الصيام بعدما قد نوى الإفطار؟ قال : بلغني عن مالك أنه قال : عليه القضاء والكفارة ، قال : ولم أسمع منه ، قال ابن القاسم : وعليه القضاء والكفارة .

فيمن أفطر في رمضان متعمداً ، ثم مرض من يومه
أو المرأة تفطر ، ثم تحيض من يومها
أو الرجل يقدم من السفر صائماً فيفطر في بيته

قلت : رأييت من أفطر في رمضان متعمداً^(١) ، ثم مرض من يومه مرضاً لا يستطيع الصوم معه ، أيسقط المرض عنه الكفارة؟

(١) كل من أفطر في رمضان متعمداً ، فإنه يؤدب إلى جانب وجوب الكفارة عليه قال اللخمي : من ظهر عليه أنه يأكل ويشرب في رمضان عوقب على قدر ما يرى أن فيه ردعاً له ولغيره من الضرب والسجن ، أو يجمع عليه الوجهان جميعاً الضرب والسجن والكفارة ثابتة بعد ذلك ، ويختلف فيمن أتى مستفتياً لم يظهر عليه ، فقال مالك في المبسوط : لا عقوبة عليه ، ولو عوقب خشيت أن لا يأتي أحد يستفتي في مثل ذلك . انظر : « التاج والإكليل مع مواهب الجليل » (٢/٤٥٠) .

قال مالك : لا يسقط عنه الكفارة ، وكذلك قال المخزومي ، وقال في الحائض مثل ذلك ، قلت : أرأيت لو أن مسافرًا أصبح ينوى الصوم في رمضان ، ثم دخل إلى أهله من يومه فأفطر وذلك في أول النهار أو في آخره ؟ قال : قال مالك : عليه الكفارة والقضاء ^(١) ، وإن هو أفطره أيضًا في سفره أو في أهله لأنه قد أوجب على نفسه صيام ذلك اليوم .

في الجارية تحيض في رمضان أو الغلام يحتلم فأكل بقية رمضان

قلت : أرأيت لو أن جارية حاضت في رمضان أو غلامًا احتلم في رمضان ، فأفطرا بقية ذلك رمضان ، أيكون عليهما الكفارة في قول مالك ؟ فقال : نعم ، قلت : لكل يوم كفارة في قول مالك ، أو كفارة واحدة تجزئهما لما أفطرا في رمضان كله ؟ فقال : سئل مالك عن السفية يحتلم يفطر في سفهه في رمضان أيامًا ؟ ، فقال : عليه لكل يوم أفطره كفارة كفارة مع القضاء ، قال عبد الرحمن بن القاسم : وسئل مالك عن رجل أصبح في يوم من رمضان ينوى الفطر فيه متعمدًا فيه لفطره ، فلما أصبح ترك الأكل وأتم صيامه ؟ ، فقال : لا يجزئه ذلك اليوم ، قال ابن القاسم : وبلغني عنه أن عليه الكفارة ، وقال أشهب : عليه القضاء ، ولا كفارة عليه .

(١) تقدم توضيح ذلك عند التعليق على رأى المخزومي ، وابن كنانة وأشهب : بأن عليه القضاء فقط وذلك في باب الصيام في السفر .

فى الذى يصوم رمضان ، وهو ينوى به قضاء رمضان آخر

قلت : فما يقول مالك فىمن كان عليه صيام رمضان ، فلم يصمه حتى دخل عليه رمضان آخر فصام هذا الداخل ينوى به الذى عليه ؟ فقال : قال لنا مالك فى رجل كان عليه نذر شىء ، وكان ضرورة^(١) لم يحج فجهل فمشى فى حجه ينوى بحجته هذه قضاء نذره وحجة الإسلام ، فقال : قال لنا مالك : أراها لنذره ، وعليه حجة الإسلام .

قال ابن القاسم : وأما أنا فأرى فى مسألتك أن ذلك يجوزته وعليه قضاء رمضان الآخر ، لأن بعض أهل العلم قد رأى أن ذلك الحج يجوزته لفريضته ، وعليه النذر ، ورأى الذى أجتهد به فى الحج أن يقضى الفريضة ، لأنه إذا اشترك أبداً الفريضة والنذر فأولاهما بالقضاء أوجبهما عند الله ، وأما الصيام فذلك يجوزته .

فى قيام رمضان

قال : وسألت مالكا عن قيام الرجل فى رمضان ، أمع الناس أحب إليك أم فى بيته ؟ قال : إن كان يقوى فى بيته ، فهو أحب إلى ، وليس كل الناس يقوى على ذلك قد كان ابن هرمز ينصرف ، فيقوم بأهله ، وكان ربيعة ينصرف ، وعدد غير واحد من علمائهم كانوا ينصرفون ، ولا يقومون مع الناس ، قال مالك : وأنا أفعل ذلك ، قال مالك : بعث إلى الأمير وأراد أن ينقص من قيام رمضان الذى يقومه الناس بالمدينة ، قال ابن القاسم : وهى تسع وثلاثون

(١) انظر : تعريف الضرورة فى كتاب الحج بإذن الله تعالى .

ركعة بالوتر ست وثلاثون ركعة والوتر ثلاث ، قال مالك : فنهيته
أن ينقص عن ذلك شيئاً ، قلت له : هذا ما أدركت الناس عليه
وهو الأمر القديم الذى لم يزل الناس عليه .

قال : وسألته عن الرجل يقوم بالناس بإجارة فى رمضان ؟
فقال : لا خير فى ذلك ، قلت لابن القاسم : فكيف الإجارة فى
الفريضة ؟ قال : ذلك أشد عندى ، قلت : وهو قول مالك ؟ قال :
إنما سألناه عن رمضان ، وهذا عندى أشد من ذلك ^(١) .

ابن وهب ، عن مالك أن ابن شهاب أخبره أن رسول الله ﷺ
كان يرغب فى قيام رمضان من غير أن يأمر بعزيمة ، وكان يقول :
« من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » ، فتوفى
رسول الله ﷺ والأمر على ذلك وأبو بكر وصدر من خلافة عمر ^(٢) .

ابن وهب ، عن مالك والليث أن ابن شهاب أخبرهما عن عروة

(١) فى المعيار : الأجرة على الإمامة منع منها قوم ، وأجازها قوم ، وفصل
آخرون ، ومنع الجمهور ، إنما هو محمول على الكراهة ، وسئل ابن الحاج عن قوم
استأجروا إماماً للصلاة على كل من تجب عليه ، فقال : أربعة منهم ؛ لا نعطي
شيئاً لأننا نجىء عشياً ، ونسرح غدواً ، فأجاب بأنهم إذا التزموا مع الناس الأجرة
ابتداء لزمهم ما يلزم جيرانهم ، وكذلك إن كان لهم عرف بذلك ، وإلا فلا
تلزمهم ؛ لأن صلاة الجماعة سنة ، وينبغى أن تلزم أجرة الجمعة من أتاها ؛ لأن
شهود الجمعة فرض . انظر : « المعيار العرب » (٧ / ٤٧٣ ، ٤٧٥) .

أقول : هذا إن كانت الأجرة تدفع من الناس ، أما إذا كانت تدفع من بيت المال ،
أو الخزينة العامة للدولة ، فلا ينبغى أن يختلف عليها ، لأنها حيثئذ كرزق القضاة
والمفتين وغيرهم من العاملين لحساب العامة .

(٢) إسناد « المدونة » مقطوع ، أما الحديث فأخرجه الإمام مالك فى « الموطأ » فى
الصلاة فى رمضان رقم (٢) من حديث أخرجه البخارى فى صلاة التراويح رقم
(٢٠٠٩) ، ومسلم فى صلاة المسافرين رقم (٧٥٩) .

ابن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القارى^(١) أن عمر بن الخطاب جمع الناس على أبى بن كعب^(٢) فى قيام رمضان ، قال : ثم خرجت مع عمر ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم ، فقال عمر : نعمت البدعة هذه والتى ينامون عنها أفضل من التى يقومون^(٣) ، يريد آخر الليل ، وكانوا يقومون أوله^(٤) .

ابن وهب ، عن عبد الله بن عمر ، عن نافع قال : لم أدرك الناس إلا وهم يقومون بتسع وثلاثين ركعة يوترون منها بثلاث ، ابن وهب ، عن عبد الله بن عمر بن حفص ، قال : حدثنى غير واحد أن عمر بن عبد العزيز أمر القراء يقومون بذلك ويقرءون فى كل ركعة عشر آيات ، ابن وهب ، قال : قال مالك : وحدثنى عبد الله بن أبى بكر قال : كان الناس ينصرفون من الوتر فيبادر الرجل بسحوره خشية الصبح^(٥) .

(١) عبد الرحمن بن عبد القارى ، من ولد القارة ابن الديش ، وهى قبيلة مشهورة بجودة الرمى ، يقال له صحبة ، وقيل : بل ولد على عهد النبى ﷺ ، روى عن عمر ، وأبى طلحة ، وأبى أيوب ، وأبى هريرة وآخرين ، وروى عنه ابنه محمد والسائب بن يزيد ، وعروة بن الزبير ، والأعرج وآخرون ، قال ابن معين : ثقة ، توفى بالمدينة سنة ٨٥هـ فى خلافة عبد الملك وهو ابن ٨٧ سنة .
انظر : « التهذيب » (٢٢٣/٦) .

(٢) أبى بن كعب بن قيس بن عبيد ، من بنى النجار ، أبو المنذر صحابى جليل كان قبل الإسلام حبراً من أحبار اليهود ، ولما أسلم صار من كتّاب الوحى ، شهد بدرًا وأحدًا والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ ، توفى بالمدينة سنة ٢١ هـ .
انظر : « صفة الصفوة » (١٨٨/١) ، و « الحلية » (٢٥٠/١) .

(٣) أخرجه مالك فى « الموطأ » فى الصلاة فى رمضان رقم (٣) بهذا الإسناد ومن طريقه البخارى فى التراويح رقم (٢٠١٠) .

(٤) أخرجه مالك فى « الموطأ » فى الصلاة فى رمضان رقم (٣) .

(٥) أخرجه مالك فى « الموطأ » فى الصلاة فى رمضان رقم (٧) من حديث =

ابن القاسم ، قال مالك : وحدثني عبد الله بن أبي بكر قال : سمعت أبي يقول : كنا ننصرف في رمضان من القيام فيستعجل الخدم بالطعام مخافة الفجر^(١) ، قال : وسمعت مالكا يقول : الأمر في رمضان الصلاة ، وليس بالقصص بالدعاء ، ولكن الصلاة .

السُّنَّةُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ وَصَلَاةِ الْأَمِيرِ خَلْفَ الْقَارِئِ

قال : وسألت مالكا عن القراء في رمضان يقرأ كل رجل منهم في موضع سوى موضع صاحبه ؟ فأنكر ذلك ، وقال : لا يعجبني ، ولم يكن ذلك من عمل الناس ، وإنما اتبع هؤلاء فيه ما خف عليهم ، ليوافق ذلك الحال ما يريدون وأصواتهم ، والذي كان عليه الناس يقرأ الرجل خلف الرجل من حيث انتهى الأول ، ثم الذي بعده على مثل ذلك ، قال : وهذا الشأن وهو أعجب ما فيه إلى ، قال : وقال مالك : ليس ختم القرآن في رمضان سنة للقيام ، قال : وسئل مالك عن الألقان في الصلاة ؟ قال : لا يعجبني وأعظم القول فيه ، وقال : إنما هذا غناء يتغنون به ليأخذوا عليه الدراهم .

قال ابن القاسم : قلت لمالك : الرجل يصلي النافلة فيشك في الحرف ، وهو يقرأ وبين يديه مصحف منشور ، أينظر في المصحف ليعرف ذلك الحرف ؟ قال : لا ينظر في ذلك الحرف ، ولكن يتم صلاته ثم ينظر ، قال : وقال مالك : لا بأس بقيام الإمام بالناس في رمضان في المصحف .

= عبد الله بن أبي بكر قال : سمعت أبي يقول : كنا ننصرف في رمضان فنستعجل الخدم بالطعام مخافة الفجر .

(١) أخرجه مالك في « الموطأ » في الصلاة في رمضان رقم (٧) من حديث عبد الله بن أبي بكر ..

وقال ابن وهب : وقال مالك في الأمير يصلي خلف القارئ في رمضان : إنه لم يكن يصنع ذلك فيما مضى ولو صنع ذلك لم أر به بأساً ، قلت لابن القاسم : لِمَ وسع مالك في هذا وكره الذي ينظر في الحرف ؟ ، قال : لأن هذا ابتداء النظر في أول ما قام به .

قال : وقال مالك : لا بأس أن يؤم الإمام بالناس في المصحف في رمضان في النافلة ، قال ابن القاسم : وكره ذلك في الفريضة .

ابن وهب ، عن ابن شهاب قال : كان خيارنا يقرءون في المصاحف في رمضان ، وأن ذكوان^(١) غلام عائشة كان يؤمها في المصحف في رمضان^(٢) ، وقال مالك والليث مثله .

وقال ربيعة في ختم القرآن في رمضان لقيام الناس : ليست بسنة ، ولو أن رجلاً أمّ الناس بسورة حتى ينقضي الشهر لأجزأ ذلك عنه ، وإنى لأرى أن قد كان يؤم الناس من لم يجمع القرآن .

ابن وهب ، عن الليث ، عن يحيى بن سعيد : أنه سئل عن صلاة الأمير خلف القارئ ، فقال : ما بلغنا أن عمر وعثمان كانا يقومان في رمضان مع الناس في المسجد ، وعن ربيعة أنه قال في أمير بلد من البلدان : أيصلح له في رمضان أن يصلي مع الناس في القيام

(١) ذكوان ، أبو عمرو المدني مولى عائشة رضى الله عنها ، روى عنها ، وروى عنه عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، وهو أكبر منه ، وابن أبي مليكة ، وعلى بن الحسين ، ومحمد بن عمرو وغيرهم ، قال أبو زرعة : ثقة ، قيل : توفي بالحرّة سنة ٦٣ هـ .

انظر : « التهذيب » (٢٢٠ / ٣) ، و « طبقات ابن سعد » (٢١٨ / ٥) .

(٢) أخرجه مالك في « الموطأ » في الصلاة في رمضان رقم (٧) ص ٩٢ من حديث مالك عن هشام .

يؤمّه رجل من رعيته ؟ ، فقال : لا يصلح ذلك للإمام ، ولكن ليصلى في بيته إلا أن يأتى فيقوم بالناس .

التَّنْفَل بين التَّروِيحَتَيْن

قال : وسألت مالكا عن التنفل فيما بين الترويحيتين ، فقال : لا بأس بذلك إذا كان يركع ويسجد ويسلم ، فأما من يقوم يحرم ويقرأ وينتظر الناس حتى يقوموا فيدخل معهم فلا يعجبنى ذلك من الفعل ، ولكن إن كان يركع فلا بأس به ، ومعنى قوله حتى يدخل معهم أى يثبت قائما حتى إذا قاموا دخل معهم بتكبيرته التى كبرها ، أو يحدث لذلك تكبيرة أخرى .

ابن وهب ، عن ابن لهيعة ، عن ابن الهادى قال : رأيت عامر بن عبد الله بن الزبير^(١) ، وأبا بكر بن حزم ، ويحيى بن سعيد يصلون بين الأشفاع^(٢) .

ابن وهب ، عن خالد بن حميد^(٣) عن عقيل ، عن ابن شهاب

(١) عامر بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدى ، أبو الحارث المدنى ، روى عن أبيه وخاله أبى بكر بن عبد الرحمن ، وأنس ، وعمرو بن سليم ، وروى عنه أخوه عمر ، وابن أخيه مصعب بن ثابت ، ويحيى بن سعيد ، وابن جريج وآخرون ثقة فاضل توفى سنة ١٢١ هـ . انظر : « التهذيب » (٧٤ / ٥) .

(٢) الأشفاع : مفردة الشفع ، وهو خلاف الوثر .
انظر : « الوسيط » (شفع) (٥٠٦ / ١) .

(٣) خالد بن حميد المهرى ، أبو حميد الإسكندراني ، روى عن بكر بن عمرو المعافرى ، وخالد بن يزيد الجمحى ، وأبى عقيل زهرة بن معبد وآخرين ، وعنه ابن وهب ، ومحمد بن حمير الحمصى وبقيّة ، وأبو صالح كاتب الليث وغيرهم ، قال ابن أبى حاتم : لا بأس به ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال ابن يونس : مات سنة ١٦٩ هـ . انظر : « التهذيب » (٨٣ / ٣) .

وسئل عن ذلك فقال : إن قويت على ذلك فافعله ، ابن وهب :
وقال مالك : لا أرى به بأساً وما علمت أن أحداً كرهه .

في قنوت رمضان ووتره

قال : وقال مالك : في الحديث الذي يذكره : ما أدركت الناس
إلا وهم يلعنون الكفرة في رمضان ، قال : ليس عليه العمل ، ولا
أرى أن يعمل به ، ولا يقنت في رمضان لا في أوله ولا في آخره ،
ولا في غير رمضان ، ولا في الوتر أصلاً .

قال مالك : والوتر آخر الليل أحب إلى لمن قوى عليه ، فقلت
لمالك : أفيسلم الإمام من ركعتين في الوتر ؟ قال : نعم هو الشأن ،
قلت له : فإن صليت معهم ، قال : لا تخالفه إن سلم فسلم وإلا فلا
تسلم ، قال : قال مالك : ولقد كنت أنا أصلي معهم مرة ، فإذا جاء الوتر
انصرفت ، فلم أوتر معهم .

كامل كتاب الصيام والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

ويتلوه كتاب الاعتكاف

كتاب الاعتكاف^(١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاعتكاف بغير صوم

وسئل ابن القاسم : أيكون الاعتكاف بغير صوم في قول مالك ؟ قال : لا يكون إلا بصوم^(٢) ، وقال ذلك القاسم بن محمد ونافع ، لقول الله تبارك وتعالى : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى الْإِيلِ وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ ﴾^(٣) ، فقيل لابن القاسم : ما قول مالك في المعتكف إن أظفر متعمداً أينتقض اعتكافه ؟ فقال : نعم ، قيل : فإن أصابه مرض لا يستطيع معه الصيام ؟ قال : يخرج

(١) الاعتكاف لغة : مطلق اللزوم ، وشرعاً : لزوم مسلم مميز مسجداً مباحاً بصوم ، كافاً عن الجماع ومقدماته يوماً وليلة فأكثر للعبادة بنية .
انظر : « الشرح الصغير مع بلغة السالك » (١/٢٥٥) .
(٢) قاله مالك في « الموطأ » في كتاب الاعتكاف رقم (٤) .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ١٨٧ في الأصل (وأتموا) ، والآية بتمامها : ﴿ أَجَلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِيَابُ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَابُ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَشِّرُوهُمْ وَأَبْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى الْإِيلِ وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لِنَاسٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ .

(٤) أخرجه مالك في « الموطأ » في كتاب الاعتكاف رقم (٤) ، والبيهقي في « معرفة السنن والآثار » (٦/٣٩٤) من حديث مالك أنه بلغه أن القاسم بن محمد ، ونافعاً مولى عبد الله بن عمر قالوا : لا اعتكاف إلا بصيام . . . وذكرنا الآية .

فإذا صح بَنَى على ما كان اعتكف ، قال : وإن هو صح ولم يبنِ على ما كان اعتكف وفرط فليستأنف ولا يبنِ ، قلت : أرأيت إن هو صح من مرضه ذلك بعدما مضى من النهار بعضه وقوى على الصيام ، وكان في أول النهار لا يقوى على الصيام ، أيدخل المسجد حين يقوى على الصيام ، أم يؤخر ذلك حتى تغيب الشمس ، ثم يدخل بعد مغيب الشمس فيبنى ؟ قال : لا يؤخر ذلك بل يدخل حين يقوى على ذلك ، ومما يبين لك ذلك أن مالكاً قال في الحائض : إذا طهرت في أول النهار إنها ترجع إلى المسجد أى ساعة طهرت ، ولا تؤخر ذلك ، ثم تبنى على ما مضى من اعتكافها .

قال مالك : ومثل ذلك مثل المرأة يكون عليها صيام شهرين متتابعين في قتل نفس فتحيض ، ثم تطهر ، فإنها تبنى على ما مضى من صيامها ، ولا تؤخر ذلك فالمریض مثل الحائض إذا صح ^(١) .

قال ابن القاسم : ومما يبين لك ذلك لو أن رجلاً اعتكف بعض العشر الأواخر ، ثم مرض فصَحَّ قبل الفطر بيوم ، فإنه يخرج ولا يثبت يوم الفطر في معتكفه ، لأنه لا يكون اعتكافاً إلا بصيام ويوم الفطر لا يصام ، فإذا مضى يوم الفطر عاد إلى معتكفه ، قيل : وهذا قول مالك ؟ فقال : من هذا الموضع قولى لك في يوم الفطر ، وقولى لك ما يبين لك قول مالك .

قال ابن نافع : قال مالك في المعتكف في العشر الأواخر من رمضان يمرض ، ثم يصح قبل الفطر إنه يرجع إلى معتكفه فيبنى

(١) انظر موطأ الإمام مالك في كتاب الاعتكاف ، باب قضاء الاعتكاف

على ما مضى ، فإن غشيه العيد قبل أن يفرغ من أيام اعتكافه ، فإنه يفطر ذلك اليوم ويخرج إلى العيد مع الناس ، ولا يرجع إلى بيته ، ولكن يكون في المسجد ذلك اليوم ولا يعتد به فيما بقى عليه ^(١) .

وسئل ابن القاسم عن المعتكف إذا أكل ناسياً نهاراً ؟ فقال : يقضى يوماً مكانه ، ويصله باعتكافه ، قيل له : أتحفظ هذا عن مالك ؟ فقال : قد سمعته من مالك ، ولا أحفظ كيف سمعته منه .

في المعتكف يطأ امرأته في ليل أو نهار

قلت : رأييت إن جامع ليلاً أو نهاراً في اعتكافه ناسياً أفسد اعتكافه ؟ فقال : نعم ينتقض ويبتدىء ، وهو مثل الظهر إذا وطئ فيه ، قلت : رأييت من دخل في اعتكافه فأغمى عليه أو جنَّ من بعد ما اعتكف أياماً ؟ فقال : إذا صح بنى على اعتكافه ووصل ذلك بالأيام التي اعتكفها ، فإن هو لم يصلها استأنف ولم يبين ، قيل : أتحفظه عن مالك ؟ فقال : قال مالك في المغمى عليه والمجنون : إنه مرض من الأمراض وهذا مثله .

في الْمُعْتَكِفِ يُقَبِّلُ أو يباشر أو يلمس

أو يعود مريضاً أو يتبع جنازة

قلت لابن القاسم : رأييت المعتكف إذا قَبَّلَ أو لمس أفسد ذلك اعتكافه ؟ فقال : نعم ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : بلغني عنه

(١) انظر موطأ الإمام مالك في كتاب الاعتكاف ، باب قضاء الاعتكاف ص ٢١٠ ، ٢١١ .

فى القُبلة أنه قال ىنتقض اعتكافه^(١) ، قال ابن القاسم : واللمس عندى مثل القُبلة .

ابن وهب ، عن عمر بن قيس^(٢) ، ويزيد بن عياض ، عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير : أنهما سمعا عائشة تقول : السُّنة فى المعتكف أن لا ىمس امرأته ، ولا ىباشرها ولا ىعود مريضًا ، ولا ىتبع جنازة ، ولا ىخرج إلا لحاجة الإنسان ، ولا اعتكاف إلا فى مسجد جماعة ، ومن اعتكف فقد وجب عليه الصوم ، وكانت عائشة إذا اعتكفت فدخلت بيتها للحاجة لم تسل عن المريض إلا وهى مارة^(٣) .

قالت عائشة : وأن رسول الله ﷺ لم يكن ىدخل البيت إلا لحاجة الإنسان من حديث الليث عن ابن شهاب عن عروة^(٤)

(١) هذا مقيد بما إذا كان هذا عمدًا ، أما إن كان قد حدثت نسيانًا أو غلبة ، فيقضى يومًا مكانه متصلًا به ، وحمل كلامه هنا رحمه الله على الاعتكاف المندور باعتباره عبادة واحدة تفسد بفساد بعضها ، قال القاضى : هو الأصح .
انظر : « مواهب الجليل » (٢/٤٥٧) .

(٢) عمر بن قيس المكى ، أبو جعفر المعروف بسندل مولى آل بنى أسد ، وقيل : مولى آل منظور بن سيار ، روى عن عطاء ونافع والزهرى ، وهشام بن عروة وغيرهم ، وعنه الأوزاعى وهو من أقرانه ، وابن عينة وابن وهب وآخرون ، متروك الحديث .

انظر : « التهذيب » (٧/٤٩٠) ، و « الميزان » (٣/٢١٨) .

(٣) أخرجه مالك فى « الموطأ » فى الاعتكاف رقم (٢) ، وابن أبى شعبة (٣٣٤/٢) ، والبيهقى فى « معرفة السنن والآثار » (٦/٤٠٠) من حديث عائشة رضى الله عنها .

(٤) عروة وعمره هكذا بالأصل ، والصواب : عروة عن عمرة .

وعمره^(١) عن عائشة^(٢) .

ابن وهب ، عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال : إن أصاب المعتكف أهله فعليه أن يستقبله ، وعليه أن يجلد بعقوبة^(٣) ، قال ابن شهاب : وإن أحدث ذنباً مما نهى عنه في اعتكافه ، فإن ذلك يقطع عليه اعتكافه حتى يستقبله من أول ، وعن عطاء بن أبي رباح مثله إلا العقوبة^(٤) .

ابن وهب ، عن سفيان بن عيينة ، عن ابن أبي نجيح^(٥) عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : إذا أفطر المعتكف أعاد الاعتكاف يعنى به النساء^(٦) ، ابن وهب ، عن يحيى بن أيوب ، عن يحيى بن

(١) عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زُرارة الأنصارية النجارية المدنية الفقيهة ، روت عن عائشة ، وأم سلمة وأختها أم هشام بنت حارثة ، وحمئة بن جحش ، وروى عنها ابنها أبو الرجال ، وأخوها محمد بن عبد الرحمن ، وعروة بن الزبير ، تابعة ثقة . قيل : توفيت سنة ٩٨ هـ ، وقيل : بعدها .
انظر : « الكاشف » (٤٧٧/٣) ، و « سير أعلام النبلاء » (٥٧١/٤) .

(٢) أخرجه مالك في « الموطأ » في كتاب الاعتكاف رقم (١) ، ومن طريق الإمام مالك أخرجه مسلم في كتاب الحيض رقم (٢٩٧) ، ومن حديث الليث عن ابن شهاب عن عروة ، وكذلك البخاري في الاعتكاف رقم (٢٠٢٩) من حديث الليث عن ابن شهاب عن عروة أيضاً .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٣٨/٢) من حديث ابن أبي ذئب عن ابن شهاب الزهري ، وعبد الرزاق (٣٦٣/٤) من حديث معمر عن ابن شهاب عن الزهري .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٣٨/٢) من حديث عطاء بمعناه .

(٥) عبد الله بن أبي نجيح ، أبو يسار الثقفي المكي مولى الأخنس ، روى عن أبيه وعطاء ومجاهد وطاوس ، وروى عنه شعبة ، وأبو إسحاق ، والسفيانان ، وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي ، ورمى بالقدر ، توفي سنة ١٣١ هـ .

انظر : « الميزان » (٥٢٧/٢) ، و « التهذيب » (٥٤/٦) .

(٦) أخرجه البيهقي في « السنن الكبرى » (٣٢٢/٤) من حديث ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ : « إذا اعتكف فلا يجامع النساء » .

سعيد أنه قال في معتكف مرض فخرج من المسجد ، فقال : إذا صح بنى على ما مضى من اعتكافه ولا يستأنف ، وذلك إذا لم يعمد له ، وقاله عطاء بن أبي رباح ، وعمرو بن دينار .

وقال مالك : وبلغنى أن رسول الله ﷺ أراد العكوف ، ثم رجع ولم يعتكف حتى إذا أفطر من رمضان اعتكف عشراً من شوال ^(١) ، ابن وهب ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، وريبعة قالاً : إذا حاضت المعتكفة رجعت إلى بيتها ، فإذا طهرت رجعت إلى المسجد حتى تقضى اعتكافها الذى جعلت عليها ^(٢) ، وقال عطاء بن أبي رباح ، وعمرو بن دينار مثله ، وقالوا : أية ساعة طهرت فلترجع إلى المسجد ساعتئذ ^(٣) ، ابن وهب ، عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن موسى بن معبد ^(٤) قال : سألت القاسم بن محمد وسألنا عن امرأة جعلت على نفسها أن تعتكف شهراً ، فاعتكفت تسعة وعشرين يوماً ، ثم حاضت فرجعت إلى منزلها ، فجامعها زوجها ، فقالوا : لا علم لنا بهذا فسل سعيد بن المسيب ، ثم أعلمنا ، قال : فسألته فقال : أتيا حداً من حدود الله وأخطأ السنة وعليها أن تستأنف شهراً ، فقالوا : مثل ما قال .

(١) (متفق عليه) أخرجه مالك في «الموطأ» في الاعتكاف رقم (٧) ص ٢١٠ ، والبخارى في الاعتكاف رقم (٢٠٣٤) من طريق مالك ، ومسلم في الاعتكاف (١١٧٢) من حديث عمرة عن عائشة رضى الله عنها .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٣٦٨/٤) من حديث معمر عن ابن شهاب الزهري .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٣٦٨/٤) من حديث ابن جريج عن عطاء .

(٤) موسى بن معبد هكذا بالأصل ، والصواب : موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي مولى آل الزبير ، روى عن أم خالد ، ولها صحبة ، وجده لأمه أبي حبيبة مولى الزبير ، وحمة ، ونافع بن جبير بن مطعم وعكرمة والزهري وغيرهم ، وروى عنه السفينان ، والدراوردي ، وابن المبارك وآخرون ، ثقة ، فقيه ، توفي بالمدينة سنة ١٤١ هـ أو بعدها . انظر : «تهذيب التهذيب» (٣٦٠/١٠) ، و «الكاشف» (١٨٦/٣) .

في خروج المعتكف واشترائه

قال ابن القاسم: وسألت مالكا عن المعتكف أخرج من المسجد يوم الجمعة إلى الغسل؟ فقال: نعم لا بأس بذلك، قال: وسألت مالكا عن المعتكف تصيبه الجنابة أيغسل ثوبه إذا خرج فاغتسل؟ فقال: لا يعجبني ذلك، ولكن يغتسل ولا ينتظر غسل ثوبه وتجهيفه وإنني لأحب للمعتكف أن يتخذ ثوبا غير ثوبه إذا أصابته جنابة أن يأخذه ويدع ثوبه، قال: وسألت مالكا عن المعتكف، أخرج فيشترى لنفسه طعاما إذا لم يكن له من يكفيه؟ فقال: قال لي مالك مرة: لا بأس بذلك، ثم قال بعد ذلك لا أرى ذلك، قال: وأحب إلي إذا أراد أن يدخل اعتكافه أن يفرغ من حوائجه، قلت لابن القاسم: أرايت المعتكف إذا خرج لحاجته أيمكث بعد قضاء حاجته شيئا أم لا؟ قال: لا يمكث بعد قضاء حاجته شيئا، قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم. قلت لابن القاسم: أرايت معتكفا إذا خرج في حد عليه، أو خرج يطلب حدا له، أو خرج يقبض دينا له، أو أخرجه غريم له، أيفسد اعتكافه في هذا كله؟ قال: نعم. قيل: أتحفظه عن مالك؟ قال: لا.

وقال مالك: لم أسمع أحدا من أهل العلم يذكر أن في الاعتكاف شرطا لأحد، وإنما الاعتكاف عمل من الأعمال كهية الصلاة والصيام والحج، فمن دخل في شيء من ذلك، فإنما يعمل فيه بما مضى من السنة في ذلك، وليس له أن يحدث في ذلك غير ما مضى عليه الأمر بشرط يشترطه أو بأمر يتدعه، إنما الأعمال في هذه الأشياء بما مضى فيها من السنة، وقد اعتكف رسول الله ﷺ

وعرف المسلمون سنة الاعتكاف^(١) ، وقال مالك : المعتكف مقبل على شأنه لا يعرض لغيره مما يشغل به نفسه .

قلت : رأيت المعتكف يسكر ليلاً ، ثم يذهب ذلك عنه قبل أن ينفجر الصبح أفسد ذلك عليه اعتكافه ؟ قال : نعم .

ابن وهب ، عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن رجل اعتكف وشرط أن يطلع قريته اليوم أو اليومين ، ويطلع على أهله ويسلم عليهم ولحاجته ؟ قال : لا شرط في الاعتكاف في السنة الماضية ، وقال ابن وهب : عن محمد بن عمرو ، عن ابن جريج ، عن عطاء أنه قال : لا يبيع المعتكف ، ولا يبتاع ، ولا بأس أن يأمر إنساناً فيقول ابتع لي كذا وكذا^(٢) .

في عيادة المعتكف المرضى والصلاة على الجنائز

قال : وسألت مالكا عن المعتكف أيصلي على الجنائز ، وهو في المسجد ؟ فقال : ما يعجبني أن يصلي على الجنائز ، وإن كان في المسجد^(٣) ، وقال ابن نافع ، قال مالك : وإن انتهى إليه زحام الناس الذين يصلُّون على الجنازة ، وهو في المسجد فإنه لا يصلي عليها ، ولا يعود مريضاً معه في المسجد إلا أن يصلي إلى جنبه فيسلم

(١) قاله مالك في «الموطأ» في الاعتكاف ص ٢٠٩ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٤/ ٣٦١) من حديث ابن جريج عن عطاء بلفظ : « لا يبيع المعتكف ولا يبتاع ، ولا يخرج إلى سلطان فيخاصم إليه إلا أن ينوي ذلك » .
(٣) فُسر هذا القول منه رحمه الله بالكراهة إن كانت الجنازة بالمسجد ، وفي «المعونة» للقاضي عبد الوهاب : إجازة الصلاة على الجنازة إن كانت بالمسجد والتقيد بالمسجد شرط في الكراهة ، فإن كانت خارج المسجد وخرج للصلاة عليها بطل اعتكافه . انظر : «مواهب الجليل» (٢/ ٤٦١، ٤٦٢) .

عليه ، وقال مالك : لا يعود المعتكف مريضاً ممن هو معه في المسجد ، ولا يقوم إلى رجل يعزيه بمصيبة ، ولا يشهد نكاحاً يعقد في المسجد يقوم إليه ، ولكن لو غشيه ذلك في مجلسه لم أرَ به بأساً^(١) ، قال : ولا يقوم إلى الناكح فيهنئه ، ولا بأس أن ينكح المعتكف ، ولا يشتغل في مجالس العلم ، قال : فقليل له : أفىكتب العلم في المسجد؟ فكره ذلك .

وقال ابن نافع في الكتاب إلا أن يكون الشيء الخفيف ، قال ابن وهب عن مالك وسئل عن المعتكف يجلس في مجالس العلماء ويكتب العلم ، فقال : لا يفعل ذلك إلا أن يكون الشيء الخفيف والترك أحبُّ إليَّ ، ابن وهب ، عن محمد بن عمرو ، عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح قال : لا بأس أن تنكح المرأة ، وهى معتكفة يقول هو كلام^(٢) .

في اشتراء المعتكف وبيعه

قلت لابن القاسم : ما قول مالك في المعتكف يشتري ويبيع في حال اعتكافه؟ فقال : نعم إذا كان شيئاً خفيفاً لا يشغله من عيش نفسه .

في تقليص المعتكف أظفاره ، وأخذه من شاربه

قال ابن القاسم : قال مالك : لا يقصُّ المعتكف أظفاره في

(١) ذكر الإمام مالك قريباً من هذا في «الموطأ» ص ٢١٠، ٢١١ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٣/ ٣٧٠) من حديث ابن جريج عن عطاء بلفظ :

« لا بأس أن تنكح المجاورة (المعتكفة) في جوارها » .

المسجد ، ولا يأخذ من شعره ولا يدخل إليه حجام يأخذ من شعره وأظفاره ، قال : فقلنا له : إنه يجمع ذلك فيحرزه ^(١) حتى يلقيه ، فقال مالك : لا يعجبني وإن جمعه ، قال : ولا بأس أن يتطيب المعتكف وَيُنَكِّح وَيُنَكِّح ^(٢) ، فقيل لابن القاسم : أكان مالك يكره للمعتكف حلق الشعر وتقليم الأظفار ؟ فقال : لا إلا أنه إنما كره ذلك لحرمة المسجد .

في صعود المعتكف المنار للأذان

قيل لابن القاسم : هل كان مالك يكره للمعتكف أن يصعد المنار ؟ قال : نعم قد اختلف قوله في المؤذن ، قال مالك : أكره للمؤذن المعتكف أن يرقى على ظهر المسجد ، قال : ولا بأس أن يعتكف رجل في رحاب المسجد ، قال : وقد اختلف قول مالك في صعود المؤذن المعتكف المنار ، فقال : مرة لا ، ومرة قال : نعم وجُلُّ ما قال فيه الكراهية ، وذلك رأيي .

في الاستثناء في اليمين بالاعتكاف

قيل لابن القاسم : أرأيت لو أن رجلاً قال : إن كلمت فلاناً فعلى اعتكاف شهر إن شاء الله تعالى ما قول مالك في ذلك ؟ فقال : قال مالك : لا ثنيا في عتق ولا في طلاق ، ولا في مشى ، ولا في صدقة ، فهذا عندي مما يشبه هذا ، وقال لي مالك : لا ثنيا إلا في اليمين بالله ، قال : فهذا يستدل به أن ثياه في اعتكافه ليس بشيء ، قيل لابن القاسم : أرأيت إن قال : إن كنت دخلت دار فلان فعلى

(١) حَرَزَ الشَّيْءَ : صَانَهُ وَادْخَرَهُ . انْظُرْ : « الوسيط » (حرز) (١٧٢ / ١) .

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٣٧٠ / ٤) . وَانْظُرْ : « الموطأ » في الاعتكاف ص ٢١١ .

اعتكاف شهر ، فذكر أنه قد كان دخل هل يكون عليه في قول مالك أن يعتكف ؟ فقال : نعم .

في اعتكاف العبد والمكاتب والمرأة تُطَلَّق أو يموت عنها زوجها

قلت : أرأيت من أذن لعبده أو لامرأته أو لأُمته في اعتكاف ، فلما أخذوا فيه أراد قطع ذلك عليهم ؟ ، فقال : ليس ذلك له ، قيل : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم هو قوله ، قلت : أرأيت العبد إذا جعل على نفسه الاعتكاف فمنعه سيده ، ثم أعتق ، أو أذن له سيده أيكون عليه أن يقضيه ؟ قال : نعم ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : سمعت مالكا وسئل عن أمة نذرت مشيا إلى بيت الله وصدقة مالها ؟ ، فقال مالك : لسيدها أن يمنعها ، فإن أعتقت يوما ما كان ذلك عليها أن تفعل ما نذرت من مشى أو صدقة .

قال ابن القاسم : وقال مالك : وذلك إن كان مالها الذي حلفت عليه في يدها ، قال ابن القاسم : ولا أعلمه إلا وقد قال لي ، أو قد بلغني عنه في العبد أو الأمة ما نذرا من نذر يوجبانه على أنفسهما : إنه يلزمهما ذلك إذا أعتقا إلا أن يكون السيد أذن لهما أن يفعلا ذلك في حال رقهما فيجوز لهما ذلك ، قلت لابن القاسم : أرأيت المكاتب إذا نذر الاعتكاف ألسيده أن يمنعه ؟ فقال : إن كان شيئا يسيرا يعلم أنه ليس يدخل فيه على سيده ضرر لم يكن له أن يمنعه ، فإن كان ذلك كثيرا يكون فيه ترك لسعايته ^(١) كان لسيده أن يمنعه

(١) سعى : تصرف في أى عمل كان ، وإليه قصد ومشى وسعى لعياله وعليهم : عمل لهم وكسب . انظر : « الوسيط » (سعى) (٤٤٨ / ١) .

من ذلك ؛ لأن هذا ضرر على سيده ، قلت : وتحفظ هذا عن مالك ؟ قال : لا ، قال ابن القاسم : ومن ضرر هذا المكاتب على سيده أن لو أجزت له اعتكافه ، فكان اعتكافه أشهرًا فعجز فيها لم أستطع أن أخرجه من اعتكافه ؟ ، قلت لابن القاسم : ما قول مالك في المرأة تعتكف في مسجد الجماعة ؟ قال : نعم ، قلت : أتعتكف في قول مالك في مسجد بيتها ؟ فقال : لا يعجبني ذلك ، وإنما الاعتكاف في المساجد التي توضع لله .

وقال مالك في المطلقة والمتوفى عنها زوجها ، وهي معتكفة قال : تمضى على اعتكافها حتى تفرغ منه ، ثم ترجع إلى بيت زوجها وتعتد فيه ما بقى من عدتها .

ابن وهب ، عن يونس بن يزيد ، عن ربيعة أنه قال : إن سبق الطلاق الاعتكاف فلا تعتكف ، وإن هي طلقت وهي معتكفة اعتدت في معتكفها ما كانت فيه ، غير أنها إن حاضت قبل أن تقضى اعتكافها خرجت ، فإذا طهرت رجعت حتى تقضى اعتكافها ، وقال ابن شهاب وجابر بن عبد الله : إذا طلقت فلا تعتكف في المسجد حتى تحل^(١) ، مثل ما قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن : إن سبق الطلاق الاعتكاف فلا تعتكف .

في قضاء الاعتكاف

قلت لابن القاسم : رأييت المعتكف إذا انتقض اعتكافه أعليه القضاء في قول مالك ؟ قال : نعم .

(١) أخرجه البيهقي في « السنن الكبرى » (٣٢٣/٤) من حديث أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه .

فى إيجاب الاعتكاف والجوار^(١) وموضع الاعتكاف

قلت لابن القاسم : ما الذى يجب به الاعتكاف فى قول مالك ؟
قال : إذا دخل معتكفًا ونوى أيامًا لزمه ما نواه ، قال مالك : وإن
نذر أيامًا يعتكفها لزمه ذلك النذر ، قال مالك : والاعتكاف
والجوار سواء إلا من نذر مثل جوار مكة يجاور النهار وينقلب الليل
إلى منزله ، قال : فمن جاور مثل هذا الجوار الذى ينقلب فيه الليل
إلى منزله فليس عليه فى جواره صيام ، قلت : أكان مالك يلزم
الرجل إذا جاور بمكة إذا نوى أن يجاور مكة أن يلزمه الجوار بالنية ؟
قال : لا إلا أن يكون نذر ذلك ، فإن نذر جواره ولم يُرد
الاعتكاف ، وإنما أراد أن يجاور كما وصفت لك ينقلب الليل إلى
منزله مثل ما يصنع المجاورون بمكة لزمه ذلك ، قال ابن القاسم :
وإنما جوار مكة أمر يتقرب به إلى الله تعالى مثل الرباط والصيام .

قلت : فلو أن رجلاً نذر جوار المسجد مثل جوار مكة فى غير
مكة ، قال : يلزمه ذلك فى أى البلدان كان إذا كان ساكنًا فى ذلك
البلد ، وإن لم يكن ساكنًا فيه فقد قال ابن القاسم فى رسم حلف إن
نذر صومًا فى مثل العراق وشبهه مما ليس فيه قربة ، فإنه يصوم بمكانه
الذى نذره فيه .

(١) الجوار : هو الملاصقة فى السكنى ويُسمى الاعتكاف جوارًا ، قال مالك
رحمه الله : الاعتكاف والجوار سواء إلا من نذر ، مثل جوار مكة ، يجاور النهار
وينقلب الليل إلى منزله ، قال : فمن جاور مثل هذا الجوار الذى ينقلب فيه بالليل
إلى منزله ، فليس عليه فى جواره صيام فالجوار على هذا أعم من الاعتكاف ؛ لأنه
يكون فى المسجد وغيره ، ويكون مع الصيام وبدونه .
انظر : « معجم المصطلحات » (١/٥٤٥) .

قال : وقال مالك : كل من نذر أن يصوم في ساحل من السواحل مثل الإسكندرية أو عسقلان أو بيت المقدس وهو من أهل مكة أو المدينة ، فقال : كل ساحل أو موضع يتقرب فيه بإتيانه إلى الله تعالى ، فإننى أرى أن يصوم ذلك الصيام بذلك الموضع الذى نذره ، وإن كان من أهل مكة أو المدينة .

ابن وهب ، عن النعمان بن سالم ^(١) كان على جدتى نذر جوار سنة ، فسألت عائشة ، فقالت : إنه لا جوار إلا بصيام استأذنى زوجك ، فإن أذن لك فجاورى .

قال ابن القاسم : وقال مالك : ليعتكف المعتكف في عجز المسجد ، قال : فقلنا لمالك : أيعتكف أهل السواحل في سواحلهم وأهل الثغور في ثغورهم ؟ فقال : إن الأزمنة مختلفة من الزمان زمان يؤمن فيه لكثرة الجيوش ، ويأمن الناس فيعتكف المعتكف رجاء بركة الاعتكاف ، قال : وقد يكون ليال يُستحب فيها الاعتكاف ، قال : فقل لمالك : فإن اعتكف المعتكف في الثغور أو في السواحل فجاءه الخوف ، أترك ما هو فيه من اعتكافه ويخرج ؟ فقال : نعم ، فقل له : فإذا أمن أيتديء أم يبنى ؟ قال : بل يبنى وهذا آخر ما قاله ، وقد كان قال قبل ذلك : يبتديء ، ثم رجع إلى هذا القول ، فقال : يبنى ، قال : وإن كان في زمان الخوف ، فلا يعتكف ولا يدع ما خرج له من الغزو ويشغل بغيره من الاعتكاف .

(١) النعمان بن سالم الطائفى ، روى عن جدته ، وعثمان بن أبى العاص ، وأوس بن أبى أوس ، ويعقوب بن عاصم ، وروى عنه داود بن أبى هند ، وحاتم ابن أبى صغيرة ، وسماك بن حرب ، وشعبة وعامر الأحول وآخرون ، وثقه ابن معين والنسائى ، وأبو حاتم ، وابن حبان ، لم تعرف سنة وفاته .
انظر : « التهذيب » (٤٥٣/١٠) ، و « الكاشف » (٢٠٥/٣) .

ابن وهب ، عن ابن لهيعة عن عمارة بن غزية ^(١) عن يحيى بن سعيد أن رسول الله ﷺ اعتكف في قبة تركية في المسجد ^(٢) .

قال مالك : ولم أسمع أنه اضطرب بنائبات فيه ولم أره إلا في رحبة المسجد ، ابن وهب ، عن عقبة ، وابن نافع المعافى عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن : أنه كان يكره الاعتكاف في مساجد المواخير ^(٣) ، لأن أهلها رصدة وعدة لها في ليلهم ونهارهم فلا اعتكاف أفضل مما هم فيه .

في المعتكف يموت ويوصى أن يُطعم عنه

قلت : أرأيت من أوجب على نفسه اعتكافاً ، فمات قبل أن يعتكف ، فأوصى أن يُطعم عنه ؟ ، فقال : يطعم عنه في رأيي ، ويطعم عدد الأيام مساكين ، لكل مسكين مُدٌّ مُدٌّ ، قلت : أرأيت لو أن مريضاً لا يستطيع الصيام أوجب على نفسه الاعتكاف أياماً ، فمات قبل أن يصح أيطعم عنه أم لا ، وقد أوصى ، فقال :

(١) عمارة بن غزية بن الحارث الأنصارى المازنى المدنى ، روى عن أنس بن مالك وأبيه غزية بن الحارث ، وإبراهيم التيمى وآخرين ، وروى عنه سليمان بن بلال والدراوردى ، وابن لهيعة وآخرون ، وثقه ابن معين ، والعجلي ، وقال أبو حاتم : ما بحديثه بأس كان صدوقاً ، وقال الذهبي : صدوق مشهور ، توفى سنة ١٤٠ هـ . انظر : «الميزان» (٣/١٧٨) ، و«التهذيب» (٧/٤٢٢) .

(٢) أخرجه مسلم في الصيام رقم (١١٦٧) من حديث أبي سعيد الخدرى رضي الله عنه بلفظ : « أن رسول الله ﷺ اعتكف العشر الأول من رمضان ثم اعتكف العشر الأوسط في قبة تركية على سدتها حصير ... » .

(٣) المواخير : لم أقف على معناها ، ولعلها المساجد الصغيرة التى تكون عند الثغور ، والله أعلم ، وتسمى في بعض البلاد بالحوزات العلمية .

أطعموا عني عن اعتكافي الذي نذرت إن كان قد لزمني ؟ فقال :
لا شيء عليه ، ولا يطعم عنه ؛ لأنه لم يجب على نفسه شيء .

في نذر الاعتكاف

قلت : رأيت الرجل إذا قال : لله علي أن أعتكف يوماً ،
أ يكون ذلك يوماً دون ليلة ؟ فقال : لا ، وذلك أن مالكاً قال : أقل
الاعتكاف يوم وليلة ، وقاله عبد الله بن عمر ذكره ابن نافع ، قال
ابن القاسم : بلغني ذلك عنه ، فسألته عنه فأنكره ، وقال : أقل
الاعتكاف عشرة أيام^(١) ، ولم يره فيما دون ذلك ، قال ابن القاسم :
ولا أرى الاعتكاف دون عشرة أيام ، قلت لابن القاسم : رأيت إن
قال : لله علي أن أعتكف ليلة ؟ فقال : عليه أن يعتكف يوماً وليلة ،
قال : وهذا حين أوجب على نفسه الليلة وجب عليه النهار ، قلت :
ما قول مالك فيمن قال : لله علي أن أعتكف شهراً أله أن يقطعه ؟ فقال
ابن القاسم : لا ليس له أن يقطعه ، قلت : رأيت إن قال : لله علي أن
أعتكف ثلاثين يوماً أله أن يفرق ذلك في قول مالك ؟ قال : لا ، قيل :
ويكون عليه أن يعتكف في هذا الليل مع النهار ؟ ، فقال : نعم .

قلت : رأيت إن قال رجل : لله علي أن أعتكف شعبان
فمضى شعبان ، وهو مريض ، أو قرط فيه ، أو كانت امرأة نذرت

(١) ولعل مراده : الأفضل نية الاعتكاف هذه المدة ، اقتداء بالمصطفى ﷺ ،
وقد استقر الأمر في المذهب على أن الأقل هو يوم وليلة ، قال أبو البركات : وأحبه
عشرة أيام ، وقال الشيخ الصاوي نقلاً عن المجموع للعلامة الأمير : وكره الأقل عن
العشرة ، والزائد عن الشهر .

انظر : « الشرح الصغير وبلغة السالك » (٢٥٥ / ١) .

ذلك فحاضت في شعبان ؟ فقال : أما التي حاضت ، فإنها تصل قضاءها بما اعتكفت قبل ذلك ، فإن لم تصل استأنفت ، قال : والرجل المريض لا قضاء عليه إن تمادى به المرض حتى يخرج الشهر مثل من نذر صومه لمرضه ، قال : ولقد سئل مالك عن رجل نذر حج عام بعينه ، أو صيام شهر بعينه فمرضه أو حبسه أمر من الله لم يُطق ذلك فيه ؟ فقال : لا قضاء عليه لهما فالاعتكاف مثله ، والذي فرط عليه القضاء شهراً كاملاً مكان شعبان ، قلت : رأيت إن قال : لله على أن اعتكف آخر أيام التشريق ؟ فقال : قال مالك : من نذر أن يصوم آخر أيام التشريق فليصمه ، قال ابن القاسم : وأرى الاعتكاف بهذه المنزلة ، قلت : فلو نذر أن يعتكف أيام النحر ، فقال : لا أرى عليه اعتكافاً ؛ لأنه قد نذر ما قد نهى النبي عليه الصلاة والسلام عن صيامه ^(١) ، ولا اعتكاف إلا بصوم .

قلت : رأيت إن قال رجل : لله على أن أعتكف في مسجد الفسطاط شهراً ، فاعتكفه بمكة أيجزئه ذلك ؟ فقال : نعم ، ولا يخرج إلى مسجد الفسطاط ولا يأتيه وليعتكف في موضعه ، ولا يجب على أحد أن يخرج إلا إلى مكة والمدينة وإيلياء ^(٢) ، قلت : رأيت إن قال : لله على أن أعتكف في مسجد الرسول ﷺ شهراً ، أيجزئه أن يعتكف في مسجد الفسطاط ؟ فقال : لا يجزئه ، قلت :

(١) أخرجه الترمذى في الصوم رقم (٧٧٣) من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « يوم عرفة ، ويوم النحر ، وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام ، وهى أيام أكل وشرب » وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .
 (٢) إيلياء : اسم مدينة بيت المقدس ، عبرى ، قيل معناه : بيت الله .
 انظر : « مراصد الاطلاع » (١/١٣٨) .

وهذا قول مالك ؟ فقال : قال مالك : من نذر أن يأتي مسجد الرسول ﷺ يُصلي فيه فليأته للحديث الذي جاء فيه ^(١) ، وهذا لما نذر الاعتكاف فيه فقد نذر أن يأتيه .

في خروج المعتكف وطعامه ودخول أهله عليه وعمله

ابن وهب عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت إذا اعتكفت لا تسأل عن المريض إلا وهي تمشي ولا تقف ^(٢) .

قال مالك : ولا يأتي المعتكف حاجة ، ولا يخرج لها ، ولا يُعين أحداً إلا أن يخرج لحاجة الإنسان ، ولو كان خارجاً لشيء من الحوائج لكان أحق ما يخرج إليه عيادة المريض والصلاة على الجنائز واتباعها ^(٣) ، قال مالك : لا يكون المعتكف معتكفاً ، حتى يجتنب ما يجتنب المعتكف : من عيادة المريض ، والصلاة على الجنائز واتباعها ، ودخول البيت إلا لحاجة الإنسان ^(٤) ، ومما يدل على ذلك أن رسول الله ﷺ كان إذا اعتكف لم يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان ^(٥) .

(١) وهو ما أخرجه البخارى في فضل الصلاة رقم (١١٨٩) ، ومسلم في الحج رقم (١٣٩٧) من حديث أبى هريرة رضي الله عنه بلفظ : « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، والمسجد الأقصى ، ومسجدي هذا » .

(٢) أخرجه مالك في « الموطأ » في الاعتكاف رقم (٢) ، وابن أبى شيبه (٣٣٤ / ٢) ، والبيهقى في « السنن والآثار » (٤٠٠ / ٦) من حديث عمرة عن عائشة رضی الله عنها .

(٣) ، (٤) ذكره مالك في « الموطأ » كتاب الاعتكاف ص ٢٠٨ .

(٥) أخرجه مالك في « الموطأ » في كتاب الاعتكاف رقم (١) ، ومسلم في الحيض رقم (٢٩٧) من حديث عمرة عن عائشة رضی الله عنها .

قال مالك : وسألت ابن شهاب عن الرجل المعتكف : هل يذهب لحاجته تحت سقف بيت ؟ فقال : نعم ، لا بأس بذلك ^(١) .
 قال مالك : والأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا : أنه لا ينكر ^(٢) الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الجمعة ^(٣) .

قال مالك : ولا أرى كره الاعتكاف في المساجد التي لا تجمع فيها الجمع إلا كراهية أن يخرج المعتكف من مسجده الذي اعتكف فيه إلى الجمعة أو يدعها ، قال : فإن كان مسجداً لا تجمع فيه الجمعة ، ولا يجب على صاحبه إتيان الجمعة في مسجد سواه ، فإنى لا أرى بأساً بالاعتكاف فيه ؛ لأن الله عز وجل قال في كتابه : ﴿ وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ فِي الْمَسْجِدِ ﴾ ^(٤) فَعَمَّ اللهُ المساجد كلها ، ولم يخص منها شيئاً ^(٥) .

قال مالك : فمن هنالك جاز له أن يعتكف في المساجد التي لا تجمع فيها الجمع ، إذا كان لا يجب عليه أن يخرج إلى المساجد التي تجمع فيها الجمع ، وقال مالك : لا يبيت المعتكف إلا في المسجد

(١) أخرجه مالك في « الموطأ » كتاب الاعتكاف رقم (٣) .

(٢) في « الموطأ » لا يكره .

(٣) « الموطأ » في كتاب الاعتكاف ص ٢٠٨ .

(٤) قال الله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةٌ أَصْيَارَ الرِّفْتِ إِلَىٰ نَسَائِكُمْ هُنَّ لِيَّاسٌ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَّاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنْكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَشِّرُوهُمْ وَأَبْغَوْا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَىٰ الْآيِلِ وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لِّلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ (سورة البقرة ، الآية : ١٨٧) .

(٥) انظر : « الموطأ » كتاب الاعتكاف ص (٢٠٨ ، ٢٠٩) .

الذى اعتكف فيه إلا أن يكون خباؤه في رحبة من رحاب المسجد ،
وقال مالك : ومما يذل على ذلك أنه لا يبيت إلا في المسجد قول
عائشة : أن النبي عليه الصلاة والسلام كان إذا اعتكف لا يدخل
البيت إلا لحاجة الإنسان ^(١) .

قال مالك : وسألت ابن شهاب هل يعود المعتكف مريضاً ، أو
يشهد جنازة ؟ ، فقال : لا ^(٢) . ابن نافع ، وسئل مالك إذا شهد
المعتكف جنازة ، أو عيادة مريض ، أو أحدث سفراً ، أو بعض ما
يخرجه من اعتكافه صنع ذلك متعمداً ؟ فقال : قد وجب عليه
الابتداء ، ولا ينفعه أن يكون اشتراطه عند دخوله .

في المعتكف يخرجه السلطان لخصومة أو لغير ذلك كارهاً

قال ابن نافع ، وقال مالك في المعتكف : إن أخرجه قاض أو
إمام لخصومة أو لغير ذلك كارهاً فأحب إلى أن يستأنف اعتكافه ،
وإن هو بنى على ما مضى من اعتكافه أجزأ ذلك عنه ، ولا ينبغي
لقاض ، ولا لإمام أن يخرج معتكفاً لخصومة ولا لغير ذلك حتى
يفرغ من اعتكافه إلا أن يتبين للإمام أنه إنما اعتكف للواذ ^(٣) فراراً
من الحق ، فيرى في ذلك رأيه .

قال ابن نافع : وسئل مالك عن المعتكف : أيدخل الأسواق
ليشتري ما يصلحه من عيشه وما لا بد له منه ؟ فقال : لا يخرج

(١) انظر : « الموطأ » كتاب الاعتكاف ص ٢٠٩ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٣٥/٢) من حديث معمر عن الزهري .

(٣) لاذ بالشئ : لجأ إليه واستتر به وتحصن ، ويقال : لجأ إليه ، واستغاث به .

انظر : « الوسيط » (لوذ) (٨٧٩/٢) .

المعتكف من المسجد ليشتري طعامًا ، ولا غير ذلك ، ولكنه يُعدُّ قبل أن يدخل ما يصلحه ، قال مالك : ولا أرى أن يعتكف إلا من كان مكفيًا ، حتى لا يخرج إلا لحاجة الإنسان لبول أو لغائط ، فإن اعتكف وهو غير مكفى ، فلا أرى بذلك بأسًا أن يخرج يشتري طعامه ، ثم يرجع ولا يقف مع أحد ولا يحدثه ، قال مالك : والمعتكف مشغول باعتكافه ، ولا يعرض لغيره مما يشغل به نفسه من التجارات وغيرها ، ولا بأس أن يأمر المعتكف بضيعة وضيعة أهله ، ومصلحته ويبيع ماله ، أو شيء لا يشغله في نفسه ، كل ذلك لا بأس به إذا كان خفيفًا أن يأمر بذلك من يكفيه إياه^(١) .

قال مالك : ولم يبلغنى أن أبا بكر ولا عمر ولا عثمان ولا أحدًا من سلف هذه الأمة ، ولا ابن المسيب ، ولا أحدًا من التابعين ، ولا ممن أدركت أقتدى به اعتكف ، ولقد كان ابن عمر من المجتهدين ، وأقام زمانًا طويلًا ، فما بلغنى عنه أنه اعتكف إلا أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام^(٢) ، ولست أرى الاعتكاف حرامًا ، فقليل له : فلم تراهم تركوه ؟ فقال : أراه لشدة الاعتكاف عليهم ؛ لأن ليله ونهاره سواء ، وقد نهى رسول الله ﷺ عن الوصال ، فقالوا له : إنك تواصل ، فقال : « إني لست

(١) ذكره مالك في «الموطأ» كتاب الاعتكاف ص ٢٠٩ .

(٢) أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر القرشى المدني ، كان أحد الفقهاء السبعة ، قيل : اسمه محمد ، وقيل : اسمه أبو بكر وكنيته أبو عبد الرحمن ، روى عن أبيه وأبى هريرة ، وعمار بن ياسر ، وعائشة وغيرهم رضى الله عنهم ، وروى عنه ولاده عبد الملك ، وابن أخيه القاسم بن محمد ابن عبد الرحمن ، والزهري وآخرون ، تابعى ثقة ، توفي في المدينة سنة ٩٤ هـ .

انظر : «التهذيب» (٣٠/١٢) ، و«سير أعلام النبلاء» (٤١٦/٤) .

كهيتكم ، إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني» (١) .

قال مالك : وقد قالت عائشة حين ذكرت القُبلة عن رسول الله ﷺ وهو صائم ، فقالت : وأيكم أملك لإربه (٢) من رسول الله ﷺ (٣) ، وإنهم لم يكونوا يقوون من ذلك على ما كان رسول الله ﷺ يقوى عليه .

وقال مالك : أكره للمعتكف أن يخرج لحاجة الإنسان في بيته ، ولكن ليتخذ مخرجاً من غير بيته وداره قريباً من المسجد ، وذلك أن خروجه إلى بيته ذريعة إلى النظر إلى امرأته وأهله وإلى النظر في ضيعته ليستغل بهم ، وقد كان من مضى ممن يعتكف ممن يقتدى به يتخذ بيتاً قريباً من المسجد سوى بيته ، فأما الرجل الغريب المجتاز ، فإنه إذا اعتكف خرج لحاجته حيث تيسر عليه ، ولا أحبّ له أن يتباعد ، وكان أبو بكر بن عبد الرحمن اعتكف ، فكان يذهب لحاجته تحت سقيفة في حجرة مغلقة في دار خالد بن الوليد (٤) ، ثم

(١) (متفق عليه) أخرجه البخارى في الصوم رقم (١٩٢٢) ، ومسلم في الصيام رقم (١١٠٢) ، ومالك في « الموطأ » في الصيام رقم (٣٨) من حديث نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما بلفظ : أطعم وأسقى ، ومسلم عن عائشة رقم (١١٠٥) بلفظ : يطعمني ويسقيني .

(٢) الإربة : البغية في النساء . انظر : « الوسيط » (أرب) (١٣/١) .

(٣) أخرجه الإمام مالك في « الموطأ » كتاب الصيام رقم (١٨) بلاغاً عن عائشة رضى الله عنها والحديث وصله البخارى في الصوم رقم (١٩٢٧) ، ومسلم في الصيام رقم (١١٠٥) من حديث عائشة رضى الله عنها .

(٤) الصحابى الجليل سيف الله ، خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومى ، أبو سليمان القرشى ، كان من أشرف قريش في الجاهلية ، أسلم قبل الفتح ، كان مظفراً ، خطيباً فصيحاً ، فارس الإسلام ، وليث المشاهد ، قائد المجاهدين ، شهد غزوة مؤتة ، والفتح وحنينا ، وشهد فتح العراق ، وحروب الشام ، توفي بحمص سنة ٢١هـ ، ومشهده يزار على باب حمص .

انظر : « سير أعلام النبلاء » (٣٦٦/١) ، و« صفة الصفوة » (٢٦٨/١) .

لا يرجع حتى يشهد العيد يوم الفطر مع المسلمين (١) .

وقال مالك : وبلغنى عن بعض أهل الفضل الذين مضوا أنهم كانوا لا يرجعون حتى يشهدوا العيد مع الناس وهو الذى أرى (٢) ، فقيل لمالك : أفذهب إلى بيته فيلبس ثيابه ؟ فقال : لا ولكن يؤتى بثيابه إلى المسجد .

ابن وهب ، قال مالك : بلغنى أن النبى عليه الصلاة والسلام كان حين يعتكف فى وسط الشهر يرجع إلى أهله حين يمسى من آخر اعتكافه ، وإنما يجلس حتى يصبح من اعتكف فى العشر الأواخر ، وتلك السنة أن يشهد العيد من مكانه ، ثم يرجع إلى أهله (٣) ، وقال مالك فى حديث أبى سعيد الخدرى فى الاعتكاف (٤) : إن ذلك ليعجبنى ، وعلى ذلك رأيت أمر الناس أن يدخل الذى يريد الاعتكاف فى العشر الأواخر ، حين تغرب الشمس من ليلة إحدى وعشرين ، ويصلى المغرب فيه ، ثم يقيم فيه فيخرج حين يفرغ من العيد إلى أهله ، وذلك أحب الأمر إلى فيه .

وسئل ابن القاسم عن المعتكف : أتأتيه امرأته فى المسجد فتأكل معه ، وتحذته ، وتصلح رأسه ؟ فقال : قال مالك : لا أرى بذلك بأساً ، ما لم يمسه أو يتلذذ بشيء من أمرها ، وذلك فى الليل والنهار سواء .

(١) أخرجه مالك فى «الموطأ» كتاب الاعتكاف رقم (٥) من حديث سُمَيٍّ مولى أبى بكر بن عبد الرحمن أن أبا بكر بن عبد الرحمن اعتكف .

(٢) ذكره مالك فى «الموطأ» كتاب الاعتكاف ص ٢١٠ .

(٣)، (٤) أخرجه مالك فى «الموطأ» كتاب الاعتكاف رقم (٩) موصولاً من

حديث أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه وأخرجه أيضاً البخارى فى الاعتكاف رقم (٢٠٢٧) ومسلم فى الصيام رقم (١١٦٧) من حديث أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه أيضاً .

مالك ، عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن عمرة بنت عبد الرحمن ، عن عائشة أنها قالت : كان رسول الله ﷺ إذا اعتكف يدنى إلى رأسه ، فَأَرْجَلُهُ ^(١) ، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان ^(٢) ، وقال مالك : لا بأس أن يتحدث المعتكف مع من يأتيه من غير أن يكثر ، وقال ابن نافع : إن كان المعتكف حَكَمًا ، فلا أرى أن يحكم بين أحد ، وهو معتكف إلا بالشئ الخفيف ، قال ابن نافع : وسئل مالك عن المعتكف يدخل البيت لحاجة الإنسان فيلقاه صبيه ، فيقبله أو يشرب ماءً وهو قائم ؟ قال مالك : لا أَحَبُّ ذلك له ، ولا أرجو أن يكون من ذلك في سَعَةٍ ، وقال مالك : أكره للمعتكف أن يخرج من المسجد فيأكل بين يدي الباب ، ولكن ليأكل في المسجد ، فإن ذلك له واسع .

قال ابن نافع : وسئل مالك عن المعتكف يكون بيته قريبًا من المسجد جدًا يأكل فيه ؟ فقال : لا يأكل المعتكف ولا يشرب إلا في المسجد ، ولا يخرج من المسجد إلا لحاجة الإنسان لغائط أو لبول ، قيل له : أفيأكل في رحبة المسجد ؟ فقال : نعم رحبة المسجد متصلة بالمسجد يصلى فيها ، قيل له : ففوق ظهر المسجد ؟ فقال : لا يأكل المعتكف فوق ظهر المسجد ، ولا يقبل فوقه .

قال ابن وهب : فقلت لمالك فيقيم المؤذن المعتكف الصلاة مع أصحابه المؤذنين ؟ فكره ذلك ، وقال : إنه يقيم الصلاة ، ويمشى إلى الأمام وذلك عمل .

قال ابن نافع : وقال مالك : لا يمشى المعتكف إلى ناس في المسجد

(١) رَجُلُ الشعر : سَوَاهُ وَزَيْتُهُ وَسَرَّحَهُ . انظر : « الوسيط » (رَجُل) (١ / ٣٤٤) .

(٢) أخرجه البخارى فى الاعتكاف رقم (٢٠٢٩) من حديث عائشة رضى الله عنها .

ليصلح بينهم ، ولا لينكح امرأة هو لنفسه ، ولا يُنكحها غيره ، فإن جاءوه في معتكفه فنكح أو أنكح أو أصلح بين قوم ، فلا بأس بذلك إذا كان خفيفاً .

ما جاء في ليلة القدر

قال عبد الرحمن بن القاسم : قال مالك بن أنس : سمعت من أثق به يقول : إن رسول الله ﷺ أَرَى أعمار الناس قبله ، أو ما شاء الله من ذلك ، فكأنه تقاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا من العمل الذى بلغه غيرهم من طول العمر ، فأعطاه الله ليلة القدر التى هى خير من ألف شهر ^(١) .

قال ابن القاسم : قال مالك : وبلغنى أن ابن المسيب كان يقول : من شهد العشاء ليلة القدر فقد أخذ بحظه منها ^(٢) ، قال ابن وهب : قال مالك بن أنس فى حديث النبى ﷺ : « التمسوا ليلة القدر فى التاسعة والسابعة والخامسة » ^(٣) قال : أرى والله أعلم أنه إنما أراد بالتاسعة من العشر الأواخر ليلة إحدى وعشرين ، والسابعة ليلة ثلاث وعشرين ، والخامسة ليلة خمس وعشرين .

(١) أخرجه مالك فى « الموطأ » كتاب الاعتكاف رقم (١٥) بمثل سند « المدونة » ولفظها ، وإسناده منقطع ضعيف ، وهو أحد الأحاديث الأربعة التى قال فيها ابن عبد البر لا تعرف فى « الموطأ » .

(٢) أخرجه مالك فى « الموطأ » فى الاعتكاف رقم (١٦) .

(٣) أخرجه مالك فى « الموطأ » كتاب الاعتكاف رقم (١٣) ، وموصولاً من حديث حميد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، وأخرجه البخارى فى كتاب ليلة القدر رقم (٢٠٢٣) من طريق أنس بن مالك عن عبادة بن الصامت رضى الله عنهم بمثل لفظ « الموطأ » ، قال ابن عبد البر : لا خلاف عن مالك فى سنده ، ومثنه ، وإنما الحديث لأنس عن عبادة بن الصامت .

ابن وهب ، وابن القاسم ، عن مالك ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال : « تحرُّوا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان » (١) .

مالك ، عن أبي النضر أن عبد الله بن أنيس الجهني (٢) قال :
يا رسول الله إني رجل شاسع الدار ، فمرني بليلة أنزل لها ، فقال
رسول الله ﷺ : « انزل لها ليلة ثلاث وعشرين من رمضان » (٣) .

كمل جميع كتاب الصوم ، وهو تمام الجزء الأول من « المدونة الكبرى » ، والحمد لله رب العالمين على عونه وإحسانه وتأييده ونصره ، وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وخيرته من خلقه ، وعلى آله الطيبين وسلم تسليمًا .

ويتلوه كتاب الزكاة الأول

تنبيه : كل حاشية منقولة من كتاب ابن المواز فهي من زوائد بعض الرواة كابن وهب على المودة ، هكذا ذكر بهامش الأصل الذي بأيدينا .

(١) أخرجه مالك في « الموطأ » كتاب الاعتكاف رقم (١٠) ، مرسلًا بمثل سند المدونة ، وأما المتن فصحيح ، أخرجه البخاري في فضل ليلة القدر رقم (٢٠١٧) ، ومسلم في الصيام رقم (١١٦٧) من حديث عائشة رضی الله عنها .

(٢) عبد الله بن أنيس ، أبو يحيى ، من بنى وبرة من قضاة ، يعرف بالجهني ، صحابي جليل ، من القادة الشجعان من أهل المدينة ، صلى إلى القبلتين ، وشهد العقبة ، وقاد بعض السرايا في العصر النبوي ، ثم رحل بعد ذلك إلى مصر ، وإفريقية ، توفى بالشام سنة ٥٤ هـ . انظر : « الإصابة » رقم (٤٥٤١) .

(٣) أخرجه مالك في « الموطأ » كتاب الاعتكاف رقم (١٢) بمثل سند « المدونة » ومتمنها ، وفي إسناد « المدونة » انقلللطاع ، أما المتن فصحيح أخرجه مسلم في الصيام رقم (١١٦٨) موصولاً من حديث أبي النضر مولى عمر بن عبيد عن بسر ابن سعيد عن عبد الله بن أنيس الجهني .

كتاب الزكاة^(١) الأول من المدونة الكبرى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين
وصلّى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلّم

في زكاة الذهب والورق

قلت لعبد الرحمن بن القاسم : ما قول مالك فيما زاد على المائتين من الدراهم أيؤخذ منه فيما قل أو كثر بحساب ذلك ؟ فقال : نعم ما زاد على المائتين قلّ أو كثر يكفيه ربع عشره ، قلت : ما قول مالك بن أنس في رجل له عشرة دنانير ومائة درهم ؟ فقال : عليه الزكاة ، قلت : فما قوله في رجل له مائة درهم وتسعة دنانير قيمة التسعة الدنانير مائة درهم ؟ ، فقال : لا زكاة عليه فيها ، قال :

(١) الزكاة : لغةً : النماء والربح ، والزيادة ، من زكا يزكو زكاة وزكاء ، وقيل : الطهارة ، وقيل : التقرب والصلاح ، وشرعاً : قال الماوردي وغيره : الزكاة في عرف الشرع : اسم لأخذ شيء مخصوص من مال مخصوص على أوصاف مخصوصة لطائفة مخصوصة أهـ . وتجب في مال المسلم سواء أكان للتجارة أم غيرها ، أما العُشر فلا يجب إلا في الأموال التجارية ، ويؤخذ من الذمي ، قال ابن عرفة : الزكاة جزء من المال شرط وجوبه لمستحقه عند بلوغ المال نصاباً ، ومصدرًا : إخراج جزء ، ووجه تسميته زكاة أن فاعلها يزكو بفعلها عند الله تبارك وتعالى .
انظر : «معجم المصطلحات» (٢/٢٠٤) .

وقال مالك بن أنس : إنما ينظر في هذا إلى العدد إذا تكافأ كل دينار بعشرة دراهم ، قَلَّتِ الدنانير أو كَثُرَتْ ، إنما يجعل كل دينار بعشرة دراهم على ما كانت عليه الدراهم في الزمان الأول ، فإن كانت تسعة دنانير وعشرة دراهم ومائة درهم وجبت فيها الزكاة ، فأخذ من الفضة ربع عشرها ، ومن الدنانير ربع عشرها ، وهكذا جميع هذه الوجوه ، ولا تُقام الدنانير بالدراهم .

قال أشهب : وإن زكاة العين يجمع فيها الذهب والفضة ، كما يجمع في زكاة الماشية الضأن إلى المعز ، والجواميس إلى البقر ، والبُخْتُ^(١) إلى الإبل العرب ، سحنون : وهى في البيع أصناف مختلفة ، ولكنها تجمع في الزكاة والعشرة دراهم بالدينار أبداً ، والدينار بعشرة دراهم في الزكاة أبداً لقول رسول الله ﷺ : « ليس فيما دون خمس أواق زكاة »^(٢) والأوقية من الفضة أربعون درهماً ، ولقول رسول الله ﷺ : « في عشرين ديناراً نصف دينار »^(٣) فعلم أن الدينار بعشرة دراهم سنة ماضية^(٤) .

(١) البُخْتُ : الإبل الخراسانية ، واحدها : بُخْتى ، والجمع بخاتى ، وبخاتى ، وبخاقى . انظر : « الوسيط » (بخت) (٤٢ / ١) ، إبل عرب : خلاف البخاتى ، والواحد عربى . انظر : « الوسيط » (عرب) (٦١٢ / ٢) .

(٢) أخرجه مالك في « الموطأ » كتاب الزكاة رقم (١) من حديث عمرو بن يحيى المازنى عن أبيه أنه قال : سمعت أبا سعيد الخدرى رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ ومن طريق مالك أخرجه البخارى في الزكاة رقم (١٤٧٧) ، وأخرجه مسلم في الزكاة رقم (٩٧٩) من طريق عمرو بن يحيى عن أبيه .

(٣) أخرجه أبو داود في الزكاة رقم (١٥٧٣) ، وابن ماجه في الزكاة رقم (١٧٩٠) من حديث على رضي الله عنه ، وسيأتى الحديث عنه .

(٤) أى سنة قديمة ومستمرة ، والمراد أن معيار الزكاة في النقدين هو في الدنانير =

قال : وقال مالك بن أنس : من كانت عنده دنائير وتبر^(١) مكسور يكون وزن التبر تمام عشرين دينارًا ، كانت فيه الزكاة ، وأخذ من الدنائير ربع عُشرها ، ومن التبر كذلك ، وكذلك الدراهم والتبر ، قال : وقال مالك بن أنس : من كانت له دنائير وجبت فيها الزكاة ، فأراد أن يُخرج ما وجب عليه من زكاة الدنائير دراهم بقيمتها ، فلا بأس بذلك ، قلت : رأيت الدنائير تكون عند الرجل عشرة دنائير ، فيتجر فيها فتصير عشرين دينارًا قبل الحول بيوم ، أيزكيها إذا حال الحول ؟ قال : نعم ، قلت : لِمَ وليس أصل الدنائير نصابًا ؟ قال : لأن ربح الدنائير هاهنا من المال بمنزلة غذاء الغنم منها التي ولدتها ، ولم يكن أصلها نصابًا فوجبت فيها الزكاة بالولادة ، فكَذلك هذه الدنائير تجب فيها الزكاة بالربح فيها ، قلت : فإن كانت عشرة دنائير حال عليها الحول عنده ، فاشترى بخمسة منها سلعة ، وأنفق الخمسة الباقية ، ثم باع السلعة بعد ذلك بأيام ،

= عشرون دينارًا وبما أنه قد كان الصرف : الدينار بعشرة دراهم وجب على المسلمين الالتزام في كل عصر بهذا الصرف القديم ، حيث صار الواجب في الدراهم هو مائتا درهم شرعى على أن يراعى وزن كل منهما وقدره حسب ما يحدث من تغيير في كل عصر ومصر ، وقد كانت المائتا درهم هذه في القرن الثانى عشر الهجرى في عصر أبى البركات الدردير تساوى مائة وخمسة وثمانين ونصف وثمان دراهم من الدراهم المصرية لكبرها ، وقد كانت في الأندلس في القرن الخامس وبداية القرن السادس الهجرى تساوى مائتى درهم وثمانين وهكذا ، وعليه فإذا كان ما يملكه المسلم من النقدين يعادل عشرين دينارًا أو مائتى درهم بالوزن القديم أو مجتمعا منهما وجبت عليه الزكاة ، والمقدار في نصاب الذهب خمسة وثمانون جرامًا وتُقَدَّر بالسعر الذى يَقُومُهُ أهل الأسواق . انظر : « الشرح الصغير مع بلغة السالك » (٢١٧ / ١) و « المقدمات المهمات » (٢٨٢ / ١) .

(١) التبر : فُتات الذهب أو الفضة ، قبل أن يصاغا .

انظر : « الوسيط » (تبر) (٨٤ / ١) .

أو بعد سنة ، أو سنتين بخمسة عشر دينارًا؟ ، قال : فإنه يزكى الخمسة عشر دينارًا نصف دينار ، وإنما ذلك بمنزلة رجل كانت له عشرون دينارًا فأقرضها رجلًا ، ثم اقتضى منها خمسة بعد سنة ، ثم اقتضى الخمسة عشر الباقية بعد ذلك بأيام أو بسنة أو بسنتين ، فإنه يزكيها ساعة يقبضها نصف دينار ، قلت : فإن أنفق خمسة من العشرة ، ثم اشترى سلعة بالخمسة الباقية فباعها بعد أيام أو بعد سنتين بخمسة عشر دينارًا؟ ، قال : لا شيء عليه حتى يبيعها بعشرين دينارًا .

وقال سحنون : وقد احتج من يخالفه في هذه العشرة التي حال عليها الحول ، فاشترى سلعة بخمسة ، وأنفق خمسة ، أو أنفق خمسة واشترى سلعة بخمسة فباعها بخمسة عشر إن ذلك سواء ؛ لأنه مال واحد وأصل واحد حال على جميعه الحول ، وإن كانت العشرة لم يحل عليها الحول حتى اشترى بخمسة منها سلعة ، ثم أنفق الخمسة ، أو أنفق الخمسة ثم اشترى بالخمسة الباقية سلعة لم يكن عليه في ثمن السلعة شيء إلا أن يبيعها بعشرين ؛ لأن ما أنفق قبل الحول لا يحسب فكما لا يحسب ما أنفق قبل الحول ، فكذلك لا يترك أن يحسب ما أنفق بعد الحول قبل الشراء أو بعد الشراء .

قال ابن القاسم : وسألنا مالكا عن الذهب يكون للرجل عشرة دنانير ، فيبيعها بعدما حال عليها الحول بمائتي درهم ، هل ترى فيها الزكاة؟ ^(١) ، قال : نعم ، ساعتئذ ، ولا يؤخر ذلك ، وإنما ذلك

(١) هذه المسألة من المسائل التي يضم فيها النماء للأصل ويزكى إذا كان قد بلغ نصابًا مع أصله باعتبار حول النماء هو حول الأصل ، وهذا يجري في الماشية كما يجري في النقدين ، كما هو ظاهر من المثال المذكور هنا في « المدونة » ، وهو ما عليه الفتوى في زماننا .

بمنزلة رجل كانت عنده ثلاثون ضائنة حلوبًا أو عشرون من الجواميس ، أو أربعة من البخت ، فباع الضأن بعد الحول ، وقبل أن يأتيه الساعى بأربعين من المعز ، وهى من غير ذوات الدرّ أو باع الجواميس بثلاثين من البقر أو باع البخت بعشرة من العرّاب ، فإن الساعى يأتيه فيزكيها ؛ لأنها إبل كلها ، وبقر كلها ، وغنم كلها ، وسُنّتها في الزكاة أنه لا يفرق بينها ، وإن كانت في البيوع مختلفة .

ابن وهب ، عن محمد بن مسلم الطائفى ^(١) عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن عبد الله أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لا صدقة في شىء من الزرع ، أو النخل ، أو الكرم حتى يكون خمسة أوسق ^(٢) ولا في الرّقة ^(٣) حتى تبلغ مائتى درهم ^(٤) » .

أشهب ، عن ابن لهيعة عمن أخبره عن صفوان بن سليم أن رسول الله ﷺ قال : « في كل مائتى درهم خمسة دراهم ، وفي كل

(١) محمد بن مسلم الطائفى ، روى عن إبراهيم بن ميسرة ، وعمرو بن دينار ، وابن جريج وآخرين ، وروى عنه ابن المبارك ، وابن وهب ، والقعنبي وآخرون ، وثقه العجلى ، وأبو داود ، وابن معين ، وضعفه أحمد بن حنبل .

انظر : « التهذيب » (٤٤٥ / ٩) ، و « التقريب » (٢٠٧ / ٢) .

(٢) الوسق : مكيّلة معلومة ، وهى ستون صاعًا ، والصاع خمسة أرطال وثلاث ، والجمع أوسق وأوساق ، ووسوق .

انظر : « الوسيط » (وسق) (١٠٧٤ / ٢) .

(٣) الرّقة : يريد الفضة والدراهم المضروبة منها ، وأصل اللفظة الورق ، وهى الدراهم المضروبة خاصّة ، فحذفت الواو وعوض منها الهاء .

انظر : « النهاية » (٢٥٤ / ٢) .

(٤) أخرجه الدارقطنى في « السنن » (٩٣ / ٢) ، والبيهقى في « السنن » (١٢٨ / ٤) وابن خزيمة في « صحيحه » (٣٦ / ٤) من حديث محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما وإسناده حسن ، وللحديث شاهد من حديث أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه أخرجه ابن خزيمة (٣٥ / ٤) بإسناد صحيح .

عشرين مثقالاً ذهباً نصف مثقال» (١) .

قال ابن وهب : وأخبرني جرير بن حازم ، والحارث بن نبهان ، عن الحسن بن عمار ، عن أبي إسحاق الهمداني ، عن عاصم بن ضمرة ، والحارث الأعور (٢) ، عن علي بن أبي طالب ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : « هاتوا إلى ربع العشر من كل أربعين درهماً ، وليس عليك شيء حتى تكون لك مائتا درهم ، فإذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم ، وليس عليك شيء حتى تكون لك عشرون ديناراً ، فإذا كانت لك وحال عليها الحول ففيها نصف دينار ، فما زادت فبحساب ذلك » . قال : فلا أدرى أعلى يقول بحساب ذلك ، أم يرفعه إلى النبي ﷺ إلا أن جريراً قال في الحديث عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال : « وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول » (٣) .

ابن مهدي ، عن سفيان الثوري ، عن أبي إسحاق ، عن عاصم ابن ضمرة ، عن علي بن أبي طالب قال : في كل مائتي درهم خمسة دراهم ، فما زاد فبالحساب (٤) ، ابن مهدي : وذكر سفيان وشعبة

(١) أخرجه أبو داود في الزكاة رقم (١٥٧٣) ، وابن ماجه في الزكاة رقم (١٧٩٠) ، وعبد الرزاق (٨٩/٤) من حديث ابن إسحاق عن عاصم بن ضمرة والحارث الأعور عن علي ﷺ ، والحديث حسن بشواهد ومتابعاته .

(٢) الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني الخارقي ، الحوتني صاحب الإمام علي ﷺ أبو زهير الكوفي ، روى عن علي ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وآخرين رضى الله عنهم ، وروى عنه الشعبي ، وأبو إسحاق السبعي ، وعطاء بن أبي رباح وآخرون ، كذبه الشعبي في رأيه ، توفي سنة ٦٥ هـ في خلافة ابن الزبير رضى الله عنهما .

(٣) تقدم تخريجه في سابقه .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٥٦/٢) موقوفاً بهذا الإسناد من قول علي كرم الله وجهه ، وأخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » (٣٤/٤) بهذا الإسناد ومرفوعاً إلى رسول الله ﷺ .

عن المغيرة ، عن إبراهيم بمثل قول عليّ فما زاد ^(١) .

باب ما جاء في المال يشتري به صاحبه بعد الحول قبل أن يؤدي زكاته

قال : وقال مالك بن أنس : ولو أن رجلاً كانت عنده عشرون ديناراً ، فحال عليها الحول فابتاع بها سلعة ، ولم يكن أخرج زكاتها ، فأقامت السلعة بعد الحول عنده حتى حال عليها حول آخر ، ثم باعها بأربعين ديناراً ، فقال : يزكى عشرين ديناراً للسنة الأولى نصف دينار ، ثم يزكى للسنة الثانية تسعة وثلاثين ديناراً ونصف دينار ^(٢) ، قلت : ولم لا يزكى الأربعين كلها للسنتين ، فقال : لأن المال إذا أخذ منه نصف دينار نقص ، فإنما يزكى ما بعد نقصانه ؛ لأن النصف حين أعطاه المساكين ، فكأنه إنما أعطاه يوم حال عليه الحول وصارت عليه الزكاة فيما بقي للسنة الثانية .

ابن عتاب ^(٣) : قال أشهب : وإن كان عنده عرض يكون قيمته نصف دينار ، أو أكثر زكى الأربعين للسنة الأدنى ديناراً وزكى للحول الأول نصف دينار ؛ لأن التفريط يحسب عليه شبه الدين وله عرض يحمل دينه .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٥٧/٢) من طريق المغيرة عن إبراهيم بلفظ : « فما زاد على المائتين فبحسابه » .

(٢) انظر : « الموطأ » في الزكاة ص ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٣) إبراهيم بن عتاب الخولاني ، أبو إسحاق ، من أصحاب سحنون ، كان غالباً في مذهب ابن سحنون في مسألة الإيمان ، شديد الحمل على محمد بن عبدوس ، ثقة مأمون ، توفي سنة ٢٦١ هـ . انظر : « ترتيب المدارك » (١/٥٢٧) .

قال : وقال مالك بن أنس : وإن اشترى سلعة بالعشرين الدينار بعد الحول ، ولم يكن زكى العشرين حتى مضى الحول ، ثم باع السلعة بعد ذلك بستة أشهر بثلاثين دينارًا ، **قال :** لا زكاة عليه إلا في العشرين الدينار ، ويستقبل بالتسعة والعشرين الدينار ونصف دينار حولاً من يوم حال الحول على العشرين ، **قلت :** أرأيت لو كانت لرجل مائة دينار حال عليها الحول فاشترى بها خادماً ، فمات الخادم أعليه الزكاة في الدنانير ؟ **قال :** نعم ، لأنه حين اشترى الخادم بعدما حال الحول على المائة ضمن الزكاة ، **قال :** **قلت :** وهذا قول مالك بن أنس ؟ **قال :** نعم ، **قلت :** فإن حال الحول وهى عنده ففرط فى زكاتها حتى ضاعت ؟ ، **قال :** عليه الزكاة ، وإن كان لم يفرط فلا زكاة عليه فيها ، **قلت :** وهذا قول مالك بن أنس ؟ **قال :** نعم .

فى زكاة الحلى

قال : وقال مالك بن أنس : كل حلى هو للنساء اتخذه للبس ، فلا زكاة عليهن فيه ، **قال :** فقلنا لمالك : فلو أن امرأة اتخذت حلياً تكرهه تكتسب عليه الدراهم مثل : الجيب^(١) وما أشبهه ، تكرهه للعرائس ، لذلك عملته ؟ ، **فقال :** لا زكاة فيه ، **قال :** وما انكسر من حليهن فحبسنه ليعدنه ، أو ما كان للرجل من حلى يلبسه أهله وأمهات أولاده وخدمه ، والأصل له ، فلا زكاة عليه فيه ، وما انكسر منه مما يريد أن يعيده لهيئته ، فلا زكاة فيه عليه ،

(١) الجيب : هو حلى يوضع فى الصدور على موضع الجيب (من هامش الأصل) .

وما ورث الرجل من أمّه أو من بعض أهله فحبسه للبيع ، أو الحاجة إن احتاج إليه يرصده لعله يحتاج إليه في المستقبل ليس يحبسه للبس ، فقال : أرى عليه فيما فيه من الذهب والورق الزكاة إن كان فيه ما يزكى ، أو كان عنده من الذهب والورق ما تتم به الزكاة ، قال : ولا أرى في حلية السيف ، ولا المصحف ولا الخاتم زكاة .

قال : وقال مالك : فيمن اشترى حليًا للتجارة ، وهو ممن لا يدير التجارة فاشترى حليًا فيه الذهب والفضة والياقوت ^(١) والزبرجد ^(٢) واللؤلؤ ^(٣) فحال عليه الحول وهو عنده ، فقال : ينظر إلى ما فيه من الورق والذهب فيزكيه ، ولا يزكى ما فيه من اللؤلؤ والزبرجد والياقوت حتى يبيعه ، فإذا باعه زكاه ساعة يبيعه ، إن كان قد حال عليه الحول ، قال : وإن كان ممن يدير ماله في التجارات إذا باع اشترى قوّم ذلك كله في شهره الذي يقوم فيه ماله فزكاه لأولؤه وزبرجده وياقوته ، وجميع ما فيه إلا التبر الذهب والفضة ، فإنه يزكى وزنه ولا يقومه .

وقد روى ابن القاسم ، وعلى بن زياد ، وابن نافع أيضًا : إذا

(١) الياقوت : حجر من الأحجار الكريمة ، وهو أكثر المعادن صلابة بعد الماس ، ويتركب من أكسيد الألمنيوم ، ولونه في الغالب شفاف مشرب بالحمرة أو الزرقة أو الصفرة ، ويستعمل للزينة ، واحدته : ياقوته ، الجمع يواقيت .
انظر : « الوسيط » (يقت) (١١٠٩ / ٢) .

(٢) الزبرجد : حجر كريم يشبه الزمرد ، وهو ذو ألوان كثيرة ، أشهرها الأخضر المصري ، والأصفر القبرصي . انظر : « الوسيط » (زبرجد) (٤٠٢ / ١) .

(٣) اللؤلؤ : الدر ، وهو يتكون في الأصداف من رواسب أو جوامد صلبة لماعة مستديرة في بعض الحيوانات المائية ، الجمع لآلئ .
انظر : « الوسيط » (لؤلؤ) (٨٤٣ / ٢) .

اشترى رجل حليًا ، أو ورثه فحبسه لبيع كلما احتاج إليه باع أو لتجارة زكاه .

وروى أشهب فيمن اشترى حليًا للتجارة معهم ، وهو مربوط بالحجارة ولا يستطيع نزعها ، فلا زكاة عليه فيه حتى يبيعه ، وإن كان ليس بمربوط ، فهو بمنزلة العين يخرج زكاته في كل عام ، وقال أشهب ، وابن نافع في روايتهما : إنه بمنزلة العَرَض يشترى للتجارة ، وهو ممن يدير أو لا يدير يزكى قيمته في الإدارة ، ويزكى ثمنه إذا باع زكاة واحدة^(١) ، إذا بلغ ما تجب فيه الزكاة إذا كان ممن لا يدير ، قلت : فإن كان ممن يدير ماله في التجارة أو لا يدير فاشترى آنية من آنية الفضة أو الذهب وزنها أقل من قيمتها ، أيزكى قيمتها أم ينظر إلى وزنها ؟ قال : ينظر إلى وزنها ، ولا ينظر إلى قيمتها ، قلت : فإن كانت قيمة هذه الآنية ألف درهم للصياغة التي فيها ، ووزنها خمسمائة درهم ، قال : إنما ينظر إلى وزنها ، ولا ينظر إلى الصياغة ، قلت : فهل تحفظ هذا من مالك ؟ قال : قال مالك : كل من اشترى حليًا للتجارة ذهبًا أو فضة ، فإنه يزنه ويخرج ربع عشره ، ولم يقل يقوّمه .

(١) هذه إشارة إلى القاعدة التي استقر عليها المذهب المالكي في تقسيم التجارة إلى نوعين : إدارة واحتكار : فالمدبر هو من يشتري السلع ويبيعها بسعر يومها ، ولا ينتظر بها ارتفاع الأسعار ، وهذا يزكى ما باع من تجارته بنقد ، ثم إن كانت باقية عنده سلع منها ، فإنه يقومها ثم يضيفها إلى ما عنده من النقد ، فإذا بلغت نصابًا في حولها ، بخلاف التاجر المحتكر فإنه لا يزكى إلا بعد أن يبيع من السلع نصاباً ويزكيه لعام واحد فقط ، ولو بقيت لديه سنين على الرأى المعول عليه في المذهب ، وسيأتى لهذا مزيد بيان .

انظر : « الشرح الكبير » (١ / ٤٧٤) .

قال ابن القاسم : وما يدلّك على هذا أنه لو اشترى إناء مصوغاً فيه عشرة دنانير ، وقيّمته بصياغته عشرون ديناراً ، فحال عليه الحول إنه لا زكاة عليه فيه إلا أن يبيعه بما تجب فيه الزكاة ، فإن باعه بما تجب فيه الزكاة ، وقد حال على الإناء عنده الحول زكاه ساعة يبيعه ، لأن هذا عندي بمنزلة مال لا تجب فيه الزكاة فحال عليه الحول فربح فيه فباعه بتمام ما تجب فيه الزكاة ، فإنه يزكيه مكانه ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم .

ابن القاسم ، عن مالك قال : حدثني عبد الرحمن بن القاسم بن محمد ، عن أبيه أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت تلي بنات أخيها يتامى في حجرها لهنّ الحلّ فلا تخرج منه الزكاة^(١) .

أشهب ، عن سليمان بن بلال^(٢) أن يحيى بن سعيد حدثه أن إبراهيم بن أبي المغيرة^(٣) أخبره أنه سأل القاسم بن محمد عن زكاة الحلّ فقال : ما أدركت أو ما رأيت أحداً صدّقه^(٤) .

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» كتاب الزكاة رقم (١٠) بإسناد «المدونة» ومثنها .
(٢) سليمان بن بلال التيمي القرشي مولاهم ، أبو محمد ، ويقال : أبو أيوب المدني ، روى عن زيد بن أسلم ، وعبد الله بن دينار ، ويحيى بن سعيد وغيرهم ، وروى عنه أبو عامر ، وعبد الله بن المبارك ، وابن وهب ، وآخرون ، ثقة ، توفي بالمدينة سنة ١٧٢ هـ وقيل غير ذلك .

انظر : «التهذيب» (٤/١٧٥) ، و«الكاشف» (١/٤٠٩) .

(٣) لعله إبراهيم بن المنذر بن عبد الله بن المغيرة الخزامي ، روى عن مالك ، وابن وهب ، ومطرف وغيرهم ، صدوق تكلم فيه أحمد لأجل القرآن ، توفي سنة ٢٣٦ هـ ، وقيل : ٢٣٣ هـ .

انظر : «التهذيب» (١/١٦٦) ، و«الكاشف» (١/٩٤) .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٤/٣٨٣) من حديث القاسم ، قال : كان مالنا عند عائشة فكانت تركيه إلا الحلّ .

قال ابن وهب ، قال يحيى فسألت عمرة عن صدقة الحل ،
فقالت : ما رأيت أحداً يصدقه ، ولقد كان لى عقد قيمته اثنتا عشرة
مائة فما كنت أصدقه ^(١) .

أشهب ، عن ابن لهيعة ، عن عمارة بن غزية حدثه عن ربيعة
ابن أبى عبد الرحمن أن عبد الله بن مسعود ، وأنس بن مالك كانا
يقولان : ليس فى الحلّ زكاة إذا كان يعار وينتفع به ^(٢) .

ابن وهب ، قال ابن لهيعة : وأخبرنى عميرة بن أبى ناجية ^(٣)
حدثه عن زُرَيْق بن حكيم ^(٤) أنه قال : كان عندى حلّ فسألت
ابن المسيب عن زكاته ، فقال : إن كان موضوعاً لا يلبس فركه .

ابن وهب ، قال ابن لهيعة : وأخبرنى خالد بن يزيد عن أبى الزبير
عن جابر بن عبد الله أنه قال : ليس فى الحلّ زكاة إذا كان يُعار ويلبس
وينتفع به ^(٥) .

(١) أخرجه ابن أبى شيبة (٣٨٤/٢) من حديث عبد الله بن أبى بكر عن عمرة
قالت : كنا أيتاماً فى حجر عائشة ، وكان لنا حلّ فكانت لا تزكيه .
(٢) أخرجه البيهقى فى « السنن الكبرى » (١٣٩/٤) من حديث على بن سليم عن
أنس رضي الله عنه .

(٣) أبو يحيى عميرة بن أبى ناجية (حريث) الرعينى المصرى ، مولى حجر بن
رعين البصرى البدرى ، ثقة عابد ، روى له أبو داود والنسائى ، توفى سنة ١٥٣ هـ ،
وقيل ١٥١ هـ . انظر : « الكاشف » (٣٥٣/٢) ، و « التهذيب » (١٥٢/٨) .

(٤) قيل : زُرَيْق بن حكيم ، أبو حكيم الأيلى ، وروى عن عمرة بنت
عبد الرحمن ، وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد ، وغيرهم ، وروى عنه مالك ،
وابن عيينة ، ويونس بن يزيد ، وثقه العجلي وابن سعد ، والنسائى وغيرهم ، وقد
ورد بالمتن زُرَيْق وكلاهما صحيح . انظر : « التهذيب » (٢٧٣/٣) .

(٥) أخرجه ابن أبى شيبة (٣٨٣/٢) من حديث أبى الزبير عن جابر بن عبد الله
رضى الله عنهما .

أشهب ، عن المنذر بن عبد الله ^(١) أن هشام بن عروة حدثه عن فاطمة بنت المنذر ^(٢) عن أسماء بنت عميس ^(٣) : أنه كان لها حلٌّ فلم تكن تزكيه ^(٤) . قال هشام : ولم أرَ عروة يزكي الحلّي ، قال ابن وهب : وأخبرني رجال من أهل العلم عن جابر بن عبد الله ، وأنس بن مالك ، وعبد الله بن مسعود ، والقاسم بن محمد ، وسعيد بن المسيب ، وربيعه بن أبي عبد الرحمن ، وعمرة ، ويحيى ابن سعيد قالوا : ليس في الحلّي زكاة ^(٥) .

ابن مهدي ، عن هشام ، عن قتادة ، عن سعيد ، والحسن ،

(١) المنذر بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة بن عبد الله بن خويلد بن أسد القرشي الأسدي الحزامي المدني ، روى عن هشام بن عروة ، وموسى بن عقبة ، وحزام ابن هشام وآخرين ، وروى عنه ابنه الضحاك ، وعبد الله بن وهب ، وأشهب وغيرهم ، ذكره ابن حبان في الثقات ، توفي سنة ١٨١ هـ .
انظر : « التهذيب » (٣٠١/١٠) .

(٢) فاطمة بنت المنذر بن الزبير بن العوام الأسدية ، زوجة هشام بن عروة ، روت عن جدتها أسماء بنت أبي بكر وأم سلمة زوج النبي ﷺ وعمرة بنت عبد الرحمن ، وعن زوجها هشام بن عروة ، ومحمد بن سوقة ، ومحمد بن إسماعيل بن يسار ، قال العجلي : تابعة ثقة ، ذكرها ابن حبان في الثقات .
انظر : « التهذيب » (٤٤٤/١٢) .

(٣) أسماء بنت عميس هكذا بالأصل ، والصواب : أسماء بنت أبي بكر لأن فاطمة بنت المنذر لم ترو عن أسماء بنت عميس ، وإنما روت عن جدتها أسماء بنت أبي بكر وصرح بذلك البيهقي كما سيأتي في تخريج الأثر .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٨٣/٢) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (١٣٨/٤) من حديث هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر ، عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٨٤/٢) من حديث عمره ، وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم ، وابن المسيب .

وعمر بن عبد العزيز قالوا : زكاة الحلّى أن يعار ويلبس^(١) ،
ابن مهديّ ، عن عبد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر قال :
إن الحلّى إذا كان يوضع كنزًا ، فإن في كل مال يوضع كنزًا الزكاة ،
وأما حلّى تلبسه المرأة فلا زكاة فيه^(٢) .

في زكاة أموال العبيد والمكاتبين

قلت : ما قول مالك في أموال العبيد والمكاتبين وأمّهات الأولاد
أعليهم صدقة في عبيدهم وحروثهم^(٣) وفي ناضهم^(٤) ، وفيما
يديرون للتجارة زكاة ؟ فقال : لا ، قلت : وهو قول مالك ؟ قال :
نعم هو قول مالك ، قال : وقال مالك : ليس عليهم إذا عتقوا
وأموالهم في أيديهم زكاة حتى يَحُولَ الحول على أموالهم التي في
أيديهم من يوم عتقوا .

قال : وقال مالك : ليس في مال العبد والمكاتب والمدبر وأم
الولد زكاة ، لا في أموالهم ، ولا في مواشيهم ، ولا في حروثهم ،
قال : وقال مالك : ليس في أموال العبد زكاة لا على العبد ولا على
السيد .

قلت : أرأيت إن قبض الرجل مال عبده أيزكيه مكانه ، أم حتى

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٨٤/٢) من حديث هشام عن الحسن ، وهشام
عن قتادة عن سعيد .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٨٣/٢) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (١٣٨/٤)
من حديث نافع عن ابن عمر مختصرًا بمعناه .

(٣) الحرث : الزرع . انظر : « الوسيط » (حرث) (١٧٠/١) .

(٤) نض الشيء : حصل وتيسر ، والناض : هو ضد الدين ومعناه الحاصل
الموجود أو النقد . انظر : « الوسيط » (نضض) (٩٦٦/٢) .

يجول عليه الحول ؟ قال : لا زكاة على السيد فيه حتى يجول الحول عليه من يوم قبضه ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : رأيت المكاتب أعليه عُشر ما أخرجت الأرض ؟ قال : لا ، قلت : وليس عليه فى شىء من الأشياء زكاة ؟ ، قال : نعم ، قال مالك : ليس عليه فى شىء من الأشياء زكاة ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : فهل يؤخذ من عبيد المسلمين إذا تجروا أو مكاتبهم زكاة ؟ فقال : لا ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : رأيت العبد أو المكاتب ، أكون فى شىء من أموالهم الزكاة فى ماشية أو حرث أو فى ناضٍ فى قول مالك ؟ فقال : لا .

ابن وهب ، عن عبد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر أنه قال : ليس على العبد ، ولا على المكاتب زكاة فى ماله ^(١) ، قال ابن وهب : وأخبرنى رجال من أهل العلم عن جابر بن عبد الله ، وسليمان بن يسار ، وابن شهاب ، وعطاء بن أبى رباح ، وعبد الرحمن الأعرج ، وعمر بن عبد العزيز ، ويحيى بن سعيد ، وعبد الله بن أبى سلمة ^(٢) وابن قسيط مثله ^(٣) .

(١) أخرجه عبد الرزاق (٧٣/٤) ، والبيهقى فى « معرفة السنن والآثار » (٧٢/٦) وفى « السنن » (١٠٨/٤) من حديث نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما .

(٢) عبد الله بن أبى سلمة الماجشون التيمى ، مولى آل المنكدر ، روى عن ابن عمر ومسعود بن الحكم وعروة بن الزبير ، والنعمان بن أبى عياش وآخرين ، وروى عنه ابنه عبد العزيز ، وبكير بن الأشج ، وحكيم بن عبد الله وغيرهم ، وثقه النسائى وابن حبان ، توفى سنة ١٠٦ هـ .

انظر : « التهذيب » (٢٤٣/٥) ، و « الكاشف » (٩٣/٢) .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٧١/٤) ، من حديث عطاء (٧٤/٤) من حديث الزهرى ، وابن أبى شيبه (٣٨٧/٢) ، من حديث عمر بن عبد العزيز (٣٨٨/٢) من حديث عطاء ، والبيهقى فى « معرفة السنن والآثار » (٧٢/٦) من حديث جابر ابن عبد الله رضى الله عنهما .

قال ابن مهدي : وحدثني حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد^(١) ، عن الحسن قال : ليستأذن مولاه فإن أذن له زكى^(٢) ، ابن مهدي ، عن صخر بن جويرية^(٣) ، عن نافع عن عبد الله بن عمر قال : ليس على العبد في ماله زكاة ، ولا يصلح له أن يعطى إلا بإذن سيده شيئاً من ماله ، ولا يتصدق إلا أن يأكل بالمعروف أو يكتسى ، أو ينفق على أهله إن كان له أهل^(٤) ، ابن وهب ، قال ابن مهدي : وأخبرني رجال من أهل العلم أن عبد الله بن عمر ، وعمر بن عبد العزيز ، وعطاء ، وسعيد بن جبير ، وسعيد بن المسيب أنهم قالوا : ليس على المكاتب في ماله زكاة .

ابن مهدي : قال أبو عوانة^(٥) ، عن أبي الجهم^(٦) أنه سأل

(١) يونس بن عبيد بن دينار العبدي مولاهم ، أبو عبيد البصري ، روى عن إبراهيم التيمي ، وثابت البناني ، والحسن البصري وغيرهم ، وروى عنه شعبة ، والثوري ، وسفيان بن حسين وآخرون قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، قال ما كتبت شيئاً قط ، توفي سنة ١٤٠ هـ . انظر : « التهذيب » (٤٤٢/١١) .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٨٨/٢) من حديث هشام عن الحسن بلفظ : « العبد وماله لسيده الزكاة على المولى وليس على العبد زكاة » .

(٣) صخر بن جويرية ، أبو نافع مولى بني تميم ، ويقال : مولى بني هلال ، روى عن نافع مولى ابن عمر وهشام بن عروة وعبد الرحمن بن القاسم وغيرهم ، وروى عنه أبو السخيتاني ، وحماد بن زيد ، وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم ، قال النسائي : ليس به بأس ، ووثقه ابن حبان .

انظر : « التهذيب » (٤١١/٤) ، و « الكاشف » (٤٦٦/١) .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٧٣/٤) عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٥) الإمام الثبت الحافظ ، أبو عوانة ، الوضاح بن عبد الله مولى يزيد بن عطاء اليشكري الواسطي البزار ، روى عن الحكم بن عتيبة ، وزباد بن علاقة ، وقتادة ، وروى عنه ابن مهدي ، وابن المبارك وحماد أبو سلمة بن إسماعيل وآخرون ، توفي سنة ١٧٦ هـ بالبصرة .

انظر : « سير أعلام النبلاء » (٢١٧/٨) ، و « التهذيب » (١١٦/١١) .

(٦) الأزرق بن علي بن مسلم الحنفى أبو الجهم ، روى عن حسان بن إبراهيم =

ابن المسيب فقال : لا وسألت ابن جبير ، فقال : لا ، فقلت : إن عنده وفاء وفضلاً ، قال : وإن كان عنده فضل ملء ذا ، وأشار بيده يعنى ما بين السماء والأرض ^(١) .

ابن وهب ، عن سفيان الثوري ، عن عمرو بن ميمون ^(٢) عن أبيه ^(٣) أن جدته مرت على مسروق بالسلسلة ^(٤) وهى مكتبة فلم يأخذ منها شيئاً ^(٥) .

(٦) ما جاء فى أموال الصبيان والمجانين

قلت : هل فى أموال الصبيان والمجانين زكاة ؟ فقال : سألنا مالكا عن الصبيان فقال : فى أموالهم الصدقة ، وفى حروثهم ، وفى

=الكرمانى وعمر بن يونس اليمامى ، ويحيى بن أبى بكر ، وعنه الحسن بن محمد ابن الصباح الزعفرانى ، وأبو يعلى ، وأبو زرعة ، وابن أبى عاصم ، صدوق يغرب . انظر : « التهذيب » (١/٢٠٠) ، و « التقريب » (١/٥١) .

(١) أخرجه عبد الرزاق (٧٣/٤) من حديث أبى الجهم عن سعيد بن جبير قال : سألته وأنا مكاتب أعلّى زكاة ؟ قال : لا .

(٢) عمرو بن ميمون بن مهران الجزرى سبط سعيد بن جبير ، أبو عبد الله ، روى عن أبيه ، وسليمان بن يسار والشعبى وآخرين ، وروى عنه ابنه عبد الله ، وابن أخيه ، والثورى ، وابن المبارك وآخرون ، ثقة فاضل ، توفى سنة ١٤٥ هـ ، وقيل : ١٤٧ هـ . انظر : « التهذيب » (٨/١٠٨) ، و « الكاشف » (٢/٣٤٤) .

(٣) ميمون بن مهران الجزرى الرقى ، الفقيه الجزيرى ، أبو أيوب ، ثقة ، فقيه ، ولى الجزيرة لعمر بن عبد العزيز ، وكان يرسل ، توفى سنة ١١٧ هـ ، وقيل سنة ١١٨ هـ . انظر : « الكاشف » (٣/١٩٣) ، و « التهذيب » (١٠/٣٩٠) .

(٤) السلسلة : ماء بأرض جذام ، به سميت غزوة ذات السلاسل . انظر : « معجم البلدان » (٣/٢٦٣) .

(٥) أخرجه ابن أبى شيبة (٢/٣٨٨) ، وعبد الرزاق (٤/٧٢) .

(٦) قد أوجز الإمام البراذعى كل ما يتعلق بذلك فيما يلى : وتجب الزكاة على الصبيان واليتامى والمجانين فى العين والحراث والماشية وفيما يديرون للتجارة . =

ناضهم ، وفي ماشيتهم ، وفيما يديرون للتجارة ، قال ابن القاسم :
والمجانين عندى بمنزلة الصبيان .

أشهب ، عن ابن لهيعة ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن
جده عن رسول الله ﷺ أنه قال : « اضربوا بأموال اليتامى ،
واتجروا بأموال اليتامى لا تأكلها الزكاة » (١) .

أشهب ، وقال مالك : بلغنى أن عمر بن الخطاب قال : مثل
ذلك سواء (٢) ، ابن وهب ، عن ابن لهيعة ، عن عقيل ، عن
ابن شهاب أن عمر ابن الخطاب قاله (٣) .

أشهب ، عن مالك بن أنس ، وسفيان بن عيينة أن عبد الرحمن
ابن القاسم حدثهما عن أبيه أنه قال : كانت عائشة تلىنى أنا وأخا لى
يتيمين فى حجرها ، فكأنت تُخرج من أموالنا الزكاة (٤) .

= انظر : « التهذيب فى اختصار المدونة » (٤٠٣/١) .

(١) أخرجه الترمذى فى الزكاة رقم (٦٤١) من حديث المثنى بن الصباح عن
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وقال أبو عيسى : وإنما يروى هذا الحديث
من هذا الوجه ، وفى إسناده مقال ، لأن المثنى بن الصباح يضعف فى الحديث ،
وأخرجه الدارقطنى (١١٠/٢) من حديث محمد بن عبيد الله عن عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده بلفظ : فى مال اليتيم زكاة ، ومحمد بن عبيد الله ضعيف أيضاً ،
وله شاهد من حديث أنس بن مالك رواه الهيثمى فى « مجمع الزوائد » (٦٧/٣) ،
وقال : رواه الطبرانى فى « الأوسط » ، وأخبرنى سيدى وشيخى أن إسناده
صحيح ، فالحديث بمجموع طرقه وشواهد حسن .

(٢) أخرجه مالك فى « الموطأ » كتاب الزكاة رقم (١٢) أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
قال : اتجروا فى أموال اليتامى ، لا تأكلها الزكاة .

(٣) أخرجه ابن أبى شيبة (٣٧٩/٢) من حديث ابن شهاب الزهرى .

(٤) أخرجه مالك فى « الموطأ » كتاب الزكاة رقم (١٣) بإسناده ومثله .

ابن وهب عن سليمان بن بلال أن عبد الرحمن بن الحارث^(١) حدثه أنه سمع القاسم بن محمد يقول : كنا يتامى في حجر عائشة ، وكانت لنا عندها أموال ، فكانت تقارض^(٢) أموالنا ، فتخرج من الربح قدر الزكاة^(٣) ، ابن وهب ، عن الليث أن نافعا حدثه : أن ابن عمر كان يكون عنده اليتامى ، فيخرج صدقة أموالهم من أموالهم^(٤) .

قال أشهب : قال أبو الزناد : وحدثني الثقة أن ابن عمر أتى بمال يتيم أخواله من بنى جمح ، وهو موسى بن عمر بن قدامة ، فأبى أن يقبله إلا أن يؤدي زكاة ماله كل عام فأبوا فأبى .

وقال ابن وهب ، عن يزيد بن عياض ، عن عمرو بن شعيب أن رسول الله ﷺ قال : « اضربوا لليتامى في أموالهم ولا تضعوها ، فتذهب بها الزكاة »^(٥) ، قال ابن وهب : وأخبرني رجال من أهل العلم أن علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن

(١) عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله أبو الحارث المدني ، روى عن أخيه عبد الله بن علي ، والحسن البصري ، وعمرو بن شعيب وآخرين ، وروى عنه ابن أبي الزناد والثوري وابن وهب وآخرون ، صدوق له أوهام ، توفي سنة ١٤٣ هـ وله ٦٣ سنة . انظر : « التهذيب » (١٥٥/٦) ، و « الميزان » (٥٥٤/٤) .

(٢) قارضه : دفع إليه مالا ليتجر فيه ، ويكون الربح بينهما على ما يشترطان . انظر : « الوسيط » (قرض) (٧٥٤/٢) .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٩/٢) ، وعبد الرزاق (٦٦/٤) من حديث القاسم بمعناه .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٩/٢) ، وعبد الرزاق (٦٩/٤) من حديث نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٥) (متفق عليه) أخرجه البخاري في الزكاة رقم (١٥٠٩) ، ومسلم في الزكاة رقم (٩٨٦) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

عباس ، وجابر بن عبد الله ، وربيعة بن أبي عبد الرحمن ، وعطاء كانوا يقولون : تخرج من مال اليتيم الزكاة^(١) .

أشهب ، عن ابن لهيعة أن سليمان بن يسار ، وابن شهاب قالوا : في مال المجنون الزكاة .

ابن مهدي ، عن سفيان الثوري ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن ابن لأبي رافع^(٢) قال : باع لنا علي بن أبي طالب أرضاً بثمانين ألفاً ، فأعطاناها ، فإذا هي تنقص ، فقال : إني كنت أزكيها^(٣) ، ابن مهدي عن شعبة بن الحجاج ، عن الحكم قال : ولي علي مال بنى أبي رافع فكان يزكيه ، ابن مهدي ، عن أبي عوانة ، عن الحكم ابن عيينة^(٤) أن عمر وعلياً ، وعائشة كانوا يزكون أموال اليتامى^(٥) ، ابن مهدي ، عن إسرائيل بن يونس ، عن عبد العزيز

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٩/٢) من حديث ابن أبي ليلى عن علي رضي الله عنه ، وعبد الرزاق (٦٦/٤) من حديث أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، وابن جريج عن عطاء .

(٢) هو عبيد الله بن أبي رافع الهاشمي الكوفي المدني ، كما صرح بذلك عبد الرزاق (٦٧/٤) ، وذكره البيهقي أنه : عبد الله بن أبي رافع .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٦٧/٤) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (١٠٧/٤) وفي « معرفة السنن والآثار » (٦٨/٦) ، و « الأم » (١٠٧/٧) ، و « المحلى » (٢٠٨/٥) .

(٤) الحكم بن عيينة هكذا بالأصل ، والصواب : هو الحكم بن عُثَيبة الكندي مولاهم ، أبو محمد ، روى عن أبي جحيفة ، وزيد بن أرقم وشريح ، وروى عنه أبو إسحاق وقتادة ، وأبو عوانة وغيرهم ، ثقة ثبت إلا أنه ربما دلس ، تُوفى سنة ١١٣ هـ ، وقيل غير ذلك .

انظر : « التهذيب » (٤٣٢/٢) ، و « الكاشف » (٢٤٦) .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٩/٢) من حديث القاسم بمعناه .

ابن ربيع^(١) عن مجاهد قال : قال عمر بن الخطاب : اتجروا بأموال
اليتامى وأعطوا صدقتها^(٢) .

في زكاة السلع

قال : وقال مالك : إذا كان الرجل إنما يشتري النوع الواحد
من التجارة أو الأنواع وليس ممن يدير ماله في التجارات^(٣) فاشترى
سلعة أو سلعة كثيرة يريد بيعها فبارت عليه ، ومضى الحول فلا زكاة
عليه فيها ، وإن مضى لذلك أحوال حتى يبيع ، فإذا باع زكى زكاة
واحدة ، وإنما مثل هذا مثل الرجل يشتري الحنطة في زمان الحصاد
فيريد البيع في غير زمان الحصاد ليربح ، فتبور عليه فيحبسها ، فلا زكاة
عليه فيها .

قال علي بن زياد : قال مالك : الأمر عندنا في الرجل يكون له

(١) عبد العزيز بن رُفيع ، أبو عبد الله ، وقيل : عبد الملك ، الأسدي ،
المكي ، الطائفي ، الكوفي ، توفي سنة ١٠٣ هـ ، وقيل بعدها ، روى عن أنس بن
مالك ، وابن الزبير ، وابن عباس ، وغيرهم رضى الله عنهم ، وروى عنه عمرو
ابن دينار ، وهو من شيوخه ، والأعمش ثقة ، توفي سنة ١٠٣ هـ ، وقيل بعد
ذلك . انظر : « التهذيب » (٦/٣٣٧) ، و « الكاشف » (٢/١٩٨) .

(٢) أخرجه مالك في « الموطأ » كتاب الزكاة رقم (١٢) ، والبيهقي في « السنن
الكبرى » (٤/١٠٧) ، و « معرفة السنن والآثار » (٦/٦٦) ، وعبد الرزاق (٤/٦٧)
من قول عمر رضي الله عنه .

(٣) هذه إشارة إلى زكاة التاجر المحتكر ، وقد أوجزها البراذعي في المختصر
بقوله : من اشترى نوعاً من التجارة مثل الحنطة في وقتها ينتظر بها الأسواق وليس
بمدير فبارت عليه ، وأقامت أحوالاً فلا زكاة عليه فيها حتى يبيع فيزكى زكاة واحدة .
انظر : « التهذيب » (١/٤٠٣ ، ٤٠٤) ، وقد أشرنا فيما سبق إلى ما يميز التاجر المدير
من التاجر المحتكر ، والبوار ليس شرطاً ؛ بل المهم أنه ينتظر ارتفاع الأسعار .

من الدَّين ما تجب فيه الزكاة ، فيغيب عنه سنين ، ثم يقبضه إنه ليس عليه فيه إلا زكاة واحدة إذا قبضه ، قال : والدليل على أنه ليس على الرجل في الدَّين يغيب عنه سنين ؛ ثم يقبضه إلا زكاة واحدة ، وفي العروض يبتاعها للتجارة فيمسكها سنين ، ثم يبيعها أنه ليس عليه إلا زكاة واحدة أنه لو وجب على رب الدَّين أن يخرج زكاته قبل أن يقبضه لم يجب عليه أن يخرج في صدقة الدَّين إلا دينًا يقطع به لمن يلى ذلك على الغرماء يتبعهم به إن قبض كان له ، وإن تلف كان منه من أجل أن السُّنة أن تخرج صدقة كل مال منه .

قال سحنون : وإنما قال رسول الله ﷺ : « الزكاة في الحرث ، والعين ، والماشية » ^(١) ، فليس في العروض شيء حتى تصير عينًا ، قلت : أرأيت لو أن رجلًا كانت عنده دابة للتجارة استهلكها رجل فضمن قيمتها ، فأخذ منه رب الدابة سلعة بقيمتها التي وجبت له ، أيكون عليه في قيمة هذه السلعة التي للتجارة زكاة ؟ ، فقال : إن كان نوى بالسلعة التي أخذ التجارة زكى ثمنها ساعة يبيعها إذا كان الحول قد حال على أصل هذا المال من يوم زكى أصل هذا المال ، وهو ثمن الدابة المستهلكة ، وإن كان حين أخذ السلعة بقيمة الدابة المستهلكة لم يَنْوِ بها التجارة ، ونوى بها القنية ، فلا شيء عليه فيها ، وإن باعها حتى يحول الحول على ثمنها من يوم باعها ، وإن كان أخذ في قيمة

(١) أخرجه مالك في « الموطأ » كتاب الزكاة رقم (٣) : أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامله على دمشق في الصدقة : إنما الصدقة في الحرث والعين والماشية . أما قول سحنون : قال رسول الله ﷺ : « الزكاة في الحرث والعبد والماشية » ، فلم يرد عن النبي ﷺ شيء بهذا اللفظ ، ولكنه خلاصة ما ثبت عن النبي ﷺ فيما تجب فيه الزكاة .

الدابة المستهلكة دنانير أو دراهم ، وقد حال الحول على الأصل زكى الدنانير والدرهم ساعة يقبضها ، وإن لم يكن حال الحول ، ثم اشترى بتلك الدنانير والدرهم سلعة ، فإن نوى بها التجارة فهي للتجارة ، وإن نوى بها حين اشتراها القنية^(١) فهي على القنية لا زكاة عليه في ثمنها إذا باعها ، حتى يحول على ثمنها الحول ، قلت : وهو قول مالك ؟ فقال : قول مالك في البيع مثل هذا ، ورأيت أنا هذه المسئلة في الاستهلاك مثل قول مالك في البيع ، قلت : رأيت لو أن رجلاً كانت عنده سلعة فباعها بعدما حال عليها الحول بمائة دينار ، فقال : إذا قبض المائة زكاهما مكانه ، قلت : فإن لم يقبض المائة ، ولكنه أخذ بها ثوباً قيمته عشرة دنانير ؟ فقال : لا شيء عليه في الثوب حتى يبيعه ، قلت : فإن باع الثوب بعشرة دنانير ؟ قال : لا شيء عليه فيها وقد سقطت الزكاة عنه إلا أن يكون له مال قد جرت فيه الزكاة إذا أضافه كان فيهما الزكاة ، قلت : فإن باعها بعشرين ديناراً ؟ فقال : يزكى يخرج ربع عشرها نصف دينار ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم .

قلت : رأيت عبداً اشتراه رجل للتجارة فكتبه فمكث عنده سنين يؤدي فاقترض منه مالاً ، ثم عجز فرجع رقيقاً فباعه مكانه ، أيؤدي من ثمنه زكاة التجارة ، أم هو لما رجع إليه صار فائدة ؟ فقال : إذا عجز فرجع رقيقاً رجع إلى الأصل ، وكان للتجارة ، ولا تنقض الكتابة ما كان ابتاعه له ؛ لأن ملكه لم يزل عنه ، وإنما مثل هذا عندي مثل ما لو أنه باع عبداً له من رجل فأفلس المشتري ،

(١) قنى الشيء : كسبه وجمعه ، والغنم وغيرها ، اتخذها لنفسه لا للتجارة .

انظر : « الوسيط » (قنى) (٧٩٣/٢) .

فأخذ عبده أو أخذ عبدًا من غريمه في دينه ، فإنه يرجع إلى الأصل ويكون للتجارة كما كان ، قال : وكذلك لو أن رجلاً اشترى دارًا للتجارة فواجرها سنين ، ثم باعها بعد ذلك ، فإنها ترجع إلى الأصل ويزكيها على التجارة ساعة يبيع .

قلت : أرأيت الرجل يتكاري الأرض للتجارة ، ويشترى الحنطة فيزرعها يريد بذلك التجارة ؟ فقال : قال لي مالك في هذا : إذا اكترى الرجل الأرض ، واشترى حنطة فزرعها يريد بذلك التجارة فإذا حصد زرعه أخرج منه العشر إن كان مما يجب فيه العُشر ، أو نصف العُشر إن كان مما يجب فيه نصف العُشر ، فإن مكثت الحنطة عنده بعدما حصدها وأخرج منها زكاة حصادها حولاً ، ثم باعها فعليه الزكاة يوم باعها ، وإن كان باعها قبل الحول فلا زكاة عليه حتى يحول عليها الحول من يوم أدى زكاة حصادها ، وإن كان تكاري الأرض وزرعها بطعامه ، فحصده وأدى زكاته حين حصده ورفع طعامه فأكل منه ، وفضلت منه فضلة فباعها كانت فائدة ، ويستقبل بها حولاً من يوم نض^(١) في يديه ، وإن كانت له الأرض فزرعها للتجارة ، فإنه إذا رفع زرعه وحصده زكاه مكانه ، ولم يكن عليه إذا باع في ثمنه زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم قبض ثمنه ، قلت : أرأيت من اكترى أرضاً للتجارة ، واشترى حنطة ، وهو ممن يدير التجارة فزرع الأرض ، أ يكون عليه عُشر ما أخرجت الأرض ؟ قال : نعم .

قلت : فإن هو أخرج عُشر ما أخرجت الأرض ، فحال عليه

(١) نض الشيء : حَصَلَ وتيسر . انظر : « الوسيط » (نضض) (٢ / ٩٦٦) .

الحول ، أيزكى زكاة التجارة ، وهو ممن لا يدير ماله فى التجارة ؟ فقال : لا حتى يبيع الحنطة بعد الحول ، فإذا باع زكى الثمن مكانه ، قلت : فمن أين تحسب السنة أمن يوم اشترى الحنطة للتجارة ، واكثرى الأرض أم من يوم أدى زكاة الزرع ؟ فقال : من يوم أدى زكاة الزرع ، قلت : فإن هو باع الحنطة قبل أن يحول عليها الحول من يوم أدى زكاة عُشر ما أخرجت الأرض ؟ ، فقال : ينتظر حتى تأتى السنة من يوم أخرج العُشر ، قلت : فإن كان هذا يدير ماله فى التجارة ؟ ، فقال : إذا رفع زرعه زكى العُشر ، ويستقبل من يوم زكى الزرع سنة كاملة ، فإذا جاءت السنة ، فإن كان له مال سوى هذا الناض ناضٌ فى سنته هذه زكى هذه الحنطة ، وإن لم يبعها ، وهذا مخالف للذى لا يدير ماله ؛ لأن الذى يدير ماله هذه الحنطة فى يديه للتجارة ، وعنده مال ناض غير هذه الحنطة ، فلما حال الحول على هذه الحنطة لم يكن له بدٌ من أن تقوم هذه الحنطة .

قلت : أرأيت لو أن رجلاً اشترى عروضاً للتجارة ، فبدا له فجعل ذلك لجمال بيته واقتناه ، أتسقط عنه زكاة التجارة ؟ قال : نعم ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم .

ابن وهب عن يونس بن يزيد ، عن ربيعة بن أبى عبد الرحمن أنه قال : إن بارت عليه العروض ، ولم يخلص إليه ماله ، فليس عليه صدقة حتى يخلص إليه ، وإنما فيه إذا خلص العرض والدين وصار عيناً ناضاً صدقة واحدة ، وقال عطاء بن أبى رباح ، ويحيى بن سعيد مثل قول ربيعة بن أبى عبد الرحمن .

فى زكاة الذى يدير ماله

قال : وقال مالك : إذا كان رجل يدير ماله فى التجارة كلما باع اشترى مثل الحنّاطين^(١) والبزازين^(٢) والزياتين ، ومثل التجار الذين يجهزون الأمتعة وغيرها إلى البلدان ، فقال : ليجعلوا لزكاتهم شهرًا من السنة ، فإذا جاء ذلك الشهر قوّموا ما عندهم مما هو للتجارة ، وما فى أيديهم من الناص فزكوا ذلك كله ، قال : فقلت لمالك : فإن كان له دين على الناس ؟ فقال : يزكيه مع ما يزكى من تجارته يوم يزكى تجارته إن كان دينًا يرتجى اقتضاؤه ، قال : فقلت له : فإن جاءه عام آخر ، ولم يقتض ؟ ، فقال : يزكيه أيضًا ، قال : ومعنى قوله فى ذلك : إن العروض والدين سواء ؛ لأن العروض لو بارت عليه ، وهو ممن يقوم يريد من يدير التجارة زكى العروض السنة الثانية ، فالدين والعروض فى هذا سواء ، فلو لم يكن على الدين شىء فى السنة الثانية لم يكن على العروض شىء فى السنة الثانية ؛ لأنه لا زكاة فى عرض على من لا يدير التجارة حتى يبيع ، ولا فى دين حتى يقتضى ؛ فلما كان الذى يدير التجارات الذى لا يشتري إلا باع يزكى عروضه التى عنده ، فكذلك يزكى دينه الذى يرتجى اقتضاؤه .

قال : وقال مالك : إذا كان الرجل يدير ماله فى التجارة ، فجاء يومه الذى يقوم فيه ، وله دين من عروض ، أو غير ذلك على الناس لا يرجوه ، فقال : إذا كان لا يرجوه لا يقومه ، وإنما يقوم ما يرتجيه من ذلك ، قال مالك : ويقوم الرجل الحائط إذا اشتراه

(١) الحنّاط : بائع الحنطة . انظر : « الوسيط » (حنط) (٢٠٩ / ٢) .

(٢) البزاز : بائع الثياب . انظر : « الوسيط » (بزز) (٥٦ / ١) .

للتجارة إذا كان يدير ماله في التجارة .

قال ابن القاسم : ولا يَقُومُ الثمر ؛ لأن الثمر فيه زكاة الثمر فلا يَقُومُ مع ما يَقُومُ من ماله ، ولأنه غَلَّةٌ ^(١) بمنزلة خراج الدار ، وكسب العبد ، وإن اشترى رقابهما للتجارة ، وهى بمنزلة غَلَّةِ الغنم ما يكون من صوفها ولبنها وسمنها ، وإن كانت رقابها للتجارة أو للقنية ، قلت : أرأيت رجلاً كان يدير ماله للتجارة لا ينض له شيء ، فاشترى بجميع ما عنده حنطة ، فلما جاء شهره الذى يقوم فيه كان جميع ماله الذى يتجر فيه حنطة ، فقال : أنا أودى إلى المساكين ربع عُشر هذه الحنطة كيلاً ولا أقوم ؟ فقال : قال لى مالك بن أنس : إذا كان رجل يدير ماله فى التجارة ولا ينض له شيء إنما يبيع العرض بالعرض ، فهذا لا يَقُومُ ولا شيء عليه : أى لا زكاة ، ولا يَقُومُ حتى ينض له بعض ماله ، قال مالك : ومن كان يبيع بالعين والعرض ، فذلك الذى يَقُومُ .

قال سحنون : وكذلك روى ابن وهب عن مالك فى الذى لا ينض له شيء : إنما يبيع العرض بالعرض ، قلت : أرأيت إن كان يدير ماله للتجارة ، فحالت عليه أحوال لا ينض له منها شيء ، ثم إنه باع منها بدرهم واحد ناض ، فقال : إذا نض مما فى يديه من العروض بعد الحول ، وإن درهماً واحداً ^(٢) ، فقد وجبت الزكاة ،

(١) الغَلَّةُ : الدخل من كراء دار أو ربع أرض .

انظر : « الوسيط » (غلل) (٦٨٤ / ٢) .

(٢) هذا إشارة إلى شرط زكاة المال المدار وهو أن يباع منه ولو بدرهم ، خلال الحول وإلا فلا زكاة ، فإن باع منه بعد الحول شيء ، ولو بدرهم فإنه يزكى ما اجتمع عنده من نقد وقوم ما عنده من العروض إلى جانب ماله على الغير من الدين المرجو السداد ، وزكى كل ذلك ، واعتبر بداية حوله التالى من ساعة هذه التركبة . =

ويَقُومُ العرض مكانه حين نض هذا الدرهم فيزكيه كله ، ويستقبل الزكاة من ذى قبل ، قلت : فإن أتت السنة من ذى قبل ، وليس عنده من الناض شيء ، وماله كله في العروض ، وقد كان في وسط السنة وفي أولها وآخرها قد كان ينض له إلا أنه لما حال الحول ذلك اليوم لم يكن عنده من الناض شيء ، وكان جميع ما في يديه عرضاً ، فقال : يَقُومُ ويزكى ؛ لأن هذا قد كان يبيع في سنته بالعين والعروض ، قلت : فإن هو باع من ذى قبل بالعرض ، ولم ينض له شيء حتى أتى الحول وجميع ما عنده عرض أيقوم ؟ فقال : لا يقوم ؛ لأن هذا لم ينض له شيء في سنته هذه ، وإنما كان رجل يبيع العرض بالعرض ، فلا تقويم عليه ، ولا زكاة حتى ينض له مما في يديه شيء من يوم زكى إلى أن يحول الحول من ذى قبل ، قلت : فإن باع بعد الحول فنض له ، وإن درهماً واحداً زكاه ، فقال : نعم ، قلت : ويكون هذا اليوم الذى زكى فيه وقته ، ويستقبل حولاً من ذى قبل ، ويلغى الوقت الأول ، فقال : نعم ؛ لأن مالكا قال لى : لا يَقُومُ من يبيع العرض بالعرض لا ينض له شيء .

ابن وهب ، قال أخبرنى الليث بن سعد ، وعمرو بن الحارث ، عن يحيى بن سعيد ، عن أبى عمرو بن حماس ^(١) عن أبيه ^(٢) أنه

= انظر : « التهذيب فى اختصار المدونة » للبراذعى (١/٤٠٧ ، ٤٠٨) بتصرف .
 (١) أبو عمرو بن حماس بن عمرو الليثى ، روى عن أبيه ، وحمزة بن أبى أسيد ، ومالك بن أوس بن الحداث ، وروى عنه ابنه شداد ومحمد بن عمرو بن علقمة ، وحمزة ابن المغيرة الكوفى ، وعبد الله بن أبى سلمة الماحشون ، مقبول ، توفى سنة ١٣٩هـ .
 انظر : « التهذيب » (١٢/١٧٨) و « الميزان » (٤/٧٤٠) .

(٢) حماس بن عمرو الليثى ، ذكره ابن حبان فى الثقات ، مخضرم ، وكان رجلاً كبيراً فى عهد عمر أخرج له مالك ، لم تعرف سنة وفاته .
 انظر : « تعجيل المنفعة » ص ٢٢٦ .

كان يبيع الجلود والقرون^(١) ، فإذا فرغ منها اشترى مثلها ، فلا يجتمع عنده أبدًا ما تجب فيه الزكاة ، فمرَّ به عمر بن الخطاب وعليه جلود يحملها للبيع فقال له : زكَّ مالك يا حماس ، فقال : ما عندي شيء تجب فيه الزكاة ، فقال : قوم فقوم ما عنده ، ثم أدى زكاته^(٢) .

قال سحنون : قال عمرو بن الحارث ، وقال يحيى بن سعيد : إنما هذا للذي يدير ماله ، فلو أنه كان لا يقوم ماله لم يزكَّ أبدًا ، وأما الذي تكسده سلعته ، فلا زكاة عليه حتى يبيع .

في زكاة القرض وجميع الدين

قلت : أرأيت لو أني أقرضت رجلًا مائة دينار ، قد وجبت عليَّ زكاتها ، فلم أخرج زكاتها حتى أقرضتها ، فمكثت عند الذي أقرضتها إياه سنتين ، ثم ردها ، ماذا يجب عليَّ من زكاتها ؟ قال : زكاة عامين ، وهي الزكاة التي وجبت عليك ، وزكاة عام بعد ذلك أيضًا ، قال : وهذا قول مالك ، قلت : أرأيت دينًا لي على رجل أقرضته مائة دينار ، فأقام الدين عليه أعوامًا فاقتضيت منه دينارًا واحدًا ، أترى أن أزرَّكي هذا الدينار ؟ فقال : لا ، قلت : فإن اقتضيت منه عشرين دينارًا ، فقال : تزكي نصف دينار ، قلت : فإن اقتضيت منه دينارًا بعد العشرين الدينار ؟ قال : تزكي من الدينار ربع عُشره ، قلت : فإن كان قد أتلَّف العشرين كلها ، ثم اقتضى دينارًا بعدما أتلَّفها ، فقال : نعم يزكيه وإن كان أتلَّف العشرين ؛ لأنه لما

(١) القرون : هي جعابيب النبل واحدها قرن ، وهي من جلد ا هـ . من هامش الأصل .

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/١٤٧) ، و«معرفة السنن والآثار» (٦/١٤٨) من حديث أبي عمرو بن حماس .

اقتضى العشرين صار مالاً تجب فيه الزكاة ، فما اقتضى بعد هذا فهو مضاف إلى العشرين ، وإن كانت العشرون قد تلفت ، قلت : ولم يزكى إذا اقتضى ما دون العشرين ؟ ، فقال : لأننا لا ندرى لعله لا يقتضى غير هذا الدينار ، والزكاة لا تكون في أقل من عشرين ديناراً .

قلت : أليس يرجع هذا الدينار إليه على ملكه الأول ، وقد حال عليه الحول ، فلم لا يزكيه ؟ قال : لأن الرجل إذا كانت عنده مائة دينار فمضى لها حول فلم يفرط في زكاتها حتى ضاعت كلها إلا تسعة عشر ديناراً ، لم يكن عليه فيها زكاة ، لأنها قد رجعت إلى ما لا زكاة فيه ، وكذلك هذا الدين حين اقتضى منه ديناراً قلنا : لا زكاة عليك حتى تقبض ما تجب فيه الزكاة ، لأننا لا ندرى لعلك لا تقتضى غيره فتزكى ما لا تجب فيه الزكاة ، ومن كان اقتضى ما تجب فيه الزكاة زكاه ، ثم يزكى ما اقتضى من الدين من قليل أو كثير ، قلت : أرأيت إن كانت عنده عشرون ديناراً وله مائة دينار دين على الناس أيزكى العشرين إن كان الدين قد حال عليه الحول ، ولم يحل على العشرين الحول ؟ فقال : لا ، قلت : فإن اقتضى من الدين أقل من عشرين ديناراً أفيزكيه مكانه ؟ قال : لا ، قلت : لم ؟ فقال : لأن العشرين التي عنده ليست من الدين ، وهي فائدة لم يحل عليها الحول ، قلت : فإن حال الحول على العشرين التي عنده ، وقد كان اقتضى من الدين أقل من عشرين ديناراً ، فقال : يزكى العشرين الدينار الآن ، وما اقتضى من الدين جميعاً ، قلت : فإن كانت عنده العشرون الدينار ، ولم يقبض من الدين شيئاً حتى حال الحول على العشرين ، ثم اقتضى من الدين ديناراً واحداً أيزكى

الدينار الذى اقتضى ؟ قال : نعم ، قلت : فإن تلفت العشرون فاقضى دينارًا بعدها أيزكيه ؟ قال : نعم ، قلت : وما الفرق بين ما اقتضى من الدين وبين الفائدة جعلت ما اقتضى من الدين تجب فيه الزكاة يزكى كل ما اقتضى بعد ذلك ، وإن كان الذى اقتضى أولًا قد تلف وجعلته فى الفائدة إن تلفت قبل أن يحول عليها الحول ، ثم اقتضى من الدين شيئًا لم يزكه إلا أن يكون اقتضى من الدين ما تجب فيه الزكاة ، فقال : لأن الفائدة ليست من الدين إنما تحسب الفائدة عليه من يوم ملكها ، وما اقتضى من الدين يحسب عليه من يوم ملكه ، وقد كان ملكه لهذا الدين قبل السنة فهذا فرق ما بينهما ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم .

قال ابن القاسم : ولو أن رجلًا كانت له مائة دينار ، فأقامت فى يديه ستة أشهر ، ثم أخذ منها خمسين دينارًا فابتاع بها سلعة فباعها بثمان إلى أجل ، فإن بقيت الخمسون فى يديه حتى يحول عليها الحول زكاها ، ثم ما اقتضى بعد ذلك من ثمن تلك السلعة من قليل أو كثير زكاه ، وإن كانت الخمسون قد تلفت قبل أن يحول عليها الحول ، وتجب فيها الزكاة فلا زكاة عليه فيما اقتضى حتى يبلغ ما اقتضى عشرين دينارًا ، فإن بقيت الخمسون فى يديه حتى يزكيها ، ثم أنفقها بعد ذلك فأقام دهرًا ، ثم اقتضى من الدين دينارًا فصاعدًا ، فإنه يزكيه ، لأن هذا الدينار من أصل مال قد وجبت فيه الزكاة ، وهى الخمسون حتى زكاها ، فالدين على أصل تلك الخمسين ، لأنه حين وجبت الزكاة فى الخمسين صار أصل الدين وأصل الخمسين واحدًا فى وجوب الزكاة ويفترقان فى أحوالهما ، وإنما مثل ذلك مثل الرجل يبيع السلعة بمائة دينار ، ولا مال له

غيرها فتقيم سنة في يد المشتري ، ثم يقتضى منها عشرين ديناراً فيخرج منها نصف دينار ، ثم يستهلكها ، ثم يقتضى بعد ذلك من ذلك الدين شيئاً ، فما اقتضى من قليل أو كثير فعليه فيه الزكاة ، لأن أصله كان واحداً ، قال : وكل مال كان أصله واحداً أقرضت بعضه ، أو ابتعت ببعضه سلعة فبعتها بدين ، ويبقى بعض المال عندك وفيما أبقيت ما تجب فيه الزكاة ، فلم تتلفه حتى زكيت ، فهو والمال الذى أقرضت أو ابتعت به سلعة فبعت السلعة بدين ، فهو أصل واحد يعمل فيها كما يعمل فيه لو ابتيع به كله ، فإذا اقتضى مما ابتيع به كله عشرين ديناراً وجب فيه نصف دينار ، وما اقتضى بعد ذلك من قليل أو كثير ففيه الزكاة ، وإن كان قد استهلك العشرين التى اقتضى ، قال : وهذا قول مالك بن أنس .

قال ابن القاسم : وكل مال كان أصله واحداً فأسلفت بعضه أو ابتعت ببعضه سلعة وأبقيت منه في يدك ما لا تجب فيه الزكاة ، فحال عليه الحول ، وهو في يدك ، ثم أتلفته فإنه يضاف ما اقتضيت إلى ما كان في يدك مما لا زكاة فيه ، فإذا تم ما اقتضيت إلى ما كان في يدك مما أنفقت بعد الحول فإنه إذا تم عشرين ديناراً فعليك فيه الزكاة ، ثم ما اقتضيت بعد ذلك من قليل أو كثير ، فعليك فيه الزكاة ، وكل مال كان أصله واحداً فابتعت ببعضه سلعة أو أسلفت بعضه وأبقيت في يدك ما لا تجب فيه الزكاة ، ثم استهلكته قبل أن يحول عليه الحول ، فإنه لا يضاف شيء من مالك خارجاً من دينك إلى شيء منه ، وما اقتضيت منه قبل أن يحول عليه الحول واستهلكته قبل أن يحول عليه الحول ، فهو كذلك لا يضاف إلى ما بقى لك من دينك ، ولكن ما حال عليه الحول في يدك مما فيه الزكاة أو لا زكاة

فيه ، فإنه يضاف إلى دينك ، فإن كان الذي في يدك مما فيه الزكاة ، فإنك تزكى ما اقتضيت من قليل أو كثير من دينك ، وإن كنت قد استهلكته ، وإن كان لا تجب في مثله الزكاة مما حال عليه الحول فاستهلكته بعد الحول ، فإنك لا تزكى ما اقتضيت حتى تتم ما اقتضيت وما استهلكك بعد الحول عشرين دينارًا فتخرج زكاتها ، ثم ما اقتضيت بعد ذلك من قليل أو كثير فعليك فيه الزكاة .

قلت : ما قول مالك في الدين يقيم على الرجل أعوامًا لكم يزكيه صاحبه إذا قبضه ؟ قال : لعام واحد ، قلت : وإن كان الدين مما يقدر على أخذه فتركه أو كان مفلسًا لا يقدر على أخذه منه ، فأخذه بعد أعوام أهذا عند مالك سواء ؟ قال : نعم عليه زكاة عام واحد إذا أخذه ، وهذا كله عند مالك سواء ^(١) ، قلت : أرأيت لو أن رجلاً كانت له دنائير على الناس فحال عليها الحول ، فأراد أن يؤدي زكاتها من ماله قبل أن يقبضها ؟ فقال : لا يغرم يقدم زكاتها

(١) وذلك لسنة من يوم ملك أصله أو من يوم زكاه بشروط : أولها : أن يكون أصل هذا الدين عينًا بيده أو بيد وكيله ، أو كان عرض تجارة لمحتكر ، ثم أقرضه . ثانيها : أن يقبضه . ثالثها : أن يقبضه عينًا لا إن قبضه عرضًا فلا زكاة حتى يبيعه . رابعها : أن يكمل المقبوض منه نصابًا أو كمل بفائدة جمعها مع المقبوض من الدين ملك وحول أو كمل بمعدن ، إذ لا يشترط الحول للمعدن ، وإلا تجتمع هذه الشروط فإنه يستقبل به حولًا من يوم قبضه ، يزكيه من بعد تمام الحول ، واختلف إذا كان التأخير في القبض من جهة الدائن فرارًا من الزكاة ، فعن ابن القاسم : يزكيه لكل عام مضى ، وعن الإمام يزكيه لعام واحد ، شأنه شأن من آخر القبض لعسر المدين . قال ابن غازي : المعول عليه كلام ابن القاسم ، حيث يعامل الفار ، بنقيض مقصوده .

انظر : « الشرح الكبير » وحاشية الدسوقي عليه (١/٤٦٦، ٤٦٨) .

قبل أن يقبضها ، قال : وقد قال لى مالك فى رجل اشترى سلعة
للتجارة ، فحال عليها الحول قبل أن يبيعها ، فأراد أن يقدم زكاتها ،
فقال مالك : لا يفعل ذلك ، قال : فقلت له : إن أراد أن يتطوع
بذلك ؟ قال : يتطوع فى غير هذا ويدع زكاته حتى يبيع عرضه ،
والدين عندى مثل هذا ، قال ابن القاسم : فإن قدم زكاته لم يجزه
فرأيت الدين مثل هذا .

ابن وهب : وأشهب عن القاسم بن محمد ، عن عبد الله بن
عمر : أن عبد الله بن دينار حدثه عن ابن عمر أنه قال : ليس فى
الدين زكاة حتى يقبض ، فإذا قبض فإنما فيه زكاة واحدة لما مضى
من السنين ^(١) ، أشهب قال : وأخبرنى ابن أبى الزناد ، وسليمان
ابن بلال ، والزنجى مسلم بن خالد ^(٢) أن عمر مولى المطلب
حدثهم أنه سأل سعيد بن المسيب عن زكاة الدين ، فقال : ليس فى
الدين زكاة حتى يقبض ، فإذا قبض ، فإنما فيه زكاة واحدة لما
مضى من السنين .

قال ابن القاسم ، وابن وهب ، وعلى بن زياد ، وابن نافع ،
وأشهب عن مالك عن يزيد بن خُصيفة ^(٣) أنه سأل سُليمان بن يسار

(١) أخرجه ابن أبى شيبة (٣٨٩/٢) ، وعبد الرزاق (١٠٣/٤) ، والبيهقى
(١٥٠/٤) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما بالفاظ متقاربة .

(٢) قال القاضى عياض : هو رجل من قريش اهـ ، من هامش الأصل .
(٣) يزيد بن عبد الله بن خُصيفة بن عبد الله بن يزيد الكندى المدنى ، روى عن
أبيه والسائب بن يزيد ، ويزيد بن عبد الله بن قسيط وغيرهم ، وروى عنه مالك ،
وأبو علقمة ، والجعيد بن عبد الرحمن وآخرون ، وثقه أبو حاتم ، والنسائى وأحمد ،
توفى بعد الثلاثين ومائة .

انظر : « التهذيب » (٣٤٠/١١) ، و « الكاشف » (٢٨١/٣) .

عن رجل له مال وعليه دين مثله أعليه الزكاة ؟ فقال : لا ^(١) ،
 ابن وهب عن غير واحد عن نافع وابن شهاب مثله ^(٢) ، ابن وهب
 عن يزيد بن عياض عن عبد الكريم بن أبي المخارق ، عن الحكم بن
 عتيبة ، عن علي بن أبي طالب مثله ^(٣) ، ابن وهب عن عمر بن قيس ،
 عن عطاء بن أبي رباح أنهم كانوا يقولون : ليس في الدين زكاة ، وإن
 كان في ملاء حتى يقبضه صاحبه ^(٤) .

ابن مهدي : عن سفيان ، عن ابن جريج ، عن عطاء قال :
 ليس في الدين زكاة إذا لم يأخذه صاحبه زمانًا ، ثم يأخذه أن
 يزكيه إلا مرة ^(٥) ابن مهدي : عن الربيع بن صبيح ، عن الحسن
 مثله ^(٦) .

قال علي بن زياد : قال أشهب : قال مالك بن أنس : والدليل
 على أن الدين يغيب أعوامًا ، ثم يقبضه صاحبه فلا يؤخذ منه إلا
 زكاة واحدة العروض تكون عند الرجل أعوامًا للتجارة ، ثم يبيعها
 فليس عليه في أثمانها إلا زكاة واحدة ، وذلك أنه ليس عليه أن يخرج

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» كتاب الزكاة رقم (١٩) من حديث مالك عن يزيد
 ابن خُصيفة .

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٥٠/٤) من حديث ابن شهاب
 الزهري .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٨٩/٢) ، وعبد الرزاق (١٠١/٤) ، والبيهقي في
 «معرفة السنن والآثار» (١٥٥/٦) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٩٠/٢) ، والبيهقي في «السنن الكبرى»
 (١٥٠/٤) ، و«معرفة السنن والآثار» (١٥٥/٦) من حديث عطاء .

(٥) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٥٠/٤) من حديث عطاء .

(٦) أخرجه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١٠٢/٤) .

زكاة ذلك الدين ، أو العروض من مال سواه ، ولا تخرج زكاة من شيء عن شيء غيره .

زكاة الفائدة

قلت : أرأيت إن كانت عند رجل خمسة دنانير ، فلما كان قبل الحول بيوم أفاد عشرين دينارًا بميراث ، أو بصدقة ، أو بهبة ، أو بغير ذلك ، إذا لم يكن ذلك من ربح المال ؟ ، فقال : لا زكاة عليه فيها ، قلت : لِمَ ؟ قال : لأن هذا المال الذى أفاد بهبة أو بما ذكرت ليس من ربح المال ، فليس عليه فيه الزكاة حتى يحول عليه الحول من يوم أفاد هذا المال الذى وجبت فيه الزكاة ، فإذا حال الحول عليه من يوم أفاد هذا المال جمع بعضه إلى بعض فزكى ذلك المال كله ، لأنه لما أفاد الذى ذكرت بهبة أو بما ذكرت صار كأنه أفاد ذلك المال كله ، لأن الأول لم يكن فيه زكاة ، وليس هذا المال من ربح المال الأول ، والأول لا زكاة فيه ، والمال الثانى فيه الزكاة ، لأنها عشرون دينارًا فصاعدًا ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم .

قال : وقال مالك : إذا كان عند الرجل دنانير تجب فيها الزكاة ، فمكثت عنده ستة أشهر ، ثم أفاد بعد ذلك ذهبًا تجب فيها الزكاة أو لا تجب فيها الزكاة لم يضيفها إلى ذهبه الأولى التى كانت فيها الزكاة فزكى الذهب الأولى على حولها ، وزكى ذهبه الآخرة على حولها إذا كانت الذهبان فى كل واحد منهما عشرون دينارًا ، وإن كانت الذهب الآخرة ليس فيها عشرون دينارًا زكاها أيضًا على حولها ، ولم يضيفها إلى الأولى ، فكلما مضى للأولى سنة من حين يزكيها زكاها على حيالها إذا حال عليها الحول ، وكلما مضى للذهب الثانية سنة من يوم أفادها

زكاها أيضًا على حيالها إذا حال عليها الحول من يوم زكاها ، فعلى هذا يكون سبيل الذهبين لا يجتمعان أبدًا يزكى كل واحدة من الذهبين على ما وجب عليه من وقتهما ، حتى ترجع الذهبان جميعًا إلى ما لا زكاة فيه ، فإذا رجعتا جميعًا هذان الذهبان إلى ما لا زكاة فيه اجتمع الذهبان جميعًا وبطل ما كان قبل ذلك من وقتهما عنده وخططهما واستقبل بهما حولاً مستقبلاً ، كأنه ذهب أفادها مكانه فيصير سبيلها سبيل ذهب أفادها لا زكاة فيها ، فإن أفاد إليها ذهبًا أخرى ليس من ربحها تكون هذه الفائدة ، وما بقى في يديه من الذهب الأول يبلغ ما تجب فيه الزكاة ضمها إليها واستقبل بها حولاً من يوم أفاد الآخرة ، ثم لا زكاة عليه فيهما حتى يحول عليه الحول ، وفيما في يديه كله ما تجب فيه الزكاة إلا أن يكون تجر في بقية المال الأول ، فيتم عشرين دينارًا ، فيزكيه إذا حال عليه الحول من يوم كان زكاه حين رجع إلى ما لا زكاة فيه ، ولا ينتظر به إلى أن يحول عليه الحول من يوم ربح فيه ، والربح هاهنا كما وصفت لك هو مخالف للفائدة ، وهذا الربح لا يبالي من أى بقية المالكين كان من الأول أو من الآخر الذى كان لهما وقت لكل مال على حدة ، فهو يوجب عليه الزكاة فى جميع المال وهما على وقتهما إذا ربح فيهما أو فى أحدهما ما تجب فيه الزكاة .

قلت : أرأيت لو أن رجلًا أفاد مالاً لا تجب فيه الزكاة ، فلما مضى لذلك ستة أشهر أفاد أيضًا مالاً إن جمعه إلى ماله الأول لم تجب فيه الزكاة فتجر فى المال الثانى بعد ستة أشهر من يوم أفاد المال الثانى ، فربح فيه حتى صار بربحه إلى ما تجب فيه الزكاة ؟ قال : يضم المال الأول إلى المال الثانى ؛ لأنه كأنه رجل كانت له خمسة دنانير فائدة ،

فمضى لها ستة أشهر ، فلما مضى لها ستة أشهر أفاد أيضًا خمسة دنانير فتجر في المال الثانى ، فربح فيه خمسة عشر دينارًا ، فإنه يضيف المال الأول إلى المال الثانى ، فإذا حال الحول على المال الثانى من يوم أفاده زكى المال الأول ، والمال الآخر جميعًا ؛ لأن الفائدة الآخرة كأنها كانت خمسة عشر دينارًا من يوم أفادها ، والخمسة الزائدة التى فيها فضل ، فإن كان إنما تجر في المال الأول ، وهو خمسة دنانير فربح فيه خمسة عشر دينارًا ، فصارت بربحه تجب فيه الزكاة ، فإنه يحتسب من يوم أفاد المال الأول حولاً فيزكيه ، ويحتسب للمال الثانى من يوم أفاده أيضًا سنة فيزكيه ^(١) فيزكى المالىن كل مال على حياله ، إذا كان الربح فى المال الأول كما وصفت لك فى صدر هذا الكتاب ، وإن كان الربح فى المال الثانى أضاف المال الأول إلى المال الثانى ، فزكى الأول مع الثانى ، لأن المال الأول لم تكن تجب فيه الزكاة ، فإنما يزكيه من يوم يزكى المال الثانى كما وصفت لك ، قال : وهذا كله قول مالك بن أنس ، قلت : فما قول مالك فيمن

(١) موجز القول فى فروع زكاة الفائدة ، أو المال المتجدد : إن كان المال الجديد قد تجدد عن مال تجارة بأن كان ربحًا لها ، أو كان غلة لشيء قد اكرى بنقد للتجارة كمن اكرى عقارًا ليوجره فحول هذا المال حول أصله أى من يوم ملك رأس المال فى هذين الفرعين ، وإن كان قد تجدد عن غير مال التجارة بأن كان هبة ، أو إرثًا ونحوهما ، أو كان قد تجدد عن مال غير مزكى كمال مقتنى ، أو فاكهة ، أو عقارًا مملوكًا له ، أو تجدد عن سلع مشترة للتجارة بلا بيع لأصلها كثمر شجر مشترى للتجارة ، أو عن مال قنية ، قضى هذه الفروع الثلاثة يستقبل الزكاة هذا المال الجديد حولاً من يوم قبضه ، إلا أنه يستثنى من ذلك الصوف التام على ظهر الغنم ، وقت الشراء ، والثمر الذى بدا صلاحه ، فإنه إن بيع مع الأصل فزكاته مع أصله . انظر : « الشرح الصغير وبلغة السالك » (١/٢٢١) .

أفاد مائة دينار فأقرض منها خمسين دينارًا ، ثم ضاعت الخمسون الأخرى في يديه مكانها قبل أن يحول الحول عليها عنده ، ثم اقتضى من الخمسين الدينار عشرة دنانير بعدما حال عليها الحول من يوم ملكها ؟ قال : قال مالك : لا شيء عليه في هذه العشرة التي اقتضى ، قلت : فإن أنفق هذه العشرة التي اقتضى ، ثم اقتضى عشرة أخرى بعدها ، فقال : يزكى هذه العشرة الدنانير التي اقتضاها الساعة والعشرة التي أنفقها .

قلت : لِمَ يزكى العشرين جميعًا ، وقد أنفق إحداها قبل أن يقتضى الثانية ؟ وَلِمَ لم توجب عليه الزكاة في العشرة الأولى حين اقتضاها ، وأوجبَت عليه الزكاة في العشرة الثانية ، والعشرة الأولى حين اقتضى العشرة الثانية ؟ فقال : لأن المال كان أصله مائة دينار ، فتلفت الخمسون التي كانت بقيت عنده قبل أن يحول عليها الحول وأقرض الخمسين ، فحال عليها الحول ، فلما اقتضى من الخمسين الدين بعد الحول عشرة دنانير قلنا : لا ترك ، ولا شيء عليك فيها الساعة ؛ لأننا لا ندرى لعل الدين لا يخرج منه أكثر من هذه العشرة دنانير ، فنحن إن أمرناه أن يزكى هذه العشرة الأولى حين خرجت يخشى أن نأمره أن يزكى ما لا تجب عليه فيه الزكاة ، لأن الدين لا يزكى حتى يقتضى . ألا ترى أن الدين لو ضاع كله أو توى^(١) ، وقد حالت عليه أحوال عند الذى هو عليه لم يكن على رب المال فيه زكاة ، فكذلك إذا قبض منه ما لا تجب فيه الزكاة لم يزك ذلك ، حتى يقبض ما تجب فيه الزكاة ، فلما اقتضى العشرة الثانية وجبت

(١) توى المال : ذهب فلم يرج ، فهو متوى .

انظر : « الوسيط » (توى) (٩٤ / ١) .

الزكاة فى العشرة الأولى ، وفى هذه الثانية ، وإن كان قد أتلف العشرة الأولى ؛ لأنها قد حال عليها الحول من يوم ملكها قبل أن ينفقها مع مال له أيضًا قد حال عليه الحول قبل أن ينفقه ، وهى هذه العشرة التى اقتضى ألا ترى أن هذه العشرة الثانية التى اقتضى ليست بفائدة ، وإنما هى من مال قد كان له قبل أن ينفق العشرة الأولى ، فلا بد من أن تضاف العشرة الأولى التى أنفقها إلى هذه العشرة الثانية ؛ لأن الحول قد حال عليهما من يوم ملكهما ، فلا بد من أن يزكيهما ، وأما الخمسون التى أنفقها قبل أن يحول عليها الحول عنده ، فلا يلتفت إلى تلك ؛ لأنه أخرجها من ملكه قبل أن يحول عليها الحول ، وقبل أن تجب عليه فيها الزكاة ، فلا يلتفت إلى تلك .

قلت : فما خرج بعد هذه العشرين من هذا الدين الخمسين ، وإن درهماً واحداً زكاه ؟ ، قال : نعم لأن هذا الدرهم الذى يقتضى من هذه الخمسين قد حال عليه الحول ووجب فيه الزكاة ، وهو مضاف إلى مال عنده قد وجبت فيه الزكاة ، وهى تلك العشرون التى زكاها ، قلت : أرايت لو أنه حين أقرض الخمسين الدينار بقيت الخمسون الأخرى عنده لم تضع منه حتى زكاها ، فأنفقها بعدما زكاها مكانه ، ثم اقتضى من الخمسين الدين ديناراً واحداً مكانه بعد ما زكى الخمسين التى كانت عنده ، وبعدما أنفقها واقتضى الدينار بعد ذلك بيسير ؟ ، فقال : يزكى هذا الدينار ساعة اقتضاه ، قلت : لِمَ وإنما اقتضى ديناراً واحداً ، وقد زعمت فى المسألة الأولى أنه لا يزكى حتى يقتضى عشرين ديناراً ؟ فقال : لا تشبه هذه المسألة الأولى ، لأن هذه قد بقيت الخمسون فى يديه

حتى زكاها ، والأولى لم تبقى في يديه الخمسون حتى يزكيها ، فهذا لما بقيت الخمسون في يديه حتى زكاها ، كانت بمنزلة ما لو كانت المائة سلفاً كلها ، ثم اقتضى الخمسين بعد الحول فزكاها ، ثم أنفقها فلا بد له من أن يزكى كل شيء يقتضى من ذلك الدين وإن درهماً واحداً ؛ لأنه يضاف إلى الخمسين التي زكى ، وإن كان قد أنفقها ، لأن الزكاة لما وجبت عليه في الخمسين الدينار التي كانت عنده وجبت عليه الزكاة في كل مال يملكه من الناض مما أفاد قبل الخمسين مما تجب فيه الزكاة أو لا تجب فيه ، فهو لما زكى الخمسين الدينار إنما امتنع أن يزكى الدين ؛ لأنه لا يدرى أخرج أم لا يخرج ؟ فلما خرج منه شيء وإن درهماً واحداً لم يكن له بدٌّ من أن يزكيه .

قلت : وأصل هذا عند مالك : أن كل مال أفدته مما لا تجب فيه الزكاة ، ثم أفدت بعده مالاً تجب فيه الزكاة أو لا يبلغ أن تكون فيه الزكاة إلا أن يجمع بعضه إلى بعض فتجب فيه الزكاة إن جمع ، فإنما يضاف المال الأول إلى الآخر فيزكى إذا حال عليه الحول من يوم أفاد الفائدة الأخرى ، قال : نعم ، قلت : وكذلك لو أنه أفاد عشرة دنانير ، فأقرضها رجلاً ، ثم أفاد بعدها بسنة خمسين ديناراً ، فحال الحول على الخمسين عنده ، فزكى الخمسين ثم أتلّفها ، ثم اقتضى من العشرة الدنانير ديناراً واحداً زكاه ، لأنه يضاف هذا إلى الخمسين التي أفادها بعد العشرة ، فزكاها ، فقال : نعم ، قلت : وأصل هذا في قول مالك أنك تنظر إذا أفاد الرجل ما تجب فيه الزكاة ، فأقام عنده حولاً فزكاه ينظر إلى كل ما كان له قبل أن يفيد هذا المال الذي وجبت فيه الزكاة من الديون التي على الناس ، ومما قد كان بيده من الناض ، مما لم تجب عليه فيه الزكاة إذا حاز ذلك في ملكه

قبل أن يفيد هذا المال الذى وجبت فيه الزكاة فيضيفه إلى هذا المال الذى وجبت فيه الزكاة ، فما كان فى يديه من ذلك المال زكاه مكانه مع هذا المال الذى وجبت فيه الزكاة ، وما كان من دين أخرته حتى تقتضيه فتركيه ، فكل شئ تقتضيه منه وإن درهماً واحداً فتخرج ربع عُشره ؛ لأنه إنما امتنع من أن يزكى هذا الدرهم الذى اقتضاه من دينه يوم زكى ماله الذى وجبت فيه الزكاة ؛ لأنه لم يكن فى يديه ، فلما صار فى يديه قلنا زكه مكانك الساعة ؛ لأن الزكاة قد كانت وجبت فيه يوم زكيت مَالَك ، قال : نعم .

قلت : فلو أنه أفاد دنائير أو دراهم تجب فيها الزكاة ، ثم أفاد بعدها بستة أشهر دراهم أو دنائير لا تجب فيها الزكاة فحال الحول على المال الذى تجب فيه الزكاة عنده فزكاه ، ثم أنفقه مكانه ، ثم حال الحول على المال الذى لا تجب فيه الزكاة أيزكيه الساعة أم لا فى قول مالك ؟ قال : لا زكاة عليه ، قلت : ولم وقد زكى المال الأول الذى أنفقه يوم زكاه ، وهذا المال فى يديه ، قال : لأن هذا المال فائدة بعد المال الأول ، والمال الأول كان مما تجب فيه الزكاة ، والمال الأول إذا كان مما تجب فيه الزكاة لا يضاف إلى هذا المال الثانى ، ويكون المال الأول على حوله ، والمال الثانى على حوله إن كان المال الآخر مما تجب فيه الزكاة ، أو لم يكن مما تجب فيه الزكاة فهو سواء ، وهو على حوله لا يضاف إلى المال الأول ، فإذا جاء حول المال الأول زكاه ثم إذا جاء حول المال الثانى نظرنا ، فإن كان يبلغ ما تجب فيه الزكاة زكاه ، وإن كان مما لا تجب فيه الزكاة نظرنا ، فإن كان له مال قد أفاد قبله أو معه معاً ، والمال الذى أفاد قبله أو معه لم يتلفه ، وهو إذا أضيف هذا المال إلى ما أفاد قبله أو معه معاً يبلغ أن تجب فيه

الزكاة ضم ذلك كله بعضه إلى بعض ، فزكاه إلا أن يكون قد زكى المال الذى أفاد قبله أو معه ، فيزكى هذا وحده ربع عُشره ، وإن لم يكن فى يديه مما أفاد قبله أو معه مما إذا أضيفت هذه الفائدة إليه يبلغ جميعه ما تجب فيه الزكاة لم يكن عليه فى هذه الفائدة زكاة .

قلت : فإن كان فى يديه مال قد أفاده بعده ، فهو إذا أضاف هذه الفائدة إليه يبلغ ما تجب فيه الزكاة ، وليس فى يديه شىء مما أفاد قبلها أضاف إلى ما أفاد بعدها فيزكيها مكانها أم لا فى قول مالك ؟ قال : لا يضاف إلى ما أفاد بعدها فيزكيها مكانها ، ولكنها تضاف إلى ما أفاد بعدها ، فإذا حال الحول على الفائدة الآخرة من يوم أفادها نظرنا إلى كل ما بيده من يوم أفاد الفائدة الآخرة وقبل ذلك فيجمع بعضه إلى بعض ، فإن كان مما تجب فيه الزكاة زكاهما جميعاً إلا أن يكون منه شىء قد زكاه على حوله قبل أن تجب الزكاة فى هذه الفائدة الآخرة ، فلا يزكيه مع هذه الفائدة الآخرة ؛ لأنه لا يزكى مال واحد فى حول واحد مرتين ، ولكنه فى الإضافة يضاف بعضه إلى بعض كل مال بيديه قبل الفائدة الآخرة ، فيزكى الفائدة الأخرى ، وما لم يزكَّ مما بيده قبل الفائدة الآخرة إلا ما كان قد زكى على حوله إذا كان جميع ما كان فى يديه من الفائدة التى قد حال عليها الحول ، وما قبل ذلك مما تجب فيه الزكاة ، ولا يلتفت إلى ما فى يديه مما لم يحل عليه الحول من الفوائد التى أفاد بعد هذه الفائدة ، التى حال عليها الحول حتى يحول الحول على الفوائد التى بعدها أيضاً .

قلت : وهذا الذى سألتك عنه قول مالك والذى كان يأخذ به فى الزكاة ، قال : نعم ، قلت : أرأيت لو أن رجلاً أفاد عشرين ديناراً ، فلما مضى لها ستة أشهر أفاد عشرة دنائير ، فمضت سنة

من يوم أفاد العشرين الدينار ، فزكى العشرين الدينار فصارت
العشرون إلى ما لا زكاة فيها ، ثم حال الحول على الفائدة أيزكيها
أيضاً ؟ فقال : إن كانت العشرون التي أخرج زكاتها بقيت في يديه
إلى يوم حال الحول على العشرة ، أو بقى منها ما إذا أضفته إلى
العشرة تجب الزكاة في جميعه زكى العشرة وحدها ، ولا يزكى
العشرين التي أخرج زكاتها ، ولا ما بقى منها ؛ لأنه لا يزكى مال
واحد في عام مرتين ، قلت : ثم يزكيهما على حولهما حتى يرجعا
إلى ما لا زكاة فيه إذا جمعا ؟ ، قال : نعم .

قلت : فإن تجر في أحد هذين المالين بعدما رجعا إلى ما لا زكاة
فيهما إذا جمعا فربح في أحد هذين المالين ، فصار بربحه يجب فيه
الزكاة ، فقال : يزكيهما جميعاً على حوليهما كان الربح في المال
الأول أو في الآخر فهو سواء ، إذا كانت الزكاة قد جرت فيهما
جميعاً ، قلت : فلو أن رجلاً كانت له مائة دينار ، فلما حال عليها
الحول زكى المائة الدينار ، ثم إنه أقرض منها خمسين ديناراً وتلفت
منه الخمسون الدينار الباقية التي بقيت عنده قبل أن يحول عليها
الحول ، ثم اقتضى من الخمسين التي أقرضها عشرة دنائير ، فقال :
لا يزكى هذه العشرة حتى يقتضى عشرين ديناراً إلا أن يكون عنده
مال قد حال عليه الحول إذا أنت أضفته إلى هذه العشرة التي اقتضى
يبلغ ما تجب في كله الزكاة ، فيزكى جميعاً ، إلا أن يكون قد زكى
الذى كان عنده قبل أن يقتضى هذه العشرة ، فلا يكون عليه أن يزكى
إلا هذه العشرة وحدها ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم .

قلت : فلو أن رجلاً كانت له مائة دينار أقرضها كلها رجلاً
فأقامت عند الرجل سنين ، ثم إنه أفاد عشرة دنائير ، فحال على

العشرة دنانير الحول ، أيزكى هذه العشرة حين حال عليها الحول مكانه أم لا ؟ فقال : لا زكاة عليه في هذه العشرة الساعة ؛ لأنه ليس في يديه مال تجب فيه الزكاة ، ألا ترى أنه لو اقتضى من المائة الدينار الدين بعدما حال عليها أحوال عشرة دنانير لم تكن عليه زكاة في العشرة الدنانير حتى يقتضى عشرين ، إذا لم يكن عنده مال سوى العشرة التي اقتضى ، فكذلك هذه العشرة التي أفاد ، قلت : فإذا اقتضى من المائة الدينار الدين عشرة دنانير بعدما حال على هذه العشرة الفائدة الحول ، فقال : يزكى العشرة التي اقتضى ، والعشرة الفائدة جميعاً ويصير حولهما واحداً ، قلت : ولم أمرته أن يزكى العشرة الفائدة حين اقتضى العشرة من المائة الدين ؟ قال : لأن العشرة الفائدة حين حال عليها الحول عنده وله مائة دينار دين وجبت الزكاة في هذه العشرة إن خرج دينه أو خرج من دينه ما إن أضفته إلى هذه العشرة يبلغ ما تجب فيه الزكاة ، وإنما منعنا أن تلزمه الزكاة في العشرة التي أفاد بعدما حال عليها عنده الحول ؛ لأننا لا ندرى أ يخرج من ذلك الدين شيء أم لا ، فلما خرج من الدين ما إن أضفته إلى هذه العشرة الفائدة التي حال عليها الحول وجبت فيها الزكاة ، وكان وقت ما خرج من الدين والعشرة الفائدة التي أتمها ما يخرج من الدين يصير حولهما واحداً يوم زكاهما ، ثم ما اقتضى من الدين بعد ذلك زكى كل ما اقتضى منه من شيء ، ويصير كل ما اقتضى من المائة الدين على حوله من يوم يزكيه شيئاً بعد شيء ، فتصير أحوال كل ما قبض من الدين وأحوال العشرة الفائدة على ما وصفت لك ، وهو قول مالك ، ولو أنه استهلك الفائدة بعد أن حال عليها الحول ، ثم اقتضى بعد ذلك من الدين عشرة دنانير

أوجبت عليه في الفائدة الزكاة ، وإن كان قد استهلكها أو استنفقها قبل أن يقتضى هذه العشرة ، إذا كان الحول قد حال عليها قبل أن يستنفقها أو أن يستهلكها .

قلت : أرأيت إن كاتب عبده على دنائير أو إبل أو بقر أو غنم ، فلم يقبضها منه حتى حال عليها الحول عند المكاتب ؟ فقال : لا يزكيها حتى يقبضها من مكاتبه ، ويحول عليها الحول عنده بعد ما قبضها ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قال : وقال مالك : كل فائدة أفادها رجل من كتابة أو دية وجبت له أو من غير ذلك ، إذا كانت فائدة ، فليس على صاحبها فيها الزكاة حتى يحول الحول عليها من يوم قبضها ، قال مالك : ولو أن رجلاً ورث مالا عن أبيه ، فلم يقبضه حتى حالت عليه أحوال كثيرة ، ثم قبضه بعد ذلك ، فقال : يستقبل به سنة من ذى قبل ، وليس عليه فيه شيء للسنين الماضية ؛ لأنه لم يكن قبضه ، وكذلك لو أن رجلاً ورث داراً عن أبيه ، فأقامت الدار في يديه سنين ، فباعها فمكث الثمن عند المشتري سنين ، ثم قبض الثمن فليس عليه فيه زكاة حتى يحول الحول على الثمن من يوم قبضه ، قال : وعلى هذا محمل الفوائد كلها إنما تجب الزكاة عليه بعد سنة من يوم يقبض ، وهذا قول مالك .

قال : وقال مالك : كل سلعة كانت لرجل من ميراث أو صدقة أو هبة أو اشتراها لقنية من دار أو غيرها من السلع ، فأقامت في يديه سنين أو لم تقم ، ثم باعها بنقد أو إلى أجل فمطل بالنقد أو باعها إلى أجل ، فلما حل الأجل مطل بالمال سنين أو أخره بعدما حل الأجل ، ثم قبض الثمن ، فإنه يستقبل به حولاً من يوم

قبضه ، ولا يحتسب بشيء كان قبل ذلك ، ولو كان إنما أسلف
ناضاً كان في يديه أو باع سلعة كان اشتراها للتجارة ، فمكثت عند
المتسلف أو المشتري سنين ، ثم قبضه فإنه يزكى المال يوم قبضه زكاة
واحدة مكانه ، قال : وسألت مالكا عن الرجل يكون له على الرجل
الذهب ، وهو ممن لو شاء أن يأخذها منه أخذها منه فتقيم عنده
الحول ، ثم يهبها له أترى على صاحبها الواهب فيها الزكاة ؟ فقال :
ليس على الواهب ، ولا على الذى وهبت له فيها الزكاة حتى يحول
عليها الحول في يدى الموهوبة له .

قال سحنون : وقد روى غيره أن عليه فيه الزكاة كان له مال أو
لم يكن إذا وهبت له ، قال سحنون : وهذا إذا كان الموهوبة له ليس
له مال غيرها ، فأما أن لو كان له من العروض وفاء بها كانت عليه
زكاتها وهبت له أو لم توهب له ؛ لأنها مضمونة عليه حتى يؤديها ،
وزكاتها عليه إن كان له مال ، وإن لم يكن له مال فلا زكاة عليه فيها
لو بقيت في يديه ولم تُوهب له ، فلما وهبت له وصارت له صارت
فائدة وجبت له الساعة فيستقبل بها حولا .

قلت لابن القاسم : أرأيت ما ورث الرجل من السلع مثل
الدواب والثياب والطعام والعروض كلها ماعدا الحلّى الذهب
والفضة ، فنوى به التجارة حين ورثه أو وهب له ، أو تصدّق به
عليه فنوى به التجارة يوم قبضه فحال عليه الحول ، ثم باعه أ تكون
عليه الزكاة فيه ؟ فقال : لا ، قلت : لِمَ ؟ فقال : لا تكون هذه
السلعة للتجارة حتى يبيعها ، فإذا باعها استقبل بالثمن حولا من
يوم باعها ؛ لأنه يوم باعها صارت للتجارة ، ولا تكون للتجارة
بنيته إلا ما ابتاع للتجارة . قلت : فإن كان ورث حلّيا مصوغا من

الذهب والفضة ، فنوى به التجارة يوم ورثه ، فحال عليه الحول أيزكيه ؟ فقال : نعم والفضة والذهب في هذا مخالفان لما سواهما من العروض ؛ لأنه إذا نوى بهما التجارة صارتا بمنزلة العين ، قلت : وهذا قول مالك بن أنس ؟ قال : نعم .

قلت : فلو ورث أنية من آنية الذهب والفضة ، أو وهبت له ، أو تصدق بها عليه ، أ يكون سبيلها سبيل الحلّى ؟ فقال : لا ، ولكن الآنية إذا وهبت له أو ورثها نوى بها التجارة ، أو لم ينو إذا حال عليها الحول زكى وزنها ، قلت : وما فرق بين الآنية في هذا وبين الحلّى ؟ قال : لأن مالكا كره اتخاذ الآنية من الذهب والفضة ، ولم يكره الحلّى ، فلما كره اتخاذ الآنية من الذهب والفضة ، صارت بمنزلة التبر المكسور ففيها إذا حال عليها الحول الزكاة نوى بها التجارة أو لم ينو .

قال مالك : والسنة عندنا أنه ليس على وارث زكاة في مال ورثه في دين ، ولا عرض ، ولا عين ، ولا دار ، ولا عبد ، ولا وليدة^(١) حتى يحول على ثمن ما باع وقبض الحول من يوم يقبضه ونض في يده ؛ لأنه فائدة فأرى غلة الدور والرقيق والدواب ، وإن ابتاع لغلة فائدة لا تجب في شيء من ذلك الزكاة حتى يحول عليه الحول من يوم يقبضه^(٢) ، قال مالك : ومن أجر نفسه فإن إجارته أيضا فائدة ومهر المرأة على زوجها فائدة أيضا لا يجب فيه عليها الزكاة حتى تقبضه ويحول عليه الحول من يوم قبض وما فضل بيد

(١) الوليدة : مؤنث الوليد ، وهى الأمة ، وقيل : الصبية إلى أن تبلغ ، قيل : المولودة بين العرب ، الجمع : ولائد . « الوسيط » (ولد) (١٠٩٩ / ٢) .
(٢) انظر « الموطأ » في الزكاة ص ١٧٢ .

المكاتب بعد عتقه من ماله فهو مثله لا زكاة عليه فيه ، حتى يحول عليه الحول من بعد عتقه .

قلت : أرأيت المرأة إذا تزوّجت على إبل بأعيانها ، فلم تقبضها حتى حال عليها الحول عند زوجها ، ثم قبضتها بعد الحول ؟ فقال : أرى عليها زكاتها ؛ لأنها كانت لها ، وأيضاً لو ماتت ضممتها ، وليست هذه مثل التي بغير أعيانها ؛ لأن التي ليست بأعيانها لم تجر فيها الزكاة ، لأنها لا تعرف وأنها مضمونة على الزوج ، وقد قيل لمالك في المرأة تتزوج بالعبد بعينه تعرفه ، ثم لا تقبضه حتى يموت العبد على من ضمانه ؟ فقال : على المرأة ، قلت : أرأيت المرأة إذا تزوّجت على دنانير فلم تقبضها حتى حال عليها الحول عند الزوج ، ثم قبضتها بعدما حال الحول على الدنانير عند الزوج ، أعليها أن تزكيها إذا هي قبضتها ، أم تستقبل بها حولاً من يوم قبضتها ؟ قال : بل تستقبل بها حولاً من يوم قبضتها ؛ لأنها فائدة ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم .

قلت : ما قول مالك في مهور النساء إذا تزوّجن على ما تجب فيه الزكاة من الدنانير أو الإبل أو البقر أو الغنم ، فلم تقبضها المرأة حتى حال عليها أحوال عند الزوج ؟ فقال : إذا قبضت فلا شيء عليها حتى يحول عليها الحول من يوم تقبض ، قال : ومهرها إنما هو فائدة من الفوائد .

قال ابن القاسم : وقال مالك : في قوم ورثوا داراً ، فباعها لهم القاضى ووضع ثمنها على يدي رجل ، حتى يقسم ذلك بينهم ، فأقامت الذهب في يدي الموضوعة على يديه سنين ، ثم دفعت إليهم ، أترى عليهم فيها الزكاة ؟ فقال : لا أرى عليهم فيها الزكاة حتى

يحول عليها عندهم الحول من يوم قبضوها ، ثم سئل أيضًا عن الرجل يرث المال بالمكان البعيد ، فيقيم عنه الثلاث سنين ، هل يزكيه إذا قبضه ؟ فقال : إذا قبضه لا يزكيه حتى يحول عليه الحول من يوم قبضه ، قيل له : فلو بعث رسولاً مستأجرًا أو غير مستأجر فقبضه الرسول ؟ ، فقال : رسوله بمنزله يحسب له حولاً من يوم قبضه رسوله ، وكذلك الأموال تكون للرجل ديناً ، فأمر من يتقاضاها له ، وهو عنها غائب ، فكل ما اقتضى له وكيله ، فإنه يحسب له حولاً من يوم قبضه ، قال : وكذلك ما ورث الصغير عن أبيه من العين ، فقبضه وَصِيُّهُ فمن حين قبضه وصيه تحسب له سنة من يوم قبضه الوصي ، قلت : أرأيت لو ورث ماشية تجب فيها الزكاة ، فحال عليها الحول قبل أن يقبضها ، وهى فى يدى الوصى أو فى غير يدى الوصى ، أعليه فيها الزكاة ؟ فقال : نعم عليه فيها الزكاة وفيما ورث من ثمرة ، وإن أقام ذلك عنه سنين لا يعلم به أصلاً ، فإن الساعى يزكيها فى كل سنة ، ويأخذ زكاة ثمرة كل سنة ، وليس هذا مثل العين فى هذا .

قلت لأشهب : فما فرق ما بين الماشية والثمار ، وبين الدنانير فى الزكاة ؟ فقال لى : لأن السنة إنما جاءت فى الضمار^(١) ، وهو المال المحبوس فى العين ، وإن السعة يأخذون الناس بزكاة مواشيهم وثمارهم ، ولا يأخذونهم بزكاة العين ، ويقبل قولهم منهم فى العين ، فلو كانت الماشية والثمار لرجل ، وعليه دين يغترق^(٢)

(١) المال الضمار : الذى لا يرجى عوده ، ودين ضمارة ليس له أجل معلوم .

انظر : « الوسيط » (ضمير) (٥٦٤ / ١) .

(٢) يغترق : أى يستوعب . انظر : « الوسيط » (غرق) (٦٧٤ / ٢) .

ماشية مثلها أو ثماره أو غير ذلك ، لم يَمْنعه ذلك من أن يؤدي زكاة ماشيته وثماره ، ولو كانت لرجل دنانير أو دراهم أو ذهب أو فضة ، وعليه دين ، وليس له غيرها كان دينه فيها كائناً ذلك الدين ما كان عيناً أو عرضاً لم يكن عليه فيه الزكاة ، والذي يرث الدنانير لا تصير في ضمانه حتى يقبضها .

قال ابن القاسم : وسألت مالكا عن الرجل يشتري الغنم للتجارة ، فيجزؤها بعد ذلك بأشهر ، كيف ترى في ثمن أصوافها ، أ تكون زكاة الصوف مع رقابها ؟ **قال :** بل الصوف فائدة يستقبل به حوالاً من يوم يبيعه ، وينض المال في يديه ، وليس عليه يوم باع الصوف زكاة في ثمنه والغنم إن باعها قبل أن يحول عليها الحول يحسب من يوم زكى الثمن الذي اشتراها به ، فهي خلاف للصوف ، وإن أقامت في يديه حتى يحول عليها الحول ويأتيه المَصْدُق زكى رقابها ، ولم تكن عليه زكاة التجارة فيها ، فإن باعها بعدما زكى رقابها حسب من يوم أخذت منه زكاة الماشية فأكمل سنة من يومئذ ، ثم يزكى أثمانها والصوف إنما هو فائدة من الغنم ، والغنم إنما اشتريت من مال التجارة ، فلذلك افترقا .

قال مالك : وكذلك كراء المساكن إذا اشتراها للتجارة ، وكراء العبيد بهذه المنزلة ، وكذلك ثمر النخل ، **قال :** وقال مالك : في الرجل يبتاع النَّخْل للتجارة ، فيثمر النَّخْل ، ويكون فيها ثمر فيخرص ^(١)

(١) خرص الشيء : حرزه ، وقدره بالظن ، يقال : خرص النخل والكرم حرز ما عليه من الرطب تمرًا ، ومن العنب زبيبًا ، الجمع خُرَاص للمبالغة .
انظر : « الوسيط » (خرص) (٢٣٥ / ١) .

ويجد^(١) ، وتؤخذ منها الصدقة ، ثم يبيع الحائط^(٢) من أصله بعد ذلك ببيع الرقاب : إنه يزكى ثمن الحائط حين باعه ، إذا كان قد حال الحول على ثمنه الذى ابتاع به الحائط ، فقليل له : فالثمرة إذا باعها ؟ ، فقال : لا زكاة عليه فيها ، حتى يحول على ثمن الثمرة الحول من يوم باع الثمرة وقبض الثمن ، فيصير حول الثمرة على حدة ، وحول المال الذى اشترى به النخل على حدة ، ومما يبين لك ذلك أيضًا أن صاحب الحائط الذى اشتراه للتجارة ، لو كان ممن يدير ماله فى التجارة ، وله شهر يقوّم فيه لقوّم الرقاب ، ولم يقوّم الثمرة ؛ لأن الثمرة إذا قوّمت سقط منها زكاة الخرص ، والخرص أملك بها ، ولا يصلح أن يطرح من الثمرة زكاة الخرص لمكان زكاة التجارة ، فإذا صارت الثمرة بحال ما وصفت لك لم يكن بدّ من تحول الوقت فى الزكاة فى الثمرة والنخل وهما جميعًا للتجارة ، فكذلك الغنم الأولى التى وصفت لك إذا حال عليها الحول^(٣) .

ابن القاسم ، وابن وهب عن مالك ، عن محمد بن عقبة^(٤) مولى الزبير بن العوام أنه سأل القاسم بن محمد عن مكاتب له قاطعه

(١) هكذا بالأصل : والصواب : يُجَدّ ، وجذ النُّخل ونحوه : قطع ثمره .

انظر : « الوسيط » (جذذ) (١٢٥ / ١) .

(٢) الحائط : الجدار والبستان ، جمع حيطان وحوائط .

انظر : « الوسيط » (حوط) (٢١٥ / ١) .

(٣) انظر : « الموطأ » فى كتاب الزكاة ص ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٤) محمد بن عقبة بن أبى عياش الأسدى مولى آل الزبير مدنى ، روى عن جده لأمه أبى حبة وكريب مولى ابن عباس ، ومحمد بن أبى بكر رضى الله عنهم ، وروى عنه ابن أبى الزناد ، وهيب بن خالد ، والسفيانان ، وثقه ابن معين والنسائى وابن حبان وابن سعد .

انظر : « التهذيب » (٣٤٥ / ٩) ، و « الكاشف » (٧٨ / ٣) .

بمال عظيم ، هل عليه فيه زكاة ؟ فقال القاسم : إن أبا بكر الصديق لم يكن يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه الحول ، قال القاسم : وكان أبو بكر إذا أعطى الناس أعطياتهم ، يسأل الرجل : هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة ؟ ، فإن قال : نعم أخذ من عطائه زكاة ماله ذلك ، وإن قال : لا ، أسلم إليه عطائه ، ولم يأخذ منه شيئاً ^(١) .

قال مالك : وحدثني عمر بن حسين ^(٢) عن عائشة ^(٣) بنت قدامة عن أبيها قدامة بن مظعون ^(٤) أنه قال : كنت إذا جئت عثمان ابن عفان أخذ عطائي سألتني : هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة ؟ قال : فإن قلت نعم : أخذ من عطائي زكاة ذلك المال ،

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» كتاب الزكاة رقم (٤) ، وعبد الرزاق (٧٦/٤) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠٣/٤) ، و«معركة السنن والآثار» (٥٦/٦) من حديث أبي بكر رضي الله عنه .

(٢) عمر بن حسين الجمحي مولاهم ، أبو قدامة المكي قاضي المدينة ، روى عن مولاته عائشة بنت قدامة ، وعبد الله بن أبي سلمة الماجشون وآخرين ، وروى عنه ابن إسحاق وعبد العزيز بن أبي سلمة ، وعبد العزيز بن المطلب وغيرهم ، وثقه النسائي وابن حبان .

انظر : «الكاشف» (٣٠٧/٢) ، و«التهذيب» (٤٣٣/٧) .

(٣) عائشة بنت قدامة بن مظعون ، القرشية ، الجمحية ، روت عن أبيها وأُمها رائلة بنت سفيان ، وروى عنها ولدها إبراهيم بن محمد بن حاطب وغيره ، ذكرها ابن حبان في الصحابة ثم التابعين .

انظر : «تعجيل المنفعة» (١٦٥٢) ، و«الإصابة» (٢٢/٨) .

(٤) أبو عمير قدامة بن مظعون بن حبيب بن وهب بن حذافة بن جمح القرشي ، الجمحي ، المكي صحابي جليل ، من قدماء الصحابة ، هاجر الهجرتين ، وشهد بدرًا ، روى له مالك والشافعي ، توفي سنة ٣٦ هـ .

انظر : «تعجيل المنفعة» (٨٨٢) .

وإن قلت : لا دفع إلى عطائي^(١) .

قال ابن القاسم : حدثني مالك عن ابن شهاب أنه قال : أول من أخذ من الأعطية الزكاة معاوية بن أبي سفيان^(٢) .

ابن وهب ، عن عمر بن محمد ، وعبدالله بن عمر ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر : أنه كان يقول : من استفاد مالاً فلا زكاة عليه فيه ، حتى يحول عليه الحول^(٣) ، ابن وهب ، وأخبرني رجال من أهل العلم أن عثمان ، وعلى بن أبي طالب ، وسالم بن عبد الله ، ويحيى بن سعيد ، وربيعة ، وعائشة زوج النبي عليه الصلاة والسلام كانوا يقولون ذلك^(٤) .

ابن مهدي ، عن سفيان ، عن أبي إسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي بن أبي طالب قال : ليس في المال المستفاد زكاة حتى يحول عليه الحول ، فإذا حال عليه الحول ، ففي كل مائتي درهم خمسة دراهم ، فما زاد فبالحساب^(٥) ، قال : وكذلك قال ابن عمر وعائشة مثل قول علي : لا تجب زكاة في مال حتى يحول عليه الحول^(٦) .

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» كتاب الزكاة رقم (٥) من حديث عائشة بنت قدامة عن أبيها رضي الله عنه .

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» كتاب الزكاة رقم (٧) من حديث ابن شهاب .
(٣) أخرجه عبد الرزاق (٧٨/٤) ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠٣/٤) ، و«معرفه السنن» (٥٦/٦) من حديث نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما .
(٤) ، (٥) ، (٦) أخرجه عبد الرزاق (١٥٨/٣) ، والبيهقي في «السنن» (١٠٣/٤) ، و«معرفه السنن» (٥٦/٦) من حديث علي كرم الله وجهه ، وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٨٧/٢) من حديث سالم .

فى زكاة المديان^(١)

قلت : أرأيت الرجل تكون له الدينانير ، فيحول عليها الحول ، وهى عشرون دينارًا ، وعليه دين ، وله عروض أين يجعل دينه ؟ فقال : فى عروضه ، فإن كانت وفاء دينه زكى هذه العشرين الناضة التى حال عليها الحول عنده ، قلت : أرأيت إن كانت عروضه ثياب جسده ، وثوبى جمعته ، وخاتمه ، وسلاحه ، وسرجه ، وخادمًا يخدمه ، ودارًا يسكنها ؟ فقال : أما خاتمه ، وداره ، وخادمه ، وسرجه ، وسلاحه فهى عروض يكون الدين فيها ، فإن كان فيها وفاء بالدين زكى العشرين التى عنده ، قال : وهو قول مالك ، قال : وأصل هذا فيما حملنا من قول مالك أن ما كان السلطان يبيعه فى دينه فإنه يجعل دينه فى ذلك ، ثم يزكى ما كان عنده بعد ذلك من ناض ، فإذا كان على الرجل الدين ، فإن السلطان يبيع داره وعروضه كلها ما كان من خادم ، أو سلاح ، أو غير ذلك إلا ما كان من ثياب جسده مما لا بد له منه ويترك له ما يعيش به هو وأهله الأيام ، قلت : أرأيت ثوبى جمعته ، أبيع عليه السلطان ذلك فى دينه ؟ فقال : إن كانا ليس لهما تلك القيمة فلا يبيعهما ، وإن كان لهما قيمة باعهما ، قلت : وتحفظ هذا من مالك ؟ ، قال : لا ، ولكنه رأى ، قلت : أرأيت من له مال ناض ، وعليه من الدين مثل هذا المال الناض الذى عنده وله مدبرون^(٢)

(١) المديان : الكثير الدين الذى علته الديون ، وهو مفعال من الدين للمبالغة .

انظر : « النهاية » (٢/١٥٠) .

(٢) المُدَبِّر : هو العبد الموضى بعثقه بعد موت سيده .

قيمتهم ، أو قيمة خدمتهم مثل الدين الذى عليه ؟ ، فقال : يجعل الدين الذى عليه فى قيمة المدبرين ، قلت : قيمة رقابهم ، أو قيمة خدمتهم ؟ فقال : قيمة رقابهم ، ويزكى الدنانير الناضة التى عنده ، قلت : هذا قول مالك ؟ قال : هذا رأى .

قلت : فإن كانت له دنانير ناضة وعليه من الدين مثل الدنانير وله مكاتبون ؟ فقال : ينظر إلى قيمة الكتابة ، قلت : وكيف ينظر إلى قيمة الكتابة ؟ فقال : يقال : ما قيمة ما على هذا المكاتب من هذه النجوم على محلها بالعاجل من العروض ؟ ، ثم يقال ما قيمة هذه العروض بالنقد ؟ ؛ لأن ما على المكاتب لا يصلح أن يباع إلا بالعرض إذا كان دنانير أو دراهم ، فينظر إلى قيمة الكتابة الآن بعد التقويم ، فيجعل دينه فيه ؛ لأنه مال له لو شاء أن يتعجله تعجله ، وذلك أنه لو شاء أن يبيع ما على المكاتب بما وصفت لك فعل ، فإذا جعل دينه فى قيمة ما على المكاتب زكى ما فى يده من الناض إن كانت قيمة ما على المكاتب مثل الدين الذى عليه ، وكانت الدنانير التى فى يديه هذه الناضة تجب فيها الزكاة ، فإن كانت قيمة ما على المكاتب أقل مما عليه من الدين جعل فضل دينه فيما فى يديه من الناض ، ثم ينظر إلى ما بقى بعد ذلك ، فإن كان مما تجب فيه الزكاة زكاه ، وإن كان مما لا تجب فيه الزكاة لم يكن عليه فيها شىء ، قلت : وهذا قول مالك فى هذه المسألة فى المكاتب ؟ فقال : لم أسمع من مالك هذا كله ، ولكن مالكاً قال : لو أن رجلاً كانت له مائة دينار فى يديه ، وعليه مائة دينار ، وله مائة دينار ديناً رأيت أن يزكى المائة الناضة التى فى يديه ، ورأيت أن يجعل ما عليه من الدين فى الدين الذى له ، إن كان ديناً يرتجيه وهو على ملء ، قلت : فإن لم يكن

يرتجيه ؟ فقال : لا يزكيه ، فمسألة المكاتب عندى على مثل هذا ؛ لأن كتابة المكاتب فى قول مالك لو أراد أن يبيع ذلك بعرض مخالف لما عليه كان ذلك له ، فهو مال للسيد كأنه عرض فى يديه لو شاء أن يبيعه بـاعه .

قلت : أرأيت إن كان عليه دين ، وله عبيد قد أبقوا وفى يديه مال ناض ، أيقوم العبيد الأبقاء^(١) فيجعل الدين فيهم ، فقال : لا ، قلت : لِمَ ؟ قال : لأن الأبقاء لا يصلح بيعهم ولا يكون دينه فيهم ، قلت : أتخفظ هذا عن مالك ؟ قال : لا ، ولكن هذا رأيى .

قلت لأشهب : فما فرق ما بين الماشية ، والثمار والحبوب ، والدنانير فى الزكاة ؟ فقال : لأن السنة إنما جاءت فى الضمار ، وهو المال المحبوس فى العين ، وإن النبى عليه الصلاة والسلام وأبا بكر وعمر وعثمان وعمر بن عبد العزيز كانوا يبعثون الخراص^(٢) فى وقت الثمار^(٣) فيخرصون على الناس لإحصاء الزكاة ، ولما للناس فى ذلك من تعجيل منافعهم بثمارهم للأكل والبيع وغير ذلك ، ولا يؤمرون فى ذلك بقضاء ما عليه من دين لتحصيل أموالهم ، وكذلك السعاة يبعثونهم ، فيأخذون من الناس مما وجدوا فى أيديهم ، ولا يسألونهم عن شىء من الدين .

قال سحنون : وقد قال ابن نافع : قال أبو الزناد : كان من

(١) أبق : هرب فهو أبق ، وأبوق . انظر : « الوسيط » (أبق) (٣ / ١) .

(٢) خرص : النخلة والكرمة يخرصها خرصاً : إذا خرر ما عليها من الرطب تمرًا ، ومن العنب زبيبًا ، فهو من الخرص : الظن ، لأن الخزر إنما هو تقدير الظن . انظر : « النهاية » (٢٢ / ٢) .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٢٦ / ٤) من حديث ابن المسيب .

أدركت من فقهاء أهل المدينة وعلمائهم ، ممن يرضى ويُنتهى إلى قوله منهم سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، والقاسم بن محمد ، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، وخارجة بن زيد ، وعبيد الله بن عبد الله ، وسليمان بن يسار في مَشِيخَة سواهم من نظرائهم ، أهل فضل وفقه ، وربما اختلفوا في الشيء ، فيؤخذ بقول أكثرهم : إنهم كانوا يقولون لا يصدق المصدق إلا ما أتى عليه لا ينظر إلى غير ذلك ، ابن نافع ، قال أبو الزناد : وهى السُّنة ، قال أبو الزناد : وإن عمر بن عبد العزيز ، ومن قبله من الفقهاء يقولون ذلك .

قال ابن وهب : وقد كان عثمان بن عفان يصيح في الناس ، هذا شهر زكاتكم ، فمن كان عليه دين فليقضه ، حتى تُحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة ، فكان الرجل يحصى دينه ، ثم يؤدي مما بقى في يديه إن كان ما بقى تجب فيه الزكاة^(١) .

ابن مهدي ، عن أبي عبد الرحمن ، عن طلحة بن النضر قال : سمعت محمد بن سيرين يقول : كانوا لا يرصدون الثمار في الدين ، وينبغي للعين أن ترصد في الدين^(٢) ، ابن مهدي ، عن حماد بن زيد^(٣)

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» كتاب الزكاة رقم (١٧) ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٤٨/٤) و«معرفة السنن والآثار» (١٥٢/٦) من حديث ابن شهاب عن السائب بن يزيد رضي الله عنه .

(٢) أخرجه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١٥٣/٦) من حديث ابن سيرين .

(٣) حماد بن زيد بن درهم الأزدي ، أبو إسماعيل البصري الأزرق مولى آل جرير ابن حازم ، روى عن ثابت البناني ، وأنس بن سيرين ، وعبد العزيز بن صهيب ، وعاصم الأحول ، وروى عنه ابن المبارك ، وابن مهدي ، وابن وهب ، والقطان ، وابن عيينة ، كان ثقة ثبتاً حجة كثير الحديث ، توفي بالبصرة في رمضان سنة ١٧٩ هـ . انظر : «التهذيب» (١٠/٣) .

عن أيوب ، عن محمد بن سيرين قال : كان المصدق يحىء ، فإنما رأى زرعاً قائماً أو إبلًا قائمة أو غنماً قائمة أخذ منها الصدقة .

قلت : أرأيت لو أن رجلاً كانت في يديه مائة دينار ناضبة ، فحال عليها الحول وعليه مائة دينار دينًا مَهْرًا لامرأته ، أ يكون عليه فيما في يديه الزكاة ؟ فقال : لا . قلت : وهو قول مالك ؟ فقال : قال لى مالك : إذا فُلْس زوجها حاصت الغرماء ^(١) ، وإن مات زوجها حاصت الغرماء ، فهو دين وهذا مثله ، قلت : أرأيت لو أن رجلاً كانت عنده مائة دينار ، فحال عليها الحول ، وعليه زكاة كان قد فَرَطَ فيها لم يؤدها من زكاة المال والماشية ، وما أنبت الأرض أ تكون فيما في يديه الزكاة ؟ قال : لا يكون عليه فيما في يديه الزكاة إلا أن يبقى في يديه بعد أن يؤدى ما كان فَرَطَ فيه من الزكاة ما تجب فيه الزكاة عشرون دينارًا فصاعدًا ، فإن بقى في يديه عشرون دينارًا فصاعدًا زكاه ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : هذا رأيى ، وذلك لأن مالكا قال لى فى الزكاة : إذا فَرَطَ فيها الرجل ضمنها ، وإن أحاطت بماله ، وهذا عندى مثله .

قلت : أرأيت رجلاً له عشرون دينارًا ، قد حال عليها الحول ، وعليه عشرة دراهم نفقة شهر لامرأته ، قد كان فرضها القاضى عليه قبل أن يحول الحول بشهر ؟ فقال : يجعل نفقة المرأة فى هذه العشرين الدينار ، فإذا انحطت فلا زكاة عليه فيها ، قلت : أرأيت إن لم يكن فرض لها القاضى ، ولكنها أنفقت على نفسها شهرًا قبل الحول ، ثم

(١) تحاص الغرماء : اقتسموا المال بينهم حصصًا . انظر : « المصباح المنير » (حصص) ص ١٩٠ ، والغرماء هم الخصوم ، من الأضداد ، يقال لمن له الدين ولمن عليه الدين ، وأصله من الغرم . انظر : « معجم المصطلحات » (١٣ / ٣) .

ابتغت نفقة الشهر ، وعند الزوج هذه العشرون الدينار ؟ فقال :
تأخذ نفقتها ، ولا يكون على الزوج فيها الزكاة ، قلت : ويلزم
الزوج ما أنفقت من مالها ، وإن لم يفرض لها القاضى ؟ ، قال : نعم
إذا كان الزوج موسرًا ، فإن كان الزوج غير موسر فلا يضمن لها ما
أنفقت ومسئلتك أنها أنفقت ، وعند الزوج عشرون دينارًا ، فالزوج
يتبع بما أنفقت يقضى لها عليه بما أنفقت ، فإذا قضى لها بذلك
عليه حطت العشرون إلى ما لا زكاة فيها ، فلا تكون عليه زكاة ،
قلت : وهذا قول مالك ؟ فقال : قال مالك : أيما امرأة أنفقت
وزوجها في حضر أو في سفر ، وهو موسر ، فما أنفقت ، فهو في
مال زوجها إن ابتغته على ما أحب أو كره الزوج مضمونًا عليه ،
فلما ابتغته كان ذلك لها دينًا عليه ، فجعلناه في هذه العشرين
فبطلت عنه الزكاة .

قلت : رأييت إن كانت هذه النفقة التى على هذا الرجل الذى
وصفت لك ، إنما هى نفقة والدّين أو ولد ؟ ، قال : لا تكون نفقة
الوالدين والولد دينًا أبطل به الزكاة عن الرجل ؛ لأنّ الوالدين
والولد ، إنما تلزم النفقة لهم إذا ابتغوا ذلك ، وإن أنفقوا ، ثم
طلبوه بما أنفقوا لم يلزمه ما أنفقوا ، وإن كان موسرًا والمرأة يلزمه ما
أنفقت قبل أن تطلبه بالنفقة إن كان موسرًا .

قلت : فإن كان القاضى قد فرض للأبوين نفقة معلومة ، فلم
يعطهما ذلك شهرًا ، وحال الحال على ما عند هذا الرجل بعد هذا
الشهر ، أتجعل نفقة الأبوين هاهنا دينًا فيما فى يديه إذا قضى به
القاضى ؟ قال : لا ^(١) ، وقال غيره : وهو أشهب أحط عنه به

(١) موجز القول فى دَينِ النفقات ومدى إسقاطه للزكاة ، نفقة الزوجة مسقطه =

الزكاة وألزمه ذلك إذا قضى به القاضى عليه فى الأبوين ، لأن النفقة لهما إنها تكون إذا طلبا ذلك ، قال : ولا يشبهان الولد ويرجع على الأب بما تداين الولد أو أنفق عليه ، إذا كان موسراً ، ويحيط عنه ذلك الزكاة كانت بفريضة من القاضى ، أم لم تكن ؛ لأن الولد لم تسقط نفقتهم عن الوالد إذا كان له مال من أول ما كانوا ، حتى يبلغوا والوالدان قد كانت نفقتهما ساقطة فإنما ترجع نفقتهما بالقضية والحكم من السلطان ، والله أعلم .

قلت : أرأيت رجلاً كانت عنده دنائير ، قد حال عليها الحول تجب فيها الزكاة وعليه إجارة أجراء قد عملوا عنده قبل أن يحول على ما عنده الحول أو كراء إبل أو دواب ، أيجعل ذلك الكراء أو الإجارة فيما فى يديه من الناض ، ثم يزكى ما بقى ؟ فقال : نعم إذا لم يكن له عروض ، قلت : وهو قول مالك ؟ قال : نعم ، قال : وسألت مالكا عن العامل إذا عمل بالمال قراضاً فربح ربحاً وعلى العامل المقارض دين فاققسماه بعد الحول ، فأخذ العامل ربحه ، هل ترى

= للزكاة مطلقاً حكم بها حاكم أم لا بقوتها لكونها فيه مقابلة الاستمتاع . وأما نفقة الابن إن قضى بما تجمد منها فى الماضى حاكم غير مالكي يرى ذلك ، فإن دينها يسقط الزكاة ، فإن تجمدت ولم يحكم بها ، فقال ابن القاسم : لا تسقط ، وقال أشهب : تسقط وهو المعول عليه ، وأما إن تجمدت نفقة الوالدين على الولد ، فلا تسقط الزكاة إلا بشرطين : إن حكم بها حاكم ، وكان أحد الوالدين قد تسلفها من الغير ، وإلا فلا تسقط ، وإنما شدد فى نفقة الولد دون الأبوين لأن مساحمة الوالدين للولد أكثر من مساحمة الولد لهما ؛ لأن حب الوالد لولده موروثاً من آدم ، ولم يكن يعرف حب الولد لوالده . اهـ .

ومعلوم أن الساقط إنما هو زكاة النقدين فقط ، أما الحرث والمعدن والماشية فلا تسقط بالدين . انظر : « بلغة السالك بحاشية الشرح الصغير » (٢٢٨ / ١) .

الزكاة على العامل في حظه وعليه دين ؟ فقال : لا إلا أن يكون له عروض وفاء بدينه ، فيكون دينه في العروض ، ويكون في ربحه هذا الزكاة ، فإن لم يكن له عروض ، فلا زكاة عليه في ربحه إذا كان الدين يحيط بربحه كله .

ابن وهب ، أشهب ، عن مالك وسفيان بن عيينة أن ابن شهاب حدثهما عن السائب بن يزيد : أن عثمان بن عفان كان يقول : هذا شهر زكاتكم ، فمن كان عليه دين فليؤد حتى تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة^(١) ، ابن وهب عن ابن لهيعة ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن السائب بن يزيد قال : سمعت عثمان بن عفان على المنبر ، وهو يقول : هذا شهر زكاتكم الذي تؤدون فيه زكاتكم ، فمن كان عليه دين فليقض دينه ، فإن فضل عنده ما تجب فيه الزكاة فليؤد زكاته ، ثم ليس عليه شيء حتى يحول عليه الحول^(٢) .

ابن القاسم ، وابن وهب ، عن مالك أن يزيد بن خُصيفة حدثه أنه سأل سليمان بن يسار عن رجل له مال وعليه دين مثله ، أعليه زكاة ؟ فقال : لا ، قال ابن وهب : وقال ابن شهاب ، ونافع مثل^(٣) قول سليمان بن يسار .

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» كتاب الزكاة رقم (١٧) ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٤٨/٤) ، و«معرفة السنن والآثار» (١٥٢/٦) من حديث السائب بن عيينة .

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» كتاب الزكاة رقم (١٧) .

(٣) أخرجه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١٥٢/٦) من حديث شعيب

ابن أبي حمزة عن ابن شهاب الزهري .

ابن مهدي ، عن أبي الحسن ، عن عمرو بن حزم ^(١) قال :
سئل جابر بن زيد ^(٢) عن الرجل يصيب الدراهم وعليه من الدين
أكثر منها ؟ فقال : لا زكاة عليه حتى يقضى دينه .

في زكاة القراض ^(٣)

قلت : رأيت الرجل يأخذ مالاً قراضاً على أن الزكاة على رب
المال زكاة الربح ورأس المال ، أو زكاة الربح ورأس المال على
العامل ، أيجوز هذا في قول مالك ؟ قال : لا يجوز لرب المال أن

(١) عمرو بن حزم هكذا بالأصل ، والصواب : عمرو بن هرم الأزدي
البصري ، روى عن أبي الشعثاء ، وسعيد بن جبير ، وعكرمة وآخرين ، وروى
عنه حبيب بن أبي حبيب ، وجعفر بن أبي وحشية ، قال المعجلي : ثقة لا بأس به ،
ووثقه أبو داود ، وأبو حاتم وابن معين .

انظر : « التهذيب » (١١٣/٨) ، و « الكاشف » (٣٤٥/٢) .

(٢) جابر بن زيد الأزدي اليماني ، أبو الشعثاء الجوفي البصري ، روى عن
ابن عباس ، وابن عمر وابن الزبير وآخرين رضى الله عنهم ، وروى عنه قتادة وعمرو
ابن دينار وعمرو بن هرم وآخرون ، وثقه ابن معين وأبو زرعة ، توفي سنة ٩٣ هـ ،
وقيل : سنة ١٠٣ هـ ، وقيل : ١٠٤ هـ . انظر : « التهذيب » (٣٨/٢) .

(٣) القراض : لغة من القرض ، وهو القطع ، سُمي بذلك لأن المالك قطع
للعامل قطعة من ماله يتصرف به ، وقطعة من الربح ، ويسمى مضاربة كما صرح
بذلك النووي في « المنهاج » ومقارضة .

واصطلاحاً : عرفها القدوري بقوله : عقد على الشركة بمال من أحد الشريكين
وعمل من الآخر ، وفي شرح حدود ابن عرفة : تمكين مال لمن يتجر به بجزء من
ربحه لا بلفظ الإجارة . وعند الأنصاري : هو توكيل مالك يجعل ماله بيد آخر
ليتجر فيه ، والربح مشترك بينهما ، وفي الكافي : أن يدفع رجل إلى رجل دراهم
أو دنائير ليتجر فيها ويتغى رزق الله فيها مما أفاء الله في ذلك المال من ربح ، فهو
بينهما على شرطهما نصفاً كان أو ثلثاً أو ربعاً أو جزءاً معلوماً .

انظر : « معجم المصطلحات » (٧٨/٣) .

يشترط زكاة المال على صاحبه ، ألا ترى أن العامل لو لم يربح في المال إلا دينارًا واحدًا ، وكان القراض أربعين دينارًا ، فأخرج ذلك الدينار في الزكاة لذهب عمله باطلاً ؟ ، فلا يجوز هذا ، قال : ولو اشترط صاحب المال على العامل أن عليه زكاة الربح ، لم يكن بذلك بأس ، ويجوز للعامل أن يشترط على رب المال زكاة الربح ، لأن ذلك يصير جزءًا مسمى كأنه أخذه على أن له خمسة أجزاء من عشرة ، ولصاحب المال أربعة أجزاء من عشرة ، وعلى رب المال الجزء الباقي يخرج من الربح عنهما للزكاة ، وكذلك إذا اشترط العامل في المساقاة الزكاة على رب الأصل ، فيكون ذلك جائزًا ؛ لأن ذلك يصير جزءًا مسمى ، وهو خمسة أجزاء من عشرة ولرب المال أربعة أجزاء من عشرة أجزاء ، والجزء الفاضل في الزكاة .

وقد روى أيضًا : أنه لا خير في اشتراط زكاة الربح من واحد منهما على صاحبه ، ولا في المساقاة أيضًا ، لأن المال ربما كان أصله لا تجب فيه الزكاة ، وإن كان أصله تجب فيه الزكاة فربما اغترقه الدين ، فأبطل الزكاة والمساقاة ربما لا تخرج الحائط إلا أربعة أوسق ، وربما أخرج عشرة فتختلف الأجزاء فيصير العامل على غير جزء مسمى .

قال : وسئل مالك عن الرجل يدفع إلى الرجل المال قراضًا فيتجر به إلى بلاد ، فيحول عليه الحول ، أترى أن يخرج زكاته المقارض ^(١) ؟

(١) لتزكية مال القراض لعام واحد في نصيب العامل لا بد من اجتماع عدة شروط : أن يقيم المال مع العامل حولاً فأكثر من يوم التجر ، وكان العامل ورب المال حريين مسلمين بلا دين عليهما ، وأن تبلغ حصة رب المال مع ربحه نصيباً فأكثر أو أقل من نصاب ولكن عنده ما يكمله ، فإذا اجتمعت هذه الشروط زكى العامل نصيبه ، ولو كان أقل من نصاب لأن زكاته تابعة لزكاة رب المال حينئذ . انظر : « الشرح الصغير مع بلغة السالك » (١/٢٢٧) .

فقال : لا حتى يؤدي إلى الرجل رأس ماله وربحه ، قلت : أرأيت هذا المقارض إذا أخذ ربحه ، وإنما عمل في المال شهرًا واحدًا ، فكان ربحه الذي أخذ أقل من عشرين دينارًا ، أو عشرين دينارًا فصاعدًا ؟ ، فقال : لا زكاة عليه فيه ، ويستقبل بما أخذ من ربحه سنة من ذى قبل بمنزلة الفائدة ، وإنما تكون الزكاة على العامل في القراض إذا عمل به سنة من يوم أخذه ، فتكون في المال الزكاة كانت حصة العامل من ذلك ما تجب فيه الزكاة أو لا تجب ، فهو سواء يؤدي الزكاة على كل حال إذا عمل به سنة ، وهو قول مالك .

وقال مالك : ولو حال على العامل من يوم قبض المال حول وأخذ ربحه وعليه من الدين ما يغترق حصته من المال ، فإنه لا زكاة عليه فيه حال الحول في ذلك أو لم يحل ، قال ابن القاسم : وإن كان على رب المال دين يغترق رأس ماله وربحه لم يكن على العامل أيضًا في حصته زكاة ، وإن كان قد حال الحول على المال من يوم أخذه ، لأن أصل المال لا زكاة فيه حين كان الدين أولى به .

وقال ابن القاسم : في الرجل يساقى نخله ، فيصير للعامل في الثمر أقل من خمسة أوسق حظه من ذلك ، فتكون عليه فيه الصدقة ، قال : وسألت مالكًا عن الرجل يزكى ماله ، ثم يدفعه إلى الرجل يعمل به قراضًا فيعمل فيه سبعة أشهر أو ثمانية أو أقل من الحول ، فيقتسمان فيدفع العامل إلى رب المال رأس ماله وربحه ، ويأخذ هو ربحه وفيما صار للعامل ما فيه الزكاة أو لا يكون ، فيحول على مال رب المال وربحه الحول ، فيؤدي الزكاة ، هل ترى على العامل في المال فيما في يديه مما أخذ من ربحه زكاة ؟ فقال مالك :

إذا قاسمه قبل أن يحول على المال الحول من يوم زكاه ربه ودفع العامل إلى رب المال رأس ماله وربحه استقبل العامل بما في يديه سنة مستقبلة ؛ لأنها في هذا الوجه فائدة ، ولا يجب عليه فيها الزكاة إلا أن يحول عليها حول عنده من يوم قبض ربحه وفيه ما تجب فيه الزكاة ، قال : وسألنا مالكا عن الحر يأخذ من العبد المأذون له في التجارة مالا قراضا ، فيعمل فيه سنة ، ثم يقاسمه فيصير في يدى الحر العامل في المال ربح تجب فيه الزكاة ، هل ترى عليه في ربحه الزكاة ؟ فقال : لا حتى يحول عليه الحول عنده ، لأن أصل المال كان للعبد ، ولا زكاة في أموال العبيد ، فلما لم يكن في أصل المال الذى عمل فيه هذا المقارض الزكاة كان ربحه فائدة فلا زكاة عليه فيه حتى يحول عليه الحول .

فى زكاة تجار المسلمين

قلت : أكان مالك يرى أن تؤخذ من تجار المسلمين إذا تجروا الزكاة ؟ فقال : نعم ، قلت : فى بلادهم أم إذا خرجوا من بلادهم ؟ فقال : بلادهم عنده وغير بلادهم سواء من كان عنده مال تجب فيه الزكاة زكاه ، قلت : أفيسألهم إذا أخذ منهم الزكاة هذا الذى يأخذ عما فى بيوتهم من ناضهم ، فيأخذ زكاته مما فى أيديهم ؟ ، فقال : ما سمعت من مالك فى هذا شيئا ، وأرى إن كان الوالى عدلا أن يسألهم عن ذلك ، وقد فعل ذلك أبو بكر الصديق ، قلت : أفيسأل عن زكاة أموالهم الناض إذا لم يتجروا ؟ فقال : نعم إذا كان عدلا ، وقد فعل ذلك أبو بكر الصديق كان يقول للرجل إذا أعطاه عطاءه هل عندك من مال قد وجبت عليك فيه الزكاة ؟ ، فإن قال : نعم ، أخذ من عطائه

زكاة ذلك المال ، وإن قال : لا ، أسلم إليه عطاءه ^(١) .

ولا أرى أن يبعث في ذلك أحداً وإنما ذلك إلى أمانة الناس إلا أن يُعلم أحد أن لا يؤدي فتؤخذ منه ألا ترى أن عثمان كان يقول : هذا شهر زكاتكم ^(٢) ، قلت : فما قول مالك أين ينصبون هؤلاء الذين يأخذون العُشور ^(٣) من أهل الذمة ، والزكاة من تجار المسلمين ؟ فقال : لم أسمع منه فيه شيئاً ، ولكنى رأيته فيما يتكلم به أنه لا يعجبه أن ينصب لهذه المكوس أحد .

قال ابن القاسم : وأخبرني يعقوب بن عبد الرحمن ^(٤) من بنى القارة حليف لبنى زهرة عن أبيه أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامل المدينة أن يضع المكس ^(٥) ، فإنه ليس بالمكس ، ولكنه

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٤٠٦/٢) من حديث القاسم عن أبي بكر رضي الله عنه .

(٢) أخرجه البيهقي في « السنن الكبرى » (١٤٨/٤) من حديث عثمان بن

عفان رضي الله عنه .

(٣) العُشور : عشر المال ، يعشره عشراً وعشوراً وعُشرة ، أخذ عُشره واسم

الفاعل عاشر وعشار ، وعُشر القوم : أخذ عُشر أموالهم .

انظر : « معجم المصطلحات » (٥٠٣/٢) ، وقيل : الزكاة ما يؤخذ من

المسلمين ، والعُشور ما يؤخذ من أهل الذمة .

(٤) يعقوب بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القارئ المدني ، حليف

بنى زهرة سكن الإسكندرية ، روى عن أبيه ، وزيد بن أسلم ، وعمرو بن أبي عمرو

وموسى بن عقبة ، وروى عنه ابن وهب ، وابن عمرو ، وسعيد بن منصور ،

وأبو صالح كاتب الليث وآخرون ، ثقة ، توفي سنة ١٨١ هـ .

انظر : « الكاشف » (٢٩٢/٣) ، و« التهذيب » (٣٩١/١١) .

(٥) المكس : بمعنى الجباية ، وقد سُميت الدَّراهم التي كانت تؤخذ من بائعي

السلع في الأسواق - في الجاهلية - مكساً تسمية بالمصدر ، كذلك يرد بمعنى :

الظلم وبمعنى الانتقاص من الشيء ، وصاحب المكس : هو الذي يُعْشر أموال

المسلمين ، ويأخذ من التجار والمختلفة إذا مروا عليه مكساً باسم العُشر ، وليس =

البخس ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَبْخَسُوا الْكَاسَ أَشْيَاءَهُمْ ﴾ (١) ومن أتاك بصدقة فاقبلها ، ومن لم يأتك بها فالله حسيبه والسلام (٢) ، قلت : أليس إنما يؤخذ من تجار المسلمين في قول مالك الزكاة في كل سنة مرة ، وإن تجروا من بلد إلى بلد ، وهم خلاف أهل الذمة في هذا ؟ فقال : نعم ، قال : ومن تجر ومن لم يتجر فإنما عليه الزكاة في كل سنة مرة ، قلت : أرأيت لو أن رجلاً خرج من مصر بتجارة إلى المدينة أيقوم عليه ما في يديه فتؤخذ منه الزكاة ؟ فقال : لا يقوم عليه ، ولكن إذا باع أدى الزكاة ، قال : ولا يقوم على أحد من المسلمين ، قلت : وهذا قول مالك ؟ فقال : نعم ، قلت : وأهل الذمة أيضاً لا يقوم عليهم فإذا باعوا أخذ منهم العشر ؟ ، قال : نعم ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : أرأيت لو أن رجلاً من المسلمين قدم بتجارة ، فقال : هذا الذى معى مضاربة ، أو بضاعة ، أو على دين ، أو لم يحل على مال عندى الحول ، أيصدق ولا يحلف في قول مالك ؟ فقال : نعم يصدق ولا يحلف .

= هو بالساعى الذى يأخذ الصدقات ، فقد ولى أفاضل الصحابة وكبارهم في زمان النبى ﷺ وبعده . وعرفه الخوارزمى : بأنه الضريبة التى تؤخذ من التجار في المرافد ، وقال أبو هلال : ويطلق على الضريبة التى تؤخذ في الأسواق : أى على البيع والشراء . انظر : «معجم المصطلحات» (٣/٣٤٤) .

(١) قال الله تعالى : ﴿ وَإِلَىٰ مَدِينَةِ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَقَوْمُ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَ تَكْثِيرُ بَيْنِكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا الْكَاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴾ (سورة الأعراف ، الآية : ٨٥) .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٠٣/٤) من حديث عروة بن محمد عن عمر بن عبد العزيز بمعناه .

في تعشير^(١) أهل الذمة^(٢)

قلت : أرأيت النَّصْراني إذا تجر في بلاده من أعلاها إلى أسفلها ، ولم يخرج من بلاده إلى غيرها ؟ ، فقال : لا يؤخذ منه شيء ، ولا يؤخذ من كرومهم ، ولا من زروعهم ، ولا من ماشيتهم ، ولا من نخلهم شيء فإذا خرج من بلاده إلى غيرها من بلاد المسلمين تاجرًا لم يؤخذ منه مما حمل قليل ، ولا كثير حتى يبيع ، فإن أراد أن يردّ متاعه إلى بلاده ، أو يرتحل به إلى بلد آخر فذلك له ، وليس لهم أن يأخذوا منه شيئًا إذا خرج من عندهم بحال ما دخل عليهم ولم يبيع في بلادهم شيئًا ، ولم يشتري عندهم شيئًا ، فإن كان قد اشترى عندهم شيئًا بمال ناض كان معه أخذ منه العُشر مكانه من السلع التي اشترى حين اشترى .

قلت : أرأيت إن هو باع ما اشترى بعدما أخذ منه العُشر ، حين كان اشتراه ، أيؤخذ من ثمنه أيضًا العُشر ؟ فقال : لا ، ولو أقام عندهم سنين بعد الذي أخذوا منه أول مرة يبيع ويشترى ولم يكن عليه شيء ، قلت : وكذلك إن أراد الخروج من بلادهم بما قد

(١) التعشير : لغة : مصدر عَشَرَ ، يقال : عَشَرَ القوم وعشرهم : إذا أخذ عُشر أموالهم ، والعِشار هو من يأخذ العُشر ، واصطلاحًا : معناه في الاصطلاح كمعناه في اللغة ، بمعنى أخذ العُشر . انظر : «معجم المصطلحات» (١/٤٧٣) .

(٢) أهل الذمة : الذمة لغة : الأمان والعهد ، فأهل الذمة : أهل العهد والذمي المعاهد ، واصطلاحًا : المراد بأهل الذمة في اصطلاح الفقهاء : الذميون ، والذمي : نسبة إلى الذمة : أي العهد من الإمام - أو ممن ينوب عنه - بالأمن على نفسه وماله نظير التزامه الجزية ، ونفوذ أحكام الإسلام ، وتحصل الذمة لأهل الكتاب ومن في حكمهم بالعقد أو القرائن أو التبعية ، فيقرون على مُعْتَقِدِهِمْ وَيُعَقِّقُونَ من الجهاد في مقابل الجزية . انظر : «معجم المصطلحات» (١/٣٣٠) بتصرف .

اشترى في بلادهم بعد أن أخذوا العُشر منه مرة واحدة ، وقد اشترى
وباع مرارًا بعد ما أخذوا منه العُشر ، فأراد الخروج لم يكن لهم عليه
فيما اشترى شيء مما يخرج به من بلادهم ؟ ، فقال : نعم ، قلت :
وإن دخل عليهم بغير مال ناض إنما دخل عليهم بلادهم بمتاع ،
متى يؤخذ منه قال : إذا باعه ، قلت : فإذا باعه أخذ منه العُشر
مكانه من ثمن المتاع ؟ ، قال : نعم ، قلت : فإن اشترى بعد ذلك
وباع فسيبيله سبيل المسألة الأولى في الناض الذي دخل به ؟ ، فقال :
نعم ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قال : وقال مالك : في
النُّصراني يكرى إبله من الشام إلى المدينة ، أيؤخذ منه في كرائهم
العُشر بالمدينة إذا دخلها ؟ قال : لا ، قلت : فإن أكرى من المدينة إلى
الشام راجعًا ، أيؤخذ منه العُشر بالمدينة إذا أكرها ؟ قال : نعم ،
قلت : فما يؤخذ من أهل الحرب إذا نزلوا بتجارة ؟ فقال : يؤخذ
منهم ما صالحوا عليه في سلعهم ليس في ذلك عنده عُشر ولا غيره .

قلت : أرأيت الذمي إذا خرج بمتاع إلى المدينة ، فباع بأقل من
مائتي درهم ، أيؤخذ منه العُشر^(١) ؟ قال : نعم قلت : يؤخذ منه
مما قل أو أكثر ؟ ، قال : نعم ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال :
نعم ، قال : وقال مالك : إذا تجر عبید أهل الذمة أخذ منهم كما

(١) يستثنى ما حمل إلى الحرمين ، وما ألحق بهما من البلاد ، فإنه يؤخذ منه نصف
عُشر ثمنه إذا كان المحمول من الأقوات كالحبوب والزيوت والأدهان ، وما ألحق
بذلك كالمالح والبصل والتوابل ، وذلك تشجيعًا لجلب الطعام إليهما لشدة حاجة
أهلها إليهما ، وقد جاء في «الموطأ» أن عمر رضي الله عنه كان يأخذ من النبط [تجار من شمال
الجزيرة] من الحنطة والزيت نصف العُشر يريد بذلك أن يكثر الحمل إلى المدينة .
انظر : «الشرح الصغير» (٣٧١/١) ، و«الموطأ مع المنتقى» (١٧٨/٢) .

يؤخذ من ساداتهم ، قال : وقال مالك : إذا تجر الذمى أخذ منه العُشر من كل ما يحمل إذا باعه من ثمنه بَرًّا^(١) كان أو غيره من العروض على ما فسر لك .

قال سحنون : وحدثني ابن وهب عن ابن لهيعة ، ويحيى بن أيوب ، عن عمارة بن غزية حدثهما عن ربيعة : أن عمر بن الخطاب قال لأهل الذمة الذين كانوا يتجرون إلى المدينة : إن تجرتم في بلادكم فليس عليكم في أموالكم زكاة ، وليس عليكم إلا جزيتكم التي فرضنا عليكم ، وإن خرجتم وضربتم في البلاد وأدرتم أموالكم ، أخذنا منكم وفرضنا عليكم كما فرضنا جزيتكم ، فكان يأخذ منهم من كل عشرين نصف العُشر ، كلما قدموا من مرة ولا يكتب لهم براءة مما أخذ منهم كما تكتب للمسلمين إلى الحول ، فيأخذ منهم كلما جاءوا وإن جاءوا في السنة مائة مرة ، ولا يكتب لهم براءة بما أخذ منهم^(٢) ، قال ابن وهب : وكذلك قال لى مالك ، قال سحنون : وقد روى على بن زياد في تجار أهل الحرب العُشر ، وقال ابن نافع مثل قول ابن القاسم : إنما هو ما راضاهم عليه المسلمون ، وليس في ذلك حدّ معلوم .

(١) البَرُّ : نوع من الثياب ، وتطلق على الثياب عامة .

انظر : « الوسيط » (بزز) (٥٦/١) .

(٢) أخرجه الإمام مالك في « الموطأ » كتاب الزكاة رقم (٤٩) : كان عمر يأخذ

من النَّبْط العُشر ، فقال ابن شهاب : كان ذلك يؤخذ منهم في الجاهلية ، فالزمهم ذلك عمر رضي الله عنه .

ما جاء في الجزية (١)

قلت : أرأيت نصارى بنى تغلب (٢) ، أيؤخذ منهم في جزيتهم الصدقة مضاعفة (٣) ؟ قال : ما سمعت من مالك فيه شيئاً أحفظه ، قال : ولو كانت الصدقة تؤخذ من نصارى بنى تغلب مضاعفة عند مالك ما جهلناه ، ولكننا نعرفه ، قال : وما سمعت أحداً من أصحابه يذكر هذا ، قلت : أفتحفظ عن مالك أنه قال : تؤخذ الجزية من جماجم نصارى بنى تغلب ؟ فقال : ما سمعت من قوله في هذا شيئاً ، وتؤخذ منهم الجزية .

وقال أشهب : وعلى كل من كان على غير الإسلام أن تؤخذ منهم الجزية عن يد وهم صاغرون ، وقد قال الله تبارك وتعالى ذلك

(١) الجزية : ما يؤخذ من غير المسلمين وهم أهل (الذمة) جزاء على تأمينهم ، وهى مشتقة من الجزاء ، وهو المقابلة ؛ لأنهم قابلوها الأمان بما أعطوه من المال فقابلناهم ، والجمع الجزى ، وسُميت جزية ؛ لأنها تجزى : أى تعصم .
انظر : «معجم المصطلحات» (١/٥٣٠) بتصرف .

(٢) نسبة إلى تغلب بن وائل بن قاسط بن هنب . انظر : «اللباب» (١/٢١٧) .
(٣) جاء في «سنن البيهقي» (٩/٢١٦) : وأمّتهم عمر على الجزية فقالوا : نحن عرب لا نؤدى ما يؤدى العجم ، ولكن خذ منا كما يأخذ بعضكم من بعض ، يعنون الصدقة ، فقال عمر رضي الله عنه : لا هذا فرض على المسلمين ، فقالوا : فزد ما شئت بهذا الاسم لا باسم الجزية ، ففعل فتراض هو وهم على أن ضَعَفَ عليهم الصدقة إلا أنهم قد نقضوا العهد حين نصرُوا أولادهم ، وقد قال على رضي الله عنه : لئن بقيت لنصارى بنى تغلب لأقتلن مقاتلة ، ولأسبين الذرية ، فإنى كتبت الكتاب بين النبی ﷺ وبينهم على ألا ينصروا أبناءهم . انظر : «السنن الكبرى» (٩/٢١٦، ٢١٧) .

أقول : ولعل الضمير فى : ألا ينصروا أبناءهم لمجموع النصارى العرب ومنهم تغلب ، وقد كان قول الإمام على هذا هو موقف عمر بن عبد العزيز منهم ، ولعل الإمام وقف عنده لتمسكه لما كان يصدر عنه رضي الله عنه لحسن ظنه به .

في كتابه (١) ، وقد قال رسول الله ﷺ فيمن لا كتاب له من المجوس « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » (٢) .

قال سحنون : وذلك السنة والأمر الذي لا اختلاف فيه عند أحد من أهل المدينة ، قال سحنون : منه قول ابن القاسم ، وفيه قول غيره والمعنى كله واحد .

قلت : أرأيت النصراني إذا أعتقه المسلم أيكون على هذا المعتق النصراني الجزية ؟ فقال : لا ، قلت : وهذا قول مالك ؟ فقال : نعم ، هو قول مالك ، قال مالك : ولو جعلت عليه الجزية لكان العتق إذا أضر به ولم ينفعه العتق شيئاً .

قلت : أرأيت النصراني إذا أعتق عبده النصراني ، أ تكون على العبد المعتق ، وهو نصراني الجزية أم لا ؟ فقال : نعم تجعل عليه الجزية ، وقد سمعت من مالك بن أنس وهو يقول : يؤخذ من عبيد النصارى إذا اتجروا في بلاد المسلمين من بلد إلى بلد العشر ، قلت : أرأيت النصراني تمضي به السنة ، فلم تؤخذ منه الجزية لستته هذه حتى أسلم ، أتؤخذ منه جزية هذه السنة وقد أسلم أم لا ؟ فقال : سمعت مالكا ، وقد سئل عن أهل حصن هادنوا المسلمين ثلاث

(١) قال تعالى : ﴿ قَبِلُوا الذِّكْرَ لَا يُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُوا دِينَ الْحَقِّ مِنَ الذِّكْرِ أَوْثَرُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ (التوبة الآية : ٢٩) .

(٢) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» كتاب الزكاة رقم (٤٣) بمثل لفظ «المدونة» ، وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (١١٤/٢) : هذا حديث منقطع ، والحديث وصله الترمذي في السير رقم (١٥٨٦) من حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ، وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن .

سنين على أن يعطوا المسلمين في كل سنة شيئاً معلوماً فأعطوهم سنة واحدة ، ثم أسلموا ؟ ، قال مالك : أرى أن يوضع عنهم ما بقى عليهم ، ولا يؤخذ منهم ، ولم أسمع من مالك في مسألتك شيئاً ، وهو عندي مثله لا أرى أن يؤخذ منهم شيء ، قلت : أرايت هذا المال الذى هادناهم عليه ، أئخمس أم ما يصنع به ؟ فقال : ما سمعت فيه شيئاً وأراه مثل الجزية ، قلت : أرايت إذا أسلم الذمى أتسقط الجزية عن جمجمته^(١) وعن أرضه فى قول مالك أم لا ؟ قال : قال مالك : إن كانت أرضه أرض صلح سقطت الجزية عن جمجمته وعن أرضه ، وتكون أرضه له ، وإن كانوا أهل عنوة^(٢) لم يكن له أرضه ، ولا ماله ولا داره وسقطت عنه الجزية .

ابن مهدي عن سفيان الثوري ، عن إسماعيل بن أبى خالد^(٣) وعن هشام عن إسماعيل ، عن الشعبي فى مسلم أعتق عبداً من أهل الذمة قال : ليس عليه جزية وذمته ذمة مولاه^(٤) ، وقد قال أشهب : بلغنى عن على بن أبى طالب أنه قال فى النصرانى يعتق : لا جزية عليه ولم يفسر من أعتقه .

ابن القاسم ، عن مالك أنه قال : بلغنا أن عمر بن عبد العزيز

(١) جمجمته : يعنى بها رقبته ، والله أعلم .

(٢) العنوة : البلد الذى يفتح قهراً وغلبة .

انظر : « المصباح المنير » (عنا) ص ٣٤٣ .

(٣) إسماعيل بن أبى خالد الأحمسى مولاهم ، روى عن أبيه وأبى جحيفة وعبد الله بن أبى أوفى وآخرين ، وروى عنه السفينان ، وشعبة وابن المبارك ، وثقه ابن مهدي ، وابن معين والنسائى ، توفى سنة ١٤٦ هـ .

انظر : « الكاشف » (١ / ٨٦) ، و « التهذيب » (١ / ٢٩١) .

(٤) أخرجه ابن أبى شيبة (٢ / ٤١٨) من حديث ابن أبى خالد عن الشعبي .

كتب إلى عماله أن يضعوا الجزية عمن أسلم من أهل الجزية حين يسلمون^(١) ، قال مالك : وهى السنة التى لا اختلاف فيها .

قال ابن وهب : وكان ابن عمر ، وابن عباس ، ومالك بن أنس وغير واحد يكرهون بيع أرض العنوة ، قال ابن وهب : وقال ابن شهاب : إذا أسلم رجل من أهل العنوة لم يكن له أرضه ، ابن وهب : عن ابن أبى ذئب أن عمر بن عبد العزيز قال لنصارى كلب وتغلب : لا نأخذ الصدقة منكم وعليكم الجزية ، فقالوا : أتجعلنا كالعييد ؟ قال : لا نأخذ منكم إلا الجزية ، قال : فتوفى عمر ، وهم على ذلك .

ابن وهب ، عن ابن لهيعة ، عن عمر بن عبيد الله^(٢) مولى غفرة^(٣) : أن الأشعث بن قيس^(٤) اشترى من أهل سواد الكوفة أرضاً لهم ، فاشترطوا عليه رضا عمر ، فجاءه الأشعث فقال : يا أمير المؤمنين إنى اشتريت أرضاً بسواد الكوفة واشترطوا علىّ إن

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» في الزكاة رقم (٤٦) .

(٢) عمر بن عبيد الله هكذا بالأصل ، والصواب : عمر بن عبد الله المدني ، أبو حفص ، مولى غفرة ، أدرك ابن عباس ، وسأل سعيد بن المسيب ، وروى عن أنس وأبى الأسود وآخرين ، وروى عنه ابن لهيعة ، وبشر بن الفضل ، ويحيى بن أيوب ، قال ابن سعد : ثقة كثير الحديث ، توفى سنة ١٤٥ هـ .

انظر : «التهذيب» (٧/٤٧١) .

(٣) الصواب : عُقَيْرَةُ بنت زباج ، أخت بلال مؤذن رسول الله ﷺ .

انظر : «الإصابة» (٨/٢٥٥) .

(٤) الأشعث بن قيس بن مَعْدِيكَرْب بن معاوية بن جَبَلَة بن عدى الصحابى الجليل ، كان أشعث الرأس فغلب عليه الاسم ، كان أكبر امراء الإمام على بن أبى طالب ، يوم صفين ، توفى سنة ٤٠ هـ بالكوفة .

انظر : «سير أعلام النبلاء» (٢/٣٧) .

أنت رضيت ، فقال عمر : ممن اشتريتها؟ فقال : من أهل الأرض ، فقال عمر : كذبت وكذبوا ليست لك ولا لهم .

ابن مهدي عن سفيان ، عن هشام ، عن الحسن ، وعن داود بن أبي هند ، عن محمد بن سيرين : أن عمر نهى أن يبتاع رقيق أهل الذمة وأرضهم ، ابن مهدي عن سفيان ، عن منصور ، عن رجل ، عن عبد الله بن مغفل^(١) قال : لا يشتري أرض من دون الجبل إلا من بنى صليتا ، وأهل الحيرة فإن لهم عهدا .

ابن وهب عن محمد بن عمرو عن ابن جريج : أن رجلاً أسلم على عهد عمر ، فقال : ضعوا الجزية عن أرضي ، فقال عمر : لا إن أرضك أخذت عنوة . ابن مهدي ، عن سفيان ، عن معمر^(٢) عن أبي الحكم ، عن إبراهيم أن رجلاً أسلم من أهل السواد فقال : ارفع عن أرضي الخراج ، فقال عمر : إن أرضك أخذت عنوة ، وقال له رجل : إن أرض كذا وكذا تطيق أكثر مما عليها من الخراج ، فقال ليس عليهم سبيل إنما صالحناهم .

(١) هو الصحابي الجليل عبد الله بن مُعَقَّل بن عبد نَهم بن عفيف بن أسهم بن ربيعة بن عدى بن ثعلبة بن ذؤيب ، أبو سعيد ، وقيل : أبو عبد الرحمن المزني ، كان ممن بايع تحت الشجرة ، سكن المدينة ، ثم البصرة ، وكان أحد العشرة الذين بعثهم عمر إلى العراق ليفقهوا أهلها في الدين ، تُوفِّي بالبصرة سنة ٥٧ هـ ، وقيل بعد ذلك . انظر : « سير أعلام النبلاء » (٢/٤٨٣) ، و « الإصابة » (٤/٢٤٢) .

(٢) معمر بن راشد ، أبو غُرُوة الأزدي مولاهم الحداني ، البصري ، الصنعاني المهلب ، ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً ، وكذا فيما حدث به بالبصرة ، تُوفِّي سنة ١٥٣ هـ ، وقيل : ١٥٤ هـ . انظر : « تذكرة الحفاظ » (١/١٧٨) ، و « الكاشف » (٣/١٦٤) .

في أخذ الإمام الزكاة من المانع الزكاة

قال : وسألت مالكا عن الرجل يعلم الإمام أنه لا يؤدي زكاة ماله الناض ، أترى أن يأخذ منه الإمام الزكاة ؟ فقال : إن قتل (١) علم ذلك أخذ منه الزكاة ، قلت : أرأيت قوما من الخوارج (٢) غلبوا على بلد من البلدان ، فلم يؤديوا زكاة مواشيهم أعواما يأخذ منهم الإمام إذا كان عدلا زكاة تلك السنين إذا ظفر بهم ؟ فقال : نعم ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : زكاة الحب والثمار بهذه المنزلة ؟ فقال : أرى أن يكون مثل هذا ، وإنما سمعت مالكا يقول في زكاة الماشية .

قال سحنون : وقد قال غيره : إلا أن يقولوا إنا قد أدينا ما قبَلْنَا ؛ لأنهم ليسوا بمنزلة من فرَّ بزكاته ، وإنما هؤلاء خرجوا على التأويل إلا صدقة العام ، الذي يظفر بهم فيه ، فإنها تؤخذ منهم .

في تعجيل الزكاة قبل حولها

قلت : أرأيت الرجل يعجل زكاة ماله (٣) في الماشية أو في الإبل ، أو في الزرع ، أو في المال السنة أو السنتين أيجوز ذلك ؟ فقال : لا ،

(١) قوله : قتل علم ذلك : أحاط به خبرا وقوى علمه به ، قال في القاموس : وقتل الشيء خبرا علمه اهـ . هامش الأصل .

(٢) الخوارج : فرقة من الفرق الضالة خرجوا على الإمام علي عليه السلام ، وخالفوا رأيه بسبب قبوله التحكيم ، ولهم آراؤهم الخاصة كالقول بتكفير مرتكب الكبيرة وغير ذلك . انظر : «الوسيط» (خرج) (١/٢٣٣) .

(٣) اختلف في ذلك على قولين : أحدهما : أن ذلك لا يجزئه ، وهي رواية أشهب عن مالك ، والثاني : أنها تجزئه إذا كان يقرب ذلك ، واختلف في حد القرب على أربعة أقوال :

قلت : وهو قول مالك ؟ قال : نعم ، قال : وقال مالك : إلا أن يكون قرب الحول أو قبله بشيء يسير فلا أرى بذلك بأساً ، وأحب إلى أن لا يفعل حتى يحول عليه الحول ، قلت : أرأيت الرجل يعجل صدقة ماشيته لسنين ، ثم يأتيه المصدق ، يأخذ منه صدقة ماشيته ، أم يجزئه ما عجل من ذلك ؟ فقال : قال لي مالك : لا يجزئه ما عجل من ذلك ، ويأخذ منه المصدق زكاة ما وجد عنده من ماشيته .

وقال أشهب : قال مالك : وإن الذي أداها قبل أن يتقارب ذلك فلا تجزئه ، وإنما ذلك بمنزلة الذي يصلي الظهر قبل أن تزول الشمس ، أشهب : وقال الليث : لا يجوز ذلك .

ابن القاسم ، عن مالك ، عن نافع : أن ابن عمر كان يبعث بزكاة الفطر إلى الذي كانت تجمع عنده قبل الفطريين أو ثلاثة^(١) .

ابن وهب ، عن الليث : أن عبد الرحمن بن خالد حدثه عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله ﷺ أمر الناس أن يخرجوا زكاة يوم الفطر قبل أن يخرجوا إلى الصلاة^(٢) ، فإذا أمر رسول الله ﷺ

= أحدها : أنه اليوم واليومان ونحو ذلك ، وهو قول ابن المواز .
والثاني : أنه العشرة الأيام ونحوها ، وهو قول ابن حبيب في الواضحة .
والثالث : أنه الشهر ونحوه ، وهي رواية عيسى عن ابن القاسم .
والرابع : أنه الشهران فما دونهما ، وهي رواية ابن زياد عن مالك .
انظر : «المقدمات الممهدة» (١/٣١٠) .

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» في الزكاة رقم (٥٦) ، وابن أبي شيبة (٢/٤٣٨) من حديث نافع عن ابن عمر رضی الله عنهما .

(٢) (متفق عليه) أخرجه البخاري في الزكاة رقم (١٥٠٩) ، ومسلم في الزكاة رقم (٩٨٦) من حديث عبد الله بن عمر رضی الله عنهما بمثل لفظ «المدونة» .

بإخراجها يوم الفطر قبل الخروج إلى الصلاة ، فلا يخرج يوم الفطر حتى يطلع الفجر .

في دفع الزكاة إلى الإمام العدل وغير العدل

قال : وقال مالك : إذا كان الإمام يعدل لم يسع الرجل أن يفرّق زكاة ماله الناض ، ولا غير ذلك ، ولكن يدفع زكاة الناض إلى الإمام ، وأما ما كان من الماشية ، وما أنبت الأرض ، فإن الإمام يبعث في ذلك ، قلت : رأيت قوماً من الخوارج غلبوا على بلد ، فأخذوا الصدقات والخراج ، ثم قتلوا ، أتؤخذ الجزية والصدقات منهم مرة أخرى ؟ قال : لا أرى ذلك أن تؤخذ منهم ثانية .

ابن مهدي عن سفيان الثوري ، عن سهيل بن أبي صالح^(١) عن أبيه : أن أبا سعيد الخدري ، وسعد بن مالك ، وأبا هريرة ، وعبد الله بن عمر قالوا : كلهم يجزئ ما أخذوا وإن فعلوا^(٢) ، ابن مهدي عن سفيان الثوري عن منصور ، عن إبراهيم قال : يحسب ما أخذ العاشر ، ابن مهدي عن قيس بن الربيع^(٣) ، عن

(١) سهيل بن أبي صالح ، واسمه ذكوان السمان ، أبو يزيد المدني ، روى عن أبيه وسعيد بن المسيب ، والحارث بن غلغل الأنصاري وآخرين ، وروى عنه ربيعة والأعمش وسفيان الثوري وغيرهم ، قال أبو حاتم : يكتب حديثه ، وقال النسائي : ليس به بأس ، قال ابن حجر : صدوق تغير بآخره ، توفى سنة ١٣٨ هـ .
انظر : « التهذيب » (٢٦٢ / ٤) ، و « الكاشف » (٤٠٩ / ١) .

(٢) أخرجه البيهقي في « السنن الكبرى » (١١٥ / ٤) من حديث أبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهم .

(٣) قيس بن الربيع ، أبو محمد الأسدي ، الكوفي ، الأحول ، صدوق تغير لما كبر ، أدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به ، توفى سنة ١٦٧ هـ ، وأخرج حديثه أبو داود والترمذي وابن ماجه .

سالم الأقيس^(١) عن سعيد بن جبير مثله ، ابن مهدي عن عبد الوارث بن سعيد^(٢) عن عبد العزيز^(٣) عن أنس بن مالك ، والحسن قالا : ما أعطيت في الجسور والطرق ، فهي صدقة ماضية ، قال الحسن : ما استطعت أن تحبسها عنهم حتى تضعها حيث أمرك الله فافعل .

في المسافرين تحل عليه الزكاة في السفر

قال : وسئل مالك بن أنس عن المسافرين تجب عليه الزكاة ، وهو في سفر ، أيقسمها في سفره في غير بلده ؟ وإن كان ماله وراءه في

= انظر : « سير أعلام النبلاء » (٤١/٨) ، و « الكاشف » (٤٠٤/٢) .

(١) سالم الأقيس هكذا بالأصل ، والصواب : سالم الأقطس ، وهو سالم بن عجلان الأقطس الأموي مولى محمد بن مروان ، أبو محمد الجزري الحراني ، روى عن سعيد بن جبير والزهرى ونافع وآخرين ، وروى عنه عمرو بن مرة ، والثوري والليث وغيرهم ، وثقه ابن سعد والعجلي ، وقال أبو حاتم : صدوق ، وقال النسائي : ليس به بأس ، ورمى بالإرجاء ، قتله عبد الله بن علي بحران ١٣٢ هـ .

انظر : « التهذيب » (٤٤١/٣) ، و « الكاشف » (٣٤٥/١) .

(٢) عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التميمي العنبري مولاهم الثنوري ، أبو عبيدة ، البصري أحد الأعلام ، روى عن عبد العزيز بن صهيب ، وشعيب بن الحبيب ، وأبي التياح وآخرين ، وروى عنه الثوري وهو أكبر منه وابن عبد الصمد وعفان بن مسلم وغيرهم ، ثقة ثبت روى بالقدر ، ولم يثبت عنه ، توفي سنة ١٨٠ هـ .

انظر : « التهذيب » (٤٤١/٦) ، و « سير أعلام النبلاء » (٣٠٠/٨) .

(٣) عبد العزيز بن صهيب البناني مولاهم البصري الأعشى ، روى عن أنس ابن مالك ، وأبي نضرة العبدى ، ومحمد بن زياد الجمحي وغيرهم ، وروى عنه إبراهيم بن طهمان ، وعبد الوارث ، وسعيد بن زيد وآخرون ، وثقه ابن سعد ، والنسائي ، والعجلي ، توفي سنة ١٣٠ هـ ، وقيل ١٣٥ هـ .

انظر : « التهذيب » (٣٤١/٦) ، و « الكاشف » (١٩٩/٢) .

بلده ؟ قال : نعم . قيل له : إنه قد يخاف أن يحتاج في سفره ولا قوت معه ، فقال : أرى أن يؤخر ذلك حتى يقدم بلده ، قيل له : فإن وجد من يسلفه ، حتى يقدم بلاده ، أترى أن يقسم زكاته ؟ فقال : نعم هو أحب إليّ ، قال : وسألنا مالكا عن الرجل يكون من أهل مصر فيخرج إلى المدينة بتجارة ، وهو ممن يدير التجارة ، وله مال ناض بمصر ومال بالحجاز ؟ فقال : لا أرى بأسا أن يُزكى بموضعه الذى هو به ما معه ، وما خلفه بمصر ، قال : فقلنا له : وإن كان ماله خلفه بمصر ، وهو يجد من يسلفه زكاته حيث هو ، فقال : فيتسلف وليؤد حيث هو ، قال : فقلنا له : فإن كان يحتاج ، وليس معه قوت ذلك ، قال : فليؤخر ذلك حتى يقدم بلده ، وقد كان يقول يقسم في بلاده .

قال سحنون : وقد قال بعض كبراء أصحاب مالك ، وهو أشهب : إن كان ماله وراءه في بلاده ، وكانت تقسم في بلاده عاجلاً عند حلولها ، وما أشبه ذلك ، فلا أرى أن يقسمها في سفره ، وأرى ذلك أفضل إلا أن يكون بأهل الموضع الذى هو به من سفره حاجة ملحة ونازلة شديدة ، فأحب إليّ أن يؤدى زكاة ماله في مكانه الذى هو به إن كان يجد ذلك إلا أن يخاف أن يؤدى زكاة ماله ببلده ، فلا أرى ذلك عليه .

فى إخراج الزكاة من بلدٍ إلى بلدٍ

قلت : رأيت صدقة الإبل والغنم والبقر وما أخرجت الأرض من الحبِّ والقُطَيْيَّة^(١) أو الثمار ، أتقل هذه الزكاة من بلد إلى بلد في

(١) القُطَيْيَّة : ما يُدخِر فى البيت من الحبوب ، ويُطبخ مثل العدس ، الجمع قَطَانِي . انظر : « الوسيط » (قطن) (٧٧٦ / ٢) .

قول مالك؟ قال : سُئِلَ مالك عن قَسَمِ الصدقات أين تُقسم؟ فقال : في أهل البلد التي تؤخذ فيها ، فإن فضل عنهم فضل نقلت إلى أقرب البلدان إليهم ، ولو أن أهل بلد كانوا أغنياء ، وبلغ الإمام عن بلد آخر مجاعة نزلت بهم أصابتهم سَنَةٌ ^(١) أذهبت مواشيهم ، أو ما أشبه ذلك فنقل إليهم بعض تلك الصدقة رأيت ذلك صواباً ؛ لأن المسلمين أسوة فيما بينهم إذا نزلت بهم الحاجة ، قال : فقلت له : فلو أن رجلاً من أهل مصر حلت زكاته عليه وماله بمصر ، وهو بالمدينة أترى أن يقسم زكاته بالمدينة؟ ^(٢) قال : نعم ، قال : ولو أن رجلاً لم يكن من أهل المدينة أراد أن يقسم زكاته ، فبلغه عن أهل المدينة حاجة فبعث إليهم من زكاة ماله ما رأيت بذلك بأساً ورأيت صواباً ، قال : وقال مالك : تقسم الصدقة في مواضعها ؛ فإن فضل عنهم شيء فأقرب البلدان إليهم ، وقد نقل عمر بن الخطاب .

قال سحنون : وذكر أشهب عن مالك : أن عمر بن الخطاب كتب إلى عمرو بن العاص عام الرمادة ، وهو بمصر واغوثاه ^(٣) للعرب جهاز إلى غير ما يكون أولها عندي وآخرها عندك ، تحمل الدقيق في العباء ^(٤) ، فكان عمر يقسم ذلك بينهم على ما يرى ،

-
- (١) السَّنَةُ : المجاعة . انظر : « الوسيط » (سنن) (٤٧٤ / ١) .
(٢) المسافر يزكى ما معه ، وإن لم يكن نصيباً ، وما غاب عنه ببلده ، إذا كان الجميع نصيباً فأكثر بشرطين : أحدهما : إذا لم يوكل عنه أو يأخذ الإمام ما ببلده .
ثانيهما : لا ضرورة عليه من نفقة ، ونحوها فيما يخرج منه مما معه عن الغائب وإلا أخر الإخراج لبلده . انظر « الشرح الكبير » (٥٠٤ / ١) .
(٣) غائته الله : نصره وأعانه ، استغاث الرجل استنصر ، واستعان .
انظر : « الوسيط » (غوث) (٦٨٩ / ٢) .
(٤) العباء : كساء مشقوق واسع بلا كُمَيْن يلبس فوق الثياب .
انظر : « الوسيط » (٦٠٠ / ٢) .

ويوكل بذلك رجالاً ، ويأمرهم بحضور نحر تلك الإبل ، ويقول : إن العرب تحب الإبل ، وأخاف أن يستجيوها فلينحروا وليأتدُموا بلحومها وشحومها ، وليلبسوا العباء التي أتى بالدقيق فيها ^(١) .

في زكاة المعادن ^(٢)

قال : وقال مالك في زكاة المعادن : إذا خرج منها وزن عشرين ديناراً ، أو وزن مائتي درهم أخذت منه الزكاة مكانه ولم يؤخر ، وما خرج منها بعد ذلك أخذ منه بحساب ما يخرج ربع عشره إلا أن ينقطع نيل ذلك الغار ، ثم يعمل في طلبه أو ابتداء في شيء آخر ، ثم يدرك فلا شيء عليه حتى يكون فيما يصيب وزن عشرين ديناراً أو وزن مائتي درهم ، قال : وإنما مثل ذلك مثل الزرع إذا رفع من الأرض خمسة أوسق أخذ منه ، فما زاد فبحساب ذلك ، قلت : أرأيت معادن الذهب والفضة ، أيؤخذ منها الزكاة ؟ فقال : قال مالك : نعم ، قال : وقال مالك في المعادن : ما نيل بعمل ففيه الزكاة ، فقيل له : فالتدرة ^(٣) توجد في المعدن من غير كبير عمل ، فقال : أرى فيها الخمس ، فقيل له : إنه قد تكلف فيه عملاً ، قال :

(١) ونص الرسالة : « سلام عليك : أما بعد ، أفتراني هالِكًا ومن قبلي ، وتعيش أنت ومن قبلك ! يا غوثاه ! يا غوثاه ! وأجابه عمرو : أما بعد لأبعث إليك بعير أولها عندك وآخرها عندي » . . الفاروق عمر (٢٨٩/١) لمحمد حسين هيكل .

(٢) المَعَادِن : مواضع استخراج الجوهر من ذهب ونحوه ، والفِلْز في لغة العلم . انظر : « الوسيط » (عدن) (٦١٠/٢) .

(٣) التَّدرة : القطعة من الذهب والفضة توجد في المعدن .

انظر : « الوسيط » (ندر) (٩٤٧/٢) .

ودفن الجاهلية يتكلف فيه عملاً ، فإذا كان العمل خفيفاً ، ثم وجد هذا الذى وصفت لك من الندرة ، وهى القطعة التى تندر من الذهب والورق ، فأنا أرى فيها الخمس ، ولا أرى فيها الزكاة .

قال : وقال مالك : وما نيل من المعادن بعمل يتكلف فيه ، وكانت فيه المؤنة حتى أصاب مثل الذى وصفت لك من الندرة فإنما فيه الزكاة ، قال : وقال مالك : وما نيل من المعادن مما لم يتكلف فيه عمل أو تكلف فيه عمل يسير ، فأصيب فيه مثل هذه الندرة ففيه الخمس^(١) ، وما تكلف فيه العمل والمؤنة والطلب ففيه الزكاة .

وقال أشهب : فى المعدن يوجد فيه الذهب النابت لا عمل فيه ، فقال لى : كلما كانت المعادن فيها الزكاة لما تكلف فيها من المؤنة ، فكذا ما وجد فيها من الذهب نابتاً لا عمل فيه يكون ركازاً ففيه الخمس .

قلت : رأيت المعادن تظهر فى أرض العرب ؟ فقال : ما زالت المعادن تظهر فى أرض العرب ، ويعمل فيها الناس ، وتكون زكاتها للسلطان ، وقد ظهرت معادن كثيرة بعد الإسلام ، قال : فما رأيت ذلك يختلف عند مالك ، وما كان منها فى الجاهلية ، قال : ولو اختلف ذلك عند مالك فى أرض العرب أو عند أحد منهم لعلمت ذلك من قوله إن شاء الله ، وما شأن ما ظهر فى الجاهلية ، وشأن ما ظهر فى الإسلام إلا سيان واحد ، قال : وبلغنى عن مالك ،

(١) هذا هو المشهور فى المذهب ، وفى « المعونة » : حكى فيها القاضى قولاً آخر ، بأن فيها الزكاة مثل غيرها ، لكن حكاها بلفظ قيل : مما يشير إلى عدم قوته فى مقابل المشهور فى المذهب . انظر : « المعونة على مذهب عالم المدينة » (٣٧٨/١) للقاضى عبد الوهاب البغدادي المتوفى سنة (٤٢٢هـ)

وسئل عن معادن البربر التي ظهرت في أرضهم ، فقال : أرى ذلك إلى السلطان يليها ، ويقطع بها ممن يليها ، ويأخذ منها الزكاة .

قلت : أرأيت قول مالك تؤخذ الزكاة من المعدن مما خرج منه ، فقال : قال مالك : ذلك بعدما يخرج ذهبه أو فضته ، قلت : فالذى يؤخذ منه الخمسه الذى ينال بغير عمل ؟ فقال : ذلك إنما هو فضة كله يؤخذ منه الخمسه إذا خرج ، قال : وقال لى مالك : يؤخذ مما خرج من المعدن ، وإن كان الذى خرج به عليه دين لم ينظر في دينه وأخذت منه الزكاة إذا كان ما يخرج له مائتى درهم أو عشرين ديناراً فصاعداً ، قال : وهو مثل الزرع^(١) ، قلت : أرأيت ما خرج من المعدن لم جعل فيه مالك الزكاة لئن كان مغنماً ، إنما ينبغى أن يكون فيه الخمس ، وإن كان إنما فيه الزكاة ؛ لأنه فائدة ، فإنه ينبغى أن لا يؤخذ منه شيء ، حتى يحول عليه الحول من يوم أفاده ، فقال : قال مالك : إنما هو مثل الزرع إذا حصد كانت فيه الزكاة مكانه إذا كان فيه ما تجب فيه الزكاة ، ولا ينتظر به شيء إذا حصد ، قال : وكذلك المعدن إذا خرج منه ما يبلغ أن تكون فيه الزكاة زكى مكانه ، ولم ينتظر به حتى يحول عليه الحول .

قال : وقال أشهب : إنها لما كانت ذهباً وفضة ، وكانت تعتمل كما يعتمل الزرع ، وكان أصله النبات كنبات الزرع جعلته بمنزلة الزرع ، وقد قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾^(٢) فكما

(١) انظر : « الموطأ » في الزكاة ص ١٧٠ .

(٢) قال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُمُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّاتُ مُتَشَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ كُلُّوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّكُمْ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ [الأنعام : ١٤١] .

كان يكون في الزرع الزكاة إذا حصد ، وإن لم يحل عليه الحول إذا بلغ ما فيه الزكاة كان في المعدن الزكاة مكانه حين أخرجه وصفاه ، وإن كان لم يحل عليه الحول من يوم أخرجه ، أو من يوم عمل فيه ؛ إذا بلغ ما تجب فيه الزكاة مع ما فيه من الآثار .

قلت : أرأيت زكاة المعادن أتفرق في الفقراء كما تفرق الزكاة ، أم تصير مثل الجزية ؟ فقال : بل تفرق في الفقراء كما تفرق الزكاة ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : لما قال مالك فيما خرج من المعدن الزكاة ، ويحمله محمل الزكاة علمنا أنه في الفقراء ، وهو مثل الزكاة محمله محمل الزكاة .

ابن القاسم ، عن مالك ، عن ربيعة وغير واحد أن رسول الله ﷺ قطع لبلال بن الحارث المزني^(١) معادن القبليّة^(٢) (٣) ، وهى من ناحية الفرع ، فترك المعادن لا يؤخذ منها إلا الزكاة إلى اليوم .

(١) بلال بن الحارث بن عضم بن سعيد بن قرة بن خلاوة بن ثعلبة بن ثور ، أبو عبد الرحمن المزني ، من أهل المدينة ، أقطعه النبي ﷺ العقيق ، وكان صاحب لواء مزينة يوم الفتح ، سكن وراء المدينة ، ثم تحول إلى البصرة ، توفي سنة ٦٠ هـ وله ثمانون سنة . انظر : «الإصابة» (١/٤٥٤) رقم (٧٣٤) .

(٢) القبليّة : كأنه نسبة إلى الناحية من نواحي الفُرع ، من أعمال المدينة الصفراء ، وهى سَراة فيما بين المدينة وينبع ، ما سال منها إلى ينبع سمى بالغور ، وما سال منها إلى أودية المدينة سمى بالقبليّة . انظر : «مراسد الاطلاع» (٣/١٠٦٥) .

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» كتاب الزكاة رقم (٨) ، بمثل سند «المدونة» ومتنها . قال ابن عبد البر : هكذا في «الموطأ» عند جميع الرواة مراسلاً ، وأبو داود في الخراج رقم (٣٠٦١) من طريق مالك بمثله ، والحديث وصله ابن الجارود في «المنتقى» رقم (٣٧/١) ، وابن خزيمة (٤٤/٤) وصححه من حديث ربيعة بن عبد الرحمن عن الحارث بن بلال عن أبيه .

أشهب ، عن ابن أبي الزناد أن أباه حدثه أن عمر بن عبد العزيز كان يأخذ من المعادن ربع العُشر إلا أن تأتي ندره ، فيكون فيها الخمس ، كان يعد النُّدرة الرُّكزة ^(١) فيخمسها ^(٢) .

وإن رسول الله ﷺ قال : « في الرُّكاز الخمس » ^(٣) ، قال أبو الزناد : والركزة أن يصيب الرجل النُّدرة من ذهب أو فضة يقع عليها ، ليس فيها كبير مؤنة .

ابن مهدي ، عن سفيان بن عيينة قال سمعت عبد الله بن أبي بكر يذكر : أن عمر بن عبد العزيز كان يأخذ من المعادن من كل مائتي درهم خمسة دراهم ^(٤) .

(١) الرُّكزة : واحدة الرُّكاز ، ويُقال : ركزه يركزه ركزًا : إذا دفنه فهو : مركز ، والرُّكاز : اسم لما تحت الأرض ، خلقة أو بدفن العباد ، غير أنه حقيقة في المعدن ، ومجاز في الكنز عند التقيد ، والرُّكاز على وجهين : الوجه الأول : فالمال الذي وجد مدفونًا تحت الأرض ركاز ، لأن دافنه كان ركزه في الأرض كما يركز فيها البوتد للسفن فترسو فيها . الوجه الثاني : عروق الذهب والفضة التي أثبتها الله في الأرض فيستخرج بالعلاج كأن الله ركزها فيها ، ويلحق بذلك في زماننا زيت البترول ومشتقاته .

انظر : « معجم المصطلحات » (١٧٥/٢) .

(٢) أخرجه البيهقي في « السنن الكبرى » (١٥٢/٤) من حديث أبي الزناد عن عمر بن عبد العزيز .

(٣) أخرجه مالك في « الموطأ » كتاب الزكاة رقم (٩) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، ومن طريقه أخرجه البخاري في الزكاة رقم (١٤٩٩) ، ومسلم في الحدود رقم (١٧١٠) .

(٤) أخرجه البيهقي في « السنن الكبرى » (١٥٢/٤) من حديث عبد الله بن أبي بكر عن عمر بن عبد العزيز .

في معادن أرض الصُّلح وأرض العنوة

قلت : أرأيت المعادن تظهر في أرض صالح عليها أهلها ؟
فقال : أما ما ظهر فيها من المعادن فذلك لأهلها أن يمنعوا الناس أن يعملوا فيها ، وإن أرادوا أن يأذنوا للناس كان ذلك لهم ، وذلك أنهم صالحوا على أرضهم ، فهي لهم دون السلطان ، قال : وما افتتحت عنوة ، فظهر فيها معادن ، فذلك إلى السلطان^(١) يصنع فيها ما شاء ، ويقطع بها لمن يعمل فيها ؛ لأن الأرض ليست للذين أخذوا عنوة .

ما جاء في الرِّكاز

قلت : أرأيت لو أن رجلاً أصاب رِكَازًا في أرض العرب ، أليكون للذي أصابه في قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : أرأيت من أصاب رِكَازًا وعليه دين ، أليخمس أم لا ؟ فقال : أرى أن يُخمس ،

(١) في تبعية المعادن قولان : أولهما : أن الأمر فيها للإمام ، يليها ويقطعها لمن يعمل فيها من غير أن يملكه أصلها ، ويأخذ منه الزكاة سواء كانت الأرض مملوكة لأحد من الناس أو غير مملوكة إلا أرض الصلح فإنها تكون لأهلها ، وهذا مذهب ابن القاسم عن مالك ، ووجه هذا القول أن المعادن في الأرض أقدم من ملكية أصحابها لها . ثانيهما : أن المعادن تابعة للأرض التي وجدت بها ، فإن كانت في أرض حرة أو في أرض العنوة أو في الفياض ، كان أمرها للإمام يقطعها لمن يعمل فيها ، وإن كانت في أرض مملوكة ، فهي ملك لصاحب الأرض ، وهذا مذهب سحنون ، ومثله للمالك في كتاب ابن المواز ، ووجه هذا القول : أن المعادن نابتة في الأرض بمنزلة الحشيش والشجر ، وقد ظهر ابن رشد القول الأول لأن الشجر والحشيش نابتة بعد الملك بخلاف المعادن .

انظر : « المقدمات الممهدة » (١ / ٢٩٩ ، ٣٠٠) بتصرف .

ولا يلتفت إلى دينه ، قال : وقال مالك : مانيل من دفن الجاهلية بعمل ، أو بغير عمل ، فهو سواء وفيه الخمس ، وقال : قال مالك : أكره حفر قبور الجاهلية ، والطلب فيها ، ولست أراه حراماً فما نيل فيها من أموال الجاهلية ففيه الخمس ، قال : وقد بلغنى عن مالك أنه قال : إنما الركاز ما أصيب في أرض العرب مثل الحجاز واليمن وفيافي البلدان من دفن الجاهلية ، فهو ركاز وفيه الخمس ، ولم يجعله مثل ما أصيب في الأرض التي صالح عليها أهلها وأخذت عنة .

قلت : أرأيت ما أصيب في أرض العرب ، أليس إنما فيه الخمس في قول مالك ، ويأخذ الذين أصابوه أربعة أخماسه ؟ قال : نعم ، قلت : أليس الركاز في قول مالك ما قلّ منه أو كثر من دفن الجاهلية ، فهو ركاز كله ، وإن كان أقل من مائتي درهم ؟ قال : نعم ، قلت : ويخرج خمس ، وإن كان فقيراً ، قال : نعم ، قلت : وإن كان فقيراً ، وكان الركاز قليلاً ، أيسعه أن يذهب به جميعه لمكان فقره ؟ فقال : لا .

في الركاز يوجد في أرض الصلح وأرض العنة

قال : وبلغنى أن مالكا قال : كل كنز وجد من دفن الجاهلية في بلاد قوم صالحوا عليها ، فأراه لأهل تلك الدار الذين صالحوا عليها ، وليس هو لمن أصابه ، وما أصيب في أرض العنة فأراه لجماعة مسلمى أهل تلك البلاد الذين افتتحوها ، وليس هو لمن أصابه دونهم ، قال ابن القاسم : وهو بَيِّن ؛ لأن ما في داخلها بمنزلة ما في خارجها ، فهو لجميع أهل تلك البلاد ويخمس ، قلت : وأرض الصلح في قول مالك إن جميعه للذين صالحوا على أرضهم ،

لا يُخمس ولا يؤخذ منهم شيء ؟ ، قال : نعم ، قلت : وأرض العنوة يكون أربعة أخماسه للذين افتتحوها ، وخمسه يقسم في مواضع الخمس ، قال : نعم ، قال مالك : وذلك أنهم دخلوها بصلح ، فليس لأحد أن يأخذ منها شيئاً مما وجد فيها ، قلت : وإن أصابه في دار رجل في أرض الصلح ، أ يكون لرب الدار في قول مالك ؟ فقال : قال مالك : هو للذين صالحوا على الأرض ، قال ابن القاسم : إن كان رب الدار هو الذى أصابه ، وكان من الذين صالحوا على تلك الأرض فهو له ، وإن كان رب الدار من غير الذين صالحوا ، فهو للذين صالحوا على تلك الأرض ، وليس لرب الدار من ذلك شيء ، وما وجد في أرض العنوة فهو لأهل تلك الدار الذين افتتحوها ، وليس هو لمن وجده ، ومما يبين لك ذلك أن عمر بن الخطاب قال في السفطين^(١) اللذين وجدا فمن كنز النخیرجان^(٢) حين قدم بهما عليه ، فأراد أن يقسمهما بالمدينة ، فرأى عمر أن الملائكة تدفع في صدره عنهما في المنام ، فقال : ما أرى هذا يصلح لى فردّهما إلى الجيش الذين أصابوه ، وقد كان ذاك السفطان ، إنما هو كنز دل عليه بعد ما فتحت البلاد وسكن الناس واتخذوا الأهلين ، فكتب عمر أن يباعا ، فتعطى المقاتلة والعيال^(٣) .

قال : وقال مالك : من أصاب في أرض الحرب من دفن

(١) السَّفْط : وعاء يوضع فيه الطيب ونحوه .

انظر : « الوسيط » (سفت) (٤٥٠ / ١) .

(٢) النَّخِيرْجَان : هو وزير كسرى .

(٣) الأثر بطوله ذكره الطبرى في « تاريخه » (١١٦ / ٤) من حديث السائب بن

الجاهلية شيئاً فأراه بين جماعة الجيش الذين معه ؛ لأنه إنما نال ذلك
٣٢٠ .

قال سحنون : وفي حديث عمر دليل على أن ما أصيب في أرض
العنوة أنه ليس لمن أصابه ، وإنما هو للذين افتتحوها البلاد .

ابن مهدي ، عن هشيم بن بشير^(١) عن مجالد^(٢) وإسماعيل بن
أبي خالد عن الشعبي : أن رجلاً أصاب ألفاً وخمسمائة درهم في
خربة ، فأتى بها علي بن أبي طالب فقال : إن كانت قرية تحمل
خراج تلك القرية^(٣) فهم أحق بها ، وإلا فالخمس لنا ، وسائر ذلك
لك وسأطيب لك البقية^(٤) .

(١) هُشَيْم بن بشير بن أبي حازم القاسم بن دينار ، الإمام شيخ الإسلام ،
مُحَدَّث بغداد ، أبو معاوية السلمى ، روى عن عطاء بن السائب ومُجَالِد والأعمش ،
حدث عنه : ابن إسحاق ، وشعبة ، وسفيان ، وابن المبارك ، ثقة ثبت كثير
التدليس والإرسال الخفى ، توفى سنة ١٨٣ هـ .

انظر : « سير أعلام النبلاء » (٢٨٧/٨) ، و« التهذيب » (٥٩/١١) .

(٢) مُجَالِد بن سعيد بن عمير بن بسطام ، ويقال : ابن ذى مُرَّان بن شرحبيل ،
العلامة المحدث ، أبو عمرو ، حدث عن الشعبي ، وزيد بن علاقة ، وجماعة ،
وحدث عنه ، سفيان وشعبة وهُشَيْم وآخرون ، ليس بالقوى وتغير آخر حياته ،
توفى في ذى الحجة سنة ١٤٤ هـ .

انظر : « سير أعلام النبلاء » (٢٨٤/٦) ، و« التهذيب » (٣٩/١٠) .

(٣) معناه : إن كانت قرية خربة تحمل خراجها قرية عامرة ، فهم أحق بها . اهـ ،
من هامش الأصل .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٤٣٦/٢) ، والبيهقى في « السنن الكبرى » (١٥٦/٤)
« معرفة السنن والآثار » (١٧٤/٦) من حديث علي بن أبي طالب كرم الله وجهه .

في الجوهر واللؤلؤ والنحاس يوجد في دفن الجاهلية

قال ابن القاسم : كان مالك يقول في دفن الجاهلية مما يصاب فيه من الجوهر والحديد والرصاص والنحاس واللؤلؤ والياقوت وجميع الجواهر : أرى فيه الخمس ، ثم رجع فقال : لا أرى فيها شيئاً لا زكاة ولا خمساً ، ثم كان آخر ما فارقناه أن قال : عليه الخمس ، قال ابن القاسم : وأحب ما فيه إلى أن يؤخذ منه الخمس من كل شيء يصاب فيها من دفن الجاهلية ، وإنما اختلاف قوله في الجوهر والحديد والنحاس ، وأما ما أصيب من ذهب أو فضة فيه ، فإنه لم يختلف قوله فيه : إنه ركاز وفيه الخمس .

في زكاة اللؤلؤ والجوهر والمسك والعنبر^(١) والفلوس ومعادن النحاس والرصاص

قلت : أرأيت معادن الرصاص والنحاس والحديد والزرنخ^(٢) وما أشبه هذه المعادن ، فقال : قال مالك بن أنس : لا يؤخذ من هذه المعادن شيء ، ولا أرى أنا فيها شيئاً ، قال : وليس في الجوهر واللؤلؤ والعنبر زكاة ، قلت : أرأيت لو كانت عند رجل فلوس في قيمتها مائتا درهم ، فحال عليها الحول ، ما قول مالك في ذلك ؟

(١) العنبر : مادة صلبة ، لا طعم لها ولا ريح إلا إذا سحقته أو أحرقت ، يُقال : روث دابة بحرية ، وحيوان ثديى بحرى من الفصيلة القيتسية ، ورتبة الحيتان يفرز مادة العنبر ، بل يستخرج من دم نوع من الحيتان البحرية .
انظر : « الوسيط » (عنبر) (٦٥٣ / ٢) .

(٢) الزرنخ : عنصر شبيه بالفلزات ، له بريق الصلب ولونه ، ومركباته سامة ، يستخدم في الطب ، وفي قتل الحشرات . انظر : « الوسيط » (زرنخ) (٤٠٧ / ١) .

قال : لا زكاة عليه فيها ، وهذا مما لا اختلاف فيه إلا أن يكون ممن يدير ، فيحمل محمل العروض ، قال : وسألت مالكا عن الفلوس تباع بالدنانير والدراهم نَظَرَة ^(١) أو يباع الفلوس بالفلسين ، فقال مالك : إنى أكره ذلك وما أراه مثل الذهب والورق في الكراهية .

سحنون ، عن سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس قال : ليس في العنبر زكاة ، إنما هو شيء دسره ^(٢) البحر ^(٣) .

ابن مهدي ، عن سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن أذينة قال : سمعت ابن عباس يقول : ليس العنبر بركاز إنما هو شيء دسره البحر ^(٤) .

قال سحنون : وحدثني الوليد بن مسلم ^(٥) ، قال أخبرني ابن جريج عن عمرو بن دينار عن أذينة ^(٦) عن ابن عباس قال : ليس في العنبر

(١) نَظَرَة : وزان فَرَحَة : هى التأخير فى الأمر ، ويقال نظره إذا باعه بَنَظَرَة اه . هامش الأصل ، وفى القرآن العظيم يقول الله سبحانه : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ (سورة البقرة : الآية ٢٨٠) . .

(٢) دسره البحر : أى دفعه كأنه أشار إلى أن حكم ما يوجد ويستفاد من البحر بخلاف ما يستفاد فى البر من أمواله اه . من هامش الأصل .

(٣)، (٤) أخرجه البيهقى فى « السنن الكبرى » (١٤٦/٤) من حديث أذينة عن ابن عباس رضى الله عنهما وهو الحديث الآتى .

(٥) الوليد بن مسلم ، أبو العباس القرشى مولى بنى أمية ، روى عن حريز بن عثمان ، والأوزاعى ، وابن جريج ، وروى عنه الليث بن سعد ، وبقية بن الوليد ، وسليمان بن عبد الرحمن ، ثقة إلا أنه كثير الإرسال والتسوية ، توفى بذى المروة قافلاً من الحج سنة ١٩٤هـ ، وقيل غير ذلك .

انظر : « الكاشف » (٢٤٢/٣) ، و « التهذيب » (١٥١/١١) .

(٦) أبو العالية ، البراء البصرى مولى قريش ، قيل : اسمه ريار بن فيروز ، وقيل : ابن أذينة ، وقيل : أذينة ، روى عن ابن عباس ، وابن عمر ، وابن الزبير وغيرهم =

زكاة ، إنما هو شيء دسره البحر .

قال أشهب : وإن الزنجي مسلم بن خالد^(١) حدثه أن عمرو بن دينار حدثه عن ابن عباس أنه كان يقول : ليس في العنبر زكاة ، أشهب ، عن داود بن عبد الرحمن المكي^(٢) يقول : قال ابن عباس : ليس في العنبر خمس ، لأنه إنما ألقاه البحر ، قال أشهب : وقد أخطأ من جعل في معادن الرصاص والصفرة والزرنيخ وما أشبهها من المعادن كلها زكاة أو خمسًا ؛ لأنه ليس بركاز ، ولا من دفن الجاهلية ، وإنما قال رسول الله ﷺ : « في الركاز الخمس »^(٣) .

قال أشهب : أخبرنا مالك والليث بن سعد ، وسفيان بن عيينة عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « في الركاز الخمس »^(٤) .

أشهب ، عن ابن أبي الزناد أن عبد الرحمن بن الحارث حدثه عن

= رضى الله عنهم ، وعنه أيوب والحسن بن أبي الحسناء وغيرهم ، ثقة توفي سنة ٩٠ هـ .
انظر : « التهذيب » (١٢/١٤٣) .

(١) مسلم بن خالد بن فروة ، أبو خالد ، وقيل : أبو عبد الله المخزومي ، المكي ، المعروف بالزنجي مولى بني مخزوم ، فقيه ، صدوق ، كثير الأوهام ، أخرج له أبو داود ، وابن ماجه ، توفي سنة ١٧٩ هـ ، وقيل : ١٨٠ هـ .
انظر : « الميزان » (٤/١٠٢) ، و « التهذيب » (١٠/١٢٨) .

(٢) داود بن عبد الرحمن العطار العبدي ، أبو سليمان المكي ، روى عن هشام ابن عروة ، وابن جريج ، ومعمّر ، وجماعة ، وروى عنه أشهب ، وابن المبارك ، وابن وهب ، وآخرون ، ثقة لم يثبت أن ابن معين تكلم فيه ، روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، توفي سنة ١٧٥ هـ ، وقيل ١٧٤ هـ .

انظر : « الكاشف » (١/٢٩٠) ، و « التهذيب » (٣/١٩٢) .

(٣) ، (٤) أخرجه مالك في « الموطأ » كتاب الزكاة رقم (٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبدالله بن عمرو بن العاص^(١) : أن رجلاً من مزينة سأل رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله الكنز من كنز الجاهلية نجده في الآرام^(٢) ، أو في الخُرب ؟ فقال رسول الله ﷺ : « فيه ، وفي الركاز الخمس »^(٣) .

وقال لي مالك : سمعت أهل العلم يقولون في الركاز : إنما هو دفن الجاهلية^(٤) ما لم يطلب بمال ، ولم يتكلف فيه كبير عمل ، فأما ما طلب بمال أو تكلف فيه كبير عمل ، فأصيب مرة وأخطئ مرة ، فليس هو بركاز ، وهذا الأمر عندنا^(٥) .

ابن وهب ، عن أسامة بن زيد الليثي أنه سمع القاسم بن محمد يقول : ليس في اللؤلؤ زكاة إلا ما كان منه للتجارة^(٦) ، ابن وهب

(١) عبدالله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن لؤى بن غالب ، الصحابي الجليل ، الإمام الحبر العابد ، أبو محمد ، وقيل : أبو عبد الرحمن ، القرشي السهمي ، أسلم قبل أبيه فيما بلغنا ، له مناقب وفصائل ومقام راسخ في العلم ، توفي بمصر سنة ٦٥ هـ ، ودفن بداره الصغيرة وقيل غير ذلك .
انظر : « سير أعلام النبلاء » (٨٠/٣) .

(٢) الآرام : حجارة أو نحوها وتنصب في المفازة ليهتدى بها .
انظر « الوسيط » (أرم) (١٥/١) .

(٣) أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » (٤٧/٤) رقم (٢٣٢٧) وأبو عبيد القاسم ابن سلام في « الأموال » (٤٢١) رقم (٨٦٠) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بنحوه ، وللحديث شاهد متفق عليه ، تقدم تخريجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .
(٤) خرج من ذلك ، ما وجد مدفوناً من أموال المسلمين ، فهي لقطة ، تُعرف كما تعرف اللقطة عامّاً ، ثم يتصرف فيه واجده ، إن اختار شرط الضمان لصاحبه ، والله أعلم اهـ .

انظر : « المعونة » (٣٨١/١) .

(٥) انظر : « الموطأ » في الزكاة ص ١٧٠ .

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٥/٢) من حديث أسامة بن زيد ، عن القاسم .

عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب : أنه قال في اللؤلؤ والياقوت
والخرز مثل ذلك ^(١) وقال مالك : مثل قول ابن شهاب وعبد الله بن
عمرو بن العاص .

في زكاة الخضر والفواكه

قال : وقال مالك : الفواكه كلها الجوز واللوز والتين ، وما كان
من الفواكه كلها مما ييبس ، ويدخر ويكون فاكهة ، فليس فيها زكاة ،
ولا في أثمانها حتى يحول على أثمانها الحول من يوم تقبض أثمانها ، قال
مالك : والخضر كلها القُضْب ^(٢) ، والبقل ، والقِرْط ^(٣) ،
والقصيل ^(٤) والبطيخ والقثاء ، وما أشبه هذا من الخضر ، فليس
فيها زكاة ، ولا في أثمانها حتى يحول على الأثمان الحول وقال مالك :
ليس في التفاح والرمان والسَّفَرجل ^(٥) وجميع ما أشبه هذا زكاة . قال
مالك : وليس الزكاة إلا في العنب والتمر والزيتون والحب الذي
ذكرت لك والقطنية .

(١) أخرجه البيهقي في « السنن الكبرى » (١٤٦/٤) من حديث ابن شهاب
الزهرى .

(٢) القُضْب : الفِضْفِص في مصر ، والفِصَّة في الشام ، نبات عُشْبِي كلثى مُعَمَّر من
الفصيلة القُرْنِيَّة ، يسمى : البرسيم الحجازى .

انظر « الوسيط » (قضب ، وفصفص) (٧١٧/٢ ، ٧٧٠) .

(٣) القِرْط : نوع من الكُرَّاث يعرف بكراث المائة .

انظر : « الوسيط » (كرث) (٧٥٥/٢) .

(٤) القَصِيل : ما اقتطع من الزرع أخضر لعلف الدَّوَاب .

انظر : « الوسيط » (قصيل) (٧٦٩/١) .

(٥) السَّفَرجل : شجر مثمر من الفصيلة الوردية ، الجمع : سفارج .

انظر : « الوسيط » (سفرجل) (٤٤٩/١) .

قال ابن وهب ، وأخبرني غير واحد عن عطاء بن السائب ^(١)
 عن موسى بن طلحة ^(٢) بن عبيد الله أن رسول الله ﷺ قال : « ليس
 في الخُصْرِ زكاة » ^(٣) ، ابن وهب ، وأخبرني سفيان الثوري عن
 ليث ابن أبي سليم ^(٤) عن مجاهد ^(٥) عن عمر بن الخطاب مثله ^(٦) .

(١) عطاء بن السائب بن مالك الكوفي أبو السائب ، روى عن أبيه ، وأنس
 ويزيد ، والحسن البصري ، وجماعة ، وروى عنه السفيانان ، وشعبة وآخرون ،
 صدوق اختلط ، توفي سنة ١٣٦ هـ .

انظر : « التهذيب » (٢٠٣/٧) ، و « الكاشف » (٢٦٥/٢) .

(٢) موسى بن طلحة بن عبيد الله القرشي التيمي المدني ، نزل الكوفة ، روى
 عن أبيه ، وعثمان بن عفان ، وعلى بن أبي طالب رضى الله عنهم وآخرين ،
 وروى عنه ابنه عمران ، وحفيده سليمان بن عيسى ، وأبو مالك سعد بن سعد ،
 ثقة جليل ، توفي سنة ١٠٣ هـ أو ١٠٤ هـ .

انظر : « الكاشف » (١٨٥/٣) ، و « التهذيب » (٣٥٠/١٠) .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١١٩/٤) من حديث عطاء بن موسى بن طلحة بمثل
 لفظ « المدونة » وأخرجه موصولاً الترمذى فى الزكاة رقم (٦٣٨) من حديث معاذ
 وفيه الحسن بن عمار وهو ضعيف عند أهل الحديث ، والدارقطنى (٩٦/٢) من
 حديث موسى بن طلحة عن أبيه ، وفيه الحارث بن نبهان ، ومن حديث أنس بن
 مالك ، وفيه مروان السنجارى ضعيف ، والحديث حسن بمجموع طرقه .

(٤) ليث بن أبي سليم بن زُثَيْم ، أبو بكر القرشى مولا هم الكوفى الليثى ،
 صدوق اختلط أخيراً ، ولم يتميز حديثه فترك ، أخرج له البخارى تعليقاً ، ومسلم
 وأبو داود والترمذى ، والنسائى وابن ماجه .

انظر : « الكاشف » (١٤/٣) ، و « التهذيب » (٤٦٥/٧) .

(٥) مجاهد بن جبير ، أبو الحجاج ، المكى ، المخزومى ، مولا هم المقرئ المفسر
 مولى قيس بن السائب ، ثقة إمام فى التفسير وفى العلم ، توفي وهو ساجد
 سنة ١٠١ هـ ، وقيل غير ذلك .

انظر : « سير أعلام النبلاء » (٤٤٩/٤) ، و « التهذيب » (٤٢/١٠) .

(٦) أخرجه عبد الرزاق (١٢٠/٤) من حديث سالم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

بمعناه .

ابن وهب ، عن عبد الجبار بن عمر الأيلي أنه قال عن ربيعة : ليس في الجوز واللوز والفاكهة اليابسة والرطبة والتوابل كلها زكاة ، قال ابن وهب : وأخبرني رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وابن شهاب ، وعطاء بن أبي رباح ، وعطاء الخراساني^(١) أنهم قالوا : ليس في البقل والبطيخ والتوابل والزعفران ، والقضب والكُرْسُف^(٢) والعُصْفَر^(٣) والأترنج^(٤) والتفاح والخِزْبِز^(٥) والتين والرمّان والفِرْسِك^(٦) ، والقثاء وما أشبه ذلك زكاة^(٧) وبعضهم يسمى ما لم يسم بعض ، قال ابن وهب : وقاله الليث ومالك .

ابن مهدي عن سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن عثمان ، عن

-
- (١) عطاء بن أبي سلم ، أبو أيوب ، وقيل : أبو عثمان ، وأبو محمد الخراساني البلخي ، مولى المهلب بن أبي صفرة ، صدوق يهيم كثيرا ويرسل ويُدلس ، ولم يصح أن البخاري أخرج له توفي سنة ١٣٥ هـ .
انظر : « التهذيب » (٢١٢ / ٧) ، و « الكاشف » (٢٦٦ / ٢) .
- (٢) الكُرْسُف : القطن . انظر : « الوسيط » (كرسف) (٨١٤ / ٢) .
- (٣) العُصْفَر : نبات صيفي من الفصيلة المركبة ، أنبوية الزهر ، يستعمل زهره تابلاً ، ويستخرج منه صبغ أحمر يصبغ به الحرير ونحوه .
انظر : « الوسيط » (عصفَر) (٦٢٧ / ٢) .
- (٤) هكذا بالأصل ، والصواب : الأترج : شجر يعلو ، ناعم الأغصان والورق ، والثمر ، وثمره كالليمون الكبار . انظر : « الوسيط » (أترج) (٤ / ١) .
- (٥) الخِزْبِز : البطيخ . انظر : « الوسيط » (خربز) (٢٣١ / ١) .
- (٦) الفِرْسِك : الخوخ أو ضرب منه . . من هامش الأصل .
- (٧) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٢ / ٢) من حديث علي كرم الله وجهه ، وعطاء بن أبي رباح ، وعطاء الخراساني ، وكذلك أخرجه عبد الرزاق (١٢٠ / ٤) من حديث علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وابن شهاب (١١٨ / ٤) من حديث ابن جريج عن عطاء .

موسى بن طلحة أن معاذ بن جبل أخذ الصدقة من كذا ومن كذا ، ولم يأخذ من الخُضِرِ صدقة^(١) .

فى قسم الزكاة

قلت : أرأيت زكاة مالى إن لم أجد إلا صِنْفًا واحدًا ممن ذكر الله فى الكتاب ، أيجزئنى أن أجعلها فيهم ؟ فقال : قال مالك : إن لم يجد إلا صِنْفًا واحدًا أجزأه أن يجعلها فيهم قال مالك : وإذا كنت تجد الأصناف كلها التى ذكر الله فى كتابه ، وكان منها صنف هم أحوج ، أوثر^(٢) أهل الحاجة حيث كانوا حتى تسدّ حاجتهم ، وإنما يتبع فى ذلك فى كل عام الحاجة حيث كانت ، وليس فى ذلك قسم مسمى ، قال : وسألناه عن الرجل تكون له الدار والخادم ، هل يعطى من الزكاة ؟ فقال : إن الدور تختلف ، فإن كانت دارًا ليس فى ثمنها فضل إن بيعت اشترى من ثمنها دارًا وفضلت فضلة يعيش فيها ، رأيت أن يعطى ولا يبيع مسكنه ، وإن كانت داره دارًا فى ثمنها ما يشترى به مسكنًا ويفضل له فضلة يعيش فيها لم يعط منها شيء والخادم كذلك ، قال : وسألنا مالكًا عن الرجل يكون له أربعون درهماً ، أيعطى من الزكاة ؟ يكون^(٣) له عيال وعدد ، ورب رجل يكون عياله عشرة أو شبه ذلك ، فلا تكون تلك الأربعون لهم

(١) أخرجه ابن أبى شيبة (٣٧١/٢) من حديث موسى بن طلحة عن معاذ بن جبل رضي الله عنه .

(٢) وذلك لقول الله تعالى : ﴿ وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْنَ نَفْسِهِ فَاُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (سورة الحشر : الآية ٩) .

(٣) لعله يوجد سقط هنا ، ولعل الصواب : فقال : قد يكون له عيال وعدد

... إلخ .

شيئاً ، فأرى أن يعطى مثل هذا ؟ قلت : أرأيت لو أن رجلاً له ألف درهم وعليه ألفا درهم ديناً ، وله خادم ودار ثمنها ألفا درهم ، أ يكون من الغارمين ^(١) وتحل له الصدقة ؟ فقال : لا ، ويكون دينه في عروضة في داره وخادمه ^(٢) ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : فإن أدى الألف التي عنده في دينه ، وبقيت عليه ألف درهم وبقيت داره وخادمه ، أ يكون من الغارمين والفقراء ؟ قال : نعم إذا لم يكن في الخادم والدار فضل عن دار تغنيه أو خادم يغنيه كان من الفقراء والغارمين ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم .

قال : وقال مالك : أرى أن يؤثر بالزكاة أهل الحاجة حيث كانوا ، قلت : فهل كان مالك يقول ، ويرضخ لمن سوى أهل الحاجة من الذين لا يستحقون الزكاة ؟ قال : ما علمت أنه قال يرضخ لهؤلاء ، قلت : فهل يرفع من الزكاة إلى بيت المال شيء في قول مالك ؟ قال : لا ، ولكن تفرّق كلها ولا يرفع منها شيء ، وإن لم يجد من يفرّق عليه في موضعه الذي أخذ ما فيه فأقرب البلدان إليه ، قال : ولقد حدثني مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال : كنت مع ابن زُرارة باليمامة حين بعثه عمر بن عبد العزيز مصدّقاً ، قال : فكتب إليه في أول سنة أن اقسم نصفها ، ثم كتب إليه في السنة الثانية أن اقسمها كلها ، ولا تحبس منها شيئاً ، قال : فقلت لمالك : والشأن أن تقسم في موضعها إلا أن تكون كثيرة فيصرفها إلى أقرب المواضع إليها ، قال : نعم .

(١) غَرِم : لزمه مالا يجب عليه ، ويقال : غرم الدية والدين أَدَاهما عن غيره ، وفي التجارة : خسر . انظر : « الوسيط » (غرم) (٢ / ٦٧٥) .
(٢) لعل الصواب : ويكون دينه في عروضة ، وفي داره ، وخادمه .

قال مالك : ولقد بلغنى أن طاوسًا بعث مصدقًا وأعطى رزقه من بيت المال ، قال فوضعه فى كوة^(١) فى منزله قال : فلما رجع سألوه أين ما أخذت من الصدقة ؟ قال : قسمته كله ، قالوا : فالذى أعطيناك ؟ قال : ها هو ذا فى بيتى موضوع ، قال : فذهبوا فأخذوه ، قال ابن القاسم : وبلغنى أن عمر بن الخطاب بعث معاذ ابن جبل مصدقًا فلم يأت بشيء .

قال مالك : ووجه قسم المال أن ينظر الوالى إلى البلدة التى فيها هذا المال ومنها جُبى فإن كانت البلدان متكافئة فى الحال أثر أهل ذلك البلد فقسم عليهم ، ولم يخرج منهم إلى غيرهم إلا أن يفضل عنهم فضلة فتخرج إلى غيرهم ، فإن قسم فى بلاده أثر الفقراء على الأغنياء قال : وإن بلغه عن بعض البلدان حاجة وفاقه نزلت بهم من سنة مستهم أو ذهاب أموالهم وزراعتهم وقحط السماء عنهم ، فإن للإمام أن ينظر إلى أهل ذلك البلد الذى جُبى فيهم ذلك المال فيعطيه منهُ ، ويخرج جل ذلك إلى أهل تلك البلاد الذين أصابتهم الحاجة ، وكذلك بلاد الإسلام كلهم حقهم فى هذا الفىء واحد يحمل هذا الفىء إليهم من غير بلادهم إذا نزلت بهم الحاجة ، قال مالك : والصدقات والزكاة كذلك كلها فى قسمها مثل ما وصفت لك .

أشهب ، عن مسلم بن خالد الزنجى أن عطاء بن السائب ، حدّثه عن سعيد بن جبير عن على بن أبى طالب أنه كان يقول : فى

(١) الكوة : حَزَق فى الجدار يدخل منه الهواء والضوء .

انظر : « الوسيط » (كوى) (٨٣٨ / ٢) .

هذه الآية : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا ﴾ ^(١)
 الآية كلها إنما هو علم أعلمه الله ، فإذا أعطيت صنفًا من هذه
 التسمية التي سماها الله أجزاءً ، وإن كان صنفًا واحدًا ، قال
 أشهب : وقال الزنجي : وحدثني سعيد بن أبي صالح عن ابن عباس
 أنه كان يقول مثل ذلك ^(٢) .

ابن وهب ، عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن قول الله
 تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ الآية ، فقال : لا
 نعلمه نسخ من ذلك شيء الصدقات بين من سمى الله فأسعدهم بها
 أكثرهم عددًا أو أشدهم حاجة ، ابن وهب ، عن يونس أنه سأل
 ابن شهاب عن الصدقة ، أيستعمل عليها غنى أو يخص بها فقير ؟
 فقال : لا بأس أن يستعمل عليها من استعمل من أولئك ونفقة من
 استعمل عليها في عمله من الصدقة .

ابن مهدي ، عن حفص بن غياث ^(٣) عن الحجاج بن أرطاة ^(٤)

(١) قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ
 قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ
 عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (التوبة : ٦٠) .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٠٦/٤) من حديث ابن جريج ، عن ابن عباس رضي
 الله عنهما .

(٣) حفص بن غياث بن طلق بن معاوية بن مالك بن الحارث ، أبو عمرو ،
 وقيل : أبو عمر ، النخعي الكوفي القاضي ، ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر ،
 توفي بالكوفة سنة ١٩٤ هـ ، وقيل ١٩٥ هـ ، ١٩٦ هـ .

انظر : « سير أعلام النبلاء » (٢٢/٩) ، و « التهذيب » (٤١٥/٢) .

(٤) حجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة بن شراحيل ، أبو أرطاة ، النخعي ،
 الكوفي ، القاضي ، أحد الفقهاء ، صدوق ، كثير الخطأ والتدليس ، توفي بخراسان
 أو بالري سنة ١٤٥ هـ ، وقيل غير ذلك .

عن المنهال بن عمرو^(١) عن زُرِّ بن حُبَيْش^(٢) عن حُذَيْفَةَ قال : إذا وضعتها في صنف واحد أجزأك ، ابن مهدي ، عن سليمان ، عن عطاء بن السائب ، عن سعيد بن جبير قال : إذا وضعت الصدقة في صنف واحد أجزأك ، ابن مهدي ، عن سفيان ، عن عبد الملك ابن أبي سليمان^(٣) عن عطاء بمثله ، ابن مهدي ، عن شعبة ، عن الحكم قال : قلت لإبراهيم أضع زكاة مالي في صنف من هذه الأصناف ؟ قال : نعم ، ابن مهدي ، عن إسرائيل بن يونس ، عن جابر عن الشعبي قال : لم يبق من المؤلفة قلوبهم أحد إنما كانوا على عهد رسول الله ﷺ ، فلما استخلف أبو بكر انقطعت الرشا^(٤) ، قال أشهب : وبلغني عن عمر بن عبد العزيز فيمن له الدار والخادم والفرس أن يُعطى من الزكاة .

= انظر : « سير أعلام النبلاء » (٦٨/٧) ، و « التهذيب » (١٩٦/٢) .

(١) المنهال بن عمرو ، أبو عمر الأسدي مولا هم الكوفي ، يروى عن أنس بن مالك ، وزر بن حبيش وعنه منصور ، وشعبة والمسعودي ، قال الدارقطني : صدوق ، توفي سنة بضع وعشرة ومئة .

انظر : « سير أعلام النبلاء » (١٨٤/٥) ، و « تهذيب التهذيب » (٣١٩/١٠) .
(٢) زرُّ بن حبيش بن حباشة بن أوس الإمام القدوة ، مقرئ الكوفة مع السلمي ، أبو مريم الأسدي ، أدرك الجاهلية وحدث عن عمر بن الخطاب ، وأبي وحذيفة ، كان ثقة كثير الحديث ، تُوفى بموقعة بدير الجماجم بالقرب من الكوفة سنة ٨١ هـ ، وقيل غير ذلك .

انظر : « سير أعلام النبلاء » (١٦٦/٤) ، و « التهذيب » (٣٢١/٣) .

(٣) عبد الملك بن أبي سليمان ، أحد الأئمة ، روى عن أنس بن مالك ، وعطاء بن أبي رباح ، وسعيد بن جبير ، وسلمة بن كهيل ، وعنه شعبة والثوري ، وابن المبارك ، صدوق له أوهام ، توفي سنة ١٤٥ هـ .

انظر : « الكاشف » (٢٠٩/٢) ، و « التهذيب » (٣٩٦/٦) .

(٤) الرشا : يعنى بالرشا ما كانوا يعطون في زمن النبي ﷺ مما كان يؤلفهم به اهـ .

من هامش الأصل .

فيمَن لا يقسُمُ عليه الرجل زكاته من أقاربه

قلت : أرأيت زكاة مال من لا ينبغي لى أن أعطيها إياه فى قول مالك ؟ قال : قال مالك : لا تعطىها أحداً من أقاربك ممن تلزمك نفقته ، قال : فقلت له : فمن لا تلزمنى نفقته من ذوى قرابتي وهو محتاج إليها ؟ فقال : ما يعجبني أن يلى ذلك هو بالدفع إليهم وما يعجبني لأحد أن يلى قسمة صدقته ؛ لأن المحمدة تدخل فيه ، والثناء وعمل السر أفضل ، ولكنى أرى أن ينظر رجلاً ممن يثق به فيدفع إليه ذلك يقسمه عليه ، فإن رأى ذلك الرجل الذى من قرابته الذى لا يلزمه نفقته أهلاً لها أعطاه ، كما يعطى غيره من غير أن يأمره بشيء من ذلك ، ولكن يكون الرجل الذى دفع ذلك إليه ليفرقه هو الناظر فى ذلك على وجه الاجتهاد ، قلت : من تلزمنى نفقته فى قول مالك ؟ فقال : الولد ولد الصلب ديناً ^(١) تلزمك نفقته الذكور حتى يحتلموا ، فإذا احتلموا لم تلزمك نفقتهم ، والنساء حتى يتزوَّجن ويدخل بهن أزواجهن ، فإذا دخل بها زوجها فلا نفقة لها عليه ، فإن طلقها بعد البناء أو مات عنها فلا نفقة لها على أبيها ^(٢) ، قلت : فإن هو طلقها قبل البناء بها ؟ فقال : هى على نفقتها ألا ترى أن النفقة واجبة على الأب حتى يدخل بها ؛ لأن نكاحها فى يد الأب ما لم يدخل بها زوجها ، قلت : فولد الولد ؟ قال : لا نفقة لهم على جدهم ، وكذلك لا تلزمهم النفقة على

(١) ورد بالأصل : ديناً وهو خطأ .

(٢) ظاهره ولو طلقت قبل البلوغ ، لكن حكى ابن يونس : أنها تعود نفقتها - أى على أبيها - لأن له جبرها ، ولو مكثت بها حتى بلغت سقطت خلافاً لسحنون اهـ .
انظر : « شرح زروق على الرسالة » (١٠٠ / ٢) .

جدهم ولا تلزم المرأة النفقة على ولدها ، وإنما يلزم الأب وحده النفقة على ولده ، وإن لم يكن لولدها مال ، وهي موسرة لم تلزم النفقة على ولدها وتلزم النفقة على أبويها ، وإن كانت ذات زوج ، وإن كره ذلك زوجها ، كذلك قال مالك : قال : والزوج تلزمه نفقة امرأته وخادم واحدة لامرأته ، ولا يلزمه من نفقة خدمها أكثر من نفقة خادم واحدة ، ولا يلزمه نفقة أخ ، ولا ذى قرابة ولا ذى رحم محرم منه .

قلت : فالذين لا يجوز له أن يعطيهم من زكاة ماله ، أهم هؤلاء الذين ذكرت الذين تلزمه نفقتهم ؟ قال : نعم ، قلت : ومن وراء هؤلاء من قرابته فهم في زكاته والأجنبيون سواء ؟ ، قال : نعم على ما فسر لك إذا رأى الذى دفع إليه زكاته أن يعطيهم أعطاهم ، قلت : أتعطى المرأة زوجها من زكاتها ؟ ^(١) قال : لا ، قلت : أتخفظه عن مالك ؟ قال : لا ، وهذا أبين من أن أسأل مالكا عنه .

قال : وقال مالك : لا يعطى أهل الذمة من الزكاة شيئا ، وأما قول مالك ، وعلى الوارث مثل ذلك ^(٢) ، فإن ذلك فى الضرر على الوارث مثل ذلك أن لا يضار ، قال ابن وهب : وقد قال ذلك

(١) ابن زرقون وغيره ، حملوا ذلك على عدم الإجزاء ، وروى ذلك ابن حبيب عن مالك ، وحملها ابن القصار على الكراهة ، وعلة الكراهة معلومة ، وهى انتفاع الزوجة بما يملكه زوجها من المال ، قال اللخمي : وإن أعطى أحد الزوجين للآخر ما يقضى به دينه جازا ه . انظر : « التاج والإكليل مع مواهب الجليل » (٢/ ٣٥٤) .

(٢) يشير بذلك إلى قول الله تعالى : ﴿ وَالْوَلَدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ وَبَوْلُهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدَيْهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا ءَاتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَالْقَوْلُ اللَّهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ (البقرة : ٢٣٣) .

ابن شهاب وقاله مالك ، وقد قال أشهب : كان ابن عباس وغيره من أهل العلم يرون أن إعطاء المرء قرابته من زكاته بوجه الصحة على وجه ما يعطى غيره من زكاة ماله مجزئ عنه ^(١) ، وكان ابن المسيب وطاوس يكرهان ذلك ، وكان مالك أكثر شأنه فيه الكراهية .

فى العتق من الزكاة

قال : وقال مالك : من اشترى من زكاة ماله رقبة ، فأعتقها كما يعتق الوالى إن ذلك جائز ويجزئه من زكاته ، ويكون ولاؤه لجميع المسلمين ، قلت : وكان مالك يقول : يشتري الوالى من الزكاة رقاباً فيعتقهم ؟ ، فقال : نعم ، ويكون ولاؤهم لجميع المسلمين ، قال : وحضرت مالكا يشير بذلك على من يقسم الصدقة ، قال مالك : ويجوز للمرء أن يعمل فى زكاة نفسه كما يجوز للوالى أن يعمل فى زكاة المسلمين ، قلت : فإن اشتراه من زكاة ماله فأعتقه عن نفسه ؟ قال : لا يجزئه ولم أسمع هذا من مالك ، ولكنه لا يجوز وعليه الزكاة ثانية ، لأن الولاء له ، فكأنها زكاة لم يخرجها ، وإنما إخراجها أن يكون ولاؤها لهم .

فى إعطاء المكاتب وابن السبيل من الزكاة

قال : وقال مالك : لا يعجبني أن يعان بها المكاتبون ^(٢) ، قال : وما علمت أنه كان بهذا البلد أحد أقتدى به فى دينى يفعل له أو قال

(١) أخرجه عبد الرزاق (١١٢/٤) من حديث عطاء عن ابن عباس رضى الله عنهما .

(٢) وقد فسر ابن عبد البر قوله تعالى : ﴿ وَفِي الرِّقَابِ ﴾ (التوبة : ٦٠) بأنهم =

نراه ، ولا بلغنى أن أبا بكر ولا عمر ولا عثمان فعلوا ذلك ، قال :
 وقال مالك : يعطى من الزكاة ابن السبيل ، وإن كان غنياً في بلده إذا
 احتاج ، وإنما مثل ذلك مثل الغازي في سبيل الله يعطى منها ، وإن
 كان غنياً ، قلت : فالحاج المنقطع به ؟ فقال : قال مالك : هو
 ابن السبيل يعطى من الزكاة ، قلت : والحاج عند مالك ابن السبيل ،
 وإن كان غنياً ؟ ، قال : نعم .

قال أشهب : وقد قال رسول الله ﷺ : « لا تحل الصدقة لغنيٍّ
 إلا خمسة : لغاز في سبيل الله ، أو لعامل عليها ، أو لغارم ، أو
 لرجل اشتراها بماله ، أو لرجل له جار مسكين فيصَّدَّق على المسكين
 فأهدى المسكين إلى الغني » ^(١) .

في تكفين الميت وإعطاء اليهودي والنصراني والعبد من الزكاة

قال : وقال مالك بن أنس : لا يجزئه أن يعطى من زكاته في
 كفن ميت ؛ لأن الصدقة إنما هي للفقراء والمساكين ، ومن سمي
 الله ، وليس للأموات ولا لبنيان المساجد ^(٢) شيء ، قال : وقال

= المكاتبون ، فإن أعطى المكاتب في أخذ كتابته ما يتم به عتقه كان حسناً ، وإن أعطاه
 في غير تلك الحال ، ثم عجز أجزته ، ثم قال : وقد روى عن مالك أنه يعان المكاتب .
 انظر : « الاستذكار » (٢٩١ / ٩) .

(١) أخرجه مالك في « الموطأ » في كتاب الزكاة رقم (٣٠) مرسلاً من حديث
 زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار ، وقد وصله أبو داود في الزكاة رقم (١٦٣٦) ،
 وابن ماجه في الزكاة رقم (١٨٤١) من حديث زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن
 أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، بمثل لفظ « المدونة » ، ورواته ثقات .

(٢) قال ابن فرحون في شرحه على مختصر ابن الحاجب : ولا تصرف لقاضٍ =

مالك : لا يُعطى من الزكاة مجوسى ، ولا نصرانى ، ولا يهودى ، ولا عبد ، وكما لا يعتق فى الكفارات غير المؤمنين ، فكذلك لا يطعم منها غير المؤمنين ، وكما لا يعتق فى الزكاة غير المؤمنين ، فكذلك لا يعطى منها غير المؤمنين ، وقد قال : لا يعتق فى الكفارات إلا مؤمنة ، ربعة ، وعطاء : مؤمنة صحيحة ، وقال نافع ، وربعة : لا يطعم من الزكاة نصرانى ، ولا يهودى ، ولا عبد إلا أن نافعاً لم يذكر اليهودى ولا العبد .

فيمن يعطى مكان زكاة الذهب والورق عرضاً

قلت : أرأيت إن أعطى زكاة ماله ، وقد وجبت عليه ، وهى ألف درهم كانت عنده حال عليها الحول ، فأعطى مكان زكاتها حنطة أو شعيراً أو عرضاً من العروض قيمته ربع عشر هذه الألف ؟ فقال : قال مالك : لا يعطى عروضاً ، ولكن يعطى ورقاً أو قيمة ذلك ذهباً ، وقد كره غير واحد اشتراء صدقة ماله ^(١) عمر بن

= ولا لإمام مسجد ، ولا لفقهاء ؛ لأن أرزاقهم فى بيت المال ، فعلى هذا التعليل إذا انقطع ذلك عنهم من بيت المال يجوز صرفها لهم اهـ .

وفى حاشية الخرشى : جواز إعطاء الزكاة للقارئ والعالم والمعلم ، ومن فيه منفعة للمسلمين ، ولو كانوا أغنياء لعموم نفعهم ولبقاء الدين ، كما نص على جوازها ابن رشد واللمخى ، وذلك قياساً على إعطاء المجاهد ، ولو كان غنياً لعموم نفعه للمسلمين ، وفى حكمه القارئ والمعلم والمؤذن ؛ لأن فى ذلك بقاء الإسلام وشهرته وتعظيمه هذا ما لم يكن له راتب من بيت المال اهـ . انظر : « مواهب الجليل » (٣٥٠ / ٢) ، و « حاشية العدوى على شرح الخرشى » (٢١٦ / ٢) .

(١) قال فى « التوضيح » : المشهور فى إعطاء القيمة أنه مكروه لا محرم حيث جعله فى « المدونة » من شراء الصدقة ، والمشهور فيه أنه مكروه لا محرم ، قال أبو على المساوى : إنه الراجح ، وقال ابن رشد : الإجزاء أظهر الأقوال ، وقد سبق أن صوبه ابن يونس . انظر : الدسوقي على « الشرح الكبير » (٥٠٢ / ١) باختصار .

الخطاب^(١) وابن عمر ، وجابر بن عبد الله وقال يحيى : من الناس من يكره اشتراء صدقته .

فى الرجل له الدَّيْنُ على الرجل فيتصدق به عليه ينوى بذلك زكاة ماله

قلت : أرأيت الرجل يكون لى عليه الدَّيْن فتجب على الزكاة فأتصدق عليه بذلك الدَّيْن ، وهو من الفقراء أنوى به أنه من زكاة مالى^(٢) فقال : قال مالك : فيما بلغنى لا يعجبنى ذلك ، قال سحنون ، وقال غيره : لأنه ناو إذا كان على فقير ولا يجزئه أن يعطى ناوياً وهو عليه ولو جاز هذا لجاز للرجل أن يعطى فى زكاة ماله أقل من القيمة مما وجب عليه ؛ لأن ما على الفقير لا قيمة له ، وإن كانت له قيمة فقيمتة دون .

فى قسم خمس الرُّكاز

قلت : أرأيت لو أن رجلاً أصاب ركازاً ، وكان له أقارب فقراء منهم من يُضَمُّنُهُ الحاكم نفقته ، ومنهم من لا يُضَمُّنُهُ الحاكم نفقته ،

(١) أخرجه ابن أبى شيبة (٤٠٤/٢) من حديث عطاء عن عمر بن الخطاب

رضي الله عنه

(٢) بأن قال : أسقطت ما عليك من زكاتى ، وكان المدين عديماً ، فالمشهور أنه لا يجزئ ، وهذا ظاهر « المدونة » ، لأنه دين هالك لا قيمة له أو له قيمة قليلة ، وقال أشهب : يجزئ ، وأما ما إذا كان المدين عنده ما يجعله فى الدين أو بيد رب الدين رهن ، فيجوز حسبه عليه ، لأن دينه ليس بهالك على أحد القولين المرجحين . انظر : « الشرح الكبير » و « حاشية الدسوقي » عليه (٤٩٤/١) .

أجعل خُمس هذا الرِّكاز فيهم أم لا ؟ فقال : لا يخصصهم بذلك ، ولكن يُعطِيهم كما يُعطى غيرهم من الفقراء فقراء موضعه وذلك أن مالكا كره أن يعطى الرجل زكاته أقربه الذين لابدَّ من نفقتهم لمكان محمدتهم إياه وقضاء مذمة إن كانت عليه ، ودفع صلات بهذا إن كانوا يرجونها منه ، فلو صح ذلك عنده لم ير بذلك بأسا ، قال : وإنما كان يقول لنا مالك : إنما أخاف بذكر هذه الأشياء أن يحمده عليها .

قال عبد الرحمن بن القاسم : فهذا الخُمس لمن كان لا يدفع به شيئا مما وصفت لك من مذمة ولا يجزُّ به محمداً إلا على وجه الاجتهاد لهم كاجتهاده في غيرهم ، فلا أرى بذلك بأسا ، فأما ولد أو والد فلا يعجبني ذلك ؛ لأن نفقتهم تلزمه فهو إذا أعطاهم دفع عن نفسه بعطيتهم نفقتهم ، وإن كانوا أغنياء فغيرهم أحق بذلك منهم ، وقد قال غيره : إذا أعطاهم كما يعطى غيرهم من الأباعد على غير إثارة جاز ؛ لأن الخُمس فيءٌ ، وليس هو مثل الزكاة التي لا تحل لغنى والفىء يحل للغنى والفقير إلا أن الفقير يؤثر على الغنى ، قلت لابن القاسم : أرايت هذا الخُمس لِمَ لا يعطيه ولده ووالده الذين يضمن نفقتهم فيغنيهم بذلك ، ويدفع عنه نفقتهم ، وهذا الخُمس عندك إنما هو فيءٌ وهؤلاء فقراء ؟ ، فقال : ينبغي له أن ينظر إلى من هو أفقر من هؤلاء الذين يضمن هو نفقتهم فهم أولى بذلك ؛ لأن الوالدين لو كانا فقيرين أحدهما له من ينفق عليه ، والآخر ليس له من ينفق عليه ، فكذلك هذا الرجل .

وسئل مالك ، وأنا قاعد عن رجل محتاج له أب موسر ، أترى أن يعطى من القسم شيئا ؟ فقال : إن كان لا يناله معروف أبيه

فلا أرى بذلك بأسًا ، قال ابن القاسم : فإن كان يناله معروف أبيه
فغيره من أهل الحاجة ممن لا يناله معروف أحد أولى بذلك ، قلت :
أى شيء هذا القسم ؟ ، فقال : هو الزكاة .

ما جاء فى الفىء^(١)

قلت : لابن القاسم : ما قول مالك فى هذا الفىء ، أيسوى بين
الناس فيه أو يفضل بعضهم على بعض ؟ قال : وقال مالك : يفضل
بعضهم على بعض ويبدأ بأهل الحاجة حتى يغنوا منه ، قلت
لابن القاسم : أرأيت جزية جماجم أهل الذمة وخراج الأرضين ما كان
منها عنة ووفاء صالح أهلها عليه ما يصنع بهذا الخراج ؟ ، قال : قال
مالك : هذا جزية ، قال ابن القاسم : والجزية عند مالك فيما نعلم من
قوله فىء كله ، قلت لابن القاسم : فيمن يعطى هذا الفىء وفيمن
يوضع ؟ قال مالك : على أهل كل بلد فتحوها عنة أو صالحوا عليها
هم أحق به يقسم عليهم يبدأ بفقرائهم ، حتى يغنوا ولا يخرج منهم إلى
غيرهم إلا أن تنزل بقوم حاجة فينقل إليهم منه بعد أن يعطى أهلها
منه ، يريد ما يغنيهم على وجه النظر والاجتهاد ، قال ابن القاسم :
وكذلك كتب عمر بن الخطاب : لا يخرج فىء قوم منهم عنهم إلى
غيرهم ، قال : ورأيت مالكا يأخذ بالحديث الذى كتب به عمر بن

(١) الفىء فى اللغة : الرجوع إلى حالة محمودة ، قال الجرجاني : والفىء ما ينسخ
الشمس ، وهو من الزوال إلى الغروب ، كما أن الظل ما تنسخه الشمس وهو من
الطلوع إلى الزوال . واصطلاحًا : عند السادة المالكية هو المأخوذ من مال كافر مما
سوى الغنيمة وسوى المختص بأخذه ، فلا يرد الرّكاز على حد الفىء والهبة .
انظر : «معجم المصطلحات» (٥٦/٣) .

الخطاب إلى عمار بن ياسر^(١) وصاحبيه إذ ولّاهم العراق ، وحين قسم لأحدهم نصف شاة ، وللآخرين ربعاً ربعاً فكان في كتاب عمر بن الخطاب : إنما مثلي ومثلكم في هذا المال كما قال الله تبارك وتعالى في مال اليتيم : ﴿ وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (٢) (٣) .

قال : وسألناه عن الرجل يوصى بالنفقة في سبيل الله قال : يبدأ بأهل الحاجة الذين في سبيل الله ، قال : وكلمته في غير شيء ، فرأيت قوله أنه يبدأ في جميع ذلك بالفقراء .

قال ابن القاسم : وقال مالك : يبدأ بالفقراء في هذا الفیء ، فإن بقى شيء كان بين الناس كلهم بالسوية إلا أن يرى الوالي أن يحبسهُ لنوائب تنزل به من نوائب أهل الإسلام ، فإن كان ذلك رأيت ذلك له ، قال ابن القاسم : والناس كلهم سواء عريبيهم ومولاهم ، وذلك أن مالكا حدثني أن عمر بن الخطاب خطب الناس ثم قال : أيها

(١) الصحابي الجليل ، عمار بن ياسر بن عامر الكنانی المذحجي العنسی ، أبو اليقظان ، أحد الشجعان ذوی الرأي ، وهو أحد السابقين إلى الإسلام والجهري به ، هاجر إلى المدينة ، وشهد بدرًا ، وأحدًا والمشاهد ، وشهد الجمل وصفين مع على عليه السلام ، وتوفي في الثانية سنة ٣٧ هـ .

انظر : «الحلية» (١/١٣٩) ، و«سير أعلام النبلاء» (١/٤٠٦) .
(٢) قال تعالى : ﴿ وَأَبْلَوْا الْمَيْمَنَ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴾ (سورة النساء ، الآية : ٦) .

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٣٥٤) ، و«معرفه السنن والآثار» (٩/٢٨٦) بمعناه من حديث عمر بن الخطاب عليه السلام .

الناس إنى عملت عملاً ، وإن صاحبى عمل عملاً ، فإن بقيت إلى قابل لألحقن أسفل الناس بأعلاهم ، قال : وقال مالك : بلغنى أن عمر بن الخطاب قال : ما من أحد من المسلمين إلا وله فى هذا المال حق أعطيه أو منعه حتى لو كان راعياً أو راعية بعدن^(١) ، قال : ورأيت مالكا يعجبه هذا الحديث ، قال ابن القاسم : وسمعت مالكا يقول : قد يعطى الوالى الرجل يجيزه للأمر يراه على وجه الدين أى وجه الدين من الوالى يجيزه لقضاء دينه بجائزة أو لأمر يراه ، قد استحق الجائزة فلا بأس على الوالى بجائزة مثل هذا ، ولا بأس أن يأخذها هذا الرجل ، قلت لابن القاسم : أيعطى المنفوس^(٢) من هذا المال ؟ قال : نعم ، وقد أخبرنى مالك : أن عمر بن الخطاب مرَّ ليلة فسمع صبيّاً يبكى ، فقال لأهله : ما لكم لا ترضعونه ؟ ، قال : فقال أهله : إن عمر بن الخطاب لا يفرض للمنفوس حتى يطم ، وإنا فطمناه ، قال : فولى عمر بن الخطاب وهو يقول : كدت والذى نفسى بيده أن أقتله ، ففرض للمنفوس من ذلك اليوم مائة درهم^(٣) .

قلت لابن القاسم : فإن كان المنفوس والده غنياً ، أيبداً بكل منفوس والده فقير ؟ قال : نعم ، قلت له : أفكان يعطى النساء من هذا المال فيما سمعت من مالك ؟ قال : سمعت مالكا يقول : كان عمر بن الخطاب يقسم للنساء ، حتى إن كان ليعطيهن المسك^(٤) ،

(١) أخرجه أحمد (٤٢/١) ، والبيهقى فى « السنن الكبرى » (٣٤٧/٦) ، و« معرفة السنن والآثار » (٢٨٢/٩) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه .
(٢) المنفوس : المولود . انظر : « الوسيط » (نفس) (٩٧٨/١) .
(٣) أخرجه ابن سعد فى « الطبقات الكبرى » (٢٩٨/٣) من حديث عمر رضي الله عنه .
(٤) أخرجه أبو عبيد فى « الأموال » ص ٣٠٧ من حديث عمر رضي الله عنه .

قلت لابن القاسم : ويبدأ بالفقيرة منهن قبل الغنية ؟ قال : نعم ، قلت له : أرأيت قول مالك يسوّى بين الناس في هذا الفىء الصغير والكبير ، والمرأة والرجل فيه سواء ؟ قال : تفسيره أنه يعطى كل إنسان قدر ما يغنيه ، الصغير قدر ما يغنيه ، والكبير قدر ما يغنيه ، والمرأة قدر ما يغنيها ، هذا تفسير قوله عندى : يسوّى بين الناس في هذا المال ، قلت له : فإن فضل الآن بعدما استغنى أهل الإسلام من هذا المال فضل ؟ ، قال : ذلك على اجتهد الإمام إن رأى أن يحبس ما بقى لنوائب أهل الإسلام حبسه ، وإن رأى أن يفرّقه على أغنيائهم فرّقه ، وهذا قول مالك .

قلت لابن القاسم : فهذا الفىء حلال للأغنياء ؟ قال : نعم ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قال : ولقد حدثنى مالك ابن أنس : أنه أتى بمال عظيم من بعض النواحي في زمان عمر بن الخطاب ، فصب في المسجد فبات عليه جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ منهم : عثمان بن عفان ، وعلى بن أبى طالب ، وطلحة ابن عبيد الله ^(١) ، والزبير بن العوام ^(٢) وعبد الرحمن بن

(١) طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن تيم بن كنانة القرشى التيمى المكى ، أبو محمد ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، كان ممن سبق إلى الإسلام ، وأوذى في الله ، ثم هاجر ، غاب عن بدر لتجارة كانت له بالشام ، وتألم لغيبته ، فضرب له النبي ﷺ بسهمه وأجره ، دافع عن النبي ﷺ يوم أحد حتى شلت يده ، قُتل يوم الجمل سنة ٣٦ هـ ، وقبره بظاهر البصرة .
انظر : « سير أعلام النبلاء » (٢٣/١) .

(٢) الصحابى الجليل : الزبير بن العوام بن خويلد الأسدى القرشى ، أبو عبد الله ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وأول من سل سيفه في الإسلام ، وهو ابن عمه النبي ﷺ ، أسلم صغيراً وشهد بدرًا وأحدًا والمشاهد ، كان موسرًا كثير التجارة ، قتل يوم الجمل سنة ٣٦ هـ .
انظر : « الحلية » (٨٩/١) ، و « صفة الصفوة » (١٣٢/١) .

عوف^(١) وسعد بن أبي وقاص رضى الله تعالى عنهم ، فلما أصبح كشف عنه أنطا^(٢) ومسوح^(٣) كانت عليه ، فلما مسته الشمس ائتلق^(٤) وكان فيه تيجان^(٥) قال : فبكى عمر بن الخطاب ، فقال له عبد الرحمن بن عوف : يا أمير المؤمنين ، ليس هذا حين بكاء إنما هذا حين شكر ، فقال : إني أقول إنه ما فتح الله بهذا على قوم قط إلا سفكوا دماءهم وقطعوا أرحامهم ، ثم قال لابن الأرقم^(٦) : اكتب لى الناس ، قال : قد كتبتهم ، ثم جاءه بالكتاب قال : فقال له : هل كتبت الناس ؟ قال : نعم ، قد كتبت المهاجرين والأنصار والمهاجرين من العرب ، والمحرّرين يعنى المعتقين ، قال : ارجع فاكتب فلعلك قد تركت رجلاً لم تعرفه ، إرادة أن لا يترك أحداً ،

(١) عبد الرحمن بن عوف بن الحارث بن زهرة بن كلاب ، أبو محمد ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وأحد الستة الشورى ، وأحد السابقين البدرين ، القرشى الزهرى ، كان من الأجواد الشجعان العقلاء ، توفى سنة ٣٢ هـ ، ودُفن بالبقيع . انظر : « سير أعلام النبلاء » (١/٦٨) .

(٢) النّطع والنّطع : بساط من الجلد ، كثيراً ما كان يقتل فوقه المحكوم عليه بالقتل . انظر : « الوسيط » (نطع) (٢/٩٦٨) .

(٣) مسوح : لعله الكساء المخطط . انظر : « الوسيط » (سيح) (١/٤٨٥) .

(٤) ائتلق : تألق ، ولمع . انظر : « الوسيط » (ألق) (١/٢٤) .

(٥) تيجان : جمع التاج ، وهو ما يوضع على رءوس الملوك من الذهب والجواهر . انظر : « الوسيط » (توج) (١/٩٣) .

(٦) الصحابى الجليل ، عبد الله بن أرقم بن عبد يغوث بن وهب بن عبد مناف القرشى الزهرى ، الكاتب ، من مسلمة الفتح ، وكان ممن حسن إسلامه ، وكتب للنبي ﷺ ثم لأبى بكر وعمر وولاه عمر بيت المال ، وولى بيت المال أيضاً لعثمان رضى الله عنهم ، توفى سنة ٤٤ هـ .

انظر : « سير أعلام النبلاء » (٢/٤٨٢) ، و « الكاشف » (٢/٧٢) .

فهذا يدلّك على أن عمر كان يقسم لجميع الناس ^(١) .

قال ابن القاسم : سمعت مالكا ، وهو يذكر أن عمر بن الخطاب كتب إلى عمرو بن العاص وهو بمصر في زمان الرمادة ، فقلنا لمالك : وما زمان الرمادة أكانت سنة أو سنتين ؟ قال ابن القاسم : بلغني أنها كانت ست سنين ، قال : فكتب إليه واغوثاه ، واغوثاه ، قال : فكتب إليه عمرو بن العاص لبيك ، لبيك ، قال : فكان يبعث إليه العير عليها الدقيق في العباء فكان يقسمها عمر فيدفع الجمل كما هو إلى أهل البيت ، فيقول لهم : كلوا دقيقه والتحفوا العباء وانتحروا البعير ، وأندموا بشحمه ، وكلوا لحمه .

قال ابن القاسم : سمعت مالكا وهو يذكر : أن رجلاً رأى فيما يرى النائم في خلافة أبي بكر أن القيامة قد قامت ، وأن الناس حشروا ، قال : فكأنه ينظر إلى عمر بن الخطاب قد فرع الناس ^(٢) بسطة ، قال : فقلت في منامي : بيم فضل عمر بن الخطاب الناس ؟ قال : فقيل لي : بالخلافة ، والشهادة ، وأنه لا يخاف في الله لومة لائم ، قال : فأتى الرجل حين أصبح ، فإذا أبو بكر وعمر قاعدان جميعاً ، فقص عليهما الرؤيا ، فلما فرغ منها انتهره عمر ، ثم قال له : قم أحلام نائم ، فقام الرجل ، فلما توفي أبو بكر ، وولى عمر أرسل إليه ، ثم قال له : أعد على الرؤيا التي رأيتها ، قال : أوما كنت رددتها عليّ ؟ ! قال له : أو ما كنت تستحي أن تذكر فضيلتي في

(١) ذكره الشافعي في « الأم » (١٥٧ / ٤) ، ورواه البيهقي في « السنن الكبرى » (٣٥٧ / ٦ - ٣٥٨) وفي « معرفة السنن والآثار » (٢٩٠ / ٩) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٢) فرع الناس : أى علاهم . انظر : « الوسيط » (فرع) (٧٠٩ / ٢) .

مجلس أبي بكر ، وهو فيه قاعد ، قال : فقصها الرجل عليه ، فقال : بالخلافة ، قال عمر : هذه أولتهن يريد قد نلتها ، ثم قال : والشهادة ، فقال عمر : أنى ذلك لى والعرب حولى ، فقال : بلى ، وإن الله على ذلك لقدير ، قال : وأنه لا يخاف فى الله لومة لائم ، قال عمر : والله ما أبالى إذا قعد الخصمان بين يديّ على من دار الحق فأديره .

قال عبد الرحمن بن القاسم : سمعت مالكا يقول : اختصم قوم فى أرض قرب المدينة فرفعوا ذلك إلى عثمان بن عفان ، قال : فركب معهم عثمان بن عفان لينظر فيما بينهم ، قال : فلما ركب وسار ، فقال له رجل من القوم : يا أمير المؤمنين ، أتركب فى أمر قد قضى فيه عمر بن الخطاب ؟ قال : فردّ عثمان دابته ، وقال : ما كنت لأنظر فى أمر قد قضى فيه عمر .

قلت لابن القاسم : هل يجبر الإمام أحدا على أخذ هذا المال إذا أبى أخذه ؟ قال : لا ، قال : وسمعت مالكا يذكر أن عمر بن الخطاب كان يدعو حكيم بن حزام^(١) ، فيعطيه عطاءه ، قال : فيأبى ذلك حكيم ويقول : قد تركته على عهد من هو خير منك ، يريد النبى عليه الصلاة والسلام ، فيقول عمر : إنى أشهدكم عليه^(٢) .

(١) حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصى الأسدى ابن أخى خديجة رضى الله عنها زوج النبى ﷺ ، كان يفعل المعروف ، ويصل الرحم فى الجاهلية ، عمّر طويلاً ، وقيل توفى بالمدينة سنة ٥٠ هـ ، وقيل غير ذلك . انظر : «الإصابة» (٩٧/٢) .

(٢) (متفق عليه) أخرجه البخارى فى الزكاة رقم (١٤٧٢) ، ومسلم فى الزكاة رقم (١٠٣٥) من حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه .

قال ابن القاسم: فلم يجبر عمر هذا على أخذ المال ، قال :
وسمعت مالكا يقول : إنما تركه حكيم لحديث سمعه من رسول
الله ﷺ ، الحديث الذى جاء : « إن خيرا لأحدكم أن لا يأخذ من
أحد شيئا ، قالوا : ولا منك يا رسول الله ، قال : ولا منى » (١) .

تمّ كتاب الزكاة الأول من المدوّنة الكبرى
والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم .

ويليه كتاب الزكاة الثانى

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٤٣٤) من حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه ، والحديث صحيح
بشواهده .

كتاب الزكاة الثاني

من المدونة الكبرى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله سيدنا محمد وصحبه وسلم

في زكاة الإبل

حدثنا زيادة الله بن أحمد ، قال : حدثنا يزيد بن أيوب ،
وسليمان بن سالم^(١) عن سحنون ، عن عبد الرحمن بن القاسم قال :
وقال مالك بن أنس : في الساعى إذا أتى الرجل فأصاب له خمساً
وعشرين من الإبل ، ولم يجد فيها بنت مَحَاضٍ^(٢) ، ولا ابن لبون^(٣)

(١) سليمان بن سالم القطان ، أبو الربيع القاضي ، معروف ، بابن الكحلة ،
مولى لغسان ، من أصحاب سحنون ، سمع من سحنون ، وابنه ، وعون ،
والجعدى ، دخل المدينة فحدث عن محمد بن مالك ، كان ثقة كثير الكتب
والشيوخ ، حسن الأخلاق ولاه ابن طالب قضاء باجة ، ثم ولى قضاء صقلية ،
فخرج إليها ونشر بها علماً وعنه انتشر المذهب المالكى ولم يزل عليها قاضياً إلى أن
توفى بها سنة ٢٨١هـ . انظر : « الديباج المذهب » (١ / ٣٧٤) .

(٢) بنت مخاض : هى التى لها سنّة ، وحملت أمها .

انظر : « معجم المصطلحات » (٣ / ٢٣٦) .

(٣) ابن لبون : ولد الناقة إذا استكمل السنة الثانية ودخل فى الثالثة ؛ لأن أمه
ولدت غيره ، فصار لها لبن ، وهى ابنة لبون ، وبنت لبون ، الجمع بنات لبون
للذكور والإناث .

انظر : « الوسيط » (لبن) (٢ / ٨٤٧) .

ذَكَرَ : إن رب الإبل يشتري للساعى بنت مخاض على ما أَحَبَّ أو كره
إلا أن يشاء ربُّ الإبل أن يدفع منها ما هو خير من بنت مخاض ،
فليس للمُصَدِّق أن يردَّ ذلك إذا طابت بذلك نفس صاحب الإبل ،
قال : وهو قول مالك ^(١) .

قلت : أرأيت إن أراد رب المال أن يدفع ابن لبون ذكر ، إذا لم
يوجد في المال بنت مخاض ، ولا ابن لبون ؟ قال : ذلك إلى الساعى
إن أراد أخذه أخذه ، وإلا ألزمه بنت مخاض ، وليس له أن يمتنع
من ذلك ، قال مالك : في الإبل مثل أن يكون للرجل المائتا بعير ،
فيكون فيها خمس بنات لبون أو أربع حقائق ^(٢) فقال لى مالك : إذا
كان السنان في الإبل ، كان المُصَدِّق مخيراً في أى السنين شاء أن يأخذ
أخذ إن شاء خمس بنات لبون ، وإن شاء أخذ أربع حقائق ، فإذا لم
يكن إلا سن واحدة لم يكن للساعى غيرها ، ولم يجبر رب المال على
أن يشتري له السن الأخرى .

قال مالك : وإذا لم يكن في المال السنان جميعاً ، فالساعى مخير
أى ذلك شاء كان على رب المال أن يأتيه به على ما أحب رب الإبل
أو كره ، ويجبر على ذلك ، قال : والساعى في ذلك مخير إن شاء
أخذ أربع حقائق ، وإن شاء خمس بنات لبون ، وكذلك قال مالك ،
قلت : هل كان مالك يأمر بأن يعاد في الغنم بعد عشرين ، ومائة
من الإبل إذا أخذ منه حقتين فزادت ؟ فقال : لم يكن مالك يقول
يرجع إلى الغنم إذا صارت الفريضة في الإبل لم يرجع في الغنم ، قال

(١) انظر « الموطأ » في الزكاة ص ١٧٥ .

(٢) الحِقَّة : ما مضت عليها ثلاث سنين ، ودخلت في الرابعة فهو حَقٌّ والأُنثى

حقة . انظر : « معجم المصطلحات » (٣/٢٣٦) .

سحنون : إلا أن ترجع الإبل إلى أقل من فريضة الإبل فترجع إلى الغنم ألا ترى أن رسول الله ﷺ قال : « فما زاد على عشرين ومائة ، ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة » ^(١) والنبي (عليه الصلاة والسلام) ابتداءً الفرض من خمس .

قال أشهب : وقاله عمر ، قال عمر : في أربع وعشرين من الإبل فدونها الغنم في كل خمس شاة ، فإنما قال فدونها ، ثم قال : وفيما فوق ذلك إلى خمس وثلاثين بنت مخاض ؛ فإن لم تكن فيها بنت مخاض فابن لبون ذكر وفيما فوق ذلك إلى خمس وأربعين بنت لبون ، حتى انتهى إلى عشرين ومائة في تسمية أسنان الزكاة ، فقال : فما زاد على عشرين ومائة من الإبل ففي كل أربعين ابنة لبون ، وفي كل خمسين حقة ، ولم يقل فيما زاد على ذلك ، ففي كل خمس شاة إلى أربع وعشرين ، كما ابتداءً به الصدقة ، وقاله النبي (عليه الصلاة والسلام) وهو الذي ابتداءً تسنين الفريضة وستتها ^(٢) .

قلت : أليس إنما يأخذ مالك في صدقة الإبل بما في كتاب عمر ابن الخطاب الذي زعم مالك أنه قرأه ؟ فقال : نعم ، قلت : رأيت قولهم في عشرين ومائة حقتان فما زاد ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة إنما يعنى بالزيادة ما زاد على عشرين ومائة والحقتان في الإبل كما هما ، فقال : لا ، ولكن تسقط الحقتان ، ويرجع إلى أصل الإبل وتلغى الفريضة الأولى الحقتان اللتان وجبتا

(١) أخرجه أبو داود في الزكاة رقم (١٥٦٨) ، والترمذي في الزكاة رقم (٦٢١) من حديث سالم عن أبيه ﷺ ، وقال الترمذي : حديث ابن عمر حديث حسن .
(٢) أخرجه عبد الرزاق (٨/٤) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (٨٧/٤) ، و« معرفة السنن والآثار » (٢٣/٦) من حديث عمر ﷺ .

فيها إذا زادت على عشرين ومائة واحدة فصاعدًا ، ويرجع إلى الأصل فيؤخذ من كل أربعين بنت لبون ، ويؤخذ من كل خمسين حقة ، قلت : فإن زادت على عشرين ومائة واحدة ؟ فقال : المصدق مخير إن شاء أخذ ثلاث بنات لبون ، وإن شاء أخذ حقتين ، قلت له : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم .

قال ابن القاسم : وكان ابن شهاب يخالف مالكًا في هذه المسألة يقول : إذا زادت واحدة على عشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون إلى أن تبلغ ثلاثين ومائة وفي ثلاثين ومائة حقة وابنتا لبون ، وفي ثلاثين ومائة يتفق قول ابن شهاب ومالك ، ويختلفان فيما بين أحد وعشرين ومائة إلى تسع وعشرين ومائة لأن مالكًا يجعل المصدق مخيرًا إن شاء أخذ حقتين ، وإن شاء أخذ ثلاث بنات لبون ، وابن شهاب كان يقول : ليس المصدق مخيرًا ، ولكنه يأخذ ثلاث بنات لبون ؛ لأن فريضة الحقتين قد انقطعت ^(١) .

قال ابن القاسم : ورأى على قول ابن شهاب ؛ لأن ذلك ثبت عن النبي (عليه الصلاة والسلام) وعن عمر إذا زادت على عشرين ومائة ، ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ، فأراهم ثلاث بنات لبون على كل حال كانت ثلاث بنات لبون في الإبل ، أو لم تكن كانت فيها السنان جميعًا ، أو لم تكن إلا إحداهما أو لم يكونا فيها جميعًا ، فذلك كله عندي سواء ، وعلى رب الإبل أن يأتيه بثلاث بنات لبون على ما أحب أو كره وليس للساعي أن يأخذ

(١) أخرجه البيهقي في « السنن الكبرى » (٩١/٤) ، و « معرفة السنن والآثار » (٢٥/٦) من حديث ابن شهاب .

إلا ثلاث بنات لبون ، وإن أراد أخذ الحقاق ، فليس ذلك له .
 قال : وقال مالك : إذا كانت الإبل ثلاثين ومائة ففيها حِقَّةٌ ،
 وابنتا لبون في الخمسين منها حِقَّةٌ ، وفي الثمانين منها ابنتا لبون ،
 فإذا كانت أربعين ومائة فابنة لبون وحقتان في الأربعين بنت لبون ،
 وفي المائة حقتان ، فإذا كانت خمسين ومائة ففيها ثلاث حقاق في كل
 خمسين حِقَّةٌ ، فإذا كانت ستين ومائة ففيها أربع بنات لبون في كل
 أربعين بنت لبون ، فإذا كانت سبعين ومائة فحقة وثلاث بنات
 لبون ، فإذا كانت ثمانين ومائة فحقتان وابنتا لبون ، فإذا كانت
 تسعين ومائة فثلاث حقاق وبنت لبون في كل خمسين حِقَّةٌ ، وفي
 الأربعين بنت لبون ، فإذا كانت مائتين ففيها أربع حقاق أو خمس
 بنات لبون ، فلما اجتمع فيها السنان كان المصدق الآن بالخيار إن
 شاء أخذ الحقاق ، وإن شاء أخذ بنات لبون إذا كانت في الإبل ،
 فإن لم يجد إلا حقاقاً أخذها ، وإن لم يجد إلا بنات لبون أخذها ،
 وإن لم يجد واحداً من السنين كان الساعى مخيراً أى ذلك شاء كان
 على رب المال أن يأتيه به على ما أحب أو كره ^(١) .

قلت : أرأيت إن لم يجد المصدق في الإبل السن التى وجبت فيها
 يأخذ دونها ويأخذ من رب المال زيادة دراهم أو غير ذلك تمام السن
 التى وجبت له ؟ فقال : لا ، قلت له : فهل يأخذ أفضل منها ويردّ
 على صاحب المال دراهم قدر ما زاد على السن التى وجبت له فيها ؟
 فقال : لا ؛ ألا ترى أن المصدق اشترى التى أخذ بالتى وجبت له
 وبالدراهم التى زاد .

(١) انظر «الموطأ» في الزكاة ص ١٧٥ ، ١٧٨ .

قال ابن وهب : وقال مالك في الرجل يشتري من الساعى شيئاً من الصدقة : إن ذلك لا يصلح ، وإن سمي له شيئاً من الأسنان ، لأنه لا يدري ما نحوها وصفتها ، قال : وذلك قبل أن يخرج الساعى ، وإذا اشترى الرجل الصدقة التى عليه بدين إلى أجل لم يصلح ؛ لأنه دين بدين .

قال أشهب : وقد قال ابن أبى الزناد : إن أباه حدثه أن عمر بن عبد العزيز كان يكتب في عهود عماله على الساعى خصال كانت تكتب في عهود العمال قبله ، قال أبو الزناد : كنا نحدث أن أصلها كان من عمر بن الخطاب ، فكان منها أن ينهاهم أن يبيعوا من أحد فريضة أو شاة تحل عليه بدين قليل أو كثير ، قلت له : هذا قول مالك ؟ فقال : نعم هو قوله ، وذلك أنه نهى عن أن يأخذ المصدق فيها دراهم من ربها ، أو يشتريها ربها من المصدق ، وأن رسول الله (عليه الصلاة والسلام) قال : « العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه » (١) .

ابن وهب ، عن عبد الله بن لهيعة ، عن عمارة بن غزية الأنصارى ، عن عبد الله بن أبى بكر بن حزم الأنصارى أخبره أن هذا كتاب رسول الله ﷺ لعمر بن حزم (٢) فريضة الإبل ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة ، فإذا بلغت خمساً ففيها شاة إلى

(١) (متفق عليه) أخرجه البخارى في الهبة رقم (٢٦٢١) ، ومسلم في الهبات رقم (١٦٢٢) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما .

(٢) عمرو بن حزم بن زيد بن لؤذان الأنصارى ، أبو الضحاك ، شهد الخندق وما بعدها ، واستعمله النبى ﷺ على نجران ، روى عنه كتاباً كتبه له في الفرائض ، والزكاة ، والديات وغير ذلك ، وروى عنه ابنه محمد ، وتوفى في خلافة عمر رضي الله عنه . انظر : «الإصابة» (٥١١/٤) و«سير أعلام النبلاء» (٤١٧/٣) .

تسع ، فإذا بلغت عشراً ففيها شاتان إلى أربع عشرة ، فإذا بلغت خمس عشرة ففيها ثلاث شياه إلى تسع عشرة ، فإذا بلغت عشرين ففيها أربع شياه إلى أربع وعشرين ، فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض ، فإن لم توجد بنت مخاض فابن لبون ذكر فما زاد إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون ، فما زاد إلى ستين ففيها حقة طروقة الجمل ، فما زاد إلى خمس وسبعين ففيها جذعة ، وما زاد إلى تسعين ففيها ابنتا لبون ، فما زاد إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل ، فما زاد على ذلك ففي كل خمسين حقة ، وفي كل أربعين بنت لبون^(١) .

قال ابن وهب : وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال : نسخة كتاب رسول الله (عليه الصلاة والسلام) الذي كتب في الصدقة ، وهي عند آل عمر بن الخطاب أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر فوعيتها على وجهها وهي التي نسخ عمر بن عبد العزيز من سالم ، وعبيد الله ابني ابن عمر حين أُمّر على المدينة فأمر عماله بالعمل بها ، ثم ذكر نحو هذا الحديث^(٢) ، ابن وهب ، عن الليث ، عن عبيد الله بن أبي جعفر^(٣) عن محمد بن عبد الرحمن قال : نهى

(١) أخرجه البخاري في الزكاة رقم (١٤٥٤) من حديث أنس رضي الله عنه .

(٢) أخرجه أبو داود في الزكاة رقم (١٥٧٠) ، والدارقطني (١١٦/٢) ، وابن أبي شيبة (٩/٣) ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨٨/٤) ، و«معركة السنن والآثار» (٢٤/٦) من حديث ابن شهاب .

(٣) عبيد الله بن أبي جعفر المصري أبو بكر الفقيه ، مولى بني كنانة ، ويقال : مولى بني أمية ، واسم جعفر يسار ، روى عن محمد بن عبد الرحمن ، وأبي الأسود ، وحزمة بن عبد الله ، وعنه الليث وحيوة بن شريح ، وخالد بن حميد ، ثقة ، توفي سنة ١٣٥ هـ ، وقيل ١٣٢ هـ .

انظر : «الكاشف» (٢٢٤/٢) ، و«سير أعلام النبلاء» (٨/٦) .

عمر بن الخطاب أن يشتري الرجل فريضته من الإبل أو صدقته ^(١) ، قال ابن وهب وقاله عبد الله بن عمر ، وجابر بن عبد الله .

قال أشهب : وقاله عبد الله بن عمر لرجل سأل عن ذلك ، فقال : لا تشتريها ولا تعد في صدقتك ، ولكن سلمها واقترب من غنم جارك وابن عمك مكانها ^(٢) ، قال أشهب : وقال مالك : وأحب إلى أن يترك المرء شراء صدقته ، وإن كان قد دفعها وقبضت منه ، قلت : أرأيت لو أن رجلاً كانت عنده خمس من الإبل ، فلما كان قبل الحول بيوم هلكت منهن واحدة ، ثم نتجت منهن واحدة من يومها ، فحال عليها الحول ، وهى خمس بالتى نتجت ، فقال : فيها شاة ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قال : وقال مالك : وإذا كانت الإبل لرجل ببعض البلدان وهى شتى ^(٣) ، قال : قلنا لمالك : وما الشتى ؟ فقال : هى الإبل التى لم تبلغ فريضة الإبل مثل الخمس والعشر والخمس عشرة والعشرين قال : فيأتيه الساعى فيجد عنده ضأنًا ومعزًا ، أو يجد عنده ضأنًا ولا يجد عنده معزًا ، أو يجد عنده معزًا ولا يجد عنده ضأنًا ، قال : ينظر المصدق فى ذلك ، فإن كان أهل تلك البلاد ، إنما أموالهم الضأن ، وهى جل أغنامهم وما يكسبون كانت عليهم الضأن فيما وجب فى الإبل يأتون بها ،

(١) أخرجه البيهقى فى « معرفة السنن والآثار » (٦/ ١٦٠) من حديث عبد الله ابن عمر عن عمر رضى الله عنهما مرفوعًا إلى رسول الله ﷺ .

(٢) أخرجه ابن أبى شيبه (٢/ ٤٠٩) ، من حديث ابن عمر رضى الله عنهما .

(٣) الشتى : هو ما بين الفريضتين فى الإبل ، خاصة ، والأوقاص فى البقر ، والغنم ، وقال أبو عبيد : والشتى الوقص ما بين الفريضتين من الماشية ، وإنما سُمى شتى ؛ لأن الساعى يكلف رب الإبل أن يأتيه بما ليس عنده ، ويشتد عليه فى ذلك ، وإن شق عليه ، مأخوذ من شناق البعير الذى يشق ويضغط ، ويحمل على غير اختياره قاله محمد بن رشد اهـ . هامش الأصل .

وإن لم يجد صاحب المال إلا معزاً فعليه أن يأتي بالضأن ، قال : وإن كانت أموالهم المعز ووجد المصدق عند صاحب الإبل ضأناً لم يكن له على صاحب الضأن إلا المعز ، ولم يكن للمصدق أن يأخذ من الضأن إلا أن يرضى بذلك صاحب الضأن فيعطيه الضأن ، إنما عليه أن يأتي بالمعز ، قال : وإذا بلغت الفريضة أن تؤخذ من الإبل فقد خرجت من أن تكون شنعاً .

في زكاة البقر

قلت لابن القاسم : أياخذ مالك بحديثه الذي يذكر عن طاوس عن معاذ بن جبل ^(١) في البقر ؟ قال : نعم ، قلت : أرايت الذي جاء في البقر في الأربعين مُسِنَّة ^(٢) أيؤخذ فيها الذكر والأنثى ؟ قال : أما الذي جاء في الحديث ، فإنه يأخذ مُسِنَّة ، وليس له أن يأخذ إلا أنثى ، قلت : والذي جاء في ثلاثين تبيع ، أهو ذكر ؟ قال : نعم ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم . أشهب عن سليمان بن بلال قال : أخبرني يحيى بن سعيد أن طاوساً اليماني حدثه قال : بعث رسول الله (عليه الصلاة والسلام) معاذ بن جبل ، فأمره أن يأخذ من البقر الصدقة من كل ثلاثين تبيعاً ^(٣) ، ومن كل أربعين بقرة

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» في الزكاة رقم (٢٤) ، وأبو عبيد في «الأموال» ص ٤٦٩ من حديث طاوس اليماني أن معاذ بن جبل فذكره .

(٢) مُسِنَّة : هي بنت أربع سنين ، وقيل : هي التي دخلت في الثالثة ، وقيل : الرابعة ، وقيل : المسن ، والمسنة هو ذو سنتين كاملتين .

انظر : «معجم المصطلحات» (٢٨٤/٣) .

(٣) التَّبِيع : ولد البقر وولد البقرة أول سنة ، وبقرة متبع : معها ولدها .

انظر : «النهاية» (١٧٩/١) .

مُسْنَةٌ ، ومن كل ستين تبيعين ، ومن كل سبعين تبيعًا وبقرة مُسْنَةٌ على نحو هذا ^(١) ، أشهب ، عن الزنجي أن إسماعيل بن أمية ^(٢) حدثه أن رسول الله (عليه الصلاة والسلام) قال : « لا يؤخذ من بقر حتى تبلغ ثلاثين ، فإذا بلغت ثلاثين ففيها تابع جذع أو جذعة ، حتى تبلغ أربعين ، فإذا بلغت أربعين ففيها بقرة مُسْنَةٌ » ^(٣) .

ابن مهدي ، عن سفيان ، ومحمد بن جابر ^(٤) عن أبي إسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي بن أبي طالب بمثل فعل معاذ بن جبل في ثلاثين تبيع ، وفي أربعين مُسْنَةٌ ^(٥) ، ابن مهدي ، عن سفيان الثوري عن ابن أبي ليلى عن الحكم أن معاذًا سأل النبي ﷺ عن الأوقاص ^(٦) ،

(١) أخرجه الترمذي في الزكاة رقم (٦٢٣) من حديث معاذ بن عمرو رضي الله عنه بمعناه ، وقال : هذا حديث حسن .

(٢) إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص الأوي ، روى عن ابن المسيب ، ونافع وسعيد المقبري وآخرين ، وعنه الثوري ، وابن جريج ومعمرو وآخرون ، ثقة ثبت ، توفي سنة ١٤٤ هـ .

انظر : « الكاشف » (١/١٢٠) ، و « التهذيب » (١/٢٨٣) .

(٣) أخرجه ابن خزيمة (٤/١٩) ، والترمذي في الزكاة (٦٢٣) ، وابن ماجه في الزكاة رقم (١٨٠٤) من حديث عمرو بن حزم ، وتقدم الكلام عنه .

(٤) محمد بن جابر بن سيار بن طلق الحنفى ، أبو عبد الله اليمامى ، أصله الكوفة ، وكان أعمى ، روى عن أبي إسحاق السبيعي ، ويحيى بن أبي كثير ، وسماك بن حرب ، وروى عنه الثوري ، وقيس بن الربيع ، ووکیع وغيرهم ، صدوق ذهب كتبه فساء حفظه وخط كثيرًا ، وعمى فصار يلقن ، ورجحه أبو حاتم على ابن لهيعة ، توفي سنة ١٧٠ هـ .

انظر : « الميزان » (٣/٣٣) ، و « التهذيب » (٩/٨٨) .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٣٦٢) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (٤/٨٩) و « معرفة السنن والآثار » (٦/٤٣) من حديث على كرم الله وجهه .

(٦) الوَقَص : ما بين الفريضتين ، كالزيادة على الخمس من الإبل إلى التسع ، وعلى العشر إلى أربع عشرة ، والجمع : أوقاص . انظر : « النهاية » (٥/٢١٤) .

فقال : « ليس فيها شيء »^(١) ، وقال ابن مهدي ، عن سفيان الثوري ، ومالك : إن الجواميس من البقر ، ابن مهدي عن عبد الوارث بن سعيد عن رجل عن الحسن مثله .

ابن وهب ، عن ابن لهيعة ، عن عمارة بن غزية ، عن عبد الله ابن أبي بكر أخبره أن هذا كتاب رسول الله (عليه الصلاة والسلام) لعمر بن حزم : « فرائض البقر ليس فيما دون ثلاثين من البقر صدقة ، فإذا بلغت ثلاثين ففيها عجل رابع جَذَع^(٢) إلى أن تبلغ أربعين ، فإذا بلغت أربعين ففيها بقرة مُسَنَّة إلى أن تبلغ سبعين ، فإذا بلغت سبعين ففيها بقرة مُسَنَّة وعجل جذع حتى تبلغ ثمانين ، فإذا بلغت ثمانين ففيها مستتان ، ثم على نحو هذا يعد ما كان من البقر إن زاد أو نقص فعلى نحو فرائض أولها »^(٣) ، قال ابن وهب : وأخبرني رجال من أهل العلم أن رسول الله (عليه الصلاة والسلام) حين بعث معاذ بن جبل أمره بهذا ، وأن معاذاً صدق البقر كذلك ، قال ابن وهب ، وقال الليث : سُنَّة الجواميس في السعاية وسُنَّة البقر سواء .

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢٣/٤) من حديث سفيان بسنده ولفظه المذكور في « المدونة » ، وأبو عبيد في « الأموال » رقم (١٠٢١) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه ، والحديث حسن .

(٢) الجَذَع : من الإبل ما دخل في السنة الخامسة ، ومن البقر والمعز ما دخل في السنة الثانية ، وقيل : البقر في الثالثة ، ومن الضأن ، ما تمت له سنة . انظر : « النهاية » (٢٥٠/١) .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤/٤) عن سفيان الثوري بسند المدونة ولفظها ، وسنده منقطع ، ومعناه صحيح .

فى زكاة الغنم

قال : وقال مالك : إذا كانت الغنم رُبى^(١) كلها أو ماخضاً^(٢) كلها أو أكلة^(٣) كلها ، أو فحولاً^(٤) كلها لم يكن للمصدق أن يأخذ منها شيئاً ، وكان على رب المال أن يأتيه بجذعة ، أو ثنية^(٥) مما فيه وفاء ، فيدفعها إلى المصدق ، وليس للمصدق إذا أتاه بما فيه وفاء أن يقول : لا أقبلها ، قلت : فهل كان مالك يقول : يأخذ ما فوق الثنى أو ما تحت الجذع ؟ فقال : لا يأخذ إلا الجذع أو الثنى إلا أن يشاء رب المال أن يعطيه ما هو أفضل من ذلك ، قلت : الجذع من الضأن والمعز فى أخذ الصدقة سواء ؟ قال : نعم . قلت : رأيت الذى يؤخذ فى الصدقة من الغنم الجذع ، أهو فى الضأن والمعز سواء ؟ قال : نعم ، قلت : وهو قول مالك ؟ قال : نعم .

قال : وقال مالك : لا يؤخذ تيس^(٦) والتيس هو دون الفحل

-
- (١) رُبى : هى التى تربي فى البيت من الغنم لأجل اللبن ، وقيل : هى الشاة القريبة العهد بالولادة وجمعها (رباب) . انظر : « النهاية » (١٨٠/٢) .
- (٢) الماخض : الحامل التى دنت ولادتها قال الأزهرى : هى التى أخذها المخاض لتضع . انظر : « معجم المصطلحات » (١٩٢/٣) .
- (٣) الأكلة : هى التى تسمن للأكل ، وقيل : هى الخصى والهرمة والعافر من الغنم . انظر : « النهاية » (٥٨/١) .
- (٤) فحولاً : جمع فحل ، وهو الذكر القوى من كل حيوان . انظر : « المعجم الوسيط » (فحل) (٧٠١/٢) .
- (٥) ثنية : ما دخل فى السنة الثالثة من الغنم والبقر ، أما الإبل فما دخل فى السنة السادسة والذكر ثنى ، وعلى مذهب أحمد بن حنبل : من المعز فى الثانية ، ومن البقر فى الثالثة . انظر : « النهاية » (٦٦/١) .
- (٦) التيس : الذكر من المعز والظباء والوعول إذا أتى عليه حول ، والجمع : تيس وأتيس وأتيس . انظر : « الوسيط » (تيس) (٩٥/١) .

إنما يعد مع ذوات العوار^(١) والهرمة^(٢) والسخال^(٣) ، قال :
فقلت لمالك : فما ذات العوار ؟ فقال : ذات العيب ، قال : وقال
مالك : إن رأى المصدق أن يأخذ ذات العوار أو التيس أو الهرمة إذا
كان ذلك خيراً له أخذها ، قلت : هل يحسب المصدق العمياء
والمريضة البين مرضها والعرجاء التي لا تلحق على رب الغنم ،
ولا يأخذها ؟ قال : نعم ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : قال
مالك : يحسب على رب الغنم كل ذات عوار ، ولا يأخذ منها ،
والعمياء من ذات العوار ، ولا تؤخذ فيها ولا من ذوات العوار ،
قلت : وإن كانت الغنم كلها قد جربت^(٤) ؟ قال : على رب المال
أن يأتيه بشاة فيها وفاء من حقه ، قلت : وكذلك ذوات العوار إذا
كانت الغنم ذوات عوار كلها ؟ قال : نعم .

قال : وقال مالك : لا يأخذ المصدق من ذوات العوار إلا أن
يشاء المصدق أن يأخذ إذا رأى في ذلك خيراً وأفضل ، قال : وقال
مالك : إذا كانت عجاجيل^(٥) كلها أو فصلاناً كلها ، أو سخالاً
كلها ، وفي عدد كل صنف منها ما تجب فيه الصدقة فعلى صاحب
الأربعين من السخال أن يأتي بجذعة أو ثنية من الغنم ، وعلى
صاحب الثلاثين من البقر إذا كانت عجولاً كلها أن يأتي بتبيع ذكر ،

(١) العوار : العيب . انظر : « الوسيط » (٦٥٩ / ٢) .

(٢) الهرمة : الكبيرة الضعيفة . انظر : « الوسيط » (هرم) (١٠٢٣ / ٢) .

(٣) السخال : ولد الغنم . انظر : « النهاية » (٣٥٠ / ٢) .

(٤) الجرب : مرض جلدى يسببه نوع من الحمك يسمى حمك الجرب ، وينشأ

عنه حكة شديدة ، في أثناء الليل خاصة . انظر : « الوسيط » (جرب) (١١٩ / ١) .

(٥) العجاجيل : جمع عجل ، وهو ولد البقر مادام له شهر .

انظر : « المصباح المنير » (عجل) ص (٣٩٤) .

وإن كانت فصلاً خامساً وعشرين ، فعليه أن يأتي بابنة مخاض ، ولا يؤخذ من هذه الصغار شيء لأن عمر بن الخطاب قال : نأخذ الجذعة والثنية ، ولا نأخذ الماخض ، ولا الأكولة ، ولا الرُبِّي ، ولا فحل الغنم ، وذلك عدل بين غذاء المال وخياره ، قال مالك : وكذلك لو لم يكن عنده إلا بُزْلٌ^(١) اشترى له من السوق ولم يُعطه منها ، فكذلك إذا كان عنده الدون اشترى له من السوق فمرة يكون ذلك خيراً مما عنده ، ومرة يكون شراً مما عنده .

قال مالك : ليس في الأوقاص من الإبل والبقر والغنم شيء ، وإنما الأوقاص فيما بين واحد إلى تسعة ولا يكون في العقد وقص ، يريد بالعقد عشرة ، وقد سأل معاذ النبي ﷺ عن الأوقاص ؟ فقال : « ليس فيها شيء »^(٢) قلت : أرايت لو أن رجلاً له ثلاثون من الغنم توالدت قبل أن يأتيه المصدق بيوم ، فصارت أربعين ، أترى أن يزكيها عليه الساعى أم لا ؟ فقال : يزكيها عليه ؛ لأنها قد صارت أربعين حين أتاه ، قلت : ولم وقد كان أصلها غير نصاب ؟ قال : لأنها توالدت ، فإذا توالدت فأولادها منها ، وفيها الزكاة ، وإن كانت قبل ذلك غير نصاب ، لأنها لما زادت بالولادة كانت كالنصاب ، وهو قول مالك ، قلت : هل كان مالك يعرف أن المصدق يجمع الغنم ، ثم يفرقها فيخير رب المال أى الفرقتين شاء ، ثم يأخذ هو من الفرقة الأخرى ، فقال : لم يعرفه وأنكره ، قال

(١) بُزْل : جمع بازل ، وهو كالكهل من الرجال ، قاله عياض رحمه الله تعالى اهـ .
من هامش الأصل . وفي « الوسيط » (بزل) (١٥٦ / ١) : الرجل اكتملت تجربته .
(٢) أخرجه عبد الرزاق في « مصنفه » (٢٣ / ٤) عن سفيان الثوري بسند « المدونة » ولفظها من حديث معاذ بن جبل ، والحديث منقطع ، ومعناه صحيح .

مالك : قد كان محمد بن مسلمة ^(١) الأنصارى لا تساق إليه شاة فيها وفاء من حقه إلا أخذها ^(٢) .

قال : وقال مالك : من كانت له غنم أو بقر أو إبل يعتمل عليها ويعلفها ففيها الصدقة إن بلغت ما تجب فيها الصدقة ، قال : وكان مالك يقول : العوامل وغير العوامل سواء ^(٣) .

ابن وهب ، عن ابن لهيعة ، عن عمارة بن غزية ، عن عبد الله

(١) محمد بن مسلمة بن سلمة بن حريش بن خالد بن عدى بن مخزومة بن حارثة ابن الحارث الخزرجى ، أبو عبد الله ، وقيل : أبو عبد الرحمن الأنصارى الحارثى المدنى ، الأوسى ، صحابى مشهور ، وهو أكبر من سمى بمحمد من الصحابة ، وكان من الفضلاء ، توفى بالمدينة سنة ٤٣ هـ .

انظر : « الإصابة » (٣٣/٦) ، و « التهذيب » (٤٥٤/٩) .

(٢) أخرجه مالك في « الموطأ » كتاب الزكاة رقم (٢٩) ، والبيهقى في « معرفة السنن والآثار » (٥١/٦) من حديث محمد بن مسلمة رضي الله عنه .

(٣) قال ابن عبد البر : اختلف العلماء في الإبل العوامل ، والبقر العوامل والكباش المعلوفة ، فرأى مالك والليث : أن فيها الزكاة ؛ لأنها سائمة في طبعها وخلقها وسواء رعت أو أمسكت عن الرعى ، وقال سائر فقهاء الأمصار وأهل الحديث : لا زكاة فيها إلا إذا كانت راعية .

أقول : استدلل الجمهور بحديث أبى داود : « في كل سائمة إبل في أربعين بنت لبون » ، وقال الباجي : والدليل على صحة ما نقوله حديث أبى بكر رضي الله عنه : وفي أربع وعشرين من الإبل فما دونها الغنم في كل خمس شاة أخرجه أبو داود (٩٦/١) وهذا عام في السائمة والمعلوفة ، فيجب حمل ذلك على عمومها إلا أن يخصه دليل ، ودليلنا من جهة المعنى أن كثرة النفقات وقلتها إذا أثرت في الزكاة فإنها تؤثر في تخفيفها وتثقلها ولا تؤثر في إسقاطها ولا إثباتها كالخلطة والتفرقة والسقى بالنضح والسيح ولا فرق بين السائمة والمعلوفة إلا في تخفيف النفقة وزيادتها ، وأما التمكن من الانتفاع بها ، فعلى حد واحد لا يمنع علفها من الدر والنسل اهـ .

انظر : « الاستذكار » (١٤٧/٩ ، ١٤٨) ، و « المتقى » (١٣٦/٢) .

ابن أبى بكر أخبره أن هذا كتاب رسول الله (عليه الصلاة والسلام) لعمر بن حزم في صدقة الغنم : « ليس في الغنم صدقة حتى تبلغ أربعين شاة ، فإذا بلغت أربعين شاة ففيها شاة إلى عشرين ومائة ، فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها شاتان إلى مائتي شاة ، فإذا كانت شاة ومائتي شاة ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمائة شاة ، فما زاد ففي كل مائة شاة ولا يجمع بين مفترق ، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ولا يخرج في الصدقة هرمة ، ولا ذات عوار ، ولا تيس إلا أن يشاء المصدق ، وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية » (١) .

ابن وهب عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، عن سالم وعبيد الله ابني ابن عمر عن رسول الله (عليه الصلاة والسلام) بنحو ذلك (٢) ، ابن وهب عن يحيى بن أيوب أن هشام بن عروة أخبره عن عروة بن الزبير أن رسول الله (عليه الصلاة والسلام) قال في أول ما أخذ الصدقة للمصدقين : « لا تأخذوا من حزرات الناس » (٣) شيئاً (٤) ، قال ابن وهب : قال مالك وغيره : وقد نهى عمر بن

(١)، (٢) أخرجه البيهقي في « السنن الكبرى » (٩٩/٤) والحديث مرسل ومعناه صحيح .

(٣) الحزرات : جمع حَزرة وهي خيار مال الرجل ، سميت بحزرة ؛ لأن صاحبها لا يزال يحزرها في نفسه . انظر : « النهاية » (٣٧٧/١) .

(٤) أخرجه أبو داود في « المراسيل » ص ١٥ ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (١٠٢/٤) ، مرسلًا من حديث هشام بن عروة عن أبيه ، ووصله الطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٣٣/٢) عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنهما ، وأخرجه مالك في « الموطأ » في الزكاة رقم (٢٨) موقوفًا على عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، والحديث معناه صحيح يشهد له حديث بعث معاذ بن جبل رضي الله عنه إلى اليمن ، فقال له رسول الله ﷺ : « ... فأياك وكرائم أموالهم ... » أخرجه البخاري في الزكاة رقم (١٣٩٥) ، ومسلم في الإيمان رقم (١٩) .

الخطاب عن ذلك^(١) ، ابن وهب عن مالك عن ثور بن زيد الديلي^(٢) عن ابن لعبد الله بن سفيان الثقفي عن جده سفيان بن عبد الله^(٣) أن عمر بن الخطاب بعثه مَصَدَّقًا فكان يعد على الناس بالسَّخْلَة ، فقالوا: تعد علينا بالسَّخْلَة ، ولا تأخذها منا؟ فلما قدم على عمر بن الخطاب ذكر له ذلك ، فقال له عمر : نعم نعد عليهم بالسَّخْلَة يحملها الراعى ، ولا تأخذها ولا نأخذ الرُّبَى التى وضعت ، ولا الأَكولة شاة اللحم ، ولا الماخض الحامل ، ولا فحل الغنم ، ونأخذ الجذعة والثنية ، وذلك عدل بين غداء المال^(٤) وخياره^(٥) .

فى زكاة الغنم التى تُشترى للتجارة

قلت : أرأيت لو أن رجلاً اشترى غنمًا لتجارة فبارت عليه وأقامت عنده سنين ، أيقومها كل سنة ، فيزكيها زكاة التجارة ، أم

(١) أخرجه مالك فى «الموطأ» فى الزكاة رقم (٢٨) من حديث القاسم عن عائشة رضى الله عنها .

(٢) ثور بن زيد أبو خالد الديلي المدني الشامى الحمصى ، الكلاعى ، ثقة ، روى له البخارى ومسلم وأصحاب السنن الأربعة ، توفى سنة ١٣٥ هـ .
انظر : «التهذيب» (٣١/٢) ، و«الكاشف» (١٧٥/١) .

(٣) سفيان بن عبد الله بن ربيعة بن الحارث الثقفى ، ويقال : سفيان بن عبد الله ابن حطيظ ، أبو عمرو الطائفى له صحبة ، وكان عامل عمر على الطائف ، روى عنه أبناؤه : عاصم وعبد الله ، وعلقمة .

انظر : «التهذيب» (١١٥/٤) ، و«الكاشف» (٢٧٨/١) .

(٤) غداء المال : أى صغار الغنم .

(٥) أخرجه مالك فى «الموطأ» كتاب الزكاة رقم (٢٦) بمثل سند «المدونة» ومتنها ، والبيهقى «السنن» (١٠٠/٤) من طريق مالك ، وأخرجه البيهقى فى «معرفة السنن والآثار» (٤٧/٦) من حديث عاصم عن أبيه عمر رضي الله عنه .

يزكيها زكاة السائمة^(١) كلما حال عليها الحول عنده وجاءه المصدق ؟ فقال : بل يزكيها زكاة السائمة كلما حال عليها الحول عنده وجاءه المصدق أخذ منها صدقة السائمة ، قلت : فإن أخذ منها المصدق اليوم زكاة السائمة وباعها صاحبها من الغد ، أعليه في ثمنها زكاة ؟ فقال : لا شيء عليه في ثمنها حتى يحول الحول من يوم زكاها المصدق ، فإذا حال عليها الحول من يوم زكاها المصدق زكى ثمنها ، وهذا كله قول مالك فعلى هذا فقس ما يرد عليك من هذه الوجوه .

في زكاة ماشية القراض^(٢)

قال : وقال مالك : ولو أن رجلاً أخذ مالاً قراضاً فاشتري به غنماً ، فحال الحول على الغنم ، وهى عند المقارض ، فإن الزكاة على رب المال في رأس ماله ، ولا يكون على العامل شيء .

في زكاة ماشية الذى يدير ماله

قلت : أرأيت من كان يدير ماله في التجارة ، فاشتري غنماً للتجارة ، فحال عليها الحول وجاءه شهره الذى يزكى فيه ماله ، ويقوم فيه ما عنده من السلع ، أيقوم هذه الغنم التى اشتراها مع

(١) السائمة : الماشية التى رعت بنفسها ، ويقال أسامها فهى سائمة ، والجمع : سوائم ، قال الأزهري : السائمة هى الرأعية غير المعلوفة .

انظر : « معجم المصطلحات » (٢ / ٢٢٧) .

(٢) أقرضه : أعطاه قرضاً ، ويقال : أقرضه المال وغيره ، وأقرضه من ماله قارضه مقارضة وقراضاً أعطاه قرضاً ، ودفع إليه مالاً ليتجر فيه ويكون الربح بينهما على ما يشترطان .

انظر : « الوسيط » (قرض) (٢ / ٧٥٤) .

سلعه التى عنده أم لا ؟ فقال : لا يقوم الغنم مع السلع ؛ لأن فى رقابها الزكاة زكاة السائمة ، فلا تقوم مع هذه السلع ، وإنما يقوم ما فى يديه من السلع التى ليس فى رقابها زكاة مثل العروض والرقيق والدواب والطعام والثياب ، لأنى إذا قومت الغنم فجاء حولها أردت أن أسقط عنها الزكاة ، فلا ينبغى أن أسقط عنها زكاة الماشية ، وهى غنم فأصرفها إلى زكاة التجارة ، فتقيم سنين هكذا ، وللغنم فريضة فى الزكاة وسنة قائمة .

قال : ولقد سألت مالكا عن الرجل يبتاع الغنم بالذهب للتجارة بعد ما زكى الذهب بثلاثة أشهر أو بأربعة أشهر ، متى يزكى ؟ فقال : يستقبل بها حولا من يوم ابتاعها ، وإن كان اشتراها للتجارة ، فهذا يدل على ما قبله إن الغنم إذا اشتريت خرجت من زكاة المال إلى زكاة الغنم ، فكان ينبغى لهذا إذا كان عنده مال فمضى للمال عنده ستة أشهر ، ثم اشترى به غنما أنه يزكى الغنم ، إذا مضى لها ستة أشهر ؛ لأن المال قد مضى له ستة أشهر عنده ، فلما قال لنا مالك : يستقبل بالغنم حولا من يوم اشتراها وأسقط مالك عنه شهور الدنانير علمت أن الغنم إذا اشتريت خرجت من زكاة المال وصارت إلى زكاة الغنم على كل حال ، وإن علمت كان المال يدار ، ولم أحفظ عن مالك أنه قال لى : إن كان ممن يدير وإن كان ممن لا يدير .

قلت : أرايت حين أمرته أن لا يقوم الغنم مع عروضه التى عنده ، أرايت إن هو باع الغنم قبل أن يأتیه المصدق ، أتسقط عنه زكاة الماشية وزكاة التجارة ؟ فقال : لا ، ولكن تسقط عنه زكاة الماشية ويرجع فى زكاتها إلى زكاة الذهب التى ابتاعها به ، فهو

يزكيها من يوم أفاد الذهب وزكاها ، قال : وهذا قول مالك .
قال : وهذا يبين لك أن الغنم قد خرجت حين اشتراها من شهر
زكاتها إذا حال عليها الحول وصارت أشهرها على حدة .

فى زكاة الضأن والمعز والبقر والجواميس إذا اجتمعت

قلت : رأيت الرجل يكون عنده المعز والضأن يكون عنده من
الضأن سبعون ، ومن المعز ستون ، قال : عليه شاتان من الضأن
واحدة ، ومن المعز أخرى ، قلت : فإن كانت الضأن سبعين والمعز
ستين ؟ قال : يأخذ من الضأن ، ولا يأخذ من المعز ، لأنه إنما
عليه شاة ، وإنما يأخذ من الأكثر وانظر أبدًا ، فإذا كان للرجل
ضأن ومعز ، فإن كان فى كل واحدة إذا افرقت ما تجب فيه الزكاة
أخذ من كل واحدة ، وإن كان فى واحدة ما تجب فيه الزكاة
والأخرى لا تجب فيها الزكاة أخذ مما تجب فيها الزكاة ، ولم يأخذ من
الأخرى مثل أن يكون له سبعون ضائنة وستون معزة فجميعها مائة
وثلاثون ففيها شاتان ، فالسبعون لو كانت وحدها كانت فيها شاة ،
والستون لو كانت وحدها كانت فيها شاة ، وإذا كانت سبعين ضائنة
وخمسين معزة فجميعها مائة وعشرون ، فإنما فيها شاة واحدة
فالقليلة تبع للكثيرة فى هذا الموضع ؛ لأنها إنما فيها شاة واحدة
فتؤخذ من الضأن وهى الأكثر ، ولو كانت ستين من هذه وستين
من هذه أخذ المصدق من أيهما شاء ، ومثل ذلك الرجل تكون له
مائة شاة وعشرون شاة ضائنة وأربعون معزة فعليه شاتان فى الضأن
واحدة ، وفى المعز واحدة ، ولو كانت ثلاثين معزة كانت عليه فى
الضأن شاتان ، ولم يكن عليه فى المعز شىء ، لأنها لو كانت وحدها

لم يكن عليه فيها شيء ، وكذلك إذا كانت له ثلاثمائة ضائنة وتسعون معزة ، فإنما عليه ثلاث شياه من الضأن ، ولم يكن عليه من المعز شيء ؛ لأنها في هذا الموضع وقص^(١) ، ولو لم يكن عنده معز لم ينقص من الثلاث شياه شيئاً ، ولا يكون في المعز حتى تبلغ مائة فتكون فيها شاة ، وكذلك لو كانت ثلاثمائة ضائنة وخمسين ضائنة وخمسين معزة ، كان على رب الغنم أربع شياه تكون ثلاث ضائعات ، ويكون الساعى مخيراً في الرابعة إن شاء أخذ من الضأن ، وإن شاء أخذ من الماعز ؛ لأن هذه الشاة اعتدلت فيها الضأن والمعز ، وإن كانت الضأن ثلاثمائة وستين والمعز أربعين أخذ الأربعة من الضأن ؛ لأن الرابعة من الضأن إنما تمت بالمعز ، وكانت مثل ما لو كانت له ستون ضائنة وأربعون معزة ، فإنما يؤخذ من الأكثر ، وهى الستون ، ولو كانت المعز ستين والضأن ثلاثمائة وأربعين أخذ ثلاث ضائعات ومعزة ، وإن كانت مائتى ضائنة ومائة معزة أخذ منها ثلاثاً ضائنتين ومعزة ، وإن كانت ثلاثمائة وخمسين مائتى ضائنة وخمسين ومائة معزة أخذ من الضأن اثنتين ومن المعز واحدة ، وإن كانت سبعين ومائة ضائنة وستين ومائة معزة أخذ ضائنتين ومعزة ، وإن كانت مائة وخمسة وسبعين ضائنة ومائة وخمسة وسبعين معزة أخذ منها ثلاثاً ضائنة ومعزة ، وكان المصدق مخيراً إن شاء أخذ الشاة الباقية من المعز ، وإن شاء أخذها من الضأن .

وكذلك الذى تكون له الإبل العرّاب والبُخت على ما فسرنا فى الغنم ، وكذلك الذى تكون له البقر الجواميس ، والبقر الأخر مثل أن يكون له عشرون من الجواميس وعشرة من غير الجواميس فعليه

(١) الوقص : العيب والنقص . انظر : « الوسيط » (وقص) (٢ / ١٠٩٢) .

تبيع من الجواميس ، ولو كانت أربعين جاموسًا وثلاثين من البقر الأخرى أخذ من الجواميس مُسنة ، ومن الأخرى تبيعًا منها ، ولو كانت أربعين جاموسًا ، ومن الأخرى عشرين أخذ تبيعين من الجواميس واحدًا ، ومن الأخرى آخر ، وإن كانت من الجواميس عشرين ، ومن الأخرى عشرين فالمصدق مخير إن شاء أخذ من هذه ، وإن شاء من هذه ، فإن كانت ثلاثين وثلاثين أخذ من هذه تبيعًا ، ومن هذه تبيعًا ، فعلى هذا خذ هذا الباب إن شاء الله .

في زكاة ماشية المديان

قال : وقال مالك : من كان عليه دين وله ماشية تجب فيها الزكاة والدين يحيط بقيمة الماشية ، ولا مال له غير هذه الماشية إن عليه الزكاة فيها ولا تبطل الزكاة عنه فيها للدين الذي عليه إبلًا كانت أو بقرة أو غنمًا .

قال ابن القاسم : وليس لأرباب الدين أن يمنعوا المصدق أن يأخذ صدقته من أجل دينهم ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم هو قوله . قلت : رأيت لو أن رجلًا كانت عنده غنم ، قد حال عليها الحول وجاءه المصدق وعليه من الدين غنم مثلها بصفتها وأسنانها ، أو كانت إبلًا وعليه من الدين إبل مثلها ، أو كانت بقرة وعليه من الدين بقر مثلها ؟ فقال : قال مالك : عليه الزكاة ، ولا يضع عنه ما عليه من الدين الزكاة في الماشية^(١) ، وإن كان الدين مثل الذي

(١) استقر المذهب بلا خلاف بحمد الله تعالى على ذلك ، يقول أبو البركات : لا تسقط زكاة حرث وثمار ومعدن وماشية بسبب دين ، وإن ساوى الدين ما بيده من ذلك أو زاد عليه بخلاف زكاة العين ، فإن الدين يسقطها ولو كان دين زكاة ترتبت في ذمته ، أو كان مؤجلًا أو مهرًا ونحو ذلك اهـ .

عنده ، قلت : فإن رفع رجل من أرضه حبًّا أو تمرًا ، وعليه من الدّين حب مثل ما رفع ، أو تمر مثل ما رفع ، فقال : قال مالك : لا يضع عنه دينه زكاة ما رفع من الحب والتمر ، وإنما يضع عنه من الدنانير والدراهم بحال ما وصفت لك ، قلت : فإن كان لرجل عبد فمضى يوم الفطر والعبد عنده ، وعليه من الدّين عبد مثله بصفته ؟ ، قال : لا زكاة عليه إذا لم يكن له مال ، قال : والأموال النّاضئة مخالفة لهذا الذى ذكرت لك من الماشية والتمر والحب ؛ لأن الدنانير إذا كانت لرجل ، فحال عليها الحول وعليه دين ثياب أو حيوان أو حبّ ، وما كانت من العروض والناض حسب الدّين فى الناض الذى عنده ، فإن بقى بعد دينه فى يديه ما يجب فيه الزكاة زكاه ، وإلا لم يكن عليه شيء .

قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم . قلت : وما الفرق بين العين والماشية والثمار ؟ فقال : لأن السّنة إنما جاءت فى الضّمار ، وهو المال المحبوس فى العين ، وإن السّعة إنما يأخذون الناس بزكاة مواشيهم وثمارهم ، ولا يأخذونهم بزكاة العين ويقبل منهم قولهم فى العين ألا ترى أن رسول الله (عليه الصلاة والسلام) وأبا بكر وعمر وعثمان والخلفاء كانوا يبعثون الخرّاص فى الثمار أول ما تطيب فيخرّصون على الناس لإحصاء الزكاة^(١) ، ولمّا للناس فى ذلك من تعجيل منافعهم بثمارهم ، ولا يؤمرون فيه بقضاء ما عليهم من الدّين ، ثم يخرص عليهم ، وكذلك فى المواشى تبعث

= انظر : « الشرح الكبير » (١ / ٤٨١ ، ٤٨٢) .

(١) أخرجه ابن خزيمة (٤١ / ٤) من حديث عائشة رضى الله عنها موصولاً

بإسناد صحيح .

السعاة ، وقد كان عثمان بن عفان يصيح في الناس هذا شهر زكاتكم ، فمن كان عليه دين فليقضه حتى تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة ، فكان الرجل يحصى دينه ، ثم يؤدي مما بقى في يديه إن كان ما بقى في يديه تجب فيه الزكاة .

ابن مهدي ، عن أبي عبد الرحمن ، عن طلحة بن النضر قال : سمعت محمد بن سيرين يقول : كانوا لا يرصدون الثمار في الدين ، وينبغي للعين أن ترصد في الدين^(١) ، ابن مهدي ، عن حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن ابن سيرين قال : كان المصدق يحىء فأين ما رأى زرعًا قائمًا أو إبلًا قائمة أو غنمًا قائمة أخذ منها الصدقة .

في زكاة ثمن الغنم إذا بيعت

وسألت ابن القاسم عن الرجل تكون له الغنم تجب في مثلها الزكاة ، فيحول عليها الحول فيبيعها قبل أن يأتيه المصدق ؟ فقال : لا زكاة عليه فيها للمصدق ، ولكن يزكى الثمن مكانه ؛ لأن الحول قد حال على الغنم ، وإنما يحسب للمال من يوم أفاد الغنم ، ثم يحسب للمال من ذى قبل سنة من يوم زكى المال ، ثم تجب فيه الزكاة أيضًا إن كان عشرين دينارًا فصاعدًا ، قال : وهذا قول مالك .

قلت : رأييت لو كانت لرجل أربعون شاة ، فحال عليها الحول فاستهلكها رجل بعدما حال عليها الحول قبل أن يأتيه المصدق ، فأخذ قيمتها دراهم ؟ فقال : يزكى الدراهم مكانه ؛ لأن الحول قد

(١) أخرجه البيهقي في « معرفة السنن والآثار » (٦/١٥٣) قال : وروينا عن

ابن سيرين فذكره .

حال على الغنم ، قلت : فإن أخذ قيمة غنمه إبلًا ؟ قال : فقال :
يستقبل بالإبل حولاً من ذى قبل ، ولا شيء عليه حتى يحول الحول
على الإبل من ذى قبل ، قلت : وتكون عليه زكاة القيمة إن كانت
القيمة تبلغ ما تجب فيه الزكاة ؛ لأنه إذا قبض الإبل صار قابضاً
للدين ؟ ، قال : لا ، لأن مالكا قال لى : فى رجل كانت عنده
دراهم فابتاع بها سلعة للتجارة ، ثم باعها بعد الحول بذهب تجب فى
مثلها الزكاة ، فلم يقبض تلك الذهب حتى أخذ بها عرضاً من
العروض للتجارة ؟ ، قال : لا زكاة عليه حتى يبيع العروض ،
وينض ثمنها فى يديه ، وكذلك الإبل والبقر إذا أخذت من قيمة
الغنم .

قلت : وكذلك إن أخذ قيمتها بقرًا ؟ قال : نعم لا شيء فيها ،
قلت : فإن أخذ فى قيمتها غنماً ، فكانت أقل من أربعين ؟ فقال :
لا شيء فيها ، قلت : فإن أخذ قيمتها غنماً عددها أربعون فصاعداً ؟
قال : لا شيء عليه فيها ، وقد كان عبد الرحمن يقول : عليه فى الغنم
التى أخذ الزكاة ، وقوله : لا زكاة عليه هو أحسن ، وكأنه باع الغنم
بغنم والثلث لغو .

قال : وسألت مالكا عن الرجل يرث الغنم أو يبتاعها فتقيم
عنده حولاً ، ثم يبيعها ، فقال : قال لى مالك : إن كان ورثها أو
اشتراها لقنية ، ولم يشتريها للتجارة ، فلا أرى عليه فى ثمنها زكاة
حتى يحول عليها الحول من يوم قبض ثمنها ، إذا كان المصدق لم
يأته ، وقد حال عليها الحول فباعها ، فلا زكاة عليه فيها ، ولا فى
ثمنها حتى يحول الحول على ثمنها ، قال : ولا أرى عليه الشاة التى
كانت وجبت عليه فى زكاتها إلا أن يكون باعها فراراً من الساعى ،

فإن كان باعها فرارًا من الساعى فعليه الشاة التى كانت وجبت عليه ، وهو أحسن من القول الذى روى عنه وأوضح .

قال ابن القاسم : وقال لى مالك بعد ذلك : أرى عليه فى ثمنها الزكاة إن كان باعها بعدما حال عليها الحول كان اشتراها لقنية أو ورثها ، قال : ومعنى القنية السائمة ، فأرى فى ثمنها الزكاة يوم يبيعها مكانه ، ولا ينتظر أن يحول الحول على الثمن ، قال : فقلت له : فإن باعها بعد ستة أشهر من يوم ورثها أو ابتاعها ؟ ، قال : أرى أن يحتسب بما مضى من الشهور ، ثم يزكى الثمن ، قال : فرددتها عليه عامًا بعد عام فثبت على قوله هذا ، ولم يختلف فيه ، وهذا قوله الذى فارقت عليه آخر ما فارقتاه ، وهو أحب قوليه إلى .

قلت : أرأيت لو كانت عندى أربعة من الإبل ، فحال عليها الحول فبعتها بعدما حال عليها الحول أكون على فى ثمنها زكاة يوم بيعتها ؟ فقال : لا ، قلت : وهى عندك مخالفة للتى كانت تجب فيها الزكاة إذا بيعتها بعد الحول قبل أن أزكيها ؟ قال : نعم ، قال : وهو قول مالك . قلت : أرأيت إن كانت هذه الإبل تجب فيها الزكاة ، فلما حال عليها الحول صدقتها ، ثم بيعتها بدنانير بعد ما أخذت صدقتها بأشهر ، متى أزكى ثمنها ؟ فقال : حتى يحول على الدنانير الحول من يوم زكيت الإبل ، قال : وهو قول مالك . قال : فقلت لمالك : أرأيت الرجل يكون عنده الذهب فيبتاع بها غنمًا أو إبلًا أو بقرة ، متى يزكيها ؟ فقال : حتى يحول الحول على الغنم من يوم اشتراها أو البقر أو الإبل ولم يجعلها مثل الغنم التى تباع بالدنانير .

فى تحويل الماشية فى الماشية

قال ابن القاسم : قلت لمالك : فالغنم تُباع بالإبل أو البقر ،
والبقر تُباع بالغنم ؟ ، قال : ليس فى شىء من هذه زكاة حتى يحول
عليها الحول من يوم اشترى الإبل والبقر والغنم التى صارت فى
يديه ، وإنما شراؤه الإبل بالغنم ، وإن مضى للغنم عنده ستة أشهر
بمنزلة ما لو كان عنده ذهب أو ورق فأقامت عنده ستة أشهر ، ثم
اشترى بها إبلًا أو بقرة أو غنمًا ، فإنه يستقبل بالماشية من يوم
اشتراها حولًا ، ولا ينظر فى هذا إلى اليوم الذى أفاد فيه الدنانير
والدراهم ، وإنما ينظر فى هذا إلى يوم اشترى الماشية بالدنانير
والدراهم ، فيحسب من ذلك اليوم حولًا ، ثم يزكى ، قال مالك :
لأن حول الأولى قد انتقض .

قال مالك : وإن اشترى بالغنم بعد ما مضى لها ستة أشهر من
يوم أفادها غنمًا ، فعليه زكاة الغنم كما هى ، قلت : أرأيت إن
كانت الغنم التى أفاد لما مضى لها عنده ستة أشهر باعها ، وكانت
عشرين ومائة فباعها بثلاثين شاة ؟ فقال : لا زكاة عليه فيها إذا حال
عليها الحول ، قلت له : فإن باعها بأربعين ؟ فقال : إذا مضى لها
ستة أشهر من يوم اشتراها زكاها شاة واحدة ، وذلك أن هذه الستة
الأشهر إن أضيفت إلى الستة الأشهر التى كانت الغنم الأولى عنده
فيها فزكى هذه التى عنده ؛ لأن كل من باع غنمًا بغنم ، وإن كانت
مخالفة لها فكأنها هى ، لأن ذلك مما إذا أفيد ضم بعضه إلى بعض
وزُكِّى زكاة واحدة ، وهو مما يجمع فى الصدقة ولو باعها بإبل لم يكن
عليه زكاة واستقبل بها حولًا ؛ لأنهما صنفان لا يجمعان فى الزكاة ،

فلما كانا لا يجتمعان في الزكاة انتقض حول الأولى وصارت هذه الثانية فائدة شراء ، كرجل كانت عنده دنائير تجب فيها الزكاة ، فأقامت ستة أشهر ، فاشتري بها إبلاً تجب فيها الزكاة أو غنماً فانتقض حول الدنانير ؛ لأن الدنانير وما اشترى مما لا يجمع بعضه إلى بعض في الزكاة ، فلما كان لا يجمع بعضه إلى بعض انتقض حول الدنانير ، وكان ما اشترى من الإبل والبقر والغنم فائدة شراء يستقبل بها حولاً من يوم اشتراها .

قال : وقال مالك فيمن كان له نصاب إبل فباعها قبل الحول بنصاب غنم : إنه لا يزكى الغنم حتى يحول على الغنم الحول من يوم اشتراها ، وليس عليه في الإبل شيء إذا لم يحل الحول على الإبل ، قال : فإذا حال الحول على الإبل فباعها بنصاب ماشية يريد بذلك الهرب من الزكاة أخذ منه المصدق زكاة الإبل ، قلت : فإن كانت زكاة الغنم أفضل وخيراً للمصدق ؟ قال : لا يأخذ من الغنم شيئاً ، ولكن يأخذ من الإبل ؛ لأن الغنم إنما تجب فيها الزكاة من يوم اشتراها ، فإذا ذهب المصدق يأخذ من الغنم لم تجب له الزكاة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم اشتراها ، قلت : لِمَ إذا باعها بعد الحول ، وهي مما تجب فيها الزكاة هذه الإبل بنصاب من الغنم ، ولم يكن فارّاً أسقطت عنه الزكاة ؟ قال : لأن حولها عند مالك هو إتيان المصدق وليس السنة ، قلت : أرايت لو باعها بدنانير بعد ما حال عليها الحول ، ولم يكن فارّاً ، أكانت تجب عليه الزكاة في الدنانير ساعة باعها ؟ قال : نعم ، قال : وهذا قول مالك .

قال ابن القاسم : والدنانير مخالفة لما سواها مما بيعت به هذه الإبل ، قلت : أرايت إن أقام الثمن ثمن هذه الإبل على المشتري ، ولم يكن

قبضه البائع أعوامًا؟ قال : يزكيه زكاة واحدة ، وهى التى كانت وجبت عليه حين باع الإبل ، وهو قول مالك ، قلت : فإن كان قد أخذ الثمن فأسلفه ، فأقام سنتين ثم أخذه؟ قال : يزكيه الآن زكاة سنتين (١) .

فى زكاة فائدة الماشية

قال : وقال مالك : من كانت له ماشية إبل ، أو بقرة ، أو غنم ورثها بعدما حال عليها الحول عند الميت ، ثم جاءه المصدق ، فليس على من ورثها شئ حتى يحول عليها الحول عند من ورثها من ذى قبل ، فإذا مر بها الساعى ، وهى عند من ورثها لم يفرقوها أخذ منها الصدقة عنهم ، وكانوا بمنزلة الخلطاء يتراذون فيها إذا كان الورثة غير واحد ، فمن كان شأؤه ما تجب فيه الصدقة ، فهو خليط لمن تجب عليه الصدقة ، ولمن هو أكثر غنمًا ، ومن لم يكن شأؤه تجب فيه الصدقة ، فليس هو بخليط ولا غرم عليه ، قال مالك : وكذلك الإبل والبقرة ، قال مالك : وإن كانوا يفرقونها أخذت من

(١) هذا على قاعدة الإمام مالك السابقة فى أن الدين المرجو يزكى عن كل عام مضى بعد قبضه ، بخلاف حكم الدين فى المسألة السابقة حيث لم يوجب عليه زكاة عن الأعوام التى مكثها الدين فى ذمة المشتري إلا الزكاة التى وجبت على البائع حين باع الإبل ، وذلك بسبب عدم قبضهم له خلال هذه المدة ، وسيأتى للإمام مثال لهذا فى حكم الديات التى وجبت بسبب القتل ، ولكن الورثة لم يقبضوها إلا بعد أعوام ، فإنه رحمه الله لم يوجب عليهم الزكاة إلا بعد حول من يوم قبضها ، وكذلك المال يبقى بيد الوصى لم يوزعه على الورثة الكبار ، فإنه لا زكاة عليهم فيه إلا بعد حول من يوم قبضهم له ، فالقبض عنده فى الدنانير والدرهم ونحوهما شرط لترتيب أحكام الزكاة على المالك بخلاف غيرها كالماشية فإنها تزكى فى الأمثلة السابقة بمجرد مرور الحول عليها بغض النظر عن كانت بيده ، والله أعلم .

كل واحد منهم صدقته على حساب ما يؤخذ من الرجل ، إذا لم يكن خليطاً إذا كان في ماشية كل واحد منهم ما تجب فيه الصدقة ، قال مالك : ومن ورث غنماً ، فكانت عنده فجاءه المصدق قبل أن يحول عليها الحول من يوم ورثها ، فليس عليه فيها شيء ، وليس عليه شيء فيما يستقبل حتى يمر به الساعى من عام قابل فيصدقته مع من يصدق .

قلت : أرأيت إذا مر به الساعى قبل أن يستكمل السنة ، فاستكمل السنة بعد ما مر به الساعى ، أيجب عليه أن يصدقها ؟ فقال : لا يجب عليه أن يصدقها إلا أن يأتى الساعى من السنة المقبلة ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قال : وقال مالك : من كان له نصاب ماشية من غنم ، فأفاد قبل أن يحول عليه الحول إبلاً تجب في مثلها الزكاة أو لا تجب في مثلها الزكاة ، إنه إنما يزكى الغنم وحدها ، وليس عليه أن يضيف الإبل إلى الغنم ، ولكن إن كانت الإبل مما تجب في مثلها الزكاة زكاهها إذا مضى لها سنة من يوم أفاد الإبل ، قال : وإنما تضاف الغنم إلى الغنم ، والبقر إلى البقر ، والإبل إلى الإبل إذا كان الأصل الذى كان عند ربها قبل أن يفيد هذه الفائدة نصاب ماشية ، فإنه يضيف ما أفاد من صنفها إليها إذا كان الأصل نصاباً فيزكى جميعها ، وإن لم يفد الفائدة قبل أن يحول الحول إلا بيوم زكاه مع النصاب الذى كان له .

قال : وقال مالك : فيمن أفاد ماشية وله نصاب ماشية فأفادها بعد الحول قبل أن يأتى المصدق ، إنه يزكى ما أفاد بعد الحول مع ماشيته إذا كان ذلك قبل أن يأتى المصدق ، فإن أتاه المصدق وماشيته مائتا شاة وشاة فتزل به ، فهلك منها شاة قبل أن يسعى عليه

بعد ما نزل به ، فإنه يزكى على ما بقى ، ولا يزكى ما مات منها .

قلت : فلو كانت عنده ثلاثون شاة ، فورث قبل أن يأتيه الساعى بيوم عشرة من الغنم ؟ فقال : لا زكاة عليه فى شىء من هذه حتى يحول الحول من يوم أفاد العشرة ، قلت : لِمَ ؟ فقال لى : لأن هذه لم تكن نصاباً ، ولأن الفائدة لم تكن ولادة الغنم ، وإنما الفائدة ها هنا غنم غير هذه الغنم ، ولا تشبه هذه الفائدة ما ولدت الغنم ، لأن كل ذات رحم فولدها بمنزلتها ، قلت : أرايت لو أن رجلاً كانت له نصاب ماشية تجب فيها الزكاة ، فلما كان قبل الحول بيوم رجعت إلى ما لا زكاة فيها ، ثم أفاد من يومه ذلك ما إن أضافه إليها كانت فيها الزكاة ؟ فقال : لا زكاة فيها ، قلت : لِمَ ؟ فقال : لأن الفائدة ليست منها ولأنها لما رجعت إلى ما لا زكاة فيها قبل أن يحول عليها الحول ، فكأنه لم يكن له فى الأصل غيرها .

قلت : فإن لم يكن هلك منها قبل الحول شىء ، ولكنها حال عليها الحول فزكاها ، ثم هلك بعضها فرجعت إلى ما لا زكاة فيها ، ثم أفاد قبل الحول من يوم زكاها ما إن جمعها إليها وجبت فيها الزكاة ، أضيفها إليها ويزكى جميعها ، أم لا ؟ فقال : لا زكاة عليه فيها إذا نقصت الأولى مما تجب فيه الزكاة بعد ما زكاها ، أو قبل أن يزكيها ، فإنه يضم الأولى إلى الفائدة الآخرة ، ثم يستقبل بهما حولاً من يوم أفاد الفائدة الآخرة ، فإن حال الحول وفيهما ما تجب فيه الزكاة زكاها ، وإن حال الحول وفيهما ما لا تجب فيه الزكاة ، ثم أفاد فائدة أخرى ضم المالىن جميعاً إلى الفائدة الآخرة ، واستقبل بهذا المال كله حولاً من يوم أفاد الفائدة الآخرة ، وكذلك الدنانير والدرهم والإبل والبقر ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم .

قلت : أرأيت لو أن رجلاً قُتِل والده فقضى له على عاقلة القاتل بمائة من الإبل ، فلم يقبضها إلا من بعد أعوام ، أيزكيها ساعة قبضها ، أم ينتظر حتى يحول الحول عليها ؟ قال : ينتظر حتى يحول عليه الحول من يوم قبضها ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : أرأيت المرأة إذا تزوجت على إبل بأعيانها خمسين من الإبل ، فلم تقبضها حتى حال عليها الحول عند الزوج ، ثم قبضتها بعد الحول ؟ فقال : عليها أن تزكيها وليست التي بأعيانها كالتي بغير أعيانها ؛ لأن التي بغير أعيانها إنما ضمانها من الزوج ، وهذه التي بأعيانها قد ملكتها بأعيانها يوم عقدة النكاح وضمنها منها ، وهذا رأي ، قال : وذلك أنى سألت مالكا : عن الرجل يتزوج المرأة بعبدین تعرفهما عنده فوجب النكاح ، ثم هلك الرأسان قبل أن تقبضهما ممن هلاكهما ، أمن الزوج أم من المرأة ؟ فقال : بل من المرأة .

قلت : أرأيت إن تزوجت على إبل بأعيانها أو على غنم بأعيانها ، أو على نخل بأعيانها ، فأثمرت النخل عند الزوج وحال الحول على الماشية عند الزوج ، ثم قبضت المرأة ذلك من الزوج بعد الحول ؟ فقال : عليها زكاتها حين تقبض ، ولا تؤخر حتى يحول الحول من يوم تقبض ، وليس الإبل وما ذكرت إذا كانت بأعيانها مثل الدنانير ، لأن هذه الإبل وما ذكرت إذا كانت بأعيانها فتلفها من المرأة إذا هي تلفت ، قلت : أفتحفظ عن مالك أنه جعل عليها زكاتها إذا هي قبضتها ولا يأمرها أن تنتظر حولا مثل ما أمرها في الدنانير ؟ قال : لا أحفظه عن مالك ، ولكن مالكا قال لى : إذا ورث الرجل غنما زكاها إذا حال الحول عليها ، ولم يقل لى قبض أو لم يقبض ، قال : وقال لى

مالك في القوم يرثون الغنم ، وقد أقامت عند أبيهم حولاً : إنه لا زكاة على أبيهم فيها وإنهم لا تجب عليهم فيها الزكاة حتى يمر بها حول ، فإذا مر بهم حول كانوا بمنزلة الخلطاء ، ولم يقل قبضوا أو لم يقبضوا .

قال : وقال مالك في الدنانير إذا هلك رجل فأوصى إلى رجل فباع تركته ، وجمع ماله فكان عند الوصي ما شاء الله : إنه لا زكاة عليهم فيما اجتمع عند الوصي ، ولا فيما باع لهم ، ولا فيما نض في يده من ذلك حتى يقسموه ويقبضوه ، ثم يحول الحول بعد ما قبضوا وهذا إذا كانوا كباراً ، فإن كانوا صغاراً كان الوصي قابضاً لهم ، وكانت عليهم الزكاة من يوم نض ذلك في يد الوصي .

قلت : فإن كانوا صغاراً وكباراً فلا يكون على الصغار زكاة أيضاً فيما نض في يد الوصي حتى يقاسم لهم الكبار ، فإذا قاسم لهم الكبار كان الوصي قابضاً لهم لحصتهم ، فيستقبل بحصتهم حولاً من يوم قاسم الكبار ، ويستقبل للكبار أيضاً حولاً من يوم قبضوا ؟ فقال : نعم ، قلت : وهو قول مالك ؟ قال : لم أسمع من مالك ، ولكن قال لي مالك : ليس على الكبار زكاة حتى يقسموا ويقبضوا ، فإذا كانت المقاسمة بين الصغار والكبار كان ذلك مالاً واحداً حتى يقسموا ؛ لأنه ما تلف منه فهو من جميعهم ، فلا يكون قبض الوصي قبضاً للصغار إلا بعد المقاسمة إذا كان في الورثة كبار ، فعلى هذا فقس كل فائدة يفيدها صغير أو كبير ، أو امرأة من دنانير أو دراهم .

قلت : رأيت لو أن رجلاً ورث مائة دينار غائبة عنه ، فحال عليها أحوال كثيرة قبل أن يقبضها ، وهى عند الوصي ، ثم قبضها

أعليه الزكاة فيها لما مضى ؟ فقال : لا شيء عليه فيها ويستقبل بها
حولاً من يوم قبضها إلا أن يكون وَكَلَّ بقبضها أحداً ، فإن كان
وكل بقبضها أحداً ، فزكاتها تجب عليه من يوم قبضها الوكيل ، وإن
لم تصل إليه من بعد قبض الوكيل حتى حال عليها الحول فعليه فيها
الزكاة ، قلت : وهذا قول مالك ؟ فقال : نعم ، قلت : فلو ورث
رجل ماشية تجب فيها الزكاة ، فحال عليها الحول قبل أن يقبضها ،
وهى فى يد الوصى ، أعليه فيها الزكاة ؟ فقال : نعم .

قلت : فما فرق بين هذه الغنم والدنانير ؟ فقال : لا تشبه الغنم
الدنانير ؛ لأن الغنم لو كانت لرجل وعليه دين يغترقها زكى الغنم
والدنانير ، إذا كانت لرجل وعليه دين يغترقها ، وليس له غير ما
كان دينه فيها لم تكن عليه الزكاة ، والذي ورث الدنانير لا تصير
الدنانير فى ضمانه حتى يقبضها ، فإنما تكون عليه فيما ورث من
الدنانير الزكاة إذا صارت الدنانير فى ضمانه ، ويحول عليها بعد
ذلك حول ، فأما ما لم تصر فى ضمانه فلا زكاة عليه فيها ، ومما يبين
لك أيضاً الفرق بينهما أن الرجل لو ورث مالاً ناضباً غائباً عنه ، لم
يكن ينبغى أن يُزَكَّى عليه وهو غائب عنه ، خوفاً أن يكون صاحبه
الذى ورثه مدياناً ، أو يرهقه دين قبل محل السنة ، والغنم لو ورثها
وهى غائبة عنه أو حاضرة ، ثم لحقه دين لم يضع الدين عنه
ما وجب عليه من الزكاة ، فهذا يدل على ذلك أيضاً .

ابن وهب ، عن الليث بن سعيد ، عن يحيى بن سعيد وربيعه
أنهما قالوا : ليس فى الإبل المغترقة صدقة إلا أن تضاف إلى إبل فيها
صدقة ، وقال يحيى : أما زكاة الإبل والبقر ، والغنم ، فإنها تصدق
جميعاً فى زمان معلوم ، وإن كان اشترى بعضها قبل ذلك بشهر .

فى الرجل يموت بعد ما حال الحول على ماشيته ولم يأتها المصدق ويوصى بزكاتها

قلت : أرأيت من له ماشية تجب فيها الزكاة ، فحال عليها الحول ، ولم يأتها المصدق فهلك رب الماشية ، وأوصى بأن يخرج صدقة ماشيته ، فجاء الساعى ، أله أن يأخذ صدقة الماشية التى أوصى بها الميت ؟ فقال : ليس للساعى أن يأخذ من الورثة الصدقة^(١) ، ولكن على الورثة أن يفرقوها على المساكين ، وفيمن تحل لهم الصدقة الذين ذكر الله ، قلت : لِمَ لا يكون للمصدق أن يأخذ من الورثة الصدقة ، وقد أوصى بها الميت ؟ فقال : لأن مالكا قال : إذا جاء المصدق وقد هلك رب الماشية ، فلا سبيل للمصدق على الماشية ، وإن كان الحول قد حال عليها قبل أن يموت ربها^(٢) ،

(١) يعنى فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ ﴾ (سورة التوبة : ٦٠)

(٢) هذا بصفة عامة متفق مع قاعدة الإمام - رحمه الله - التى عول عليها فى زكاة الماشية بصفة عامة ، وهى مجئ الساعى بعد مرور الحول ، ما دام نظام السعاة معمولاً به ، وقد تقدمت بعض الأمثلة فى الأبواب السابقة تؤكد هذه القاعدة ، واستقر العمل فى المذهب على ذلك .

قال أبو البركات مبيناً حكم مجئ الساعى ، والوقت المناسب لمجيئه : وخروج الساعى زمن طلوع نجم الثريا مع الفجر .

وهذا يوافق بالتوقيت القبطى الذى كان يعتمد عليه فى الزراعة فى مصر ، وهو اليوم السابع والعشرين من شهر بشنس وفقاً بالساعى ، وبأرباب المواشى ؛ لاجتماع المواشى على الماء إذ ذاك ومجيئه شرط وجوب للزكاة ، إن كان ثم ساع ووصل إلى أرباب المواشى ، فإذا مات شئ من المواشى أو ضاع بغير تفريط بعد الحول ، وقبل مجيئه يحسب ويزكى الباقي إن كان فيه الزكاة اهـ .

انظر : « الشرح الكبير » (٤٤٣ / ١) .

قال مالك : وليست مثل الدنانير ، فلما أوصى الميت بأن تُخْرَج صدقتها ، فإنما وقعت وصيته للذين ذكر الله تبارك وتعالى لهم في كتابه الذين تحل لهم الصدقة ، وليس لهذا العامل عليها سبيل .

قلت : أكان مالك يجعل هذه الوصية في الثلث ؟ فقال : نعم ، فقلت : فتبدأ وصيته هذه في الماشية على الوصايا في قول مالك ؟ فقال : لا ، قلت : لِمَ ؟ فقال : لأن الزكاة لا تجب عليه إلا بإتيان الساعى ، ولا يكون ذلك على من ورث ذلك ، وذلك أن المشتري والموهوب له والوارث كل مفيد ، فلا زكاة عليهم في فائدة إلا أن يضاف ذلك إلى إبل أو بقر أو غنم تجب فيها الصدقة تضاف الغنم إلى الغنم والبقر إلى البقر ، والإبل إلى الإبل ، ولا تضاف الإبل إلى البقر ، ولا إلى الغنم ، ولا تضاف الغنم إلى الإبل ، ولا إلى البقر ، ولا تضاف البقر إلى الإبل ، ولا إلى الغنم ، فإذا مات الرجل قبل أن يأتيه الساعى وأوصى بها ، فليست بمبدأة ، وإنما تكون مبدأة في قول مالك ما قد وجب على الميت قبل موته مثل الدنانير يموت الرجل وعنده دنانير أو دراهم قد وجبت فيها الزكاة ، فليس على الورثة أن يؤدوا عن الميت زكاة الدنانير التى قد وجبت عليه إلا أن يتطوعوا بذلك ، أو يوصى بذلك الميت ، فإن أوصى بذلك الميت كان ذلك في رأس ماله .

قال : فقلت لمالك فالرجل يهلك ويترك عليه زكاة وعتق رقبة من ظهار ، أو قتل نفس ، وقد أوصى الميت بأن يؤدى جميع ذلك بأيهم يبدأ ، إذا لم يكن يحمل الثلث جميع ذلك ؟ قال : يبدأ بالزكاة ، ثم بالعتق الواجب من الظهار أو قتل النفس ، ولا يبدأ أحدهما على صاحبه ، ويبديان على العتق التطوع ، والعتق التطوع بعينه يبدأ على ما سواه من الوصايا .

في الدعوى في الفائدة

قال : وسألت مالكا عن الرجل يأتيه المصدق ، وفي ماشيته ما يجب في مثلها الزكاة ، فيقول : إنما أفدتها منذ شهرين أو نحو ذلك ، أو أقل من ذلك ، فقال مالك : إذا لم يجد أحدا يعلم ذلك غيره كان القول قوله وصدقه فيما قال ، ولم يأخذ منها شيئا .

في دفع الصدقة إلى الساعي

قلت : أرأيت إذا كان مصدق يعدل على الناس فأتى المصدق إلى رجل له ماشية تجب في مثلها الزكاة ، فقال له الرجل : قد أدت صدقتها إلى المساكين ، فقال : لا يقبل قوله هذا ؛ لأن الإمام عدل ، فلا ينبغي لأحد أن يمنعه صدقتها ، قلت : هذا قول مالك ؟ قال : نعم إذا كان مثل عمر بن عبد العزيز ، قلت : أرأيت إذا حال الحول على ماشية الرجل عنده ، أوجب عليه أن يزكيها ، أم ينتظر الساعي حتى يأتي ؟ قال : إن خفى له فليضعها مواضعها إذا كان الوالي ممن لا يعدل ، وإن كان من أهل العدل انتظره حتى يأتي له ، ولا ينبغي له أن يخرجها ، وإن كان ممن لا يعدل وخاف أن يأتوه ، ولا يقدر على أن يخفيها عنهم ، فليؤخر ذلك حتى يأتوه .

قال : وقال مالك : إذا خفى لرب الماشية أمر ماشيته عن هؤلاء السعاة ممن لا يعدل فليضعها مواضعها إن قدر على ذلك ، فإن أخذوها منه أجزأه ، قال : وأحب إلي أن يهرب بها عنهم إن قدر على ذلك ، قال : وأخبرني مالك أن ابن هرمل كان إذا جاءت غنم الصدقة المدينة امتنع من شراء اللحم من السوق تلك الأيام .

ابن مهدي عن سفيان الثوري عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه أن أبا سعيد الخدرى ، وسعد بن مالك ، وأبا هريرة ، وعبد الله ابن عمر قالوا كلهم : يجزئ ما أخذوا ، وإن فعلوا ، ابن مهدي : وقال إبراهيم النخعي ، وسعيد بن جبير : يحسب ما أخذ العاشر^(١) ، ابن مهدي ، وقال أنس ، والحسن ما أعطيت في الطرق والجسور فهو صدقة .

ابن لهيعة ، والليث بن سعد عن خالد بن يزيد ، عن سعيد بن أبي هلال عمن حدثه ، عن أنس بن مالك قال : أتى رجل من بنى تميم إلى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله إذا أديت الزكاة إلى رسولك ، فقد تبرأت منها إلى الله ورسوله ، فقال رسول الله ﷺ : « نعم إذا أديتها إلى رسولى فقد تبرأت منها ولك أجرها وإثمها على من بدلها »^(٢) .

قال ابن وهب : وأخبرنى من أثق به عن رجال من أهل العلم أن رسول الله (عليه الصلاة والسلام) قال : « أما والله لولا أن الله قال : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾^(٣) ما تركتها جزية عليكم تؤخذون بها بعدى ، ولكن أدوها إليهم فلکم برها وعليهم إثمها ثلاث مرات »^(٤) .

(١) أخرجه ابن أبى شيبة (٣٩٢/٢) رقم (١٠٢٩٤) من حديث إبراهيم النخعي ورقم (١٠٣٠٠) من حديث سعيد بن جبير .

(٢) أخرجه أحمد (١٣٦/٣) ، والبيهقى فى « السنن الكبرى » (١٣٦/٣) بمثل إسناد « المدونة » ، ورواية سعيد بن أبى هلال عن أنس ﷺ مرسله .

(٣) قال الله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (التوبة : ١٠٣) .

(٤) هذا الحديث ضعيف لجهل رواه وإسناده ، ولم أقف على من أخرجه .

قال ابن وهب : وأخبرني رجال من أهل العلم أن عبد الله بن عمرو بن العاص ، وعبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله ، وسعد بن أبي وقاص ، وحذيفة بن اليمان ، وأنس بن مالك ، وأبا قتادة ، وأبا سعيد الخدري ، وأبا هريرة ، وعائشة ، وأم سلمة ^(١) ومحمد بن كعب القرظي ، ومجاهداً ، وعطاء ، والقاسم ، وسالماً ، ومحمد بن المنكدر ، وعروة بن الزبير ، وربيعة بن أبي عبد الرحمن ، ومكحولاً ، والقعقاع ^(٢) بن حكيم ، وغيرهم من أهل العلم كلهم يأمر بدفع الزكاة إلى السلطان ويدفعونها إليهم ^(٣) .

في زكاة ماشية الخلطاء

قلت : ما الذي يكون به الناس في الماشية خلطاء ؟ قال : سألنا مالكا عن أهل قرية تكون لهم أغنام ، فإذا كان الليل انقلبت إلى دور أصحابها ، والدور مفترقة تبيت عندهم يحلبونها ويحفظونها ،

(١) أم سلمة : هند بنت سهيل المعروف بأبي أمية ، ويقال : اسمه حذيفة ، ويعرف بزاد الراكب ، ابن المغيرة القرشية المخزومية ، من زوجات النبي ﷺ ، تزوجها في السنة الرابعة للهجرة ، وكانت من أكمل النساء عقلاً وخلُقاً ، أسلمت قديماً ، وهاجرت إلى الحبشة ثم إلى المدينة ، توفيت بالمدينة سنة ٦٢ هـ .

انظر : «الإصابة» رقم (١٣٠٩) كتاب النساء ، و«صفة الصفوة» (٧٠/٢) .

(٢) القعقاع بن حكيم الكنانى المدنى ، روى عن أبى هريرة رضي الله عنه ، وقيل لم يلقه وجابر وعائشة وابن عمر وغيرهم رضى الله عنهم ، وعنه زيد بن أسلم ، ومحمد بن عجلان ، وسعيد المقبرى ، وسهيل بن أبى صالح وآخرون ، ثقة .

انظر : «التهذيب» (٣٨٣/٨) ، و«الكاشف» (٤٠٢/٢) .

(٣) أخرجه ابن أبى شيبة (٣٨٤/٢) من حديث ابن عمر وأبى هريرة ، وأبى سعيد الخدري وحذيفة رضى الله عنهم ، وأخرجه أيضاً (٣٨٥/٢) من حديث عائشة رضى الله عنها ، ومجاهد وعطاء .

فإذا كان النهار غدا بها رعاتها أو راع واحد فجمعوها من بيت أهلها فانطلقوا بها إلى مراعيها فرعوها بالنهار وسقوها ، فإذا كان الليل راحت إلى أربابها على حال ما وصفت لك ، أ يكون هؤلاء خلطاء ؟ فقال : نعم وإن افترقوا في المبيت والحلاب إذا كان الدلو والمراح ^(١) والراعى واحداً ، وإن افترقوا في الدور فأراهم خلطاء .

قلت : أرأيت إن فرقها الدلو ، فكان هؤلاء يسقون على ما يمنعون منه أصحابهم ، وأصحابهم يسقون على ما يمنعونهم منه ؟ فقال : سمعت مالكا يقول : إذا كان الدلو والمراح والراعى واحداً ، وإن تفرقوا في المبيت والحلاب ، فهم خلطاء ، قال : والرعاة عندي ، وإن كانوا رعاة كثيرة يتعانون فيها ، فهم عندي بمنزلة الراعى الواحد ، وأما ما ذكرت من افتراق الدلو إذا كانت مجتمعة فذلك عندي بمنزلة المراح مثل قول مالك لى هى مجتمعة ، وإن فرقها الدلو بحال ما ذكرت .

قلت : فإن كان راعى هؤلاء أجرته عليهم خاصة ، وراعى هؤلاء الآخرين أجرته عليهم خاصة إلا أن المسرح يجمعهم يخلطون الغنم ، ويجتمعون في حفظها ؟ فقال : قال مالك : هم بمنزلة الراعى الواحد إن كان أربابها جمعوها أو أمروهم بجمعها ، فجمعوها حتى كان المراح والدلو والمسرح واحداً فهم خلطاء ، وهو قول مالك ، قلت : أرأيت إن اختلطوا في أول السنة وافترقوا في وسطها ، واختلطوا في آخر السنة ؟ فقال : إذا اجتمعوا قبل انقضاء السنة بشهرين فهم خلطاء عند مالك ، وقد وصفت لك ذلك في

(١) المراح : مأوى الماشية . انظر : « الوسيط » (روح) (١ / ٣٩٤) .

أول الكتاب ، وإنما ينظر مالك في ذلك إلى آخر السنة ولا ينظر إلى أولها ، قلت : فإن جمعها الدلو في أول السنة ، ففرقها في وسط السنة ، وجمعها في آخر السنة ؟ فقال : هذا بمنزلة ما وصفت لك من اجتماعهم وافتراقهم ، وإنما ينظر مالك إلى آخر السنة ، ولا ينظر إلى أولها ، قلت : أرأيت إن اجتمعت في آخر السنة لأقل من شهرين ، لأنى سمعتك تذكر شهرين ونحوهما ، فقال : إنى سألت مالكا عن الشهرين ، فقال : أراهم خُطاء ، ولم أسأله عن أقل من ذلك ، وأنا أرى أنهم خُطاء في أقل من شهرين ^(١) ما لم يتقارب الحول ويقربا فيه إلى أن يكونا خليطين فرارا من الزكاة ، وما نرى أنه نهى عن مثله في حديث عمر بن الخطاب ^(٢) .

قلت : والفحل إن فرقها في بعض السنة ، وجمعها في آخرها بمنزلة ما وصفت لى في قول مالك ؟ فقال : نعم إذا كان الدلو والمراح واحداً ، قلت : أرأيت إن جمع هذا الغنم الدلو والفحل في الراعى ، وفرّقها المبيت هذه في قرية وهذه في قرية أخرى ، أتراهم خُطاء في قول مالك ؟ فقال : نعم كذلك قال لى مالك فيها ، قلت : وترى هذه الغنم وإن فرقتها هذه القرى في مراح واحد ؟ قال : نعم هى

(١) وهذا أحد أقوال ثلاثة : والثانى لابن حبيب : أقله شهر وما دونه لغو ، وقال محمد : أقل من شهر معتبر ما لم يقرب حداً ، ويزكيان زكاة مالك واحد إن نوبا خلطه حقيقة ، لا فراراً من الزكاة ، وكان كل منهما حراً مسلماً ، مالكا للنصاب ، وحال الحول على ماشية كل منهما ، واجتمعا بملك أو منفعة فى الأكثر من خمسة أمور : الراعى ، والفحل ، والسقى ، والمراح ، والمبيت . انظر : « التاج والإكليل مع مواهب الجليل » (٢/٢٦٧) .

(٢) أخرجه مالك فى « الموطأ » فى الزكاة رقم (٢٥) من حديث عمر رضي الله عنه .

بمنزلة المراح الواحد ، وقد قال لى مالك : وإن فرّقها المبيت ، قلت : فأرى مالكا قد ضعف المبيت ؟ قال : نعم كذلك قال مالك ، قلت : فإن جمعها المراح والراعى والمبيت والفحل وفرّقها الدلو ؟ قال ابن القاسم : وكيف يفرّقها الدلو ؟ قلت : يكون جميعها فى مراحها وراعيها وفحلها واحداً فى موضع واحد ، حتى إذا كان يوم سقيها أخذ هؤلاء ماشيتهم فسقوها على مائهم ، وهؤلاء ماشيتهم فسقوها على مائهم ، ثم جمعوها بعد ذلك ، فكانوا فى جميع الأشياء كلها خُطاء لا تفترق الغنم إلا فى يوم وردّها ، فقال : أراهم على ما قال مالك لى فى المراح : إنهم خُطاء ، وهذا أهون عندى من تفرقة المبيت فأراهم خُطاء .

قلت : فأين قولهم فى الدلو والفحل والمراح والراعى ؟ فقال : إنما أريد بهذا الحديث ليعرف به أنهم خُطاء ، وأنهم متعاونون وأن أمرهم واحد ولم يريدوا بهذا الحديث إذا انخرم منه شىء أن لا يكونوا خُطاء ، قلت : أفتحفظ هذا التفسير من مالك ؟ فقال : لا ، ولكن هذا رأى ، وقال مالك : الخليطان فى البقر بمنزلة الخليطين فى الغنم ، قال : وسألت مالكا عن الخليطين يتخالطان بغنمهما قبل أن يحول الحول بشهرين أو ثلاثة ، أكونان خُطاء أم لا يكونان خُطاء إلا أن يتخالطوا من أول السنة ؟ فقال مالك : نعم هما خليطان وإن لم يتخالطا إلا قبل أن يأتيهما الساعى بشهرين أو نحو ذلك ، وقد يتخالط الناس قبل محل السنة بشهرين وما أشبه هذا ، فإذا خلطا رأيتهم خُطاء ، وأخذ منهم المصدق الزكاة زكاة الخُطاء إذا أتاهم وهم خُطاء ، وإن كان ذلك بعد شهرين من يوم خلطا .

قلت : فالخليفة إذا بلغت إبلهما عشرين ومائة ، يأخذ منهما المصدق حقتين ؟ قال : نعم ، قلت : فإن كان لأحدهما خمس من الإبل ، وللآخر خمسة عشر ومائة من الإبل ، كيف يترادآن ؟ فقال : ينظر إلى قيمة الحقتين كذلك فإن كانت قيمتهما مائتي درهم نظر إلى الخمس التي لأحد الرجلين من الإبل ، ما هي من الجميع فوجدناها ربع السدس ، وهو نصف جزء من اثني عشر جزءاً ، فيقسم قيمة الحقتين على أربعة وعشرين جزءاً ، فما أصاب جزءاً من أربعة وعشرين جزءاً من قيمة الحقتين ، فهو على صاحب الخمس ، وما أصاب ثلاثة وعشرين جزءاً من قيمة الحقتين ، فهو على صاحب الخمسة عشر والمائة ، فعلى هذا الحساب يترادّ الخلطاء ، قال : وهذا قول مالك . قال : وقال مالك : إذا كان لرجل تسع من الإبل وخليطه خمس كانت على صاحب الخمس شاة ، وعلى صاحب التسع شاة ، وكان يقول : لو أمرتهما يترادآن لغرم صاحب الخمس أقل من شاة ، ثم رجع فقال : لا أرى ذلك ، قال مالك : وأراهما خليطين يترادآن ، وإن صار على صاحب الخمس أقل من شاة ، لأن ذلك تفسير قول عمر بن الخطاب .

قال مالك : وإنما يكونان خليطين إذا كان في ماشية كل واحد منهما ما تجب فيه الزكاة ، فإن كان في ماشية أحدهما ما تجب فيه الزكاة ، ولم يكن في ماشية الآخر ما تجب فيه الزكاة فليسا بخليطين إنما ينظر المصدق إلى الذي في ماشيته ما تجب فيه الزكاة ، فيأخذ منه ويترك الذي ليس له ما تجب فيه الزكاة ، ولا يحسب المصدق ماشية الذي لا تبلغ ما تجب فيه الزكاة عليه ، ولا على صاحبه ، ولا يعرض لها ، قال : فقلت لمالك : فإن كانت غنمهم كلها لا تجب فيها

الصدقة ، فتعدى المصدق ، فأخذ منها شاة ، وفي جميعها إذا اجتمعت ما تجب فيه الصدقة أتراها على الذى أخذت من غنمه خاصة ، أو على عدد الغنم ؟ فقال : بل أراها على عدد الغنم يترادآن فيها لا على عدد غنمهما .

قلت : فإن كانوا ثلاثة رجال لواحد أربعون ولآخر خمسون وللآخر واحدة فأخذ الساعى منهم شاة وهم خلطاء ، فقال : من كان منهم له دون الأربعين فلا شىء عليه ، والشاة على صاحب الأربعين والخمسين على تسعة أجزاء ، وكذلك قال مالك ، قلت : فإن أخذ الساعى شاة صاحب الشاة فى الصدقة ؟ قال : يرجع بها على شريكه على صاحب الخمسين بخمسة أتساعها ، وعلى صاحب الأربعين بأربعة أتساعها ، فيأخذها منهما .

قلت : فإن كانا خليطين لواحد عشرة ومائة وللآخر إحدى عشرة ، فأخذ الساعى شاتين ، فقال : يلزم كل واحد منهما على قدر ما لكل واحد منهما من الغنم ، وإنما ذلك بمنزلة ما لو كان لكل واحد منهما عشرون عشرون ، فصارت أربعين فعليهما جميعاً شاة ، ألا ترى أن صاحب العشرة ومائة لولا خلط صاحب الإحدى عشرة لم تكن عليه إلا شاة ، فدخلت المضرة عليه منه كما دخلت على أصحاب الأربعين ، أدخل كل واحد منهما على صاحبه المضرة فلزمهما جميعاً ، فكذلك لزم هذين ، وإن الثلاثة الذين لأحدهم أربعون وللآخر خمسون وللآخر واحدة لم يدخل صاحب الواحدة عليهما مضرة ؛ لأن كل واحد منهما لو كان وحده كان عليه فرض الزكاة ، فلما خلطاً لم يكن عليهما إلا شاة ، فلم يدخل عليهما من صاحب الشاة مضرة ، وكذلك لو كانا اثنين لواحد أربعون وللآخر

ثلاثون ، فأخذ المصدق منهما شاة ، فإنما هى على صاحب الأربعين ، ولم يدخل عليه بصاحبه مضرة .

قلت : أرأيت الرجل يتزوج المرأة على إبل ، أو بقر ، أو غنم بأعيانها ، فتمكث فى يد الزوج حتى يحول الحول على الماشية قبل أن يدفع ذلك إلى المرأة ، ثم يطلقها قبل البناء بها ، وقبل أن يأتيها الساعى ؟ فقال : إذا أتاهم المصدق ، فإنه إن أصابها مجتمعة وفيها ما تجب فيه الزكاة فى حظ كل واحد منهما أخذ منها زكاة الخليطين ، وإن أصابها وفى حظ الزوج ما لا تجب فيه الزكاة ، وفى حظ المرأة ما لا تجب فيه الزكاة ، وهى إذا اجتمعت كانت فيها الزكاة ، وهى مجتمعة فلا سبيل للساعى عليها ، وإن كان الزوج والمرأة قد اقتسماها قبل أن يأتيهما الساعى ، ولم يفرقاها نظر ، فإن كان فى حظ أحدهما ما تجب فيه الزكاة والآخر لا تجب فى حظه الزكاة لقلة عدد ما أخذ من الغنم لارتفاع قيمتها وفضلها على الأخرى لقلة قيمة الأخرى ، زكى المصدق الذى يجب فى عدد ماشيته الصدقة ، ولم يُزَكِ ماشية الآخر .

قال : وإنما كان على الزوج الزكاة فيما رجع إليه من هذه الماشية ، ولم يجعل ما رجع إليه منها فائدة ، لأنه كان له فيها شرك ويستدل على شركته فى الغنم أن الغنم لو ماتت قبل أن يطلقها ، ثم يطلقها لم يلزمها غرم شئ من الغنم ، ولو مات بعضها وبقي بعض كان له نصف ما بقى ، ولو نمت أضعاف عددها قبل أن يطلقها ، ثم يطلقها أخذ نصف جميع ذلك ، فإنما أخذ ذلك بالشرك الذى كان له فيها قبل أن يطلقها كأنهما كانا شريكين ، قال : وكذلك قال لى مالك فيما أصدق الرجل امرأته من العروض والحيوان والدنانير :

إنه شريك لها في ذلك في النماء والنقصان إلا ما باعت من ذلك أو اشترت للتجارة من صداقها أو لغير ما تجهزت به من صداقها ، فإن ذلك لها نماءه وعليها نقصانه إن نقص أو تلف ، قال : والمسألة الأولى عنده مثل هذا .

قلت : أرأيت إن كان رجل خليطاً لرجل في غنم له ، وله غنم أخرى ، ليس له فيها خليط ؟ فقال : سألنا مالكا عنها فقلنا له : ما تقول في رجل له أربعون شاة مع خليط له وخليطه أيضاً أربعون شاة ، وله في بلاد أخرى أربعون شاة ، ليس له فيها خليط ، فقال : يضم غنمه التي ليس له فيها خليط إلى غنمه التي له فيها خليط ، فيصير في جميع غنمه خليطاً ، فيصير عليه ثلثا شاة في الثمانين ، ويصير على صاحبه ثلث شاة في الأربعين ، فهكذا يتراجعان في هذا الوجه كله .

قال أشهب : وكذلك قرأ عمر بن الخطاب ، وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية ، ذكره أشهب عن الليث بن سعد عن نافع ، عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب ^(١) ، قال أشهب : وأخبرناه مالك أنه قرأه في كتاب عمر بن الخطاب فهما خليطان .

قال ابن وهب : وإن ابن لهيعة يحدث عن عمارة بن غزية عن عبد الله بن أبي بكر أخبره أن هذا في كتاب رسول الله (عليه الصلاة والسلام) لعمر بن حزم في صدقة الغنم : « ولا يجمع بين مفترق ، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ، ولا يخرج في الصدقة هرمة ، ولا ذات عوار ، ولا تيس إلا أن يشاء المصدق وما كان من خليطين ، فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية » ^(٢) .

(١) ، (٢) أخرجه البخاري في الزكاة رقم (١٤٥٤) من حديث أنس رضي الله عنه .

قال ابن وهب : وإن يونس ذكره عن ابن شهاب عن سالم وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر عن رسول الله (عليه الصلاة والسلام) نحو ذلك^(١) . ابن وهب قال : حدثني الليث بن سعد أنه سمع يحيى بن سعيد يقول : الخليلان في المال لا يفرق بينهما في الصدقة ، وهو ما اجتمع على الفحل ، والحوض ، والراعى ، قال ابن وهب : وإن الليث ومالكًا قالوا : الخليلان في الإبل ، والبقر ، والغنم سواء ، قال ابن وهب : وإن مالكًا قال : إذا كان الدلو ، والحوض ، والراعى ، والمراح ، والفحل واحدًا فهما خليلان ، قال : ولا تجب الصدقة على الخليلين حتى يكون لكل واحد منهما ما تجب فيه الصدقة ، فإن كان لأحدهما ما لا تجب فيه الصدقة كانت الصدقة على الذى له ما تجب فيه الصدقة ، ولم يكن على الآخر شيء ، وإن كان لأحدهما ألف شاة أو أقل ، وللآخر أربعون شاة أو أكثر كانا خليلين ، ثم يترادآن الفضل بينهما بالسوية^(٢) .

ابن وهب ، عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن يزيد بن هرمز ، وعبد العزيز بن أبي سلمة مثله .

قال ابن وهب : وقال لى مالك : تفسير ولا يفرق بين مجتمع ، ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة ، إنما يعنى بذلك أصحاب المواشى ، وتفسير ذلك أن ينطق النفر الثلاثة الذين لكل واحد منهم أربعون شاة ، وقد وجب على كل واحد منهم في غنمه الصدقة

(١) أخرجه أبو داود في الزكاة رقم (١٥٧٠) من حديث سالم ، وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ، والحديث صحيح .

(٢) انظر «الموطأ» ص ١٧٨ ، ١٧٩ .

فيجمعونها إذا أظلم الساعى لثلا يكون عليهم فيها إلا شاة واحدة
 فنهوا عن ذلك ، قال ابن وهب : قال لى مالك : ولا يفرق بين
 مجتمع تفسير ذلك أن الخليطين يكون لكل واحد منهما مائة شاة
 وشاة ، فيكون عليهما فى ذلك ثلاث شياه ، فإذا أظلمها الساعى
 فرقا غنمهما ، فلم يكن على كل واحد منهما إلا شاة ، فنهوا عن
 ذلك فقل لا يفرق بين مجتمع ، ولا يجمع بين شىء مفترق خشية
 الصدقة ، هذا الذى سمعت فى ذلك .

فى الغنم يحول عليها الحول فيذبح صاحبها منها ويأكل ثم يأتية الساعى

قال : وقال مالك : لو أن رجلاً كانت عنده غنم ، فحال عليها
 الحول ، فذبح منها وأكل ، ثم أن المصدق أتاه بعد ذلك ، وقد كان
 حال عليها الحول قبل أن يذبح إنه لا ينظر إلى ما ذبح ، ولا إلى ما
 أكل بعدما حال عليها الحول ، وإنما يصدق المصدق ما وجد فى
 يديه ، ولا يحاسبه بشىء مما مات ، أو ذبح^(١) فأكل ألا ترى أن ابن
 شهاب قال : إذا أتى المصدق فإنه ما هجم عليه زكاه ، وإن جاء
 وقد هلكت الماشية ، فلا شىء له ، وقال ابن شهاب : ألا ترى أنها
 إذا ثبتت لا تكون إلا من بقية المال ؟ .

قال سحنون : أو لا ترى إلى حديث ابن أبى الزناد عن السبعة

(١) أى قبل مجىء الساعى إذ مجيئه هو شرط وجوب الزكاة إضافة إلى حولان
 الحول ، كما قدمنا - لكن هذا مشروط بأن لا يكون الذبح ونحوه بقصد الفرار من
 الزكاة ، وإلا فإنه يحاسب على ما ذبح عند ابن القاسم معاملة له بنقيض مقصوده .

أنه قال : وكانوا يقولون لا يصدق المصدق إلا ما أتى عليه لا ينظر إلى غير ذلك .

في الذي يهرب بماشيته عن الساعي

قال : وسألنا عن الرجل يهرب بماشيته من الساعي وشاؤه ستون ، فيقيم ثلاث سنين ، وهى على حالها ، ثم يفيد بعد ذلك مائتي شاة فيضمها إليها ، فيقيم بذلك سنتين أو ثلاثاً ، ثم يأتي وهو يطلب التوبة ويخبر بالذى صنع من فراره ، ويقول : ما ترون على أن أؤدى ؟ فقلت لملك : ما الذى ترى عليه ؟ فقال : عليه أن يؤدى كل عام زكاة ما كان عنده من الغنم ولا يؤدى عما أفاد أخيراً في العامين لما مضى من السنين ، وذلك أنى رأيت مالكا إنما قال ذلك لى ؛ لأن الذى فرّ كان ضامناً لها لو هلكت ماشيته كلها بعد ثلاث سنين ، ولم يضع عنه الموت ما وجب عليه من الزكاة ، لأنه ضمنها حين هرب بها ، وإن الذى لم يهرب لو هلكت ماشيته وجاءه المصدق بعد هلاكها لم يكن عليه شيء ، فلما كان الذى هرب بها ضامناً لما هلك منها ، فما أفاد إليها فليس منها ، وكما كان الذى لم يهرب لم يضمن ما مات منها فما ضم إليها فهو منها ، وهو أمر بين ، وقد نزلت هذه المسألة واختلفنا فيها فسألنا مالكا عنها غير مرة ، فقال فيها هذا القول ، وهو أحب قوليه إلى ، قلت : رأيت من هرب بماشيته من المصدق ، وقد حال عليها الحول ، وقد تماوتت كلها ، أ يكون عليه زكاتها ؛ لأنه هرب بها من المصدق ؟ فقال : نعم ، قلت : وهذا قول مالك ؟ فقال : نعم .

زكاة الماشية يغيب عنها الساعى

قال ابن القاسم : قلنا لمالك لو أن إمامًا شغل عن الناس ، فلم يبعث المصدق سنين ، كيف يزكى السنين الماضية ؟ فقال : يزكى السنين الماضية كل شيء وجدته في أيديهم من الماشية لما مضى من السنين ، وقال مالك : إذا كانت غنم فغاب عنها الساعى خمس سنين ، فوجدتها حين جاءها ثلاثًا وأربعين شاة أخذ منها أربع شياه لأربع سنين ، وسقطت عن ربها سنة ؛ لأنه حين أخذ منها أربع شياه صارت إلى أقل مما تجب فيه الزكاة ، فلا زكاة عليه فيها ، وإن كانت قبل ذلك مائتين من الغنم لم يضمن له شيئًا مما تلف منها ، قلت : أرأيت إن كانت خمسًا من الإبل فمضى لها سنون خمس لم يأتها فيها المصدق ، فأثابه بعد الخمس سنين ؟ فقال : عليه خمس شياه .

قلت : فلم يكن عليه خمس شياه ، ولم يجعل في الغنم حين صارت إلى ما لا زكاة فيها شيئًا ؟ فقال : لأن الإبل في هذا خلاف الغنم ، الإبل زكاتها من غيرها ها هنا إنما زكاتها في الغنم ، والغنم إنما زكاتها منها ، فلما رجعت الغنم إلى ما لا زكاة فيها حين أخذ المصدق منها ما أخذ لم يكن له عليها شيء ، وهذا كله قول مالك ، قلت : فلو كان لرجل ألف شاة فمضى لها خمس سنين لم يأتها فيها المصدق ، وهى ألف شاة على حالها ، فلما كان قبل أن يأتها المصدق بيوم هلكت ، فلم يبق منها إلا تسع وثلاثون شاة ، فقال : ليس عليه فيها شيء قلت : وكذلك الإبل والبقر إذا رجعت إلى ما لا زكاة فيها ، فلا شيء للمصدق ، وإن كان بقى منها ما تجب فيه الزكاة زكى هذه البقية التى وجد للسنين الماضية حتى تصير إلى ما لا زكاة فيها ، ثم يكف عنها ، ولا يكون له عليها سبيل إذا

رجعت إلى ما لا زكاة فيها ، فقال : نعم ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم .

قال : وقال مالك : فإن كانت الغنم في أول عام غاب عنها المصدق ، وفي العام الثاني والثالث والرابع أربعين ليست بأكثر من أربعين في هذه الأعوام الأربعة ، فلما كان في العام الخامس أفاد غنمًا أو اشتراها ، فصارت ألف شاة فأتاه المصدق ، وهى ألف شاة ، فقال : يزكى هذه الألف للأعوام الماضية كلها الخمس سنين ، ولا يلتفت إلى يوم أفادها ، وكذلك الإبل والبقر والغنم ، قال مالك : لأن الفتنة نزلت حين نزلت فأقام الناس ست سنين لا سعاة لهم ، فلما استقام أمر الناس لما مضى من السنين ^(١) ، ولم يسألوهم عما كان في أيديهم قبل ذلك مما مات في أيديهم ، ولا مما أفادوا ، فبهذا أخذ مالك ، قال : وهو الشأن .

قلت : أرأيت لو كانت لرجل خمسة وعشرون من الإبل ، قد مضى لها خمسة أعوام لم يأتها فيها المصدق ؟ فقال : يأخذ منها إذا جاءه بنت مخاض ، وست عشرة شاة للسنة الأولى بنت مخاض ، وللسنة الثانية أربع شياه ، وللسنة الثالثة أربع شياه ، وللسنة الرابعة أربع شياه ، وللسنة الخامسة أربع شياه ، فذلك ست عشرة شاة ، قلت : وهذا قول مالك ؟ فقال : نعم ، قلت : فإن كانت له

(١) في العبارة حذف ولعل صوابها : فلما استقام أمر الناس حاسبهم السعاة لما مضى من السنين ، والمراد بالفتنة في كلام الإمام ، الفتنة التي حدثت بمقتل عثمان رضي الله عنه ، وما ترتب عليها من موقعة الجمل وصفين بعد أن استولى معاوية في نهاية الأمر ، ولذلك جاء استدلال الإمام مالك على أن السعاة يحاسبون الناس على ما وجدوه في أيديهم عن السنوات السابقة إذا جدت أحداث أوقفت عملهم في جمع الزكاة .

عشرون ومائة من الإبل ، فمضى لها خمس سنين لم يأتِ فيها المصدق ، ثم جاءه كم يأخذ منه ؟ فقال : يأخذ منه لأول سنة حقتين وللسنة الثانية حقتين ، وللسنة الثالثة حقتين ، وللسنة الرابعة حقتين ، وللسنة الخامسة حقتين ، فذلك عشر حقا ، قلت : فإن كانت إحدى وتسعين من الإبل ، فمضى لها خمس سنين ، ثم جاءه المصدق ، كم يأخذ منها ؟ فقال : يأخذ لأول سنة حقتين ، وللسنة الثانية بنتى لبون ، وللسنة الثالثة بنتى لبون ، وللسنة الرابعة بنتى لبون ، وللسنة الخامسة بنتى لبون ، فيصير ذلك ثمان بنات لبون وحقتين ، قلت : وهذا قول مالك ؟ فقال : نعم ، فعلى هذا فقس جميع زكاة الماشية إذا غاب عنها المصدق .

قال أشهب : ألا ترى أن ابن أبي الزناد يخبر عن أبيه أنه حدثه ، قال : كان من أدركت من فقهاء أهل المدينة وعلمائهم ممن يرضى وينتهى إلى قوله منهم سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، والقاسم ابن محمد ، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، وخارجة ابن زيد ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود^(١) ، وسليمان بن يسار في مشيخة سواهم من نظرائهم أهل فقه وفضل ، وربما اختلفوا في الشيء ، فأخذ بقول أكثرهم وأفضلهم رأيا ، قال أبو الزناد : فكان الذى وعيت عنهم على هذه الصفة ، أنهم كانوا يقولون : لا يصدق

(١) عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، أبو عبد الله ، الهذلى المدنى الأعمش الأعمى ، روى عن أبيه ، وأرسل عن عم أبيه عبد الله بن مسعود ، وعمار بن ياسر ، وأبى هريرة وعائشة رضى الله عنهم وآخرين ، وروى عنه الزهرى ، وأبو الزناد ، وصالح بن كيسان وغيرهم ، كان عالما ثقة فقيها ، توفى بالمدينة سنة ٩٨ هـ ، وقيل غير ذلك .

انظر : « سير أعلام النبلاء » (٤/٤٧٥) ، و « التهذيب » (٧/٢٣) .

المصدق إلا ما أتى عليه ، ووجد عنده من الماشية يوم يقدم على المال لا يلتفت إلى شيء سوى ذلك ، قال أبو الزناد : وكان عمر بن عبد العزيز ، ومن كان من قبله من الفقهاء يقولون ذلك .

في إبان خروج السُّعاة

قال : وقال مالك : سنة السُّعاة أن يبعثوا قُبْلَ الصَّيْف ، وحين تطلع الثريا ، ويسير الناس بمواشيهم إلى مياههم ، قال مالك : وعلى ذلك العمل عندنا ؛ لأن في ذلك رفقا للناس في اجتماعهم على الماء ، وعلى السُّعاة لاجتماع الناس .

في زكاة الماشية المغصوبة

قلت : أرأيت لو أن رجلاً غَصِبَ ماشية أو ظَلِمَهَا ، ثم رُدَّتْ عليه بعد أعوام ، أ تكون عليه فيها الزكاة لتلك الأعوام أم لعام واحد ، أم لا زكاة عليه فيها ، ويستقبل بها حولاً ؟ فقال : إذا غَصَبَهَا أو ظَلِمَهَا ، ثم رُدَّتْ عليه بعد أعوام لم يزكَّها إلا زكاةً واحدةً لعام واحدٍ ، وقال غير ابن القاسم : إنه وإن غَصَبَهَا ، فلم تنزل ماله ^(١) ، وما أخذت السُّعاة منها أجزاءً عنه فأرى إذا رُدَّتْ عليه ، ولم يأخذ

(١) موجز القول في زكاة المال المغصوب : أن العين المغصوبة المشهور فيها أنها تزكى لعام على أشهر الأقوال ، وقال ابن شعبان : يزكيها عن كل عام ، وقيل يستقبل بها حولاً كالفوائد ، وأما الماشية المغصوبة فمشهور أنها تزكى لكل عام إلا إن كان السُّعاة أخذوا زكاتها من الغاصب عن تلك السنين ، وهو ما رجع إليه الإمام ورجحه ابن عبد السلام ، وصوبه ابن يونس ، وقيل : إنما تزكى لعام واحد كالعين ، وعزاه ابن عرفة للمدونة ، وأما النخلة إذا غصبت ثم ردت مع ثمرتها بعد أعوام فإنها تزكى لكل عام مضى بلا خلاف .

انظر : « حاشية الدسوقي على الشرح الكبير » (١/٤٥٧) .

السُّعَاة شيئاً منها أن يزيكها لما مضى من السنين على ما توجد عليه عنده ، وليس هي بمنزلة المال العين ، ألا ترى أنهما يختلفان في غير هذا يختلفان في الذى عليه الدين أو لا ترى أيضاً أن امرأ لو غُصِبَ حائطه فأثمر سنين في يد المغتصب ، ثم ردّ عليه وما أثمر لكانت عليه صدقة ما ردّ منه ، فكذلك هذا عليه صدقة ماشيته إذا ردت عليه لما مضى من السنين ؛ لأنه ماله بعينه والصدقة تجزئ فيه ، وليست بمنزلة العين إذا اغتصبه عاد ليس بمال له وصار المغتصب غارماً لما اغتصب .

قال سحنون : والعين هو الضُّمار الذى يرد زكاته الدين ، فهذا فرق ما بينهما ، وقد قاله عبد الرحمن أيضاً .

في أخذ السّاعى قيمة زكاة الماشية^(١)

قال : وسمعت مالكا قال في رجل أجبر قومًا وكان ساعيًا عليهم على أن يأخذ منهم دراهم فيما وجب عليهم من صدقتهم ، فقال : أرجو أن يجزئ عنهم ، إذا كان فيها وفاء لقيمة ما وجب عليهم ، وكانت عند محلها .

قال سحنون : وإنما أجزأ ذلك عنهم ؛ لأن الليث ذكر ذلك عن يحيى بن سعيد أنه كان يقول : من الناس من يكره اشتراء صدقة ماله ، ومنهم من لا يرى به بأسًا ، فكيف بمن أكره ؟!

(١) المشهور هو الإجزاء مع الكراهة .

فى اشتراء الرجل صدقته

قال : وقال مالك : لا يشتري الرجل صدقة حائطه ، ولا زرعه ، ولا ماشيته ألا ترى أن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن عمر ، وجابر بن عبد الله كرهوا ذلك .

فى زكاة النخل والثمار

قلت : أرايت النخل والثمار ، كيف تؤخذ منها صدقتها ؟ قال : إذا أثمر وجد^(١) أخذ منه المصدق عُشره إن كان يشرب سيحاً^(٢) ، أو تسقيه السماء أو بعلاً^(٣) ، وإن كان مما يشرب بالغرب^(٤) أو دالية^(٥) أو سانية^(٦) ففيه نصف العشر ، قلت : وهذا قول مالك ؟ فقال : نعم ، قلت : فالكرم أى شىء يؤخذ منه ؟ قال : خرصه زيبياً ، قلت : وكيف يخرص زيبياً ؟ فقال : قال مالك : يخرص

(١) جُدّ : قطع ، والجداد أوان قطع ثمر النخل .

انظر : « الوسيط » (جدد) (١١٤ / ١) .

(٢) السّيح : الماء الجارى المنبسط على وجه الأرض .

انظر : « النهاية » (٤٣٢ / ٢) .

(٣) البعل : ما يشرب بعروقه من غير سقى ولا سماء .

انظر : « اللسان » (بعل) (٤٤٨ / ١) .

(٤) الغرب : الدلو العظيمة تتخذ من جلد ثور ، الجمع : غروب .

انظر : « الوسيط » (غرب) (٦٧١ / ٢) .

(٥) دالية : خشبة تصنع على هيئة الصليب تثبت برأس الدلو ثم يشد بها طرف

حبل ، وطرفها الآخر بجذع قائم على رأس البئر ، يستقى بها . الجمع : دوالى

انظر : « الوسيط » (دلا) (٣٠٥ / ١) .

(٦) السوانى : جمع سانية ، وهى الناقة التى يُسْتَقَى عليها .

انظر : « النهاية » (٤١٥ / ٢) .

عنبًا ، ثم يقال ما ينقص هذا العنب إذا تزيب ، فيخرّص نقصان العنب وما يبلغ أن يكون زبيباً ، فذلك الذى يؤخذ منه ، قال : وكذلك التخل أيضاً يقال ما فى هذا الرطب ، ثم يقال ما فيه إذا جُدَّ وصار تمرًا ، فإن بلغ ثمرته خمسة أوسق فصاعدًا كانت فيه الصدقة ، قلت : وهذا كله الذى سألتك عنه فى الثمار أهو قول مالك ؟ ، قال : نعم . قلت : فإن كان لا يكون هذا النخل تمرًا ولا هذا العنب زبيباً ؟ فقال : يخرّص فإن كان فيه خمسة أوسق أخذ من ثمنه ، وإن بيع بأقل مما تجب فيه الزكاة بشيء كثير أخذ منه العشر إن كان مما تسقى السماء والعيون والأنهار ، وإن كان مما تسقى السوانى ففيه نصف العشر ، وإن كان إذا خرّص لا يبلغ خرصه خمسة أوسق ، وكان ثمنه إذا بيع أكثر مما فيه الزكاة بأضعاف لم يؤخذ منه شيء ، وكان فائدة لا يجب على صاحبه فيه شيء ، حتى يحول على ثمنه الحول من يوم يقبضه ، قلت : وهذا قول مالك ؟ فقال : نعم .

قال : وسئل مالك عن نخل يكون بلحًا لا يزهى ^(١) ، وهذا شأنه كذلك يباع ويؤكل ، أترى فيها الزكاة ؟ فقال : نعم إذا بلغ خرصها خمسة أوسق ، ففيل له : فى ثمرها أو فى ثمنها ؟ فقال : بل فى ثمنها ، وليس فى ثمرها ، قال : وسألت مالكًا : عن الرجل يكون حائطه برنيًا ^(٢) كله ، أيؤخذ منه أم يؤدى من وسط التمر ؟ فقال : بل يؤخذ منه ، ولا يؤخذ من وسط التمر ، قال : فقلت لمالك :

(١) زها البُسر أو البلح : تلون بحمرة أو صفرة .

انظر : « الوسيط » (زها) (٤٢٠ / ١) .

(٢) البرنى : نوع جيد من التمر مدور أحمر مشرب بصفرة ، ويقال : نخل

برنى ونخلة برنية ، ولا يوجد هذا النوع من التمر إلا فى المدينة المنورة .

انظر : « الوسيط » (برن) (٥٤ / ١) .

أرأيت إن كان كله جُغُورًا^(١) أو مصران الفأرة^(٢) ، أيؤخذ منه ، أو يؤخذ من وسط التمر ؟ فقال : بل يؤخذ منه ، ولا يؤخذ من وسط التمر ، ولا يلزمه أن يشتري له أفضل مما عنده ؟ قال : وإنما رأيت مالكا يأمر بأن يؤخذ من وسط التمر إذا كان الحائط أصنافا من التمر ، فقال : يأخذ من وسط التمر .

قال أشهب : وأخبرني الليث وابن لهيعة : أن بكيرا حدثهما عن بسر بن سعيد أن رسول الله (عليه الصلاة والسلام) « فرض الزكاة فيما سقت السماء ، والبعل ، وفيما سقت العيون العشر ، وفيما سقت السّواني نصف العشر »^(٣) .

ابن وهب ، عن محمد بن عمرو عن عبد الملك بن عبد العزيز عن ابن شهاب قال : أمر رسول الله (عليه الصلاة والسلام) عتّاب ابن أسيد^(٤) حين استعمله على مكة ، فقال : « أحرص العنب كما

(١) الجُغُور : ضرب من التمر ، صغار ، لا ينتفع به . انظر : « الوسيط » (جعر) (١٣٠ / ١) وقيل : وزان عصفور ، نوع ردىء من التمر ، إذا جف صار حشفاً . انظر : هامش « الموطأ » (١٨٢) .

(٢) مصران الفأرة : ضرب من ردىء التمر ، جمع مصير ، كرجيف ورغفان ، وجمع الجمع مصارين . هامش « الموطأ » ص ١٨٢ تعليق محمد فؤاد عبد الباقي . (٣) أخرجه مالك في « الموطأ » كتاب الزكاة رقم (٣٤) بسند « المدونة » ومثنها ، والحديث أخرجه البخاري في الزكاة رقم (١٤٨٣) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما ، ومسلم في الزكاة رقم (٩٨١) من حديث جابر رضي الله عنه .

(٤) عتّاب بن أسيد بن أبي العيص بن أمية عبد شمس الأموي ، أسلم يوم الفتح ، واستعمله النبي ﷺ على مكة لما سار إلى حنين ، كان صالحا فاضلا ، وأقره أبو بكر رضي الله عنه على مكة قيل : توفي بمكة سنة ١٣ هـ ، وقيل غير ذلك . انظر : « الإصابة » (٣٥٦ / ٤) .

تُخْرَص النَّخْل ، ثم خذ زكاتها من الزبيب كما تأخذ زكاة التمر من النَّخْل» (١) .

قال ابن وهب : وأخبرني عبد الجليل بن حميد اليحصبي (٢) أن ابن شهاب حدثه ، قال : حدثني أبو أمامة بن سهل بن حنيف (٣) في الآية التي قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَلَا تَيْمَمُوا الْحَيْثُ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ (٤) قال : هو الجعرور ، ولون حُبِيق (٥) ، فنهى رسول الله (عليه الصلاة والسلام) أن يؤخذا في الصدقة (٦) ، ابن وهب ،

(١) أخرجه عبد الرزاق (٤/١٢٧) بسند « المدونة » ولفظها ، وأخرجه أبو داود في الزكاة رقم (١٦٠٣) ، (١٦٠٤) ، والترمذي في الزكاة رقم (٦٤٤) من حديث ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب عن عتاب بن أسيد ، وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب .

(٢) عبد الجليل بن حميد اليحصبي ، أبو مالك المصري ، روى عن الزهري ، ويحيى بن سعيد ، وأيوب السختياني وآخرين ، وعنه ابن عجلان ، وابن وهب ، ويحيى بن أيوب ، وآخرون ، لا بأس به توفي سنة ١٤٨ هـ .
انظر : « التهذيب » (٦/١٠٦) ، و « الكاشف » (٢/١٤٨) .

(٣) أسعد ، أبو أمامة بن سهل بن حنيف الأنصاري ، ولد في حياة النبي ﷺ ، روى عن النبي ﷺ وعثمان ، وابن عباس رضى الله عنهم وغيرهم ، وعنه ابنه ، والزهري ، ويحيى بن سعيد وغيرهم ، توفي سنة ١٠٠ هـ .

انظر : « التهذيب » (١/٢٦٣) ، و « سير أعلام النبلاء » (٣/٥١٧) .

(٤) قال تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيْمَمُوا الْحَيْثُ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِتَاجِرِيهِ إِلَّا أَنْ تُخِصُّوا فِيهِ وَعَلَّمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (البقرة : ٢٦٧) .

(٥) لون حُبِيق : هو نوع من أنواع التمر الرديء منسوب إلى ابن حُبِيق .

انظر : « النهاية » (١/٣٣١) .

(٦) أخرجه النسائي (٥/٤٣) ، وابن خزيمة (٢/٣٩) ، والدارقطني (٢/١٣١)

بمثل سند « المدونة » ولفظها من حديث أبي أمامة رضي الله عنه .

عن محمد بن عمرو ، عن ابن جريج أن عمر بن عبد العزيز كتب أن يؤخذ البرني من البرني ، واللون من اللون ، ولا يؤخذ البرني من اللون ، وأن يؤخذ من الجرن ولا يضمونها الناس^(١) .

ابن مهدي ، عن سفيان الثوري عن إسماعيل بن أمية ، عن محمد بن يحيى بن حبان^(٢) عن يحيى بن عمار^(٣) عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله (عليه الصلاة والسلام) : « لا صدقة في حب ولا تمر ، حتى يبلغ خمسة أوسق »^(٤) .

في الرجل يحرص عليه نخله ثم يموت قبل أن يُجدَّ

قلت : أرأيت رجلاً حرصت عليه ثمرة كرمه أو نخله ، فمات قبل أن يبلغ ويجد ، وقد حرصت عليه عشرة أوسق ، فمات قبل بلوغ الثمرة فصار في ميراث الورثة في حظ كل واحد منهم مالا تجب فيه الصدقة ؟ ، فقال : إذا حرصت فقد وجبت فيها الصدقة ، ولا ينظر في هذا إلى موت الرجل ، ولا إلى حياته ، لأنها إذا حرصت

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٢٧/٤) من حديث ابن جريج عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه .

(٢) محمد بن يحيى بن حبان بن منقذ بن عمرو بن مالك بن حسان أبو عبد الله ، الأنصاري المازني المدني الفقيه الحباني ، البخاري ثقة فقيه ، توفي سنة ١٢١ هـ . انظر : « التهذيب » (٥٠٧/٩) ، و « الكاشف » (١٠٦/٣) .

(٣) يحيى بن عمار بن أبي حسن الأنصاري المازني المدني ، روى عن أنس ، وأبي سعيد الخدري ، وزيد بن عاصم ، وروى عنه ابنه ، ومحمد بن يحيى بن حبان والزهرى ثقة . انظر : « التهذيب » (٢٥٩/١١) .

(٤) أخرجه مسلم في الزكاة رقم (٩٧٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، بمثل سند « المدونة » .

فقد وجبت فيها الصدقة ، قلت : فمتى تخرص ؟ فقال : إذا أزهت وطابت ، وحل بيعها^(١) خرصت ، وأما قبل أن تزهى فلا تخرص .

قلت : فإن مات ربها قبل أن تخرص ، وبعد أن أزهت وحل بيعها ، فمات ربها فصار في حظ الورثة لكل واحد منهم مالا تجب فيه الزكاة ، قال : إذا أزهت وطابت وحل بيعها ، وإن لم تخرص ، فقد وجبت فيها الزكاة ، وإن مات ربها فالزكاة لازمة في الثمرة ، وإن لم يصير لكل واحد من الورثة إلا وسق وسق ، وإنما ينظر في هذا إلى الثمرة إذا أزهت وطابت ، ولا ينظر إلى الخرص إذا أزهت وطابت ، ثم مات صاحبها ، فقد وجبت فيها الصدقة ، ولا يلتفت إلى ما يصير إلى الورثة ، قلت : وجميع هذا قول مالك ؟ قال : نعم .

قلت : فإن مات ربُّ التخل والكرم قبل أن يزهى الرطب ويطيب العنب ، فصار لكل وارث مالا تجب فيه الصدقة ، فقال : لا شيء عليهم إلا من بلغت حصته ما تجب فيها الصدقة ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم .

(١) هذه إشارة إلى وقت تعلق الوجوب بأنواع الحرث ، وقد نص اللخمي على أن الزكاة تجب عند مالك بالطيب أى بلوغ حد الأكل ، فإذا أزهى النخل ، أو طاب الكرم ، وحل بيعه ، وأفرك الزرع ، واستغنى عن الماء ، واسود الزيتون ، أو قارب الاسوداد ، وجبت فيه الزكاة اهـ . وذلك هو المشهور ، وما نقل عن ابن عرفة من أن الزكاة في الزرع يتعلق وجوبها باليس الضعيف وقد حاول بعض علماء المذهب أن يجمع بين القولين ، حيث قال : والظاهر أن اليس يرجع للإفراك ، إذ المراد باليس بلوغ الحب حد الطيب ونهايته بحيث لو حصد لم يحصل فيه فساد ولا تلف .

انظر : « حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير » (٤٥١ / ١) .

ما جاء في الخرص

قلت : أرايت الكرم متى يُخرص ؟ قال : إذا طاب وحل بيعه
خرص ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : فالنخل
متى يخرص ؟ فقال : إذا أزهرت وطابت وحل بيعها خرصت ، وأما
قبل أن تزهى فلا تخرص ، قلت : أرايت من لم يبلغ ما فى نخله
خمسة أوسق ، أيخرص أم لا ؟ فقال : قال مالك : لا يخرص ،
قلت : فهل يترك الخُرَاص لأصحاب الثمار مما يخرصون شيئاً لمكان
ما يأكلون ، أو لمكان الفساد ؟ ، فقال : قال مالك : لا يُتركُ لهم
شئ من الخرص ^(١) ، وإن لم يكن فى الخرص إلا خمسة أوسق أخذ
من الخمسة ، ولم يُترك لهم شئ ، قلت : فإن خرص الخارص
أربعة أوسق ، فجدَّ صاحب النخل منه خمسة أوسق ؟ فقال : قال
مالك : أحب إلى أن يؤدي زكاته ، قال : لأن الخُرَاص اليوم لا
يصيبون ، فأحب إلى أن يؤدي زكاته ، قال : وكذلك فى العنب .

ابن وهب ، عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب قال : كان
رسول الله (عليه الصلاة والسلام) يبعث عبد الله بن رواحة ^(٢) ،

(١) هذا هو المشهور ، وروى أنه يترك لهم شيئاً مما يؤكل رطباً ، ونقل عن
ابن حبيب : أنه يوسع عليهم فى الخرص بحيث يترك لهم شئ من رءوس
النخيل . انظر : « الذخيرة » (٩١ / ٣) .

(٢) الصحابى الجليل عبد الله بن رواحة بن ثعلبة الأنصارى من الخزرج ،
أبو محمد ، يُعدُّ من الأمراء والشعراء الراجزين ، كان يكتب فى الجاهلية ، وشهد
العقبة مع السبعين من الأنصار ، وكان أحد النقباء الاثنى عشر ، وشهد بدرًا وأحدًا
والخندق ، والحديبية ، واستخلفه النبى ﷺ على المدينة فى إحدى غزواته ، وصحبه فى
عمرة القضاء ، كان أحد الأمراء فى غزوة مؤتة ، فاستشهد فيها سنة ٨ هـ .
انظر : « التهذيب » (٢١٢ / ٥) ، و « الإصابة » (٤٦٦٧) .

فيخرص ثمر النخل حين يطيب أول شيء منه ، قبل أن يؤكل شيء منه ، ثم يخير اليهود^(١) ، وقال ابن شهاب : وإنما كان رسول الله (عليه الصلاة والسلام) أمر بالخرص ، لكي تحصى الزكاة قبل أن يؤكل الثمر ويفرق ، فكانوا على ذلك .

قال : وقال مالك : الزيتون لا يخرص ، ويؤمن عليه أهله كما يؤمنون على الحب ، فإذا بلغ ما رفعوا منه خمسة أوسق لكل إنسان منهم أخذ من زيتته ، قال : فإن كان زيتوناً لا يكون له زيت ، وليس فيه زيت مثل زيتون مصر ، ففي ثمنه على حساب ما فسترت لك في الكرم والنخل^(٢) .

قلت : فإن كان هذا الزيتون مما يكون فيه الزيت ، فباعه قبل أن يعصره ؟ فقال : يؤخذ منه من الزيت مثل عشر ما كان يخرج منه من الزيت ، أو نصف العشر يأتي به ، وكذلك إذا باع نخله رطباً إذا كان نخلاً يكون تمرًا ، أو باع كرمه عنباً إذا كان كرمًا يكون زبيباً فعليه أن يأتي بزكاة ذلك تمرًا أو زبيباً ، قال : وهذا إذا كان نخلاً أو عنباً أو زيتوناً يكون زيتاً أو تمرًا أو زبيباً ، فأما ما لا يكون زيتاً ولا تمرًا ولا زبيباً ، فإنما عليه عشر ثمنه أو نصف عشر ثمنه إذا بلغ خمسة أوسق ، وهذا مخالف للذي يكون تمرًا أو زبيباً أو زيتاً .

ابن مهدي : عن سفيان الثوري ، عن عمرو بن عثمان^(٣) عن

(١) أخرجه أبو داود في الزكاة رقم (١٦٠٦) ، وابن خزيمة في « صحيحه » (٤١/٤) ، والدارقطني (١٣٤/٢) بإسناد صحيح من حديث ابن شهاب الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنهم .

(٢) انظر : « الموطأ » ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٣) عمرو بن عثمان بن عبد الله بن موهب التيمي مولاهم الكوفي القرشي ، أبو سعيد ، روى عن أبيه وموسى بن طلحة ، وعمر بن عبد العزيز وجماعة ، وروى عنه سفيان الثوري ، والقطان ، وابن مهدي وغيرهم ، ثقة .

موسى بن طلحة قال : عندنا كتاب معاذ بن جبل عن النبي ﷺ :
أنه إنما أخذ من الحنطة والشعير والزبيب والتمر ^(١) ، ابن مهدي ،
عن سفيان الثوري ، عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر
مثله ، وزاد فيه والسلت ^(٢) ^(٣) . ابن مهدي عن عمران ^(٤) عن ليث
عن طاوس ، عن ابن عباس مثله ، وزاد فيه والزيتون عن نفسه ^(٥) ،
ابن مهدي ، عن عبد الرحمن بن إسحاق ^(٦) ، عن الزهري ، مثل
قول ابن عباس . ابن مهدي ، عن سفيان ، عن الأوزاعي ، عن
الزهري قال : في الزيتون الزكاة ^(٧) .

-
- = انظر : « التهذيب » (٧٨ / ٨) ، و « الكاشف » (٣٣٦ / ٢) .
- (١) أخرجه أحمد في « مسنده » (٢٢٨ / ٥) ، والدارقطني (٥٦ / ٢) من حديث
موسى بن طلحة بمثل سند « المدونة » ، وهو حديث مرسل ، ومعناه صحيح .
- (٢) السلت : ضرب من الشعير أبيض لا قشر له ، وقيل : هو نوع من الحنطة ،
والأول أصح ؛ لأن البيضاء الحنطة ، قاله ابن الأثير في « النهاية » (٣٨٨ / ٢) .
- (٣) أخرجه النسائي في الزكاة (٣٩ / ٥) ، والدارقطني (١٤٥ / ٢) من حديث
نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ، ورواته ثقات .
- (٤) عمران بن داود العمى ، أبو العوام القطان البصري ، روى عن قتادة وابن
سيرين ، وأبان بن أبي عياش وغيرهم ، وروى عنه ابن مهدي ، وأبو داود
الطيالسي ، ومسلم بن قتيبة وآخرون ، صدوق بهم .
- انظر : « التهذيب » (١٣٠ / ٨) ، و « الكاشف » (٢٤٩ / ٢) .
- (٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٣ / ٢) ، وأبو عبيد القاسم بن سلام في
« الأموال » (٥٧٠) من حديث طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما .
- (٦) عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة العامري القرشي
مولاهم ، ويقال الثقفي المدني ، روى عن أبيه وسعيد المقبري ، والزهري وغيرهم ،
وروى عنه يزيد بن زريع ، وبشر بن الفضل ، وحماد بن سلمة وآخرون ، صدوق رمى
بالقدر . انظر : « التهذيب » (١٣٧ / ٦) ، و « الميزان » (٥٤٦ / ٢) .
- (٧) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٣ / ٢) من حديث معمر عن الزهري .

في زكاة الخلطاء في الثمار والزرع والأذهب^(١)

قال : وقال مالك : في الشركاء في الزرع والنخل والكرومات والزيتون ، والذهب والورق والماشية : لا يؤخذ من شيء منه الزكاة ، حتى يكون لكل واحد منهم ما تجب فيه الزكاة ، وإن كان مما يخرص بخمسة أوسق في حظ كل واحد منهم ، وإن كان مما لا يخرص بخمسة أوسق إذا صار لكل واحد منهم ، فإن صار في حظ كل واحد منهم مالا تجب فيه الزكاة لم تجب فيه الزكاة .

في زكاة الثمار المحبسة والإبل والأذهب

قال : وقال مالك : تؤدي الزكاة عن الحوائط المحبسة لله في سبيله ، وعن الحوائط المحبسة على قوم بأعيانهم وبغير أعيانهم ، قلت لمالك : فرجل جعل إبلًا له في سبيل الله يحبس رقابها ، ويحمل على نسلها ، أتؤخذ منها الصدقة كما تؤخذ من الإبل التي ليست بصدقة ؟ قال : نعم فيها الصدقة ، فقلت لمالك ، أو قيل له : فلو أن رجلاً حبس مائة دينار موقوفة يسلفها الناس ، ويردونها على ذلك جعلها حبسًا ، هل ترى فيها الزكاة ؟ فقال : نعم أرى فيها الزكاة ، قلت له : فلو أن رجلاً جعل مائة دينار في سبيل الله تفرق أو على المساكين ، فحال عليها الحول ، هل تؤخذ منها الزكاة ؟ فقال : لا هذه كلها تفرق ، وليست مثل الأولى ، وكذلك الإبل والبقر والغنم إذا كانت في سبيل الله تفرق أو تُباع ، فتقسم

(١) الأذهب : جمع للذهب ، ويجمع أيضًا على ذهب .

انظر : « الوسيط » (ذهب) (٣٢٨ / ١) .

أثمانها ، فيدركها الحول قبل أن تفرق ، فلا تؤخذ منها زكاة ؛ لأنها تفرّق ، ولا تترك مسبلة^(١) وهو رأى في الإبل إذا أمر أن تُباع ، ويفرّق ثمنها مثل ما قال مالك في الدنانير .

ابن وهب ، عن ابن لهيعة ، عن عبيد الله بن أبي جعفر أنه قال في النخل التي هي صدقة : رقابها فيها الصدقة تحرّص كل عام مع النخل ، قال : وقال ذلك مالك : وقد تصدّق عمر بن الخطاب وغيره من أصحاب رسول الله ﷺ فالصدقة تؤخذ من صدقاتهم .

في جمع الثمار بعضها إلى بعض في الزكاة

قال : وقال مالك : يجمع التمر كله بعضه إلى بعض في الزكاة ، ويجمع العنب كله بعضه إلى بعض في الزكاة ، قال : وقال مالك : وإن كانت كرومه مفترقة في بلدان شتى جمع بعضها إلى بعض ، قال : وكذلك الغنم وجميع الماشية وكذلك الحب .

في الذي يجِدُ نخله أو يحصد زرعه قبل أن يأتي المصدّق ثم يتلف

قلت : رأيت النخل يجِدُ الرجل منها خمسة أوسق فصاعدًا ، أو الأرض يرفع منها خمسة أوسق فصاعدًا من الحب ، فضاع نصف ذلك أو جميعه قبل أن يأتي المصدّق ؟ فقال : سألت مالكا عنها ؟ فقال : ذلك في ضمانه حتى يؤديه ، وإن تلف فلا يضع عنه التلف شيئًا مما

(١) سَبَلُ الشَّيْءِ : أَباحه وجعله في سبيل الله .

انظر : « الوسيط » (سبل) (١ / ٤٣٠) .

وجب عليه إذا جدّه وأدخله منزله أو حصده ، فأدخله منزله ، قلت : أرأيت حين حصد الزرع وجدّ الثمر إن لم يدخله بيته إلا أنه في الأندر^(١) ، وهو في عمله فضاع ، أيلزمه ذلك ؟ فقال : لا ، قلت : فإن درسه وجمعه في أندره وجد النخل وجمعه في جرينه^(٢) ، ثم عزل عشره ليفرقه على المساكين فضاع ؟ فقال : لا شيء عليه إذا لم يأت منه تفريط .

قال : وقال مالك في الرجل يخرج زكاة ماله عند محلها ليفرقها ، فيضيع منه : إنه لم يفرط ، فلا شيء عليه ، فهذا يجمع لك كل شيء ، قلت : أرأيت الحنطة والشعير والتمر والسلت إذا أخرج زكاته قبل أن يأتیه المصدق ، فضاع أهو ضامن ؟ قال : كذلك قال مالك في هذا ، وقال في المال : إنه إذا لم يفرط ، فضاع المال إنه لا يضمن ، كذلك قال مالك ، وقال في الماشية ما ضاع منها قبل أن يأتیه المصدق فضاع : إنه لا يضمن ، قال : وكذلك قال مالك في هذا ، قلت : فما باله ضمّنهُ في الحنطة والشعير والسلت والتمر ما ضاع من زكاتها قبل أن يأتیه المصدق ، قال : قال مالك : إذا ضاع ذلك ضمنه ؛ لأنه قد أدخله بيته ، فالذى أرى أنه إذا أخرجه ، وأشهد عليه ، فتأخر عنه المصدق فلا ضمان عليه ، وقد بلغنى أن مالكا قال في ذلك : إذا لم يفرط في الحبوب فلا ضمان عليه .

قال سحنون : وقد قاله المخزومي إذا عزله وحبسه السلطان ،

(١) الأندر : هو الذى يهذب ويخرج منه الزرع . انظر : « الوسيط » (ندر) (٩٤٧/٢) ، « ومختار الصحاح » (ص : ٦٥٢) .

(٢) الجرين : هو الجرن ، الموضع الذى يداس فيه البرّ ونحوه ، وتُجفّف فيه الثمار . انظر : « الوسيط » (جرن) (١٢٤/١) .

فكان الله تبارك وتعالى الذى غلبه عليه ولم يتلفه هو فلا شىء عليه ؛
لأنه لم يكن عليه أكثر مما صنع ، وليس عليه دفعه .

فى زكاة الزرع

قلت : أرأيت إن استأجرت أرضاً من أرض الخراج ، أعلى من
العُشرِ شىء ، وهل فيما أخرجت الأرض من عُشرٍ ؟ قال : قال
مالك : نعم فيه العشر على المتكاري الزارع ، قال : وقال مالك :
من كان عليه فى أرضه الخراج ، أو زرع فى أرض غيره ، وهى أرض
خراج فعليه الزكاة مما خرج له من الأرض ، ولا يضع عنه الخراج
زكاة ما أنبتت الأرض ، قال مالك : ومن زرع زرعاً فى أرض
اكتراها ، فزكاة ما أخرجت الأرض على الزارع ، وليس على رب
الأرض من زكاة ما أخرجت الأرض شىء .

قلت : أرأيت لو أن رجلاً أخرجت أرضه طعاماً كثيراً تجب فيه
الزكاة فباعه ، ثم أتاه المصدق ، أله أن يأخذ من المشتري شيئاً أم
لا ؟ فقال : لا ، ولا سبيل له على المشتري ، ولكن يأخذ من البائع
العُشر أو نصف العشر طعاماً ، قال ابن القاسم : فإن لم يكن عند
البائع شىء يأخذه منه ووجد المصدق الطعام بعينه عند المشتري أخذ
المصدق منه الصدقة ، ورجع المشتري على البائع بقدر ذلك من
الثلث .

قال سحنون : وقد قال بعض كبار أصحاب مالك : ليس على
المشتري شىء ، لأن البائع كان له البيع جائزاً ، قال سحنون : وهذا
عندى أعدل .

قلت : أرأيت إن باع رجل أرضه وزرعه ، وفي الأرض زرع قد بلغ ، على مَنْ زكاته ؟ قال : على البائع ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : فإن باع أرضه وفيها زرع أخضر اشترطه المشتري على مَنْ زكاته ؟ فقال : على المشتري ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : أرأيت إن أكرت أرضي من ذمّي أو منحتها ذميًا ، فزرعها أكون على من العشر شيء في قول مالك ؟ قال : لا شيء عليك ، لأن العشر إنما هو زكاة ، وإنما الزكاة على من زرع ، وليس عليك أنت من ذلك شيء إذا لم تزرع ، ألا ترى أنك لو لم تزرع لم يكن عليك شيء ؟ قلت : أرأيت لو أني منحت أرضًا أو أجرتها من عبد فزرعها ، أكون على العبد من عشرها شيء ، أم على في قول مالك ؟ قال : لا شيء عليك ، ولا على العبد ، قلت : أرأيت الصبي إذا منح أرضًا فزرعها أو زرع أرضًا لنفسه ، أكون عليه فيه العشر في قول مالك ؟ قال : نعم ؛ لأن الصغير في ماله الزكاة .

ابن وهب ، عن رجال من أهل العلم منهم سفيان الثوري ، ويحيى بن أيوب ، ومعاوية بن صالح ، وسعيد بن أبي أيوب ، عن عمر بن عبد العزيز أنه قال : من أخذ أرضًا بجزيتها لم يمنعه أن يؤدي عشورها ما يؤدي من الجزية ، وعليه أن يعطى عشور ما يزرع ، وإن أعطى الجزية ^(١) ، ابن وهب عن يحيى بن أيوب أن ربيعة قال : زكاة الزرع على من زرع ، وإن تكارى من عربى

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٤١٩/٢) ، والبيهقى في « معرفة السنن والآثار » (١٢٩/٦) من حديث عمر بن عبد العزيز .

أو ذمى ، قال ابن وهب : وقال يحيى بن سعيد مثله ، ابن وهب ،
عن يونس ، عن ابن شهاب أنه قال : لم يزل المسلمون فى عهد
رسول الله (عليه الصلاة والسلام) وبعده يعاملون على الأرض
ويستكرونها ، ثم يؤدون الزكاة مما خرج منها ، فترى أرض الجزية
على نحو هذا ^(١) .

فى زكاة الزرع الأخضر يموت صاحبه ويوصى بزكاته

قلت : أرأيت إن مات الميت والزرع أخضر ، فأوصى أن تؤدى
زكاته ؟ فقال : تجعل زكاته فى ثلثه ، ولا تبدأ على ما سواها من
الوصايا ؛ لأنها ليست بزكاة واجبة عليه ، وإنما هى وصية ، قال :
ولا تضع وصيته حين أوصى الميت أن يؤدوا الزكاة عنه ، فأدوها
لا يضع ذلك عن الورثة أن يؤخذ منهم الزكاة ؛ لأنه كأنه رجل
استثنى عشر زرعه لنفسه وما بقى فلورثته ، قلت : فإن كان فى حظ
الموصى لهم ما تجب فيه الزكاة زكى عنهم ؟ فقال : نعم ، قلت :
فإن كان فى حظ كل وارث منهم وحده ما تجب فيه الزكاة زكى
عليهم ؟ قال : نعم ، قلت : فإن لم يكن فى حصة كل واحد منهم
ما تجب فيه الزكاة لم يكن عليه شيء ؟ قال : نعم ، وإنما مثل ذلك
مثل ما لو قال : عشر مالى لفلان ، وإنما هى وصية جعل صاحب
العشر شريكاً لورثته .

قلت : فهل ترجع المساكين الذين أوصى لهم الميت بزكاة زرعه
على الورثة بما أخذ منهم المصدق ، إذا كان الثلث يحمل أن يرجع

(١) أخرجه البيهقى فى « السنن الكبرى » (١٣١ / ٤) من حديث ابن شهاب

عليهم ؟ فقال : لا ، قلت : لِمَ ؟ قال : لأن المساكين لما قاسموا الورثة صار الذى أخذوه كأنه شىء بعينه أوصى لهم به ، فلما استحق المصدق بعضه لم يرجعوا به على الورثة ، لأن الميت لو أوصى بشىء بعينه لرجل ، فاستحق لم يرجع على الورثة بقيمة ذلك الشىء ، قلت : أرأيت المساكين لِمَ جعلت المصدق يأخذ منهم وهم إنما يصير لكل رجل منهم مدّ مدّ أو مُدّان مُدّان ، فَلِمَ أمرت المصدق أن يأخذ منهم وأمرته أن لا يأخذ من الورثة ، وما فى يد كل وارث أكثر مما فى يد كل مسكين ؟ فقال : لأن الرجل لو أوصى بثمر حائطه قبل أن يبلغ أو بزرع أرضه قبل أن يبلغ كله للمساكين لم تسقط زكاته ، وإن لم يصير لكل مسكين من ذلك إلا مد واحد ، والورثة لا يشبهون المساكين فى هذا ؛ لأن الورثة حين ورثوه وهو أخضر كأنهم هم زرعوه ، فإذا لم يبلغ حظ كل واحد منهم ما تجب فيه الزكاة لم يكن عليهم فيه شىء ، والمساكين الذين صار لهم إنما هو مال الميت ، والميت رجل واحد ، فحظ المساكين على أصل المال كما كان عند الميت ، فإذا كان فى ذلك ما تجب فيه الزكاة أخذه منه المصدق ، لأن الوصية إنما هى مال الميت ، ومما يبين ذلك أيضًا لو أن رجلًا قال : ثمرة حائطه ستين أو ثلاثًا للمساكين أخذت منه الصدقة ، فلا يشبه هذا ما أوصى به لرجل بعينه ولا ما يرثه الرجل بعينه ، قال : لأن فلانًا الذى أوصى له بعينه قبل أن يبدو صلاح الزرع صار بمنزلة الورثة والزرع أخضر ، والمساكين إنما يستحقون ذلك بعد بلوغه وسقيه وعمله بمنزلة الحبس ، فحظ المساكين من ذلك هو على الأصل كما هو على الميت حتى يقبضوه ، وقد كانت أحباس عمر وأصحاب النبى (عليه الصلاة والسلام) تؤخذ منها الزكاة .

في زكاة الزرع الذي قد أفرك^(١)

واستغنى عن الماء يموت صاحبه

قلت : أرأيت إن زرع رجل زرعًا ، فأفرك واستغنى عن الماء ، فمات رب هذا الزرع ما قول مالك في ذلك ؟ فقال : قال مالك : قد وجبت فيه الزكاة إذا أفرك واستغنى عن الماء إذا كان فيه خمسة أوسق فصاعدًا أوصى به الميت أو لم يُوص به ، قال مالك : وإذا مات ولم يفرك الزرع ، ولم يستغن عن الماء ، فليست عليه فيه الزكاة ، والزكاة على من ورثه تؤخذ منهم على قدر مواريتهم ، فمن كانت حصته تبلغ خمسة أوسق فصاعدًا أخذت منه على حساب ذلك ، ومن كانت حصته لا تبلغ خمسة أوسق ، فلا زكاة عليه فيه ؛ لأنه لو كان هو زارعه ، فلم يبلغ ما يرفع خمسة أوسق لم يكن عليه فيه شيء .

في جمع الحبوب والقطن^(٢)

بعضها إلى بعض في الزكاة

قال : وقال مالك : القمح والشعير والسلت هذه الثلاثة الأشياء يضم بعضها إلى بعض والذرة ، والأرز ، والدُّخْن^(٣) لا تضم إلى

(١) استفرك الحب في السُّبلة : سمن واشتد وآن نضجه .

انظر : « الوسيط » (فرك) (٧١١ / ٢) .

(٢) القطنى : ما يدخر في البيت من الحبوب ، ويطبخ مثل العدس .

انظر : « الوسيط » (قطن) (٧٧٦ / ٢) .

(٣) الدُّخْن : نبات عشبي من الفصيلة النجيلية حبه صغير ، أملس كحب

السَّمْسَم ، ينبت بريًا ومزروعًا . انظر : « الوسيط » (دخن) (٢٨٥ / ١) .

الحنطة ، ولا إلى الشعير ، ولا إلى السلت ، ولا يضم بعضها إلى بعض ، ولا يضم الأرز إلى الذرة ، ولا إلى الدُّخْن ، ولا يضم الذرة أيضًا إلى الأرز ، ولا إلى الدُّخْن ، ولا يضم الدُّخْن أيضًا إلى الذرة ، ولا إلى الأرز ، ولا يؤخذ من الأرز ، ولا من الذرة ، ولا من الدُّخْن حتى يكون في كل واحد منها خمسة أوسق ، والقمح والشعير والسلت يؤخذ من جميعها ، إذا بلغ ما فيها خمسة أوسق يؤخذ من كل واحد منها بحساب ما فيه ، والقطاني : كلها الفول ، والعدس ، والحمص ، والجلبان^(١) واللوييا ، وما ثبتت معرفته عند الناس أنه من القطاني ، فإنه يضم بعضه إلى بعض ، فإذا بلغ جميعه خمسة أوسق أخذ من كل واحد منها بحصته من الزكاة .

ابن وهب ، عن ابن لهيعة ، عن عمارة بن غزية أن عبد الله بن أبي بكر أخبره أن هذا كتاب رسول الله (عليه الصلاة والسلام) لعمر بن حزم ، وفي النخل ، والزرع : قمحه وسلته وشعييره ، فما سقى من ذلك بالرشا^(٢) نصف العشر ، وما سقى بالعيون ، أو كان عثرياً^(٣) تسقيه السماء ، أو بعالاً^(٤) لا يسقى العشر من كل

(١) الجلبان : جنس من نباتات عشبية من الفصيلة القرنية ، بعضها تؤكل بذوره ، وبعضها يزرع لأزهاره . انظر : «الوسيط» (جلب) (١/١٣٣) .

(٢) الرشا : حبل الدلو ونحوها . انظر : «الوسيط» (رشا) (١/٣٦٠) .

(٣) عثرياً : هو التَّخِيل الذي يشرب بعروقه من ماء المطر يجتمع في حفيرة .

انظر : «النهاية» (٣/١٨٢) .

(٤) بعالاً : ما شرب من التَّخِيل بعُروقه من الأرض من غير سقى سماء ولا غيرها ، قال الأزهري : هو ما ينبت من التَّخِيل في أرض يقرب ماؤها فرسخت عُروقه في الماء ، واستغنت عن ماء السماء والأنهار وغيرها .

انظر : «النهاية» (١/١٤١) .

عشرة واحد ، وليس في ثمر النخل صدقة حتى يبلغ خرصها خمسة أوسق ، فإذا بلغت خمسة أوسق وجبت فيها الصدقة كما كتبنا صدقة البعل والسقى (١) .

ابن وهب عن عمر بن قيس ، عن عطاء بن أبي رباح : أنه كان يرى في القطنية الزكاة (٢) ، ابن وهب عن يحيى بن أيوب أن يحيى ابن سعيد حدثه قال : كتب عمر بن عبد العزيز أن تؤخذ من الحمص ، والعدس الزكاة (٣) ، ابن وهب : قال يحيى بن سعيد : وإن ناساً ليرون ذلك ، ابن وهب ، عن الليث بن سعد عن ربيعة أنه قال : لا نرى بأخذ الزكاة من القطنية بأساً ، وذلك لأنها تجرى في أشياء مما يدخر بمنزلة القمح والذرة والدخن والأرز ، ابن وهب عن إسماعيل عن عياش قال : ﴿ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ (٤) قال : قال سعيد بن المسيب : هي الزكاة المفروضة وإن ناساً ليرون ذلك (٥) .

(١) معناه صحيح أخرجه البخارى في الزكاة رقم (١٤٥٤) من حديث أنس رضي الله عنه .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧١ / ٢) من حديث عطاء بلفظ : « لا صدقة إلا في نخل أو عنب أو حب » .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧١ / ٢) من حديث معمر قال : كتب بذلك عمر ابن عبد العزيز إلى أهل اليمن ، أى في كل ما أخرجت الأرض زكاة .

(٤) وهو قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُمُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَاتُ مَتَشَكِّبًا وَغَيْرَ مُتَشَكِّبٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّكُمْ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ (سورة الأنعام : ١٤١) .

(٥) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٤٥ / ٤) من حديث سعيد بن المسيب .

في زكاة حب الفجل والجُلْجُلان (١)

قلت : أرأيت الفجل هل فيه زكاة؟ فقال : قال مالك : فيه الزكاة إذا بلغ حبه خمسة أوسق أخذ من زيتته ، قلت : فالجُلْجُلان ، هل فيه زكاة؟ فقال : قال مالك : إذا كان يعصر أخذ من زيتته إذا بلغ ما رفع منه من الحب خمسة أوسق ، قال : فإن كان قوم لا يعصرونه وهذا شأنهم ، إنما يبيعونه حَبًّا للذين يزيثونه للادهان ، ويحملونه إلى البلدان ، فأرجو إذا أخذ من حبه أن يكون خفيفًا .

في إخراج المحتاج زكاة الفطر (٢)

قلت : أرأيت من تحل له زكاة الفطر ، أيؤديها في قول مالك؟ قال : نعم ، قلت : فالرجل يكون محتاجًا ، أيكون عليه زكاة الفطر؟ فقال : قال لي مالك : وإن وجد فليؤد ، قال : فقلنا له : فإن وجد من يسلفه ، قال : فليتسلف وليؤد ، قلت : أرأيت هذا المحتاج إن لم يجد من يسلفه ، ولم يكن عنده شيء حتى مضى لذلك أعوام ، ثم أيسر ، أيؤدى عما مضى عليه من السنين صدقة الفطر أم لا؟ فقال : لا ، قلت : هذا قول مالك؟ قال : هذا رأيي ، قال : وقال مالك : من أخر زكاة الفطر حتى مضى لذلك سنون ، فإنه يؤدي ذلك كله (٣) .

(١) الجُلْجُلان : السمس في قشره قبل أن يحصد ، وثمره الكزبرة .

انظر : « الوسيط » (جلجل) (١٣٣/١) .

(٢) زكاة الفطر تجب بغروب شمس آخر يوم من رمضان ، أو بفجر أول يوم من شوال على الحرّ المسلم القادر ، وإن بتسلف الراجي القضاء عن نفسه وعن كل مسلم تلزمه مؤنته بقرابة أو زوجية أو رِق . انظر : « الشرح الصغير » (٢٣٧/١) .

(٣) قال أبو البركات : ولا تسقط الفطرة بمضى زمنها لترتبها في الذمة كغيرها من الفرائض وأثم إن أخرها عن يوم الفطر مع القدرة ا هـ .

في إخراج زكاة الفطر قبل الغدوّ إلى المصلّي

قلت : متى يستحب مالك إخراج زكاة الفطر ؟ فقال : قبل الغدوّ إلى المصلّي ، قال : وإن أخرجها قبل ذلك بيوم أو يومين لم أرَ بذلك بأساً ، قال مالك : ويستحب للرجل أن يأكل قبل غدوّه إلى المصلّي يوم الفطر ، قال : وقد أخبرني مالك قال : رأيت أهل العلم يستحبون أن يخرجوا صدقة الفطر إذا طلع الفجر من يوم الفطر قبل الغدوّ إلى المصلّي ^(١) ، قال مالك : وذلك واسع إن شاء أن يؤدي قبل الصلاة أو بعدها ، قال مالك : وأخبرني نافع أن ابن عمر كان يبعث بزكاة الفطر إلى الذي تجمع عنده قبل الفطر بيومين أو بثلاثة ^(٢) .

في إخراج المسافر زكاة الفطر

قلت : ما قول مالك فيمن هو من أهل إفريقية ، وهو بمصر يوم الفطر ، أين يؤدي زكاة الفطر ؟ فقال : قال مالك : حيث هو ، قال مالك : وإن أدى عنه أهله بإفريقية أجزأه .

* * *

= قال الدسوقي : ولو مضى زمنها وهو معسر فيه ، فإنها تسقط عنه ، والمراد بزمنها : زمن وجوبها ، وهو أول ليلة العيد أو فجره على الخلاف في المذهب .

انظر : « الدسوقي مع الشرح الكبير » (٥٠٨/١) .

(١) ذكره مالك في « الموطأ » في الزكاة ص ١٩١ .

(٢) أخرجه مالك في « الموطأ » كتاب الزكاة رقم (٥٦) ، والبيهقي في « السنن

الكبرى » (١٧٥/٤) ، و « معرّفة السنن والآثار » (٢٠٤/٦) ، وابن أبي شيبة

(٤٣٨/٢) من حديث نافع عن ابن عمر رضی الله عنهما .

فى إخراج الرجل زكاة الفطر عن عبده

قال : وقال مالك : على الرجل أن يؤدى عن مكاتبه صدقة الفطر ، ولا يؤدى المكاتب عن نفسه ، قلت : أرأيت العبد المعتق نصفه ونصفه عبد ، كيف تؤدى عنه زكاة الفطر ؟ فقال : سألت مالكا عنها ؟ فقال : يؤدى الذى له نصفه نصف صدقة الفطر عن نصفه ، وليس على العبد أن يؤدى النصف الآخر عن نفسه ، قال : فقلنا له : لِمَ لا يؤدى عن نصفه الآخر ، وهذا النصف حُرٌّ ؟ فقال : لأنه لا زكاة عليه فى ماله ، فلما كان لا زكاة عليه فى ماله لم تكن عليه زكاة الفطر ، قال : وسألت مالكا عن العبد يكون بين الرجلين ، كيف يخرجان عنه زكاة الفطر ؟ فقال : يُخرج كل واحد منهما صدقة الفطر ، قلت : فإن كان لأحدهما سدس العبد ، وللآخر خمسة أسداسه ؟ قال : فعلى الذى له سدس العبد سدس الصدقة ، وعلى الذى له خمسة أسداسه خمسة أسداس الصدقة ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قال مالك : يؤدى كل واحد منهما عما يملك من العبد بقدر ما له فيه من الرق .

قلت : أرأيت من كان له عبد أعمى أو مجنون أو مجذوم^(١) أيؤدى عنهم صدقة الفطر ؟ قال : نعم ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : سئل مالك عن أهل البلاء من العبيد ، هل يعتقدون على ساداتهم لما أصابهم من البلاء مثل المجذوم ، والأعمى ونحوهما ؟ فقال : لا يعتقدون ، فلما قال لنا : لا يعتقدون علمنا أن عليه فيهم

(١) الجُدَام : داء يصيب الجلد والأعصاب الطرفية ، يسبب فقدًا بقعيًا ، وقد تتساقط منه الأطراف . انظر : « الوسيط » (جزم) (١١٨ / ١) .

صدقة الفطر ، ولم نشك في ذلك ، ولم نسأل عنه بعينه لأننا سمعناه يقول في عبيده : عليه فيهم الصدقة إلا في المشركين منهم ، قلت : رأييت المكاتب من يؤدي عنه صدقة الفطر ؟ قال : قال مالك : يؤدي عنه سيده ، قلت : ولم ؟ قال مالك : يؤدي عنه سيده ، والمكاتب لا تلزم نفقته سيده ، قال : لأنه عبده بعد .

في إخراج الرجل زكاة الفطر عن رقيقه الذين اشترى للتجارة

قلت : هل على في عبيدى الذين اشتريت للتجارة زكاة الفطر ؟ قال : نعم ، قلت : هو قول مالك ؟ قال : نعم ، إن كانوا مسلمين ، قال : وقال مالك : من كان عنده رقيق للتجارة مسلمون ، فعليه فيهم صدقة الفطر ، قلت : رأييت لو أن رجلاً اشترى عبداً للتجارة لا يساوى مائتى درهم ، أ يكون عليه فيه زكاة الفطر ؟ قال : نعم ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم .

في إخراج زكاة الفطر عن العبد الآبق

قال : وقال مالك : في العبد الآبق : إذا كان قريباً يرجو حياته ورجعته ، فليؤد عنه زكاة الفطر ، وإن كان قد طال ذلك ، وأيس منه فلا أرى أن يؤدي عنه .

في إخراج زكاة الفطر عن رقيق القراض

قال : وسألنا مالكا عن الرجل يدفع إلى الرجل المال قراضاً ، فيشتري به رقيقاً فيحضر الفطر على من زكاتهم أمن المال أم على

صاحب المال ؟ فقال : بل على صاحب المال ، قال : وقال مالك : نفقة عبيد المقارضة من مال القراض عنهم .

قال أشهب : وإذا بيع رقيق القراض نظر ، فإن كان فيهم فضل نظر كم ذلك الفضل ؟ فإن كان يكون ربع المال أو ثلثه وقراضهم على النصف فقد صار للعامل نصف ربع العبد ، وهو ثمنه أو نصف ثلثه ، وهو سدس العبد ، فيكون عليه من زكاة العبد بقدر الذى صار له من العبد ؛ لأنه قد كان شريكاً يومئذ .

فى إخراج زكاة الفطر عن العبد المُخدم والجارج والمرهون

قلت : أرأيت الموصى برقبته لرجل وبخدمته لرجل آخر على مَنْ زكاة الفطر فيه ؟ فقال : أرى ذلك على الذى أوصى له برقبته ، إذا قبل ذلك ، وإنما هو عندى بمنزلة ما لو أن سيده أخدمه رجلاً فأرى صدقة الفطر على سيده الذى أخدمه ، قلت : أرأيت العبد يجنى جناية عمداً فيها نفسه ، فلم يقتل حتى مضى يوم الفطر ، والعبد عند سيده ، أعليه فيه صدقة الفطر ؟ قال : نعم ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : هذا رأى ، وذلك أن مالكا قال لى : فى هذه النفقة على سيده ، فعلى هذا قلت لك ، وهو رأى ، قال : وقال مالك : فى العبد المرهون : نفقته على سيده الذى رهنه ، وزكاة الفطر أيضاً على سيده الذى رهنه .

فى إخراج زكاة الفطر عن العبد بىاع يوم الفطر

قلت : أرأيت لو أن رجلاً باع عبده يوم الفطر بعد ما أصبح على من زكاة العبد ؟ ، فقال : سألت مالكا عنها فقال لى غير مرة : أراه على الذى ابتاع إن كان ابتاعه يوم الفطر ، ثم رجع عنه ، فقال : أراه على البائع ، ولا أرى فيه على المبتاع شيئاً ؛ لأن الزكاة قد وجبت على البائع قبل أن يبيعه ، قال : وهو أحب قوليه إلى ، قال : وسألت مالكا عن الرجل يبيع عبده يوم الفطر على من زكاته أعلى المشتري أم على البائع ؟ فقال : على البائع .

فى إخراج زكاة الفطر عن العبد الذى بىاع بالخيار

قلت : أرأيت لو أن رجلاً باع عبده قبل يوم الفطر على أن البائع بالخيار ثلاثة أيام أو المشتري بالخيار ثلاثة أيام ، فمضى يوم الفطر والعبد فى يد المشتري ، ثم رده بعد يوم الفطر بالخيار الذى كان له على من صدقة الفطر فى هذا العبد ؟ فقال : على البائع ، رده بالخيار أو أمضى البيع ، قلت : لم ؟ قال : لأن العبد لو مات فى هذه الثلاثة الأيام كان من البائع ؛ لأن ضمانه من البائع عندنا ، فلما رأيت نفقته على البائع رأيت صدقة الفطر فيه على البائع ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قال : وقال مالك : الضمان فى الثلاثة الأيام من البائع أيهما كان له بالخيار ، قال : وقال مالك : فى الجارية تُباع ، فيتواضعانها ^(١) للحيضة : إن النفقة على البائع حتى تخرج من

(١) المواضعة : جعل العلية من الإماء (التى شأنها أن تُراد للفراش ، أقر البائع بوطئها أم لا) والوخش من الإماء (وهى التى شأنها أن تُراد للخدمة) إذا أقر =

الاستبراء ، قال : فالاستبراء عندى مثل خيار هذا العبد الذى ذكرت .
قال ابن القاسم : وصدقة الفطر فى هذه الجارية ينبغى أن تكون
فى قول مالك على البائع ؛ لأن مالكاً قال : كل من ضمن الرجل
نفقته فعليه فيه زكاة الفطر .

فى إخراج زكاة الفطر عن العبد الذى يُباع بيعاً فاسداً

قلت : أرأيت لو اشترى رجل عبداً بيعاً فاسداً ، فمضى يوم
الفطر وهو عنده ، ثم ردّه على سيده بعد يوم الفطر على مَنْ زكاة
الفطر ؟ فقال : على مشتريه ؛ لأن ضمانه كان على المشتري يوم
الفطر ونفقته عليه ، فعليه فيه زكاة الفطر ، قلت : وهذا قول
مالك ؟ قال : هذا رأى ، قلت : فلو أنه ردّه يوم الفطر على من
صدقة الفطر ؟ ، قال : على المشتري الذى ردّه ، قلت : وهذا قول
مالك ؟ ، قال : هذا رأى مثل ما قال مالك فى البيع ؛ لأنه إذا باع عبده
يوم الفطر ، فزكاته على البائع عند مالك .

فى إخراج زكاة الفطر عن العبد الذى يورث

قلت : أرأيت لو أن رجلاً ورث عبداً ، فلم يقبضه حتى مضى
يوم الفطر أعلى الذى ورثه فيه زكاة الفطر أم لا ؟ قال : نعم ؛ لأن
نفقته كانت عليه ، قال : وهذا رأى ، قال : ولو كان له فيه اشتراك
كان على كل واحد منهم قدر حصته .

= البائع بوطئها مدة استبرائها عند من يؤمن عليها من النساء ، (وهو الأفضل) أو
رجل له أهل من زوجة أو محرم .
قال ابن عرفة : أن يجعل مع الأمة مُدَّة استبرائها فى حوز مقبول خبرها عن
حيضتها . انظر : « معجم المصطلحات » (٣ / ٣٧٣) .

في إخراج زكاة الفطر عن الذي يسلم يوم الفطر وعن المولود يوم الفطر وعمن يموت ليلة الفطر

قال : وقال مالك : من أسلم بعد طلوع الفجر من يوم الفطر ، استحب له أن يؤدي زكاة الفطر ، قال : والأضحى عندي أبين أن ذلك عليه يعنى الأضحى ، قال : وقال مالك : لا تؤدي عن الحبل زكاة الفطر ، قال : وإن ولدته يوم الفطر أو ليلة الفطر فعليه فيه الزكاة^(١) ، قال : ومن أراد أن يعق عن ولده ، فإنه إن ولد له بعد انشقاق الفجر لم يحتسب بذلك اليوم ويحسب سبعة أيام سواه ، ثم يعق يوم السابع ضحى ، قال : وهى سنة الضحايا والعقائق والشسك ، قال : فإن ولد قبل طلوع الفجر احتسب بذلك اليوم ؛ لأنه قد ولد قبل طلوع الفجر .

قلت : رأيت إذا انشق الفجر يوم الفطر ، وعند رجل ممالك ، وأولاد صغار ، وزوجة له ، وأبوان قد ألزم نفقتهما ، وخادم

(١) نعم تجب بالنسبة لمن ولد ليلة العيد قبل الفجر ، أما من ولد بعد الفجر فيبقى أن يكون الإخراج عنه مستحباً ، شأنه شأن من أسلم يوم العيد بعد طلوع الفجر وذلك بناءً على القولين المرجحين في المذهب :

الأول : قول ابن القاسم في « المدونة » ، وشهره ابن الحاجب وغيره .
والثاني : رواية ابن القاسم والأخوين عن مالك وشهره الأبهري وصححه ابن رشد ، وابن العربي ، وفي المذهب ثلاثة أقوال آخر :
أحدها : أن الوجوب يتعلق بطلوع الشمس يوم العيد ، ولا يمتد الوقت إلى ما بعده .

الثاني : أن وقته يمتد من غروب الشمس ليلة العيد إلى غروب يومه .
الثالث : أنه يمتد من غروب ليلة العيد إلى زوال يومه ، ذكره في التوضيح وعزاه لابن الماجشون اهـ . انظر : « الدسوقي مع الشرح الكبير » (١/٥٠٥) .

أهله ، فماتوا بعدما انشق الفجر يوم الفطر ، أعليه فيهم صدقة الفطر أم تسقط عنه صدقة الفطر فيهم لما ماتوا ؟ فقال : بل عليه فيهم صدقة الفطر ، قلت : أرأيت إن مات عبد لرجل قبل انشقاق الفجر من ليلة الفطر ، أتكون عليه فيه صدقة الفطر في قول مالك ؟ فقال : نعم يلزمه ذلك ، قلت : وهذا قول مالك ؟ فقال : سئل مالك عن رجل كان عنده ولد أو عبيد ونحو هذا ممن يلزم الرجل نفقته ، فمات بعدما انشق الفجر يوم الفطر ، فقال : عليه صدقة الفطر ، قلت : أرأيت لو أن رجلاً مات بعدما انشق الفجر من يوم الفطر ، أيكون على ولده صدقة الفطر عنه في ماله ؟ قال : يؤمرون ، ولا يجبرون عليه مثل زكاة ماله مثل الرجل يموت بعد الحول قبل أن يؤدي زكاته إنهم يؤمرون ولا يجبرون ، فإن أمر بإخراجها أخرجت ، وكانت من رأس المال إذا مات ليلة الفطر ، وهو مثل الرجل تحمل زكاة ماله وهو مريض أو يأتيه مال غائب فيعلم ذلك بيقين فيأمر بإخراج الزكاة منه ، فقال لي مالك : يكون من رأس المال ، ولا يكون من الثلث إذا كان مثل هذا مما لم يفرط فيه ، وكذلك صدقة الفطر ، وإنما يكون في ثلث ماله كل ما فرط فيه في حياته حتى يوصى به ، فيكون في ثلثه ، وكذلك سمعت مالكا .

قال : وقال مالك : والزكاة في الثلث إذا أوصى بها مبدأة على العتق وغيره إلا التدبير في الصحة ، فإنه مبدأ على التدبير في المرض ، قال : فقلت لمالك : فلو أن رجلاً مرض مرضاً فجاءه مال كان غائباً عنه ، أو حلت عليه زكاة ماله يعرف ذلك ، وهو مريض فأمر بأداء زكاته ، أترى أن ذلك في ثلثه ؟ فقال : لا إذا جاء مثل هذا الأمر البين ، وإن كان مريضاً فأراه من رأس ماله .

فيمن لا يلزم الرجل إخراج زكاة الفطر عنه

قال : وقال مالك : لا يؤدي الرجل عن عبيده النصارى صدقة الفطر ، قال : وقال مالك : لا يؤدي الرجل صدقة الفطر عن امرأته النصرانية ، ولا عن أم ولده النصرانية ، ولا يؤدي زكاة الفطر إلا عمن يحكم عليه بنفقتهم من المسلمين ، قلت : أرايت عبد عبدى أعلى فيه صدقة الفطر أم لا فى قول مالك ؟ قال : لا .

فيمن يلزم الرجل إخراج زكاة الفطر عنه

قال : وقال مالك : وكل من كان ولده جارية ، فعليه صدقة الفطر عنها حتى تنكح ، فإذا نكحت فلا صدقة عليه فيها ، قال : وقال مالك : والنكاح عند مالك الدخول إلا أن يدعى الرجل إلى الدخول بها ، فلا يفعل فتلزمه النفقة ، فإذا لزم الزوج النفقة كانت صدقة الفطر فى هذه الجارية على الزوج ، وكذلك قال مالك : قال : والغلمان حتى يحتلموا ، قال : ومن كان من هؤلاء له مال ورثه ، أو وهب له فلا يبيّه أن ينفق عليه منه ، وأن يؤدي عنه صدقة الفطر من ماله ويحاسبه بذلك فى نفقته إذا بلغ فيأخذ ذلك من ماله ويضحي عنه من ماله .

قال مالك : ويؤدي الرجل عن امرأته من ماله صدقة الفطر ، وإن كانت ذات مال ، وليس على المرأة أن تؤدي عن نفسها إذا كان لها زوج إنما صدقة الفطر فيها على زوجها ؛ لأن نفقتها على زوجها ، قال مالك : ويؤدي الرجل عن خادم امرأته التى لا بد لها منها صدقة الفطر ، قلت : فلو أن رجلاً تزوج امرأة على خادم

بعينها ودفعها إليها والجارية بكر أو ثيب ، فمضى يوم الفطر والخادم عند المرأة ، ثم طلقها بعد ذلك قبل البناء بها على مَنْ زكاة هذه الخادم ؟ فقال : عليها إن كان الزوج قد منع من البناء بها ؛ لأنه مضى يوم الفطر ، وهى لها ، قلت : وهذا قول مالك ؟ فقال : هذا رأى قلت . : رأيت إن كانت هذه المرأة التى تزوجها على هذه الخادم بعينها هى بكر فى حجر أبيها ، ولم يحولوا بين الزوج وبينها ، وهذه الخادم ممن لا بد للمرأة منها فمضى يوم الفطر والخادم عند المرأة ، ثم طلقها الزوج بعد يوم الفطر قبل أن يبنى بها ، على مَنْ زكاة هذه الخادم ؟ ، قال : على الزوج ، قلت : لِمَ ؟ قال : لأنها كانت هى وخادمها نفقتهما على الزوج حين لم يحولوا بين الزوج وبين أن يبتنى بها والخادم لما لم يكن لها منها بدٌ كانت نفقتها أيضًا على الزوج ، فلما كانت نفقة الخادم على الزوج كانت زكاة الفطر فى الخادم على الزوج ، لأنه كان ضامنًا لنفقتهما ، قلت : فلو أنهم كانوا منعوا الزوج من البناء بها والمسألة على حالها ؟ ، فقال : لا شىء على الزوج فى الخادم ، ولا فى المرأة فى زكاة الفطر ، وعلى المرأة أن تؤدى زكاة الفطر عن هذه الجارية الخادم وعن نفسها ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، وهذا رأى ، لأن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس ، على كل أحد حرٌّ أو عبد ، ذكر ، أو أنثى من المسلمين . ذكره نافع عن عبد الله بن عمر بن الخطاب ^(١) .

(١) أخرجه مالك فى « الموطأ » فى كتاب الزكاة رقم (٥٣) ، والبخارى فى الزكاة رقم (١٥٠٤) ، ومسلم فى الزكاة رقم (٩٨٤) من حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما .

فى إخراج الرجل زكاة الفطر عن أبويه

قال : وقال مالك : يؤدى الرجل عن أبويه إذا لزمه نفقتهما صدقة الفطر ، قال : وسألنا مالكا عن الأبوين إذا كان على الابن أن ينفق عليهما لحاجتهما ، أيلزمه أداء زكاة الفطر عنهما ؟ قال : نعم .

فى إخراج الرجل زكاة الفطر عن عبيد ولده الصغار

قلت : أرأيت عبيد ولدى الصغار أعلى فيهم زكاة الفطر إذا لم يكن لولدى الصغار مال ؟ فقال : إذا حبسهم لخدمة ولده لم يكن له بدٌ من أن ينفق على هؤلاء العبيد ، فإذا لزمه نفقتهم لزمه أن يؤدى زكاة الفطر عنهم إلا أن يؤجرهم ، فيخرج زكاة الفطر عنهم من إجارتهم ، وصدقة ولده أيضا ، إن شاء أخرجها من إجارة عبيدهم ، إن كانت للعبيد إجارة ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : قال لنا مالك : كل من تلزم الرجل نفقته فعليه فيه زكاة الفطر ، فمن هاهنا أوجبت على الرجل صدقة الفطر فى عبيد ولده الصغار إذا كانوا كما ذكرت لك فإذا حبس عبيد ولده كما ذكرت لزمته نفقتهم ، وتكون نفقتهم وزكاة الفطر من مال ولده ؛ لأنهم أغنياء ، ألا ترى مَنْ له عبد ، فهو مال تسقط به النفقة عن أبيه ؛ لأن له بيع العبد وإنفاق ثمنه عليه ، قلت : فإن كان لولده الصغار عبيد ، فأبى أن ينفق عليهم ؟ فقال : يجبره السلطان على بيعهم أو الإنفاق عليهم ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قال : وقال مالك : من كان له عبيد ، فأبى أن ينفق عليهم أجبره السلطان على بيعهم أو ينفق ، فأرى عبيد ولده الصغار بهذه المنزلة ؛ لأنه الناظر لهم والجائز الأمر عليهم وبيعه جائز عليهم .

فى إخراج زكاة الفطر عن اليتيم

قال : وقال مالك : يؤدى الوصى صدقة الفطر عن اليتامى الذين عنده من أموالهم ، وإن كانوا صغارًا ، ويؤدى عن مماليتهم أيضًا ، قلت : أرأيت لو أن صبيًا فى حجرى لست له بوصى ، وله فى يدى مال ، أنفق عليه من ماله ؟ قال : أرى أن ترفع ذلك إلى السلطان ، فينظر له السلطان ، فإن لم تفعل ، وأنفقت عليه من ماله وبلغ الصبي نظر إلى مثل نفقة الصبي فى تلك السنين ، فصدق الرجل فى ذلك ، قلت : فإن قال : قد أدت صدقة الفطر عنه فى هذه السنين ، أصدق على ذلك ؟ قال : نعم فى رأى ، قلت : وإن كانوا فى حجر الوالدة ، أتراهم بهذه المنزلة ؟ قال : نعم .

فى إخراج القمح والذرة والأرز والتمر فى زكاة الفطر

قلت : ما الذى يؤدى منه صدقة الفطر فى قول مالك ؟ فقال : القمح والشعير والسلت ، والذرة ، والأرز ، والدخن ، والتمر ، والزبيب ، والأقط^(١) ، قال : وقال مالك : لا أرى لأهل مصر أن يدفعوا إلا البرّ ؛ لأن ذلك جلّ عيشهم إلا أن يغلو سعرهم ، فيكون عيشهم الشعير ، فلا أرى به بأسًا ، قال مالك : وأما ما ندفع نحن بالمدينة فالتمر .

(١) الأقط : لبن مُحَمَّضٌ يجمد حتى يستحجر ويُطبخ أو يطبخ به .
انظر : « الوسيط » (أقط) (٢٢ / ١) .

فى إخراج القطنفة والدقق والتفن والعروض فى زكاة الفطر

قلت : أرافت من كانت له أنواع القطنفة ، أفرزفه أن فؤدى من ذلك زكاة الفطر ؟ فقال : قال مالك : لا ، قلت : فإن كان فى الذى دفع من هذه القطنفة إلى المساكفن قفمة صاع من حنطة ، أو قفمة صاع من شعفر ، أو قفمة صاع من تمر ؟ فقال : لا فرزفه عند مالك ، قال : وقفل لمالك : فالدقق والسؤوق^(١) ؟ قال : لا فرزفه ، قلت : فالتفن ؟ قال : بلفنى عن مالك أنه كرهه ، قال ابن القاسم : وأنا أرى أنه لا فرزفه .

قال ابن القاسم : إذا كان شىء من القطنفة مثل اللوففا ، أو شىء من هذه الأشياء التى ذكرنا أنه لا فرزف إذا كان ذلك عفش قوم ، فلا بأس أن فؤدوا من ذلك وفرزفهم ، قال : وقال مالك : ولا فرزف أن فرعل الرجل مكان زكاة الفطر عرّضا من العروض^(٢) ، قال : ولفس كذلك أمر النبى (عله الصلاة والسلام)^(٣) ، قال ابن القاسم :

(١) السؤوق : طعام فؤخذ من مدقوق الحنطة والشعفر ، سؤمى بذلك لانسفاقه فى الحلق ، الجمع أسواق . انظر : « الوسوط » (١/٤٨٢) .

(٢) فى المذهب طرقتان : عدم جواز القفمة عفنا عن الصنف الواجب فى الزكاة ، وهو لابن الحاجب وابن بشفر ، والأخرى لابن عبدالسلام ، والباجى من أن المشهور الإجزاء مع الكراهة . وهاتان الطرقتان ففربان فى زكاة المال ، وفى زكاة الفطر ، كما نص على ذلك أبو البركات فى « الشرح الصفر » . انظر : « الشرح الصفر وبلغة السالك عله » (١/٢٣٥) .

(٣) أخرجه البخارى فى الزكاة رقم (١٥٠٤) ، ومسلم فى الزكاة رقم (٩٨٤) من ففث ابن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما .

وإن مالكا أخبرني أن زيد بن أسلم حدثه عن عياض بن عبد الله ابن سعد بن أبي سرح العامري أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : كنا نُخرج زكاة الفطر صاعًا من طعام ، أو صاعًا من شعير ، أو صاعًا من تمر ، أو صاعًا من أقط ، أو صاعًا من زبيب ^(١) .

ابن مهدي ، عن سفيان ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي بن أبي طالب قال : صاعًا من طعام ، صاعًا من شعير ، صاعًا من زبيب ^(٢) ، ابن مهدي عن حماد بن زيد ، عن أيوب عن أبي رجاء قال : سمعت ابن عباس يقول في صدقة الفطر : صاعًا من طعام ^(٣) ، ابن مهدي عن أبي عوانة عن عاصم الأحول ، قال : قال أبو العالية ، ومحمد بن سيرين ، وعامر : صاع صاع ^(٤) ، قال ابن مهدي : وقال ابن سيرين : إن أعطى بُرًا قُبِلَ منه ، وإن أعطى تمرًا قُبِلَ منه ، وإن أعطى سلتا قُبِلَ منه ، وإن أعطى شعيرًا قُبِلَ منه ، وإن أعطى زبيبًا قُبِلَ منه ، قال ابن مهدي : وقال عامر ، وابن سيرين : عن الصغير والكبير في الحرِّ والمملوك .

في قسم زكاة الفطر

قلت : أرأيت زكاة الفطر ، هل يبعث فيها الوالي من يقبضها ؟

(١) أخرجه البيهقي في « معرفة السنن والآثار » (١٩٤/٦) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٢) أخرجه البيهقي في « معرفة السنن والآثار » (١٩٤/٦) ، و« السنن الكبرى » (١٦٦/٤) من حديث علي كرم الله وجهه .

(٣) أخرجه البيهقي في « السنن الكبرى » (١٦٨/٤) ، و« معرفة السنن والآثار » (١٩٤/٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٤) أخرجه البيهقي في « معرفة السنن والآثار » (١٩٧/٦) من حديث أبي العالية .

قال : قال مالك : وسألته عنها سرًّا ؟ فقال : أرى أن يفرَّق كل قوم زكاة الفطر في مواضعهم أهل القرى حيث هم في قراهم ، وأهل العمود حيث هم ، وأهل المدائن في مدائنهم ، فقال : ويفرِّقونها هم ، ولا يدفعونها إلى السلطان إذا كان لا يعدل فيها ، قال : وقد أخبرتك بقول مالك إذا كان الإمام يعدل لم يسع أحدًا أن يفرِّق شيئًا من الزكاة ، ولكن يدفع ذلك إلى الإمام ، قلت : أرايت إن كان عدلاً كيف يصنع بزكاة الفطر إذا رفعت إليه أيفرِّقها هو في المدينة حيث هو ، أو يردُّ زكاة كل قوم إلى مواضعهم ؟ قال مالك : لا يدفع أهل القرى إلى المدائن إلا أن لا يكون معهم أحد يستوجبها فيدفعها إلى أقرب القرى إليه ممن يستوجبها ، وإنما يقسم زكاة الفطر أهل كل قرية في قريرتهم ، إذا كان فيهم مساكين ، ولا يخرجها عنهم ، قال : وقال مالك : لا بأس أن يُعطى صدقة الفطر عنه وعن عياله مسكينًا واحدًا ، قال : وقال مالك : لا يعطى أهل الذمّة ولا العبيد من صدقة الفطر شيئًا .

في الرجل يخرج زكاة الفطر ليؤديها فتتلف

وقال ابن القاسم : من أخرج زكاة الفطر عند محلها ، فضاعت ، رأيت أنه لا شيء عليه ، وزكاة الأموال وزكاة الفطر عندنا بهذه المنزلة ، إذا أخرجها عند محلها ، فضاعت إنه لا شيء عليه ، قلت : رأيت إن أخرجت زكاة الفطر لأؤديها ، فأهريق^(١) أو تلفت ، أكون على ضمانها ، أم لا في قول مالك ؟ قال : قال مالك : من

(١) هرق الدم : سفكه ، والماء صبه ، والشئ نثره .

انظر : « الوسيط » (هرق) (١٠٢٢ / ٢) .

أخرج زكاة ماله ليدفعها عند محلها ، فذهبت منه فلا شيء عليه .

قال : وقال مالك : ومما يبين لك ذلك أنه لا شيء عليه أنه لو لم يتهيأ له دفعها بعد ما أخرجها ، فرجع إلى منزله ، فوجد ماله قد سُرق ، لم يكن ليضع عنه إخراج ما أخرج من زكاته ليدفعها ، قال : قال مالك : فلذلك رأيت أن لا شيء عليه في الذي أخرج إذا ضاعت ، قال مالك : هذا في زكاة الأموال ، وزكاة الفِطْرِ عندى بهذه المنزلة ، إذا أخرجها عند محلها ، قال : وقال مالك : إن كان إنما أخرجها بعد إبانها ، وقد كان فَرَطَ فيها ، فأخرجها بعد إبانها ، فضاعت قبل أن يوصلها إنه ضامن لها .

تم كتاب الزكاة الثاني من « المدونة الكبرى » بحمد الله وعونه .

وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وسلم .

ويليه كتاب الحج الأول

كتاب الحج الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وسلم

في الأفراد^(٢) بالحج والتمتع^(٣)

قال سحنون : قلت لابن القاسم : أى ذلك أحب إلى مالك :
القرآن^(٤) ، أم الأفراد بالحج ، أو العمرة^(٥) ؟ فقال : قال مالك :

(١) الحج : لغة : القصد للزيارة ، وقال الشاعر :

(يحجون بيت الزبرقان المعصفرا)

اصطلاحاً : عرفه السادة المالكية : بأنه حضور جزء من عرفة ساعة من ليلة النحر ، وطواف بالبيت سبعاً ، وسعى بين الصفا والمروة سبعاً بإحرام ، وأيضاً : قصد البيت الحرام لأداء ما فرض عيناً أو كفاً ، أو ما ندب . قال ابن عرفة : ويمكن رسمه : بأنه عبادة يلزمها الوقوف بعرفة بجزء من ليلة عاشر ذى الحجة .
انظر : « معجم المصطلحات » (١ / ٥٥٠) .

(٢) الأفراد : لغة : مصدر أفرد ، والفرد ما كان وحده أو أفردته جعلته واحداً .
واصطلاحاً : قال في « الكواكب » : هو الإحرام بالحج فقط ، فإذا أتم أعماله اعتمر ، قال أبو شجاع : هو تقديم الحج على العمرة . . وأفردت الحج عن العمرة : فعلت كل واحد على حدة . انظر : « معجم المصطلحات » (١ / ٢٤٦) .
(٣) التمتع : هو أداء العمرة في أشهر الحج ، ثم يحج من عامه .
انظر : « الشرح الصغير » (١ / ٢٧١) ، و « المقدمات » (١ / ٣٥٧) .

(٤) القرآن : لغة : اسم مصدر من قرن بمعنى : جمع ، كما يقرن بين بعيرين في حبل واحد : أى يجمعهما . واصطلاحاً : هو الجمع بين العمرة والحج بإحرام واحد في سفرة واحدة ، كذا في « الاختيار » ، أو : أن يهل بالحج والعمرة من الميقات ، أو يحرم بالعمرة ، ثم يدخل عليها الحج على خلاف ، وعند المالكية : الإحرام بنية العمرة والحج . انظر : « معجم المصطلحات » (٣ / ٧٩) .

(٥) هذه إشارة إلى أنواع الحاج الثلاثة : المفرد والقارن والمتمتع :

الإفراد بالحج أحب إلى .

رسم في القرآن في الحج والغسل للإحرام

قلت لابن القاسم : هل يوسع مالك في ترك الغسل للرجل أو المرأة إذا أرادت الإحرام ؟ قال : لا ، إلا من ضرورة ، قال : وقال مالك : والنفساء تغتسل ، والحائض تغتسل ، إذا أرادت الإحرام ولا تدع الغسل إلا من ضرورة ، قال : وكان مالك يستحب الغُسل^(١) ، ولا يستحب أن يتوضأ من يُريد الإحرام ويدع الغُسل ، قال مالك : إن اغتسل بالمدينة ، وهو يريد الإحرام ، ثم

= والمفرد : هو الذى ينوى الحج فقط ، والقارن : هو الذى يحرم بالحج والعمرة معاً ، أو ينوى العمرة ثم يردف الحج عليها قبل تمام طوافها ، والتمتع : هو أداء العمرة فى أشهر الحج ، ثم يحج من عامه .
وقال الإمام المازرى : اختلف الناس ، ما الأفضل ؟ هل الإفراد أم القرآن ، أم التمتع ؟ فقال مالك وغيره : الإفراد ، وقال أبو حنيفة : القرآن ، وقال الشافعى وأهل الظاهر : التمتع اهـ .

وذلك لحديث عائشة رضى الله عنها : أنه صلى الله عليه وسلم أهّل بالحج وفعل أبى بكر وعمر وعثمان وعائشة رضى الله عنهم .

انظر : «الشرح الصغير» (١/٢٧١) ، و«المقدمات» (١/٣٥٧) ، و«المعلم بفوائد مسلم» للإمام أبى عبد الله محمد بن على المازرى (٢/٧٩) ، الدار التونسية للنشر .

(١) الغُسل سنة من سُنن الإحرام ، قال سند : هذا الغُسل غير واجب قياساً على غُسل الجمعة ، ولا يتيمم له إذا عدم الماء ، وهو مسنون حتى للحائض والنفساء ، فإن جهلت الحائض والنفساء الغُسل حتى أحرمتا ، قال مالك : تغتسل إذا علمت ، وقال عبد الملك : إذا نسى الغُسل ، وذكر بعد الإهلال تمادى ولا غسل عليه ؛ لأنه تبع للإحرام ، فإذا أحرم سقط كغُسل الجمعة ، وراعى مالك بقاء الإحرام . انظر : «الذخيرة» (٣/٢٢٣ ، ٢٢٤) .

مضى من فوره إلى ذى الحُلَيْفَةِ^(١) فأحرم؟ قال : أرى أن غسله مجزئ عنه ، قال : وإن اغتسل بالمدينة غدوة ، ثم أقام إلى العشي ، ثم راح إلى ذى الحليفة فأحرم؟ قال : لا يجزئه الغسل ، وإنما يجوز الغسل بالمدينة لرجل يغتسل ثم يركب من فوره أو رجل يأتي ذا الحليفة فيغتسل إذا أراد الإحرام .

قلت لابن القاسم : هل كان مالك يقول لا يذكر المحرم شيئاً سوى التلبية ، إذا أراد الإحرام ، أم تجزئه التلبية ، وينوى بها ما أراد من حج أو عمرة ، ولا يقول : اللهم إني محرم بحجة أو بعمرة؟ قال : كان مالك يقول : تجزئه التلبية ، وينوى بها الإحرام الذى يريد ، ولا يقول : اللهم إني محرم بحجة ، وكان ذلك أحب إليه من أن يتكلم بحجة أو بعمرة .

رسم فى وقت الإحرام

قلت لابن القاسم : متى يُكَبَّى فى قول مالك ، أفى دُبر صلاة مكتوبة ، أو فى دُبر نافلة ، أو إذا استوت به راحلته بذى الحليفة ، أو إذا انطلقت به؟ قال : يُكَبَّى إذا استوت به راحلته ، قلت لابن القاسم : أرايت لو كنت فيما بين الظهر والعصر ، فأردت أن أحرم ، لِمَ أمرنى مالك أن أصلى ركعتين ، وهو يأمرنى أن أحرم إذا استوت بى راحلتى ، ولا يأمرنى أن أحرم فى دُبر صلاة؟ قال : كان يستحب أن يُصلى نافلة إذا أراد الإحرام^(٢) إذا كان فى ساعة

(١) ذُو الحُلَيْفَةِ : بالتصغير ، قرية بينها وبين المدينة ستة أميال أو سبعة ، منها ميقات أهل المدينة . انظر : «مراسد الاطلاع» (١/٤٢٠) .

(٢) فسر علماء المذهب فيما بعد : لفظ يستحب هنا كما فى الاغتسال للإحرام =

يُصلى فيها ، قلنا له : ففى هذه النافلة حد ؟ قال : لا ، قلنا له : فلو صلى مكتوبة ، ليس بعدها نافلة ، أيجرم بعدها ؟ قال : نعم ، قلنا له : فلو جاء فى إبان ليس فيه صلاة بعد الصبح أو بعد العصر ، وقد صلى الصبح أو العصر ؟ قال : لا يجرح حتى يحل وقت صلاة فيصلى ، ثم يجرم إذا استوت به راحلته ، إلا أن يكون رجلاً مُراهقاً يخاف فوات حَجَّه ، أو رجلاً خائفاً ، أو ما أشبه هذا من العُذر ، فلا أرى بأساً أن يُجرم ، وإن لم يُصَلِّ .

فيمن توجه ناسياً لتلبيته وادهان المحرم عند الإحرام

قلت لابن القاسم : أرأيت إن توجه ناسياً لتلبيته من فناء المسجد ، أ يكون فى توجهه مُحَرَّمًا ؟ قال ابن القاسم : أراه مُحَرَّمًا بنيته ، فإن ذكر من قريب لَبَّى ، ولا شىء عليه ، وإن تطاول ذلك منه أو نسيه ، حتى فرغ من حجه رأيت أن يهريق دمًا ، قال : وقال مالك : يدهن المحرم عند الإحرام وبعد حلاقة رأسه بالزيت وما أشبهه وبالبان السَّمَح ، وهو البان غير المطيب ، وأما كل شىء يبقى ريحه فلا يعجبني .

قلت لابن القاسم : هل كان مالك يُوسع فى ثوبيه ، إذا كانا غير جديدين ، إذا أراد الإحرام أن لا يغسلهما ؟ ، قال : قال مالك : عندى ثوب قد أحرمت فيه حججًا وما غسلته ولم يكن يرى بذلك بأساً .

= بأن المقصود به السُّنية : قال فى « الذخيرة » : السُّنة الثالثة : يصلى ركعتين . . فإن نسى حتى أحرَم ، فإنه يخرج على نسيان الغسل فى المسألة السابقة .
انظر : « الذخيرة » (٢٢٩ / ٣) .

رسم فى لبس المَصْبَغ^(١) للإحرام ولبس التَّسْخَان^(٢)

قلت لابن القاسم : فهل كان مالك يكره لبس الثوب المصبوغ بالعصفر للرجال والنساء أن يحرموا فيه ؟ قال : قال مالك : أكره الثوب المَقْدَم^(٣) بالعصفر للرجال والنساء أن يحرموا فى ذلك ، قال : لأنه ينتفض ، قال : وكرهه أيضًا للرجال فى غير الإحرام ، قلت لابن القاسم : أى الصبغ كان يكرهه مالك ؟ قال : الورس^(٤) والزعفران^(٥) والعصفر المقدم الذى ينتفض ، ولم يكن يرى بالمشق^(٦) ، والمورد^(٧) بأسًا ، قلت لابن القاسم : أكان مالك يرى بأسًا أن يُحرم الرجل فى البركانات^(٨) والطيلاسة^(٩) الكحلية ؟

(١) المصبغ : الملون ، يُقال : صبغ الثوب ونحوه : لَوْنُهُ .

انظر : « الوسيط » (صبغ) (٥٢٦ / ١) .

(٢) التَّسَاخِين : المراحل ، والأخفاف وشيء كالطيالس .

انظر : « الوسيط » (سخن) (٤٣٨ / ١) .

(٣) قَدَم الثوب : أشبعه صِبْنًا أَحْمَر . انظر : « الوسيط » (قدم) (٧٠٢ / ٢) .

(٤) الوَرَس : نبت من الفصيلة القرنية (الفراشية) ينبت فى بلاد العرب والحبشة والهند ، وثمرتها قَرْن مغطى عند نضجه بِعُذْدٍ حمراء ، كما يوجد عليه زغب قليل ، يستعمل لتلوين الملابس الخيرية لاحتوائه على مادة حمراء .

انظر : « الوسيط » (ورس) (١٠٦٧ / ٢) .

(٥) الزَّعْفَرَان : نبات قُرْمى معمر من الفصيلة السُّوسَنِيَّة ، منه أنواع برية ،

ونوع صِبْغى طبى مشهور . انظر : « الوسيط » (زعفر) (٤٠٨ / ١) .

(٦) الممشق : المصبوغ بالمشق ، والمَشَق : المَعْرَة وهى الطين الأحمر يصبغ به

الثوب . انظر : « الوسيط » (مشق) (٩٠٦ / ١) .

(٧) المورد : وَرَدَ الشيء وغيره : كان أحمر يضرب إلى الصفرة ، ووردت

المرأة : حَمَرَتْ خديها . انظر : « الوسيط » (ورد) (١٠٦٦ / ٢) .

(٨) البركانات : يقال للكساء الأسود اهـ . من هامش الأصل .

(٩) الطَّيْلَاسَةُ والطالسان : ضرب من الأوشحة يلبس على الكتف أو يحيط

بالبدن خال عن التفصيل والخياطة . انظر : « الوسيط » (طلس) (٥٨٢ / ٢) .

قال : لم يكن يرى مالك بشيء من هذا بأسًا ، قلت لابن القاسم : ما قول مالك أين إحرام الرجل ؟ قال : قال مالك : إحرام الرجل في وجهه ورأسه ، قال : وكره مالك للمحرم أن يُغطى ما فوق الذقن ، قلت : فإن فعل ؟ قال : لم أسمع من مالك فيه شيئًا ، ولا أرى عليه شيئًا لما جاء عن عثمان بن عفان^(١) ، قلت لابن القاسم : أرأيت ما كان من مصبوغ بالورس والزعفران ، فغسل حتى صار لا يتنفض ولونه فيه ، هل كان مالك يكرهه ؟ قال : نعم كان مالك يكره هذا الذى ذكرت من الثياب المصبوغة بالورس والزعفران ، وإن غسل إلا أن يكون قد ذهب لونه ، فلم يبق فيه من لونه شيء ، فلا بأس به ، قال : وإن غلبه لونه وغسله ، فلم يخرج ولم يجد ثوبًا غيره صبغه بالمشق وأحرم فيه ، إذا لم يجد غيره .

رسم فى غسل المُحرم رأسه

قلت لابن القاسم : هل كان مالك يكره للمحرم أن يغسل رأسه بالخطمي^(٢) ؟ قال : نعم كان يكرهه .

(١) أخرجه مالك فى « الموطأ » كتاب الحج رقم (١٣) من حديث القاسم بن محمد أنه قال : أخبرنى الفُرافصة بن عمير الحنفى : أنه رأى عثمان بن عفان بالعُرج يُعطى وجهه وهو محرم .

(٢) الخطمي : نبات من الفصيلة الحَبَّازية كثير النفع ، يُدقُّ ورقه يابسًا ، ويجعل غَسَلًا للرأس فينقيه . انظر : « الوسيط » (خطم) (٢٥٤ / ١) .

في المُحرم يغمس رأسه في الماء وفي الإحرام قبل الوقت

قال : وقال مالك : لا أحب للمحرم أن يغمس رأسه في الماء خشية أن يقتل الدواب ، وإن أصابته جنابة صب على رأسه الماء ، وحرّكه بيده ، ولا أحب أن يغمس رأسه ، قال مالك : ولا أرى بأساً إن وجد المحرم حرّاً أن يُصَبَّ على رأسه الماء ، قلت لابن القاسم : أكان مالك يقول يحرم الرجل من الوقت في أى ساعة شاء من ليل أو نهار ؟ قال : نعم إلا في وقت لا صلاة فيه ، فليتنظر حتى يدخل وقت صلاة ، ثم يُحرم بعد صلاة إن شاء مكتوبة ، وإن شاء نافلة ، قال : وأحب إلي أن يُحرم في دُبُرِ كل صلاة تطوع بعد ما تستوى به راحلته .

قلت لابن القاسم : أكان مالك يكره للرجل أن يُحرم من قبل أن يأتى الميقات ؟ قال : نعم ، قلت : فإن أحرم قبل الميقات ، أكان يلزمه مالك الإحرام^(١) ؟ قال : نعم ، قلت : وكان مالك يكره أن يُحرم الرجل بالحج قبل أشهر الحج ؟ قال : نعم ، قلت : فإن أحرم قبل أشهر الحج بالحج ، أكان مالك يُلزمه ذلك الإحرام ؟ قال : نعم ، قلت لابن القاسم : أكان مالك يستحب لمن جاء مكة ليلاً أن لا يدخل حتى يُصبح ؟ قال : قال مالك : ذلك واسع ، قال : وكان يستحب أن يدخل نهاراً .

(١) هذه إشارة إلى قول الإمام بصحة الإحرام بالحج ولزومه ، إذا كان قد أحرم قبل وصوله إلى الميقات ، أو أحرم قبل أشهر الحج ، لأن كل زمان صح فيه الإحرام بالعمرة صح فيه الإحرام بالحج كأشهر الحج .
انظر : «المعونة» (١/٥٠٨) .

رَسْمٌ (١) في استلام الأركان وقطع التلبية

قلت لابن القاسم : كيف استلام الأركان عند مالك ؟ قال : قال مالك : لا يستلم الركنين اللذين يليان الحجر بيد ولا يقبلان ، ويستلم الركن اليماني باليد ، وتوضع اليد التي استلم بها على الفم من غير أن يُقَبَّلَ يده ، ولا يُقَبَّلَ الرُّكن اليماني بفيه ، ويستلم الحجر الأسود باليد ، وتوضع على الفم من غير تقبيل أيضًا ، لا يُقَبَّلُ اليد في استلام الحجر الأسود ، ولا في الركن اليماني ، وإنما توضع على الفم من غير تقبيل ، ويقبل الحجر الأسود بالفم وحده ، فمن لم يستطع أن يستلم الحجر الأسود ، فإذا حاذاه كَبَّرَ ومضى .

قال : قيل لمالك : فهذا الذي يقوله الناس إذا حاذوه إيمانًا بك وتصديقًا بكتابك ، فأنكر ذلك ، ورأى أن ليس عليه العمل ، وقال : إنما يكبر ويمضى ولا يقف ، قلت لابن القاسم : أفكان يأمره أن يرفع يديه عند استلام الحجر إذا لم يستطع أن يستلمه فيكبر ، هل يرفع يديه في التكبير ؟ قال : قال مالك : يُكَبِّرُ ويمضى ، ولا يرفع يديه ، قلت لابن القاسم : فما قول مالك فيمن لم يستطع أن يستلم الركن اليماني لزحام الناس ، أيكبر ويمضى ، أم لا يكبر ؟ قال : يكبر ويمضى .

قلت لابن القاسم : أكان مالك يأمر بالزحام على الحجر الأسود عند استلامه ؟ قال : نعم ، ما لم يكن ذلك مؤذيًا ، قلت لابن القاسم : متى يقطع المحرم التلبية في قول مالك ؟ قال : إذا راح إلى المسجد ،

(١) الرِّسْم : الأثر الباقي ، وما كتب على الورق ، وقيل : المكتوب ، وقيل : تمثيل شيء أو شخص بالقلم ونحوه . انظر : « الوسيط » (رسم) (١ / ٣٥٧) .

يريد إذا زالت الشمس وراح يريد الصلاة قطع التلبية ، قال : ووقفناه على هذا ، فأخبرنا بما أخبرتك ، وكان مما ثبت به هذا عندنا ، وعلمنا أنه رأيه . أنه قال : لا يُكَبَّى الإمام يوم عرفة على المنبر ، ويكبر بين ظهراني خطبته ، قال : ولم يوقت لنا في تكبيره وقتاً ، وكان قبل ذلك يقول : يقطع المحرم التلبية إذا راح إلى الموقف ، وكان يقول : يقطع إذا زاغت الشمس ، فلما وقفناه عليها ، قال : إذا راح إلى المسجد قطع ، يريد إذا كان رواجه بعد أن زالت الشمس ، قلت لابن القاسم : أكان مالك يأمر بالتكبير إذا قطع المحرم التلبية ؟ قال : ما سألته عن هذا ، ولا أرى بأساً أن يكبر .

في الصلاة بالمشعر^(١) الحرام

قلت لابن القاسم : أرأيت الصلاة بالمشعر الحرام ، أيكبر في دبرها في المغرب والعشاء والصبح ؟ قال : لا .

رسم في قطع التلبية للذي يفوته الحج وغيره وفي المَحْضَر^(٢)

قلت لابن القاسم : متى يقطع الذي فاته الحج التلبية ؟ قال :

(١) المَشْعَر : موضع مناسك الحج ، والمشعر الحرام : المزدلفة ، والجمع مشاعر . انظر : « الوسيط » (شجر) (٥٠٤ / ١) .

وفي القرآن الكريم يقول الله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ ﴾ (سورة البقرة ، الآية : ١٩٨) .

(٢) المَحْضَر : المحضس ، وحَضَرَ الشيء حبسه ومنعه .

انظر : « الوسيط » (حصر) (١٨٥ / ١) .

إذا دخل الحرم ؛ لأنها قد صارت عُمره ، قال : وقال لنا مالك : والمحرم بالحج لا يقطع التلبية ، حتى يروح إلى الصلاة يوم عرفة ، إلا أنه إذا دخل المسجد الحرام أول ما يدخل ، فطاف بالبيت يقطع التلبية ، حتى يسعى بين الصفا والمروة ، ثم يرجع إلى التلبية ، حتى يروح يوم عرفة إلى الصلاة ، قال : وإن لَبَّى إذا دخل حول البيت الحرام لم أرَ ذلك ضيقًا عليه ورأيتُه في سعة ، قال : وقال مالك : ولا بأس أن يُلَبَّى في السعى بين الصفا والمروة وذلك واسع ، قلت لابن القاسم : أكان مالك يكره له إذا دخل في الطواف الأول يوم يدخل مكة ، وهو مفرد بالحج أو قارن أن يُلَبَّى من حين يتدئ الطواف بالبيت إلى أن يفرغ من سعيه بين الصفا والمروة ؟ قال : نعم من غير أن يراه ضيقًا عليه إن لَبَّى ، قال : وكان مالك إذا أفتى بهذا يقول : لا يُلَبَّى من حين يتدئ الطواف إلى أن يفرغ من سعيه بين الصفا والمروة ، يقول : على أثر ذلك ، وإن لَبَّى فهو في سعة ، قال : وإذا فرغ من سعيه بين الصفا والمروة عاد إلى التلبية ، قال ابن القاسم : قال مالك : والمحرم من ميقاته بعمره يقطع التلبية إذا دخل الحرم ، ثم لا يعود إليها والذي يحرم من غير ميقاته مثل الجِعْرَانَة ^(١) والتَّنْعِيم ^(٢) يقطعون إذا دخلوا بيوت مكة ، قال : فقلت له : أو المسجد ؟ قال : أو المسجد كل ذلك واسع .

(١) الجِعْرَانَة : منزل بين الطائف ومكة ، وهى إلى مكة أقرب .

انظر : «مراصد الاطلاع» (٣٣٦/١) .

(٢) التَّنْعِيم : موضع بمكة خارج الحرم ، هو أدنى الحل إليها ، على طريق المدينة يحرم المكيون بالعمرة منه ، به مساجد مبنية بين سرف ومكة .

انظر : «مراصد الاطلاع» (٢٧٧/١) .

قلت لابن القاسم : أرأيت المحصر بمرض في حجته ، من أين يقطع التلبية إذا فاته الحج ؟ قال ابن القاسم : قال مالك : لا يقطع التلبية حتى يدخل أول الحرم ، قال : وقال مالك : ولا يحله من إحرامه إلا البيت ، وإن تطاول ذلك به سنين ، قلت لابن القاسم : فإن تطاول به مرضه ، حتى جاء حج قابل ، فخرج فوافي الحج ، وهو على إحرامه الذي كان أحصر فيه وحج ، قال : يجزئه من حجة الإسلام ، قلت لابن القاسم : ويكون عليه الدم في هذا ؟ قال : لا دم عليه في هذا ، وهذا قول مالك ، قال : وقال مالك : والمحصور بعدو يحل من موضعه الذي أحصر فيه ، وإن كان في غير الحرم ويخلق أو يقصر ، ولا بد له من الحلق أو التقصير .

فيمن أحصر بعدو هل عليه هدى ؟

قلت لابن القاسم : أكان مالك يأمر بالهدى إذا أحصر بعدو أن ينحر هديه الذي هو معه ؟ قال : نعم ، قال : فقلت لمالك : فإن كان المحصور بعدو ضرورة^(١) ، أيجزئه ذلك من حجة الإسلام ؟ قال : لا يجزئه ، وعليه حجة الإسلام من قابل ، قلت لابن القاسم : أرأيت هذا المحصور بعدو إن كان قد قضى حجة الإسلام ، ثم أحصر بعدو فصد عن البيت ، أ يكون عليه قضاء هذه الحجة التي صد عنها ؟ قال : لا ، قلت : وكذلك إن صد عن العمرة بعدو حصره ؟^(٢) قال : نعم لا قضاء عليه ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم .

(١) الضرورة : هو الذي لم يحج قط ، وأصله من الصّر الحبس والمنع ، ومنه الحديث : « لا ضرورة في الإسلام » انظر : « النهاية » (٢٢/٣) .

(٢) وإن لم يجب عليه القضاء في المذهب ، لأن الذين صدوا معه صلى الله عليه وسلم كانوا ألفاً وأربعمائة ، والذين اعتمرُوا معه صلى الله عليه وسلم في عمرة =

قلت : فإن حصر بعدو^(١) . قبل أن تمضى أيام الحج ويفوت الحج ، قال : لا يكون محصورًا ، وإن أحصره العدو حتى يفوته الحج ، قلت لابن القاسم : فإن حصر فصار إن حلّ لم يدرك الحج فيما بقى من الأيام ، أ يكون محصورًا ، أو يحل مكانه ، ولا ينتظر ذهاب الحج ؟ قال : نعم هو الآن محصور ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : ما أدري ما وقفته عليه وهو رأيي .

رسم فى التلبية فى المسجد الحرام

قلت لابن القاسم : أيلبى القارن والحاج فى قول مالك من المسجد الحرام ؟ قال : نعم .

= القضاء كانوا نفرًا يسيرًا ، ولم يرو أنه عليه السلام أمر الباقين بالقضاء ، ولو كان واجبًا عليهم لبينه لهم وأمرهم به ، وإنما سميت عمرة القضاء ، أو القضية لمقاضاته صلى الله عليه وسلم قريشًا ، وليس لوجوب القضاء . وهذا ما لم تكن العمرة نذرًا غير معين بأن كانت مضمونة ، ففي هذه الحالة تبقى فى ذمته . أما إن كانت نذرًا معينًا فهي كحج التطوع لا يطالب فيها بالقضاء .
انظر : « مواهب الجليل » (١٩٩ / ٣) .

(١) موجز القول فى الإحصار : أنه له خمس حالات : يصح الإحلال فى ثلاثة ، ويمتنع فى وجه ، ويصح فى وجه إن شرط الإحلال فالثلاثة : أن يكون العدو طارئًا بعد الإحرام أو متقدمًا ، ولم يعلم به ، أو علم ، وكان يرى أنه لا يصده فصدته ، ففي هذه الحالات يجوز التحلل لفعله عليه الصلاة والسلام ، رواه مسلم رقم (١٢١٨) ، فإنه كان يعتقد أن المشركين لا يصدونه ، وإن علم أنهم يمنعونه أو شك لم يحل إلا أن يشترط الإحلال فى صورة الشك ، كما فعله ابن عمر رضى الله عنهما ، وإن صد عن طريق قادر على الوصول من غيره ، لم يجوز له التحلل إلا أن يضربه الطريق الآخر والبعد ليس بعذر .

والمحصر بمرض إذا فاته الحج لا يقطع التلبية حتى يدخل أوائل المحرم ، ولا يحله إلا البيت ، ولو تناول سنين . انظر : « الذخيرة » (٣ / ١٨٧ ، ١٩٠) .

فى قطع التلبىة ورفع الصوت بالتلبىة والتلبىة عن الصبى

قلت لابن القاسم : متى يقطع التلبىة المجمع فى الحج ؟ قال :
يفعل كما يفعل الحاج فى جميع أمره ، ولا يقطع إلا كما يقطع
الحاج ، قال : وهو قول مالك . قلت لابن القاسم : هل كان
مالك يكره أن يلبى الرجل وهو لا يريد الحج ؟ قال : نعم كان
يكرهه ويراه خُرْقًا ^(١) لمن فعله ، قلت لابن القاسم : أليس فى قول
مالك من لبى يريد الإحرام فهو محرم ، وإن أراد الحج فحج ، وإن
أراد عُمرة فعمرة ؟ قال : نعم ، قلت لابن القاسم : ما حد ما ترفع
المرأة المحرمة صوتها عند مالك فى التلبىة ؟ قال : قدر ما تسمع
نفسها ، قلت لابن القاسم : أرأيت الصبى إذا كان لا يتكلم ،
فحج به أبوه ، أيلبى عند أول ما يُحرم فى قول مالك ؟ قال : لا ،
ولكن يجرده ، قال مالك : ولا يجرده إذا كان صغيرًا ، هكذا حتى
يدنو من الحرم .

قال مالك : والصبيان فى ذلك مختلفون منهم الكبير قد ناهز ،
ومنهم الصغير ابن سبع سنين وثمان سنين ، الذى لا يجتنب ما يؤمر
به ، فذلك يقرب من الحرم ثم يحرم ، والذى قد ناهز فمن الميقات ؛
لأنه يدع ما يؤمر بتركه .

قال مالك : والصغير الذى لا يتكلم إذا جرده أبوه يريد بتجريده

(١) خرق الشيء : أى جهله ولم يحسن عمله .

انظر : « الوسيط » (خرق) (٢٣٧ / ١) .

الإحرام ، فهو محرم ويجنبه ما يجنب الكبير ، قال : وإذا طافوا به ، فلا يطوفن به أحد لم يطف طوافه الواجب ؛ لأنه يدخل طوافين في طواف ، طواف الصبى ، وطواف الذى يطوف به .

قلت لابن القاسم : فما الطواف الواجب عند مالك ؟ قال : طوافه الذى يصل به السعى بين الصفا والمروة . قال ابن القاسم : فقلت لمالك فيسعى بهذا الصبى بين الصفا والمروة من لم يسع بينهما السعى الذى عليه ، قال : السعى فى هذا بين الصفا والمروة أخف عندى من الطواف بالبيت ، ويجزئه ذلك إن فعل ، ولا بأس به ، قال ابن القاسم : وإنما كره مالك أن يجمعه لنفسه ، وللصبى فى الطواف بالبيت ؛ لأن الطواف بالبيت عنده كالصلاة ، وأنه لا يطوف أحد إلا وهو على وضوء ، والسعى بين الصفا والمروة ليس بتلك المنزلة قد يسعى من ليس على وضوء ، قال ابن القاسم : قال مالك : ولا يرمى عن الصبى من لم يكن رمى عن نفسه يرمى عن نفسه ، وعن الصبى فى فور واحد ، قال : هو والطواف سواء حتى يرمى عن نفسه ويفرغ من رميه عن نفسه ، ثم يرمى عن الصبى ، وقال : ذلك والطواف بالبيت سواء ، قال ابن القاسم : ولا يجوز ذلك حتى يرمى عن نفسه ، ثم يرمى عن الصبى ^(١) .

(١) محل ذلك إن كان الصبى صغيراً لا يستطيع أن يرمى عن نفسه ، فإن كان كبيراً يستطيع أن يرمى عن نفسه ، وترك الرمي ، أو لم يُزم عن الذى لم يقدر على الرمي ، فالدّم على من أحجهما .

انظر : « التاج والإكليل على هامش مواهب الجليل » (١٣٠) .

فيمَن دخل مُراهقًا^(١) وهو محرم بالحج

وحج الوصي باليتيم

قال ابن القاسم: قال مالك فِيمَن دخل مُراهقًا ، وهو مُحْرَم بالحج أو قارن أو متمتع : إنه إن خاف إن طاف بالبيت أن يفوته الحج ، قال : يمضي لوجهه ويدع الطواف بالبيت إن كان مفردًا بالحج أو قارنًا ، وإن كان متمتعًا أَرَدَفَ الحج أيضًا ، ومضى لوجهه ، ولا يطوف بالبيت ، ويصير قارنًا ، ويقضى حجته ، ولا شيء عليه ، وليس برافض للعمرة في جميع هذا ، ولا يكون عليه دم لما ترك من طوافه بالبيت حين دخل مكة ؛ لأنه كان مُراهقًا .

قال : وقال مالك : إن دخل غير مُراهق مفردًا بالحج ، أو قارنًا ، فلم يطف بالبيت حتى مضى إلى عرفات ، فإنه يهريق دمًا ، لأنه فرط في الطواف حين دخل مكة حتى خرج إلى عرفات ، قلت لابن القاسم : فإن دخل غير مُراهق معتمرًا أو قارنًا ، فلم يطف بالبيت حين دخل مكة حتى خرج إلى عرفات وفرض المعتمر الحج وخرج إلى عرفات ومضى القارن ، ولم يطف حتى خرج إلى عرفات ، قال : يكونان قارنين جميعًا ، ويكون عليهما دم القران ، ويكون على القارن دم آخر لما أُخِرَ من طوافه حين دخل مكة ، وليس على المعتمر غير دم القران ، لأن له أن يضيف الحج إلى العمرة ما لم يطف بالبيت .

قلت لابن القاسم : هل الوصي إذا خرج بالصبي بمنزلة الأب ، قال : لم أسمع من مالك فيه شيئًا أحفظه إلا أنه لا ينبغي

(١) أَرَهَقَ فلانًا : دنا منه وأدركه . انظر : « الوسيط » (رَهَقَ) (١ / ٣٩١) .

للوصى أن يحج بالصبي من مال الصبي إلا أن يكون لذلك وجه يخاف الضيعة عليه ، وليس له من يكفله ، فإن كان بهذه المنزلة رأيت أن لا يضمن ما أنفق على الصبي من ماله ويجوز له إخراجه إذا خاف عليه الضيعة ولم يجد من يكفله ، فإذا جاز له أن يخرججه ، وينفق على الصبي من ماله جاز له أن يحرمه ، قلت : فالوالدة في الصبي تكون بمنزلة النوالد ؟ قال : نعم .

قلت لابن القاسم : رأيت إن حج به والده ، أينفق عليه من مال الصبي ؟ قال : لا أحفظه عن مالك ، ولا ينبغي لوالده أن يحج الصبي من مال الصبي إلا أن يخشى عليه ما خشى الوصى ، فيجوز ما أنفق على الصبي ، فإن لم يخف عليه ضيعة ووجد من يكفله لم يكن له أن يخرججه ، فينفق عليه من ماله ، فإن فعل كان ضامناً لما اكرى له ، وما أنفق في الطريق إلا على قدر نفقته التي كان ينفقها عليه لو لم يشخص به ، قال : والأم إذا خافت على الصبي الضيعة كانت بمنزلة الأب والوصي في جميع ما وصفت لك .

قلت لابن القاسم : فإن كان هذا الصبي لا يتكلم ، فأحرمه من ذكرت لك من أب ، أو وصي ، أو أم ، أو من هو في حجره من غير هؤلاء من الأجنيين أو الأقارب ، قال : قال مالك : الصبي الذي رُفِعَ إلى النبي ﷺ من المَحَفَّةِ ^(١) إنما رفعته امرأة ، فقالت : ألهذا حج ؟ فقال النبي ﷺ : « نعم ولك أجر » ^(٢) ، قال : ولم يذكر أن

(١) المَحَفَّةُ : هودج لا قَبَّةَ له ، تركب فيه المرأة الجمع مَحَافٌ .

انظر : « الوسيط » (حفف) (١٩٢/١) .

(٢) أخرجه مالك في « الموطأ » كتاب الحج رقم (٢٥٣) ، ومسلم في الحج رقم (١٣٣٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

معه والدًا قال ابن القاسم : فإذا أحرمته أمه في هذا الحديث جاز الإحرام ، فأرى كل من كان الصبي في حجره يجوز له ما جاز للأُم .

في الغلمان الذكور يحرم بهم في أرجلهم الخلاخل وفي كراهية الحلّ للصبيان وإحرام أهل مكة والحكم في الصيد

قال ابن القاسم : وسئل مالك عن الغلمان الصغار الذكور يُحرم بهم في أرجلهم الخلاخل ، وعليهم الأسورة ؟ قال : لا بأس بذلك ، قلت لابن القاسم : أفكان مالك يكره للصبيان الذكور الصغار حلّ الذهب ؟ قال : نعم ، قد سألته عنه غير مرة فكرهه ، قلت لابن القاسم : أهل مكة في التلبية كغيرهم من الناس في قول مالك ؟ قال : نعم ، قال : وقال مالك : أحب إلي أن يُحرم أهل مكة إذا أهل هلال ذى الحجة ، قال : وكان مالك يأمر أهل مكة ، وكل من أنشأ الحج من مكة أن يؤخر طوافه الواجب وسعيه بين الصفا والمروة ، حتى يرجع من عرفات ، وإن أحب أن يطوف بالبيت تطوعًا بعدما أحرم قبل أن يخرج فليطف ، ولكن لا يسعى بين الصفا والمروة ، حتى يرجع من عرفات ، فإذا رجع طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ، ويكون هذا الطواف الذي وصل به السعى بين الصفا والمروة هو الطواف الواجب .

قال : قلت لابن القاسم : أرايت الأخرس إذا أحرم فأصاب صيدًا ، أيحكم عليه كما يحكم على غيره ؟ قال : نعم ، قلت : أتخفظه عن مالك ؟ قال : لا .

رسم فيمن أضاف العمرة إلى الحج أو طواف الزيارة ومن أدخل عمرة على حجة أو حجة على عمرة

قلت لابن القاسم : هل من أهل بالحج ، فأضاف إليه عمرة في قول مالك ، أتلتزمه العمرة ؟ قال : قال مالك : لا ينبغي له أن يفعل ، قلت لابن القاسم : فإن فعل ما قول مالك فيه ، أتلتزمه العمرة أم لا ؟ قال : بلغني عنه أنه قال : لا تلتزمه ، قال ابن القاسم : ولا أرى العمرة تلتزمه ، ولم يكن ينبغي له أن يفعل ، وليس عليه دم القرآن ، وقد سمعت ذلك عن مالك ، قلت لابن القاسم : أى شىء يجزئ من دم القرآن عند مالك ؟ قال : شاة ، وكان يجيزها على تكرهه ، يقول : إن لم يجد وكان يستحب فيه قول ابن عمر . قال ابن القاسم : وكان مالك إذا اضطر إلى الكلام قال : تجزئ عنه شاة ، قال ابن القاسم : وقول ابن عمر الذى كان يستحسنه مالك فيما استيسر من الهدى ^(١) البقرة دون البعير ^(٢) .

قال ابن القاسم : وكان مالك يكره أن يقول الرجل طواف الزيارة ، قال : وقال مالك وناس يقولون : زرنا قبر النبى ﷺ قال : فكان مالك يكره هذا ، ويعظمه أن يقال : إن النبى (عليه الصلاة

(١) الهدى : أصله مشدد من هديت الهدى أهديه فهو : هَدَيْتُ ثم خفف ، وهما لغتان نقلهما القاضى عياض وغيره . وقال السادة المالكية : ما وجب لمتع أو لقران ، أو لترك واجب في الحج والعمرة ، أو لجماع أو لنحوه ، أو كندر ، أو ما كان تطوعاً ، وهو شاة فأعلى ، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع .
انظر : «معجم المصطلحات» (٤٥٠/٣) .

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» في الحج رقم (١٦٩) ، وابن أبى شيبة (١٣٤/٣) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما .

والسلام) يزار^(١) قلت لابن القاسم : فما قول مالك فيمن أحرم بالحج ، أكان يكره له أن يحرم بالعمرة بعد ما أحرم بالحج من لدن يحرم بالحج ، حتى يفرغ من حجه ويحل ؟ قال : نعم ، كان يكرهه له ، قلت : فإن أحرم بالعمرة بعد ما طاف بالبيت أول ما دخل مكة أو بعد ما خرج إلى منى أو في وقوفه بعرفة ، أو أيام التشريق ، قال : كان مالك يكرهه ، قلت : فتحفظ عن مالك أنه كان يأمره برفض العمرة إن أحرم في هذه الأيام التي ذكرت لك ؟ قال : لا أحفظ أنه أمر برفضها ، قلت : فتحفظ أنه قال : تلزمه ؟ قال : لا أحفظ أنه قال : تلزمه ، قلت : فما رأيك ؟ قال : أرى أنه قد أساء فيما صنع حين أحرم بالعمرة بعد إحرامه بالحج قبل أن يفرغ من حجه ، ولا أرى العمرة تلزمه ، وقد بلغني ذلك عن مالك .

قلت لابن القاسم : ويكون عليه عمرة مكان هذه التي أحرم بها في

(١) لعل الإمام رحمه الله يفضل أن يُقال السلام على رسول الله ﷺ بدلاً من مُسَمِّي الزيارة ، فقد ذكر القاضي عياض : أن الإمام طلب من أبي جعفر المنصور أن يستقبل رسول الله ﷺ في دعائه ، وأن يستشفع به حين السلام عليه صلوات ربي وسلامه عليه ، مستدلاً بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴾ (سورة النساء ، الآية : ٦٤) . وقد علل بعض علماء المذهب موقف الإمام من استعمال لفظ الزيارة في حقه صلى الله عليه وسلم ، وفي حق بيت الله تعالى من حيث إنها تستعمل بين الأكفاء ، وفي السعي غير الواجب .

ويعد الزائر متفضلاً على من زاره بخلاف من يطوف بالبيت ويزور الرسول ﷺ ، فهو يؤدي عبادة ويرجو فضلاً اهـ ، وهو تعليل مناسب .

انظر : « المعيار العرب » (١/ ٣٢٠ ، ٣٢١) باختصار ، و« ترتيب المدارك » للقاضي عياض (١/ ٢١١ ، ٢١٢) ، و« مواهب الجليل » (٣/ ١٣٩) دار مكتبة الحياة ببيروت .

أيام الحج ، بعد فراغه بهذه التي زعمت أنها لا تلزمه ؟ قال : لا أرى عليه شيئاً ، قلت لابن القاسم : أرأيت من أحرم بالعمرة ، ثم أضاف الحج إلى العمرة ، أيلزمه الحج في قول مالك ؟ قال : نعم ، والسنة إذا فعل أن يلزمه الحج ، قلت لابن القاسم : فما قول مالك إن أحرم بالعمرة فطاف لها ، ثم أحرم بالحج ؟ قال : تلزمه الحجة ويصير قارئاً ، وعليه دم القرآن ، قلت : فإن أضاف الحج إلى العمرة بعد ما سعى بين الصفا والمروة لعمرته ؟ ، قال : قال مالك : يلزمه الحج ، ويصير غير قارئ ، ولا يكون عليه دم القرآن ، ويكون عليه دم لما أخر من حلاق رأسه في عمرته ، ويكون عليه دم لمتعته إن كان حل من عمرته في أشهر الحج ، وإن كان إحلاله من عمرته قبل أشهر الحج لم يكن عليه دم ؛ لأنه غير متمتع .

قال ابن القاسم : وقال مالك : فمن تمتع من أهل مكة في أشهر الحج ، أو قرن ، فلا هدى عليه ، قال ابن القاسم : لا يقرن الحج والعمرة أحد من داخل الحرم ، قال : وقد كان مالك يقول : لا يحرم أحد بالعمرة من داخل الحرم ، قال ابن القاسم : والقران عندي مثله ، لأنه يحرم بالعمرة من داخل الحرم ، قال ابن القاسم : وكان مالك يقول : إحرام أهل مكة بالحج ومن دخل لعمرة من داخل الحرم ، قال مالك : ولو أن رجلاً من أهل الآفاق دخل في أشهر الحج بعمرة ، فحل وعليه نفس فأحب أن يخرج إلى ميقاته ، فيحرم منه بالحج كان أحب إليّ ولو أنه أقام حتى يحرم من مكة كان ذلك له .

رسم في قران أهل مكة وموضع الإحرام ومجاوزته

قلت لابن القاسم : أرأيت لو أن مكياً أتى الميقات أو جاوز الميقات إلى مصر أو إلى المدينة في تجارة أو غيرها ، فأقام بمصر أو بالمدينة ما شاء الله من غير أن يتخذ المدينة أو مصر وطناً يسكنها ، فرجع إلى مكة وهى وطنه وقرن الحج والعمرة ؟ قال مالك : يجوز قرانه ، ولا يكون عليه دم القران .

فيمن أحرم من وراء الميقات

قلت لابن القاسم : أرأيت من أحرم من وراء الميقات إلى مكة مثل أهل قُدَيْد^(١) وأهل عُسْفَانَ^(٢) ومر الظَّهْرَانِ^(٣) أهم عند مالك بمنزلة أهل مكة ، ولا يكون عليهم إن قرنوا الحج والعمرة دم القران ؟ ، قال : وقال مالك : إن قرنوا فعليهم دم القران ، قال : وقال مالك : ولا يكونون بمنزلة أهل مكة إن قرنوا في أشهر الحج فعليهم دم القران قال : وقال مالك : والذين لا دم عليهم إن قرنوا أو تمتعوا في أشهر الحج إنما هم أهل مكة وذو طُوى^(٤) لا غيرهم ،

(١) قُدَيْد : اسم موضع قرب مكة . انظر : «معجم البلدان» (٤/٣٥٥) .

(٢) عُسْفَانَ : قيل منهلة من مناهل الطريق بين الجحفة ومكة .

انظر : «مراصد الاطلاع» (٢/٩٤٠) .

(٣) مَرُّ الظَّهْرَانِ : واد قريب من مكة كما ذكره صاحب مراصد الاطلاع

(٢/٩٠٦) ، أما (الظهران) فهو اليوم مدينة صناعة البترول شرقى الجزيرة العربية

مما يلي البحرين .

(٤) ذو طُوى : موضع عند مكة ، وقيل : واد بمكة ، وقيل : هو بالفتح ،

وقيل بالكسر ، ومنهم من يضمها ، والفتح أشهر : واد بمكة وقيل هو الأبطح .

انظر : «مراصد الاطلاع» (٢/٨٩٤) .

قال : ولو أن أهل منى الذين يسكنون منى أو غيرهم من سكان الحرم قرنوا الحج والعمرة من موضع يجوز لهم أن يقرنوا الحج والعمرة منه ، أو دخلوا بعمرة ، ثم أقاموا بمكة حتى يحجوا كانوا متمتعين ، وليسوا كأهل مكة وأهل ذى طوى فى هذا .

قلت لابن القاسم : فما قول مالك من أين يهل أهل قديد وعسفان ومّر الظهران ؟ ، قال : قال مالك : من منازلهم ، قال : وقال مالك : ميقات كل من كان دون الميقات إلى مكة من منزله ، قال : وقال مالك : ومن جاوز الميقات ممن يريد الإحرام جاهلاً ولم يحرم منه ، فليرجع إلى الميقات إن كان لا يخاف فوات الحج فليحرم من الميقات ولا دم عليه ، فإن خاف فوات الحج أحرم من موضعه ، وعليه لما ترك من الإحرام من الميقات دم ، قال مالك : وإن كان قد أحرم حين جاوز الميقات ، وترك الإحرام من الميقات ، فليمض ولا يرجع مراهقاً كان أو غير مراهق وليهريق دمًا ، قال : وليس لمن تعدى الميقات فأحرم أن يرجع إلى الميقات فيقضى إحرامه .

قلت لابن القاسم : فأهل القرى الذين بين مكة وذى الحليفة عند مالك بمنزلة أهل الآفاق ؟ ، قال : لا أحفظه عن مالك ، ولكنهم عندى بمنزلة أهل الآفاق ؛ لأن مواقيتهم من منازلهم ، قلت لابن القاسم : أرايت من جاوز الميقات إلى مكة فأحرم بعدما تعدى الميقات ، فوجب عليه الدم ، أيجزئه مكان هذا الدم طعام أو صيام فى قول مالك ؟ قال : لا يجزئه الطعام ، ويجزئه الصيام إن لم يجد الهدى ، قال ابن القاسم : قال مالك : وإنما يكون الصيام أو الطعام مكان الهدى فى فدية الأذى أو فى جزاء الصيد ، وأما فى دم المتعة إذا لم يجد فصيام ، ولا يكون موضع دم المتعة طعام ، قال : وقال

مالك : كل هدى وجب على رجل من رجل عجز عن المشى ، أو وطئ أهله ، أو فاته الحج ، أو وجب عليه الدم لشيء تركه من الحج يجبر بذلك الدم ما ترك من حجه ، فإنه يهدى فإن لم يجد هدياً صام ، ولا نرى الطعام موضع هذا الهدى ، ولكن نرى مكانه الصيام .

قلت لابن القاسم : فكم يصوم مكان هذا الهدى ؟ قال : يصوم ثلاثة وسبعة تحمل تحمل هدى المتمتع ، وإنما يجعل له مالك في هذا كله أن يصوم مكان هذا الهدى إذا هو لم يجد الهدى ، قلت لابن القاسم : أرايت من كان وراء الميقات إلى مكة ، فتعدى منزله ، وهو يريد الحج ، فأحرم بعد ما جاوز منزله إلى مكة وتعداه ، أترى عليه شيئاً ؟ قال : أرى أن يكون عليه الدم ؛ لأن مالكا قال لى : في ميقات أهل عسفان وقديد وتلك المناهل : إنها من منازلهم ، فلما جعل منازلهم لهم ميقاتاً رأيت إن هم تعدوا منازلهم فقد تعدوا ميقاتهم إلا أن يكونوا تقدموا الحاجة وهم لا يريدون الحج فبدا لهم أن يحجوا ، فلا بأس أن يحرموا من موضعهم الذى بلغوه ، وإن كانوا قد جاوزوا منازلهم ، فلا شيء عليهم .

قال ابن القاسم : وقال مالك : وكذلك لو أن رجلاً من أهل مصر كانت له حاجة بعسفان فبلغ عسفان وهو لا يريد الحج ، ثم بدا له أن يحج من عسفان فليحج من عسفان ، ولا شيء عليه لما ترك من الميقات ؛ لأنه قد جاوز الميقات ، وهو لا يريد الحج ، ثم بدا له بعد ما جاوز أن يحج فليحج ، وليعتمر من حيث بدا له ، وإن كان قد جاوز الميقات ولا دم عليه .

(١) وإلى هذا رأى ذهب العلامة الشيخ عبد الله بن زيد المحمود طيب الله ثراه (قاضى القضاة فى قطر) فى فتاواه فى ذات الموضوع

في مكى أحرم من مكة بالحج وفيمن فاته الحج

قلت لابن القاسم : ما قول مالك في مكى أحرم من مكة بالحج ، فحصر بمرض ، أو رجل دخل مكة معتمراً ففرغ من عمرته ، ثم أحرم بالحج من مكة فحصر فبقيا محصورين حتى فرغ الناس من حجهم ، قال : قال مالك : يخرجان إلى الحل ^(١) فيلبان من الحل ، ويفعلان ما يفعل المعتمر ويحلان ، وعليهما الحج من قابل والهدى مع حجهما من قابل ، قال ابن القاسم : فقلت لمالك : لو أن رجلاً فاته الحج ، فوجب عليه الهدى أين يجعل هذا الهدى ؟ قال : في حجه من قابل الذى يكون قضاء لهذا الحج الفائت ، قال : فقلت لمالك : فإن أراد أن يقدم هذا الدم قبل حج خوفاً من الموت ؟ ، قال : يجعله في حج قابل ، قلت لابن القاسم : أليس إنما يهريقه في حج قابل في قول مالك بمنى ؟ قال : نعم ، قلت : فإن فاته أن ينحره بمنى اشتراه فساقه إلى الحل ، ثم قلّده ^(٢) وأشعره ^(٣) في الحل إن كان مما يقلد ويشعر ، ثم أدخله مكة ونحره بها أيجزئه عنه ؟ قال : نعم .

قلت لابن القاسم : أرايت من أحرم بالحج ففاته فأقبل من السنة

(١) الحل : مأخوذ من معنى الفتح والإطلاق ، وأصل الحل : حل العقدة ، وهو نقيض العقد ، وهو أعم من الحلال ، لأنه يطلق على ما سوى التحريم . انظر : «معجم المصطلحات» (٥٨٥/١) .

(٢) قلّده البدن : علق في عنقه شيئاً ليعلم أنها هدى .

انظر : «الوسيط» (قلد) (٢٧٣/٢) .

(٣) أشعره : هو أن يشق أحد جنبى سنام البدنة حتى يسيل دمها ، ويجعل ذلك لها علامة تُعرف بها أنها هدى . انظر : «النهاية» (٤٧٩/٢) .

المقبلة حاجًا يريد قضاء الحج الفائت ، أله أن يقرن ويضيف إلى هذه الحجة التى هى قضاء لحجته عمرة ؟ قال : لا ، ولكن يفرد كما كان حجه الذى أفسد مُفردًا ، قلت لابن القاسم : فإن كان قارئًا ، فأفسد حجه ، أو فاته الحج ما قول مالك فيه إن أراد أن يفرق القضاء فيقضى العمرة وحدها ، ويقضى الحجة وحدها ، ولا يجمع بينهما ؟ قال : قال مالك : يقضيهما جميعًا قارئًا كما أفسدهما قارئًا ، قال ابن القاسم : ولا يفرق بينهما .

قال ابن القاسم : قال مالك فى مكى أحرم بحجة من الحرم ، ثم أحصر : إنه يخرج إلى الحل فيلبى من هناك ؛ لأنه أمر من فاته الحج ، وقد أحرم من مكة أن يخرج إلى الحل فيعمل فيما بقى عليه ما يعمل المعتمر ويحل ، قلت لابن القاسم : رأيت لو أن رجلًا دخل مكة معتمرًا فى أشهر الحج أو فى غير أشهر الحج فأراد الحج من عامه ، أله أن يعتمر بعد عمرته تلك عمرة أخرى ، قبل أن يحج ؟ قال : قال مالك : لا يعتمر بعد عمرته حتى يحج .

فيمن اعتمر فى غير أشهر الحج

قلت لابن القاسم : رأيت من اعتمر فى غير أشهر الحج ، لم لا يكون له أن يعتمر بعد عمرته ؟ قال : لأن مالكًا كان يقول : العمرة فى السنة إنما هى مرة واحدة ، قال : وقال مالك : ولو اعتمر للزمته ، قلت لابن القاسم : أيلزمه إن اعتمر فى قول مالك عمرة أخرى إن كان دخل بالأولى فى أشهر الحج أو فى غير أشهر الحج ؟ قال : نعم . قلت لابن القاسم : رأيت لو أن مكياً أحرم بعمرة من مكة ، ثم أضاف إليها حجة ؟ ، قال : يلزمانه جميعًا

ويخرج إلى الحل من قبل أن الحرم ليس بميقات للمعتمرين ، قلت :
ويصير قارئاً في قول مالك ؟ قال : نعم ، ولكنه مكى ، وليس على
المكى دم القران ، قال ابن القاسم : وهو إن أحرم بحجة بعدما
سعى بين الصفا والمروة لعمرته ، وقد كان خرج إلى الحل ، فليس
بقارن وعليه دم لما أخر من حلاق رأسه في العمرة ؛ لأنه قد كان
قضى عمرته حين سعى بين الصفا والمروة ، فلم يكن بقى عليه إلا
الحلاق ، فلما أحرم بالحج لم يستطع أن يخلق ، فأخر ذلك فصار
عليه لتأخير الحلاق دم ، قال : وهو قول مالك هذا الآخر في المكى
وغيره ، ممن تمتع الذى يحرم بالحج قبل أن يقصر بعدما سعى بين
الصفا والمروة لعمرته يكون عليه دم لتأخير الحلاق .

رسم فيمن أدخل عمرة على حجة والمراهق وغيره

قلت لابن القاسم : هذا قد عرفنا قول مالك فيمن أدخل الحج
على العمرة ، فما قوله فيمن أدخل العمرة على الحج ، كيف يصنع ؟
قال : ليس عليه في ذلك شيء ، ولا تلزمه العمرة في قول مالك
فيما سمعت عنه ، قلت لابن القاسم : أرأيت لو أن رجلاً أحرم
بالحج أو بالعمرة من الميقات ، ثم لم يدخل الحرم ، وهو غير مراهق
أو دخل الحرم ، ولم يطف بالبيت ، وهو غير مراهق حتى خرج إلى
عرفات ؟ ، قال : أما قولك ولم يدخل الحرم ، فلا أحفظه من قول
مالك ، ولكن إن كان غير مراهق كان عليه الدم ، وإن كان مراهقاً
فلا دم عليه ؛ لأن مالكا قال فيمن دخل مكة معتمراً أو مفرداً
بالحج ، فخشى إن هو طاف وسعى أن يفوته الوقوف بعرفة ، فترك
ذلك وخرج إلى عرفات ، وفرض الحج هذا المعتمر ، ومضى هذا

الحاج كما هو إلى عرفات ، ولم يطف بالبيت : إنه لا دم عليه ، لأنه كان مراهقاً .

قال ابن القاسم : وهذا الذى لم يدخل الحرم مثل هذا الذى ترك الطواف بعد دخول الحرم ، إذا كان مراهقاً أن لا دم عليه ، وإن كان غير مراهق ، وهو يقدر على الدخول والطواف ، فترك فعليه الدم .

فى مكى أحرم بالحج من خارج الحرم

قلت لابن القاسم : أرأيت لو أن مكياً أحرم بالحج من خارج الحرم أو متمتعاً بالعمرة أحرم بالحج من خارج الحرم ، أ يكون عليه الدم لما ترك من الإحرام من داخل الحرم ؟ قال : لا يكون عليه الدم ، قلت : وإن هو مضى إلى عرفات ولم يدخل الحرم ، أ يكون عليه الدم لما ترك من أن يعود إلى الحرم بعد إحرامه إذا كان مراهقاً ؟ قال : لا يكون عليه الدم ، قال : وهذا رجل زاد ولم ينقص ؛ لأنه كان له أن يحرم من الحرم ؛ لأنه كان مراهقاً ، فلما خرج إلى الحل فأحرم منه زاد ولم ينقص ، قلت : أفيطوف هذا المكئ إذا أحرم من التمتع ، إذا دخل الحرم من قبل أن يخرج إلى عرفات بالبيت ، ويسعى بين الصفا والمروة ، ويكون خلاف من أحرم من أهل مكة من الحرم ، لأن من أحرم من الحل ، وإن كان من أهل مكة إذا دخل الحرم ، وقد أحرم من الحل ، فلا بد له من الطواف بالبيت ، وإذا طاف سعى بين الصفا والمروة ؟ قال : نعم ، وهو قول مالك .

رسم فى تأخير الطواف للمكئ والمعممر والمواقيت لأهل المدينة وغيرهم

قال : وقال مالك : إذا أحرم المكئ أو المتمتع من مكة بالحج فليؤخر الطواف حتى يرجع إلى مكة من عرفات ، فإذا رجع طاف وسعى بين الصفا والمروة ، قال ابن القاسم : فقلنا لمالك فلو أن هذا المكئ أحرم بالحج من مكة ، أو هذا المتمتع فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة قبل خروجه إلى عرفات ؟ ، قال : فإذا رجع من عرفات فليطف بالبيت ، وليسع بين الصفا والمروة ، ولا يجزئه طوافه الأول ، ولا سعيه بين الصفا والمروة ، قال : فقلنا لمالك : فلو أن هذا المتمتع لم يسع بين الصفا والمروة حين رجع من عرفات حتى خرج إلى بلاده ، أكون عليه الهدى ؟ قال : قال مالك : نعم ، وذلك أيسر شأنه عندى ، قال مالك : وإذا فات هكذا رأيت السعى الأول بين الصفا والمروة يجزئه ويكون عليه الدم .

قلت لابن القاسم : أين الواقيت عند مالك ؟ قال : ذو الحليفة لأهل المدينة ، ومن مرّ من غير أهل المدينة ، من أهل العراق ، وأهل اليمن وغيرهم من أهل خراسان ، والناس كلهم ما خلا أهل الشام وأهل مصر ، ومن وراءهم من أهل المغرب ، فمقاتهم ذو الحليفة ، ليس لهم أن يتعدوها ، قال مالك : ومن مرّ من أهل الشام وأهل مصر ومن وراءهم بذى الحليفة ، فأحب أن يؤخر إحرامه إلى الجحفة^(١) ،

(١) الجحفة : كانت قرية كبيرة ذات مئبر ، على طريق مكة ، على أربع مراحل ، وهى مقات أهل مصر والشام ، إن لم يمرّوا على المدينة ، وكان اسمها مهيعة ، وسميت الجحفة ؛ لأن السيل جحفها . انظر : « مرصد الاطلاع » (١/ ٣١٥) .

فذلك له واسع ، ولكن الفضل له في أن يهل من ميقات النبي (عليه السلام) إذا مر به ، وأهل اليمن من يللم^(١) ، وأهل نجد من قرن^(٢) .

قال مالك : وَوَقَّتَ عمر بن الخطاب ذات عرق^(٣) لأهل العراق^(٤) ، قال مالك : وهذه المواقيت لكل من مر بها من غير أهلها فميقاته من هذه المواقيت .

قال : فقيل لمالك : فلو أن رجلاً من أهل العراق مرَّ بالمدينة فأراد أن يؤخر إحرامه إلى الجحفة ، قال مالك : ليس ذلك له إنما الجُحفة ميقات أهل مصر ، وأهل الشام ومن وراءهم ، وليس الجُحفة للعراقي ميقاتاً ، فإذا مرَّ بذي الحليفة فليحرم منها .

قال ابن القاسم : قال لي مالك : وكل من مرَّ بميقات ليس هو له بميقات ، فليحرم منه مثل أن يمرَّ أهل الشام وأهل مصر ، قادمين من العراق فعليهم أن يحرموا من ذات عرق ، وإن قدموا من اليمن

(١) يَلْمَلَمُ : موضع على ليلتين من مكة ، وهو ميقات أهل اليمن ، وفيه مسجد معاذ بن جبل رضي الله عنه . انظر : «معجم البلدان» (٥٠٤/٥) .

(٢) قَرْنٌ : قرن الثعلب ، ميقات أهل نجد ، تلقاء مكة على يوم وليلة ، قاله القاضي عياض . انظر : «معجم البلدان» (٣٧٨/٤) .

(٣) ذات عرق : مُهَلَّ أهل العراق ، وهو الحدُّ بين تهامة ونجد .

انظر : «مراصد الاطلاع» (٩٣٢/٢) .

(٤) أخرجه البخاري في الحج رقم (١٥٣١) ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٧/٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال : «لما فتح المصران ، أتوا عمر فقالوا : يا أمير المؤمنين إن رسول الله ﷺ حد لأهل نجد قرناً ، وهو جور عن طريقنا ، وإننا إن أردنا قرناً شق علينا ، قال : فانظروا حدوها من طريقكم ، فحد لهم ذات عرق » .

فمن يللم ، وإن قدموا من نجد فمن قرن ، وكذلك جميع أهل الآفاق ، ومن مرّ منهم بميقات ليس له فليهل من ميقات أهل ذلك البلد إلا أن مالكا قال غير مرّة في أهل الشام وأهل مصر : إذا مروا بالمدينة ، فأرادوا أن يؤخروا إحرامهم إلى الجحفة ، فذلك لهم ، ولكن الفضل في أن يحرموا من ميقات المدينة ، قال ابن القاسم : لأنها طريقهم ، قال ابن القاسم : قال مالك : لو أن نصرانياً أسلم^(١) يوم الفطر رأيت عليه زكاة الفطر ولو أسلم يوم النحر كان عندي بيناً أن يُضحّى .

رسم في دخول مكة بغير إحرام

قلت لابن القاسم : أرأيت من أراد حاجة إلى مكة ، أله أن يدخل مكة بغير إحرام ؟ قال : قال مالك : لا أحب لأحد من الناس أن يقدم من بلده إلى مكة ، فيدخلها بغير إحرام ، قال مالك : ولا يعجبني قول ابن شهاب في ذلك^(٢) ، قال مالك : وأنا أرى ذلك واسعاً مثل الذي صنع ابن عمر حين خرج إلى قديد ، فبلغه خبر الفتنة ، فرجع فدخل مكة بغير إحرام^(٣) ، فلا أرى بمثل هذا بأساً .

(١) تقدم من يجب عليهم زكاة الفطر ، وإنما ذكر ذلك هنا لما اشتمل عليه كلام الإمام من بيان حكم من أسلم في يوم النحر ، وهو داخل في أشهر الحج ، والحديث الآن فيها .

(٢) أخرجه البيهقي في « السنن الكبرى » (١٧٨/٥) ، من حديث مالك عن ابن شهاب .

(٣) أخرجه مالك في « الموطأ » في الحج رقم (٢٥٧) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (١٧٨/٥) من حديث نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما .

قال : وقال مالك : ولا أرى بأساً لأهل الطائف ، وأهل عُسفان ، وأهل جدة الذين يختلفون بالفاكهة والحِطَّة ، وأهل الحطب الذين يحتطبون ومن أشبههم ، لا أرى بأساً أن يدخلوا مكة بغير إحرام ؛ لأن ذلك يكبر عليهم ، قال ابن القاسم : وما رأيت قوله حين قال هذا القول إلا ورأى أن قوله في أهل قُدَيْد وما هو مثلها من المناهل ، إذا لم يكن شأنهم الاختلاف ولم يخرج أحدهم من مكة ، فيرجع لأمر كما صنع ابن عمر ، ولكنه أراد مكة لحاجة عرضت له من منزله في السَّنة ونحوها مثل الحوائج التي تَعْرُض لأهل القرى في مدائنهم ، أنهم لا يدخلون إلا بإحرام وما سمعته ، ولكنه لما فسر لي ما ذكرت لك رأيت ذلك .

رسم في القرآن

قلت لابن القاسم : أرأيت لو أن قارئاً دخل مكة في غير أشهر الحج ، فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة في غير أشهر الحج ، ثم يحج من عامه ، أ يكون عليه دم القرآن أم لا ؟ قال : قال مالك : عليه دم القرآن ، وهو رأيي ، قلت لابن القاسم : لِمَ أليس قد طاف لعمرته في غير أشهر الحج وحل منها إلا أن الحلاق بقى عليه ؟ قال : لم يحل منها عند مالك ، ولكنه على إحرامه كما هو ، ولا يكون طوافه الذي طاف حين دخل مكة لعمرته ولكن طوافه ذلك لهما جميعاً ، وهذا قد أحرم بهما جميعاً ، فلا يحل من واحد منهما دون الآخر ، ولا يكون إحلاله من عمرته إلا إذا حل من حجته ، قال : وإن هو جامع فيهما فعليه حج وعمره مكان ما أفسد .

قلت لابن القاسم : أرأيت أهل مكة إن قرنوا من المواقيت أو

من غير ذلك أو تمتعوا هل عليهم دم القران في قول مالك ؟ قال :
 قال لى مالك : دم القران ودم المتعة واحد ، ولا يكون على أهل مكة
 دم القران ولا دم المتعة ، أحرّموا من الميقات أو من غير الميقات ،
 قلت لابن القاسم : أرأيت لو أن أهل المناهل الذين بين مكة
 والمواقيت قرنوا أو تمتعوا ، أكون عليهم في قول مالك الدم بما
 تمتعوا أو قرنوا ؟ قال : نعم ، وإنما الذين لا يكون عليهم هدى إن
 قرنوا أو تمتعوا أهل مكة القرية بعينها وأهل ذى طوى ، قال :
 وأما أهل منى فليسوا بمنزلة أهل مكة .

فيمن تعدى الميقات

قلت لابن القاسم : فما قول مالك فيمن تعدى الميقات ، ثم جمع بين
 الحج والعمرة ؟ قال : عليه دم لترك الميقات في رأى ، وهو قارن وعليه
 دم القران .

رسم في الميقات وفيمن أفسد حجه ودخول مكة بغير إحرام عامداً أو جاهلاً

قلت لابن القاسم : أرأيت لو أن رجلاً أهلاً من الميقات بعمرة ،
 فلما دخل مكة أو قبل أن يدخل أحرم بحجة أضافها إلى عمرته ،
 أكون عليه دم لتركه الميقات في الحج ؟ قال : لا ، قلت : ولم ،
 وقد جاوز الميقات ، ثم أحرم بالحج ؟ قال : لأنه لم يجاوز الميقات
 إلا محرماً ، ألا ترى أنه جاوزه وهو محرم بعمرة ، ثم بدا له
 فأدخل الحج ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم هو قوله ،
 قلت لابن القاسم : أرأيت إن تعدى الميقات ، ثم أهلاً بعمرة بعدما

تعدى الميقات ، ثم دخل مكة أو قبل أن يدخلها أحرم بالحج ، أترى عليه للذى ترك من الميقات فى العمرة دماً ؟ قال : نعم ، لأن مالكا قال لى : من جاوز الميقات وهو يريد الإحرام ، فجاوزه متعمداً ، فأحرم بعد ذلك ، ولم يقل لى فى حج ولا عمرة إن عليه دماً ^(١) ، قال ابن القاسم : فلذلك يكون على هذا دم ، وإن كان يريد العمرة ، ولا يشبهه عندى الذى جاء من عمل الناس فى الذين يخرجون من مكة ، ثم يعتمرون من الجِعْرانة ^(٢) والتَّنعيم ؛ لأن ذلك رخصة لهم فى العمرة ، وإن لم يبلغوا مواقيتهم ، فأما من أتى من بلده ، فجاوز الميقات متعمداً فأرى عليه الدم كان فى حج أو عمرة .

قلت لابن القاسم : أرايت من أحرم بالحج ، فجامع فأفسد حجه ، ثم أصاب بعد ذلك الصيد وحلق من الأذى وتطيب ؟ ، قال : قال مالك : يلزمه فى جميع ما يصيب مثل ما يلزم الصحيح الحج ، قلت : فإن تأول فجهل وظن أن ليس عليه إتمام ما أفسد لما لزمه من القضاء وتطيب ولبس وقتل الصيد مرة بعد مرة عامداً

(١) موجز القول فى ذلك ، من جاوز الميقات ، وهو يريد الحج فلم يحرم ، حتى دخل مكة بغير إحرام ، فأحرم منها بالحج ، فعليه دم لترك الميقات ، وحجه تام ، وإن جاوز الميقات غير مرید للحج فلا دم عليه وقد أساء فيما فعل حين دخل الحرم حلالاً ، من أى أهل الآفاق كان ولا شىء عليه اهـ .

قال الخطاب : وهذا بعد الوقوع ، أما ابتداء ، فمرید النسك يجب عليه الخروج إلى الميقات وغير مرید النسك يستحب له الخروج لميقاته ، فإن لم يقدر ، فإلى الحل والله أعلم .

انظر : « تهذيب المدونة » للبراذعى (١/٥١٢) ، و « مواهب الجليل » (٣/٤٣) .

(٢) الجِعْرانة : منزل بين الطائف ومكة ، وهى إلى مكة أقرب .

انظر : « مرصد الاطلاع » (١/٣٣٦) .

لفعله ، أترى أن الإحرام قد سقط عنه ، ويكون عليه فدية واحدة لهذا أو لكل شيء فعله فدية ، قال : عليه فدية واحدة تجزئه ما عدا الصيد وحده ، فإن لكل صيد جزاء .

قلت لابن القاسم : أرأيت لو أن رجلاً من أهل مصر دخل مكة بغير إحرام متعمداً أو جاهلاً ، ثم رجع إلى بلده ، أيكون عليه لدخوله الحرم بغير إحرام حجة أو عمرة ؟ قال : لا يكون عليه شيء ، ولكنه عصى وفعل ما لم يكن ينبغي له ، قال ابن القاسم : وإنما تركت أن أجعل عليه أيضاً حجة أو عمرة لدخوله هذا للذي قال ابن شهاب ، إن ابن شهاب كان لا يرى بأساً أن يدخل بغير إحرام ، قال : وإنما قال مالك : لا يعجبني أن يدخل بغير إحرام ولم يقل : إن فعل كذا فعليه كذا ، قلت لابن القاسم : أرأيت العبد ألسيده أن يدخله مكة بغير إحرام أو الجارية في قول مالك ؟ ، قال : قال مالك : نعم يدخلهما بغير إحرام ويخرجهما إلى عرفات وهما غير محرمين ، قال مالك : ومن ذلك الجارية يريد بيعها أيضاً ، فيدخلها بغير إحرام فلا بأس بذلك ، قلت لابن القاسم : أرأيت إن أدخله سيده مكة بغير إحرام ، ثم أذن له فأحرم من مكة ، أيكون على العبد دم لتركه الميقات ؟ قال : لا ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : هذا رأيي .

رسم في النُّصراني يسلم بعد دخول مكة

وحج العبد والصبي

قلت لابن القاسم : أرأيت النُّصراني يسلم بعد ما دخل مكة ، ثم يحج من عامه ، أيكون عليه لتركه الوقت في قول مالك دم أم

لا ؟ قال : قال مالك : فى النَّصْرَانى يسلم عَشِيَّة عرفة ، فىحرم بالحج إنه يجزئه من حجة الإسلام ولا دم عليه لترك الوقت والعبد يعتقه سيده عَشِيَّة عرفة إنه إن كان غير محرم فأحرم بعرفة أجزأه ذلك من حجة الإسلام ، ولا شىء عليه لترك الوقت ، قال مالك : وإن كان قد أحرم قبل أن يعتقه سيده فأعتقه عَشِيَّة عرفة ، فإنه على حجه الذى كان ، وليس له أن يحدد إحرامًا سواه وعليه حجة الإسلام ، ولا تجزئه حجته هذه التى أعتق فيها من حجة الإسلام .

قلت : أرأيت الصبى يحرم بحجة قبل أن يحتلم وهو مراهق ، ثم احتلم عَشِيَّة عرفة ووقف قبل عَشِيَّة عرفة بعد ما أحرم أجزئه من حجة الإسلام ؟ قال : قال مالك : لا يجزئه من حجة الإسلام إلا أن يكون لم يحرم قبل أن يحتلم ، ثم أحرم عَشِيَّة عرفة بعد احتلامه أو احتلم قبل ذلك فأحرم بعد ما احتلم ، فإن ذلك يجزئه من حجة الإسلام ، ولا يجوز له أن يحدد إحرامًا بعد احتلامه ، ولكن يمضى على إحرامه الذى يحتلم فيه ، ولا يجزئه من حجة الإسلام ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، وقال مالك : والجارية مثله إذا أحرمت قبل المحيض .

قلت لابن القاسم : أى أيام السنة كان يكره مالك العمرة فيها ؟ قال : لم يكن مالك يكره العمرة فى شىء من أيام السنة كلها إلا لأهل منى الحاج كان يكره لهم أن يعتمروا فى يوم النَّحر وأيام التشريق حتى تغيب الشمس من آخر أيام التشريق ، قال : فقلنا له : أرأيت من تعجل فى يومين أو من خرج فى آخر أيام التشريق حين زالت الشمس فوصل إلى مكة ، ثم خرج إلى التَّنْعِيم ليحرم ؟ ، قال : لا يحرم أحد من هؤلاء حتى تغيب الشمس من

آخر أيام التشريق ونهاهم عن ذلك ، قال : وإن قفلوا إلى مكة فلا يجرموا حتى تغيب الشمس من آخر أيام التشريق ، قال : وإنما سألناه عن ذلك حين رأينا بعض من يفعل ذلك ، وزعم أن بعض الناس أفتاهم بذلك ، قال : فقلنا لمالك : أفرأيت أهل الآفاق ، أيجرمون في أيام التشريق بالعمرة ؟ ، قال : لا بأس بذلك وليسوا كأهل منى الذين حجوا ؛ لأن هذا إنما يأتي من بلاده ، وليس هو من الحاج ، وإنما إحلاله بعد أيام منى ، وليس هو من الحاج ، قال ابن القاسم : وهو عندي سواء كان إحلاله بعد أيام منى أو في أيام منى ، وليس هو من الحاج .

فيمن أهل بالحج فجامع امرأته وفيمن أفسد حجه

قلت لابن القاسم : أ رأيت رجلاً أهل بالحج فجامع امرأته ، ثم أهل بعد ما أفسد حجه بإحرام يريد قضاء الذي أفسد ، وذلك قبل أن يصل إلى البيت ويفرغ من حجه الفاسدة ؟ قال : هو على حجه الأولى ، ولا يكون ما أحدث من إحرامه نقضاً لحجه الفاسدة ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : هذا رأيي ، قلت : أفيكون عليه قضاء الإحرام الذي جدد ؟ قال : لا ، قلت : أتحفظه عن مالك ؟ قال : لا وهو رأيي ، قلت لابن القاسم : أ رأيت لو أن رجلاً أحرم بالحج ، ففاته الحج ، فلما فاته الحج أحرم بحجة أخرى أتلتزمه أم لا ؟ قال : لا تلتزمه ، وهو على إحرامه الأول ، وليس له أن يُردف حجاً على حج إنما له أن يفسخها في عمرة أو يقيم على ذلك الحج إلى قابل ، فتكون حجه تامة .

قلت لابن القاسم : أ رأيت لو أن رجلاً أحرم بالحج فجامع في

حجه فأفسد حجه ، ثم أصاب صيداً بعد صيد ، ولبس الثياب مرة بعد مرة في مجالس شتى ، وحلق الأذى مرة بعد مرة وفعل مثل هذه الأشياء ، ثم جامع أيضاً مرة بعد مرة ؟ ، قال : قال مالك : عليه لكل شيء أصاب مما وصفت الدم بعد الدم ، للطيب كلما تطيب به فعليه الفدية ، وإن بلغ عددًا من الفدية ، وإن لبس الثياب مرة بعد مرة ، فكذلك أيضاً وإن أصاب الصيد حكم عليه بجزاء كل صيد أصابه ^(١) ، قال : وقال مالك : والجماع خلاف هذا ليس عليه في الجماع إلا دم واحد ، وإن أصاب النساء مرة بعد مرة امرأة واحدة كانت أو عددًا من النساء ليس عليه في جماعه إياهن إلا كفارة واحدة دم واحد .

قال مالك : وإن هو أكرههن فعليه الكفارة لهن عن كل واحدة منهن كفارة كفارة وعن نفسه في جماعه إياهن كفارة واحدة ، قال : وعليه أن يحجهن إذا أكرههن ، وإن كان قد طلقهن وتزوجن الأزواج بعده فعليه أن يحجهن ، قال مالك : وإن كان لم يكرههن ، ولكن طأوعنه فعليهن على كل واحدة الكفارة والحج من قابل وعليه هو كفارة واحدة في جميع جماعه إياهن ، قلت لابن القاسم : فما حجة مالك في أن جعل عليه في كل شيء أصابه مرة بعد مرة كفارة بعد كفارة إلا في الجماع وحده ؟ ، قال : لأن حجه من ذلك الوجه فسد ، فلما فسد من وجه الجماع لم يكن عليه من ذلك الوجه إلا كفارة واحدة ، فأما ما سوى الجماع من لبس الثياب والطيب وإلقاء

(١) محله إن لم يفعل ذلك في وقت واحد أو متقارب ، بأن فعله مرة بعد مرة ، أما إن فعل ذلك في وقت واحد أو متقارب ، ففدية واحدة كما تتحد الفدية إن ظن الإباحة ، كمن أفسد إحرامه بالوطء ، ثم فعل موجبات الفدية متولاً سقوط الإحرام عنه بالفساد ، أو كان جاهلاً قاله ابن الحاجب .
انظر : «التاج والإكليل» (٣/١٦٤) ، و«مواهب الجليل» (٣/١٦٥) .

التفت^(١) وما أشبه هذا ، فليس من هذا الوجه فسد حجه ، فعليه لكل شيء فعله من هذا كفارة بعد كفارة .

رسم فيمن كان له أهل بمكة وغيرها فاعتمر وحجَّ ومن ساق الهدى

قال : وسئل ابن القاسم عن الرجل يكون له أهل بمكة ، وأهل ببعض الآفاق ، فيقدم مكة معتمرًا في أشهر الحج ؟ ، قال : قال مالك : هذا من مشتبهات الأمور والاحتياط في ذلك أعجب إلى ، قال ابن القاسم : كأنه أراد أن يهريق دمًا لمتعته ، قال : وهو رأيي .

فيمن دخل معتمرًا في أشهر الحج

قال : وسئل ابن القاسم عن الرجل يدخل معتمرًا في أشهر الحج ، ثم ينصرف إلى بلد من البلدان ، ليس إلى البلد الذي فيه أهله ، ثم يحج من عامه ذلك ، أيكون متمتعًا ، أم لا ؟ قال : قال مالك : إذا كان من أهل الشام ، أو أهل مصر فرجع من مكة إلى المدينة ، ثم حج من عامه ، فإنه على تمتعه وعليه دم المتعة ، إلا أن يكون انصرف إلى أفق من الآفاق يتباعد من مكة ، ثم يحج من عامه ، فهذا لا يكون متمتعًا ، قلت لابن القاسم : رأيت من كان من أهل المواقيت ومن وراءهم إلى مكة اعتمروا في أشهر الحج ، ثم أقاموا حتى حجوا من عامهم ، أيكون عليهم دم المتعة ؟ قال : قال مالك : نعم عليهم دم المتعة ، قال : وقال مالك : لو أن رجلاً من

(١) التَّفَتَّ : ما يصيب المحرم بالحج من ترك الأدهان والغسل والحلق ، وإزالته من مناسك الحج . انظر : «الوسيط» (١/٨٩) .

أهل منى أحرم بعمره في أشهر الحج ، ثم لم يرجع إلى منى حتى حج من عامه إن عليه دم المتعة ، وأنه إن رجع إلى منى سقط عنه دم المتعة ؛ لأنه قد رجع إلى منزله .

قلت لابن القاسم : أرأيت المكي إذا أتى المدينة ثم انصرف إلى مكة ففقرن الحج والعمره ، أ يكون عليه دم القران ؟ قال : قال مالك : لا يكون عليه دم القران ؛ لأنه من أهل مكة ، وإن كان أهلاً من الميقات فإنه لا يكون عليه دم القران . قلت لابن القاسم : أرأيت لو أن رجلاً أهلاً بعمره في أشهر الحج ، وساق معه الهدى ، فطاف لعمرته وسعى بين الصفا والمروة ، أيؤخر الهدى ، ولا ينحره حتى يوم النحر ، ويثبت على إحرامه أم ينحره ؟ قال : قال مالك : ينحره ، ويحل ، ولا يؤخره إلى يوم النحر ، قال : ولا يجزئه من دم المتعة هذا الهدى إن أخره إلى يوم النحر ؛ لأن هذا الهدى قد وجب على هذا الذي ساقه أن ينحره ، قال مالك : وليحل إذا طاف لعمرته وينحر هديه ، قلت لابن القاسم : فمتى ينحر هذا المتمتع في قول مالك هديه هذا ؟ قال : إذا سعى بين الصفا والمروة نحره ، ثم حلق أو قصر ، ثم يحل ، وإذا كان يوم التروية أحرم ، قال : وكان مالك يستحب أن يحرم في أول العشر .

قال ابن القاسم : وقد قال مالك في هذا الذي تمتع في أشهر الحج ، وساق معه الهدى : إنه إن أخر هديه وحل من عمرته ، فنحره يوم النحر عن متعته ، قال مالك : فأرجو أن يكون مجزئاً عنه ، قال : وقد فعل ذلك أصحاب النبي ﷺ قال مالك : ولكن الذي قلت لك من أنه ينحره ، ولا يؤخره أحب إلي ، قلت لابن القاسم : ففي قول مالك إذا هو تركه حتى ينحره يوم النحر ، أ يثبت حراماً أم يحل ؟ قال : قال مالك : بل يحل ولا يثبت حراماً كذلك قال مالك : وإن أخر هديه .

رسم فى الهدى إذا عطب^(١) واستحقاق الهدى الذى يكون مضمونًا والأكل منه

قلت لابن القاسم : ما قول مالك فى الذى تمتع بالعمرة ، فساق الهدى معه فى عمرته هذه ، فعطب هديه قبل أن ينحره ؟ ، قال : هذا الهدى عند مالك هدى تطوع ، فلا يأكل منه ، وليتصدق به ؛ لأنه ليس بهدى مضمون ؛ لأنه ليس عليه بدله ، قال ابن القاسم : وإن أكل منه كان عليه بدله وليحل إذا سعى بين الصفا والمروة ، ولا يثبت حرامًا بمكان هديه الذى ساق معه ؛ لأن هديه الذى ساقه معه ، لا يمنعه من الإحلال ، ولا يجزئه من هدى المتعة ، قلت لابن القاسم : أرايت إن استحق رجل هذا الهدى الذى ساقه هذا المعتمر فى عمرته فى أشهر الحج لمتعته أ يكون عليه البدل ؟ قال : نعم ، أرى أن يجعل ثمنه فى هدى ؛ لأن مالكًا سئل عن رجل أهدى بُدْنًا تطوعًا فأشعرها وقلدها وأهداها ، ثم علم بها عيبًا بعد ذلك ، قال : يرجع بقيمة العيب ، فيأخذه فقيـل له : فما يصنع بقيمة العيب ، قال : يجعله فى شاة يهديها ، فهذا عندى مثله .

قلت لابن القاسم : أرايت الهدى الذى يكون مضمونًا أى هدى هو عند مالك ؟ قال : الهدى الذى إذا هلك أو عطب أو استحق كان عليه أن يبدله ، فهذا مضمون ، قلت : فإن لم يعطب ، ولم يستحق حتى نحره ، يأكل منه فى قول مالك ؟ قال : نعم يأكل منه ، قال : وقال مالك : يأكل من الهدى كله إلا فدية

(١) عَطَبَ : فسد وهلك . انظر : « الوسيط » (عطب) (٢/٦٣٠) .

الأذى وجزاء الصيد ، وما نذره للمساكين^(١) ، قال : وقال مالك : يأكل من هديه الذى ساقه لفساد حجه ، أو لفوات حجه أو هدى تمتع ، أو تطوّع ، ومن الهدى كله إلا ما سميت لك .

قال ابن القاسم : وقال مالك : كل هدى مضمون إن عطب فليأكل منه صاحبه ، وليطعم منه الأغنياء والفقراء ومن أحب ، ولا يبيع من لحمه ، ولا من جلده ، ولا من جلاله^(٢) ، ولا من خُطْمه^(٣) ، ولا من قلائده شيئاً ، وإن أراد أن يستعين بذلك فى ثمن بدله من الهدى ، فلا يفعل ، ولا يبيع منه شيئاً .

قال مالك : ومن الهدى المضمون ما إن عطب قبل أن يبلغ محله ، جاز له أن يأكل منه ، وهو إن بلغ محله لم يكن له أن يأكل منه ، فهو جزاء الصيد وفدية الأذى ، ونذر المساكين ، فهذا إذا عطب قبل أن يبلغ محله جاز له أن يأكل منه ؛ لأن عليه بدله ، وإذا بلغ محله أجزأك عن الذى سقته له ، ولا يجزئك إن أكلت منه ويصير عليك البدل ، إذا أكلت منه .

(١) كما لا يجوز ذلك الأكل لعياله منه الذين تلزمه نفقتهم ، وإلا فعلى الأب البدل إن كان ملياً ، ومثل ذلك ما لو أكل منها الأب الفقير ، أما الولد الكبير البالغ الفقير ، إذا أكل من ذلك فليس على الأب شيء ، لأن نفقته غير لازمة للأب ، وإذا أكل منها الغنى أو الذمى بغير أمره ، فعلى الآكل قدر ما أكل ، وكذا لو دفعها ربها لمن يفرقها ، فأعطى المفرق منها غنياً أو ذمياً فعلى المفرق بدل ذلك وعن مالك أنه لا شيء على الرسول إن أكل منها ويكره له ذلك ، كأكل الرجل من صدقته . انظر : « مواهب الجليل » (١٩٢ / ٣) .

(٢) الجِلَالُ : ما يوضع على ظهر الدابة ، وجلل الدابة ألبسها الجُلَّ .

انظر : « الوسيط » (جلد) (١٣٦ / ١) .

(٣) الخِطَامُ : الزمام ، وما وضع على خطم الجمل ليقاد به ، الجمع خُطْم وأخْطمة . انظر : « الوسيط » (خطم) (٢٥٤ / ١) .

رسم فى الهدى ىدخله عىب بعد ما ىقلد وىشعر أو قبل ذلك وفى الضّحایا

قال : وقال مالك : وما سقت من الهدى ، وهو مما لا ىجوز فى الهدى حىن قلدته وأشعرته ، فلم ىبلغ محله حتى صار مثله ىجوز له لو ابتداء به مثل الأعرج البین العرج ، ومثل الدّبرة ^(١) العظيمة تكون به ، ومثل البین المرض ، ومثل الأعجف ^(٢) الذى لا ىبقى ، وما أشبه هذا من العیوب التى لا تجوز ، فلم ىبلغ محله حتى ذهب ذلك العىب عنه وصار صحیحًا ىجزئه لو ساقه أول ما ساقه بحاله هذه ، فإنه لا ىجزئه وعلیه البدل إن كان مضمونًا .

وقال مالك : وما ساق من الهدى مما مثله ىجوز ، فلم ىبلغ محله حتى أصابته هذه العیوب عرج ، أو عور ، أو مرض ، أو دبر ، أو عىب من العیوب التى لو كانت ابتداءً به لم ىجز فى الهدى ، فإنه جائز عنه ، ولىس علیه بدله ، قال مالك : والضّحایا لىست بهذه المنزلة ما أصابها من ذلك بعد ما تشتى ، فإن على صاحبها بدلها .

قلت لابن القاسم : أكان مالك ىجیز للرجل أن ىبدل ضحیته بخیر منها؟ قال : نعم ، قلت : أكان مالك ىجیز للرجل أن ىبدل هدیة بخیر منه؟ ، قال : لا ، قلت : فبهذا یظن أن مالکًا فرق بین الضّحایا والهدى فى العیوب إذا حدثت؟ ، قال : نعم ، قال : ولقد

(١) الدّبرة : قرحة الدابة ، الجمع دَبَر ، وأدبار .

انظر : « الوسیط » (دبر) (٢٧٩/١) .

(٢) الأعجف : الهزىل الضعیف ، وهم عُجَفٌ .

انظر : « الوسیط » (عجف) (٦٠٧/٢) .

سألت مالكًا عن الرجل يشتري الأضحية ، فتذهب فيجدها بعد أن تذهب أيام الذبح ، هل عليه أن يذبحها ؟ قال : لا ، وإنما يذبح من هذه البدن^(١) التي تشعر وتقلد الله ، فتلك إذا ضلت ، ولم توجد إلا بعد أيام منى نحررت بمكة ، وإن أصيبت خارجًا من مكة بعد أيام منى سيقت إلى مكة ، فنحررت بمكة ، قال مالك : وإن لم توقف هذه البدن بعرفة فوجدت أيام منى سيقت إلى مكة ، فنحررت بها ، قال : وإن كانت قد وقفت بعرفة ، ثم وجدت في أيام منى نحررت بمنى ، قال : ولا ينحر بمنى إلا ما وقف به بعرفة ، وإن أصيبت هذه التي وقف بها بعرفة بعد أيام منى نحررت ، بمكة ، ولم تنحر بمنى ؛ لأن أيام منى قد مضت .

قلت لابن القاسم : أى هدى عند مالك ليس بمضمون ؟ قال : التطوع وحده ، قلت : فصف لنا التطوع في قول مالك ؟ قال : كل هدى ساقه الرجل ليس لشيء وجب عليه من جزاء أو فدية ، أو فساد حج ، أو فوات حج ، أو شيء تركه من أمر الحج أو تلذذ به من أهله في الحج ، أو في غير ذلك ، أو لمتعة ، أو لقران ، ولكنه ساقه لغير شيء وجب عليه ، أو يجب عليه في المستقبل ، وهذا تطوع ، قلت لابن القاسم : أى هدى يجب على أن أقف به بعرفة في قول مالك ؟ قال : كل هدى لا يجوز لك أن تنحره إن اشتريته في الحرم حتى تخرجه إلى الحل ، فتدخله الحرم أو تشتريه من الحل ، فتدخله الحرم ، فهذا الذى يوقف به بعرفة ؛ لأنه إن فات هذا

(١) البدنة : ناقة أو بقرة تنحر بمكة قربانًا ، وكانوا يسمونها لذلك ، الجمع بُدُنٌ ، وبُذُنٌ . انظر : « الوسيط » (بدن) (٤٥ / ١) .

الهدى الوقوف بعرفة لم ينحر حتى يخرج به إلى الحل إن كان إنما اشترى في الحرم .

قلت : رأيت إن كان اشترى هذا الهدى في الحل وساقه إلى الحرم وأخطأ الوقوف به بعرفة ، أخرج به إلى الحل ثانية أم لا في قول مالك ؟ قال : لا يخرج به إلى الحل ثانية ، قلت : فأين ينحر كل هدى أخطأ الوقوف بعرفة ، أو اشتراه بعد ما مضى يوم عرفة وليلة عرفة ولم يقف به في قول مالك ؟ قال : قال مالك : ينحره بمكة ، ولا ينحره بمئى ، قال : وقال مالك : لا ينحر بمئى إلا كل هدى وقف به في عرفة ، فأما ما لم يقف به بعرفة ، فينحره بمكة لا بمئى ، قلت لابن القاسم : أى الأسنان يجوز في الهدى والبدن والضحايا في قول مالك ؟ قال : الجذع من الضأن ، والثنى من المعز ، والثنى من الإبل والبقر ، ولا يجوز من الإبل والبقر والمعز إلا الثنى فصاعداً . قال مالك : وقد كان ابن عمر^(١) يقول : لا يجوز إلا الثنى من كل شيء ، قال مالك : ولكن النبى ﷺ قد رخص في الجذع من الضأن^(٢) فأنا أرى ذلك أنه يجزئ الجذع من الضأن في كل شيء في الأضحية والهدى ، قلت لابن القاسم : فما البدن عند مالك ؟ قال : هى الإبل وحدها ، قلت : فالذكور والإناث عند مالك بدن كلها ؟ ، قال : نعم ، وتعجب مالك ممن يقول لا يكون إلا في الإناث ، قال مالك : وليس هكذا ، قال الله تبارك وتعالى في

(١) أخرجه البيهقى في « السنن الكبرى » (٢٣٠ / ٥) من حديث نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما .

(٢) أخرجه مالك في « الموطأ » في الضحايا رقم (٤) من حديث أبى بريدة^{رضي الله عنه} ، والبخارى في الأضاحى رقم (٥٥٥٦) ، و (٥٥٥٧) من حديث البراء^{رضي الله عنه} ، ومسلم في الأضاحى رقم (١٩٦٤) من حديث جابر^{رضي الله عنه} .

كتابه : ﴿وَالْبُدْنُ جَعَلْنَهَا لَكُمْ﴾ ^(١) ولم يقل : ذكورًا ، ولا إناثًا .

قلت لابن القاسم : فالهدى من البقر ، والغنم ، والإبل ، هل يجوز من ذلك الذكر والأنثى في قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت لابن القاسم : أرأيت لو أن رجلاً قال : لله على بدنة ، أ تكون في قول مالك من غير الإبل ؟ قال : قال مالك : من نذر بدنة ، فإنما البدن من الإبل إلا أن لا يجد بدنة من الإبل فتجزئه بقرة ، فإن لم يجد بقرة فسبعًا من الغنم ، الذكور والإناث في ذلك سواء ، قلت لابن القاسم : فلو قال : لله على هدى ما يجب عليه في قول مالك ؟ قال : لم أسمع من مالك في هذا شيئًا ، ولكن إن لم يكن له نية فالشاة تجزئه ، لأنها هدى .

رسم فيمن تداوى بدواء

قلت لابن القاسم : أرأيت ما كان من فدية الأذى من حلق الرأس أو احتاج إلى دواء فيه طيب ، فتداوى به أو احتاج إلى لبس الثياب ، فلبس أو نحو هذا مما يحتاج إليه فيفعله ، أيحكم عليه كما يحكم في جزاء الصيد ؟ قال : لا في قول مالك قال : ولا يحكم عليه إلا في جزاء الصيد وحده ، قال مالك : وهذا والذي أمارط الأذى عنه ، أو تداوى بدواء فيه طيب ، أو لبس الثياب ، أو فعل هذه الأشياء مخير أن يفعل أى ذلك شاء مما ذكر الله تبارك وتعالى في كتابه : ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ

(١) قال تعالى : ﴿وَالْبُدْنُ جَعَلْنَهَا لَكُمْ مِّن شَعِيرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَادْكُرُوا أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ فَإِذَا وَجِئْتُ جُنُوبَهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْقَانِعَ وَالْمَعْتَرَّ كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (سورة الحج ، الآية : ٣٦) .

صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ﴿١﴾ ، قلت : فإن أراد أن ينسك ، فأين ينسك ؟ قال : حيث شاء من البلاد ، قلت : فإن أراد أن ينسك بمنى عليه أن يقف بنسكه هذا بعرفة ؟ قال : لا ، قلت : ولا يخرج به إلى الحل إن اشتراه بمكة أو بمنى ، وينحره بمنى إن شاء يوم النحر من غير أن يقف به بعرفة ، ولا يخرج به إلى الحل ، وينحره بمكة إن أحب حيث شاء ؟ قال : نعم ، قلت : وجميع هذا قول مالك ؟ قال : نعم .

قلت لابن القاسم : رأيت من لبس الثياب وتطيب في إحرامه من غير أذى ولا حاجة له إلى الطيب من دواء ، ولا غيره إلا أنه فعل هذا جهالة وحمقاً ، أ يكون خيراً في الصيام والصدقة والنسك مثل ما يخير من فعله من أذى ؟ قال : نعم ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قال ابن القاسم : قال مالك : لو أن رجلاً دخل مكة في أشهر الحج بعمره ، وهو يريد سكنها والإقامة بها ، ثم حج من عامه رأيته متمتعاً ، وليس هو عندي مثل أهل مكة ؛ لأنه إنما دخل يريد السكنى ، ولعله يبدو لها ، فأرى عليه الهدى .

رسم فيمن حل من عمرته ثم أحرم بعمره أخرى

قلت لابن القاسم : رأيت لو أن رجلاً أحرم بعمره من أهل الآفاق ، في غير أشهر الحج ، وحل منها في غير أشهر الحج ، ثم

(١) قال الله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِفُوا بِرُءُوسِكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ فَإِذَا أُمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَعْيِهِ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ (سورة البقرة ، الآية : ١٩٦) .

اعتمر عمرة أخرى من التنعيم في أشهر الحج ، ثم حج من عامه ،
 أيكون عليه دم المتعة ؟ قال : نعم ، وأرى أن يكون ذلك عليه ،
 وهو عندي مثل الذي أخبرتك من قوله في الذي يقدم ليسكن مكة ،
 فلما جعل مالك عليه الدم رأيت على هذا دم المتعة ، لأن هذا عندي
 لم تكن إقامته الأولى سُكنى ، وقد أحدث عمرة في أشهر الحج ،
 وهذا عندي أبين من الذي قال مالك في الذي يقدم ليسكن ، قلت
 لابن القاسم : أفتجعله بعمرته هذه التي أحدثها من مكة في أشهر الحج
 قاطعًا لما كان فيه ، وتجزئه عمرته هذه التي في أشهر الحج من أن يكون
 بمنزلة أهل مكة ، وإن كان إنما اعتمر من التنعيم ؟ قال : نعم .

رسم فيمن غسل يديه بأُشنان^(١) ومن غسل رأسه بالخطمي ودخول الحمام

قلت لابن القاسم : رأيت من غسل يديه ، وهو محرم بأُشنان
 مطيب ، أعليه كفارة أم لا في قول مالك ؟ قال : قال مالك : إن
 كان بالريحان ، وما أشبهه غير المطيب ، فأراه خفيًا ، وأكره أن
 يفعل أحد ، ولا أرى على من فعله فدية ، فإن كان طيب الأُشنان
 بالطيب ، فعليه الفدية^(٢) : أي ذلك شاء فعل ، قال : فقلنا

(١) الأُشنان : شجر من الفضيلة الرمرامية ينبت في الأرض الرملية ، يستعمل
 هو أو رماده في غسل الثياب والأيدي . انظر : « الوسيط » (أُشنان) (١٩ / ١)
 (٢) المذهب إن اكتحل المحرم بكحل فيه طيب فعليه الفدية مع جوازه إن كان
 لضرورة ، وإن كان لغير ضرورة فعليه الفدية مع الحرمة ، وإن كان الكحل غير
 مطيب ، فإن كان لضرورة جاز ، ولا شيء عليه ، وإن كان لغير ضرورة فثلاثة
 أقوال مشهورها : وجوب الفدية على الرجل والمرأة ، وقيل : لا تجب عليهما ،
 وقيل : تجب على المرأة دون الرجل ؛ لأنها اتخذته حينئذ للزينة . =

لمالك : فالأشنان ، وما أشبهه غير المطيب الغاسول ، وما أشبهه يغسل به المحرم يديه ؟ ، قال : لا بأس بذلك ، قلت لابن القاسم : أرايت من غسل رأسه بالخطمي ، وهو محرم ، أعليه الفدية في قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : فأى الفدية شاء ؟ قال : نعم ، قال : وقال مالك : فيمن دخل الحمام ، وهو محرم فتدلك فعليه الفدية .

قال : وقال مالك : من دهن عقبه وقدميه من شقوق ، وهو محرم فلا شيء عليه ، قال : وإن دهنهما من غير علة ، أو دهن ذراعيه وساقيه ليحسنهما لا من علة ، فعليه الفدية ، قال ابن القاسم : وسئل مالك عن الصدغين ^(١) يلصق عليهما مثل ما يصنع الناس إذا فعل ذلك المحرم ؟ قال : قال مالك : عليه الفدية ، قال : وسئل مالك عن القروح تكون بالمحرم فيلصق عليها خرقة ؟ ، قال : قال مالك : أرى إن كانت الخرق صغاراً ، فلا شيء عليه ، وإن كانت كباراً ، فعليه الفدية ، قلت لابن القاسم : أرايت من كان عليه هدى من جزاء صيد ، فلم ينحره حتى مضت أيام التشريق فاشتره في الحرم ، ثم خرج به إلى الحل ، أيدخل محرماً لمكان هذا الهدى ، أم يدخل حلالاً ؟ قال : قال مالك : يدخل حلالاً . قال : وقال مالك : ولا بأس أن يبعث بهديه هذا مع حلال من الحرم ، ثم يقفه في الحل ، فيدخله الحرم فينحره عنه .

= انظر : « مواهب الجليل » (١٥٩ / ٣) .

(١) الصدغ : جانب الوجه من العين إلى الأذن والشعر فوقه ، الجمع أصداغ وأصدغ . انظر : « الوسيط » (صدغ) (٥٢٩ / ١) .

رسم في الصيام في الحج والعمرة

قلت لابن القاسم : أرأيت الصيام في الحج والعمرة في أى شيء يجوز في قول مالك ؟ قال : الصيام في الحج والعمرة عند مالك إنما هو في هذه الأشياء التى أصف لك إنما يجوز الصيام لمن تمتع بالعمرة إلى الحج إن لم يجد هدياً صام قبل يوم النحر ثلاثة أيام وسبعة إذا رجع ، فإن لم يصمها قبل يوم النحر صامها أيام التشريق يفطر يوم النحر الأول ، ويصومها فيما بعد يوم النحر ، فإن لم يصمها في أيام التشريق فليصمها بعد ذلك إذا كان معسراً ، وفي جزاء الصيد قال الله تعالى : ﴿ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ ^(١) وفي فدية الأذى قال الله تعالى : ﴿ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ ^(٢) قال : وقال مالك : كل من وجب عليه الدم من حج فائت أو جامع في حجه ، أو ترك رمى الجمار ، أو تعدى الميقات فأحرم ، أو ما أشبه هذه الأشياء التى يجب فيها الدم ، فهو إن لم يجد الدم صام ، قلت لابن القاسم : فكم يصوم هذا الذى وجب عليه الدم في هذه الأشياء التى ذكرت لى إذا

(١) قال تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَّتَعِدًا فَجَرَّاهُ يُثَلِّ مَا قَتَلَ مِنَ النِّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴾ (سورة المائدة ، الآية : ٩٥) .

(٢) قال الله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ (سورة البقرة ، الآية : ١٩٦) .

هو لم يجد الدم في قول مالك؟ قال : ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجع .

قال ابن القاسم : وقد قال لي مالك في الذي يمشى في نذر فيعجز : إنه يصوم متى شاء ، ويقضى متى شاء في غير حج ، فكيف لا يصوم في غير حج؟ قال ابن القاسم : وكل ما كان من نقص في حج من رمى جمرة ، أو ترك النزول بالمزدلفة^(١) ، فهو مثل العجز إلا الذي يصيب أهله في الحج ، فإن ذلك يصوم في الحج ، قلت : والذي يفوته الحج يصوم الثلاثة الأيام في الحج إذا لم يجد هدياً؟ قال : نعم يصوم في الحج .

قلت لابن القاسم : أليس إنما يجوز في قول مالك أن يصوم مكان هذا الهدى الذي وجب عليه في الجماع وما أشبهه ، إذا كان لا يجد الهدى ، فإن وجد الهدى قبل أن يصوم لم يجز له أن يصوم؟ قال : نعم هو قول مالك ، قلت : رأيت المتمتع إذا لم يصم حتى مضت أيام العشر ، وكان معسراً ، ثم وجد يوم النحر من يسلفه ، أله أن يصوم أو يتسلف؟ قال : قال مالك : يتسلف إن كان موسراً ببلده ولا يصوم ، قلت : فإن لم يجد من يسلفه ولم يصم حتى رجع إلى بلاده وهو يقدر ببلاده على الدم ، أيجزئه الصوم أم لا؟ قال : قال لي مالك : إذا رجع إلى بلاده وهو يقدر على الهدى ، فلا يجزئه الصوم وليبعث بالهدى ، قال : وقال لي مالك : وإن كان قد صام قبل يوم النحر يوماً أو يومين في صيام المتمتع ، فليصم ما بقى في أيام التشريق .

(١) المزدلفة : هي أرض واسعة بين جبال دون عرفة إلى مكة وبها المشعر الحرام . انظر : «مراصد الاطلاع» (٣/١٢٦٥) .

قلت لابن القاسم : وكذلك الذى جامع أو ترك الميقات وما أشبههم ، أيجزئهم أن يصوموا مثل ما يجزئ المتمتع بعض صيامهم قبل العشر وبعض صيامهم بعد العشر ، ويجزئهم أن يصوموا فى أيام التَّحَرُّ بعد يوم التَّحَرُّ الأول ؟ قال : نعم ، قلت : وكل شىء صنعه فى العمرة من ترك الميقات ، أو جامع فيها ، أو ما أوجب به مالك عليه الدم فى الحج ، وما يشبه هذا فعليه إذا فعله فى العمرة الدم أيضًا ، وإن كان لا يجد الدم صام ثلاثة أيام وسبعة بعد ذلك ؟ قال : نعم فى قول مالك ، قلت : فإن وجد الهدى قبل أن يصوم لم يجزه الصيام ؟ قال : نعم ، قلت : ولا يجزئ فى شىء من هذا الهدى الذى ذكرت لك من الجماع وما أشبهه فى قول مالك مما جعلته مثل دم المتعة الطعام ؟ قال : نعم لا يجزئه الطعام ، قلت : وليس الطعام فى شىء من الحج والعمرة فى قول مالك إلا فيما ذكرت لى ووصفته لى فى هذه المسائل ؟ قال : نعم .

رسم فى موضع الطعام والهدى إذا عطب ما يصنع به ؟

قلت : فى أى موضع الطعام فى قول مالك فى الحج والعمرة صفه لى فى أى المواضع يجوز له الطعام فى الحج والعمرة ؟ قال : قال مالك : ليس الطعام فى الحج والعمرة إلا فى هذين الموضعين فى فدية الأذى وجزاء الصيد فقط ، ولا يجوز الطعام إلا فى هذين الموضعين ، قلت لابن القاسم : هل فى الحج والعمرة فى شىء مما إذا ترك أن يفعله المحرم هدئ لا يجوز فيه إلا الهدى وحده ، لا يجوز فيه طعام ، ولا صيام ؟ قال : قال مالك : كل شىء يكون

فيه الهدى لا يجده الحاج والمعتمر ، فالصيام يجزئ موضع هذا الهدى ، وما كان يكون موضع هذا الهدى صيام أو طعام ، فقد فسرته لك من قول مالك قبل هذه المسألة .

فى هدى التطوع إذا عطب

قلت لابن القاسم : رأيت هدى التطوع إذا عطب كيف يصنع به صاحبه فى قول مالك ؟ قال : قال مالك : يرمى بقلائدها فى دمها إذا نحرها ، ويخلى بين الناس وبينها ، ولا يأمر أحدًا أن يأكل منها لا فقيرًا ولا غنيًا ، فإن أكل أو أمر أحدًا من الناس بأكلها ، أو بأخذ شيء من لحمها كان عليه البدل ، قلت لابن القاسم : فما يصنع بخطمها وبجلالها ؟ قال : يرمى به عندها ويصير سبيل الجلال والخطم سبيل لحمها ، قلت : أتحمظه عن مالك ؟ قال : نعم ، قلت : فإن كان ربها ليس معها ، ولكنه بعثها مع رجل فعطبت ، يأكل منها فى قول مالك هذا الذى بعثت معه ، كما يأكل الناس ؟ قال ابن القاسم : سبيل هذا المبعوثة معه سبيل صاحبها ، لا يأكل منها كما يأكل الناس إلا أنه هو الذى ينحرها أو يأمر بنحرها ، ويفعل فيها كما يفعل بها ربها أن لو كان معها ، وإن أكلها لم أر عليه ضمانًا .

قال ابن القاسم : ولا يأمر ربها هذا المبعوثة معه هذه الهدية إن هى عطبت أن يأكل ، فإن فعل فهو ضامن لها ، قال ابن القاسم : ألا ترى أن صاحب الهدى حين جاء إلى النبى ﷺ فقال : يا رسول الله ما أصنع بما عطب منها ؟ قال : « انحرها وألق قلائدها فى دمها ، واخل بين الناس وبينها » (١) .

(١) أخرجه مالك فى « الموطأ » كتاب الحج رقم (١٥٤) مرسلاً من حديث =

قلت لابن القاسم : أرأيت كل هدى وجب على في حج أو
عمرة أو غير ذلك ، أيجوز لى فى قول مالك أن أبعثه مع غيرى ؟
قال : نعم .

رسم فيمن سعى بعض السعى للعمرة ثم أحرم بالحج

قلت لابن القاسم : أرأيت من أהלَّ بعمرة من الميقات ، فلما
طاف بالبيت وسعى بعض السعى بين الصفا والمروة أحرم بالحج ،
أىكون قارئاً وتلزمه هذه الحجة فى قول مالك ؟ قال : قال لنا
مالك : من أحرم بعمرة فله أن يلبى بالحج ، ويصير قارئاً ما لم يطف
بالبيت ، ويسع بين الصفا والمروة ، قلت لابن القاسم : أرأيت من
بدأ فى الطواف بالبيت فى قول مالك ، ولم يسع بين الصفا والمروة ،
أو فرغ من الطواف بالبيت وسعى بعض السعى بين الصفا والمروة ،
ثم أحرم بالحج ، أليس يلزمه قبل أن يسعى ؟ قال : الذى كان
يستحب مالك أنه إذا طاف بالبيت لم يجب له أن يردف الحج مع
العمرة ، قال ابن القاسم : وأنا أرى أن لا يفعل ، فإن فعل قبل أن
يفرغ من سعيه رأيت أن يمضى على سعيه ويحل ، ثم يستأنف
الحج ، وإنما ذلك له ما لم يطف بالبيت ، ويركع ، فإذا طاف
وركع ، فليس له أن يدخل الحج على العمرة ، وهو الذى سمعت
من قول مالك .

= هشام بن عروة عن أبيه ، وأبو داود فى الحج رقم (١٧٦٢) ، والترمذى فى الحج
رقم (٩١٠) من حديث ناجية الخزاعى رضي الله عنه بمثل لفظ « المدونة » ، وقال
أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

قلت لابن القاسم : أرأيت إن كان هذا المعتمر قد طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة في عمرته ، ثم فرض الحج بعد فراغه من السعى بين الصفا والمروة ؟ قال : قال مالك : لا يكون هذا قارناً وأرى أن يؤخر حلاق شعره ، ولا يطوف بالبيت حتى يرجع من منى إلا أن يشاء أن يطوف تطوعاً ، ولا يسعى بين الصفا والمروة ، حتى يرجع من منى ، قال : وعلى هذا الذي أحرم بالحج بعد ما سعى بين الصفا والمروة في عمرته دم لتأخير الحلاق ؛ لأنه لما أحرم بالحج لم يقدر على الحلاق ، فلما أخر الحلاق كان عليه الدم .

رسم في الدم ما يصنع به ؟

قلت : فهذا الدم كيف يصنع به في قول مالك ؟ قال : قال مالك : يقلده ويشعره ويقف به في عرفة مع هدى تمتعه ؛ فإن لم يقف به بعرفة لم يجزه إن اشتراه في الحرم ، إلا أن يخرج به إلى الحل ، فيسوقه من الحل إلى مكة ، ويصير منحره يمكة ، قلت لابن القاسم : ولم أمره مالك أن يقف بهذا الهدى الذي جعله عليه لتأخير الحلاق بعرفة ، وهو إن حلق من أذى لم يأمره بأن يقف بهديه ؟ قال : قال مالك : ليس من وجب عليه الهدى لترك الحلاق مثل من وجب عليه النُسك^(١) من إماطته الأذى ؛ لأن الهدى إذا وجب لترك الحلاق ، فإنما هو هدى ، وكل ما هو هدى فسيبيله سبيل هدى المتمتع ، والصيام فيه إن لم يجد ثلاثة أيام في الحج وسبعة بعد ذلك ، ولا يكون فيه الطعام ، وأما نُسك الأذى فهو مخير إن شاء أطمع ، وإن شاء صام ، وإن شاء نسك والصيام فيه ثلاثة أيام ، والنسك

(١) النُسك : كل حق لله تعالى ، والذبيحة يتقرب بها إلى الله .

انظر : « الوسيط » (نسك) (٩٥٦ / ٢) .

فيه شاة ، والطعام فيه لسته مساكين مدين مدين بمد النبي ﷺ ، فهذا فرق ما بينهما ، قلت لابن القاسم : أرأيت من دخل مكة معتمرًا في غير أشهر الحج ، ثم اعتمر في أشهر الحج من مكة ، ثم حج من عامه ، أياكون متمتعًا ؟ قال : نعم ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم .

رسم في المكيّ إذا قرن الحج والعمرة ومن أين يحرم من أفسد حجه وعمرته ؟

قلت لابن القاسم : أرأيت لو أن مكياً قدم من أُنُق من الآفاق فقرن الحج والعمرة ، أياكون قارئاً في قول مالك ؟ قال : قال لي مالك : لا يكون عليه الهدى ، وهو قارئ يفعل ما يفعل القارئ إلا أنه مكّي ، ولا دم عليه ، قلت لابن القاسم : فلو أن هذا المكّي أحرم بعمرة ، فلما طاف بالبيت ، وصلى الركعتين أضاف الحج إلى العمرة ؟ قال : قد أخبرتك أن مالكا كان لا يرى لمن طاف وركع أن يردف الحج مع العمرة ، وأخبرتكم أن رأيي على ذلك : أن يمضي على سعيه ، ويحل ، ثم يستأنف الحج ، وإنما ذلك له ما لم يطف بالبيت ويركع ، فإذا طاف وركع ، فليس له أن يُدخل الحج على العمرة ^(١) ، قال

(١) إرداف الحج على العمرة ليصير قارئاً عند ابن القاسم على أربعة أوجه :
الأول : أن يردف الحج على العمرة قبل كمال الطواف ، فهذا جائز ، ويصير قارئاً .
الثاني : أن يردف الحج على العمرة بعد طوافها ، وقبل الركوع ، فهذا مكروه ، ويصير قارئاً .
الثالث : أن يردف الحج على العمرة بعد الطواف والركوع ، وقبل السعي ، فهذا مكروه ولا يصير قارئاً .
الرابع : أن يردف الحج على العمرة ، بعد الطواف والسعي ، فهذا جائز ولكنه لا يصير قارئاً .
أما عند أشهب : فإذا طاف شوطاً واحداً من أشواط العمرة ، ثم أحرم بالحج ليردفه عليها فلا يصح الإرداف ولغى الإحرام به ، هذا إذا تمادى في إتمام =

ابن القاسم : ولو دخل بعمره ، فأضاف الحج ، ثم أحصر بمرض ، حتى فاته الحج ، فإنه يخرج إلى الحل ، ثم يرجع فيطوف ويحل ، ثم يقضى الحج والعمره قابلاً قارئاً .

قلت لابن القاسم : أرأيت من أفسد حججه أو عمرته بإصابة أهله ، من أين يقضيهما ؟ قال : قال مالك : من حيث أحرم بهما إلا أن يكون إحرامه الأول كان أبعد من الميقات ، فليس عليه أن يحرم الثانية إلا من الميقات ، قلت لابن القاسم : فإن تعدى الميقات في قضاء حجته أو عمرته فأحرم ؟ قال : فأرى أن تجزئه من القضاء ، وأرى أن يهريق دمًا ، قلت : وتحفظه عن مالك ؟ قال : لا ، إلا أن مالكا قال لي في الذي يتعدى الميقات ، وهو ضرورة ، ثم يحرم : إن عليه الدم ، فليس يكون ما أوجب على نفسه مما أفسده أوجب مما أوجب الله عليه من الفريضة ، ومما يبين ذلك أن من أفطر في قضاء رمضان متعمداً أنه لا كفارة عليه ، وليس عليه إلا قضاء يوم .

فيمن تعدى الميقات فأحرم بعد ما جاوز الميقات

والتكبير في العيدين

قلت لابن القاسم : أرأيت إن تعدى الميقات ، فأحرم بعد ما جاوز الميقات بالحج ، وليس بضرورة ، أعليه الدم في قول مالك ؟ قال : نعم إن كان جاوز ميقاته حلالاً ، وهو يريد الحج ، ثم أحرم فعليه

= الطواف ، فإذا قطع الطواف حين أردف الحج عليها ، وابتدأ الطواف فإنه يصح الإحرام ويكون قارئاً . انظر : « مواهب الجليل » (٣ / ٥١) .

الدم ، قلت لابن القاسم : أرأيت إذا خرج الرجل في العيدين ،
أيكبر من حين يخرج من بيته في يوم الأضحى ويوم الفطر ؟ قال :
نعم ، قلت : حتى متى يكبر ؟ قال : يكبر حتى يبلغ المصلى ،
ويكبر في المصلى حتى يخرج الإمام ، فإذا خرج الإمام قطع التكبير ،
قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : والأضحى والفطر
في هذا التكبير سواء عند مالك ؟ قال : نعم ، قلت : ولا يكبر إذا
رجع من المصلى إلى بيته ، قال : نعم لا يكبر ، قلت : وهذا قول
مالك ؟ قال : نعم ، قلت : فإذا كبر الإمام بين ظهرائي خطبته ،
أيكبر بتكبيره ؟ قال : ما سمعت من مالك فيه شيئاً ، وإن كبر
فحسن ، وليكبر في نفسه ، قال : وهذا رأيي .

قال ابن القاسم : وسألت مالكا ، أو سُئِلَ عن الرجل يأتي في
صلاة العيدين ، وقد فاتته ركعة ، وبقيت ركعة ، كيف يقضى
التكبير إذا سلم الإمام ؟ قال : يقضى التكبير على ما فاتته ، قال :
فقل لمالك : فلو أن رجلاً أدرك الإمام في تشهد العيدين ، أيستحب
له أن يدخل بإحرام ، أم يقعد حتى إذا فرغ الإمام قام فصلي ،
قال : بل يحرم ويدخل مع الإمام ، فإذا فرغ صلى وكبر ستاً وخمساً ،
فقل له : فلو أنه جاء بعدما صلى الإمام وفرغ من صلاته ، أترى
أن يصلي تلك الصلاة في المصلى ؟ قال : نعم ، لا بأس به لمن فاتته
ويكبر ستاً وخمساً إن صلى وحده ، وقال مالك : لو أن إماماً نسي
التكبير في العيدين ، حتى قرأ وفرغ من قراءته في الركعة الأولى قبل
أن يركع رأيت أن يعيد التكبير ، ويعيد القراءة ، ويسجد سجدة
السهو بعد السلام ، وإن نسي حتى ركع مضى ، ولم يقض تكبير
الركعة الأولى في الركعة الثانية ، وسجد سجدة السهو قبل

السلام ، وكذلك في الركعة الثانية إن نسي التكبير حتى يركع مضى
وسجد سجدتي السهو قبل السلام ، قال : وإن نسي التكبير في الركعة
الثانية حتى يفرغ من قراءة الركعة الثانية إلا أنه لم يركع بعد رجوع فكبر ،
ثم قرأ ، ثم ركع وسجد لسهوه بعد السلام ، قال ابن القاسم : وإنما
قال لنا مالك : من نسي التكبير كما فسر لك ولم يقل لنا الركعة الثانية
من الأولى ، ولكن كل ما كتبت من هذه المسائل ، فهو رأيي .

رسم فيمن طاف للعمرة وسعى بعض السعى فهلّ عليه شوال وفي الرَّمْل^(١) في الزحام

قلت لابن القاسم : أرأيت لو أن رجلاً اعتمر في رمضان ،
فطاف بالبيت في رمضان وسعى بعض السعى بين الصفا والمروة في
رمضان ، فهلّ هلال شوال ، وقد بقي عليه بعض السعى بين الصفا
والمروة ؟ قال مالك : هو متمتع إلا أن يكون قد سعى جميع سعيه
بين الصفا والمروة في رمضان ، فأما إذا كان بعض سعيه بين الصفا
والمروة في شوال ، فهو متمتع إن حج من عامه ، قلت لابن القاسم :
فإن كان قد سعى جميع السعى ، ثم هلّ هلال شوال قبل أن يخلق ؟ ،
قال : إذا فرغ من سعيه بين الصفا والمروة ، فهلّ هلال شوال قبل أن
يخلق إلا أنه قد فرغ من سعيه بين الصفا والمروة ، ثم حج من عامه
ذلك ، فليس بمتمتع ؛ لأن مالكا قال لنا : إذا فرغ الرجل من سعيه
بين الصفا والمروة فلبس الثياب ، فلا أرى عليه شيئاً ، وإن كان لم يقصر .
قال ابن القاسم : وسئل مالك عن الرجل يزاحمه الناس في طوافه

(١) رَمَل : أسرع في المشى وهز منكبيه . انظر : «النهاية» (٢/٢٦٥) .

في الأشواط الثلاثة التي يرمل فيها ، قال : قال مالك : يرمل على قدر طاقته ، قلت : فهل سمعت مالكا يقول إذا اشتد الزحام ولم يجد مسلكا أنه يقف ؟ قال : ما سمعته ، قال ابن القاسم : ويرمل على قدر طاقته ، وسئل مالك عن رجل نسي أن يرمل أو جهل في أول طوافه بالبيت أو جهل أو نسي أن يسعى في بطن الوادي بين الصفا والمروة ؟ قال : هذا خفيف ، ولا أرى عليه شيئا .

قال ابن القاسم : وقد كان مالك قال مرة : عليه الدم ، ثم رجع عنه بعد ذلك إلى هذا أنه لا دم عليه ، سألناه عنه مرارا كثيرة كل ذلك يقول : لا دم عليه ، قال مالك : ويرمل من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود ، قال مالك : إن شاء استلم الحجر كلما مر ، وإن شاء لم يستلم ، ولا أرى بأسا أن يستلم الحجر من لا يطوف يستلمه ، وإن لم يكن في طوافه .

في الابتداء بالاستلام قبل الطواف

قلت لابن القاسم : رأيت الرجل أول ما يدخل مكة فابتدأ الطواف أول ما يدخل مكة ، كيف يطوف ؟ أيطوف بالبيت ، ولا يستلم الركن ، أو يبدأ فيستلم الركن ؟ قال : قال مالك : هذا الذي يدخل مكة أول ما يدخل يبتدئ باستلام الحجر ، ثم يطوف ، قلت : فإن لم يقدر على استلام الحجر كبر ، ثم طاف بالبيت ، ولا يستلمه كلما مر به في قول مالك ، قال : ذلك واسع في قوله : إن شاء استلم ، وإن شاء ترك ، قلت : فإن ترك الاستلام ، أترك التكبير أيضا كما ترك الاستلام في قول مالك ؟ قال : قال مالك : لا يدع التكبير كلما حاذاه كَبَّرَ .

قلت لابن القاسم : أرأيت هذا الذى دخل مكة فطاف بالبيت الطواف الأول الذى أوجبه مالك الذى يصل به السعى بين الصفا والمروة ، فأمره مالك بأن يستلم إلا أن لا يقدر فيكبر ، قلت : أرأيت ما طاف بعد هذا الطواف ، أيتدى باستلام الركن فى كل طواف يطوفه بعد ذلك ؟ قال : ليس عليه أن يستلم فى ابتداء طوافه إلا فى الطواف الواجب إلا أن يشاء ، ولكن لا يدع التكبير كلما مرّ بالحجر فى كل طواف يطوفه من واجب أو تطوع .

قلت : فالركن اليمانى ، أيستلمه فى كل ما مرّ به فى الطواف الواجب أو التطوع ؟ ، قال مالك : ذلك واسع : إن شاء استلمه ، وإن شاء تركه ، قلت : أفيكبر إن ترك الاستلام ؟ قال مالك : يكبر كلما مر به إذا ترك استلامه ، قال ابن القاسم : سألت مالكا عن هذا الذى يقول الناس عند استلام الحجر : إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ؟ فأنكره ، قلت لابن القاسم : أفيزيد على التكبير فى قول مالك ، أم لا عند استلام الحجر ، أو الركن اليمانى ؟ قال : لا يزيد على التكبير فى قول مالك ، قلت لابن القاسم : أرأيت إن وضع الخدين والجبهة على الحجر الأسود ، قال : أنكره مالك ، وقال : هذه بدعة .

رسم فيمن طاف فى الحجر (١)

قلت لابن القاسم : أرأيت من طاف فى الحجر ، أيعتد به أم لا ؟ قال : قال مالك : ليس ذلك بطواف ، قلت : فيلغيه فى قول

(١) الحجر بكسر الحاء وسكون الجيم ، هو فناء محوط مدور على صورة نصف دائرة ، خارج عن جدار الكعبة فى جهة الشام ، وقد جعله إبراهيم عليه السلام إلى جانب البيت ، وعمله عريشاً بالآراك ، وكان زرباً لغنم إسماعيل عليه السلام =

مالك ، ويبنى على ما كان طاف ؟ قال : نعم ، قال ابن القاسم : وسألنا مالكاً عن الركن ، هل يستلمه من ليس فى طواف ؟ قال : لا بأس بذلك ، قلت لابن القاسم : أرأيت من طاف بالبيت أول ما دخل مكة ، ثم صلى الركعتين ، فأراد الخروج إلى الصفا والمروة ، أيرجع فيستلم الحجر ، قبل أن يخرج إلى الصفا والمروة أم لا ؟ قال : قال مالك : نعم يرجع فيستلم الحجر ، ثم يخرج ، قلت : وإن لم يفعل ، أيرى عليه مالك لذلك شيئاً ؟ قال : لا ، قلت : أرأيت إن طاف بالبيت بعد ما سعى بين الصفا والمروة ، فأراد أن يخرج إلى منزله ، أيرجع إلى الحجر فيستلمه كلما أراد الخروج ؟ قال : ما سمعت من مالك فى هذا شيئاً ، ولا أرى ذلك إلا أن يشاء أن يستلمه فذلك له .

رسم فى الموضع الذى يقف به الرجل بين الصفا والمروة وفى الدعاء ورفع اليدين

قلت لابن القاسم : أى موضع يقف الرجل من الصفا والمروة ؟ قال : قال مالك : أحب إلى أن يصعد على أعلاها موضعاً يرى منه الكعبة ، قال : فقلنا لمالك : فإذا دعا ، أيقعد على الصفا والمروة ؟

= ثم إن قریشاً أدخلت فيه أذرعاً من الكعبة حين أعادت بناءها ، وكان متقدم علماء المذهب يرون الطواف من خارج الحجر شرط لصحة الطواف ، وقال اللخمي : الشرط عدم الطواف فى الجزء الذى تركته قریش فقط وهو المقدار السابق ، وأما من طاف خارج هذا المقدار ، ولو كان داخل الحجر ، فطوافه صحيح ، ولكنه أساء . أقول : إن الحجر كله مدور محوط ويصعب الطواف من داخل الحجر ولا يمر من هذا الجزء المقتطع من الكعبة إلا إذا تسلى الحائط المدور فى دخوله إلى الحجر وخروجه منه ، لذلك قول المتقدمين أولى .

انظر : « مواهب الجليل » (٧٧ ، ٧٦ / ٣) .

قال : ما يعجبني ذلك إلا أن يكون به علة ، قلت لابن القاسم :
فالنساء ؟ قال : ما سألتنا مالكا عنهن إلا كما أخبرتك ، قال ابن القاسم :
وأنا أرى أن النساء مثل الرجال ، أنهن يقفن قياما إلا أن يكون بهن
ضعف أو علة ، إلا أنهن إنما يقفن في أصل الصفا والمروة في
أسفلهما ، وليس عليهن صعود عليهما إلا أن يخلوا فيصعدن .

قلت : فهل كان مالك يذكر على الصفا والمروة دعاء مؤقتا ؟ قال :
لا ، قلت : فهل ذكر لكم مالك مقدار كم يدعو على الصفا والمروة ؟
قال : رأيته يستحب المكث في دعائه عليهما ، قلت لابن القاسم : فهل
كان يستحب مالك أن ترفع الأيدي على الصفا والمروة ؟ قال : رفعا
خفيفا ، ولا يمد يده رافعا ، قال : ورأيت مالكا يستحب أن يترك رفع
الأيدي في كل شيء ، قلت لابن القاسم : إلا في ابتداء الصلاة ، قال :
نعم إلا في ابتداء الصلاة ، قال : إلا أنه قال في الصفا والمروة : إن كان
فرفعا خفيفا ، وقال لي مالك : في الوقوف بعرفة : إن رفع أيضا فرفعا
خفيفا ، قلت لابن القاسم : فهل يرفع يديه في المقامين عند الجمرتين في
قول مالك ؟ ^(١) قال : لا أدري ما قوله ، ولا أرى أن يفعل .

قال ابن القاسم : وسئل مالك عن الإمام إذا أمر الناس بالدعاء ،
وأمرهم أن يرفعوا أيديهم في مثل الاستسقاء ، والأمر الذي ينزل

(١) المذهب عدم رفع اليدين في الدعاء عندهما ، لكن ورد رفع اليدين في
الحديث الذي أخرجه البخاري متصلا ، وابن عبد البر مرسلًا عن الزهري ، قال :
بلغنا أن رسول الله ﷺ كان إذا رمى الجمرة التي تلى مسجد منى رمى بسبع
حصيات يكبر كلما رمى بحصاة ، ثم يتقدم أمامها ، فيقف مستقبل البيت رافعا
يديه يدعو يطيل الوقوف ، ثم يأتي الجمرة الثانية فيرميها بسبع حصيات يكبر كلما
رمى حصاة ، ثم يكبر ذات الشمال فيقف مستقبل البيت رافعا يديه يدعو ..
الحديث ، البخاري (٣٣٢/٤) . انظر : « الاستذكار » (٢٠٢/١٣) .

بالمسلمين مما يشبه ذلك ؟ قال : فليرفعوا أيديهم إذا أمرهم . قال :
وليرفعوا رفعًا خفيفًا ، وليجعلوا ظهور أكفهم إلى وجوههم وبطونها
إلى الأرض ، قال ابن القاسم : وأخبرني بعض من أثق به أنه رأى
مالكًا في المسجد يوم الجمعة ودعا الإمام في أمر ، وأمر الناس برفع
أيديهم ، فرأى مالكًا فعل ذلك رفع يديه ونصبهما وجعل ظاهرهما مما
يلى السماء .

قال ابن القاسم : قال مالك : أكره للرجل إذا انصرف من
عرفات أن يمر في غير طريق المأزمين^(١) قال : وأكره للناس هذا
الذى يصنعون يقدمون أبنتهم إلى منى قبل يوم التروية ، وأكره لهم
أيضًا أن يتقدموا هم أنفسهم قبل يوم التروية إلى منى ، قال : وأكره
لهم أن يتقدموا إلى عرفة قبل يوم عرفة هم أنفسهم ، أو يقدموا
أبنتهم .

قال مالك : وأكره البنيان الذى أحدثه الناس بمنى ، قال : وما
كان بعرفة مسجد مذ كانت عرفة ، وإنما أحدث مسجدًا بعد بنى
هاشم بعشر سنين ، قال مالك : وأكره بنيان مسجد عرفة ؛ لأنه لم
يكن فيه مسجد منذ بعث الله نبيه ﷺ ، قال : فقلنا لمالك فالإمام
أين كان يخطب ؟ قال : فى الموضع الذى يخطب فيه ، ويصلى بالناس
فيه كان يتوكأ على شئ ويخطب ، قلت لابن القاسم : أفتحفظ عن
مالك أنه كره أن يقدم الناس أثقالهم من منى ، أو يقدم الرجل ثقله
من منى ؟ قال : لا أحفظه عن مالك ، ولا أرى به بأسًا .

(١) المأزمان : تنية المأزم ، وهو موضع بمكة بين المشعر الحرام وعرفة .
انظر : « معجم البلدان » (٤٧/٥) .

رسم فى موضع الأبطح^(١) وفى الطواف للمقارن ومن نسى بعض الطواف

قلت لابن القاسم : كيف الأبطح فى قول مالك إذا رجع الناس من منى ، وأى موضع هذا الأبطح ؟ قال : قال مالك : إذا رجع الناس من منى نزلوا الأبطح صلوا به الظهر والعصر والمغرب والعشاء إلا أن يكون رجل أدركه وقت الصلاة قبل أن يأتى الأبطح ، فيصلى الصلوات حيثما أدركه الوقت ، ثم يدخل مكة بعد العشاء .

قلت لابن القاسم : فمتى يدخل مكة هذا الذى صلى بالأبطح الظهر والعصر والمغرب والعشاء فى أول الليل ، أو فى آخر الليل ؟ قال : قال مالك : يصلى هذه الصلوات التى ذكرت لك ثم يدخل ، قال : وأرى أنه يدخل أول الليل ، قلت لابن القاسم : فأين الأبطح عند مالك ؟ قال : لم أسمع منه أين هو ، ولكن الأبطح معروف هو أبطح مكة حيث المقبرة ، وكان مالك يستحب لمن يقتدى به أن لا يدع أن ينزل بالأبطح ، وكان يوسع لمن لا يقتدى به أنه إذا دخل مكة أن لا ينزل بالأبطح ، قال : وكان يفتى بهذا سرا ، وأما علانية فكان يفتى بالنزول بالأبطح لجميع الناس ، قال : وقال مالك : من

(١) الأبطح : كل مسيل فيه دقاق الحصى فهو أبطح ، وقال ابن دُرَيْد : الأبطح والبطحاء : الرمل المنبسط على وجه الأرض ، وقال : الأبطح أثر المسيل ضيقا كان أو واسعا ، والأبطح يُضاف إلى مكة وإلى منى ، لأن مسافته منهما واحدة ، وربما كان إلى منى أقرب .

انظر : «مراصد الاطلاع» (١٧/١) .

قرن الحج والعمرة أجزأه طواف واحد عنهما وهى السنة^(١) .

قلت لابن القاسم : رأيت من دخل مكة معتمرًا مراهقًا ، فلم يستطع الطواف بالبيت خوفًا أن يفوته الحج ، فمضى إلى عرفات ، وفرض الحج فرمى الجمرة أليخلق رأسه ، أم يؤخر حلاق رأسه حتى يطوف بالبيت لمكان عمرته فى قول مالك ؟ قال : قال مالك : هذا قارن وليخلق إذا رمى الجمرة ، ولا يؤخر حتى يطوف بالبيت .

قلت لابن القاسم : رأيت رجلًا دخل مكة معتمرًا ، فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ، ونسى الركعتين اللتين على أثر الطواف حتى انصرف إلى بلاده ووطئ النساء ؟ قال : يركعهما إذا ذكر ويهدى هديًا ، قلت : فإن ذكر أنه لم يكن طاف بالبيت إلا ستًا ، كيف يصنع ؟^(٢) قال : يعيد الطواف بالبيت ، ويصلى الركعتين ، ويسعى بين الصفا والمروة ، ويؤمر الموسى على رأسه ويقضى عمرته ويهدى ، قلت : فإن كان حين دخل مكة طاف بالبيت وسعى ، ثم أردف الحج ، فلما كان بعرفة ذكر أنه لم يكن

(١) لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها : « طوافك بالبيت ، وبين الصفا والمروة يكفيك لحجك وعمرتك » رواه أحمد (١٢٤/٦) ، وما أخرجه الترمذى فى الحج رقم (٩٤٧) من حديث جابر أن رسول الله ﷺ قرن الحج والعمرة ، فطاف لهما طوافًا واحدًا ، وقال أبو عيسى : حديث جابر حديث حسن .

(٢) فمن ترك من الطواف الركن طواف الإفاضة شوطًا أو بعض شوط ، رجع له من بلاده ، وهذا هو المعروف فى المذهب ، ونقل ابن المواز قال مالك : ومن ذكر شوطًا من طوافه فليرجع له من بلاده ، وإلى هذا رجع ابن القاسم بعد أن كان يخفف الشوط والشوطين إذا رجع لبلاده ، وأما إن كان بمكة فلا نختلف فى إعادته ، والظاهر أن ابن القاسم لما كان يقول بتخفيف ذلك ، كان يوجب عليه فى ذلك دما ، والله أعلم . انظر : « مواهب الجليل » (٦٤/٣) .

طاف بالبيت إلا ستًا ، كيف يفعل ؟ قال : هذا قارن يعمل عمل القارن .

قلت لابن القاسم : هل كان مالك يكره الحلاق يوم النحر بمكة ؟ قال : قال مالك : الحلاق بمنى يوم النحر أحب إلى ، فإن حلق بمكة أجزأه ، ولكن أفضل ذلك أن يحلق بمنى ، قال : وقال مالك : فى الذى تفضل بدنته يوم النحر : إنه يؤخر حلاق رأسه ويطلبها ، قلت : فيطلبها نهاره كله يومه ذلك ، قال : قال مالك : لا ، ولكن ما بينه وبين أن تزول الشمس ، فإن أصابها وإلا حلق رأسه ، قلت لابن القاسم : أرايت إن كانت هذه البدنة مما عليه بدلها أو كانت مما لا بدل عليه لها فهما سواء ؟ قال : نعم هما سواء عند مالك ، ولا يجزئان عليه شيئًا ، وهو بمنزلة من لم يهد يفعل ما يفعل من لم يهد من وطء النساء ، والإفاضة ، وحلق رأسه ، ولبس الثياب كذلك قال مالك .

قلت لابن القاسم : أرايت ما أوقفه غيرى من الهدى ، أيجزئنى فى قول مالك ؟ قال : قال مالك : لا يجزئ إلا ما أوقفته أنت لنفسك ، قلت : هل توقف الإبل والبقر والغنم فى قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : فهل ييات بما وقف من الهدى بعرفة وفى المشعر الحرام ؟ قال : إن بات به فحسن ، وإن لم يبيت ، فلا شىء عليه ، قلت : فهل يخرج الناس بالهدى يوم التروية كما يخرجون إلى منى ، ثم يدفعون كما يدفعون إلى عرفات ؟ قال : لم أسمع من مالك أكثر من أن يقف بها بعرفة ، ولا يدفع بها قبل غروب الشمس ، قال ابن القاسم : فإن دفع بها قبل غروب الشمس ، فليس ذلك بوقف .

قلت لابن القاسم : فإن عاد بها فوقفها قبل انفجار الصبح بعرفة ،
 أيكون هذا وقفًا ؟ ، قال : نعم هو عندي وقف وذلك أن مالكًا قال لي
 في الرجل يدفع قبل أن تغرب الشمس من عرفة ، قال : إن أدرك أن
 يرجع ، فيقف بعرفة قبل أن يطلع الفجر كان قد أدرك الحج ، وإن فاته
 أن يقف بعرفة قبل طلوع الفجر ، فقد فاتته الحج فعليه الحج من قابل ،
 وكذلك الهدى إلا أن الهدى يساق إلى مكة ، فينحر بها ولا ينحر
 بمئى ، قلت لابن القاسم : أرأيت ما اشترى من الهدى بعرفات ،
 فوقفه بها أليس يجزئ في قول مالك ؟ قال : نعم .

في إحرام أهل مكة والمعتمرين

قلت لابن القاسم : من أين يستحب مالك للمعتمرين وأهل
 مكة أن يحرموا بالحج ؟ قال : من المسجد الحرام .

في تقليد الهدى وتشعيه

قلت لابن القاسم : متى يقلد الهدى ، ويشعر ، ويجلّل^(١) في
 قول مالك ؟ قال : قبل أن يحرم يقلد ويشعر ويجلّل ، ثم يدخل
 المسجد ، فيصلّى ركعتين ، ولا يحرم في دبر الصلاة في المسجد ،
 ولكن إذا خرج ، فركب راحلته في فناء المسجد ، فإذا استوت به لبي
 ولم ينتظر أن يسير ، وينوى بالتلبية الإحرام إن حجًا فحج ، وإن
 عمرة فعمرة ، قلت : وإن كان قارئًا ؟ قال : قال مالك : إذا كان
 قارئًا فوجه الصواب فيه أن يقول : « لبيك بعمرة وحجة » يبدأ

(١) جَلَّل الدابة : ألبسها الجُلَّ ، والجلال ما يجعل على ظهر البعير .
 انظر : « الوسيط » (جلد) (١٣٦ / ١) ، و « النهاية » (٢٨٩ / ١) .

بالعمرة قبل الحجة ، قال : ولم أسأله أيتكلم بذلك ، أم ينوى بقلبه العمرة ثم الحجة إذا هو لبي ؟ إلا أن مالكاً قال لى : النية تكفيه فى الإحرام ، ولا يسمى عمرة ولا حجة ، قال ابن القاسم : فى القارن أيضاً : إن النية تجزئه ، ويقدم العمرة فى نيته قبل الحج ، قال : قال مالك : فإن كان ماشياً ، فحين يخرج من المسجد ويتوجه للذهاب يحرم ، ولا ينتظر أن يظهر بالبيداء .

قلت لابن القاسم : أرايت من قلّد وهو يريد الذهاب مع هديه إلى مكة ، أ يكون بالتقليد أو بالإشعار ، أو بالتّجليل مُحرمًا فى قول مالك ؟ قال : لا حتى يحرم ، قال ابن القاسم : يقلد ، ثم يشعر ، ثم يجلل فى رأى كل ذلك واسع .

قلت لابن القاسم : أرايت من ضَفَرَ^(١) أو عَقَصَ^(٢) أو لَبَدَ^(٣) ، أيامره مالك بالحلاق ؟ قال : نعم ، قلت : فَلِمَ أمره مالك بالحلاق ؟ قال : للسنّة^(٤) ، قلت : فما معنى هذا القول

(١) ضَفَرَ الشعر : نسج بعضه على بعض ، أو جعله ضفائر بثلاث طاقات فما فوقها .

انظر : « الوسيط » (ضفر) (٥٦٢ / ١) .

(٢) عَقَصَت المرأة شعرها : أخذت كل خصلة منه فلوتها ثم عقدتها حتى يبقى فيها التواء ، ثم أرسلتها . انظر : « الوسيط » (عقص) (٦٣٨ / ٢) .

(٣) لَبَدَ الشعر : ألزقه بشيء لزج كصمغ أو نحوه حتى صار كاللبد . انظر : « الوسيط » (لبَد) (٨٤٥ / ٢) .

(٤) أخرجه مالك فى « الموطأ » فى الحج رقم (٢٠١) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : من عقص رأسه ، أو ضفر ، أو لَبَدَ ، فقد وجب عليه الحِلَاقُ ، وكذلك البخارى فى اللباس رقم (٥٩١٤) ، ومالك فى « الموطأ » فى الحج رقم (٢٠٠) بلفظ : « من ضفر رأسه فليحلق ولا تشبهوا بالتلبيد » .

عندكم ، ولا تشبهوا بالتلبيد ؟ قال : معناه أن السنة جاءت فيمن
لبد فقد وجب عليه الحلاق^(١) ، وقيل من عقص ، أو ضفر فليحلق ،
ولا تشبهوا : أى لا تشبهوا علينا ، فإنه مثل التلبيد .

رسم فى تقصير المرأة

قلت لابن القاسم : فهل ذكر لكم مالك ، كم تأخذ المرأة من
شعرها فى الحج أو العمرة ؟ قال : نعم الشيء القليل ، وقال لنا
مالك : ولتأخذ من جميع قرون^(٢) رأسها ، قال : قال مالك : ما
أخذت من ذلك ، فهو يكفيها ، قلت : فإن أخذت من بعض
القرون ، وأبقت بعضها ، أيجزئها فى قول مالك ؟ قال : لا ، قلت :
وكذلك لو أن رجلاً قصر من بعض شعره ، وأبقى بعضه ، أيجزئه فى
قول مالك ؟ قال : لا ، قلت : فإن قصر أو قصرت بعضاً وأبقيا
بعضاً ، ثم جامعها ؟ قال : لا أحفظ من مالك فيه شيئاً ، وأرى
عليهما الهدى ، قلت : فكم حدّ ما يقصر الرجل من شعره فى قول
مالك ؟ قال : ما سمعت من مالك فيه حدّاً ، وما أخذ من ذلك
يجزئه .

(١) فى المذهب الفرض : بمعنى الواجب فى جميع الفروع ، إلا فى باب الحج ؟
فإن الفرض فيه ما يبطل الحج بتركه ، والواجب يجبر بالدم وهنا ذكر مثلاً للواجب
الذى يجبر تركه بالدم ، وهو الحلاق سواء كان صاحبه ملبداً شعره ، أو عاقصاً ،
أو مضفراً ، وفرائض الحج فى المذهب الإحرام ، وطواف الإفاضة ، والسعى ،
والوقوف بعرفة ، أما الواجبات فكثيرة يصعب حصرها . انظر : « شرح الخرشي
على المختصر » (٢/ ٢٨٠ ، ٢٨١) ، و « المعونة » (١/ ٥١٧) .

(٢) القرن : من رأس الإنسان : جانبه وموضع القرن منه .

انظر : « الوسيط » (قرن) (٢/ ٧٥٨) .

قلت لابن القاسم : أكان مالك يرى طواف الصدر ^(١) واجباً ؟ ، قال : لا ، ولكنه كان لا يستحب تركه وكان يقول : إن ذكره ولم يتباعد فليرجع ويذكر أن عمر ردّ رجلاً من مرّ الظَّهران ، خرج ولم يطف طواف الوداع ^(٢) ، قلت : فهل حدّ لكم مالك أنه يرجع من مرّ الظَّهران ، قال : لا لم يحدّ لنا مالك أكثر من قوله : إن كان قريباً .

رسم في الطواف على غير وضوء

قلت لابن القاسم : أرأيت من طاف لعمرته ، وهو على غير وضوء ، ثم ذكر ذلك بعد ما حل منها بمكة أو ببلاده ؟ قال : قال مالك : يرجع حراماً كما كان ، ويطوف بالبيت ، وهو كمن لم يطف ^(٣) ، وإن كان قد حلق بعد ما طاف لعمرته على غير وضوء ، فعليه أن ينسك أو يصوم أو يطعم ، قلت : فإن كان قد أصاب النساء ، وتطيب ، وقتل الصيد ؟ قال : عليه في الصيد ما على المحرم

(١) طواف الصّدر : ولهذا الطواف عند الفقهاء أربعة أسماء : الأول : طواف الزيارة ؛ لأنه يفعل عندها ، والثاني : طواف الإفاضة ؛ لأنه يفعل بعدها ، والثالث : الطواف الواجب ، والرابع : طواف الصّدر ؛ لأنه يفعل بعده أيضاً ، والصّدر : رجوع المسافر من مقصده . انظر : « معجم المصطلحات » (٤٤١ / ٢) .
(٢) أخرجه مالك في « الموطأ » في الحج رقم (١٢٢) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (١٦٢ / ٤) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٣) محل ذلك إذا لم يكن قد طاف تطوعاً بعد ذلك ، فإن كان قد طاف تطوعاً بعد ذلك ، فإنه يجزئه عن الطواف الواجب ، وقد جاء في « المدونة » (٤٠٦ / ١) طبع دار صادر : قول الإمام في الرجل يطوف طواف الإفاضة على غير وضوء ، وقال : أرى عليه أن يرجع من بلاده ، فيطوف طواف الإفاضة إلا أن يكون قد طاف تطوعاً بعد طوافه الذي طافه للإفاضة بغير وضوء ، فإن كان قد طاف بعده تطوعاً أجزأ من طواف الإفاضة (المعلق) .

لعمرته التى لم يحل منها ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : فإن وطئ مرة بعد مرة ، أو أصاب صيدًا بعد صيد ، أو تطيب مرة بعد مرة ، أو لبس الثياب مرة بعد مرة ؟ قال : أما الثياب والوطء ، فليس عليه إلا مرة واحدة لكل ما لبس مرة ، ولكل ما وطئ مرة ؛ لأن اللبس إنما لبسه على وجه النسيان ، ولم يكن بمنزلة من ترك شيئًا ، ثم عاد إليه لحاجة إنما كان لبسه فورًا واحدًا دائمًا ، فليس عليه إلا كفارة واحدة ، وأما الصيد فعليه لكل ما فعل من ذلك فدية فدية .

قال ابن القاسم : قال مالك : إذا لبس المحرم الثياب يريد بذلك لبسًا واحدًا ، فليس عليه فى ذلك إلا كفارة واحدة ، وإن لبس ذلك أيامًا إذا كان لبسًا واحدًا أراده ، قلت لابن القاسم : فإن كانت نيته حين لبس الثياب أن يلبسها لكى يروه ، فجعل يخلعها بالليل ، ويلبسها بالنهار ، حتى مضى لذلك من لباسه ثيابه عشرة أيام ، قال : ليس عليه فى هذا عند مالك إلا كفارة واحدة ، قال : والذى ذكرت لك من أمر المعتمر الذى طاف على غير وضوء ، فلبس الثياب لا يشبه هذا ؛ لأنه لبس الثياب يريد بذلك لبسًا واحدًا ، فليس عليه فى ذلك إلا كفارة واحدة ، قلت لابن القاسم : أرأيت هذا الذى جعلت عليه كفارة فى قول مالك إذا لبس الثياب لبسًا واحدًا أجعلت عليه كفارة واحدة مثل الأذى ؟ قال : نعم ، قلت : فإن لم يكن به أذى ، ولكنه نوى أن يلبس الثياب جاهلاً أو جرأة أو حقدًا فى إحرامه عشرة أيام ، فلبس النهار ، ثم خلع الليل ، ثم لبس أيضًا لما ذهب الليل ؟ ، قال : ليس عليه أيضًا إلا كفارة واحدة ؛ لأنه على نيته التى نوى فى لبس الثياب .

قلت لابن القاسم : أرأيت الطيب إذا فعله مرة بعد مرة ، ونيته أن يتعالج بدواء فيه طيب ما دام في إحرامه حتى يبرأ من جرحه أو قرحته ؟ قال ابن القاسم : عليه كفارة واحدة ، قال مالك : فإن فعل ذلك مرة بعد مرة ، ولم تكن نيته على ما فسر لك فعليه لكل مرة الفدية ، قال ابن القاسم : سأل رجل مالكا وأنا عنده قاعد : في أخت له أصابتها حمى بالجحفة فعالجوها بدواء فيه طيب ، ثم وصف لهم شيء آخر فعالجوها به ، وكل هذه الأدوية فيها الطيب ، وكان ذلك في منزل واحد ؟ قال : فسمعت مالكا وهو يقول : إن كان علاجكم إياها أمرا قريبا بعضه من بعض ، وهو في فور واحد ، فليس عليها إلا فدية واحدة .

قلت لابن القاسم : أرأيت لو أن رجلا أفرد الحج فطاف بالبيت الطواف الواجب عند مالك أول ما دخل مكة ، وسعى بين الصفا والمروة ، وهو على غير وضوء ، ثم خرج إلى عرفات فوقف المواقف ، ثم رجع إلى مكة يوم النحر ، فطاف طواف الإفاضة ^(١) على وضوء ، ولم يسع بين الصفا والمروة حتى رجع إلى بلاده ، وقد أصاب النساء ، ولبس الثياب ، وأصاب الصيد والطيب ، قال : قال مالك : يرجع إن كان قد أصاب النساء ، فيطوف بالبيت ، ويسعى بين الصفا والمروة ، وعليه أن يعتمر ، ويهدى بعد ما يسعى بين الصفا والمروة ، وليس عليه في لبس الثياب شيء ؛ لأنه لما رمى الجمرة ، وهو حاج حل له لبس الثياب قبل أن يطوف بالبيت ،

(١) الإفاضة : الرجوع ، وقيل : هي الدفع بكثرة ، قال الزخشرى : الصب ، ثم استعيرت للدفع في السير ونحوه ، وأفاض الحاج : أسرع من دفعه من عرفة إلى المزدلفة ، وأيضاً رجعوا من منى إلى مكة يوم النحر .

انظر : «معجم المصطلحات» (١/٢٤٣) .

فليس عليه فى لبس الثياب شىء ، وهو إذا رجع إلى مكة رجع وعليه الثياب حتى يطوف ، ولا يشبه هذا المعتمر ؛ لأن المعتمر لا يحل له لبس الثياب ، حتى يفرغ من سعيه بين الصفا والمروة ، وقال فيما تطيب به هذا الحاج : هو خفيف ؛ لأنه إنما تطيب بعد ما رمى جمرة العقبة ، فلا دم عليه ، وأما ما أصاب من الصيد ؛ فإن عليه لكل صيد أصابه الجزاء ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم .

قلت : أفحلق إذا طاف بالبيت ، وسعى بين الصفا والمروة حين يرجع ؟ قال : لا ؛ لأنه قد حلق بمنى وهو يرجع حلالاً إلا من النساء والطيب والصيد حتى يطوف ويسعى ، ثم عليه عمرة بعد سعيه ، ويهدى ، قلت : فهل يكون عليه لما آخر من الطواف بالبيت حتى دخل مكة ، وهو غير مراهق دم ، أم لا فى قول مالك ؟ قال : لا يكون عليه فى قول مالك الدم لما آخر من الطواف الذى طافه حين دخل مكة على غير وضوء ، وأرجو أن يكون خفيفاً ؛ لأنه لم يتعمد ذلك ، وهو عندى بمنزلة المراهق ، قال : وقد جعل مالك على هذا الحاج العمرة مع الهدى وجل الناس يقولون : لا عمرة عليه فالعمرة مع الهدى تجزئه من ذلك ، وهو رأى .

فيمن آخر طواف الزيارة^(١)

قلت لابن القاسم : أرأيت من آخر طواف الزيارة حتى مضت أيام التشريق ؟ قال : سألت مالكا عن آخر طواف الزيارة حتى

(١) طواف الزيارة : ولهذا الطواف عند الفقهاء أربعة أسماء : طواف الزيارة ، وطواف الإفاضة ، والطواف الواجب ، وطواف الصدر ، وسمى بالزيارة ، إضافة إليها . انظر : «معجم المصطلحات» (٢/٤٤١) .

مضت أيام التشريق ، قال : إن عجله فهو أفضل ، وإن أخر فلا شيء عليه ، قال : وقال مالك : بلغني أن بعض أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يأتون مراهقين ، فينفذون لحجهم ، ولا يطوفون ، ولا يسعون ، ثم يقدمون منى فلا يفيضون من منى إلى آخر أيام التشريق ، فيأتون فينيخون بإبلهم عند باب المسجد ، فيدخلون ويطوفون بالبيت ويسعون ، ثم ينصرفون فيجزئهم طوافهم ذلك لدخولهم مكة وإفاضةهم ولوداعهم البيت .

قلت : رأيت من دخل مكة بحجة ، فطاف في أول دخوله ونسى أشواطاً ، وبقي الشوط السابع^(١) فصلى ركعتين وسعى بين الصفا والمروة ، قال : إن كان ذلك قريباً فليعد فيطوف الشوط الباقي ، ويركع ويسعى بين الصفا والمروة ، قال : فإن تطاول ذلك أو انتقض وضوءه استأنف الطواف من أوله ، ويصلى الركعتين ، ويسعى بين الصفا والمروة ، قلت : فإن هو لم يذكر هذا الشوط الذي نسيه من الطواف بالبيت إلا في بلاده ، أو في الطريق وذلك

(١) إذ لابد من الأشواط السبعة كاملة ، يوجد خطأ كثير الوقوع ، ويترتب عليه ترك جزء من الشوط الأول ، وبذلك يبطل الطواف لنقصه عن كمال السبعة ، وخاصة إذا كان طواف فرض ، ويحدث ذلك إذا بدأ الطائف طوافه بعد تقبيله الحجر الأسود ، ثم يكمل هذا الشوط ، فيكون قد ترك بعض خطوات ما بين الركن ، ويترتب عليه بطلان الحج ببطلان طواف الإفاضة إن كان هذا طواف إفاضة ، أو يجب عليه دم إذا كان ذلك في طواف القدوم .

ولتفادي ذلك ، فإنه يجب على من يريد أن يستلم الحجر في بداية طوافه أن يرجع بعد ذلك إلى بداية الركن الذي به الحجر الأسود ، بل الأفضل أن يبدأ قبله ببعض خطوات من باب الاحتياط ، أو إذا نسى ذلك فعليه في الشوط السابع أن يستمر ماشياً حتى يصل إلى المكان الذي بدأ فيه الطواف لتعويض الخطوات التي تركها في الشوط الأول . انظر : « مواهب الجليل » (٦٧ / ٣) .

بعد ما وقف بعرفات ، وفرغ من أمر الحج إلا أنه لم يسع بين الصفا
والمروة إلا بعد طوافه بالبيت ، ذلك الطواف الناقص ، قال : قال
مالك : يرجع فيطوف بالبيت سبوعًا ، ويصلي الركعتين ، ويسعى
بين الصفا والمروة ، ويفعل كما وصفت لك قبل هذه المسألة ، فإن
كان قد جامع بعد ما رجع فعل كما وصفت لك قبل هذه المسألة .

قلت لابن القاسم : أكان مالك يكره التزويق في القبلة ؟ قال :
نعم كان يكرهه ، ويقول يشغل المصلين ، قال مالك : وكان عمر
ابن عبد العزيز قد همَّ أن يقلع التذهيب الذي في القبلة ، ف قيل له :
إنك لو جمعت ذهبه لم يكن شيئًا فتركه ، قال مالك : وأكره أن
يكون المصحف في القبلة ليصلى إليه ، فإذا كان ذلك موضعه حيث
يعلق ، فلا أرى به بأسًا ، قلت لابن القاسم : رأيت لو أن رجلًا
دخل مكة فطاف أول ما دخل مكة لا ينوي بطوافه هذا فريضة
ولا تطوعًا ، ثم سعى بين الصفا والمروة ؟ قال : لا يجزئه سعيه بين
الصفا والمروة إلا بعد طواف ينوي به طواف الفريضة ، قال : فإن
فرغ من حجه ورجع إلى بلاده وتباعد أو جامع النساء ، رأيت ذلك
مجزئًا عنه ، ورأيت عليه الدم ، والدم في هذا خفيف عندي ، قال :
وإن كان لم يتباعد رأيت أن يطوف بالبيت ، ويسعى بين الصفا
والمروة ، قلت : أتخفظ عن مالك هذا ؟ قال : لا ، ولكنه رأى ؛
لأن مالكًا قال : في الرجل يطوف طواف الإفاضة على غير وضوء ،
قال : أرى عليه أن يرجع من بلاده فيطوف طواف الإفاضة ؛ إلا أن
يكون قد طاف تطوعًا بعد طوافه الذي طافه للإفاضة بغير وضوء ؛
فإن كان قد طاف بعده تطوعًا أجزاءه من طواف الإفاضة ، قلت :
وطواف الإفاضة عند مالك واجب ؟ قال : نعم .

فيمَن طاف بعض طوافه في الحَجَر^(١)

قلت لابن القاسم : أرأيت من طاف بعض طوافه في الحَجَر ، فلم يذكر حتى رجع إلى بلاده ؟ ، قال : قال مالك : ليس ذلك بطواف ، فليرجع في قول مالك ، وهو مثل من لم يطف ، قلت لابن القاسم : هل سألتُم مالكًا عن طاف بالبيت منكوسًا^(٢) ما عليه ؟ ، قال : ذلك لا يجزئه ، قلت لابن القاسم : أرأيت من طاف بالبيت محمولاً من غير عذر ؟ قال : لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ، ولكن قال مالك : من طاف محمولاً من عذر أجزاءه ، قال ابن القاسم : وأرى أن يعيد هذا الطواف الذي طاف من غير عذر محمولاً ، قال : فإن كان قد رجع إلى بلاده رأيت أن يهريق دمًا ، قلت لابن القاسم : أرأيت من طاف بالبيت في حج أو عمرة طوافه الواجب ، فلم يستلم الحَجَر في شيء من ذلك ، أ يكون عليه لذلك شيء أم لا ؟ قال : لا شيء عليه ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم .

قلت لابن القاسم : هل تجزئ المكتوبة من ركعتي الطواف في قول مالك ؟ قال : لا ، قلت لابن القاسم : فهل يكره مالك

(١) الحَجَر : حجر الكعبة ، وهو مصطبة محوطة بحائط إلى ما دون الصدر ، منه ما تركت قریش من الكعبة ، واقتصرت في بنیان الكعبة عنه ، وقد زيد فيه زيادة إلى التدوير أخرجه عن التريبع ، وله بابان مع ركنی الكعبة : العراقي والشامي ، والطواف من خارجه ، ويقال : إن فيه قبر هاجر أم إسماعيل عليه السلام .

(٢) المنكوس : المقلوب ، يقرأ القرآن منكوسًا يتدئ من آخره إلى أوله ، ومن آخر السورة إلى أولها ، وكذلك بالنسبة للعمل .
انظر : « الوسيط » (نكس) (٩٩٠ / ٢) .

الحديث فى الطواف ؟ قال : كان يوسع فى الأمر الخفيف من ذلك ، قلت : فهل كان يوسع فى إنشاد الشعر فى الطواف ؟ قال : لا خير فيه ، وقد كان مالك يكره القراءة فى الطواف ، فكيف الشعر ؟! وقال مالك : ليس من السنة القراءة فى الطواف ^(١) ، قلت : فإن باع أو اشترى فى طوافه ؟ قال : لا أحفظ من مالك فيه شيئاً ، ولا يعجبني ، قلت لابن القاسم : ما يقول مالك فيمن كان فى الطواف فوضعت جنازة ، فخرج فصلى عليها قبل أن يتم طوافه ؟ قال : قال مالك : لا يخرج الرجل من طوافه إلى شىء من الأشياء إلا إلى الفريضة ، قال ابن القاسم : ففى قوله هذا ما يدلنا على أنه يستأنف ، ولا يبنى ، ولقد سألنا مالكاً عن الرجل يطوف بعض طوافه ، فيذكر نفقة له قد كان نسيها فخرج فأخذها ، ثم رجع ، قال : يستأنف ، ولا يبنى .

قلت لابن القاسم : هل يؤخر الرجل ركعتى الطواف حتى يخرج إلى الحل ؟ ، قال : قال مالك : إن طاف بالبيت فى غير إبان الصلاة ، فلا بأس أن يؤخر صلاته ، وإن خرج إلى الحل فليركعهما فى الحل ، ويجزئانه ما لم ينتقض وضوءه ، فإن انتقض وضوءه قبل أن يركع ، وقد كان طوافه هذا طوافاً واجباً ، فليرجع حتى يطوف بالبيت ، ويركع الركعتين ؛ لأن من انتقض وضوءه بعد الطواف قبل أن يصلى الركعتين رجع فطاف ؛ لأن الركعتين من الطواف يوصلان بالطواف ، قال مالك : إلا أن يتباعد ذلك فليركعهما

(١) أخرجه ابن أبى شيبة (٣/٣٨٨) موقوفاً على ابن عمر رضى الله عنهما ، من حديث يحيى البكاء قال : « سمع ابن عمر رجلاً يقرأ وهو يطوف بالبيت فنهاه » .

ولا يرجع وليهد هديًا ، قلت لابن القاسم : أي ذلك أحب إلى مالك الطواف بالبيت أم الصلاة ؟ قال ابن القاسم : لم يكن مالك يجيب في مثل هذا ، قال : وأما الغرباء فالطواف أحب إلى لهم .

قلت لابن القاسم : أرايت رجلاً طاف سبوعًا ، فلم يركع الركعتين حتى دخل في سبوع آخر ؟ قال : قال مالك : يقطع الطواف الثاني ، ويصلي الركعتين ، قلت لابن القاسم : فإن لم يصل الركعتين حتى طاف سبوعًا تامًا من بعد سبوعه الأول ، أيصلي لكل سبوع ركعتين ؟ قال : نعم يصلي لكل سبوع ركعتين ؛ لأنه أمر قد اختلف فيه ، قلت لابن القاسم : هل يكره أن يطوف الرجل بالبيت وعليه خُفّاه أو نعلاه ؟ قال : لا لم يكن يكره ذلك ، قلت لابن القاسم : هل كان مالك يكره أن يدخل البيت بالنعلين أو الخفين ؟ قال : نعم ، قلت : فهل يكره أن يدخل الحجر بنعليه أو خفيه ؟ قال : لا أحفظ من مالك فيه شيئًا ، ولا أرى به بأسًا ، قال ابن القاسم : وكان مالك يكره أن يصعد أحد على منبر رسول الله ﷺ بخفين أو نعلين للإمام أو غير الإمام .

رسم فيمن طاف وفي ثيابه نجاسة واستلام الأركان ومن طاف في سقائف^(١) المسجد ومن رمل في سعيه كله

قلت لابن القاسم : أرايت من طاف بالبيت وفي ثوبه نجاسة أو في جسده الطواف الواجب أيعيد أم لا ؟ قال : لا أرى أن يعيد ،

(١) سقائف : جمع سقيفة ، وهي العريش يستظل به .

انظر : « الوسيط » (سقف) (١ / ٤٥٣) .

وهو بمنزلة من صلى بنجاسة ، فذكر بعد ما مضى الوقت ، قال :
بلغنى ذلك عمن أثق به ، قلت لابن القاسم : رأيت الركن أيستلمه
كلما مرَّ به أم لا فى قول مالك ؟ قال : ذلك واسع إن شاء استلم ،
وإن شاء ترك ، قال : ويستلم ويترك عند مالك ، قلت : فهل
يستلم الركنين الآخرين عند مالك أم يكبر إذا حاذهما ؟ قال : قال
مالك : لا يستلمان ، قال ابن القاسم : ولا يكبر .

قلت لابن القاسم : رأيت من دخل فطاف بالبيت أول ما دخل
فى حج أو عمرة ، فنسى أن يرمل الأشواط الثلاثة ، أيقضى الرمل
فى الأربعة الأشواط الباقية ؟ قال : قال مالك : من طاف أول ما
دخل ، فلم يرمل رأيت أن يعيد إن كان قريبًا ، وإن تباعد لم أر أن
يعيد ، ولم أر عليه لترك الرمل شيئًا ، ثم خفف الرمل بعد ذلك ،
ولم ير عليه إعادة أصلاً .

قلت لابن القاسم : رأيت رجلًا نسى أن يرمل حتى طاف
الأشواط الثلاثة ، ثم ذكر وهو فى الشوط الرابع ، كيف يصنع ؟
قال : يمضى ، ولا شىء عليه ، لا دم ولا غيره ، ، قلت لابن
القاسم : رأيت من رمل الأشواط السبعة كلها ، أ يكون عليه شىء
فى قول مالك ؟ قال : لا ، قلت له : رأيت من طاف فى سقائف
المسجد بالبيت ؟ قال : قال مالك : من طاف وراء زمزم من زحام
الناس فلا بأس بذلك ، قال ابن القاسم : وإن كان يطوف فى سقائف
المسجد من زحام الناس ، فلا بأس بذلك ، قلت : فإن كان إنما
يطوف فى سقائف المسجد فرارًا من الشمس يطوف فى الظل ؟ قال :
لا أدرى ما أقول فى هذا ، ولا يعجبنى ذلك ، وعلى من فعل ذلك
لغير زحام أن يعيد الطواف .

قلت : أرأيت من زمل في سعيه بين الصفا والمروة كله ، حتى
فرغ من سعيه ، أيجزئه ذلك في قول مالك ؟ قال : يجزئه ، وقد
أساء ، قلت : أرأيت إن بدأ بالمروة وختم بالصفا ، كيف يصنع في
قول مالك ؟ قال : يعيد شوطاً واحداً ، ويلغى الشوط الأول حتى
يجعل الصفا أولاً والمروة آخرًا .

فيمن ترك السعى بين الصفا والمروة حتى رجع إلى بلده والجنب يسعى بين الصفا والمروة والسعى بين الصفا والمروة راكباً .

قلت لابن القاسم : أرأيت إن ترك السعى بين الصفا والمروة في
حج أو عمرة فاسدة ، حتى رجع إلى بلاده ، كيف يصنع في قول
مالك ؟ قال : يصنع فيهما كما يصنع من ترك السعى بين الصفا
والمروة في حجه التام أو عمرته التامة ، قلت : فإن كان إنما ترك من
السعى بين الصفا والمروة شوطاً واحداً في حج صحيح أو فاسد أو
عمرة صحيحة أو فاسدة ؟ قال : قال مالك : يرجع من بلده ، وإن
لم يترك إلا شوطاً واحداً من السعى بين الصفا والمروة ، قلت له :
فهل يجزئ الجنب أن يسعى بين الصفا والمروة في قول مالك ، إذا
كان قد طاف بالبيت وصلى الركعتين طاهراً ؟ قال : إن سعى جنباً
أجزأه في رأيي .

قلت لابن القاسم : هل يصعد النساء على الصفا ؟ قال : قال مالك :
يقفن في أصل الصفا والمروة ، وكان يستحب للرجال أن يصعدوا
على أعلى الصفا والمروة موضعاً يرون البيت منه ، قال ابن القاسم :

وإنما يقف النساء في الزحام أسفل الصفا ، ولو كنَّ في أيام لا زحام فيها كان الصعود لهن أفضل على الصفا والمروة .

قلت : فهل كان مالك يكره أن يسعى أحد بين الصفا والمروة راكبًا من رجل أو امرأة؟ قال : قال مالك : لا يسعى أحد بين الصفا والمروة راكبًا إلا من عذر ، قال : وكان ينهى عن ذلك أشد النهى ، قلت لابن القاسم : فإن طاف راكبًا هل كان يأمره مالك بالإعادة؟^(١) قال : أرى إن لم يفت ذلك رأيت أن يعيد ، قلت لابن القاسم : فإن تطاول ذلك ، هل عليه دم؟ قال : نعم .

رسم فيمن جلس في سعيه ومن لم يرمل في سعيه أو صلى على جنازة وهو يسعى أو يحدث ومن أصابه حغن وهو يسعى

قلت لابن القاسم : ما قول مالك فيمن جلس بين ظهراني سعيه بين الصفا والمروة من غير علة؟ قال : قال مالك : إن كان ذلك شيئًا خفيفًا ، فلا شيء عليه ، قال ابن القاسم : وإن تطاول ذلك حتى يصير تاركًا للسعى الذي كان فيه رأيت أن يستأنف ولا يبنى ، قلت له : فإن لم يرمل في بطن المسيل بين الصفا والمروة ، هل عليه شيء؟ قال : لا شيء عليه كذلك قال مالك .

(١) في الجواهر : إن طاف محمولاً أو راكبًا من غير عذر ، قال عبد الوهاب : يكره له ذلك ، وحمل علماء المذهب طوافه صلى الله عليه وآله وسلم راكبًا على أنه كان لعذر ؛ وذلك حتى يراه الناس ليستفتوه في المناسك .
انظر : « الذخيرة » (٣/٢٤٧) .

قلت : أرأيت من سعى بين الصفا والمروة ، ثم صلى على جنازة قبل أن يفرغ من سعيه ، أو اشترى ، أو باع ، أو جلس يتحدث ، أيبنى في قول مالك أو يستأنف ؟ قال : لا ينبغي له أن يفعل ذلك ، ولا يقف مع أحد يحدثه ، قلت : فإن فعل شيئاً من ذلك ، قال : لا أدرى ما قول مالك فيه ، ولكن إن كان خفيفاً لم يتناول أجزأه أن يبني ، قال : ولقد سألتنا مالكاً عن الرجل يصيبه الحقن ، وهو يسعى بين الصفا والمروة قال : يذهب ويتوضأ ، ويرجع ويبني ، ولا يستأنف .

رسم فيمن لبس الثياب قبل أن يقصر وتأخير الطواف وترك المبيت بمنى

قال : وقال مالك : إذا طاف المعتمر بالبيت وسعى ولم يقصر ، قال : فأحبُّ إليَّ أن يؤخر لبس الثياب حتى يقصر ، فإن لبس الثياب قبل أن يقصر ، فلا شيء عليه ، وإن وطئ قبل أن يقصر فأرى أن يهريق دمًا ، قلت لابن القاسم : حتى متى يجوز للرجل أن يؤخر في قول مالك الطواف والسعى بين الصفا والمروة ، قال : إلى الموضع الذي يجوز له أن يؤخر الإفاضة إليه ، قلت : أرأيت إن هو أخر الإفاضة والسعى بين الصفا والمروة بعد ما انصرف من منى أياماً ولم يطف بالبيت ولم يسع ؟ قال : قال مالك : إذا تناول ذلك رأيت أن يطوف بالبيت ، ويسعى ورأيت عليه الهدى ، قلت : فما حد ذلك ؟ قال : إنما قال مالك : إذا تناول ذلك ، قال : وكان مالك لا يرى بأساً إن هو أخر الإفاضة ، حتى ينصرف من منى إلى مكة ، وكان يستحب التعجيل . قلت لابن القاسم : أرأيت لو أن حاجاً

أحرم بالحج من مكة ، فأخر الخروج يوم التروية والليلة المقبلة ، فلم يبيت بمئى وبات بمكة ، ثم عدا من مكة إلى عرفات ، أكان مالك يرى لذلك عليه شيئاً ؟ قال : كان مالك يكره له ذلك ، ويراه قد أساء ، قلت : فهل كان يرى عليه لذلك شيئاً ؟ قال ابن القاسم : لا أرى عليه شيئاً ، قلت : وكان يكره أن يدع الرجل البيتوة بمئى مع الناس ليلة عرفة ؟ قال : نعم ، قلت : كما كره أن يبيت ليالى أيام مئى إذا رجع من عرفات فى غير مئى ، قال ابن القاسم : كان يكرههما جميعاً ، وليالى مئى فى الكراهية أشدُّ عنده ، ويرى أن من ترك المبيت ليلة من ليالى مئى بمئى أن عليه دمًا ، ولا يرى فى ترك المبيت بمئى ليلة عرفة دمًا .

قلت له : وهل كان يرى على من بات فى غير مئى ليالى مئى الدم أم لا ؟ قال : قال مالك : إن بات ليلة كاملة أو جلها فى غير مئى فعليه لذلك الدم ، وإن كان بعض ليلة ، فلا يكون عليه شيء ، قلت : والليلة التى يبيت الناس بمئى قبل خروجهم إلى عرفات إن ترك رجل البيتوة فيها ، هل يكون عليه فى ذلك دم فى قول مالك ؟ قال : لا ، ولكن كان يكره له ترك ذلك ، قلت لابن القاسم : فهل كان مالك يستحب للرجل مكانًا من عرفات أو مئى أو المشعر الحرام ينزل فيه ؟ قال : لم أسمع من مالك فى هذا شيئاً ، قال ابن القاسم : وينزل حيث أحب .

فى الأذان يوم عرفة متى يكون ؟ والإمام إذا ذكر صلاة وهو يصلى بالناس يوم عرفة

قلت له : متى يؤذن المؤذن بعرفة أقبل أن يأتى الإمام ، أو بعد أن يجلس على المنبر ، أو بعد ما يفرغ من خطبته ؟ قال : سئل مالك عن المؤذن : متى يؤذن يوم عرفة ، أبعد فراغ الإمام من خطبته ، أم وهو يخطب ؟ قال : ذلك واسع إن شاء والإمام يخطب ، وإن شاء بعد ما يفرغ من خطبته ، قلت : فهل سمعتم منه أنه يؤذن والإمام يخطب ، أو بعد فراغه من الخطبة ، أو قبل أن يأتى الإمام ، أو قبل أن يخطب ؟ قال : ما سمعت منه فى هذا شيئاً ، ولا أظنهم يفعلون هذا ، وإنما الأذان والإمام يخطب أو بعد فراغ الإمام من خطبته ، قال مالك : ذلك واسع .

قلت : أرايت الصلاة يوم عرفة فى قول مالك : أبأذان واحد وإقامتين ، أو بأذنين وإقامتين ؟ قال : بأذنين وإقامتين ، لكل صلاة أذان وإقامة ، وكذلك المشعر الحرام أذنين وإقامتين كذلك ، قال مالك : لكل صلاة أذان وإقامة ، وقال لى مالك : فى صلاة عرفة والمشعر الحرام أذان وإقامة ، قال : وقال مالك : كل شأن الأئمة أذان وإقامة لكل صلاة ، قال : ولقد سئل مالك عن إمام خرج على جنازة ، فحضرت الظهر أو العصر ، وهو فى غير المسجد فى الصحراء ، أيكفيه الإقامة ؟ قال : بل يؤذن ويقيم ، وليس الأئمة كغيرهم ، ولو كانوا ليس معهم إمام أجزأتهم الإقامة .

قلت لابن القاسم : أرايت الإمام إذا صلى يوم عرفة الظهر بالناس ، ثم ذكر صلاة نسيها قبل ذلك ، كيف يصنع ؟ قال : يقدم

رجلاً يصلي بهم العصر ، ويصلي هو الصلاة التي نسي ، ثم يعيد هو الظهر ، ثم يصلي العصر ، قلت : فإن ذكر صلاة نسيها ، وهو يصلي بهم الظهر قبل أن يفرغ منها ؟ ، قال : قال مالك : تنتقض صلاته وصلاتهم جميعاً ، قال ابن القاسم : وأرى أن يستخلف رجلاً فيصلي بهم الظهر والعصر ، ويخرج هو فيصلي لنفسه الصلاة التي نسيها ، ثم يصلي الظهر والعصر ، قلت : فإن ذكر صلاة نسيها ، وهو يصلي بهم العصر ، قال : ينتقض به وبهم العصر ، ويستخلف رجلاً يصلي بهم العصر ، ويصلي هو الصلاة التي نسي ، ثم يصلي الظهر والعصر وأحب إليّ أن يعيدوا ما صلوا معه في الوقت ، وإنما هم بمنزلته في رأيي ينتقض عليهم ما ينتقض عليه ؛ لأن مالكا سئل عن الإمام يُصلي جنباً أو على غير وضوء فقال : إن أتم بهم صلاتهم قبل أن يذكر أعاد ، ولم يعيدوا ، وإن ذكر في صلاته قدم رجلاً فأتم وانتقضت صلاته ، ولم تنتقض صلاتهم ، وقال : في الذي ينسى إذا ذكر في صلاته انتقضت صلاته وصلاتهم ، ولم يجعله مثل من صلى على غير وضوء أو جنباً فذكر وهو في الصلاة ، قال : فرق مالك بينهما ، فكَذلك أرى أن يعيدوا ما صلوا في الوقت .

قال ابن القاسم : ولقد سألتني رجل عن هذه المسألة : ما يقول مالك فيها ، وكان من أهل الفقه ، فأخبرته أن مالكا يرى أن تنتقض عليهم ، كما تنتقض عليه فلا أعلمه إلا قال لي كذلك ، قال لي مالك : مثل الذي عندي عنه ، وهذا مخالف لما في كتاب الصلاة^(١) ، وهذا آخر قوله .

(١) حيث قال كان هناك في باب « ما جاء في قضاء الصلاة إذا نسيها » حين سئل السؤال نفسه قال : لا أرى عليهم إعادة ، ولكن يُعيد هو بعد قضاء =

رسم في الوقوف بعرفة والدفع^(١) والمغمی علیه

قلت له : فإذا فرغ الناس من صلاتهم قبل أن يفرغ الإمام ، أيدفعون إلى عرفات قبل الإمام ، أو ينتظرون حتى يفرغ الإمام من صلاته ، ثم يدفعون إلى عرفات بدفعه ؟ قال : لم أسمع هذا من مالك ، ولكن في رأيي أنهم يدفعون ، ولا ينتظرون الإمام ؛ لأن خليفته موضعه ، فإذا فرغ من صلاته دفع بالناس إلى عرفة ، ودفع الناس بدفعه .

قلت : أرايت من دفع من عرفات ، قبل مغيب الشمس ما عليه في قول مالك ؟ قال : إن رجع إلى عرفات قبل انفجار الصبح فوقف ثم حجه ، قال ابن القاسم : ولا هدى عليه ، وهو بمنزلة الذي أتى مفاوتاً ، قال مالك : وإن لم يعد إلى عرفات قبل انفجار الصبح ، فيقف بها فعليه الحج قابلاً والهدى ينحره في حج قابل ، وهو كمن فاته الحج^(٢) . قلت : أرايت إن دفع حين غابت الشمس ، قبل دفع الإمام ، أيجزئه الوقوف في قول مالك ؟ قال : لا أحفظه من مالك ، وأرى ذلك يجزئه ، لأنه إنما دفع وقد حلّ الدفع ، ولو دفع بدفع الإمام كانت السنة ، وكان ذلك أفضل .

= مانسى ، وقد اعتبر علماء المذهب أن في هذه المسألة قولين لابن القاسم .

انظر : « مواهب الجليل » (٩٦/٢)

(١) الدفع من عرفات : أى ابتداء السير ، ودفع نفسه منها ونَحَّاهَا ، أو دفع ناقته ، وحملها على السير . انظر : « النهاية » لابن الأثير (١٢٤/٢) .

(٢) إشارة إلى أن الوقوف بعرفة الذى يعتبر ركناً عند الإمام ، والذى يتميز به الحج عن العمرة ، هو أن يقف الحاج بعرفة جزءاً من ليلة النحر والتي تبدأ من مغيب الشمس يوم عرفة إلى مطلع الفجر ، من يوم النحر .

انظر : « مواهب الجليل » (٩١/٣) .

قلت : أرأيت من أغمى عليه قبل أن يأتى عرفة ، فَوُوقَفَ به بعرفة ، وهو مغمى عليه ، حتى دفعوا من عرفات ، وهو بحاله مغمى عليه ؟ قال : قال لى مالك : ذلك يجزئه ، قلت له : أرأيت إن أتى الميقات ، وهو مغمى عليه ، فأحرم عنه أصحابه أيجزئه ؟ قال : إن أفاق ، فأحرم قبل أن يقف بعرفات أجزاء حجه ، وإن لم يفق ، حتى يقفوا به بعرفات ، وأصبحوا من ليلتهم لم يجزه حجه ، قلت : فإن أفاق قبل انفجار الصبح ، فأحرم ووقف ، أيجزئه حجه فى قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : أرأيت إن مرَّ به أصحابه بالميقات ، وهو مغمى عليه فأحرموا عنه ثم أفاق بعدما جاوز الميقات ، فأحرم حين أفاق ، أ يكون عليه الدم لترك الميقات ؟ قال : لا أحفظ هذا عن مالك ، وأرجو أن لا يكون عليه شىء ، قلت : أرأيت إن كان أصحابه أحرموا عنه بحج أو بعمرة ، أو قرنوا عنه ، فلما أفاق أحرم بغير ذلك ؟ قال : ليس الذى أحرم عنه أصحابه بشىء ، وإنما إحرامه هذا الذى ينويه هو ، قلت : أتَحفظه عن مالك ؟ قال : لا ، وهو رأى .

رسم فيمن وقف بعرفة جُنْبًا أو على غير وضوء والرافض للحج

قلت : فما قول مالك فيمن وقف بعرفات وهو جنب من احتلام ، أو على غير وضوء ؟ قال : قد أساء ، ولا شىء عليه فى وقوفه جُنْبًا ، أو على غير وضوء ، ولأن يقف طاهرًا أفضل وأحب إلى .

قلت لابن القاسم : أرأيت الرجل يكون حاجًا أو معتمرًا فنوى
رفض إحرامه ، أ يكون بنيته رافضًا لإحرامه ، ويكون عليه القضاء ،
أم لا يكون رافضًا بنيته ؟ وهل يكون عليه لما نوى من الرفض إن لم
يجعله رافضًا دم أم لا في قول مالك ؟ قال : ما رأيت مالكا ولا غيره
يعرف الرفض ، قال : وأراه على إحرامه ، ولا أرى عليه شيئا .

قلت : أرأيت من ترك أن يقف بعرفات متعمدا حتى دفع
الإمام ، أيجزئه أن يقف ليلا في قول مالك ؟ قال : لا أعرف قوله ،
قال : ولكن أرى إن وقف ليلا أن يجزئه ، وقد أساء ، قلت :
ويكون عليه الهدى ؟ قال ابن القاسم : نعم عليه الهدى .

فيمن قرن الحج والعمرة فجامع فيهما فأفسدهما

قلت : أرأيت من قرن الحج والعمرة فجامع فيهما فأفسدهما ،
أ يكون عليه دم القرآن أم لا ؟ قال : نعم عليه دم القرآن الفاسد ،
وعليه أن يقضيهما قابلاً قارناً ، وليس له أن يفرق بينهما ، قال :
قال لى مالك : وعليه من قابل هديان هدى لقرانه ، وهدى لفساد
حجه بالجماع ، قلت : فإن قضاها مفترقين العمرة وحدها والحج
وحده ، أيجزئانه في قول مالك ، أم لا ، وكيف يصنع بدم القرآن إن
فرقهما ؟ قال : لا يجزئانه ، وعليه أن يقرن قابلاً بعد هذا الذى فرق
وعليه الهدى إذا قرن هدى القرآن ، وهدى الجماع الذى أفسد به
الحجة الأولى سوى هدى عليه في حجته الفاسدة يعمل فيها كما كان
يعمل لو لم يفسدها ، وكل من قرن بين حج وعمرة ، فأفسدهما
بإصابة أهله ، أو تمتع بعمرة إلى الحج فأفسد حجه لم يضع ذلك عنه
الهدى فيهما جميعاً ، وإن كانا فاسدين .

فيمن وطئ بعد رمى جمرة العقبة ومن مر بعرفة

ماراً ولم يقف ومن دخل مكة بغير إحرام

قلت : أرأيت من جامع يوم النحر بعد ما رمى جمرة العقبة ، قبل أن يحلق ، أ يكون حجه تاماً وعليه الهدى في قول مالك ؟ قال : نعم وعليه عمرة أيضاً عند مالك ، ينحر الهدى فيها الذى وجب عليه ، قلت له : وما يهدى في قول مالك ؟ قال : بدنة ، قال : فإن لم يجد فبقرة ، فإن لم يجد فشاة من الغنم ، قال : فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، وسبعة بعد ذلك ، قلت له : فهل يفرق بين الأيام الثلاثة ، والسبعة في هذه الحجة ؟ قال : نعم إن شاء فرّقها ، وإن شاء جمعها ؛ لأنه إنما يصومها بعد أيام منى إذا قضى عمرته ، وقد قال مالك فيمن كان عليه صيام من تمتع إذا لم يجد هدياً : أن يصوم أيام النحر بعد اليوم الأول من أيام النحر .

قلت : وهل لمن ترك الصيام في تمتعه بالحج إلى يوم النحر أن يصوم الثلاثة الأيام بعد يوم النحر ، ويصل السبعة بها أم لا ؟ قال : قال لى مالك : قال الله تعالى : ﴿ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ ^(١) فإذا رجع من منى ، فلا أرى بأساً أن يصوم ، قال ابن القاسم : يريد أقام بمكة ، أم لم يقم ، وكذلك أيضاً من صام أيام التشريق ، ثم خرج إلى بلاده جاز له أن يصل السبعة بالثلاثة ويصوم ، وصيام الهدى في التمتع

(١) قال تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ مَسْكِ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ (سورة البقرة ، الآية : ١٩٦) .

إذا لم يجد هديًا لا يشبه صيام من وطئ بعد رمى الجمرة ممن لم يجد هديًا ؛ لأن قضاءها بعد أيام متى ، وإنما يصوم إذا قضى والمتمتع إنما يصوم بعد إحرامه بالحج .

قلت : أرأيت من مرَّ بعرفة مارًا ، ولم يقف بها بعدما دفع الإمام ، أيجزئه ذلك من الوقوف أم لا ؟ قال : قال لنا مالك : من جاء ليلاً ، وقد دفع الإمام أجزاءه أن يقف قبل طلوع الفجر ، ولم تكشفه عن أكثر من هذا ، وأنا أرى إذا مرَّ بعرفة مارًا ينوى بمروره بها وقوفًا أن ذلك يجزئه ، قلت : أرأيت من دخل مكة بغير إحرام من الميقات ، فلم يُحرم حتى دخل مكة ، فأحرم من مكة بالحج ، هل عليه شيء في قول مالك ؟ قال : إن كان جاوز الميقات ، وهو يريد الإحرام بالحج ، وترك ذلك حتى دخل مكة ، فأحرم من مكة ، فعليه دم لترك الميقات وحجه تام ، وقد كان ابن شهاب يوسع له في أن يدخل مكة حلالاً ، وإن كان جاوز الميقات حتى دخل مكة ، وهو لا يريد الإحرام ، فأحرم من مكة ، فلا دم عليه لترك الميقات ؛ لأنه جاوز الميقات ، وهو لا يريد الإحرام ، وقد أساء حين دخل الحرم حلالاً من أي الآفاق كان ، وكان مالك يكره ذلك ، فقلت : فهل كان مالك يرى عليه لدخوله الحرم حلالاً حجاً أو عمرة أو هدياً ؟ قال : كان لا يرى عليه في ذلك شيئاً .

**رسم فيمن أدخل حجاً على حج أو عمرة على عمرة
ومن صلى المغرب والعشاء قبل أن يأتي المزدلفة**

قلت : أرأيت من وقف بعرفة فأحرم بحجة أخرى أو بعمرة ، أو لما رمى جمرة العقبة أحرم بحجة ، أو بعمرة أخرى ؟ قال ابن القاسم :

من أحرم بعرفة بحجة أخرى على حجته فقد أخطأ ، ولا يلزمه إلا الحجة التي كان فيها ، وإن أحرم بعمره فليست له عمرة ، وقد أخبرتك أن مالكا قال : من أردف العمرة إلى الحج لم يلزمه ذلك ، وكان على حجه ، قلت لابن القاسم : قد أعلمتنا أن مالكا كره العمرة في أيام التشريق كلها ، حتى تغيب الشمس من آخر أيام التشريق لأهل الموسم ، أفرايت من أحرم منهم في أيام التشريق ، هل يلزمه في قول مالك أم لا يلزمه ؟ قال : لا أدري ما قول مالك في هذا ، ولا أرى أن يلزمه إلا أن يحرم في آخر أيام التشريق بعدما يرمى الجمار ، ويحل من إفاضته ، فإن ذلك يلزمه .

قلت : ما قول مالك فيمن صلى المغرب والعشاء قبل أن يأتي المزدلفة ؟ قال : قال مالك : أما من لم يكن به علة ولا بدابته ، وهو يسير بسير الناس فلا يُصلي إلا بالمزدلفة ، قال ابن القاسم : فإن صلى قبل ذلك فعليه أن يُعيد إذا أتى المزدلفة ؛ لأن النبي ﷺ قال : « الصلاة أمامك » ^(١) ، قال : ومن كان به علة أو بدابته ، فلم يستطع أن يمضي مع الناس أمهل حتى إذا غاب الشفق صلى المغرب ، ثم صلى العشاء ، يجمع بينهما حيثما كان ، وقد أجزأه ، قلت : ما قول مالك إن أدرك الإمام المشعر الحرام قبل أن يغيب الشفق أيُصلي ، أم يؤخر حتى يغيب الشفق ؟ قال : هذا ما لا أظنه يكون ، قلت : فما يقول إن نزل ؟ قال : لا أعرف ما قال مالك فيه ، قال : ولا أحب لأحد أن يُصلي حتى يغيب الشفق ؛ لأن الصلاتين

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» كتاب الحج رقم (٢٠٦) ، والبخاري في الحج رقم (١٦٦٧) ومسلم في الحج رقم (١٢٨٠) من حديث أسامة بن زيد رضى الله عنهما ، والحديث متفق على صحته .

يجمع بينهما ، فيؤخر المغرب هناك إلى العشاء .

رسم فيمن ترك الوقوف بالمُزدلفة

قلت : أرأيت من ترك الوقوف بالمزدلفة غداة النَّحر ، أ يكون عليه في قول مالك شيء أم لا ؟ قال : قال مالك : من مرَّ بالمزدلفة ماراً ، ولم ينزل بها فعليه الدم ، ومن نزل بها ثم دفع منها بعد ما نزل بها ، وإن كان دفعه منها في وسط الليل ، أو أوله أو آخره ، وترك الوقوف مع الإمام ، فقد أجزأه ولا دم عليه ، قلت : فهل كان مالك يستحب أن لا يتعجل الرجل وأن يقف مع الإمام فيدفع بدفع الإمام ؟ قال : نعم ، قلت : والنساء والضيان ، هل كان مالك يستحب لهم أن يؤخروا دفعهم ، حتى يكون دفعهم مع دفع الإمام من المشعر الحرام ، وأن يقفوا معه بالموقف في المشعر الحرام ؟ قال : قال مالك : كل ذلك واسع ، إن شاءوا أن يتقدموا تقدموا ، وإن شاءوا أن يتأخروا تأخروا .

قلت : أرأيت من لم يقف بالمشعر الحرام ، وقد دفع الإمام أيقف بعد دفع الإمام أم لا ؟ ، قال : قال مالك : من دفع إلى عرفات فوقف بها ليلاً ، ثم أتى المزدلفة ، وقد طلعت الشمس فلا وقوف بالمشعر الحرام بعد طلوع الشمس ، قال ابن القاسم : وإن أتى قبل طلوع الشمس فليقف إن كان لم يسفر^(١) ، ثم ليدفع قبل طلوع الشمس ، قلت : فهل يكون من لم يقف مع الإمام ، حتى دفع الإمام ممن بات بالمشعر الحرام بمنزلة هذا يقفون إن أحبوا بعد دفع الإمام قبل طلوع الشمس ؟ قال : إنما قال لنا مالك : الذي

(١) أسفر الصبح : إذا انكشف وأضاء . انظر : « النهاية » (٢/ ٣٧٢) .

ذكرت لك في الذي لم ييت بالمشعر الحرام ، ولم يدرك وقوف الإمام ، وإنما مرَّ بالمشعر الحرام بعد أن طلعت الشمس ، فلم يرَ له مالك وقفًا واستحسن أن لا يُسفر ، فإنه يقف فأما من بات مع الإمام ، فلا يتخلف عن الإمام ولا يقف بعده ، قال : وقال لنا مالك : لو أن الإمام أسفر بالوقوف بالمشعر الحرام ، فلم يدفع قال : فليدفعوا وليتركوا الإمام واقفًا ، قال : وكان ينهى أن يقف أحد بالمشعر الحرام إلى طلوع الشمس أو الإسفار ويرى أن يدفع كل من كان بالمشعر الحرام قبل طلوع الشمس ، وقبل الإسفار .

رسم في الوقوف بالمشعر الحرام قبل انفجار الصبح وبعده ومن أتى المزدلفة مغمى عليه

قلت : رأيت من وقف بالمشعر الحرام قبل صلاة الصبح ، وبعد ما انفجر الصبح ، أيكون هذا وقوفًا في قول مالك ؟ قال : إنما الوقوف عند مالك بعد انفجار الصبح ، وبعد صلاة الصبح ، فمن وقف قبل أن يُصلى الصبح ، وإن كان بعد انفجار الصبح ، فهو كمن لم يقف ، قلت : رأيت من لم يدفع من المشعر الحرام ، حتى طلعت الشمس ، أيكون عليه شيء في قول مالك أم لا ؟ قال : لا شيء عليه عند مالك إلا أنه قد أساء حين أخر الدفع منها إلى طلوع الشمس .

قلت : رأيت من أتى به إلى المزدلفة ، وهو مغمى عليه ، أجزئه ولا يكون عليه الدم في قول مالك ؟ قال : نعم لا دم عليه ؛ لأن مالكا قال : إن وقفوا به بعرفة ، وهو مغمى عليه حتى دفعوا منها ، وهو مغمى عليه أجزأه ، ولا دم عليه .

رسم في دخول مكة ومن حلق قبل أن يرمى أو ذبح ومن ترك رمي جمرة العقبة يوم النحر حتى الليل

قلت له : من أين كان يستحب مالك أن يدخل الداخل مكة ؟
قال : كان يستحب لمن دخل مكة من طريق المدينة أن يدخل من
كداء^(١) قال : وأرى ذلك واسعاً من حيث ما دخل ، قلت : فهل
كان يستحب للرجل إذا طاف بالبيت وأراد الخروج إلى الصفا والمروة
أن يخرج من باب من أبواب المسجد يأمره به مالك ؟ قال : لا لم
يكن يحد في هذا شيئاً .

قلت له : فما قول مالك فيمن حلق قبل أن يرمى الجمرة ؟ قال :
قال مالك : عليه الفدية . قلت له : فما قول مالك فيمن حلق قبل
أن يذبح ؟ قال : لا شيء عليه ، وهو يجزئه ، قلت له : فما يقول
مالك فيمن ذبح قبل أن يرمى ؟ قال : يجزئه ، ولا شيء عليه ، قال
مالك : وإن ذبح قبل أن يطلع الفجر أعاد ذبيحته . قال : وقال
مالك : وإن رمى قبل أن يطلع الفجر أعاد الرمي ، قال : وقال مالك :
إذا طلع الفجر فقد حل النحر والرمي بمنى ، قال : وقال مالك : وجه
النحر والذبح ضحوة^(٢) .

قلت : ومن كان من أهل الآفاق ، متى يذبحون ضحاياهم في
قول مالك ؟ قال : قال مالك : إذا صلى الإمام وذبح ، قلت : فإن

(١) كداء : ثنية بأعلى مكة عند المحصب ، دار النبي ﷺ من ذى طوى إليها .

انظر : «مراصد الاطلاع» (١١٥١/٣) .

(٢) الضحوة : الضحى أو قرب انتصاف النهار ، والضحوة الغداء .

انظر : «الوسيط» مادة (ضحى) (٥٥٤/١) .

ذبح قبل ذبح الإمام؟ قال : يُعيد عند مالك ، وسُنة ذبح الإمام أن يذبح كبشه في المصلى^(١) ، قلت : فما قول مالك فيمن ترك رمى جمرة العقبة يوم النَّحر حتى الليل ؟ قال مالك : من أصابه مثل ما أصاب صفية^(٢) حين احتبست على ابنة أخيها ، فأُتت بعدما غابت الشمس يوم النَّحر رمت ، ولم يبلغنا أن ابن عمر أمرها في ذلك بشيء^(٣) ، قال مالك : وأما أنا فأرى إذا غابت الشمس من يوم النَّحر ، فأرى على من كان في مثل حال صفية يوم النَّحر ، ولم يرم حتى غابت الشمس أن عليه الدم ، قال : وقال مالك : من ترك رمى جمرة العقبة ، حتى تغيب الشمس من يوم النَّحر فعليه دم ، قال : وقال مالك : في المريض الذي يُرمى عنه : إنه إن صح في أيام التشريق ، فرمى الرمي الذي رمى عنه في الأيام الماضية إن عليه الدم ، ولا يسقط عنه ما رمى الدم الذي وجب عليه .

قلت : وكان مالك يرى أن يرمى ما رمى عنه إذا صح في آخر

(١) الثابت عن النبي ﷺ أنه قال فيما يرويه عنه جابر رضي الله عنه : «وقفت ههنا بعرفة ، وعرفة كلها موقف ، ووقفت ههنا بجمع وجمع كلها موقف ، ونحرت ههنا ومنى كلها منحر فانحروا في رحالكُم» ، أخرجه مسلم رقم (١٢١٨) .

(٢) صفية بنت أبي عبيد بن مسعود الثقفية ، زوج عبد الله بن عمر ، وهي أخت المختار ، رأت عمر بن الخطاب رضي الله عنه وحكت وروت عن حفصة وعائشة وأم سلمة وأمّهات المؤمنين رضي الله عنهن أجمعين ، تابعة ثقة .

انظر : «التهذيب» (٤٣٠/١٢) ، و«الكاشف» (٣/٣٨٥) .

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» كتاب الحج رقم (٢٢٩) من حديث بكر بن نافع عن أبيه أن ابنة أخ لصفية بنت أبي عبيد نُفِست بالمُزْدَلِفة ، فتخلفت هي وصفية حتى أتيتا منى ، بعد أن غربت الشمس يوم النَّحر ، فأمرهما عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن ترميا الجُمرة حين أتيتا ، ولم ير عليهما شيئاً .

أيام التشريق؟ قال : نعم ، قلت : حتى متى يؤقت مالك لهذا المريض إذا صح أن يُعيد الرمي؟ قال : إلى مغيب الشمس من آخر أيام التشريق .

رسم فيمن نسي بعض رمى الجمار

قلت : أرايت من ترك بعض رمى جمرة العقبة من يوم النحر ، ترك حصاة أو حصاتين حتى غابت الشمس؟ قال : قال مالك : يرمى ما ترك من رميته ، ولا يستأنف جميع الرمي ، ولكن يرمى ما نسي من عدد الحصى ، قلت : فعليه في هذا دم؟ قال ابن القاسم : قد اختلف قوله في هذا ، وأحبّ إلى أن يكون عليه دم ، قلت : فيرمى ليلاً في قول مالك هذا الذى ترك من رمى جمرة العقبة شيئاً ، أو ترك الجمرة كلها؟ قال : نعم يرميها ليلاً في قول مالك ، قلت : فيكون عليه الدم؟ قال : كان مالك مرة يرى عليه ، ومرة لا يرى عليه ، قلت : فإن ترك رمى جمرة من الجمار في اليوم الذى يلي يوم النحر ، ما عليه في قول مالك؟ قال : قد اختلف قول مالك مرة ، يقول : من نسي رمى الجمار حتى تغيب الشمس فليرم ، ولا شيء عليه ، ومرة قال : يرمى وعليه الدم ، وأحبّ إلى أن يكون عليه دم ، قلت : وكذلك في اليوم الذى بعده؟ قال : نعم ، قال : وقال مالك : إن ترك حصاة من الجمار أو جمرة فصاعداً ، أو الجمار كلها حتى تمضى أيام منى ، قال : أما في حصاة فليهريق دمًا ، وأما في جمرة أو الجمار كلها فبدنة ، فإن لم يجد فبقرة .

قلت لابن القاسم : فإن لم يجد فشاة في قول مالك؟ قال : نعم ، قلت : فإن لم يجد فصيام؟ قال : نعم ، قال : وقال مالك : إذا

مضت أيام التشريق ، فلا رمى لمن لم يكن رمى ، قلت لابن القاسم :
أرأيت إن كان رمى الجمار الثلاث بخمس خمس ، كيف يصنع إن
ذكر في يومه ؟ قال : يرمى الأولى التى تلى مسجد منى بحصاتين ، ثم
يرمى الجمرة التى تليها بسبع ، ثم العقبة بسبع ، وهو قول مالك ،
قلت : ولا دم عليه فى قول مالك ؟ ، قال : نعم لا دم عليه إن رمى
فى يومه ذلك ، قلت : فإن لم يكن ذكر ذلك إلا من الغد ، أيرمى
الأولى بحصاتين والجمرتين بسبع سبع ؟ قال : نعم ، وهذا قول
مالك ، قلت : وعليه دم ؟ قال : نعم فى رأى ، وقد أخبرتك
باختلاف قوله .

قلت : فإن كان قد رمى من الغد ، ثم ذكر قبل أن تغيب
الشمس أنه قد كان نسي حصاة من الجمرة التى تلى مسجد منى
بالأمس ، قال : يرمى التى تلى مسجد منى بالأمس بالحصاة التى
نسيها ، ثم الجمرة الوسطى ليومها الذاهب بالأمس بسبع ، ثم
العقبة بسبع ، ثم يُعيد رمى يومه ؛ لأن عليه بقية من وقت يومه
وعليه دم للأمس ، قال : فإن ذكر بعدما غابت الشمس من اليوم
الثانى رمى الجمرة التى تلى مسجد منى بحصاة واحدة ، وهى التى
كان نسيها بالأمس ورمى الجمرتين الوسطى ، والعقبة بسبع سبع
لليوم الذى ترك فيه الحصاة من الجمرة التى تلى مسجد منى ،
ولا يُعيد الرمى لليوم الذى بعده إذا لم يكن ذكر حتى غابت
الشمس ، وعليه لليوم الذى ترك فيه الحصاة من الجمرة التى تلى
المسجد الدم ، فإن لم يذكر الحصاة التى نسي إلا بعد رمى يومين
وذلك آخر أيام التشريق ، فذكر ذلك قبل أن تغيب الشمس ، أعاد
رمى الحصاة التى نسي ، وأعاد رمى الجمرتين الوسطى التى بعدها
والعقبة لذلك اليوم ، وأعاد رمى يومه الذى هو فيه ؛ لأن عليه بقية

من وقت الرمی فی یومه ، ولا یعيد رمی الیوم الذی بینهما ؛ لأن وقت رمیه قد مضى .

رسم فیمن رمی العقبة من أسفلها ورمى الجمرتين ومن رمی الحصیات کلها جمیعاً

قلت لابن القاسم : أرأیت إن رمی جمرة العقبة من فوقها ؟ قال : قال مالك : یرمیها من أسفلها أحبّ إلیّ ، قال ابن القاسم : وقال مالك : وتفسیر حدیث القاسم بن محمد أنه كان یرمی جمرة العقبة من حیث تیسر ^(١) ، قال مالك : معناها من أسفلها من حیث تیسر من أسفلها ، قال مالك : وإن رماها من فوقها أجزاء ، قلت : أكان مالك یکبر مع کل حصاة یرمیها ؟ قال : نعم ، قلت : أكان مالك یقول یوالی بین الرمی حصاة بعد حصاة ، ولا ینتظر بین کل حصاة شیئاً ؟ قال : نعم یرمی رمیاً یترى ^(٢) بعضه خلف بعض یکبر مع کل حصاة تکبیرة ، قلت : فإن رمی ولم یکبر مع کل حصاة ، أیجزئه الرمی ؟ قال : ما سمعت من مالك فیہ شیئاً ، وهو مجزئ عنه قلت : فإن سبح مع کل حصاة ؟ قال : ما سمعت من مالك فیہ شیئاً ، والسنة التکبیر ^(٣) .

(١) أخرجه مالك فی «الموطأ» کتاب الحج رقم (٢٢٥) من حدیث مالك أنه سأل عبد الرحمن بن القاسم ، من أين كان القاسم یرمی جمرة العقبة ؟
(٢) یترى : أى عمل عملاً متواتراً بین کل عملین فترة .
انظر : «الوسیط» (ترى) (٨٨/١) .

(٣) لما أخرجه البخاری فی الحج رقم (١٧٥١) من حدیث ابن عمر رضی الله عنهما أنه كان یرمی الجمرة الدنيا بسبع حصیات یکبر على أثر کل حصاة ، فیقول : هكذا رأیت النبی صلی الله علیه وآله وسلم یفعله .

قلت : فمن أين يرمى الجمرتين في قول مالك ؟ قال : يرمى الجمرتين جميعاً من فوقها ، والعقبة من أسفلها عند مالك ، قلت : أرأيت إن رمى سبع حصيات جميعاً في مرة واحدة ؟ قال : قال مالك : لا أرى ذلك يجزئه ، قلت : فأى شيء عليه في قول مالك ؟ قال : قال مالك : يرمى ست حصيات بعد رميته هذه ، وتكون تلك الحصيات التي رماهن جميعاً موضع حصاة واحدة .

قلت : أرأيت إن نسي حصاة من رمى الجمار الثلاث ، فلم يدر من أيتها ترك الحصاة ؟ قال : قال مالك : مرة إنه يعيد على الأولى حصاة ، ثم على الجمرتين جميعاً الوسطى والعقبة سبعاً سبعاً ، قال : ثم سألته بعد ذلك عنها ؟ فقال : يُعيد رمى يومه ذلك كله على كل جمرة بسبع سبع ، قال ابن القاسم : وقوله الأول أحبُّ إليَّ ؛ لأنه لا شك أنه إذا استيقن أنه إنما ترك الحصاة الواحدة من جمرة جعلناها كأنه نسيها من الأولى ، فبنى على اليقين ، وهذا قوله الأول ، وهو أحبُّ قوليه إليَّ .

رسم فيمن وضع الحصاة وضِعاً أو طرحها طَرْحاً

قلت : أرأيت إن وضع الحصاة وضِعاً ، أيجزئه في قول مالك ؟ قال : لا أحفظ من مالك فيه شيئاً ، ولا أرى ذلك يجزئه ، قلت : فإن طرحها طَرْحاً ؟ قال : كذلك أيضاً لا أحفظ من مالك فيه شيئاً ، ولا أرى أنه يجزئه ، قلت : فإن رمى فسقطت حصاة في حمل رجل أو في حجره ، فنفضها الرجل ، فسقطت في الجمرة ، أو لما وقعت في المحمل أو في حجر الرجل طارت ، فوقعت في الجمرة ، قال : إنما سألنا مالكا فقلنا له الرجل يرمى الحصاة ، فتقع في المحمل ، قال : يعيد تلك الحصيات .

قلت : فإن رمى الحصاة فوقعت قرب الجمرة ، قال : إن وقعت فى موضع حصى الجمرة ، وإن لم تبلغ الرأس أجزأه ، قلت : أتخفظه عن مالك ؟ قال : هذا قوله ، قال ابن القاسم : وأرى من رمى فأصاب حصاته المَحْمِل^(١) ، ثم مضت حتى وقعت فى الجمرة أن ذلك يجزئه ولا تشبه عندى التى تقع فى المحمل ثم ينفذها صاحب المَحْمِل ، فإن تلك لا تجزئه .

فيمن رمى بحصاة قد رمى بها والمقام عند الجمرتين وفى الرمى عند الزوال

قلت : أرأيت إن نفذ حصاه ، فأخذ ما بقى عليه من حصى الجمرة ، مما قد رمى به فرمى بها ، هل يجزئه ؟ قال : قال مالك : يجزئه ، قال : وقال مالك : ولا ينبغي أن يرمى بحصى الجمار ؛ لأنه قد رمى به ، قال ابن القاسم : ونزلت بى فسألت مالكا عنها ؟ فقال لى : مثل ما قلت لك ، وذلك أنه كانت سقطت منى حصاة ، فلم أعرفها فأخذت حصاة من حصى الجمار فرميت بها ، فسألت مالكا ؟ فقال لى : إنه يكره أن يرمى بحصاة ، قد رمى بها مرة ، قلت له : قد فعلت ، فهل على شىء ؟ قال : لا أرى عليك فى ذلك شيئا .

قلت : أرأيت إن لم يقيم عند الجمرتين ، هل عليه فى قول مالك شىء ؟ قال : لا أحفظ من مالك فيه شيئا ، قال ابن القاسم : ولست أرى

(١) المَحْمِل : الهودج ، والعدلان على جانبي الدابة يُحْمَل فيهما ، والزنبيل الذى يُحْمَل فيه العنب ونحوه ، الجمع محامل ، ويقال : ما على البعير مَحْمِل : موضع لشيء يحمل ، وما على فلان مَحْمِل : مَعْوَل .
انظر : « الوسيط » (جمل) (٢٠٦/١) .

عليه شيئاً ، قلت : فهل كان مالك يأمر بالمقام عند الجمرتين ؟ قال :
نعم ، قلت : وهل كان يأمر برفع اليدين في المقامين عند الجمرتين ؟
قال : لم يكن يعرف رفع اليدين هناك .

قلت لابن القاسم : أرأيت من رمى جمرة العقبة قبل أن تطلع
الشمس بعد ما انفجر الصبح ، أيجزئه ؟ قال : نعم ، قلت : وهذا
قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : والرجال والنساء والصبيان في
قول مالك في هذا سواء ؟ قال : نعم ، قلت لابن القاسم : أرأيت
من رمى الجمار الثلاث قبل الزوال من آخر أيام التشريق ، هل يجزئه
ذلك في قول مالك ؟ قال : قال مالك : من رمى الجمار الثلاث في
الأيام الثلاثة قبل زوال الشمس ، فَلْيُعَد الرمي ، ولا رمى إلا بعد
الزوال في أيام التشريق كلها ، قلت : أرأيت حصى الجمار في قول
مالك مثل أتى شيء هو ؟ قال : كان مالك يستحب أن يكون أكبر
من حصى الخذف قليلاً ، قلت له : فهل كان مالك يقول يُؤْخَذ
الحصى من المزدلفة ؟ قال : كان يقول : تأخذ من حيث شئت .

رسم في الرمي ماشياً أو راكباً

قلت : فهل يرمى الرجل الجمار راكباً أو ماشياً ؟ قال : قال
مالك : أما الشأن يوم النحر ، فيرمى العقبة راكباً كما يأتي على
دابته يمضى كما هو فيرمى ، وأما في غير يوم النحر فكان يقول :
يرمى ماشياً ، قلت له : فإن ركب في رمى الجمار في الأيام الثلاثة أو
مشى يوم النحر إلى جمرة العقبة فرماها ماشياً ، هل عليه لذلك شيء
في قول مالك ؟ قال : لا أرى عليه لذلك شيئاً .

رسم فى رمى الجمار عن المريض والصَّبى

قلت : كيف يصنع المريض فى الرمى فى قول مالك ؟ قال : قال مالك : إن كان ممن يُستطاع حمله ، ويطيق الرمى ، ويجد من يحمله فليحمل ، حتى يأتى الجمرة فيرمى ، وإن كان ممن لا يستطاع حمله ، ولا يقدر على من يحمله ، ولا يستطيع الرمى رمى عنه ، وليتحرَّ حين رميهم ، فليكبر سبع تكبيرات لكل جمرة ، ولكل حصاة تكبيرة ، قال مالك : وعليه الهدى لأنه لم يرم ، وإنما رُمى عنه ، قلت لابن القاسم : لو أنه صَحَّ فى بعض أيام الرمى ، أيرمى ما رُمى عنه فى قول مالك ؟ قال : قال لى مالك : نعم ، قلت : ويسقط عنه الدم ؟ قال : لا ، قال مالك : عليه الدم كما هو ، قلت : فإن كانوا رَمَوْا عنه جمرة العقبة وحدها ، ثم صح من آخر النهار قبل مغيب الشمس ، فرمى ، أعليه فى قول مالك الهدى أم لا ؟ قال : لا هدى على هذا فى رأى ؛ لأنه صح فى وقت الرمى ورمى عن نفسه فى وقت الرمى ، قلت : فإن كان إنما صح ليلاً ، قال : يرمى ما رمى عنه ليلاً ، ولا يسقط عنه الدم عند مالك ؛ لأن وقت رمى ذلك اليوم قد ذهب .

قلت : أرأيت الصبى ، أيرمى عنه الجمار ؟ قال : قال مالك : أما الصغير الذى ليس مثله يرمى ، فإنه يرمى عنه ، قال : وأما الكبير الذى قد عرف الرمى ، فإنه يرمى عن نفسه ، قلت : فإن ترك الذى يقوى على الرمى الرمى ، أو تركوا أن يرموا عن الذى لا يقدر على الرمى ، أعليهم الدم لهما جميعاً فى قول مالك ؟ قال : نعم ، قال مالك : ومن رمى عن صبى لم يرم عنه حتى يرمى الجمار كلها عن نفسه ، ثم يرمى عن الصبى ، وكذلك الطواف لا يطوف به حتى يطوف لنفسه ، ثم يطوف بالصبى .

في إحرام الصغير^(١) والصبي يصيد صيدًا

قلت لابن القاسم : فما قول مالك في الصغير إذا أحرم به ؟
قال : قال مالك : يجتنب به ما يجتنب الكبير ، وإن احتاج إلى شيء
من الدواء ، أو الطيب صنع ذلك به ، وفدى عنه ، ويطاف بالصبي
الذى لا يقوى على الطواف محمولاً ، ويسعى به ، ولا يُصلى عنه
ركعتا الطواف إذا لم يكن يعقل الصلاة ، قلت لابن القاسم : فهل
يسعى الذى يطوف بالصبي فى المسيل بين الصفا والمروة ، ويرمل فى
الأشواط الثلاثة بالبيت فى قول مالك ؟ قال : إنه يفعل ذلك بالصبي
إذا طافوا به وسعوا بين الصفا والمروة ، قال مالك : ويسعى لنفسه
والصبي معه بين الصفا والمروة سعيًا واحدًا يحمله فى ذلك ويجزئهما
جميعًا .

قلت : فإن أصاب الصبي صيدًا ، أيحكم عليه فى قول مالك ؟
قال : نعم ، قلت : ويلزم ذلك والده أم يؤخر ، حتى يكبر الصبي
فى كل شيء وجب على الصبي من الدم فى الحج ؟ قال : ما سمعت
من مالك فيه شيئًا ، والذى أستحب من ذلك أن يكون على والده ؛
لأن والده هو الذى أحجه ، فلزم الصبي الإحرام بفعل الوالد ،
فعلى الوالد ما يصيب هذا الصبي فى حجه ، قال : ولو لم يكن ذلك
على الوالد ، ثم مات الصبي قبل البلوغ بطل كل ما أصاب الصبي
فى حجته ، فهذا ما لا يحسن ، قلت له : فهل يصوم الوالد فى جزاء

(١) لا يحج بالصبي إلا أبوه أو وصيه ، ومن له النظر فى ماله لتعلق ذلك
بالإنفاق ، وجوز ذلك لأمه وخاله وأخيه وعمه وشبههم نظرًا إلى شفقتهم .
انظر : « الذخيرة » (٣/ ٢٩٨) .

الصيد والفدية عن الصبي ؟ قال : لا ، قلت : فيطعم ؟ قال : نعم ، له أن يطعم ، أو يهدي أى ذلك شاء .

قلت : أرايت المجنون إذا أحجه والده ، أ يكون بمنزلة الصبي في قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : أرايت المغمى عليه في رمى الجمار ، أسبيله سبيل المريض في قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : أرايت المريض ، هل يرمى في كف غيره ، فيرمى عنه هذا الذى رمى في كفه في قول مالك ؟ قال : لا أعرف هذا ، ولم أسمع من مالك في هذا شيئاً ، ولا من أحد من أهل المدينة ، قال : ولا أرى ذلك ؛ لأن مالكا قد وصف لنا ، كيف يرمى عن المريض ولم يذكر لنا هذا ، قلت : فهل يقف عند الجمرتين الذى يرمى عن المريض يقف عن المريض ؟ قال : ما سمعت من مالك فيه شيئاً ، ولكن أرى أن يقف الذى يرمى عن المريض في المقامين عند الجمرتين ، قلت لابن القاسم : فهل يتحرى هذا المريض حال وقوفهم عنه عند الجمرتين ، فيدعو كما يتحرى حال رميهم عنه ويكبر ؟ ، قال : ما سمعت من مالك فيه شيئاً ، ولكن أرى ذلك حسناً مثل التكبير في رميهم عنه عند الجمار يتحين ذلك في الوقت فيدعو .

رسم في أخذ الرجل من شعره

قلت : أرايت الرجل إذا قصر ، يأخذ من جميع شعره ^(١) ، أو يجزئه بعضه دون بعض ؟ قال : يأخذ من شعر رأسه كله ، ولا يجزئه

(١) محل جواز التقصير من جميع الشعر ألا يكون قد عقص شعره أو ضفره أو لبده ، وإلا وجب عليه الحلاق ، ولا يكفي التقصير لما رواه سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : « من عقص رأسه أو ضفره أو لبده فقد وجب عليه =

إلا أن يأخذ من جميعه ، قلت : فإن جامع في عمرته بعدما أخذ بعض شعره وبقي بعض لم يأخذ منه ، أ يكون عليه الدم أم لا ؟ قال : عليه الهدى ، قلت : والنساء والصبيان في ذلك بمنزلة الرجال ؟ قال : نعم ، قال ابن القاسم : قال مالك : من وطئ النساء ولم يقص من شعره في عمرته ، فعليه الهدى ، فهذا عندى مثله .

تم كتاب الحج الأول من « المدونة الكبرى » بحمد الله وعونه .

ويليه كتاب الحج الثانى

= الحلاق » ، وهذا بخلاف المرأة ، فإن الواجب في حقها التقصير ولو لبدت شعرها ، والحكمة من وجوب الحلق في هذه الحالات على الرجال ، أولاً : أنه بدل ما تمتعوا به ، من مباعدة الشعث ، وثانياً : أنه لا يكاد مع التلبيد أن يتوصل إلى التقصير من جميع الشعر ، وقد قال مالك في الموازية : من لبّد أو عقص أو ضفر شعره قبل أن يحرم من الرجال فلا بد من الحلق ، وصفة الحلق أن يأخذ الرجل من قرب أصول الشعر ، فإن أخذ قدرًا من الجميع يطلق عليه : أنه تقصير ، فإنه يجزئ ، وفاته الاستحباب . انظر : « الموطأ مع المتقى » (٣ / ٢٩ ، ٣٤) .

كتاب الحج الثاني من المدة والكبرى رواية الامام سخون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد النّبى الأّمى وعلى آله وصحبه وسلّم

فيمن عبث بذكره فأنزل الماء

قلت لابن القاسم : أرأيت لو أن محرماً عبث بذكره ، فأنزل الماء ، أفسد ذلك حجه ؟ قال : قال مالك : إذا كان راكباً ، فهزته دابته ، فترك ذلك استدامة له حتى أنزل ، فقد أفسد حجه ، أو تذكر فأدام ذلك فى نفسه تلذذاً بذلك وهو محرم حتى أنزل ، قال مالك : فقد أفسد حجه ، وعليه الحج من قابل ، قلت : فإن كانت امرأة ، ففعلت ما يفعل شرار النساء فى إحرامها من العبث بنفسها ، حتى أنزلت ، أتراها قد أفسدت حجها ؟ قال : نعم فى رأى ، قال : وقال مالك : إن هو لمس أو قبّل أو باشر فأنزل فعليه الحج قابلاً^(١) ، وقد أفسد حجه ، وإن نظر فأنزل الماء ، ولم يدم ذلك فجاءه ماء دافق فأهراقه ، ولم يتبع النظر تلذذاً بذلك فحجه تام

(١) هذا الحكم عام يشمل من فعل ذلك عمداً أو نسياناً ، أو جهلاً ، إلا أن الفرق فى الإثم فقط بالنسبة للعامد . انظر : « مواهب الجليل » (١٦٦ / ٣) .

وعليه الدم ، قال : وإن أدام النظر ، واشتهدى بقلبه حتى أنزل فعليه الحج قابلاً والهدى ، وقد أفسد حجه ، قال : قال مالك : ومن قَبَّلَ أو غمز أو باشر أو جَسَّ أو تلذذ بشيء من أهله ، فلم يُنزل ولم تغب الحشفة منه في ذلك منها ، فعليه لذلك الدم ، وحجه تام .

رسم فيمن أحصر بعدو في بعض المناهل

قلت لابن القاسم : رأيت لو أن محرماً بحج أحصر بعدو في بعض المناهل ، هل يلبث حراماً حتى يذهب يوم التَّحر ، أو ييأس من أن يدخل مكة في أيام الحج ، أو يحل ويرجع ، قال : إذ أحصر بعدو غالب ، لم يعجل بالرجوع حتى ييأس ، فإذا يئس حلَّ مكانه ورجع ولم ينتظر ، فإن كان معه هدى نحره وحلق وحل ورجع إلى بلاده ، وكذلك في العمرة أيضاً ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : هذا قوله ، قال : وقال مالك : من أحصر بعدو نحر إن كان معه هدى ، وحلق أو قصر ورجع ، ولا قضاء عليه إلا أن يكون ضرورة ، ويحل مكانه حيث أحصر حيثما كان من البلاد ، وينحر هديه هناك ، ويحلق هناك أو يقصر ويرجع إلى بلاده ، قلت : فإن أخر الحلاق حتى يرجع إلى بلاده ؟ قال : يحلق ، ولا شيء عليه ، قال ابن القاسم : ومن أحصر ، فيئس من أن يصل إلى البيت لفتنة نزلت أو لعدو غلبوا على البلاد وحالوا بينه وبين الذهاب إلى مكة خاف على نفسه ، فهو محصور ، وإن كان عدوً يرجو أن ينكشف قريباً رأيت أن يتلوّم ، فإن انكشف ذلك ، وإلا صنع ما يصنع المحصور ، ورجع إلى بلاده .

ما جاء في الأقرع

قلت : كيف يصنع الأقرع الذى ليس على رأسه شعر إذا أراد الحلاق فى حج أو عمرة ؟ قال : قال مالك : يمرّ موسى على رأسه ، قلت : فإن حلق الرجل رأسه عند الحلاق بالثورة^(١) ؟ قال : لا أحفظه عن مالك ، وأراه مجزيًا عنه ، قلت : هل كان مالك يكره للرجل أن يغسل رأسه بالخطمي إذا حلّ له الحلاق قبل أن يخلق ؟ قال : لا لم يكن يكره ذلك له ، وكان يقول : هو الشأن أن يغسل رأسه بالخطمي قبل الحلاق ، قال مالك : وسمعت ذلك من بعض أهل العلم أنه لا بأس به .

قلت : هل كان مالك يكره للمحرم والصائم الحلال أن يَغُطَّسا فى الماء ، وَيُغَيَّبَا رءوسهما فى الماء ؟ قال : نعم كان يكره ذلك لهما ، قلت : فهل كان يرى عليهما شيئًا إن فعلا ذلك ؟ قال : كان يرى على المحرم إذا غَيَّبَ رأسه فى الماء أن يطعم شيئًا ، وهو رأيي ، قال : وقال مالك : فى الصائم : إن لم يدخل حلقه شيء فلا شيء عليه ، قال : وقال مالك : أكره للمحرم أن يغسل ثوبه ، خشية أن يقتل الدواب إلا أن تصيبه جنابة ، فيغسله بالماء وحده ، ولا يغسله بالحُرْض^(٢) خشية أن يقتل الدواب ، قال مالك : ولا أرى للمحرم أن يغسل ثوب غيره خشية أن يقتل الدواب ، قال

(١) الثَّوْرَة : أخلاط من أملاح الكالسيوم والباريون تستعمل لإزالة الشعر .

انظر : « الوسيط » (نور) (١٠٠٠ / ٢) .

(٢) الحُرْض : الأشنان ، وهو نبات إذا أحرقت ورش عليه الماء انعقد وصار

كالصابون ، تنظف به الأيدي والملابس .

انظر : « الوسيط » (حرص) (١٧٣ / ١) .

مالك : ولا يخلق المحرم رأس الحلال ، قلت : فإن فعل ، هل عليه
لذلك في قول مالك شيء أم لا ؟ قال : قال مالك : يفتدى ، قال
ابن القاسم : وأنا أرى أن يتصدق بشيء من طعام لموضع الدواب
التي في الثياب والرأس .

رسم في تَقْلِيمِ أَظْفَارِ المحرم

قلت لابن القاسم : ما قول مالك في محرم قَلَّمَ أَظْفَارَ حلال ؟
قال : قال مالك : لا بأس بذلك ، قلت : فإن قَلَّمَ أَظْفَارَ حرام ؟
قال : لم أسمع من مالك في ذلك شيئاً ، ولكن المحرم الذى قُلِّمَتْ
أظفاره ، لا ينبغي له أن يُقَلِّمَ أظفاره وهو محرم ، فإن كان الذى
قُلِّمَتْ أظفاره أمره بذلك ، فعلى الذى قلمت أظفاره الفدية ؛ لأنه
أمره بذلك ، وإن كان إنما فعل ذلك به حلال أو حرام أكرهه ، أو
وهو نائم ، فأرى على الذى فعل ذلك به الفدية عنه ، وقد بلغنى
عن مالك أنه قال ذلك فى النائم .

فى المحرم الحَجَّامُ ^(١) يخلق حراماً أو حجام محرم حجم حلالاً

قلت : أرأيت لو أن حجاماً محرمًا حجم حلالاً ، فخلق موضع
المحاجم ، أ يكون على هذا الحجام شيء فى قول مالك أم لا لما خلق
من موضع محاجم هذا الحلال ؟ قال : قال مالك : إن خلق الشعر

(١) الحَجَّام : محترف الحجامة : وهى امتصاص الدم بالمحجم وهو أداة
الحجامة ، وقيل : القارورة التى يجمع فيها دم الحجامة .
انظر : « الوسيط » (حجم) (١٦٥ / ١) .

من موضع يستيقن أنه لم يقتل الدواب ، فلا شيء عليه ، قلت :
فإن كان هذا الحجام وهو محرم حلق محرماً ؟ ، قال : لا ينبغي لهذا
المحرم أن يحلق موضع المحاجم من المحرم ، فإن اضطر المحرم إلى
الحجامة ، فحلق فعليه الفدية ، قلت : ولا يكره لهذا الحجام
المحرم أن يحجم المحرمين ، ويحلق منهم مواضع المحاجم إذا أيقن
أنه لا يقتل من الدواب شيئاً ، قال : لا أكره ذلك له إذا كان المحرم
المحتجم إنما احتجم لموضع الضرورة ، قلت : وهذا قول مالك ؟
قال : نعم .

قلت : فإن كان هذا الحجام محرماً فدعاه محرم إلى أن يسوى
شعره ، أو يحلق قفاه ويعطيه على ذلك جعلاً^(١) ، والحجّام يعلم أنه
لا يقتل من الدواب في حلقه الشعر من قفاه شيئاً ، أكره للحجّام أن
يفعل ذلك ؟ قال : نعم ؛ لأن المحرم الذي سأل الحجّام ذلك
لا ينبغي له أن يفعل ذلك ، فأكره للحجّام أن يعينه على ذلك ، قلت :
فإن فعل ؟ قال : لا أرى على الحجّام شيئاً ، وأرى على الآخر الفدية ،
قلت : تحفظه عن مالك ؟ قال : لا ، ولكنه رأى .

رسم فيمن أخّر الحلاق

قلت : أرأيت إن كان أخّر الرجل الحلاق ، حتى رجع من منى ،
ولم يحلق أيام التشريق أيكون عليه لذلك الدم ، أم لا في قول مالك ،
وكيف بمن حلق في الحل ، ولم يحلق في الحرم في أيام منى ، أو أخّر
الحلاق ، حتى رجع إلى بلاده ؟ قال : أما الذي أخّر حتى رجع إلى

(١) الجُعْل : ما يجعل على العمل من أجر أو رشوة ، والجمع جُعُول .
انظر : « الوسيط » - (جعل) (١٣٠ / ١) الرشوة بمعنى العطاء بدل العمل .

مكة فلا شىء عليه ، وأما الذى ترك الحلاق حتى رجع إلى بلاده
ناسياً أو جاهلاً فعليه الهدى ، ويقصر أو يحلق ، وأما الذى حلق فى
الحل فى أيام منى فلا أرى عليه شيئاً .

فيمن أحصر بعدو وليس معه هدى

قلت : أرأيت إن أحصر بعدو وليس معه هدى ، أيجلق ويحل
مكانه ، ولا يكون عليه هدى فى قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت
لابن القاسم : أرأيت المحصر بمرض يكون معه الهدى ، أيبعث به
إذا أحصر فى قول مالك ، أم يؤخره حتى إذا صح ساق هديه معه ؟
قال : يحبسه حتى ينطلق به معه إلا أن يصيبه من ذلك مرض
يتناول عليه ، ويخاف على الهدى ، قال : فليبعث بهديه وليتظر هو
حتى إذا صح مضى .

قال مالك : ولا يحل هو دون البيت ، وعليه إذا حل إن كان
الحج قد فات هدى آخر ، ولا يجزئه الهدى الذى بعث به عن الهدى
الذى وجب عليه من فوات الحج ، قال مالك : وإن كان لم يبعث
بهديه ، وفاته الحج فلا يجزئه أيضاً ذلك الهدى من فوات حجه ،
قال : قال مالك : وإنما يكون هدى فوات الحج مع حجة القضاء ،
قال : وقال لى مالك : لو أن امرأة دخلت بعمره ومعها هدى
فحاضت بعدما دخلت مكة قبل أن تطوف بالبيت أوقفت هديها
معها حتى تطهر ، ولا ينبغى لها أن تنحر هديها ، وهى حرام ،
ولكن تحبسه حتى إذا طهرت طافت بالبيت وسعت بين الصفا
والمروة ، ثم نحررت هديها وقصرت من شعرها ، ثم قد حلت ، قال
مالك : فإن كانت ممن يريد الحج وخافت الفوت ، ولا تستطيع

الطواف لحيضتها أهلت بالحج وسأقت هديها معها إلى عرفات فأوقفته ، ولا تنحره إلا بمئى وأجزأ عنها هديها من قرانها وسبيلها سبيل من قرن .

فى الطيب قبل الإفاضة وما ينبغى للمحرم إذا حل أن يأخذ من شعر جسده وأظفاره

قلت : هل كان مالك يكره أن يتطيب الرجل إذا رمى جمرة العقبة قبل أن يفيض ؟ قال : نعم ، قلت : فإن فعل ، أترى عليه الفدية ؟ قال : قال مالك : لا شىء عليه لما جاء فيه ، قلت لابن القاسم : هل كان مالك يوجب على المحرم إذا حل من إحرامه أن يأخذ من لحيته وشاربه وأظفاره ، قال : لم يكن يوجبه ، ولكن كان يستحب إذا حلق أن يقلم ، وأن يأخذ من شاربه ولحيته ، وذكر مالك : أن ابن عمر كان يفعل^(١) .

فى محرم أخذ من شاربه

قلت : أرايت لو أن رجلاً حراماً أخذ من شاربه ما يجب عليه فى قول مالك ؟ قال : قال مالك : من نتف شعرة أو شعرات يسيرة ، فأرى عليه أن يطعم شيئاً من طعام ناسياً كان أو جاهلاً ، وإن نتف من شعره ما أماط به عنه الأذى فعليه الفدية ، قال مالك : ومن قص أظفاره ناسياً أو جاهلاً فليفتد ، قلت : فإن كان إنما قلّم ظفراً

(١) أخرجه مالك فى «الموطأ» فى الحج رقم (١٩٦) ، والبيهقى فى «السنن الكبرى» (١٠٤/٥) من حديث نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما .

واحدًا؟ قال : لم أسمع من مالك في الظفر الواحد شيئًا ، ولكن أرى إن كان أُمَاط به عنه أذى فليفتد ، وإن كان لم يَـمِط به عنه أذى فليطعم شيئًا من طعام .

قلت : فهل حدّ لكم مالك فيما دون إمَاطة الأذى كم ذلك الطعام؟ قال : لم أسمعه يحد أقل من حفنة في شيء من الأشياء ، قال : لأن مالكا قال لنا في قملة : حفنة من طعام ، قال : وفي قملات حفنة من طعام أيضًا ، قال ابن القاسم : قال مالك : والحفنة يد واحدة .

قال : وقال مالك : لو أن محرّمًا جعل في أذنيه قطنة لشيء وجده فيهما رأيت أن يفتدى كان في القطنة طيب أو لم يكن؟ قال ابن القاسم : سألنا مالكا عن الرجل يتوضأ وهو محرم ، فيمرّ يده على وجهه ، أو يخلل لحيته في الوضوء ، أو يدخل يده في أنفه لشيء ينزعه من أنفه ، أو يمسح رأسه ، أو يركب دابة فيخلق ساقيه الإكاف^(١) أو السرج^(٢)؟ قال : قال مالك : ليس عليه في ذلك شيء ، وهذا خفيف ، ولا بد للناس من هذا .

قلت لابن القاسم : أرايت قول مالك في القارن إذا حلق رأسه من أذى ، أهو في الفدية ، والمفرد بالحج سواء؟ قال : قال مالك : هو سواء كالمفرد بالحج في الفدية .

(١) الإكاف : البرذعة ، الجمع أكُف . انظر : « الوسيط » (أكف) (٢٣ / ١) .

(٢) السرج : رَحْلُ الدابة ، الجمع سُرُوج .

انظر : « الوسيط » (سرج) (٤٤١ / ١) .

رسم فى الكفارة بالصيام وفى جزاء الصيد

قلت : أرأيت الطعام فى الأذى أو الصيام ، أأكون بغير مكة ؟
قال : نعم حيث شاء من البلدان ، قلت : أرأيت جزاء الصيد فى
قول مالك ، أأكون بغير مكة ؟ قال : قال لى مالك : كل من ترك
من نسكه شيئاً يجب عليه فيه الدم ، وجزاء الصيد أيضاً ، فإن ذلك
لا ينحر ولا يذبح إلا بمكة أو بمئى ، فإن وقف به بعرفة نحر
بمئى ، وإن لم يوقف بعرفة سيق من الحل ونحر بمكة ، قلت له :
وإن كان قد وقف به بعرفة ولم ينحره أيام النحر بمئى نحره بمكة ،
ولا يخرج به إلى الحل ثانية ؟ قال : نعم ، قلت : وهذا قول مالك ؟
قال : نعم .

قلت : أرأيت إن أراد أن يحكم عليه بالطعام فى جزاء الصيد أو
بالصيام ؟ قال : قال مالك : يحكم عليه فى جزاء الصيد فى الموضع
الذى أصاب فيه الصيد ، قال : فقليل له : فإن حكم عليه فى
الموضع الذى أصاب فيه الصيد بالطعام ، فأراد أن يطعم فى غير
ذلك المكان ؟ ، قال : قال مالك : لا أرى ذلك ، وقال : يحكم
عليه بالطعام بالمدينة ، ويطعمه بمصر إنكاراً لمن يفعل ذلك ، يريد
بقوله أن هذا ليس يجزئه إذا فعل هذا ، وأما الصيام فى جزاء
الصيد ، فحيثما شاء من البلاد ، والنسك كذلك .

قلت لابن القاسم : فالطعام فى الفدية من الأذى فى قول
مالك ، أأكون حيثما شاء من البلاد ؟ قال : نعم ، قلت : والصيام
أيضاً ؟ قال : نعم ، قال ابن القاسم : لأن الطعام كفارة بمنزلة
كفارة اليمين .

فيمَن رمى جمرَةَ العقبة

قلت له : أرأيت إن رمى الحاج جمرَةَ العقبة ، فبدأ فقلَّم أظفاره وأخذ من لحيته وشاربه ، واستحد^(١) ، وأطلى بالنورة قبل أن يحلق رأسه ؟ قال : قال مالك : لا بأس بذلك ، قلت : أرأيت إن قلم أظفار يده اليوم وهو حرام ، ثم قلم أظفار يده الأخرى من الغد ، أيكُون عليه فدية واحدة في قول مالك أو فديتان ؟ قال : عليه فديتان في قول مالك ، قال : وقال مالك : في رجل لبس الثياب ، وتطيب ، وحلق شعره ، وقلم أظفاره في فور واحد : لم يكن عليه إلا فدية واحدة لذلك كله ، وإن فعل ذلك شيئاً بعد شيء فعليه في كل شيء فعله من ذلك كفارة كفارة .

رسم فِيمَن مرض فتعالج

قال : فقال لمالك رجل من أهل المدينة : يا أبا عبد الله إنا نزلنا بالجُحفة ومعى أختى أصابتها حُمى ، فوصف لى دواء فيه طيب فعالجتها به ثم وصف لى دواء آخر فيه طيب فعالجتها به ، ثم عالجتها بشيء آخر فيه طيب وذلك وذلك في موضع واحد ؟ قال : إذا كان ذلك قريباً بعضه مع بعض ، وكان في موضع واحد ، فلا أرى عليها إلا فدية واحدة لذلك كله ، قال : وقد يتعالج الرجل المحرم بوصف له الألوان من الأدوية في كلها الطيب فيقدمها كلها ، ثم يتعالج بها كلها ، يتعالج بواحد منها ، ثم يدع ، ثم يتعالج

(١) استَحَدَّ الرجل : احتلق بألة حادَّة ، ولا يُقال ذلك إلا لحلق العانة .

انظر : « الوسيط » (حدد) (١٦٧/١) .

بالآخر بعده حتى يتعالج بجميعها كلها ، فإنما عليه فدية واحدة لذلك كله .

قلت : فما قول مالك في الظفر إذا انكسر؟ قال : يقلمه ، ولا شيء عليه .

قلت : فإن أصابت أصابعه القُرُوح ، فاحتاج إلى أن يداوى تلك القروح ، وهو لا يقدر على أن يداوى قروحه تلك إلا أن يقلم أظفاره؟ قال : أرى عليه في هذا الفدية ، قال : وقال مالك : والكفارة في الأظفار فدية كالكفارة في إمطة الأذى من الشعر .

فيمن قتل صيداً أو دل عليه محرماً أو حلالاً

قلت : لو أن محرماً دل على صيد محرماً أو حلالاً ، فقتله هذا المدلول ، أ يكون على الدال شيء ، أم لا في قول مالك؟ ، قال : قال مالك : يستغفر الله ، ولا شيء عليه ، قلت : أ رأيت لو أن نفرًا اجتمعوا على قتل صيد ، وهم محرمون ما عليهم في قول مالك؟ قال : قال مالك : على كل واحد منهم الجزاء كاملاً ، قلت : وكذلك قول مالك لو أن مُحِلِّين اجتمعوا في قتل صيد في الحرم ، أ يكون على كل واحد منهم الجزاء كاملاً؟ قال : نعم هم بمنزلة المحرمين ، قلت : وكذلك قول مالك لو أن محرماً وحلالاً قَتَلَا صيداً في الحرم؟ ، قال : قال مالك : على كل واحد منهما الجزاء كاملاً^(١)

(١) سواء حدث منهما ذلك عمداً ، أو نسياناً ، أو لمخضة قال ابن الحاجب : الجهل والعمد والسهو والضرورة في الفدية سواء ، قال ابن شاس : الناسى كالعائد في الجزاء ، لا في الإثم .

انظر : « التاج والإكليل على هامش مواهب الجليل » (٣/١٧٤) .

قلت : فهل كان يزيد على المحرم لإحرامه شيئاً ؟ قال : ما علمت أنه يزيد عليه فوق الجزاء شيئاً ، قلت : فلو أن محرمين اجتمعوا على صيد فجرحوه ، جرحه كل واحد منهم جرحاً ؟ ، قال : قال مالك : من جرح صيداً ، وهو محرم فغاب الصيد عنه ، وهو مجروح فعليه الجزاء كاملاً .

قال : وقال مالك : في محرم أمر غلامه أن يُرسل صيداً كان معه ، فأخذه الغلام ، فظن أن مولاه قال له : اذبحه فذبحه الغلام ، قال : قال مالك : على سيده الجزاء ، قلت لابن القاسم : فهل يكون على العبد إن كان محرماً أيضاً الجزاء في قول مالك ؟ قال : لم أسمع من مالك فيه شيئاً ، وأرى على العبد الجزاء ، ولا يضع ذلك عنه خطؤه ولو أمره بالذبح ، فأطاعه ، فذبحه لرأيت أيضاً عليهما الجزاء جميعاً .

قال ابن القاسم : كنت عند مالك سنة خمس وستين ومائة ، فأتى بنفر اتهموا بدم فيما بين الأنباء^(١) والجُحفة ، وهم محرمون فردوا إلى المدينة فسجنوا ، فأتى أهلهم إلى مالك يسألونه عن أمرهم ويخبرونه أنهم قد حصروا عن البيت ، وأنهم قد منعوا ، وأن ذلك يشدد عليهم ؟ قال مالك : لا يحلهم إلا البيت ، ولا يزالون محرمين في حبسهم حتى يخرجوا فيقتلوا أو يحلوا فيأتوا البيت ، فيحلوا بالبيت . قلت لابن القاسم : ما قول مالك فيمن قرن الحج والعمرة ، فأصاب الصيد وهو مُحرم قارن ؟ قال : قال مالك : عليه جزاء واحد .

(١) الأنباء : قرية من أعمال الفرع من المدينة بينها وبين الجحفة مما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلاً . انظر : «مراصد الاطلاع» (١٩/١) .

رسم فيمن أصاب الصيد كيف يقوّم ومن طرد صيدًا

قلت له : فما قول مالك فيما أصاب المحرم من الصيد ، كيف يحكم عليه ؟ قال : سألنا مالكا عن الرجل يصيب الصيد وهو محرم ، فيريد أن يحكم عليه بالطعام ، أيقوّم الصيد دراهم أو طعامًا ؟ قال : الصواب من ذلك أن يقوّم طعامًا ، ولا يقوّم دراهم ، ولو قوّم الصيد دراهم ، ثم اشترى بها طعامًا لرجوت أن يكون واسعًا ، ولكن الصواب من ذلك أن يحكم عليه طعامًا ، فإن أراد أن يصوم نُظر كم ذلك الطعام من الأمداد ، فيصوم مكان كل مدّ يومًا ، وإن زاد ذلك على شهرين أو ثلاثة ، قلت له : فإن كان في الطعام كسر المدّ ؟ قال : ما سمعت من مالك في كسر المدّ شيئًا ، ولكن أحبّ إليّ أن يصوم له يومًا ، قال ابن القاسم : ولم يقل لنا مالك : إنه ينظر إلى جزاء الصيد من النعم ، فيقوّم هذا الجزاء من النعم طعامًا ، ولكنه قال : ما أعلمتك .

قلت : وكيف يقوّم هذا الصيد طعامًا في قول مالك أحى أم مذبح أم ميت ؟ قال : بل يقوّم حيًا عند مالك على حاله التي كان عليها حين أصابه ، قال : قال مالك : ولا ينظر إلى فراهيته ^(١) ولا إلى جماله ، ولكن إلى ما يساوى من الطعام بغير فراهيّة ولا جمال ، وشبه ذلك بفراهيّة الباز ، لا ينظر إلى قيمة ما يباع به أن لو صيد لفراهيته .

قال ابن القاسم : قال مالك : إن الفاره من الصيد وغير الفاره ، والبراة إذا أصابها الحرام عليه في الحكم سواء ، قلت : فكيف يحكم

(١) فرّه : جَمَلٌ وَحَسَنٌ ، وَخَفٌّ وَنَشِطٌ ، وَحَذَقٌ وَمَهَرٌ فَهُوَ فَارَةٌ .

انظر : « الوسيط » (فره) (٧١٢ / ٢) .

عليه إن أراد أن يحكم عليه بالنظر من النعم ؟ قال : قلنا لملك : أيجزم بالنظر في الجزاء من النعم بما قد مضى وجاءت به الآثار ، أم يستأنف الحكم فيه ؟ قال : بل يستأنف الحكم فيه ^(١) ، قلت لابن القاسم : فإنما فيه الاجتهاد عند مالك إذا حكم عليه في الجزاء ؟ قال : نعم ، قال مالك : ولا أرى أن يخرج مما جاء فيه الاجتهاد عن آثار من مضى ، قال : وقال مالك : لا يحكم في جزاء الصيد من الغنم والإبل والبقر إلا بما يجوز في الضحايا والهدى الشئ فصاعداً إلا من الضأن ، فإنه يجوز الذئع ، وما أصاب المحرم مما لا يبلغ أن يكون مما يجوز أن يكون في الضحايا والهدى من الإبل والبقر والغنم ، فعليه فيه الطعام والصيام ، قال مالك : ولا يحكم بالجفرة ^(٢) ، ولا بالعناق ^(٣) ، ولا يحكم بدون الميسن ^(٤) ، قلت : وما قول

(١) المذهب كما قرره الإمام هنا أن الجزاء في كل صيد سواء سبق الحكم فيه من الصحابة رضي الله عنهم ، أو لم يسبق الحكم فيه ، لا بد من ابتداء الحكم فيه من حكمين عدلين ، ولا يكفي الأخذ بما حكم فيه سابقاً ؛ لأن هذا فيه تقليد لحكم سابق بينما النص القرآني : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ (المائدة : ٩٥) ، جاء بصيغة المضارع الذي يقتضي وقوع ذلك في الزمان المستقبل بعد قتل الصيد محل الحكم ، وهذا الذي فهمه الصحابة رضي الله عنهم ، فلم يزالوا يقضون في النعمة ببدنة ، وفي حمار الوحش ببقرة ، وفي الضبع بشاة ، وفي الغزال بعنز مع تقدم مثل ذلك الحكم مما ينفي التقليد لما سبق ، الذي يؤخذ به في خارج المذهب لكن على الحكمين ألا يخرجوا في حكمهما عما جاء في الآثار التي سبق الحكم فيها من السلف رضي الله عنهم . انظر : « الذخيرة » (٣ / ٣٣٠) بتصرف .

(٢) الجفرة : من كل شيء وَسَطُهُ ومعظمه ، وتطلق على الحفرة (بالحاء المهملة) . انظر « الوسيط » (جفر) (١ / ١٣١) بتصرف ..

(٣) العناق : الأنثى من أولاد المعيز والغنم من حين الولادة إلى تمام حول ، الجمع : أعنق ، وعُنُق ، وعُنُوق . انظر : « الوسيط » (عنق) (٢ / ٦٥٥) .

(٤) الميسن : من الإبل الكبار ، والجمع مَسَن .

انظر : « الوسيط » (مسن) (١ / ٤٧٤) .

مالك فيمن طرد صيِّداً ، فأخرجه من الحرم ، أيكون عليه الجزاء أم لا ؟ قال : لا أحفظ عنه فيه شيئاً ، وأرى عليه الجزاء .

رسم فيمن رمى صيِّداً

قلت : ما قول مالك فيمن رمى صيِّداً من الحل ، والصيد في الحرم فقتله ؟ قال : قال مالك : عليه الجزاء ، وكذلك قوله : لو أن رجلاً في الحرم والصيد في الحل ، فرماه فقتله ؟ قال : نعم عليه أيضاً في قوله جزاؤه ، قلت : فإن رمى صيِّداً في الحل ، وهو في الحل فأصابه في الحرم هرب الصيد إلى الحرم ، وتبعته الرمية فأصابته في الحرم ؟ قال : قال مالك : من أرسل كلبه على صيد في الحل ، وهو في الحل أيضاً إذا كان ذلك قرب الحرم ، فطلبه الكلب حتى أدخله الحرم ، فأصابه في الحرم ، فعلى صاحب الكلب الذي أرسله الجزاء ؛ لأنه غرر فأرسل كلبه على صيد قرب الحرم .

قال ابن القاسم : فأرى الرمية بمنزلة الكلب الذي أرسله قرب الحرم ؟ قال : ولم أسمع في مسألتك في الرِّمية بعينها من مالك شيئاً ، ولكن ذلك عندي مثل الذي يرسل كلبه قرب الحرم ، قلت : فقول مالك في الذي يرسل بازه^(١) قرب الحرم ، مثل قوله في الذي يرسل كلبه قرب الحرم ؟ قال : نعم ، قلت : فما قول مالك إن أرسل كلبه ، وليس بقريب من الحرم ، فطلبه الكلب حتى أدخله الحرم فقتله ؟ قال : قال مالك : لا شيء على الذي أرسل الكلب ،

(١) الباز : نوع من الصقور يتنمى إلى الفصيلة الصقرية وهو من طيور مصر النادرة ، وله مهارة فائقة في الصيد ، وقد برع العرب في الصيد بالصقور ويُسمى الصائد : صقَّاراً . انظر : « الوسيط » (بوز) (٧٩/١) بتصرف .

لأنه لم يغرر بالإرسال ، قال مالك : ولا يؤكل ذلك الصيد ، قلت : وكذلك الباز في قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : فما قول مالك إن أرسل كلبه أو بازه قرب الحرم ، وهو والصيد جميعًا في الحل ، فأخذ الكلب الصيد في الحل ؟ قال : لا شيء عليه عند مالك ؛ لأنه قد سَلِمَ مما كان غرر به .

قلت : أرأيت إن أرسل كلبه على صيد في الحل قرب الحرم ، وهو في الحل أيضًا فطلب الكلب الصيد حتى أدخله الحرم ، ثم أخرجه من الحرم أيضًا إلى الحل ، فأخذه في الحل ، أ يكون على صاحبه الجزاء أم لا في قول مالك ؟ وكيف إن قتله بعد ما أخرجه إلى الحل ، أيجل أكله في قول مالك أم لا ؟ قال : لم أسمع من مالك في مسألتك هذه شيئًا ، ولكن رأيي أن لا يأكله ، وأن يكون عليه فيه الجزاء ؛ لأنه لما دخل الحرم ، والكلب في طلبه من فوره ذلك حتى أخرجه إلى الحل ، فكأنه أرسله في الحرم ؛ لأنه إنما أرسله قرب الحرم مغررًا ، قلت : أرأيت إن أرسل كلبه أو بازه في الحل ، وهو بعيد من الحرم فطلب الكلب أو الباز الصيد ، حتى أدخله الحرم ، ثم أخرجه من الحرم طالبًا له ، فقتله في الحل ، أ يؤكل أم لا في قول مالك ؟ وهل يكون على صاحبه الجزاء في قول مالك أم لا ؟ قال : لم أسمع من مالك فيه شيئًا ، ولا أرى أن يؤكل ، ولا أرى على الذى أرسل الكلب الجزاء ، ولا على الذى أرسل الباز جزاء ؛ لأنه لم يغرر بقرب الحرم .

في مُحَرَّم ذبح صيدًا أو أرسل كلبه أو بازه على صيد

قلت لابن القاسم : أرأيت لو أن مُحَرَّمًا ذبح صيدًا ، أو أرسل كلبه على صيد فقتله ، أو بازه فقتله أ يأكله حلال أو حرام ؟ قال

مالك : لا يأكله حلال ، ولا حرام ، قال : وهو ميتة ليس بمُذَكِّي ، قال : وهو مثل ذبيحته ، قلت : فما ذبح للمحرم من الصيد ، وإن ذبحه رجل حلال إلا أنه إنما ذبحه من أجل هذا المحرم أمره المحرم بذلك أم لم يأمره ؟ قال : قال مالك : ما ذبح للمحرم من الصيد فلا يأكله حلال ، ولا حرام ، وإن كان الذي ذبحه حلالاً أو حراماً ، فهو سواء لا يأكله حلال ، ولا حرام ؛ لأن هذا إنما ذبحه لهذا المحرم ومن أجله ، قال مالك : وسواء إن كان أمره هذا المحرم أن يذبحه له ، أو لم يأمره فهو سواء إذا كان إنما ذبح الصيد من أجل هذا المحرم ، فلا يؤكل .

قال ابن القاسم : وكان مالك لا يأخذ بحديث عثمان بن عفان حين قال لأصحابه : كلوا وأبى أن يأكل ، وقال عثمان لأصحابه : إنما صيد من أجل^(١) قلت : ما قول مالك في مُحْرَمٍ ذبح صيداً ، فأدى جزاءه ، ثم أكل من لحمه ، أ يكون عليه جزاء آخر أم قيمة ما أكل من لحمه ؟ قال : قال مالك : لا قيمة عليه ، ولا جزاء في لحمه ، وإنما لحمه جيفة غير ذكي ، فإنما أكل حين أكل منه لحم ميتة وما لا يحل .

فيما أصاب المُحْرَم من بيض الطير الوحشي والصيد

قلت : أرأيت ما أصاب المُحْرَم من بيض الطير الوحشي ما عليه لذلك في قول مالك ؟ قال : قال مالك : على المحرم إذا كسر بيضاً من بيض الطير الوحشي أو الحلال في الحرم إذا كسره عُشر ثمن أمه كجنين

(١) أخرجه البيهقي في « معرفة السنن والآثار » (٤٣٢/٧) من حديث عامر بن ربيعة عن عثمان رضي الله عنه .

الحرّة من دية أمه ^(١) قلت لابن القاسم : وسواء في قول مالك إن كان فيه فرخ ^(٢) أو لم يكن فيه فرخ ؟ قال : نعم ما لم يستهلّ الفرخ بعد الكسر صارخاً ، فإن استهلّ الفرخ من بعد الكسر صارخاً ، فأرى أن يكون فيه الجزاء كاملاً كجزاء كبير ذلك الطير ، قال : وإنما شبه مالك البيض بجنين الحرّة ، فلو أن رجلاً ضرب بطن امرأة فألقت جنيناً ميتاً لم يكن عليه إلا عشر دية أمّه إذا خرج ميتاً ، قال : فإن خرج حيّاً فاستهلّ صارخاً ، فالدية كاملة ، فعلى الجنين فقس البيض في كل ما يرد عليك منه ، قلت : ويكون في الجنين قسامة ^(٣) إذا استهلّ صارخاً في قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : فإن لم يستهلّ صارخاً فلا قسامة

(١) سئل ابن نافع عن المحرم يصيب بيض النعم يأخذ فيه ؟ يقول مالك : إن فديته عشر قيمة النعامة ، قال : لا آخذ في ذلك ، يقول مالك هذا ، بل أتبع فيه ما جاء عن النبي ﷺ ، وذلك أن محمد بن أبي كثير حدثني عن محمد بن أبي حرملة عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ سأله رجل محرم عن ثلاث بيضات نعامة أصابهن فقال : « صم لكل بيضة يوماً » . انظر : « البيان والتحصيل » (٤ / ٦٤ ، ٦٥) .

قال ابن رشد : صح الحديث عند ابن نافع فأخذه به ، ولم يصح عند مالك ، أو لم يبلغه فرجع في ذلك إلى ما يوجبه القياس على ما صح عنده لحديث النبي ﷺ : « إن في الجنين غرة عبد أو وليدة » أخرجه أحمد (٤ / ٢٤٦) فأوجب في بيضة النعامة عشر جزاء النعامة ؛ لأن البيضة في الطير كالحمل فيما سواها من الحيوانات ، فأرادته فيما حكى عن مالك أن فدية بيضة النعامة عشر قيمة النعامة ، عشر جزاء النعامة ، سمى الجزاء قيمة ، وجزاؤها عند مالك بدنة ، وكذلك جاء فيها عن السلف ، ففي بيضة النعامة عند مالك عشر ثمن البدنة التي يحكم بها في جزائها . انظر : « البيان والتحصيل » (٤ / ٦٤ ، ٦٥) .

(٢) الفَرخ : ولد الطائر . انظر : (الوسيط) (فرخ) (٢ / ٧٠٤) .

(٣) القسامة : لغة : بمعنى القسم ، وهو اليمين مطلقاً أقيم مقام المصدر من قولهم ، أقسم إقساماً وقسامة ، وقال ابن عرفة : القسامة : حلف خمسين يميناً أو جزئها على إثبات الدم . انظر : « معجم المصطلحات » (٣ / ٨٨) .

فيه ؟ قال : نعم ، قلت : فإن كسر البيضة ، فخرج الفرخ حيًا يضطرب ، ما عليه في قول مالك ؟ قال : قال مالك : من ضرب بطن امرأة ، فألقت جنينًا حيًا يضطرب ، فمات قبل أن يستهل صارخًا ، فإنما فيه عُشر دية أمّه ، فكذلك البيض هو عندى مثله إنما فيه عُشر ثمن أمّه ، فإن خرج الفرخ منه حيًا ، فإنما فيه عُشر ثمن أمّه إلا أن يستهل صارخًا ، فإذا استهل صارخًا ففيه ما في كباره .

في مُحرم ضرب بطن عنز من الطّباء^(١)

قلت : أرأيت لو أن مُحرمًا ضرب بطن عنز من الطّباء ، فألقت جنينها ميتًا وسلمت الأم ؟ قال : عليه في جنينها عُشر قيمة أمّه ، قال : ولم أسمع في جنين العنز من الطّباء من مالك شيئًا ، ولكنه في رأيي مثل جنين الحُرّة ، قلت : فما يقول مالك في جنين الحُرّة لو ضرب رجل بطن امرأة ، فألقت جنينًا ميتًا ، ثم ماتت بعده ؟ قال : قال مالك : إن عليه عُشر دية أمه للجنين ، ودية كاملة للمرأة ، قلت : وكذلك العنز من الطّباء إن ضربها ، فألقت جنينها ، ثم ماتت بعد ما طرحت جنينها ؟ قال : نعم هكذا أرى أن يكون عليه في جنين العنز عُشر ثمن أمّه ، ويكون عليه في العنز الجزاء أيضًا كاملاً .

قلت : فما قول مالك في الحُرّة يضرب الرجل بطنها ، فتطرح جنينها حيًا فيستهل صارخًا ، ثم يموت ، وتموت الأم ؟ قال مالك :

(١) الطّبي : هو جنس حيوانات من ذوات الأظلاف والمجوفات القرون ، أشهرها الطّبي العربي ، ويُقال له : الغزال الأعفر ، الجمع أظب ، وطّبي وطّباء ، وهى ظبية ، الجمع ظبَاء ، وحاليًا يوجد في محمّية جزيرة جبير بنى ياس بأبوظبي ما يزيد على خمسين ألف رأس من الطّباء . انظر : « الوسيط » (طبى) (٥٩٦/٢) .

عليه إن كان ضربها خطأ الدية للمرأة ، والدية للجنين كاملة تحمل العاقلة جميع ذلك ، وفي الجنين قسامة ، قلت : وكذلك إن ضرب بطن هذه العنز ، فألقت جنينها حيًا فاستهل صارخًا ، ثم مات وماتت أمه ، إنه ينبغي أن يكون عليه جزاء للأم وجزاء للجنين كاملاً ؟ قال : نعم ، قلت : ويحكم في الجنين في قول مالك إذا استهل صارخًا ، كما يحكم في كبار الظباء ؟ قال : قال مالك : يحكم في صغار كل شيء أصابه المحرم من الصيد والطيور الوحشية مثل ما يحكم في كبارهم وشبههم صغار الأحرار وكبارهم في الدية سواء ، قال : فكذلك الصيد ؟ قلت : فهل ذكر لكم مالك في جراحات الصيد ، أيحكم فيها إذا هي سلمت أنفسها من بعد الجراحات كما يحكم في جراحات الأحرار ، أو مثل جراحات العبيد ما نقص من أثمانها ؟ قال : ما سمعت من مالك فيه شيئًا ، وما أرى فيها شيئًا إذا استيقن أنها سلمت ، قلت : فما ترى أنت في جراحات هذا الصيد إذا هو سلم ، قال : لا أرى عليه شيئًا إذا هو سلم من ذلك الجرح .

قلت : رأيت إذا ضرب المحرم فُسْطَاطًا فتعلق بأطنابه صيد فعطب ، أيكون على الذي ضرب الفُسْطَاط الجزاء في قول مالك أم لا ؟ قال : لا أحفظه من مالك ، ولكن لا شيء عليه ؛ لأنه لم يصنع بالصيد شيئًا ، إنما الصيد هو الذي صنع ذلك بنفسه ، قال : وإنما قلته ؛ لأن مالكًا قال في الرجل يحفر البئر في الموضع الذي يجوز له أن يحفر فيه ، فيقع فيها إنسان فيهلك : إنه لا دية له على الذي حفر البئر في الموضع الذي يجوز له أن يحفر ، وكذلك هذا إنما ضرب فُسْطَاطه في موضع لا يمنع من أجل الصيد .

قلت : وكذلك الذى يحفر بئراً للماء ، وهو محرم فعطب فيه صيد ، قال : كذلك أيضاً فى رأى لا شىء عليه ، قلت : وكذلك أيضاً إن رأتى الصيد وأنا محرم ففزع منى فأحصر ، فانكسر من غير أن أفعل به شيئاً ، فلا جزاء على ، قال : أرى عليك الجزاء إذا كان إنما كان عطبه ذلك ؛ لأنه نفر من رؤيتك^(١) ، قلت : أرأيت إذا فزع صيد من رجل وهو محرم ، فحصر الصيد فعطب فى حصره ذلك ، أيكون عليه الجزاء فى قول مالك ؟ قال : نعم .

فى محرم نصب شركاً^(٢) للذئب أو للسبع

قلت : أرأيت إن نصب محرم شركاً للذئب أو للسبع خافه على غنمه ، أو على دابته ، أو على نفسه ، فوقع فيه صيد ظبى أو غيره ، فعطب ، هل تحفظ عن مالك فيه شيئاً ؟ قال : لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ، ولكن أرى أن يضمن ؛ لأنه فعل شيئاً ليصيد به فعطب به الصيد ، قلت له : إنما فعله للسباع لا للصيد ، فكيف يكون عليه الجزاء ، وقد كان جائزاً له أن يجعله للسبع والذئب ؟ قال : لأن مالكا قال : لو أن رجلاً حفر بئراً فى منزله لسارق أو عمل فى داره شيئاً ليتلف به السارق ، فوقع فيه إنسان سوى السارق رأيت ضامناً لديته ، قلت : وهل يرى مالك أن يضمن دية السارق ، إن وقع فيه فمات ؟ قال : قال مالك : نعم يضمن .

(١) هذا رأى ابن القاسم ، كما جاء هنا ، وهو المذهب ؛ لكن الأظهر عند ابن عبد السلام وصاحب المختصر ، والأصح عند التونسي ، وابن المواز ، وهو قول أشهب فى عدم الجزاء ؛ لأن قتله جاء بسبب اتفاقى لايد للمحرم فيه . انظر : « الشرح الكبير » (٧٧/٢) .

(٢) الشُّرك : حباله الصيد ، الجمع : أشراك ، وشُرْك . انظر : « الوسيط » (شرك) (٤٩٩/١) .

فيمن أحرم وفي يده صيد أو في بيته

قلت لابن القاسم : ما قول مالك فيمن أحرم وفي بيته صيد ؟ قال : لا شيء عليه فيه ولا يرسله ، قلت : فإن أحرم وفي يده صيد ؟ قال : قال مالك : يرسله ، قلت : فإن أحرم والصيد معه في قفص ؟ قال : قال مالك : يرسله ، قلت : وكذلك إن أحرم وهو يقود صيداً ، أيرسله ؟ قال : نعم يرسله إذا كان يقوده ، قلت : فالذى في بيته من الصيد إذا أحرم لم قال مالك لا يرسله ؟ قال : لأن ذلك أسيره ، وقد كان ملكه قبل أن يحرم فأحرم ، وليس هو في يديه ، قال : وقال مالك : إنما يجب عليه أن يرسل من الصيد إذا هو أحرم ما كان في يديه حين يحرم ، فأرى ما في قفصه أو ما يقوده بمنزلة هذا ، قال : وقال مالك : إذا أحرم أرسل كل صيد كان معه ، فالذى في قفصه ، والذي في يده في غير قفص ، والذي يقوده سواء عندنا .

قلت : فكل صيد صاده المحرم فعليه أن يرسله ؟ قال : قال مالك : نعم عليه أن يرسله ، قلت : فإن لم يرسله حتى أخذه حلال أو حرام من يده ، فأرسله أيضمنان له شيئاً أم لا في قول مالك ؟ قال : لا يضمنان له شيئاً في رأيي ؛ لأنهما إنما فعلا في الصيد ما كان يؤمر هذا الذي صاده أن يفعله ويحكم عليه بإرساله ، قلت : فلو أن الصيد كان قد ملكه ، وهو حلال ، ثم أحرم ، وهو في يده فأتاه حلال أو حرام ، فأرسله من يده ، أيضمن له شيئاً أم لا ؟ قال : أرى أن لا يضمن له شيئاً ، لأن مالكاً قال : لو أن رجلاً أخذ صيداً ، فأفلت منه الصيد ، فأخذه غيره من الناس . قال : قال مالك : إن كان ذلك بحدثان ذلك رأيت أن يُردَّ على سيده الأول ،

وإن كان قد ذهب ولحق بالوحش واستوحش ، فهو لمن صاده ، ولم ير مالك أن ملكه ثابت عليه ، إذا فاته ولحق بالوحش ، فهذا المحرم حين أحرم ينبغي له أن يرسل الصيد ، ولا يجوز له أخذه إذا أرسله ، حتى يحل من إحرامه ، فهو إذا ألزمته أن يرسله ، ولم أجز له أن يأخذه بعدما يرسل ، حتى يحل من إحرامه ، فقد زال ملكه عنه حين أحرم ، فلا شيء على من أرسله من يده بعد إحرامه ؛ لأن ملكه زال عن الصيد بالإحرام ، ألا ترى أنه لو حبسه معه ، حتى يحل من إحرامه وجب عليه أن يرسله أيضًا ، وإن كان قد حَلَّ ، أو لا ترى أن ملكه قد زال عنه ، أو لا ترى أنه لو بعث به إلى بيته بعد أن أحرم ، وهو في يده ، ثم حل من إحرامه لم يجز له أن يحبسه بعدما حل ، وكان عليه أن يرسله ، فهذا الدليل على أن ملكه قد زال عنه ، وقد اختلف الناس في هذا أن يرسله أو لا يرسله ، فقال بعض الناس : يرسله ، وإن حل من إحرامه ؛ لأنه كان صاده وهو حلال ، وقال بعض الناس : لا يرسله وليحبسه ؛ لأنه قد حَلَّ من إحرامه ، ولا شيء عليه ، قال : والذي آخذ به أن يرسله ، وكذلك المحرم إذا صاد الصيد ، وهو حرام لم يجب له فيه الملك ، فليس على من أرسل هذا الصيد من يد هذين ضمان لهما .

قلت لابن القاسم : أرأيت إن صاد مُحْرِم صيدًا فأتاه حلال أو حرام ليرسله من يده ، فتنازعا فقتلاه بينهما ، ماذا عليهما في قول مالك ؟ قال : أرى عليهما في قول مالك إن كانا حرامين الجزاء على كل واحد منهما ، وإن كان الذي نازعه حلالاً فعلى المحرم الجزاء ، ولا قيمة لهذا المحرم على الحلال ؛ لأن هذا المحرم لم يملك هذا الصيد ، قلت : وكذلك إن أحرم وهو في يده قد كان صاده ، وهو

حلال ؟ قال : نعم هو مثل الأول لا ينبغي أن يضمن له شيئاً ؛ لأنه زال ملكه عن الصيد ، الذى هو فى يده حين أحرم ، قلت : فهل يضمنان هذا الجزاء لهذا المحرم ، إذا نازعاه فى الصيد الذى هو فى يده حتى قتلاه ؟ قال : لا أحفظ من مالك فى هذا شيئاً ، ولكن لا أرى أن يضمننا له الجزاء ؛ لأنهما إنما أرادا أن يُرسلا الصيد من يده ، فنازعهما فمنعهما ما لم يكن ينبغي له أن يمنعهما ، فمات الصيد من ذلك ، فلا يضمنان له شيئاً ؛ لأن القتل جاء من قبله .

قلت لابن القاسم : فلو أن بازاً لرجل أفلت منه فلم يقدر على أخذه بحضرة ذلك ، حتى فات بنفسه ، ولحق بالوحش ، أكان مالك يقول هو لمن أخذه ؟ قال : نعم ، قلت : فهل تحفظ عنه فى النحل شيئاً إن هى هربت من رجل ، ففاتت من فورها ذلك ، ولحقت بالجبال ، أ تكون لمن وجدها ؟ قال : لم أسمع من مالك فيه شيئاً ، ولكن إن كان أصل النحل عند أهل المعرفة وحشية ، فهى بمنزلة ما قد وصفت لك من الوحش فى رأى ، قال : وقال مالك : فى النحل يخرج من جَبَج^(١) هذا إلى جَبَج هذا ، ومن جَبَج هذا إلى جَبَج هذا ، قال : إن علم ذلك واستطاعوا أن يردوها إلى أصحابها ردوها ، وإلا فهى لمن ثبتت فى أجباحه ، قال مالك : وكذلك حمام الأبرجة .

رسم فى الحَكَمَيْنِ فى جزاء الصيد

قال : وسُئِلَ مالك عن الحَكَمَيْنِ إذا حكما فى جزاء الصيد ، فاختلفا ، أيؤخذ بأرفقهما أم يبتدأ الحكم بينهما ؟ قال : يبتدئ

(١) الجَبَج : ويثلاث : خَلِيَّةُ العسل ، الجمع أجَبَج .

انظر : « القاموس » (جبج) ص ٢٧٤ .

الحكم فيه غيرهما حتى يجتمعا على أمر ، كذلك قال مالك ، قلت : فهل يكون الحكمان في جزاء الصيد غير فقيهين ، إذا كانا عدلين في قول مالك ؟ قال : لا يكونان إلا فقيهين عدلين ، قلت : أرأيت إن حكما فأخطأ ، حكما خطأ فيما فيه بدنة بشاة ، أو فيما فيه بقرة بشاة ، أو فيما فيه شاة ببدنة ، أينقض حكمهما ، ويستقبل الحكم في هذا الصيد ؟ قال : نعم ، قلت : أتحفظه عن مالك ؟ قال : لا .

قلت : فإن حكم حكمان في جزاء صيد أصابه محرم ، فحكما عليه فأصابا الحكم ، وكان أمرهما أن يحكما عليه بالجزاء من النعم ففعلا ، ثم بدا له أن ينصرف إلى الطعام أو الصيام بعدما حكما عليه بالنظر من النعم ، وأن يحكم عليه غيرهما أو هما ، قال : ما سمعت من مالك فيه شيئا ، ولكنى أرى له ذلك أن يرجع إلى أى ذلك شاء ، قلت : فهل يكون الحكمان في جزاء الصيد دون الإمام ؟ قال : نعم من اعترض من المسلمين ممن قبَله معرفة من ذوى العدل بالحكم ، والعلم بإذن ذلك الذى أصاب الصيد فحكما عليه فذلك جائز عليه .

في المحرم يقتل سباع الوحش من غير أن تؤذيه

وما يجوز له أن يقتل منها

قلت لابن القاسم : أرأيت المَحْرَم إذا قتل سباع الوحش من غير أن تبتدئه ؟ قال : قال مالك : لا شيء عليه في ذلك ، قال ابن القاسم : قال مالك : لا شيء عليه وذلك في السباع والنمور التى تعدو أو تفرس ، فأما صغار أولادها التى تعدو ، ولا تفرس فلا ينبغى لمحرّم قتلها ، قال مالك : ولا بأس أن يقتل المحرم السباع

يبتدئها وإن لم تبتدئه ، قلت له : فهل يكره مالك للمحرم قتل
 الهر^(١) الوحشى ، والثعلب ؟ قال : نعم ، قلت : والضبع ؟ قال :
 نعم ، قلت : فإن قتل الضبع كان عليه الجزاء فى قول مالك ؟ قال :
 نعم ، قلت له : فإن قتل الثعلب والهر ، أ يكون عليه الجزاء فى قول
 مالك أم لا ؟ قال : قال مالك : نعم عليه الجزاء فى الثعلب والهر ،
 قلت : فإن ابتدأنى الثعلب والهر والضبع ، وأنا محرم فقتلتهم ، أعلى
 فى قول مالك لذلك شىء أم لا ؟ قال : لا شىء عليك ، وهو رأى .

قلت : أرأيت سباع الطير ما قول مالك فيها للمحرم ؟ قال :
 كان مالك يكره قتل سباع الطير كلها وغير سباعها للمحرم ،
 قلت : فإن قتل المحرم سباع الطير ، أكان مالك يرى عليه فيها
 الجزاء ؟ قال : نعم ، قلت : فإن عدت عليه سباع الطير فخافها
 على نفسه فدفع عن نفسه فقتلها ، أ يكون عليه فيها الجزاء فى قول
 مالك ؟ قال : لا شىء عليه وذلك لو أن رجلاً عدا على رجل فأراد
 قتله فدفعه عن نفسه فقتله لم يكن عليه شىء ، فكذلك سباع الطير .

قلت لابن القاسم : هل كان مالك يكره أكل كل ذى مخلب من
 الطير ؟ قال : لم يكن مالك يكره أكل كل شىء من الطير سباعها
 وغير سباعها ، قلت : والغراب لم يكن مالك يرى به بأساً ؟ قال :
 نعم لا بأس به عنده ، قلت : وكذلك الهُذهد عنده والخُطاف^(٢)

(١) الهرُّ : القِطُّ ، الجمع : هِرَّةٌ ، والأنثى : هرة ، الجمع هِرَر .

انظر : « الوسيط » (هرر) (١٠٢٠ / ٢) .

(٢) الخُطَاف : السُّتُونو ، وهو ضرب من الطيور القواطع ، عريض المنقار ،

دقيق الجناح طويل ، منتفش الذيل ، الجمع خطاطيف .

انظر : « الوسيط » (خطف) (٢٥٣ / ١) .

قال : جميع الطير كلها فلا بأس بأكلها عند مالك ، قلت له : فهل كان يوسع في أكل الحيات والعقارب ؟ قال : لم يكن يرى بأكل الحيات بأسًا ، وقال : لا يؤكل منها إلا الذكي ، قال : ولا أحفظ في العقرب من قوله شيئًا ، ولا أرى به بأسًا ، قلت له : وكان مالك يكره أكل سباع الوحش ؟ قال : نعم ، قلت : أفكان يرى مالك الهرّ من السباع ؟ قال : قال مالك : لا أحب أن يؤكل الهرّ الوحشيّ ، ولا الأهليّ ، ولا الثعلب .

قلت : فهل تحفظه عن مالك أنه كره أكل كل شيء سوى سباع الوحش من الدواب الخيل والبغال والحمير وما حرم الله في التنزيل من الميتة والدم ولحم الخنزير ، قال : كان ينهى عما ذكرت فمنه ما كان يكرهه ، ومنه ما كان يحرمه ، قال : وكان مالك لا يرى بأسًا بأكل القُنْفُذ^(١) واليَرْبُوع^(٢) والضب والصرب^(٣) والأرنب ، وما أشبه ذلك ؟ قال : ولا بأس بأكل الوَبْرَة^(٤) عند مالك ، قلت لابن القاسم : رأيت الضبع واليربوع والأرنب وما أشبه هذه الأشياء إذا أصابها المحرم ؟ قال : قال مالك : عليه الجزاء يحكم فيها

(١) القُنْفُذ : دويبة من الثدييات ذات شوك حادّ ، يلتف فيصير كالكرة ، وبذلك يقى نفسه من خطر الاعتداء عليه . انظر : « الوسيط » (قنفذ) (٧٩٣ / ٢) .
(٢) اليربوع : حيوان من الفصيلة اليربوعية ، صغير على هيئة الجرذ الصغير ، وله ذنب طويل ينتهي بخصلة من الشعر ، وهو قصير اليدين ، طويل الرجلين . انظر : « الوسيط » (ربع) (٣٣٧ / ١) .

(٣) الصرب : لم أعثر على معناها فيما لدى من معاجم .
(٤) الوَبْرَة : حيوان من ذوات الخوافر في حجم الأرنب ، أطحل اللون بين الغبرة والسواد ، قصير الذنب يحرك فكه السفلى كأنه يجتز ، ويكثر في لبنان ، الأنثى : وبرة ، الجمع : وبّر . انظر : « الوسيط » (وبر) (١٠٤٩ / ٢) .

قيمتها طعامًا ، فإن شاء الذى أصاب ذلك أطعم كل مسكين مُدًّا ،
وإن شاء صام لكل مُدَّ يومًا هو عند مالك بالخيار .

رسم فيمن أصاب حمام الحرم

قلت له : ما قول مالك فى حمام الحرم يصيبها المُحرم ؟ قال : قال
مالك : لم أزل أسمع أن فى حمام مكة شاة شاة ، قال مالك : وحمام
الحرم بمنزلة حمام مكة ، وفيها شاة شاة ، قلت : فكم على من أصاب
بيضة من حمام مكة وهو مُحرم ، أو غير مُحرم فى الحرم فى قول مالك ؟
قال : عُشر دية أمِّه وفى أمِّه شاة ، قلت : فما قول مالك فى غير حمام
مكة إذا أصابه المُحرم ؟ قال : حكومة ^(١) ، ولا يشبه حمام مكة وحمام
الحرم ، قال : وكان مالك يكره للمُحرم أن يذبح الحمام إذا أحرم
الوحشئ وغير الوحشئ ؛ لأن أصل الحمام عنده طير يطير ، قال :
فقليل للمالك : إن عندنا حمامًا يُقال له الرومية لا يطير ، وإنما يتخذ
للفراخ ، قال : لا يعجبني ؛ لأنها تطير ، ولا يعجبني أن يذبح المُحرم
شيئًا مما يطير .

قال : فقلنا لمالك : أفيزبح المُحرم الأوز والدجاج ؟ قال :
لا بأس بذلك ، قلت لابن القاسم : أليس الأوز طيرًا يطير ، فما
فرق ما بينه وبين الحمام ؟ قال : قال مالك : ليس أصله مما يطير ،
وكذلك الدجاج ليس أصله مما يطير ، قال : فقلت لمالك : فما أدخل
مكة من الحمام الإنسئ والوحشئ ، أترى للحلال أن يذبحه فيها ؟
قال : نعم لا بأس بذلك ، وقد يذبح الحلال فى الحرم الصيد إذا دخل

(١) الحكومة : ما يُقَدَّرُ فيما ليس فيه دية معلومة .

انظر : « النهاية » (١/٤٢٠) و « اللسان » (١/٩٥٤) .

به من الحِلِّ ، فكذلك الحمام في ذلك ، وذلك أن شأن أهل مكة يطول ، وهم مُحِلُّون في ديارهم ، فلا بأس أن يذبحوا الصيد ، وأما المحرم فإنما شأنه الأيام القلائل ، وليس شأنهما واحداً .

قال : وسُئِلَ مالك : عن الجرّاد يقع في الحرم ؟ قال : لا يصيده حلال ولا حرام ، قال مالك : ولا أرى أن يُصَاد الجرّاد في حرم المدينة .

قال ابن القاسم : وكان مالك لا يرى ما قتل في حرم المدينة من الصيد أن فيه جزاء ، قال : لا جزاء فيه ، ولكن ينهى عن ذلك ، قال : ولا يحل ذلك له لنهى النبي ﷺ^(١) قال مالك : ما أدركت أحداً أقتدى به يرى بالصيد يدخل به الحرم من الحل بأساً إلا عطاء بن أبى رباح ، قال : ثم ترك ذلك ، وقال : ولا بأس به^(٢) ، قلت : فما قول مالك في دبسى^(٣) الحرم ؟ قال : لا أحفظ من مالك في ذلك شيئاً إلا أن مالكاً قال : في حمام مكة شاة ، وإن كان الدُبْسَى والقُمْرَى^(٤)

(١) أخرجه البخارى في « فضائل المدينة » رقم (١٨٦٧) من حديث أنس رضى الله عنه بلفظ : « المدينة حرام من كذا إلى كذا ، لا يقطع شجرها ، ولا يُحدث فيها حدثاً » .

(٢) أخرجه البيهقى في « السنن الكبرى » (٢٠٣/٥) من حديث عطاء بن أبى رباح أن عائشة رضى الله عنها أهدى لها طير أو ظبى في الحرم ، فأرسلته ، فقال يومئذ هشام : ما علم ابن أبى رباح كان أمير المؤمنين يعنى عبد الله بن الزبير بمكة تسع سنين وأصحاب رسول الله ﷺ يقدمون فيرونها في الأقفاص القبارى ، واليعاقب .

(٣) الدُبْسَى : ضرب من الحمام ، انظر : « الوسيط » (دبس) (٢٧٩/١) ، وقال ابن الأثير في « النهاية » (٩٩/٢) : طائر صغير ، قيل : هو ذكر اليمام ، وقيل : منسوب إلى طير دُبْس والدُبْسَة : لون بين السّواد والحمرّة .

(٤) القُمْرَى : ضرب من الحمام مُطَوَّق حَسَنُ الصوت ، الجمع : قُمْر والآنثى قُمْرِيّة ، والجمع : قَمَارَى . انظر : « الوسيط » (قمر) (٧٨٧/٢) .

من الحمام عند الناس ففيه ما في حمام مكة وحمام الحرم ، قال ابن القاسم : وأنا أرى فيه شاة ، قال ابن القاسم : واليمام ^(١) مثل الحمام ولم أسمع من مالك فيه شيئاً ، قال : وقال مالك : في حمام الحرم شاة ، قال ابن القاسم : قال مالك : وإنما الشاة في حمام مكة وحمام الحرم ، وقال مالك : وكل ما لا يبلغ أن يحكم فيه مما يصيبه المحرم بشاة ، ففيه حكومة صيام أو إطعام .

فيمن حلف بهدى ثوب أو شيء بعينه

قلت : رأيت من قال : لله على أن أهدي هذا الثوب ، أى شيء عليه في قول مالك ؟ قال : قال مالك : يبيعه ويشترى بثمنه هدياً ، فيهديه ، قلت : من أين يشتريه في قول مالك ؟ قال : من الحل ، فيسوقه إلى الحرم إن كان في ثمنه ما يبلغ بدنة فبدنة ، وإلا فبقرة ، وإلا فشاة ، ولا يشتري إلا ما يجوز في الهدى الثنى من الإبل والبقر والمعز والجذع من الضأن ، قلت لابن القاسم : فما قول مالك في هذا الثوب إذا كان لا يبلغ أن يكون في ثمنه هدى ؟ قال : بلغني عن مالك ولم أسمع منه أنه قال : يبعث بثمنه ، فيدفع إلى خزان مكة فينفقونه على الكعبة ، قال ابن القاسم : وأحب إلي أن يتصدق بثمنه ويتصدق به حيث شاء ، ألا ترى أن ابن عمر كان يكسو جلال بدنه الكعبة ، فلما كسيت الكعبة هذه الكسوة تصدق بها ، قلت : فإن لم يبيعه وبعثوا بالثوب نفسه ؟ قال : لا يعجبني ذلك لهم ويباع هناك ، ويشترى بثمنه هدى ، ألا ترى أن مالكا

(١) اليمام : جنس طير من الفصيلة الحمامية ، ورقبة الحماميات ، والحمام البرى ، واحدته يمامة . انظر : « الوسيط » (يمم) (١١١٠ / ٢) .

قال : يباع الثوب والحمار والفرس والعبد ، وكل ما جعل من العروض هكذا ، قال : وقال مالك : إذا قال ثوبى هذا هدى ، فباعه فاشترى بثمنه هدياً وبعثه ففضل من ثمنه شيء بعث بالفضل إلى خُزَّانِ مكة إذا لم يبلغ الفضل أن يكون فيه هدى ، قال ابن القاسم : وأحب إلى أن يتصدق به .

قال : وقال مالك : من قال لرجل حر أنا أهديك إلى بيت الله إن فعلت كذا وكذا ، فحنت ، فعليه أن يهدى هدياً ، وإن قال لإبل له : هى هدى إن فعلت كذا وكذا ، فحنت أهداها ، وإن كانت ماله كله ، قال : وقال مالك : وإن كان قال لشيء مما يملك من عبد أو دار أو فرس أو ثوب أو عرض من العروض هو يهديه ، فإنه يبيعه ، ويشترى بثمنه هدياً فيهديه ، قال : وإن قال : لما لا يملك من عبد غيره ، أو مال غيره ، أو دار غيره : هو يهديه ، فلا شيء عليه ، ولا هدى عليه فيه ، قال ابن القاسم : وأخبرنى من أثق به عن ابن شهاب أنه كان يقول : فى هذه الأشياء مثل قول مالك سواء ^(١) .

رسم فى صيد المحرم ما فى البحر

قال مالك : ولا بأس بصيد البحر ^(٢) كله للمحرم ، والأنهار والغُدُر والبرك ، وإن أصاب من طير الماء شيئاً فعليه الجزاء ، قال :

(١) أخرجه البيهقى فى « السنن الكبرى » (٢٢٩/٥) من حديث ابن شهاب .
(٢) أى الذى من شأنه ألا يعيش إلا فى الماء حتى ولو خرج إلى البر قليلاً ، لكنه يعيش ويتغذى من البحر ، ويدخل فى هذا طير الماء الذى يلازم الطيران على الماء ، ويتغذى من البحر كطائر الغطاس ، بخلاف الطير البرى الذى يلازم الماء ، ولكنه يعيش فى البر ، فهذا يأخذ حكم الطير البرى حيث يحرم التعرض له ولييضه وجزئه .
انظر : « شرح الخرشى على المختصر » (٣٦٤/٢) .

وقال مالك : يؤكل كل ما فى البحر الطافى وغير الطافى من صيد البحر كله ويصيده المحرم ، قال : وقال مالك : الضفدع من صيد البحر ، قال : وقال مالك : ترس^(١) الماء من صيد البحر ، قال : وسئل مالك فى ترس الماء إذا مات ولم يذبح ، أيؤكل ؟ قال : إني لأراه عظيمًا أن يترك ترس الماء ، فلا يؤكل إلا بذكاة ، قال : وقال مالك : فى جرة فيها صيد ، أو ما أشبهه وجدوا فيها ضفادع ميتة ؟ فقال : لا بأس بذلك ؛ لأنها من صيد الماء ، قلت : فما قول مالك فى ترس الماء هذه السِّلْحَفَة ، التى تكون فى البرارى ؟ قال : ما سألت مالكا عنها وما يشك أنها إذا كانت فى البرارى ليست من صيد البحر ، وإنما من صيد البر ، فإذا ذكيت أكلت ، ولا تحل إلا بذكاة ولا يصيدها المحرم .

قلت له : رأيت المحرم إذ صاد طائرًا فنتفه ، ثم حبسه حتى نسل^(٢) فطار ، قال : بلغنى عن مالك أنه قال : إذا نسل وطار ، فلا جزاء عليه ، قلت له : رأيت لو أن مُحْرَمًا أصاب صيدًا خطأ أو عمدًا ، وكان أول ما أصاب الصيد ، أو قد أصابه قبل ذلك ، قال : قال مالك : يحكم عليه فى هذا كله ، قال : وقال مالك : ليس على من قطع من شجر الحرم جزاء يحكم فيه إلا أن مالكا يكره له ذلك ويأمره بالاستغفار ، قلت له : رأيت من وجب عليه الجزاء ، فذبحه بغير مكة ، قال : قال مالك : لا يجوز ما كان من

(١) التَّرْسَة : السِّلْحَفَة البحرية : حيوان زاحف كبير الحجم من رتبة السلاحف ، يغتنى بالأعشاب البحرية ، ويأكله سكان الموانئ .

انظر : «الوسيط» (ترس) (٨٧ / ١) .

(٢) نسل : أى نبت ريشه ، اهـ . من هامش الأصل .

هدى إلا بمكة أو بمنى ، قلت : فإن أطعم لحمه المساكين ، وذلك يبلغ سُبُعَ عدد قيمة الصيد من الأمداد ، لو أطعم الأمداد ؟ قال : لا يجوز فى رأى ، قلت له : أرأيت إن وجب عليه جزاء صيد فقوم عليه طعامًا ، فأعطى المساكين ثمن الطعام دراهم أو عرضًا من العروض ؟ قال : لا يجوز فى رأى .

قلت له : أرأيت ما كان من هدى واجب من نذر ، أو جزاء صيد ، أو هدى تمتع ، أو فساد حج ، أو ما أشبه ذلك سرق من صاحبه بعدما قلده بمنى أو فى الحرم أو قبل أن يدخله الحرم ، قال : قال مالك : كل هدى واجب ضل من صاحبه أو مات قبل أن ينحره ، فلا يجوزته وعليه البدل ، وكل هدى تطوع مات ، أو ضل أو سرق ، فلا بدل على صاحبه ، قلت : أرأيت إن ذبح هديًا واجبًا عليه فسرق منه بعدما ذبحه ، أيجزئه فى قول مالك ؟ قال : نعم يجوزته فى رأى ، قال مالك : يؤكل من الهدى كله إلا ثلث جزاء الصيد والفدية ، وكل هدى نذره للمساكين ، ويأكل ما وراء هذا من الهدى ، قال مالك : وإن أكل من هدى جزاء الصيد أو الفدية ، فعليه البدل ، وإن كان الذى أكل قليلًا أو كثيرًا فعليه بدله .

قلت : فإن أطعم من جزاء الصيد أو الفدية نصرانيًا أو يهوديًا ، أيجزئه ذلك ؟ قال : قال مالك : لا يطعم من جزاء الصيد ، ولا من الفدية نصارى ، ولا يهودًا ، ولا مجوسًا ، قلت : فإن أطعم هؤلاء اليهود أو النصارى ، أ يكون عليه البدل ؟ قال : أرى عليه البدل ؛ لأن رجلاً لو كانت عليه كفارة ، فأطعم المساكين ، فأطعم فيهم يهوديًا أو نصرانيًا لم يجزه ذلك ، قلت : فنذر المساكين إن أكل منه ، أ يكون عليه

البدل ؟ ، قال : لم يكن هدى نذر المساكين عند مالك بمنزلة جزاء الصيد ، ولا بمنزلة الفدية في ترك الأكل منه إلا أن مالكاً كان يستحب أن يترك الأكل منه ، قلت له : فإن كان قد أكل منه ، أ يكون عليه البدل في قول مالك ؟ قال : لا أدري ما قول مالك فيه ، وأرى أن يطعم المساكين قدر ما أكل ، ولا يكون عليه البدل ، قلت : أرأيت إن أطعم الأغنياء من جزاء الصيد أو الفدية ، أ يكون عليه البدل أم لا في قول مالك ؟ قال : ما سمعت من مالك فيه شيئاً ، وأرجو أن يجزئ إذا لم يكن تعمد ذلك ، قلت : أرأيت الصيام في كفارة الصيد أمتابع في قول مالك أم لا ؟ قال : قال مالك : يجزئه إن لم يتابع ، وإن تابع ، فذلك أحب إليّ .

رسم في الرجل يطأ ببعيره على ذباب ^(١) أو نمل أو يطرح عن بعيره القُراد ^(٢) أو غير ذلك

قال : وكان مالك يقول في الرجل المحرم يطأ ببعيره على ذباب ، أو ذر ، أو نمل فيقتلن أرى أن يتصدق بشيء من طعام ، قال : وقال مالك : إن طرح الحَلَمَة ^(٣) أو القُراد أو الحَمْنان ^(٤) أو البرغوث عن نفسه لم يكن عليه شيء ، قال : وإن طرح الحمنان

-
- (١) الدَّرّ : النمل الأحمر الصغير ، واحدها ذرة ، انظر : « النهاية » (١٥٧/٢) .
(٢) القُراد : دويبة متطفلة من المفصليات ، ذات أربعة أزواج من الأرجل ، تعيش على الدواب والطيور ، وتمتص دمها ومنها أجناس ، الواحدة : قُرادة ، والجمع : قُرَدان . انظر : « الوسيط » (قرد) (٧٥٢/٢) .
(٣) الحَلَمَة : القُراد الكبير ، والجمع : الحَلَم . انظر : « النهاية » (٤٣٤/١) .
(٤) الحَمْنان : صغير القُراد . انظر : « الوسيط » (حمن) (٢٠٧/١) .

والحلم والقراد عن بغيره ، فعليه أن يطعم ، قال مالك : وإن طرح العَلَقَة^(١) عن بغيره أو دابته أو دابة غيره ، فلا شيء عليه أو عن نفسه .

قلت له : أرأيت البيض بيض النعام إذا أخذه المحرم فشواه ، أيصلح أكله لحلال أو حرام في قول مالك ؟ قال : لا يصلح أكله لا لحلال ولا لحرام في رأيي ، قال : وكذلك لو كسره ، فأخرج جزاءه لم يصلح لأحد أن يأكله بعد ذلك أيضًا في رأيي .

قلت : أرأيت المحرم إذا أصاب الصيد على وجه الإحلال والرفض لإحرامه ، فانفلت وترك إحرامه ، فأصاب الصيد والنساء والطيب ونحو هذا في مواضع مختلفة ، قال : أما ما أصاب من الصيد ، فيحكم عليه جزاء بعد جزاء لكل صيد ، وأما اللباس والطيب كله فعليه لكل شيء لبسه ، وتطيب كفارة واحدة ، وأما في جماع النساء ، فإنما عليه في ذلك كفارة واحدة ، وإن فعله مرارًا .

قلت له : أرأيت من أصاب صيدًا بعدما رمى جمره العقبة في الحِل ، أيكون عليه الجزاء أم لا في قول مالك ؟ قال : نعم عليه الجزاء عند مالك ، قلت : فإن كان قد طاف طواف الإفاضة إلا أنه لم يأخذ من شعره ، فأصاب الصيد في الحِل ، ماذا عليه في قول مالك ؟ قال : لا شيء عليه ، قال ابن القاسم : قال مالك : وكذلك المعتمر إذا أصاب الصيد في الحِل فيما بين طوافه بالبيت وسعيه بين الصفا والمروة ، فإن عليه الجزاء ، فإن أصابه بعد سعيه بين الصفا والمروة قبل أن يحلق رأسه في الحِل ، فلا جزاء عليه ،

(١) العَلَقَة : دويبة حمراء تكون في الماء ، تعلق بالبدن ، وتمص الدم .

انظر : « النهاية » (٢٩٠ / ٣) .

قلت له : أيتصدق من جزاء الصيد على أب أو أخ أو ولد أو زوجة ، أو ولد ولد ، أو مكاتبة ، أو مدبرة ، أو أم ولد ، قال : لا يتصدق على أحد ممن ذكرت من جزاء الصيد شيئاً ، قال : لأنه لا ينبغي أن يعطى هؤلاء من زكاة ماله عند مالك ، فذلك جزاء الصيد أيضاً عندى ، قلت : أفيتصدق من جزاء الصيد أو من الهدى الواجب أو التطوع على فقراء أهل الذمة ؟ قال : لا يتصدق بشيء من الهدى على فقراء أهل الذمة عند مالك .

فى تقويم الطعام فى جزاء الصيد

قلت : أى الطعام يقوّم فى جزاء الصيد إن أراد أن يقوموه عليه ، أحنطة أم شعير أم تمر ؟ قال : حنطة عند مالك ، قلت : فإن قوموه شعيراً ، أيجزئه فى قول مالك ؟ قال : إذا كان ذلك طعام ذلك الموضع أجزأه ، قلت : فكم يتصدق على كل مسكين فى قول مالك من الشعير أمداً أو مُدّين ؟ قال : قال مالك : مُدّاً مُدّاً مثل الحنطة ، قلت : فإن قوموه عليه تمرًا ، أيجزئه ؟ قال : لم أسمع من مالك فى التمر شيئاً ، ولكن إن كان ذلك طعام تلك البلدة أجزأه ، ويتصدق على كل مسكين بمد مد ، وهو عندى مثل زكاة الفطر ، قلت : فهل يُقوّم عليه حَمَصًا أو عَدَسًا أو شيئاً من القَطَانِيّ إن كان ذلك طعام القوم الذين أصاب الصيد بينهم ؟ قال : لم أسمع من مالك فيه شيئاً ، وأرى أن يجزئ فيه ما يجزئ فى كفارة الأيمان بالله ، ولا يجزئ فى تقويم الصيد ما لا يجزئ أن يؤدى فى كفارة اليمين ، قلت : أفيقوّم عليه أَقْطًا أو زَبِييًا ؟ قال : هو مثل ما وصفت لك من كفارة الأيمان .

قلت : فما قول مالك في الطعام في جزاء الصيد ، وفدية الأذى ، أيطعم بالمد الهشامى ، أم بمد النبى ﷺ ؟ قال : بمد النبى ﷺ وليس يطعم بالهشامى إلا في الظهر وحده ، قلت : أرأيت إن حكم عليه في جزاء الصيد بثلاثين مُدًا ، فأطعم عشرين مسكينًا ، فلم يجد العشرة تمام الثلاثين ، أيجزئه أن يصوم عشرة أيام مكان ذلك ؟ قال : إنما هو طعام كله في رأى أو صيام كله ، كما قال الله تبارك وتعالى ^(١) وهو مثل الظهر ^(٢) ؛ لأنه لا يجزئه أن يصوم في الظهر شهرًا ، ويطعم ثلاثين مسكينًا ، إنما هو الصيام أو الطعام ^(٣) .

(١) ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْلُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَلَّ مِنْكُمْ مِثْلُ مَا قُلْنَا مِنْ النَّعْمِ بِحُكْمٍ بِهِ ذُوَا عَدَلٍ مِنْكُمْ هَذَا يَبْلُغُ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفْتَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهُ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴾ (المائدة : ٩٥) .

(٢) الظهر : لغة : اشتقاقه من الظهر مصدر : ظاهره مفاعلة من الظهر ، فيصح أن يراد به معان مختلفة ترجع إلى الظهر معنًى ولفظًا . وفي الشرع : هو أن يشبه امرأته أو عضوًا يعبر به عن بدنها أو جزءًا منها شائعًا منها بعضو لا يحل النظر إليه من أعضاء من لا يحل له نكاحها على التأبيد .

وفي « شرح فتح القدير » : هو تشبيه الزوجة أو جزء منها شائع أو معبر عن الكل بما لا يحل النظر إليه من المحرمة على التأبيد ، ولو برضاع أو صهرية . ولا تفريق بين الزوجين في الظهر ، ولكن يحرم به الوطء ودواعيه حتى يكفر المظاهر ، فإن كفر حلت له زوجته بالعقد الأول .
انظر : « معجم المصطلحات » (٢/٤٥٣) .

(٣) لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ (٢) فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .
(سورة المجادلة : الآيتان ٣ ، ٤) .

قلت له : فهل له أن يذبح جزاءه إذا لم يجد تمام المساكين ؟ قال : نعم إذا أنفذ بقيته على المساكين ، قلت : أرأيت جزاء الصيد وما كان من الهدى عن جماع وهدى ما نقص من حجه ، أيشعره ويقلده ؟ قال : نعم إلا الغنم ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : ولا ينحره إذا كان في الحج إذا أدخله الحج عند مالك إلا يوم النحر بمنى ، قال : فإن لم ينحره بمنى يوم النحر نحره بمكة بعد ذلك ويسوقه إلى الحل إن كان اشتراه من الحرم قال ابن القاسم : وإذا أدخله من الحل معه إلى مكة ونحره بمكة ، أجزأ ذلك عنه ، قال مالك : وما كان من هدى في عمرة نحره بمكة إذا حل من عمرته إذا كان ذلك الهدى من شيء نقصه من عمرته ، فوجب عليه أو هدى نذر أو هدى تطوع أو جزاء صيد ، فذلك كله سواء ينحره إذا حل من عمرته ، فإن لم يفعل لم ينحره إلا بمكة أو بمنى إلا ما كان من هدى الجماع في العمرة ، فإنه لا ينحره إلا في قضائها ، أو بعد قضائها بمكة .

قلت : أرأيت من فاته أن يصوم ثلاثة أيام في الحج ، وهو متمتع بالعمرة إلى الحج ومضت أيام النحر ، أيجزئه أن يهريق دمًا موضع الدم الذى لزمه ، أم لا يجزئه في قول مالك إلا الصيام ، قال مالك : يجزئه أن يهريق دمًا ، قال : وقال مالك : وذلك إذا كان لم يضمن ، حتى قدر على الدم ، فإنه لا يجزئه الصيام ، وإن كان ذلك بعد الحج ، وإن كان في بلاده ، قلت : فهل يبلغ بشيء من هدى جزاء صيد في قول مالك دمين ؟ قال : لا ليس شيء من الصيد إلا وله نظير من النعم ، قلت : فإن أصاب من الصيد شيئًا نظيره من الإبل ، فقال : احكموا على من النعم ما يبلغ أن يكون مثل البعير أو مثل قيمته ، قال : لم أسمع في هذا شيئًا ، قال : ولا أرى أن يحكم عليه إلا بنظير ما أصاب من الصيد ، إن كان من الإبل فمن الإبل ، وإن كان من الغنم فمن الغنم ،

وإن كان من البقر فمن البقر ، وكذلك قال الله تبارك وتعالى : ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ ^(١) فإنما ينظر إلى مثله من النعم في نحوه وعظمه .

فيمن أحصر بمرض ومعه هدى

قلت : رأيت من أحصر بمرض ومعه هدى ، أينحره قبل يوم النحر أم يؤخره حتى يوم النحر ، وهل له أن يبعث به ، ويقيم هو حراماً ؟ قال : إن خاف على هديه لطول مرضه بعث به فنحر بمكة وأقام هو على إحرامه ، قال : وإن كان لا يخاف على الهدى وكان أمراً قريباً حبسه حتى يسوقه معه ، قال : وهذا رأيي . قلت : رأيت إن فاتته الحج متى ينحر هدى فوات الحج في قول مالك ؟ قال : في القضاء من قابل ، قلت : فإن بعث به قبل أن يقضى حجه ، أيجزئه ؟ فقال : سألت مالكا عن ذلك ، فقال : لا يقدم هديه ، ولا ينحره إلا في حج قابل ، قال : فقلت له : فإنه يخاف الموت ، قال : وإن خاف الموت فلا ينحره إلا في حج قابل ، قلت : فإن اعتمر بعدما فاتته حجه فنحر هدى فوات حجه في عمرته ، هل يجزئه ؟ قال : أرى أن يجزئه في رأيي ، وإنما رأيت ذلك ؛ لأنه لو هلك قبل أن يحج أهدي عنه لمكان ذلك ولو كان ذلك لا يجزئه إلا بعد القضاء ما أهدي عنه بعد الموت .

(١) قال الله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعِدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صَبَا مَا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِ عَفَا اللَّهُ عَنْمَا سَلَفٌ وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴾ (المائدة : ٩٥) .

قال ابن القاسم : وقد بلغنى أن مالكا قد كان خففه ، ثم استثقله بعدُ وأنا لا أحب أن يفعل إلا بعدُ ، فإن فعل وحج أجزأ عنه ، قلت : أرايت المحصر بمرض إذا أصابه أذى ، فحلق رأسه ، فأراد أن يفتدى أينحر هدى الأذى الذى أماط عنه بموضعه حيث هو ، أم يؤخر ذلك حتى يأتى مكة فى قول مالك ؟ قال : قال مالك : ينحره حيث أحب .

فيمن جامع أهله وقد أفرد الحج

قلت : أرايت إن أفرد رجل الحج ، فجامع فى حجه ، فأراد أن يقضى ، أله أن يضيف العمرة إلى حجته التى هى قضاء لحجته التى جامع فيها فى قول مالك ؟ قال : لا فى رأى ، قلت : فإن أضاف إليها عمرة ، أتجزئه من حجته التى أفسد ، أم لا فى قول مالك حين أضاف إليها العمرة ؟ قال : لم أسمع من مالك فى هذا شيئاً ، ولا أرى أنا أن يجزئه إلا أن يفرد الحج كما أفسده ، قال : لأن القارن ليس حجه تاماً كتمام حج المفرد إلا بما أضاف إليه من الهدى ، قال : وقال مالك : يقلد الهدى كله ويشعر ، قال : وفدية الأذى إنما هونسك ، ولا يقلد ، ولا يشعر ، قال : ومن شاء قلده ، وجعله هدياً ، ومن شاء ترك ، قال : والإشعار فى الجانب الأيسر ، والبقر تُقلد ، وتُشعر إن كانت لها أسنمة^(١) وإن لم يكن لها أسنمة فلا تشعر ، والغنم لا تقلد ولا تُشعر ، والإشعار فى الجانب الأيسر من أسنمتها .

قال : وسألت مالكا عن الذى يجهل أن يقلد بدنته أو يشعرها من حيث ساقها ، حتى نحرها ، وقد أوقفها ؟ قال : يجزئه ، قلت :

(١) السَّام : كتلة من الشحم محدبة على ظهر البعير والناقة ، الجمع : أسنمة . انظر : « الوسيط » (سنم) (٤٧٣ / ١) .

هل كان مالك يكره أن يقلد بالأوتار ؟ قال : ما سمعت من مالك فيه شيئاً ، ولا أحب لأحد أن يفعله ، قال ابن القاسم : بلغني عن مالك أنه قال : يشعر في أسنمتها عرضاً ، قال : وسمعت أنا مالكا يقول : يشعر في أسنمتها في الجانب الأيسر ، قال : ولم أسمع منه عرضاً .

رسم في قطع شجر الحرم والرعى فيه

قال مالك : لا يقطع أحد من شجر الحرم شيئاً ، فإن قطع فليس فيه كفارة إلا الاستغفار ، قال : وقال مالك : كل شيء أنبتته الناس في الحرم من الشجر مثل النخل والرمان والفاكهة كلها وما يشبههما فلا بأس بقطع ذلك ، قال : وكذلك البقل كله مثل الكراث^(١) والخس^(٢) والسلق^(٣) وما أشبه ذلك ، قال : وقال مالك : ولا بأس بالسنا^(٤) والإذخر^(٥) أن يقطع في الحرم ، قال

(١) الكراث : عشب معمر من الفصيلة الزنبقية ، ذو بصلة أرضية تخرج منها أوراق مفلطة ليست جوفاء ، وفي وسطها شمراخ يحمل أزهاراً كثيرة ، وله رائحة قوية ، ومنه الكراث المصرى وهو كراث المائدة ، والكراث الشامى وهو أبو شوشة .

انظر : « الوسيط » (كراث) (٨١٣ / ٢) .

(٢) الخس : نبات عشبي من الفصيلة المركبة ، عريض الورق ، يؤكل نيئاً .

انظر : « الوسيط » (خس) (٢٤٢ / ١) .

(٣) السلق : بقلة لها ورق طوال ، وأصل ذاهب في الأرض ، ورقها غض طرى

يؤكل مطبوخاً ، ومسيل الماء ، الجمع : سلقان .

انظر : « الوسيط » (سلق) (٤٦١ / ١) .

(٤) السنا : نبات شجيري من الفصيلة القرنية ، زهره مصفر ، وحبه مفطح

رقيق كلوى الشكل تقريباً إلى الطول ، تستعمل أوراقه وثماره مسهلات يتداوى بها ، وأجوده الحجازى ، ويعرف بالسنا المكى . انظر : « الوسيط » (سنا) (٤٧٤ / ١) .

(٥) الإذخر : حشيشة طيبة الرائحة تسقف بها البيوت فوق الخشب ، وهمزتها

زائدة . انظر : « النهاية » (٣٣ / ١) .

مالك : ولا بأس بالرعى فى حرم مكة وحرم المدينة فى الحشيش والشجر ، قال : وقال مالك : أكره للحلال والحرام أن يحتشا فى الحرم مخافة أن يقتلا الدواب والحرام فى الحل مثل ذلك ، فإن سلما من قتل الدواب ، إذا احتشا لم أرَ عليهما شيئاً ، وأنا أكره ذلك ، قال : وقال مالك : مر النبى ﷺ وهو خارج فى بعض مغازيه ، ورجل يرعى غنماً له فى حرم المدينة ، وهو يخبط شجرة فبعث إليه فارسين ينهيانه عن الخبط ^(١) ، قال : وقال النبى ﷺ « هشوا أو ارعوا » ^(٢) .

قال : فقلنا لمالك : ما الهش ؟ قال : يضع المنحجن ^(٣) فى الغصن فيحركه حتى يسقط ورقه ، ولا يخبط ولا يعضد ، ومعنى العضد الكسر ، قلت : فهل يقطع الشجر اليابس فى الحرم ؟ قال : لا يقطع فى الحرم من الشجر شئ ييس أو لم ييس ، قلت : وهو قول مالك ؟ قال : هو قوله .

قال : وقال مالك : بلغنى أن عمر بن الخطاب لما ولى وحج ودخل مكة آخر المقام إلى موضعه ، الذى هو فيه اليوم ، وقد كان ملصقاً بالبيت فى عهد النبى ﷺ وعهد أبى بكر ، وقبل ذلك وكانوا قدموه فى الجاهلية مخافة أن يذهب به السيل ، فلما ولى عمر أخرج

(١) الخبط : ما سقط من ورق الشجر بالخبط والنفض .

انظر : « الوسيط » (خبط) (٢٤٤ / ١) .

(٢) أخرجه أبو داود فى المناسك رقم (٢٠٣٩) من حديث جابر رضي الله عنه ، والحديث ذكره الهيثمى فى « مجمع الزوائد » (٣ / ٣٠٢) ، وقال : رواه أبو داود باختصار ، ورواه الطبرانى فى « الأوسط » وإسناده حسن .

(٣) المنحجن : كل معوج الرأس كالصولجان .

انظر : « الوسيط » (حجن) (١٦٥ / ١) .

أُخِيوطة^(١) كانت في خزانة الكعبة ، قد كانوا قاسوا بها ما بين موضعه وبين البيت إذا قدموه مخافة السيل فقاسه عمر ، فأخرجه إلى موضعه اليوم^(٢) ، فهذا موضعه الذي كان فيه في الجاهلية ، وعلى عهد إبراهيم قال : وسأل عمر في أعلام الحرم واتبع رعاة قدماء كانوا مشيخة من مكة ، كانوا يرعون في الجاهلية ، حتى تتبع أنصاب الحرم ، فحدده ، فهو الذي حدد أنصاب الحرم ونصبه .

قال مالك : وبلغني أن الله تبارك وتعالى لما أراد أن يرى إبراهيم مواضع المناسك أوحى إلى الجبال أن تنحى له فتنحت له ، حتى أراه مواضع المناسك^(٣) ، فهو قول إبراهيم في كتاب الله تبارك وتعالى ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾^(٤) قال : وقال مالك : من قتل بازاً مُعَلِّماً وهو محرم كان عليه جزاؤه غير معلم ، قال مالك : وعليه قيمته مُعَلِّماً لصاحبه .

رسم في المرأة تريد الحج وليس لها ولي

قلت : فما قول مالك في المرأة تريد الحج ، وليس لها ولي ؟ قال : تخرج مع من تثق به من الرجال والنساء^(٥) .

(١) أُخِيوطة : سلك يخاط به ، أو ينظم فيه الشيء ، أو يربط به ، الجمع خيوط وأخياط وخيوطه . انظر : « الوسيط » (خيط) (٢٧٤ / ١) .
(٢) ذكره الزركشي في « إعلام الساجد » ص ٦٣ ، مختصراً من قول الإمام مالك رحمته الله .

(٣) ذكره السيوطي في « الدر المشور » (٢٥٣ / ١) من حديث ابن عباس رضی الله عنهما بمعناه .

(٤) قال الله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتَبَّ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ (البقرة : ١٢٨) .

(٥) يجب الحج على المرأة زيادة على تحقق الاستطاعة للرجال أن تجد محرماً =

رسم فيمن بعث معه الهدى هل يجوز له أن يأكل منه ؟

قال : وقال مالك : من بعث معه بهدى فليأكل منه الذى بعث به معه إلا أن يكون هدياً نذره للمساكين صاحبه ، أو جزاء صيداً ، أو فدية الأذى ، فلا يأكل هذا المبعوث معه منه شيئاً ، قلت لابن القاسم : أرأيت إن كان المبعوث معه مسكيناً ؟ قال : لا أرى بأساً أن يأكل منه إن كان مسكيناً ، قلت لابن القاسم : أيجوز فى جزاء الصيد ذوات العور ؟ قال : لا ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم .

قلت : فالفدية ، أيجوز فيها ذوات العور ؟ قال : لا ، قلت : أيجوز فيها الجذع من الإبل والبقر والمعز ؟ قال : لا يجوز فى الفدية إلا ما يجوز فى الضحايا والهدى ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : فجلود الهدايا فى الحج والعمرة وفى الأضاحى كل ذلك سواء ؟ قال : نعم جلودها بمنزلة لحمها يصنع بجلودها ما يصنع بلحمها ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قال : وقال مالك : لا يعطى الجزار على جزارة الهدى والضحايا والشوك من

= أو زوجاً يسافر معها ؛ لقوله (عليه الصلاة والسلام) : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر يوماً وليلة إلا ومعها محرم » . (مسلم الحج باب ٧٤ رقم ٤٢٣) ، ولا يشترط فى المحرم البلوغ ، بل يكفى التمييز ، ولا يشترط أن يترافقا ، بل يكفى وجودهما فى قافلة واحدة ، بحيث إن احتاجته أمكنه الحضور إليها ، فإن عدم الزوج والمحرم أو امتنع أو عجز عن ذلك لها أن تسافر مع رفقة مأمونة من الجنسين أو من النساء ، وأجاز البعض إن كانت من الرجال فقط ، لكن يشترط مع الرفقة أن تكون هى مأمونة فى نفسها وذلك فى حج الفرض .
انظر : « الشرح الكبير » (٩/٢) .

لحومها ، ولا من جلودها شيئاً منها ، قلت لابن القاسم : وكذلك خُطْمها وجلالها عندك ؟ قال : نعم .

رسم فيمن أحصر بعدما طاف وسعى

قلت : أرأيت لو أن رجلاً قدم مكة مفردًا بالحج وطاف بالبيت وسعى ، ثم خرج إلى الطائف في حاجة له قبل أيام الموسم ، ثم أحصر ، أيجزئه طوافه الأول عن إحصاره ؟ قال : لا يجزئه ذلك الطواف الأول ، قال : وهو قول مالك ، قال مالك : وكذلك لو أنه لما دخل مكة طاف وسعى بين الصفا والمروة ، ثم أحصر بمكة فلم يشهد الموسم مع الناس لم يجزه طوافه الأول من إحصاره وعليه أن يطوف طوافًا آخر يحل به ، قلت : فإذا طاف طوافًا آخر بعدما فاتته الحج ليحل به ، أيسعى بين الصفا والمروة أم لا ؟ قال : نعم عليه أن يسعى بين الصفا والمروة ، قال : وهذا قول مالك ؟ قال : وكذلك قال مالك فيمن أحصر بمرض ففاته الحج ، فقدم مكة فطاف بالبيت فعليه أن يسعى بين الصفا والمروة ، قال : وليس لأحد ممن أحصر بمرض أن يحل إلا بعد السعى بين الصفا والمروة ، ثم يحلق .

رسم فيمن أخر الحلاق أو أحصر بعدما وقف بعرفة

قلت : أرأيت من أخر الحلاق في الحج أو العمرة ، حتى خرج من الحرم إلى الحل ، فمضت أيام التشريق ، أيكون عليه لذلك دم أم لا في قول مالك ؟ قال : قال مالك : من أخر الحلاق من الحاج حتى رجع إلى مكة حلق بمكة ، ولا شيء عليه ، وإن نسي حتى يرجع إلى بلاده ، فإن مالكا قال : يحلق وعليه الهدى ، وهو رأيي ،

قلت : فما قول مالك فيمن أحصر بعد ما وقف بعرفة ؟ قال : قال مالك : من وقف بعرفة ، ثم نسي رمى الجمار كلها حتى ذهبت أيام منى ، قال : فإن حجه تام وعليه أن يهدى بدنة ، وإذا وقف بعرفة فقد تم حجه وعليه أن يطوف بالبيت طواف الإفاضة ، ولا يحل من إحرامه حتى يطوف طواف الإفاضة ، وعليه لكل ما ترك من رمى الجمار ولترك المزدلفة ، ولترك المبيت ليالى منى بمنى هدى واحد يجزئه من ذلك كله .

رسم فيمن جامع أهله في الحج

قلت : أرأيت إذا حج رجل وامرأته ، فجامعها متى يفترقان في قول مالك في قضاء حجهما ؟ ^(١) قال : قال مالك : إذا حجا قابلاً

(١) حتى يحلا سداً للذريعة ، وجاء في «الموطأ» قال على بن أبى طالب رضي الله عنه : وإذا أهل بالحج من عام قابل تفرقا حتى يقضيا حجهما ، كما جاء في «الموطأ» مثل هذا عن سعيد بن المسيب ، وكما روى الباجي ذلك عن ابن عباس رضى الله عنهما ثم قال : لا يخالف لعل وابن عباس من الصحابة فثبت أنه إجماع من جهة المعنى أنه قد ظهر منهما من التسرع إلى الفساد في العبادة بالوطء ما يخاف عليهما مثله في القضاء ، والقضاء واجب أن يسلم من الوطء ، فيلزم أن يفرق بينهما ، وسواء كان ذلك في العمد أو النسيان في المذهب ، وقد روى ابن المواز عن مالك أنهما لا يتسايران ، ولا يجتمعان في منزل ولا بجحفة ، ولا بمكة ولا بمنى .

قال سند : وهذا الافتراق مستحب ؛ لأنه لو وجب لوجب بتركه الدم ولا دم ؛ فلا يجب ، ولا يشكل بعقد النكاح ؛ لأن تركه يجب ولا يجب بفعله دم ، وكلاهما ذريعة ، لأن أثر التحريم العقد يظهر في عدم الانعقاد ، وهاهنا لا أثر لعدم الافتراق إلا وجوب الدم ، لو كان واجباً ، بل استصحاب الزوجة كاستصحاب الطيب والمخيط . انظر : «الموطأ» (٢/٣) ، و«شرح المنتقى» (٤/٣) و«الذخيرة» (٣/٣٤٠ ، ٣٤١) .

افترقا من حيث يجرمان فلا يجتمعان حتى يحلا ، قلت : أرأيت إن جامع امرأته يوم النَّحر بمنى قبل أن يرمى جمرة العقبة ؟ قال : قال مالك : فقد أفسد حجه ، قلت : أرأيت إن ترك رمى جمرة العقبة يوم النَّحر ، حتى زالت الشمس أو كان قريبا من مغيب الشمس ، وهو تارك لرمى جمرة العقبة ، فجامع امرأته في يومه ذلك ؟ قال : قال لي مالك : من وطئ يوم النَّحر ، فقد أفسد حجه إذا كان وطؤه قبل رمى الجمرة ، وعليه حج قابل ، ولم يقل لي مالك قبل الزوال ، ولا بعده وذلك كله عندي سواء ؛ لأن الرمي له إلى الليل ، وقال مالك : من وطئ بعد يوم النَّحر في أيام التشريق ، ولم يكن رمى الجمرة ، فحجه مجزئ عنه ، ويعتمر ويهدي .

قال ابن القاسم : إلا أن يكون أفاض قبل أن يطأ ، فإن كان أفاض قبل أن يرمى في يوم النَّحر وغيره ، ثم وطئ بعد الإفاضة وقبل الرمي ، فإنما عليه الهدى وحجه تام ، ولا عمرة عليه .

قلت : أرأيت من قرن الحج والعمرة ، فطاف بالبيت أول ما دخل مكة ، وسعى بين الصفا والمروة ، ثم جامع ، أيكون عليه الحج والعمرة قابلاً ، أو الحج وحده ؟ قال : بل يكون عليه الحج والعمرة ، قال : وهو قول مالك ، قلت : ولم لا تكون عمرته قد تمت حين طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ؟ قال : لأن ذلك الطواف وذلك السعى لم يكن للعمرة وحدها ، وإنما كان للعمرة والحج جميعاً ، فلذلك لا يجزئه من العمرة ، ألا ترى أنه لو لم يجامع ، ثم مضى على القران صحيحاً لم يكن عليه إذا رجع من عرفات أن يسعى بين الصفا والمروة لحجته ، وأجزأه السعى الأول ، فبهذا يستدل على أن السعى بين الصفا والمروة في أول دخوله إذا كان

قارنًا ، إنما هو للحج والعمرة جميعًا ليس للعمرة وحدها .

قلت : رأيت من تمتع بالعمرة في أشهر الحج ، ثم حل من عمرته فأحرم بالحج ، ثم جامع في حجته يسقط عنه دم المتعة أم لا ؟ قال : لا يسقط عنه دم المتعة عندى وعليه الهدى ، قلت : رأيت لو أن رجلاً طاف طواف الإفاضة ، ونسى الركعتين حتى جامع امرأته ، أو طاف ستة أشواط أو خمسة فظن أنه قد أتم الطواف ، فصلى ركعتين ، ثم جامع ، ثم ذكر أنه إنما كان طاف أربعة أو خمسة أو ذكر في الوجه الآخر أنه قد أتم الطواف ولم يُصلِّ الركعتين ؟ قال : هذا يمضى فيطوف بالبيت سبعا ويصلى الركعتين ، ثم يخرج إلى الحِلِّ فيعتمر وعليه الهدى ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم .

قلت له : رأيت رجلاً أحرم بعمرة ، فجامع فيها ، ثم أحرم بالحج بعدما جامع في عمرته ، أياكون قارنًا أم لا ؟ قال : لا يكون قارنًا ، ولا أحفظ عن مالك فيه شيئًا ، ولا يردف الحج على العمرة الفاسدة .

رسم في المحرم يدهن أو يشم

قلت : رأيت لو أن محرماً دهن رأسه بالزيت غير المطيب ، أياكون عليه دم أم لا ؟ قال : قال مالك : عليه الفدية مثل فدية الأذى ، قلت له : رأيت إن دهن رأسه بالزنبق^(١) أو بالبان ، أو

(١) الزَّنْبِقُ : نبات من الفصيلة الزنبقية له زهر طيب الرائحة ، الواحدة زنبقة ، ودهن الياسمين . انظر : « الوسيط » (زنبق) (٤١٧ / ١) .

بالْبَنْفَسِج^(١) ، أو بشيرج الْجُلْجُلَان^(٢) أو بزيت الفجل ، أو ما أشبه ذلك ، أهو عند مالك بمنزلة واحدة في الكفارة المطيب منه وغير المطيب ، إذا ادهن به ؟ قال : نعم ذلك كله عنده في الكفارة سواء .

قال ابن القاسم : قال مالك : من دهن شقوقاً في يديه ، أو في رجله بزيت أو شحم أو وَدَك^(٣) فلا شيء عليه ، وإن دهن ذلك بطيب فإن عليه الفدية ، قلت له : هل يجوز مالك للمحرم أن يأتدم بدهن الْجُلْجُلَان في طعامه ؟ قال : نعم ، قال ابن القاسم : وهو مثل السَّمْن عندى ، قلت : وكذلك زيت الفجل ؟ قال : نعم ، قلت له : أرأيت إن أراد أن يأتدم ببعض الأدهان المطيبة مثل البَنْفَسِج والزنبق ، أكان مالك يكره له ذلك ؟ قال : كان مالك يكره أن يَسْتَسْعِط^(٤) المحرم بالزنبق والبَنْفَسِج وما أشبهه ، فإذا كره له أن يستسعط به ، فهو يكره له أيضاً أن يأكله ، قلت له : وكان مالك لا يرى بأساً للمحرم أن يَسْتَسْعِط بالسمن والزيت ؟ قال : نعم لم يكن يرى بذلك بأساً ، لأنه لا بأس بأن يأكله ، قال ابن القاسم : وسألت مالكا عن الرجل المحرم يجعل في شرابه الكافور^(٥) ،

(١) البَنْفَسِج : نبات زهرى من جنس فيولا من الفصيلة البنفسجية ، يزرع للزينة ، وأزهاره عطرة الرائحة . انظر : « الوسيط » (بنفسج) (١/٧٤) .

(٢) شيرج الْجُلْجُلَان : الشيرج : الزيت ، والجُلْجُلَان : السمسَم في قشره ، قبل أن يحصد ، وثمره الكزبرة . انظر : « الوسيط » (جلجل) (١/١٣٣) .

(٣) وَدَك : الدسم أو دسم اللحم ودهنه الذى يستخرج منه وشحم الإلية والجنين في الخروف يسلاً . انظر : « الوسيط » (ودك) (٢/١٠٦٤) .

(٤) استسعط الدواء : أدخله في أنفه . انظر : « الوسيط » (سعط) (١/٤٤٧) .

(٥) الكافور : شجر من الفصيلة الغارية ، يتخذ منه مادة شفافة بللورية الشكل يميل لونها إلى البياض ، رائحتها عطرية ، وطعمها مر ، وهى المعروفة بالكافور ، وهو أصناف كثيرة ، الجمع كوافير . انظر : « الوسيط » (كفر) (٢/٨٢٣) .

أيشربه المحرم ، فكرهه ، وقال : لا خير فيه ، قلت له : أكان مالك يكره للمحرم شم الطيب ، وإن لم يمسه بيده ؟ قال : نعم .

قلت له : فإن شمه تعمد ذلك ، ولم يمسه بيده أكان مالك يرى عليه الفدية في ذلك ؟ قال : لم أسمع من مالك فيه شيئاً ، ولا أرى عليه فيه شيئاً ، قلت : فهل كان مالك يكره للمحرم أن يمر في مواضع العطارين ؟ قال : سئل مالك عنه ؟ فكرهه ، ورأى مالك أن يُقام العطارون من بين الصفا والمروة أيام الحج ، وكان مالك يكره للمحرم أن يتجر بالطيب يريد إذا كان قريباً منه يشمه أو يمسه ، قلت : فهل كان مالك يكره للمحرم شم الياسمين والورد والخيلى^(١) والبنفسج وما أشبه هذا ، قال : كان مالك يكره للمحرم شم الرياحين^(٢) وهذا كله من الرياحين ، ويقول : من فعله فلا فدية عليه فيه .

قال : وكان مالك يكره للمحرم أن يتوضأ بالريحان أو يشمه ، ويقول إن شمه رأيته خفيفاً ، ولا شيء عليه ، فإن توضأ به فلا فدية عليه ، قال : وكان لا يرى بأساً أن يتوضأ بالحُرْض^(٣) ، قال : وكان مالك يكره الدُّقَّة^(٤) التى فيها الزعفران ، قلت : فإن أكلها ، أيفتدى في قول مالك ؟ قال : نعم .

قلت له : هل كان مالك يكره للمحرم أن يحرم في ثوب يجد فيه ريح

(١) الخيلى : نبت ذو زهر له رائحة طيبة اهـ . من هامش الأصل .

(٢) الرياحين : جمع الريحان : وهو جنس من النبات طيب الرائحة من الفصيلة الشفوية ، وكل نبت طيب الرائحة . انظر : « الوسيط » (ريح) (٣٩٤) .

(٣) الحُرْض : الأشنان (السحاب يَشْنُ الماء ، والماء البارد) تغسل به الأيدي . انظر : « اللسان » (حرَض) (٨٣٧/١) .

(٤) الدُّقَّة : التوابل ، وما خلط بها من الأبزار ، والملح وما خلط به من الأبزار ، والملح المدقوق وحده . انظر : « الوسيط » (دقق) (٣٠١/١) .

المسك أو الطيب ، قال : سألت مالكا عن الرجل يكون في تابوته ^(١) المسك فيكون فيه ملحفته فيخرجها ليحرم فيها ، وقد علق بها ريح المسك ، قال مالك : لا يحرم فيها حتى يغسلها أو ينشرها حتى يذهب ريحه منها ، قلت له : هل كان مالك يكره للمحرم أن يبدل ثيابه التي أحرم فيها ؟ قال : لا بأس أن يبيعها وأن يبدلها ، قلت : ما قول مالك فيمن أكل طعاما قد مسته النار فيه الوزس ^(٢) والزعفران ؟ قال : قال مالك : إذا مسته النار فلا بأس به ، وإذا لم تمسه النار فلا خير فيه .

قلت لابن القاسم : رأيت المحرم يمس الطيب ، ولا يشمه ، أيكون عليه الفدية ؟ قال : نعم قلت : وسواء إن كان هذا الطيب يلصق بيده أو لا يلصق بيده ، قال : لم أسمع من مالك في هذا شيئا إلا أن مالكا قال لنا : إذا مس الطيب فعليه الفدية ، قال : وقال مالك : في الذين يمسهم من خلوق ^(٣) الكعبة ^(٤) قال : أرجو أن

(١) التابوت : الصندوق الذي يحرز فيه المتاع .

انظر : « الوسيط » (تبت) (٨٤ / ١) .

(٢) الوزس : نبت من الفصيلة القرنية الفراشية ، ينبت في بلاد العرب والحبشة والهند ، وثمرتها قرن مغطى عند نضجه بغدد حمراء ، كما يوجد عليه زغب قليل ، يستعمل لتلوين الملابس الحريرية لاحتوائه على مادة حمراء ، وعلى راتينج .

انظر : « الوسيط » (ورس) (١٠٦٧ / ٢) .

(٣) الخلق : ضرب من الطيب أعظم أجزائه الزعفران .

انظر : « الوسيط » (خلق) (٢٦١ / ١) .

(٤) أرجو أن يكون ذلك خفيفا ، هذا الأمر يقع كثيرا للحجاج والعمار وينبغي العمل بما قال الإمام بكرة تطيب الكعبة أيام الحج ، وقد اختلف المتأخرون في المذهب حيث أوجب بعضهم نزع ما أصابه سواء كان يسيرا أو كثيرا ، بل أوجب بعضهم الفدية في كثيره إذا تراخى في النزع بغسل ونحوه ، وفرق بعضهم بما إذا كان الطيب مؤثرا فالأمر فيه أشد ؛ لكن إن كان يسيرا ففي الأمر سعة ، وإن كان كثيرا وجب نزع . انظر : « مواهب الجليل » (١٦٢ / ٣) .

يكون ذلك خفيًا ، وأن لا يكون عليه شيء لأنهم إذا دخلوا البيت لم يكادوا أن يَسلموا من ذلك ، قلت : فهل كان يكره مالك أن تُخلَق الكعبة في أيام الحج ؟ قال : لا أحفظ عن مالك فيه شيئًا وأرى أن لا تُخلَق ، قلت : أرايت إن تعمد المحرم شَم الطيب ولم يمسه ، أ يكون عليه الفدية في قول مالك ؟ قال : لم أسمع من مالك فيه شيئًا ، ولا أرى فيه شيئًا .

رسم في المحرم يكتحل أو يتداوى أو يختضب^(١)

قلت : ما قول مالك في المحرم يكتحل ؟ قال : قال مالك : لا بأس أن يكتحل المحرم من حرّ يجده في عينيه ، قلت : بالإثم وغير الإثم من الأكحال الصبر والمرّ وغير ذلك ؟ قال : نعم لا بأس به للرجل عند مالك ، إذا كان من ضرورة يجدها ، إلا أن يكون فيه طيب ، فإن كان فيه طيب افتدى ، قلت : فإن اكتحل الرجل من غير حرّ يجده في عينيه وهو محرم لزينة ، قال : كان مالك يكره له أن يكتحل لزينة ، قلت : فإن فعل اكتحل لزينة ؟ قال : أرى أن يكون عليه الفدية ، قلت : فالمرأة ؟ قال : قال مالك : لا تكتحل المرأة لزينة ، قلت : أفتكتحل بالإثم في قول مالك لغير زينة ؟ قال : قال مالك : الإثم هو زينة ، فلا تكتحل المحرمة به ، قلت : فإن اضطرت إلى الإثم من وجع تجده في عينها فاكثلت ، أ يكون عليها في قول مالك الفدية ؟ قال : لا فدية عليها ، كذلك قال مالك ؛ لأن الإثم ليس بطيب ، ولأنها إنما اكتحلت به

(١) اختضب : خضب تلون . انظر : « الوسيط » (خضب) (١ / ٢٤٨) .

لضرورة ، ولم تكتحل به لزينة ، قلت : فإن اكتحلت بالإثم لذينة ،
أكون عليها الفدية في قول مالك ؟ قال : نعم كذلك قال مالك ،
قلت لابن القاسم : فما بال الرجل والمرأة جميعاً إذا اكتحلا بالإثم
من ضرورة لم يجعل مالك عليهما الفدية ، وإذا اكتحلا لزينة جعل
عليهما الفدية ؟ قال : ألا ترى أن المحرم إذا دهن يديه أو رجله
بالزيت في قول مالك للزينة كانت عليه الفدية ، وإن دهن شقوقاً في
يديه أو رجله بالزيت لم يكن عليه الفدية ، فالضرورة عند مالك
مخالفة لغير الضرورة في هذا ، وإن كان الإثم ليس بطيب فهو مثل
الزيت عند مالك ؛ لأن الزيت ليس بطيب .

قلت : أرأيت إن أصاب المحرم الرمذ فداواه بدواء فيه طيب
مراراً ، أكون عليه كفارة واحدة في قول مالك أم كفارة لكل مرة ؟
قال : بل كفارة واحدة لجميع ما داوى به رمذه ذلك ، قال : فإن
انقطع رمده ذلك ، ثم رمد بعد ذلك أيضاً فداواه فعليه فدية
أخرى ؛ لأن هذا وجع غير الأول وأمر مبتدأ ، وكذلك قال لي
مالك ، قلت : وكذلك القرحة تكون في الجسد فداويها بدواء فيه
طيب مراراً ؟ قال : نعم في قول مالك إذا أراد أن يداويها حتى تبرأ
فليس عليه إلا فدية واحدة ، قال : فإن ظهرت به قرحة أخرى في
جسده فداوها بذلك الدواء الذي فيه الطيب ، فإن عليه كفارة
مستقبله لهذه القرحة الحادثة ، لأن هذا دواء تداوى به مبتدأ فيه
طيب ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم .

قلت : أرأيت إن شرب المحرم دواء فيه طيب ، أكون عليه
الفدية أم لا في قول مالك ؟ قال : عليه الفدية في قوله وهذا رأيي ،
قال : وذلك أني سألت عن الرجل المحرم يشرب الشراب فيه

الكافور فكرهه ، قال ابن القاسم : وهذا عندي بمنزلة الزعفران يأكله بالملح ، وما أشبهه ، فقد كرهه وجعل مالك عليه الفدية ، وهو رأى ، قلت لابن القاسم : رأيت من ربط الجبائر على كسر أصابه وهو محرم ؟ ، قال : قال مالك : عليه الفدية ، قلت : رأيت كل ما تداوى به القارن مما احتاج إليه فيه الطيب ، أ يكون عليه كفارة واحدة أم كفارتان في قول مالك ؟ قال : قال مالك : لا يكون على القارن في شيء من الأشياء مما تطيب به أو نقص من حجه إلا كفارة واحدة ، ولا يكون عليه كفارتان .

قلت : فما قول مالك فيمن غسل رأسه ولحيته بالخطمي ، أ يكون عليه الفدية ؟ قال : نعم ، قلت : وكذلك إن خضب رأسه أو لحيته بالحناء أو الوسيمة^(١) قال : نعم ، قلت : وكذلك إن كانت امرأة فخضبت يديها أو رجلها أو رأسها ؟ قال : نعم عليها الفدية عند مالك ، قلت : فإن طرّفت^(٢) أصابعها بالحناء ؟ قال : قال مالك : عليها الفدية ، قلت : فلو أن رجلاً خضب إصبعاً من أصابعه بالحناء لجرح أصابه ، أ يكون عليه الفدية في قول مالك ؟ قال : إن كانت رقعة كبيرة فعليه الفدية في قول مالك ، وإن كانت صغيرة فلا شيء عليه عند مالك ، قلت : وكان مالك يرى الحناء طيباً ؟ قال : نعم .

قلت : فإن داوى جراحاته بدواء فيه طيب برقعة صغيرة ،

(١) الوسيمة : هو ورق النيل ويُسمى الخضراء من الفصيلة الصليبية .

انظر : « الوسيط » (وسم) (١٠٧٥ / ٢) .

(٢) طرّفت المرأة أصابعها وأناملها وأظفارها : خضبتها أو زينتها .

انظر : « الوسيط » (طرف) (٥٧٥ / ٢) .

أَيكون عليه الفدية في قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : فما فرق ما بين الحناء والطيب ، إذا كان الحناء إنما هو شيء قليل الرقعة ونحوها ، فلا فدية فيه ، ولا طعام ، ولا شيء ، وقد جعل مالك الحناء طيباً ، فإذا كان الدواء فيه طيب فعليه الفدية ، وإن كان ذلك قليلاً ، قال : لأن الحناء إنما هو طيب مثل الريحان ، ليس بمنزلة المؤنث من الطيب إنما هو شبه الريحان والمذكر من الطيب ، وإنما يختص به للزينة ، فلذلك لا يكون بمنزلة المؤنث من الطيب ، ولقد قال مالك في المحرم يشم الريحان : أكره ذلك له ولا أرى فيه فدية إن فعل .

قلت : هل كان مالك يكره للمرأة المحرمة القُفَّازين ^(١) ؟ قال : نعم ، قلت : فإن فعلت ، أ يكون عليها الفدية في قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : وكذلك البُرَّقع ^(٢) للمرأة ؟ قال : نعم ، قلت : هل كان مالك يكره للمحرم أن يصب على جسده ورأسه الماء من حَرٍّ يجده ؟ ، قال : لا بأس بذلك للمحرم عند مالك ، قلت : فإن صب على رأسه وجسده الماء من غير حر يجده ؟ قال : لا بأس به أيضاً عند مالك ، قلت : وكان مالك يكره للمحرم دخول الحمام ؟ قال : نعم ؛ لأن ذلك ينقى وسخه ، قال مالك : ومن فعله فعليه الفدية إذا تدلك وأنقى الوسخ ، قلت : فهل كان مالك يكره للمحرم أن يُعَيَّبَ رأسه في الماء ؟ قال : نعم ، قلت : لم كره له مالك أن يُعَيَّبَ رأسه في الماء ؟ ، قال مالك : أكره له ذلك لقتل الدواب ، قلت :

(١) القُفَّاز : لباس الكف من نسيج أو جلد ، الجمع : قفافيز .

انظر : « الوسيط » (قفز) (٧٨٠/٢) .

(٢) البُرَّقع : قناع النساء والدواب ، الجمع : براقع ، وفي الخليج يُطلق عليه

اسم : البَطُولَة . انظر : « الوسيط » (برقع) (٥٣/١) بتصرف .

لابن القاسم : هل كان مالك يكره للمحرم أن يدخل منكبيه ^(١) في القباء ^(٢) من غير أن يدخل يديه في كميّه ، ولا يُزِرَّهُ عليه ؟ قال : نعم ، قلت : أكان مالك يكره له أن يطرح قميصه على ظهره ^(٣) يتردى به من غير أن يدخل فيه ؟ قال : لا ، قلت : فلم كره له أن يدخل منكبيه في قبائه إذا لم يدخل يديه ولم يزره ؟ ، قال : لأن ذلك دخول في القباء ولباس له ، فلذلك كرهه .

رسم في صنوف الثياب للمحرم وغيره

قلت : فهل كان يوسع مالك في الخنز ^(٤) للحلال أن يلبسه ؟ قال : كان مالك يكره الخنز للرجال لموضع الحرير ، قلت : هل كان مالك يكره للمحرم أن يحرم في العصب عصب اليمن ، أو في شيء من ألوان الثياب غير الزعفران والورس ؟ قال : لم يكن مالك يكره شيئاً ما خلا الورس والزعفران والمعصفر المقدم الذي ينتفض ، قلت : فهل كان مالك يكره للصبيان الذكور لبس الخنز ، كما يكرهه

(١) المُنْكَب : مجتمع رأس العضد والكتف ، مذكر ، الجمع : مناكب .
انظر : « الوسيط » (نكب) (٩٨٨ / ٢) .

(٢) القِبَاء : ثوب يلبس فوق الثياب أو القميص ، وَيُتَمَنَّقُ عليه .
انظر : « الوسيط » (قبا) (٧٤٠ / ٢) .

(٣) هذا إن جعل أعلاه على منكبيه كالعادة ، وأما لو نكسه بأن جعل ذيله على كتفيه أو لف به وسطه كالمئزر فلا شيء ، كما لو ألقى على كتفيه أو لف به وسطه ، أو تلفع ببردة مرقعة ، أو ذات فلقين بلا ربط ولا غرز فلا شيء عليه في ذلك كله . انظر : « الشرح الصغير » (٢٨٥ / ١) .

(٤) الخَزْ : ما ينسج من صوف وإبريسم ، أحسن أنواع الحرير ، وما ينسج من إبريسم خالص ، الجمع : خزوز .
انظر : « الوسيط » (خزز) (٢٤٠ / ١) .

للرجال ؟ قال : لم أسمع من مالك في الخز شيئاً ، ولكن قال لنا مالك : أكره لبس الحرير والذهب للصبيان الذكور كما أكرهه للرجال ، وأرجو أن يكون الخز للصبيان خفيفاً ، قلت : أرايت هذه الثياب الهروية^(١) ، أيجرم فيها الرجال ؟ قال : لم أسمع من مالك فيها شيئاً ، وأنا أرى إن كانت إنما صبغها بالزعفران فلا تصلح ، فإن كان بغير الزعفران فلا بأس بها ؛ لأن الممشق قد وسع فيه ، قال : وقال مالك : إذا احتاج المحرم إلى لبس الثياب فلبس خفين ، وقلنسوة وقميصاً ، وسراويل وما أشبه هذا من الثياب ، قال : إن كانت حاجته إلى هذه الثياب جميعاً في فور واحد ، ثم لبسها واحداً بعد واحد ، وكانت حاجته إليها قبل أن يلبسها احتاج إلى الخفين لضرورة والقميص لضرورة والقلنسوة لضرورة وما أشبه هذا لضرورة فلبسها في فور واحد ، فإنما عليه في هذه الثياب كلها كفارة واحدة .

قال : وإن كانت حاجته إلى الخفين فلبس الخفين ، ثم احتاج بعد ذلك إلى القميص ، فلبس القميص ، فعليه بلبس القميص كفارة أخرى ؛ لأن حاجته إلى القميص إنما كانت بعدما وجبت عليه الكفارة في الخفين ، فعلى هذا فقس جميع أمر اللباس ، قلت لابن القاسم : ما قول مالك هل يتوشح^(٢) المحرم ؟ قال : نعم

(١) الهروية : أى المصبوغة ، قيل : هرّى ثوبه : صبغه وصَفَّره .

انظر : « الوسيط » (هرى) (١٠٢٣ / ٢) .

(٢) اتشح : لبس الوشاح : واتشح فلان بثوبه تغطى به ثم أخرج طرفه الذى ألقاه على عاتقه الأيسر من تحت يده اليمنى ، ثم عقد طرفيهما على صدره .
انظر : « الوسيط » - (وشح) (١٠٧٥ / ٢) .

لا بأس به ما لم يعقد ذلك ، قال : فقلنا لمالك : فهل يحتبى المحرم ؟ فقال : نعم لا بأس بذلك ، قلت : أرأيت إن عقد المحرم على عنقه ثوبه الذى يتوشح به ، أ يكون عليه الفدية فى قول مالك ؟ قال : قال مالك : إن ذكر ذلك مكانه فحله أو صاح به رجل فحله ، فلا شىء عليه ، وإن تركه حتى تطاول ذلك وانتفع به فعليه الفدية ، قلت : فهل كان مالك يكره للمحرم أن يخلل عليه كساءه ؟ قال : سئل مالك عن ذلك فقال : أكره للمحرم أن يخلل عليه كساءه ، قلت : فإن خلل أكان مالك يرى عليه الفدية ؟ قال ابن القاسم : هو عندى مثل العقد يعقد إزاره ، أو يلبس قميصه إنه إن ذكر مكانه فنزعه أو صاح به أحد فنزعه فلا شىء عليه ، وإن طال ذلك حتى انتفع به فعليه الفدية ، قلت له : أرأيت لو أن محرماً غَطَّى وجهه أو رأسه ما قول مالك فيه ؟ قال : قال مالك : إن نزعه مكانه فلا شىء عليه ، وإن تركه لم ينزعه مكانه حتى انتفع به افتدى .

قلت : وكذلك المرأة إذا غطت وجهها ؟ قال : نعم إلا أن مالكا كان يوسع للمرأة أن تسدل رداءها من فوق رأسها على وجهها إذا أرادت سترًا^(١) ، فإن كانت لا تريد سترًا فلا تسدل ، قال مالك : وما جرَّ النائم على وجهه ، وهو محرم من لحافه فاستنبه فنزعه ، فلا فدية عليه فيه ، ولم أره يشبه عنده المستيقظ ، وإن طال ذلك عليه وهو نائم ، قلت : فهل كان مالك يأمرها إذا أسدلت رداءها أن

(١) يجوز لها إن خشيت الفتنة ، قال الشيخ الصاوى : متى أرادت الستر عن أعين الرجال ، جاز لها ذلك مطلقاً علمت أو ظنت الفتنة بها أم لا ، نعم إذا علمت أو ظنت الفتنة بها وجب اهـ . انظر : « بلغة السالك مع الشرح الصغير » (١/٢٨٥) . وعبرة « المدونة » كما سيأتى أى عليها الكفارة إن فعلت .

تجافيه عن وجهها؟ قال : ما علمت أنه كان يأمرها بذلك ، قلت : فإن أصاب وجهها الرداء؟ قال : ما علمت أن مالكاً ينهاها عن أن يصيب الرداء وجهها إذا أسدلته ، قلت : فهل كان مالك يكره للمحرمة أن ترفع خمارها من أسفل إلى رأسها على وجهها؟ قال : لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ، ولا يشبه هذا السدل ، قال : لأن هذا لا يثبت إذا رفعته حتى تعقده ، قال : فعليها إن فعلته الفدية ، قلت : أرأيت إن غطى وجهه المحرم من عذر أو من غير عذر فنزعه مكانه ، أهو عند مالك سواء؟ قال : قال مالك : من غطى رأسه ناسياً أو جاهلاً فنزعه مكانه ، فلا شيء عليه ، وإن تركه حتى ينتفع به فعليه الفدية ، قلت : وفديتهما إذا وجبت عليهما عند مالك سواء؟ قال : نعم ، قلت : فهل كان مالك يكره للمرأة المحرمة لبس الحرير والخز والعصب؟ قال : قال : لا بأس به للمحرمة .

قلت : هل كان مالك يكره أن أعصب على الجراح خرقة وأنا محرم؟ قال : لم يكن يكرهه إذا كانت به جراح ، وكان يرى عليه إذا فعل ذلك الفدية ، قلت : أرأيت المحرم إذا عصب رأسه من صداع أو جراح ، هل عليه الفدية في قول مالك؟ قال : نعم ، قلت : فإن عصب على رأسه من صداع أو جراح ، أو عصب على شيء من جسده من جرح أو جراح ، أكان عليه في ذلك الفدية في قول مالك؟ قال : نعم ، فقلت : والجسد والرأس عند مالك سواء؟ قال : نعم ، قلت : أرأيت إن عصب على بعض جسده من غير علة؟ قال : عليه الفدية أيضاً عند مالك ، قال : ويفتدى بما شاء إن شاء بطعام ، وإن شاء بصيام ، وإن شاء بنسك ، قلت : وهذا قول مالك؟ قال : نعم .

قلت : أكان مالك يكره للمحرمه وغير المحرمه لبس القباء ؟
قال : نعم كان يكره لبس القباء للجوارى ، وأفتى بذلك ، وقال : إنه
يصفهن ويصف أعجازهن^(١) ، قلت : فهل كان مالك يكرهه للنساء
الحرائر ؟ قال : قد أخبرتك بقول مالك فى الإمام ، فإذا كرهه مالك
للإماء ، فهو للحرائر أشد كراهية عنده ، قلت : فهل كان مالك يكره
للمحرمه لبس السراويل^(٢) وغير المحرمه ؟ قال : لم يكن يرى بلبس
السراويل للمحرمه بأسا ، قال ابن القاسم : فغير المحرمه عندى
أحرى ، قلت : هل كان مالك يكره للمحرمه أن تحرم فى الحلى ، أو
تلبسه بعد ما تحرم ؟ قال : لم يكن مالك يكره للمحرمه لبس الحلى .

رسم فى تغطية الرأس والوجه والذقن للمحرم والمحرمه

قلت : أرأيت المرأة تغطى ذقنها ، أعليها لذلك شىء فى قول
مالك أم لا ؟ قال : ذلك للرجل المحرم لا بأس به فى قول مالك ،
فكيف المرأة ؟ قلت لابن القاسم : إحرام الرجل فى وجهه ورأسه عند
مالك ؟ قال : نعم ، قلت : وإحرام المرأة فى وجهها ؟ قال : نعم ،
قلت : وذقن المرأة وذقن الرجل فى ذلك سواء ؟ قال : نعم فى رأى ،
قلت : أرأيت المحرمه تتبرقع وتجافيه عن وجهها ، هل يكرهه مالك ؟
قال : نعم ، قلت : ويرى فيه الكفارة إن فعلت ؟ قال : نعم .

(١) العَجْزُ : مؤخر الشىء ، يذكر ويؤنث ، الجمع : أعجاز .

انظر : « الوسيط » (عجز) (٦٠٦ / ٢) .

(٢) السَّرَاوِيل : لباس يغطى السرة والركبتين وما بينهما ، يُذَكَّر ويؤنث ،

الجمع : سراويلات . انظر : « الوسيط » (سرول) (٤٤٤ / ١) .

رسم الكفارة في فدية الأذى

قلت : أرأيت الطعام في فدية الأذى كم هو عند مالك ؟ قال :
لسته مساكين مُدَّين مُدَّين لكل مسكين ، قلت : وهو من الشعير
والحنطة من أي ذلك شاء ؟ قال : إذا كان ذلك طعام البلد في قول
مالك أجزأه أن يعطى المساكين منه ، قال : وإن أعطاهم شعيرًا ،
إذا كان ذلك طعام تلك البلدة إذا أطعم منه ، فإنما يطعم مُدَّين
مُدَّين ، قلت : فهل يجزئه في قول مالك أن يغدى ، ويعشى ستة
مساكين ؟ قال : لا أرى أن يجزئه ، ولا أحفظ عن مالك فيه شيئًا ،
وإنما رأيت أن لا يجزئه ؛ لأن النبي ﷺ قال : « النسك شاة أو
إطعام ستة مساكين مُدَّين مُدَّين ، أو صوم ثلاثة أيام » ^(١) فلا أرى
أن يجزئه أن يطعم ، وهو في كفارة اليمين لا بأس أن يطعم وكفارة
اليمين إنما هو مُدٌّ مُدٌّ لكل مسكين ، فهو يغدى منه ويعشى ، وهذا
هو مُدَّان مُدَّان ، فلا يجزئه أن يغدى ويعشى ، قلت لابن القاسم :
أكان مالك يكره أن يزر المحرم الطيلسان على نفسه ؟ قال : نعم .

في لبس المحرم الجوربين والتَّعلين والخُفين

وحمله على رأسه وتغطية رأسه وهو نائم

قلت : هل كان مالك يكره للمحرم لبس الجوربين ؟ قال :
نعم ، قلت : أرأيت المحرم إذا لم يجد التَّعلين ووجد الخفين ،
فقطعهما من أسفل الكعبين ؟ قال : قال مالك : لا شيء عليه ،

(١) أخرجه الإمام مالك في « الموطأ » كتاب الحج رقم (٢٤٦) ، ورقم (٢٤٧) والبخارى رقم (١٨١٤) ، ومسلم رقم (١٢٠١) من حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه .

قلت : فإن كان يجد النعلين واحتاج إلى لبس الخفين لضرورة بقدميه فقطعهما من أسفل الكعنين ، قال : قال مالك : يلبسهما ويفتدى ، قلت : لم جعل عليه في هذا إذا كان بقدميه ضرورة الفدية ، وترك أن يجعل على الذى لا يجد نعلين الفدية ، قال : لأن هذا إذا كان إنما يلبس الخفين لضرورة ، وإنما هذا يشبه الدواء ، والذى لا يجد النعلين ليس بمتداوٍ ، وقد جاء في ذلك الأثر ، قلت : هل كان مالك يكره للمحرم أن يحمل على رأسه الأطباق ، والقِلَال^(١) ، والغرائر^(٢) ، والأخرجة^(٣) ، وما أشبه هذا ؟ قال : سألنا مالكًا عن المحرم يحمل على رأسه خرجه فيه زاده مثل هؤلاء الرجال أو جرابه ، قال : لا بأس بذلك ، وإنما كره أن يحمل لغير منفعته للناس يتطوع به لهم أو يؤاجر نفسه^(٤) يحمل على رأسه فلا خير فيه ، فإن فعل فعليه الفدية ، وإنما رخص له لحاجته إليه كما رخص له في حمل منطقته لنفسه يحرز فيها نفقته ، ولم يرخص له في حمل منطقة غيره ، قلت : أرايت إن كان هذا المحرم يشتري البز^(٥) بمكة فيحمله على

(١) القِلَال : جمع قلة ، إناء من الفخار يشرب منها .

انظر : « الوسيط » (قتل) (٧٨٦ / ٢) .

(٢) الغرائر : جمع غرارة ، وعاء من الخيش ونحوه يوضع فيه القمح ونحوه ،

وهو أكبر من الجوالق . انظر : « الوسيط » (غرر) (٦٧٢ / ٢) .

(٣) الأخرجة : جمع خرج ، وعاء من شعر أو جلد ذو عدلين ، يوضع على

ظهر الدابة لوضع الأمتعة فيه . انظر : « الوسيط » (خرج) (٢٣٣ / ١) .

(٤) هذا مقيد بما إذا كان الحمل للغير بدون أجر أو بأجر ، ولم يكن في حاجة

إليه ، فإن كان الحمل للغير بأجرة لحاجة معاشه بأن كان فقيرًا ، فإنه يجوز ولا شيء

عليه ، هكذا قيده أبو البركات أحمد الدردير .

انظر : « الشرح الصغير مع بلغة السالك » ص ٢٨٩ .

(٥) البز : نوع من الثياب والسلاح ، انظر : « الوسيط » (بز) (٥٦ / ١) .

رأسه أو يبيع البز أو السَّقَط ؟ ^(١) قال : ما سمعت من مالك في هذا شيئاً ، وما أحب لهذا أن يفعل هذا ؛ لأن هؤلاء ليسوا بمنزلة أولئك الذين سألنا مالكا عنهم هؤلاء يتجرون ، فلا ينبغي أن يتجروا بما يغطون به رءوسهم في إحرامهم .

قلت : أرأيت محرماً غطاه رجل وهو نائم فغطى وجهه ورأسه فاستنبه ، وهو مغطى كذلك ، فكشف عن وجهه ، كيف يصنع في قول مالك ؟ قال : الكفارة على الذى غطاه ، وليس على هذا النائم شيء ، قلت : أرأيت إن كان المحرم نائماً فتقلب على جراد أو دبا ^(٢) فقتله ، أو على صيد أو على فرخ حمام أو غير ذلك من الصيد فقتله ، أ يكون عليه الكفارة أم لا في قول مالك ؟ قال : نعم عليه الكفارة عند مالك ، قلت : أرأيت محرماً طُيِّبَ ، وهو نائم ما عليه في قول مالك ؟ قال : أرى الكفارة على من طَيَّبَهُ وهو نائم ويغسل هذا المحرم عنه الطيب ، ولا شيء عليه ، قلت : أرأيت محرماً حلق رأسه وهو نائم ؟ قال : أرى الكفارة على من حلقه ، ولا شيء عليه ، قلت : أرأيت الصبى إذا أحرمه أبوه فأصاب الصبى الصيد ، ولبس القميص وأصاب الطيب على من الفدية والجزاء في قول مالك ؟ قال : على الأب في رأى ، قلت : أرأيت إن كان للصبى مال ، أعلى الأب أن يخرج جزاء ذلك الصيد ، وتلك الفدية من مال الصبى أم لا في قول مالك أم ذلك على الأب ؟ قال : بل على الأب ؛ لأنه هو الذى حج به إذا كان صغيراً لا يعقل .

(١) السَّقَط : الردىء والساقط من كل شيء ، وقيل : الردىء الحقير من المتاع والطعام ، الجمع : أسقاط .

انظر : « الوسيط » (سقط) (٤٥٢ / ١) .

(٢) كذا بالأصل ، ولعلها دَبى وهو أصغر الجراد والنمل .

فى الذى ىللف بالمشى إلى بيت الله فىحث

قلت : أرأيت الرجل يقول على المشى إلى بيت الله إن كلمت فلانًا ، فكلمه ما عليه فى قول مالك ؟ قال : قال مالك : إذا كلمه وجب عليه أن ىمشى إلى مكة ، قلت : وىجعلها فى قول مالك إن شاء حجة ، وإن شاء عمرة ؟ قال : نعم ، قلت : فإن جعلها عمرة فحتى متى ىمشى ؟ قال : حتى ىسعى بين الصفا والمروة ، قلت : فإن ركب قبل أن ىخلق بعد ما سعى فى عمرته هذه التى حلف فيها ، أىكون عليه شىء فى قول مالك ؟ قال : لا ، وإنما عليه المشى حتى ىفرغ من السعى بين الصفا والمروة عند مالك ، قلت : وإن جعلها حجة ، فإلى أى موضع ىمشى فى قول مالك ؟ قال : حتى ىقضى طواف الإفاضة كذلك قال مالك .

قلت : فإذا قضى طواف الإفاضة ، أىركب راجعًا إلى منى فى قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : أرأيت إن جعل المشى الذى وجب عليه فى حجه ، فمشى حتى لم ىبق عليه إلا طواف الإفاضة ، فأخر طواف الإفاضة حتى رجع من منى ، أىركب فى رمى الجمار وفى حوائجه بمنى فى قول مالك ؟ قال : لا ىركب فى رمى الجمار ، وقال : قال مالك : لا بأس أن ىركب فى حوائجه ، قال ابن القاسم : وأنا لا أرى به بأسًا ، وإنما ذلك بمنزلة أن لو مشى فيما قد وجب عليه من حج أو عمرة ، فأتى المدينة فركب فى حوائجه أو رجع من الطريق فى حاجة له ذكرها فيما قد مشى ، فلا بأس أن ىركب فيه ، وهو قول مالك الذى أحب وأخذ به .

قلت له : ما قول مالك فيه إذا هو خرج ماشيًا فى مشى وجب

عليه ، أله أن يركب فى المناهل فى حوائجه ؟ ، قال : قال مالك :
نعم ، قال ابن القاسم : لا أرى بذلك بأسًا ليس حوائجه فى المناهل
من مشيه ، قلت : ما قول مالك إن ذكر حاجة نسيها أو سقط بعض
متاعه ، أيرجع فيها راكبًا ؟ قال : لا بأس به ، قلت : فهل يركب إذا
قضى طواف الإفاضة فى رمى الجمار بمنى ؟ قال : نعم وفى رجوعه من
مكة إذا قضى طواف الإفاضة إلى منى .

قلت : أرأيت إن هو ركب فى الإفاضة وحدها ، وقد مشى
حجه كله ، أيجب عليه لذلك فى قول مالك دم ، أم يجب عليه
العودة ثانية حتى يمشى ما ركب ؟ قال : أرى أن يجزئه ، ويكون
عليه الهدى ، قال : لأن مالكا قال : لو أن رجلاً مرض فى مشيه
فركب الأميال أو البريد أو اليوم ما رأيت عليه الرجوع ثانية لمشيته
ذلك ، ورأيت أن يهدى هديًا ، ويجزئ عنه ، وقال مالك : لو أن
رجلاً دخل مكة حاجًا فى مشى عليه ، فلما فرغ من سعيه بين الصفا
والمروة خرج إلى عرفات راكبًا وشهد المناسك وأفاض راكبًا ، قال
مالك : أرى أن يحج الثانية راكبًا حتى إذا دخل مكة وسعى بين
الصفا والمروة خرج ماشيًا ، حتى يفيض ، فيكون قد ركب ما
مشى ، ومشى ما ركب ، ولم يره مثل الذى ركب فى الطريق الأميال
من مرض .

قلت : أرأيت إن مشى هذا الذى حلف بالمشى فحنت ، فعجز
عن المشى ، كيف يصنع فى قول مالك ؟ قال : يركب إذا عجز فإذا
استراح نزل فمشى ، فإذا عجز عن المشى ركب أيضًا حتى إذا
استراح نزل ويحفظ المواضع التى مشى فيها والمواضع التى ركب
فيها ، فإذا كان قابلاً خرج أيضًا فمشى ما ركب ، وركب ما مشى

وإهراق لما ركب دمًا ، قلت : فإن كان قد قضى ما ركب من الطريق ماشيًا ، أ يكون عليه الدم فى قول مالك ؟ قال : قال مالك : نعم عليه الدم ؛ لأنه فرّق مشيه فى أول مرة ، قلت : فإن هو لم يتم المشى ثانية ، أعليه أن يعود الثالثة فى قول مالك ؟ قال : ليس عليه أن يعود بعد المرة الثانية ، وليهرق دمًا ، ولا شىء عليه ، قلت : فإن كان من حين مشى فى المرة الأولى إلى مكة مشى وركب فعلم أنه إن أعاد الثانية لم يقدر على أن يتم ما ركب ماشيًا ، قال : قال مالك : إذا علم أنه لا يقدر على أن يمشى المواضع التى ركب فيها فى المرة الأولى ، فليس عليه أن يعود ويجزئه الذهاب الأول إن كانت حجة فحجة ، وإن كانت عمرة فعمرة ، ويهريق لما ركب دمًا ، وليس عليه أن يعود ، قلت : فإن كان حين حلف بالمشى فحنت يعلم أنه لا يقدر على أن يمشى الطريق كله إلى مكة فى تردادده إلى مكة ، أيركب فى أول مرة ويهدى ، ولا يكون عليه شىء غير ذلك فى قول مالك ؟ قال : قال مالك : يمشى ما أطاق ولو شيئًا ، ثم يركب ويهدى بمنزلة الشيخ الكبير والمرأة الضعيفة ، قال : وقال مالك : فى رجل حلف بالمشى إلى بيت الله فحنت ، فمشى فى حج ففاته الحج ، قال مالك : يجزئه المشى الذى مشى ويجعلها عمرة ، ويمشى حتى يطوف بين الصفا والمروة وعليه قضاء الحج قابلاً راکبًا ، والهدى لفوات الحج ، ولا شىء عليه غير ذلك ، قلت : أ رأيت إن حنت فلزمه المشى ، فخرج فمشى فعجز ، ثم ركب وجعلها عمرة ، ثم خرج قابلاً ليمشى ما ركب وليركب ما مشى ، فأراد أن يجعلها قابلاً حجة ، أله ذلك أم ليس له أن يجعلها إلا عمرة أيضًا فى قول مالك ؟ قال : قال مالك : نعم يجعل المشى الثانى إن شاء حجًا ، وإن شاء عمرة ،

ولا يبالي ، وإن خالف المشى الأول إلا أن يكون نذر المشى الأول في حج فليس له أن يجعل الثاني عمرة ، وإن كان الأول نذره في عمرة ، فليس له أيضًا أن يجعل المشى الثاني في الحج ، قال : وهذا الذي قال لي مالك ، قلت : وليس له أن يجعل المشى الثاني ، ولا الأول فريضة في قول مالك ؟ قال : نعم .

قلت : أرأيت إن هو مشى حين حنث ، فعجز عن المشى فركب ، ثم رجع من قابل ليقضى ما ركب فيه ماشيًا فقوى على أن يمشى الطريق كله ، أوجب عليه أن يمشى الطريق كله أم يمشى ما ركب ويركب ما مشى ؟ قال : ليس عليه أن يمشى الطريق كله ، ولكن عليه أن يمشى ما ركب ، ويركب ما مشى ، قال : وهذا قول مالك ، قلت : أرأيت إن حلف بالمشى فحنث ، وهو شيخ كبير قد يئس من المشى ؟ قال : قال مالك : يمشى ما أطاق ولو نصف ميل ، ثم يركب ويهدى ، ولا شيء عليه بعد ذلك ، قلت : فإن كان مريضًا هذا الحالف فحنث ، كيف يصنع في قول مالك ؟ قال : أرى إن كان مريضًا قد يئس من البرء فسيبيله سبيل الشيخ الكبير ، وإن كان مريضًا يطمع بالبرء منه ، وهو ممن لو صح كان يجب عليه المشى ليس بشيخ كبير ، ولا امرأة ضعيفة فليتنظر حتى إذا برأ وصح مشى ، إلا أن يكون يعلم أنه وإن برأ وصح لا يقدر على أن يمشى أصلًا الطريق كله ، فليمش ما أطاق ، ثم يركب ويهدى ، ولا شيء عليه في رأبي .

قلت : أرأيت إن عجز عن المشى فركب ، كيف يحصى ما ركب في قول مالك ؟ أيحصى عدد الأيام أم يحصى ذلك في ساعات النهار والليل ، أم يحفظ المواضع التي ركب فيها من الأرض ، فإذا رجع

ثانية مشى ماركب وركب ما مشى ؟ قال : إنما يأمره مالك بأن يحفظ المواضع التى ركب فيها من الأرض ، ولا يلتفت إلى الأيام والليالى ، فإن عاد ثانية مشى تلك المواضع التى ركب فيها ، قلت : ولا يجزئه عند مالك أن يمشى يومًا ، ويركب يومًا ، أو يمشى أيامًا ، ويركب أيامًا ، فإذا عاد ثانية قضى عدد تلك الأيام التى ركب فيها ، قال : لا يجزئه عند مالك ؛ لأن هذا إذا كان هكذا يوشك أن يمشى فى الموضع الواحد المرتين جميعًا ، ويركب فى الموضع الواحد المرتين جميعًا ، فلا يتم المشى إلى مكة ، فليس قول مالك على عدد الأيام ، وإنما هو على المواضع من الأرض ، قلت : والرجال والنساء فى المشى سواء ؟ قال : نعم .

قلت : أرأيت إن قال : على المشى إلى بيت الله حافيًا راجلاً ، أعليه أن يمشى ، وكيف إن انتعل ؟ قال : ينتعل وإن أهدى فحسن ، وإن لم يهد ، فلا شىء عليه ، وهو خفيف ، قلت : هل يجوز لهذا الذى حلف بالمشى فحنث ، فمشى وجعلها عمرة أن يحج حجة الإسلام من مكة ؟ قال : قال مالك : نعم يحج حجة من مكة ، وتجزئه من حجة الإسلام ، قلت : ويكون متمتعًا إن كان اعتمر فى أشهر الحج ؟ قال : نعم ، قلت : أرأيت إن قرن الحج والعمرة يريد بالعمرة عن المشى الذى وجب عليه ، وبالحج حجة الفريضة ، أيجزئه ذلك عنهما من حجة الإسلام فى قول مالك ؟ قال : لا يجزئه ذلك عندى من حجة الإسلام ، قلت : ويكون عليه دم القرآن فى قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : ولم لا يجزئه من حجة الإسلام فى قول مالك ؟ قال : لأن عمل الحج والعمرة فى هذا واحد ، ولا تجزئه من فريضة ومن شىء أوجبه على نفسه ، قال : ولقد سئل

مالك عن رجل كان عليه مشى ، فمشى في حجه وهو ضرورة يريد بذلك وفاء نذر يمينه وأداء الفريضة عنه ، قال لنا مالك : لا تجزئه من الفريضة ، وهى النذر الذى عليه من المشى وعليه حجة الفريضة قابلاً وقالها غير مرة .

رسم فى الشركة فى الهدى والضحايا

قلت لابن القاسم : هل يشترك فى جزاء الصيد ، إذا وجب عليه فى جزاء الصيد شاة ، فشارك بسبع بعير ، أو شارك فى سبع بعير فى فدية وجبت عليه ، أو شارك فى هدى التطوع ، أو فى شىء من الهدى ، أو البدن تطوعاً أو فريضة ، قال : قال مالك : لا يشترك فى شىء من الهدى ، ولا البدن ، ولا النسك فى الفدية^(١) ولا فى شىء من هذه الأشياء كلها ، قلت : فلو أن رجلاً لزمه الهدى هو وأهل بيته ، وكان ذلك الذى لزم كل واحد منهم شاة

(١) هذا يحتاج إلى تأمل حيث جاء فى «الموطأ» عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أنه قال : نحرنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية البُدنة عن سبعة ، والبقرة عن سبعة .

انظر : «الموطأ» ص ٤٨٦ ، و «التمهيد» (١٢/١٤٧) ، فأجاب علماء المذهب عنه بعدة أجوبة : منها أن ذلك من هدى التطوع المحض ، ونقل عن مالك جواز الاشتراك فيه ، وهذا على إحدى الروايتين ، وأما على الرواية المشهورة بالمنع فيحمل هذا كما قال القاضى أبو إسحاق : كان هذا والله أعلم كما يذبح الرجل عنه وعن أهله ، لأن المسلمين كلهم أهل النبى ﷺ هو أب لهم وأزواجه أمهاتهم ، قال : وأحسب أن الذى روى من اشتراكهم يوم الحديبية فى البدن من هذا الجنس ، ولعل النبى ﷺ ساقها وأشرك بينهم فيها ، ولم يخرج كل واحد منهم جزءاً من ثمنها ، وعلى هذا التأويل : يجوز للإمام أن يدخل غيره من رعيته فى أضحيته ، وبمثل ذلك أجاب ابن المواز . انظر : «الموطأ مع المنتقى» للباغى (٣/٩٥ ، ٩٦) .

شاة ، فأراد أن يشتري بغيراً ، فيشركهم جميعهم فيه عما وجب عليهم من الهدى ، قال : لا يجزئهم في رأى ، قلت : فأهل البيت والأجنيون في الهدى والبدن والنسك عند مالك سواء ؟ قال : نعم كلهم سواء لا يشترك في النسك ، ولا في الهدى عنده ، وإن كانوا أهل بيت واحد .

قلت : والهدى التطوع لا يشترك فيه أيضاً عند مالك ؟ قال : نعم ، قلت : فإن كان الرجل يشتري الهدى التطوع ، فيريد أن يشرك أهل بيته في ذلك لم يجزه في قول مالك ؟ قال : نعم لا يجوز في قول مالك أن يشترك في شىء من الهدى لا في تطوعه ولا في واجبه ، ولا في هدى نذر ، ولا في هدى نسك ، ولا في جزاء صيد ، قلت : فالضحايا هل يشترك فيها في قول مالك ؟ قال : قال مالك : لا يشترك فيها إلا أن يشتريها رجل ، فيذبحها عن نفسه ، وعن أهل بيته ، وأما ما سوى هؤلاء من الأجنيين ، فلا يشتركون في الضحايا ، قلت : فإن كانوا أهل بيت أكثر من سبعة أنفس ، أيجزئ عن جميعهم شاة أو بغير أو بقرة ؟ قال : تجزئ البقرة والبغير والشاة في الضحايا إذا ضحى بها عنه وعن أهل بيته ، وإن كانوا أكثر من سبعة أنفس .

قلت : فلو أن رجلاً اشتراها ، فأراد أن يذبحها عن نفسه وعن ناس أجنيين معه ، ولا يأخذ منهم الثمن ، ولكن يتطوع بذلك ؟ قال : قال مالك : لا ينبغي ذلك ، وإنما ذلك لأهل البيت الواحد ، قال : ولقد سئل مالك عن قوم كانوا رفقاء في الغدو في بيت واحد ، فحضر الأضحى ، وكانوا قد تخارجوا نفقتهم ، فكانت نفقتهم واحدة ، فأرادوا أن يشتروا من تلك النفقة كبشاً عن

جميعهم ؟ فقال : لا يجزئهم ذلك ، وإنما هؤلاء عندى شركاء أخرج كل واحد منهم من الدراهم قدر نصيبه فى الكبش ، فلا يجوز ذلك .

فى الاستثناء فى الحلف بالمشى إلى بيت الله وغير ذلك

قلت : أرأيت من قال : عَلَى المشى إلى بيت الله إلا أن يبدو لى ، وإلا أن أرى خيرًا من ذلك ، ماذا عليه فى قول مالك ؟ قال : عليه المشى ، وليس استثناءه فى هذا بشىء فى رأى ، لأن مالكًا قال : لا استثناء فى المشى إلى بيت الله ، قلت : أرأيت إن قال : عَلَى المشى إلى بيت الله إن شاء فلان ؟ ، قال : هذا لا يكون عليه شىء إلا أن يشاء فلان وليس هذا باستثناء ، وإنما مثل هذا مثل الطلاق أن يقول الرجل : امرأتى طالق إن شاء فلان أو غلامى حرٌّ إن شاء فلان ، فلا يكون عليه شىء إلا أن يشاء فلان ، ولا استثناء فى طلاق ، ولا عتاقة ، ولا مشى ، ولا صدقة ، قلت : أرأيت إن قال : عَلَى المشى إلى بيت الله ينوى مسجدًا من المساجد ، أتكون له نيته فى قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : أرأيت إن قال : عَلَى المشى إلى بيت الله ، وليست له نية ، ما عليه فى قول مالك ؟ قال : عليه المشى إلى مكة إذا لم يكن له نية ، قلت : أرأيت إن قال : عَلَى المشى إلى الصفا والمروة ؟ قال : لا أحفظ عن مالك فيه شيئًا ، ولا أرى أن يلزمه المشى .

قلت : أرأيت إن قال : عَلَى المشى إلى المسجد الحرام ؟ ، قال : قال مالك : عليه المشى إلى بيت الله ، قلت : أرأيت إن قال : عَلَى المشى إلى الحرم ، قال : ما سمعت من مالك فى هذا شيئًا ، ولا أرى عليه شيئًا ، قلت : أرأيت إن قال : عَلَى المشى إلى منى ، أو إلى

عرفات ، أو إلى ذى طوى ؟ قال : أرى إن قال : على المشى إلى ذى طوى ، أو منى ، أو عرفات ، أو غير ذلك من مواضع مكة أن لا يكون عليه شيء ، ولا يكون المشى إلا على من قال : مكة أو بيت الله ، أو المسجد الحرام ، أو الكعبة ، فما عدا أن يقول : الكعبة أو البيت ، أو المسجد ، أو مكة ، أو الحَجَر أو الركن أو الحِجْر ، فذلك كله لا شيء عليه ، فإن سمي بعض ما سميت لك من هذه الأشياء لزمه المشى .

قلت : أرأيت إن قال إن كلمتك فعلى السير إلى مكة أو قال : على الذهاب إلى مكة ، أو قال : على الانطلاق إلى مكة أو على أن أتى مكة أو على الركوب إلى مكة ، قال : أرى أن لا شيء عليه إلا أن يكون أراد أن يأتيها حاجًا أو معتمرًا فيأتيها راكبًا إلا أن يكون نوى ماشيًا ، وإلا فلا شيء عليه أصلاً ، وقد كان ابن شهاب لا يرى بأساً أن يدخل مكة بغير حج ، ولا عمرة ^(١) ، ويذكر أن رسول الله ﷺ دخلها غير محرم ^(٢) ، قلت لابن القاسم : أرأيت إن قال : على المشى ، ولم يقل إلى بيت الله ؟ ، قال : إن كان نوى مكة مشى ، وإن لم يكن نوى مكة فلا شيء عليه ، قلت : وإن قال : على المشى إلى بيت الله ونوى مسجداً من المساجد كان ذلك له في

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» كتاب الحج رقم (٢٥٧) من حديث ابن شهاب .

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» كتاب الحج رقم (٢٥٦) من حديث أنس رضي الله عنه

أن رسول الله ﷺ دخل مكة عام الفتح ، وعلى رأسه الوغفر ، فلما نزع جاءه رجل فقال له : يا رسول الله ابن خطل (هو شاعر كان يهجو النبي ﷺ ويسبه) متعلق بأستار الكعبة ، فقال رسول الله ﷺ : « اقتلوه » . قال مالك : ولم يكن رسول الله ﷺ يومئذ محرماً والله أعلم ، والحديث أخرجه مسلم في الحج رقم (٤٥٠) من حديث أنس رضي الله عنه .

قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : أرأيت قوله على حجة أو لله على حجة ، أهو سواء في قول مالك وتلزمه الحجة ؟ قال : نعم .

قال : وقال مالك : من قال : لله على أن آتى المدينة أو بيت المقدس أو المشى إلى المدينة أو إلى بيت المقدس ، فلا شيء عليه إلا أن يكون نوى بقوله ذلك أن يصلى في مسجد المدينة ، أو في مسجد بيت المقدس ، فإن كانت تلك نيته وجب عليه الذهاب إلى بيت المقدس ، أو إلى مسجد المدينة راكباً ، ولا يجب عليه المشى إليه ، وإن كان حلف بالمشى ولا دم عليه ، قال : وقال مالك : وإن قال : لله على المشى إلى مسجد بيت المقدس ، أو إلى مسجد المدينة وجب عليه الذهاب إليهما ، وأن يصلى فيهما ، قال : وإذا قال : على المشى إلى مسجد المدينة أو مسجد بيت المقدس ، فهو مخالف لقوله : على المشى إلى المدينة ، أو على المشى إلى بيت المقدس فهو إذا قال : على المشى إلى بيت المقدس ، فلا يجب عليه الذهاب إلا أن ينوى الصلاة فيه ، وإذا قال : على المشى إلى مسجد المدينة أو إلى مسجد بيت المقدس وجب عليه الذهاب راكباً والصلاة فيهما ، وإن لم ينو الصلاة فيهما وهو إذا قال : على المشى إلى هذين المسجدين ، فكأنه قال : لله على أن أصلى في هذين المسجدين .

في حمل المحرم نفقته في المنطقة ^(١) أو نفقة غيره

قلت لابن القاسم : ما قوله في المنطقة للمحرم التى فيها نفقته ؟ قال : قال مالك : لا بأس بالمنطقة للمحرم التى تكون فيها نفقته ،

(١) المنطقة : كل ما شد به وسطه .

انظر : « معجم المصطلحات » (نطق) (٣/٣٦٦) .

قلت : ويربطها في وسطه ، قال : قال مالك : يربطها من تحت إزاره ، ولا يربطها من فوق إزاره ، قلت : فإن ربطها من فوق إزاره افتدى ؟ ، قال : لم أسمع من مالك في الفدية شيئاً ، ولكنى أرى أن يكون عليه الفدية ؛ لأنه قد احتزم من فوق إزاره ، قال : قال مالك : إذا احتزم المحرم فوق إزاره بخيط أو بحبل فعليه الفدية ، قلت : هل كان مالك يكره أن يدخل السيور في الثقب التى فى المنطقة ويقول بعقده ؟ ، قال : قال مالك : يشد المحرم المنطقة التى فيها نفقته على وسطه ويدخل السيور فى الثقب ولا بأس بذلك ، قلت : فهل كان مالك يكره أن يجعل المنطقة فى عضده أو فخذه ؟ قال : نعم لم يكن يوسع أن يجعل منطقة نفقته إلا فى وسطه ، قلت : فإن جعلها فى عضده ، أو فى فخذه أو فى ساقه ، أكون عليه الفدية فى قول مالك ؟ قال : لم أسمع منه فى الفدية شيئاً إلا الكراهية لذلك ، قال ابن القاسم : وأرجو أن يكون خفيفاً ، ولا يكون عليه الفدية .

قال : ولقد سئل مالك عن المحرم يحمل نفقة غيره فى وسطه ويشدها على بطنه ، قال : لا خير فى ذلك ، وإنما وسع له أن يحمل نفقة نفسه ويشدها على وسطه لموضع الضرورة ، ولا يجوز له أن يربط نفقة غيره ويشدها فى وسطه ، قلت : فإن فعل ، أكون عليه الفدية فى قول مالك ؟ قال : لم أسمع من مالك فى الفدية فى هذا شيئاً ، وأنا أرى أن يكون عليه الفدية فى هذا ؛ لأنه إنما أرحص له أن يحمل نفقة نفسه ، قال : والذى أرى لو أن محرماً كانت معه نفقته فى هميان^(١) قد جعله فى وسطه وشده عليه فاستودعه رجل

(١) هميان : وهى المنطقة والتكة للسراويل . انظر « النهاية » (٢٧٦ / ٥) ، وفى « الوسيط » (١٠٣٦ / ٢) : شداد السراويل والمنطقة ، وكيس للنفقة يشد فى الوسط .

نفقته ، فجعلها فى نفقته فى هميانه ذلك ، وشد الهميان على وسطه
أنه لا يرى عليه شيئاً ؛ لأن أصل ما شد الهميان على وسطه لنفسه
لا لغيره .

فيمن قال إن كلمت فلائاً فأنا محرم بحجة أو بعمره فحنت متى يحرم ؟

قلت : أرأيت رجلاً قال : إن كلمت فلائاً فأنا محرم بحجة أو
بعمره ؟ قال : قال مالك : أما الحجة فإن حنت قبل أشهر الحج لم
تلتزمه حتى تأتى أشهر الحج فيحرم بها إذا دخلت أشهر الحج إلا أن
يكون نوى أو قال فى يمينه : أنا محرم حين أحنت ، فأرى عليه ذلك
حين حنت ، وإن كان فى غير أشهر الحج ؟ قال : وقال مالك :
وأما العمرة فإنى أرى الإحرام يجب عليه فيها حين حنت إلا أن
لا يجد من يخرج معه ، ويخاف على نفسه ، ولا يجد من يصحبه ، فلا
أرى عليه شيئاً حتى يجد أنساً وصحابة فى طريقه ، قال : فإذا
وجدهم فعليه أن يحرم بالعمرة ، قلت : فمن أين يحرم أمن الميقات ،
أم من موضعه الذى حنت فيه فى قول مالك ؟ قال : من موضعه
ولا يؤخره إلى الميقات عند مالك ، ولو كان له أن يؤخر إلى الميقات فى
الحج لكان له أن يؤخر ذلك فى العمرة ، ولقد قال لى مالك : يحرم
بالعمرة إذا حنت إلا أن لا يجد من يخرج معه ، ويستأنس به ، فإن لم
يجد أخره حتى يجد فهذا يدل فى الحج أنه من حيث حنت إذ جعله
مالك فى العمرة غير مرة من حيث حنت إلا أن يكون نوى من الميقات
أو غير ذلك ، فهو على نيته .

قلت : أرأيت إن قال حين أُكَلِّمُ فلانًا فأنا محرم يوم أكلمه فكلمه ؟ قال : أرى أن يكون محرماً يوم يكلمه ، قال ابن القاسم : وقال مالك في الرجل يحلف بالمشى إلى بيت الله فيحنت ، قال : قال مالك : يمشى من حيث حلف إلا أن تكون له نية فيمشى من حيث نوى ، قلت لابن القاسم : أرأيت إن قال يوم أفعل كذا وكذا فأنا محرم بحجة ، أهو في قول مالك مثل الذي قال : يوم أفعل كذا وكذا فأنا محرم بحجة ؟ قال : نعم هو سواء في قوله ، قلت لابن القاسم : أرأيت إن قال : إن فعلت كذا وكذا فأنا أحج إلى بيت الله ؟ ، قال : أرى قوله إن فعلت كذا وكذا فأنا أحج إلى بيت الله أنه إذا حنت فقد وجب عليه الحج ، وهو بمنزلة قوله : فعلى حجة إن فعلت كذا وكذا ، وهذا مثل الرجل يقول : إن فعلت كذا وكذا ، فأنا أمشى إلى مكة أو فعلى المشى إلى مكة ، فهو سواء وكذلك قوله : فأنا أحج أو فعلى الحج هو مثل قوله : فأنا أمشى أو فعلى المشى ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : قال مالك : من قال فعلى المشى إلى بيت الله إن فعلت كذا وكذا ، أو أنا أمشى إلى بيت الله إن فعلت كذا وكذا فحنت أن عليه المشى وهما سواء ، قال : ورأيت قوله : فأنا أحج أو فعلى الحج على هذا ، قلت : وكذلك قوله : أنا أهدي هذه الشاة إن فعلت كذا وكذا فحنت ، أيكون عليه أن يهديها في قول مالك ؟ قال : نعم عليه أن يهديها عند مالك إذا حنت إلا أن يكون بموضع بعيد فيبيعها ويشتري بثلثها شاة بمكة ويخرجها إلى الحل ، ثم يسوقها إلى الحرم عند مالك إذا حنت .

قلت لابن القاسم : ما قول مالك في الرجل يقول : أنا أحج بفلان إلى بيت الله إن فعلت كذا وكذا فحنت ؟ قال : قال مالك : إذا قال الرجل أنا أحمل فلانًا إلى بيت الله ، فإنى أرى أن ينوى ، فإن كان

أراد تعب نفسه وحمله على عنقه ، فإننى أرى أن يحج ماشياً ويهدى ، ولا شىء عليه فى الرجل ولا يحجه ، وإن لم ينو ذلك فليحج راكباً وليحج بالرجل معه ، ولا هدى عليه ، فإن أبى الرجل أن يحج فلا شىء عليه فى الرجل وليحجج هو راكباً ، قال ابن القاسم : وقوله : أنا أحج بفلان إلى بيت الله هو عندى أوجب من الذى يقول : أنا أحمل فلاناً إلى بيت الله لا يريد بذلك على عنقه ؛ لأن إحجاجة الرجل إلى بيت الله من طاعة الله ، فأرى ذلك عليه إلا أن يأبى الرجل ، فلا يكون عليه فى الرجل شىء قال ابن القاسم : وقال لنا مالك فى الرجل يقول : أنا أحمل هذا العمود إلى بيت الله أو هذه الطنفسة^(١) أو ما أشبه هذا من الأشياء إنه يحج ماشياً ويهدى لموضع ما جعل على نفسه من حملان تلك الأشياء وطلب مشقة نفسه وليضع المشقة عن نفسه ، ولا يحمل تلك الأشياء وليهد .

قلت لابن القاسم : أرأيت لو أن رجلاً قال : إن فعلت كذا وكذا فعلى أن أهدى دورى ، أو رقيقى ، أو أرضى ، أو دوابى ، أو بقرى ، أو غنمى ، أو إبلى ، أو دراهمى ، أو دنانيرى ، أو ثيابى ، أو عروضى لعروض عنده ، أو قمحى ، أو شعيرى فحنت ، كيف يصنع فى قول مالك ، وهل هذا كله عنده سواء إذا حلف به أم لا ؟ قال : هذا كله عند مالك سواء إذا حلف فحنت أخرج ثمن ذلك كله فبعث به ، فاشترى له به هدى إلا الدراهم والدنانير ، فإنهما بمنزلة الثمن يبعث بذلك ليشتري بها بدن كما وصفت لك ، وقال مالك : إذا قال الرجل : إن فعلت كذا وكذا ، فإن على أن أهدى مالى

(١) الطنفسة : البساط والتمركة فوق الرجل . الجمع : طنفس .

انظر : « الوسيط » طنفس (٥٨٨ / ٢) .

فحنت ، فإن عليه أن يهدى ثلث ماله ويجزئه ولا يهدى جميع ماله ،
قلت : وكذلك لو قال : على أن أهدى جميع مالى أجزأه من ذلك
الثلث فى قول مالك ؟ قال : نعم .

قال : وقال مالك : إذا قال الرجل : إن فعلت كذا وكذا ، فله
على أن أهدى بعيرى وشاتى وعبدى ، وليس له مال سواهم فحنت
وجب عليه أن يهديهم ثلاثتهم بعيره وشاته وعبداه يبيعهم ويهدى
ثمنهم ، وإن كانوا جميع ماله فليهدهم ، قلت : فإن لم يكن له إلا
عبد واحد ، ولا مال له سواه ، فقال : لله على أن أهدى عبدى
هذا إن فعلت كذا وكذا فحنت ، قال : قال مالك : عليه أن يهدى
عبداه يبيعه ، ويجعل ثمنه فى هدى ، وإن لم يكن له مال سواه ،
قلت : فإن لم يكن له مال سوى هذا العبد ، فقال : إن فعلت كذا
وكذا فله على أن أهدى جميع مالى فحنت ، قال : قال مالك : يجزئه
أن يهدى ثلثه ، قلت : وكذلك لو قال لله على أن أهدى جميع
ما أملك أجزأه من ذلك الثلث ؟ قال : نعم ، قلت : فإذا سمى ،
فقال : لله على أن أهدى شاتى وبعيرى وبقرتى فعدّد ماله ، حتى
سمى جميع ماله فعليه إذا سمى أن يهدى جميع ما سمى ، وإن أتى
ذلك على جميع ماله فى قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : فإن لم يسم
ولكن قال : لله على أن أهدى جميع مالى فحنت ، فإنما عليه أن
يهدى ثلث ماله فى قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : فما فرق
ما بينهما عند مالك إذا سمى فأتى على جميع ماله أهدى جميعه ، وإذا
لم يسم ، وقال : جميع مالى أجزأه الثلث ؟ قال : قال مالك : إنما
ذلك مثل الرجل يقول : كل امرأة أنكحها فهى طالق ، فلا شىء
عليه ، وإن سمي قبيلة أو امرأة بعينها ، لم يصلح له أن ينكحها ،

فكذلك هذا إذا سمى لزمه ، وكان أوكد في التسمية ، قلت : فلو قال : لله على أن أهدي بعيري هذا ، وهو بإفريقية ، أبيعه ويبيعه ثمنه يشتري به هدى من المدينة أو من مكة في قول مالك ؟ قال : قال مالك : الإبل يبعث بها إذا جعلها الرجل هدياً يقلدها ويشعرها ولم يقل لنا مالك من بلد من البلدان بُعد ولا قُرب ، ولكنه إذا قال : بعيري أو إبلى هدى أشعرها وقلدها وبعث بها ، قال ابن القاسم : أرى ذلك لازماً من كل بلد إلا من بلدة يخاف بُعدها وطول السفر والتلف في ذلك ، فإذا كان هكذا رجوت أن يجزئه أن يبيعها ويبعث بأثمانها ، فيشتري له بها هدى من المدينة أو من مكة من حيث أحب .

قلت : فإن لم يحلف على إبل بأعيانها ، ولكن قال : لله على أن أهدي بدنة إن فعلت كذا وكذا فحنت ؟ قال : يجزئه عند مالك أن يبعث بالثمن ، فيشتري البدنة من المدينة أو من مكة فتوقف بعرفة ثم تنحر بمنى ، فإن لم توقف بعرفة أخرجت إلى الحل إن كانت اشترت بمكة ونحرت بمكة إذا ردت من الحل إلى الحرم ، قال مالك : وذلك دينٌ عليه ، وإن كان لا يملك ثمنها ، قلت : فلو قال : لله على أن أهدي بقري هذه فحنت ، وهو بمصر أو بإفريقية ما عليه في قول مالك ؟ قال : البقر لا يبلغ من هذا الموضع فعليه أن يبيع بقره هذه ، ويبيع بالثمن يشتري بثمنها هدى من حيث يبلغ ، ويجزئه عند مالك أن يشتري له من المدينة أو من مكة ، أو من حيث أحب من البلدان إذا كان الهدى يشتري يبلغ من حيث يشتري .

قلت : أرأيت إن قال : لله على أن أهدي بقري هذه ، وهو بإفريقية فباعها وبعث بثمنها ، أيجزئه أن يشتري بثمنها بعيراً في قول مالك ؟ قال : يجزئه أن يشتري بها إبلاً فيهديها ؛ لأننى لما أجزت

البيع لبُعْدِ البلد صارت البقر ، كأنها دنانير أو دراهم ، فلا أرى بأساً أن يشتري بالثمن بغيراً ، وإن قصر عن البعير ، فلا بأس أن يشتري غنماً ، قال : ولا أحب له أن يشتري غنماً إلا أن يقصر الثمن عن البعير والبقر .

قلت : فلو قال : لله على أن أهدى غنمى هذه أو بقري هذه فحنت ، وذلك في موضع يبلغ البقر والغنم منه ، وجب عليه أن يبيعها بأعيانها ، ولا يبيعها ويشتري مكانها في قول مالك ؟ قال : نعم ، قال : وقال مالك : وإذا حلف بصدقة ماله فحنت ، أو قال : مالى في سبيل الله فحنت أجزاءه من ذلك الثلث ؟ قال : وإن كان سمى شيئاً بعينه ، وكان ذلك الشيء جميع ماله ، فقال : إن فعلت كذا وكذا فلله على أن أتصدق على المساكين بعبدى هذا ، وليس له مال غيره ، أو قال : فهو في سبيل الله ، وليس له مال غيره ، فعليه أن يتصدق به إن كان حلف بالصدقة ، وإن كان قال : هو في سبيل الله فليجعله في سبيل الله ، قلت : أبيعث به في سبيل الله في قول مالك ، أم يبيعه ويبعث بثمنه ؟ قال : بل يبيعه فيدفع ثمنه إلى من يغزو في سبيل الله من موضعه إن وجد ، فإن لم يجد فليبعث بثمنه ، قلت : فإن حنت ويمينه بصدقته على المساكين ، أبيععه في قول مالك ، ويتصدق بثمنه على المساكين ؟ قال : نعم ، قلت : فإن كان فرساً أو سلاحاً ، أو سروجاً ، أو أداة من أداة الحرب فقال : إن فعلت كذا وكذا فهذه الأشياء في سبيل الله يسميها بأعيانها ، أبيعها ، ثم يجعلها في سبيل الله في قول مالك ؟ قال : بل يجعلها في سبيل الله بأعيانها إن وجد من يقبلها إذا كان سلاحاً ، أو دواب ، أو أداة من أداة الحرب إلا أن يكون بموضع لا يبلغ ذلك الموضع الذى فيه الجهاد ، ولا يجد من يقبله منه ، ولا من يبلغه له فلا بأس بأن يبيع

ذلك ويبعث بثمره فيجعل ثمنه في سبيل الله ، قلت : فيجعل ثمنه في مثله أم يعطيه دراهم في سبيل الله في قول مالك ؟ قال : لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ، وأرى أن يجعل في مثلها من الأداة والكراع^(١) ، قلت : ما فرق ما بين هذا ، وبين البقر إذا جعلها هدياً جاز له أن يبيعها ويشترى بأثمانها الإبل إذا لم تبلغ ؟ قال : لأن البقر والإبل إنما هي كلها للأكل ، وهذه إذا كانت كراعاً أو سلاحاً ، فإنما هي قوة على أهل الحرب ، ليس للأكل فينبغي أن نجعل الثمن في مثله .

قلت : فإن كان حلف بصدقة هذه الخيل ، وهذا السلاح ، وهذه الأداة باعه وتصدق به في قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : وكذلك إن كانت يمينه أن يهديه باعه وأهدى ثمنه في قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : وإذا حلف الرجل فقال : إن فعلت كذا وكذا ، فمالى في سبيل الله ، فإنما سبيل الله عند مالك في مواضع الجهاد والرباط ؟ قال : قال مالك : سبيل الله كثير ، وهذا لا يكون إلا في الجهاد ، قال مالك : فليعط في السواحل ، والثغور ، قال : فقيل لمالك : أفيعطى في جُدة^(٢) ؟ قال : لا ولم يَرِ جُدةً مثل سواحل الروم الشام ومصر ، قال : فقيل له : إنه قد كان بجُدة أئى خوف ؟ قال : إنما كان ذلك مرة واحدة ، ولم يَرِ جُدةً من السواحل التي هي مرابط .

(١) الكراع : اسم يجمع الخيل والسلاح .

انظر : « الوسيط » (كرع) (٨١٤ / ٢) .

(٢) جُدة : بلد على ساحل بحر اليمن ، هو فرضة مكة ، بينهما ثلاثة ليال ، وفي وقتنا الحالى من كُتُبِيات مُدُن المملكة العربية السعودية بها وكالات تجارية كبرى ، وبها عدة موانئ ومطارات تخدم ضيوف الرحمن للقاصدين الحج والعمرة والزياراة النبوية . انظر : « مراصد الاطلاع » (٣١٨ / ١) .

قال : وقال مالك : إذا حلف بالصدقة وفي سبيل الله وبالهدى ، فهذه الثلاثة الأيمان سواء إن كان لم يسم شيئاً من ماله بعينه صدقة أو هدياً أو في سبيل الله أجزأه من ذلك الثلث ، وإن كان سمى وأتى في التسمية على جميع ماله وجب عليه أن يبعث بجميع ماله إن كان في سبيل الله أو في الهدى ، وإن كان في الصدقة تصدق بجميع ماله ، قلت : فلو قال : إن فعلت كذا وكذا ، فأنا أهدي عبدي هذا أو أهدي جميع مالي فحنت ، ما عليه في قول مالك ؟ قال : أرى أن يهدي عبده الذي سمى وثلث ما بقى من ماله ، قلت : وكذلك هذا في الصدقة وفي سبيل الله ؟ قال : نعم ، قال : وقال مالك : من قال : لله على أن أهدي بدنة فعليه أن يشتري بغيراً ، فإن لم يجد بغيراً فبقرة ، فإن لم يجد بقرة فسبغاً من الغنم ، قلت : أرايت إن كان يجد الإبل فاشترى بقرة فنحرها ، وقد كانت وجبت عليه بدنة ، أجزئه في قول مالك ؟ قال : قال لنا مالك : فإن لم يجد الإبل اشترى البقر ، قال : قال لي مالك : والبقر أقرب شيء من الإبل ، قال ابن القاسم : وإنما ذلك عندي إن لم يجد بدنة أى إذا قصرت النفقة ، فلم تبلغ نفقته بدنة وسع له من البقر ، فإن لم تبلغ نفقته البقر اشترى الغنم ، قال : ولا يجزئه في قول مالك أن يشتري البقر إذا كانت عليه بدنة إلا أن لا تبلغ نفقته بدنة ؛ لأنه قال : فإن لم يجد ، فهو إذا بلغت نفقته فهو يجد ، قال ابن القاسم : وكذلك قال سعيد بن المسيب ، وخارجة بن زيد ، وقطيع من العلماء منهم أيضاً سالم بن عبد الله قالوا : فإن لم يجد بدنة فبقرة ، قلت : فإن لم يجد الغنم ، أيجزئه الصيام ؟ قال : لا أعرف الصيام فيما نذر على نفسه إلا أن يجب أن يصوم ، فإن أيسر يوماً ما كان عليه ما نذر على نفسه ، فإن أحب الصيام فعشرة أيام ؟

قال : ولقد سألنا مالكا عن الرجل ينذر عتق رقبة إن فعل الله به كذا وكذا أترى أن يصوم إن لم يجد رقبة ؟ قال : قال لي مالك : ما الصيام عندي بمجزئ إلا أن يشاء أن يصوم ، فإن أيسر يومًا ما أعتق ، فهذا عندي مثله ، قال : وسألنا مالكا عن الرجل يقول : مالي في رِتَاج ^(١) الكعبة ؟ قال : قال مالك : لا أرى عليه في هذا شيئًا لا كفارة يمين ، ولا يخرج فيه شيئًا من ماله ، قال مالك : والرتاج عندي هو الباب فأنا أراه خفيًا ، ولا أرى فيه شيئًا ، قال : وقاله لنا غير عام ، قلت لابن القاسم : أرأيت من قال : مالي في الكعبة ، أو في كسوة الكعبة ، أو في طيب الكعبة ، أو في حَطِيم ^(٢) الكعبة ، أو أن أضرب به حطيم الكعبة ، أو أن أضرب به الكعبة ، أو أن أضرب به أستار الكعبة ؟ قال : ما سمعت من مالك في هذا شيئًا ، وأرى أنه إذا قال : مالي في كسوة الكعبة ، أو في طيب الكعبة ، أن يهدي ثلث ماله فيدفع إلى الحَجَبَةِ ، وأما إذا قال : مالي في حَطِيم الكعبة ، أو في الكعبة أو في رِتَاج الكعبة ، فلا يكون عليه شيء ؛ لأن الكعبة لا تنقض فتبني بمال هذا ، ولا ينقض الباب فيجعل مال هذا فيه ، قال : وسمعت مالكا يقول : رتاج الكعبة هو الباب ، وكذلك إذا قال مالي في حَطِيم الكعبة لم يكن عليه شيء في رأبي ، وذلك أن الحَطِيم لا يبنى فتجعل نفقة هذا في بنيانه ، قال ابن القاسم : وبلغني أن الحَطِيم فيما بين الباب إلى المقام ، قال : وأخبرني به بعض

(١) الرِتَاج : الباب العظيم ، وقيل الباب مطلقًا ، الجمع : رُتَج .

انظر : « الوسيط » (رتج) (٣٣٩ / ١) .

(٢) حَطِيم : بناء قُبالة الميزاب من خارج الكعبة .

انظر : « الوسيط » (حطم) (١٨٩ / ١) .

الحجبة ، قال : ومن قال : أنا أضرب بمالى حَطِيم الكعبة ، فهذا يجب عليه الحج أو العمرة ، ولا يجب عليه في ماله شيء ، وكذلك لو أن رجلاً قال : أنا أضرب بكذا وكذا الركن الأسود ، فإنه يجب أو يعتمر ولا شيء عليه إذا لم يرد حملان ذلك الشيء على عنقه ، قال ابن القاسم : فكذاك هذه الأشياء .

قلت لابن القاسم : أرأيت ما يبعث به إلى البيت من الهدايا من الثياب والدراهم والدنانير والعروض ، أيدفع ذلك إلى الحَجبة في قول مالك ؟ قال : بلغني عن مالك ، فيمن قال لشيء من ماله : هو هدى ، قال : يبيعه ، ويشتري بثمانه هدياً ، فإن فضل شيء لا يكون في مثله هدى ، ولا شاة رأيت أن يدفع إلى خُزَّان الكعبة ، يجعلونه فيما تحتاج إليه الكعبة ، قال : ولقد سمعت مالكا وذكر له أنهم أرادوا أن يشتركوا مع الحجبة في الخزانة فأعظم ذلك ، وقال : بلغني أن النبي ﷺ هو الذى دفع المفتاح إلى عثمان بن طلحة ^(١) رجل من بنى ^(٢) عبد الدار ، فكأنه رأى هذه ولاية من النبي ﷺ فأعظم أن يشرك معهم ^(٣) .

(١) عثمان بن طلحة بن أبى طلحة ، واسمه عبد الله بن عبد العزيز بن عثمان ابن عبد الدار حاجب البيت أمه أم سعيد بن الأوس ، قتل أبوه في أحد ، وأسلم عثمان بن طلحة في هدنة الحديبية ، وهاجر مع خالد بن الوليد ، وشهد الفتح مع النبي ﷺ فأعطاه مفتاح الكعبة ، قيل : توفى سنة ٤٢ هـ بالمدينة .
انظر : « الإصابة » رقم (٥٤٥٦) ، و « التهذيب » (١٢٤/٧) .

(٢) بالأصل : بين .

(٣) أخرجه ابن سعد في « طبقاته » (٩٩/٢) وعنه ابن القيم في « زاد المعاد » (٤٢٥/١) من حديث صفية بنت شيبة ، وقال الحافظ في « الفتح » : سنده حسن ، وذكره من حديث الزهري مرسلاً ، وأصل الحديث أخرجه البخاري في المغازي رقم (٤٢٨٩) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما .

قلت لابن القاسم : أرأيت من قال : لله على أن أنحر بدنة ، أين ينحرها ؟ قال : بمكة ، قلت : وكذلك إذا قال : لله على هدى ؟ قال : ينحره أيضًا بمكة ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : فإن قال : لله على أن أنحر جزورًا ، أين ينحره ، أو لله على جزور أين ينحره ؟ قال : ينحره في موضعه الذى هو فيه ، قال لى مالك : ولو نوى موضعا فلا يخرج به إليه ولينحره بموضعه ذلك ، قال ابن القاسم : كان الجزور بعينه ، أو بغير عينه ، فذلك سواء .

قال : فقلت لمالك : وإن نذره لمساكين البصرة أو مصر ، وكان من غير أهل البصرة ، أو من غير أهل مصر ؟ قال : نعم ، قال مالك : وإن نذره لمساكين البصرة أو مصر فلينحره بموضعه وليتصدق به على مساكين من عنده إذا كانت بعينها ، أو بغير عينها ، أو نذر أن يشتريه من موضعه فيسوقه إلى مصر ، قال مالك : وسوق البدن إلى غير مكة من الضلال ، قلت لابن القاسم : أرأيت من ساق معه الهدى يؤم البيت ، متى يقلده ويُسعره ؟ قال : سئل مالك عن الرجل من أهل مصر ، أو من أهل الشام يشتري بدنة بالمدينة يريد أن يقلدها ويشعرها بذى الحليفة ، ويؤخر إحرامه إلى الجُحفة ؟ قال : لا يعجبني ذلك إذا كان يريد الحج أن يقلد ويشعر إلا عند ما يريد أن يحرم إلا أن يكون رجلاً لا يريد أن يحج فلا أرى بأساً أن يقلد بذى الحليفة ، قال : وبلغنى أن مالكا سئل عن رجل بعث بهدى تطوعاً مع رجل حرام ، ثم بدا له بعد ذلك أن يحج فحج ، وخرج فأدرك هديه ، قال مالك : إن أدركه قبل أن ينحر رأيت أن يوقفه حتى يحل ، وإن لم يدركه فلا أرى عليه شيئاً .

قلت لابن القاسم : ما كان مالك يكره القطع من الأذان في الضحايا والهدى ؟ قال : كان يوسع فيها إذا كان الذي بأذنها قطعاً قليلاً مثل السمة^(١) تكون في الأذن ، قلت : وكذلك الشق في الأذن ؟ قال : نعم كان يوسع إذا كان في الأذن الشيء القليل مثل السمة ونحوها ، قلت : فإن كان القطع من الأذن شيئاً كبيراً ؟ قال : لم يكن يجزها إذا كانت مقطوعة الأذن ، أو قد ذهب من الأذن الشيء الكبير ، قال : وإنما كان يوسع فيما ذكرت لك من السمة ، أو ما هو مثل السمة .

قلت : فما قول مالك في الخصى^(٢) أيهدى ؟ قال : نعم ، قلت : وكذلك الضحايا ، قال : نعم ، قلت : فما قول مالك في الذي قد ذهب بعض عينيه ، أيجوز في الضحايا والهدى والبدن والنسك ؟ قال : قال مالك : وبلغني عنه أنه وسع في الكوكب^(٣) يكون في العين إذا كان يبصر بها ، ولم يكن على الناظر ، قلت : رأييت المريض ، أيجوز في الهدى والضحايا أم لا ؟ قال : الحديث الذي جاء : « العرجاء البين عرجها ، والمريضة البين مرضها »^(٤)

(١) السَّم : كل ثقب ضيق كثقب الإبرة والأنف والأذن ، والجمع : سموم وسمام . انظر : « الوسيط » (سمم) (٤٦٨ / ١) ، ومن قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ﴾ (سورة الأعراف : الآية ٤٠) .

(٢) الخصى : هو مقطوع الخصيتين ، وقيل : من قطع ذكره .

انظر : « الوسيط » (خصى) (٢٤٨ / ١) .

(٣) الكوكب : بياض العين ، الجمع : كواكب .

انظر : « الوسيط » (كوكب) (٨٢٥ / ٢) .

(٤) أخرجه مالك في « الموطأ » في الضحايا رقم (١) من حديث البراء رضي الله عنه

بإسناد حسن صحيح .

وقال : لا يجوز البيّن عرجها ، ولا البيّن مرضها ، وبهذا الحديث يأخذ في العرجاء والمريضة .

قلت لابن القاسم : أرأيت من ساق هديًا تطوعًا ، فعطب في الطريق ، أو ضل ، أعليه البدل في قول مالك ؟ قال : لا ، قلت : فإن أصابه بعد ما ذهب أيام النحر ؟ قال : ينحره بمكة ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : وإن كانت أضحيته ضلت منه فأصابها قبل يوم النحر أو في أيام النحر ، أينحرها في قول مالك ؟ قال : نعم ، إلا أن يكون ضحى فلا شيء عليه ، وإن أصابها في يوم النحر ، إذا كان قد ضحى بدلها ، وهذا قول مالك ، قلت : فإن أصابها بعد ما ذهب أيام النحر ، أينبحها ؟ قال : لا ، ولكن يصنع بها ما شاء ، قلت : فما فرق ما بينها وبين الهدى في قول مالك ؟ قال : لأن الهدى يشعر ويُقلد ، فلا يكون له أن يصرفه إلى غير ذلك ، والضحايا لا تشعر ولا تُقلد ، وهو إن شاء أبدلها بخير منها ، والهدى والبدن ليست بهذه المنزلة .

قلت : أرأيت إن ساق هديًا واجبًا من جزاء الصيد ، أو غير ذلك مما وجب عليه فَضْلٌ في الطريق ، فأبدله فنحر البدل يوم النحر ، ثم أصاب الهدى الذى ضلّ منه بعد أيام النحر ، أينحره أم لا في قول مالك ؟ قال : قال مالك : ينحره أيضًا ، قلت : ولم ينحره في قول مالك ، وقد يخرج بدله ؟ قال : لأنه قد كان أوجه ، فليس له أن يرده في ماله .

قلت : فإن اشترى هديًا تطوعًا ، فلما قلده وأشعره أصابه أعور أو أعمى ، كيف يصنع في قول مالك ؟ قال مالك : يمضى به هديًا ويرجع على صاحبه بما بين الصحة والداء ، فيجعله في هدى آخر

إن بلغ ما رجع به على البائع أن يشتري به هدياً ، قلت : فإن لم يبلغ ما يرجع به على البائع أن يشتري به هدياً ؟ قال : قال مالك : يتصدق به ، قلت : أرأيت هذا الهدى الذى قلده وأشعره ، وهو أعمى عن أمر واجب عليه ، وهو مما لا يجوز فى الهدى لم أوجبه مالك وأمره أن يسوقه ؟ قال : قول مالك عندي : لو أن رجلاً اشترى عبداً وبه عيب فأعتقه عن أمر وجب عليه ، وهو أعمى مما لا يجوز فى الرقاب الواجبة ، ثم ظهر على العيب الذى به ، فإنه يرجع على بائعه بما بين الصحة والداء ، فيستعين به فى رقبة أخرى ، ولا تجزئه الرقبة الأولى ، التى كان بها العيب عن الأمر الواجب الذى كان عليه ، وليس له أن يرُدَّ الرقبة الأولى رقيقاً بعد عتقها ، وإن لم تجزه عن الذى أعتقها عنه .

قال لى مالك : وإن كان العيب مما تجزئه الرقبة به جعل ما يسترجع بذلك العيب فى رقبة أو فى قطعة مكاتب يتم به عتقها ، وإن كانت تطوعاً صنع به ما شاء ، فالبدنة إذا أصاب بها عيباً لم يستطع أن يردها تطوعاً كانت أو واجبة ، وهى إن كانت واجبة فعليه بدلها ، ويستعين بما يرجع به على البائع فى ثمن بدنته الواجبة عليه ، وإن كانت بدنته هذه التى أصاب بها العيب تطوعاً لم يكن عليه بدلها وجعل ما أخذ من بائعه لعيبها الذى أصابه بها فى هدى آخر ، فإن لم يبلغ هدياً آخر تصدق به على المساكين .

قلت : أرأيت إن جنى على هذا الهدى رجلٌ فقفاً عينيه أو أصابه شئٌ يكون له أرش^(١) ، فأخذه صاحبه ، ما يصنع به فى قول

(١) الأرش : الشجة ونحوها ، وقيل : دية الجراحة ، الجمع : أرؤش .
انظر : « الوسيط » (أرش) (١٤ / ١) .

مالك ؟ قال : أرى ذلك بمنزلة الذئب رجع بعيب أصابه في الهدى
بعد ما قَلَّده ، قلت : والضحايا لو أن رجلاً جَنَى عليها ، فأخذ
صاحبها لجنايتها أَرْشًا ، وكيف يصنع بها إن أصاب بها عيبًا حين
اشتراها ، أصابها عمياء أو عوراء ، كيف يصنع ؟ قال : الضحايا في
قول مالك ليست بمنزلة الهدى ، الضحايا إذا أصاب بها عيبًا رَدَّها
وأخذ ثمنها فاشتري به بدلها ، وكذلك إن جَنَى على هذه الضحايا
جان أخذ صاحبها منه عقل ما جَنَى وأبدل هذه الضحية ، واشتري
غيرها ، ولا يذبح هذه التي دخلها العيب .

تم كتاب الحج الثاني من « المدونة الكبرى » بحمد الله وعونه .

ويليه كتاب الحج الثالث

كتاب الحج الثالث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد النّبى الأُمّى وعلى آله وصحبه وسلّم

قلت : لعبد الرحمن بن القاسم : رأيت كل هدى قلده رجل من جزاء الصيد أو نذر ، أو هدى القرآن ، أو غير ذلك من الهدى الواجب ، أو التطوع إذا قلده أو أشعره ، وهو صحيح يجوز فى الهدى ، ثم عطب بعد ذلك أو عمى أو أصابه عيب ، فحمله صاحبه أو ساقه ، حتى أوقفه بعرفة فنحره بمنى ؟ قال : قال مالك : يجوزته ، قلت : فإن ساقه إلى منى ، وقد فاته الوقوف بعرفة ، أيجزئه أن ينحره بمنى ، أو حتى يرده إلى الحل ثانية ، فيدخله الحرم فى قول مالك ؟ قال : إن كان أدخله من الحل ، فلا يخرججه إلى الحل ثانية ، ولكن يسوقه إلى مكة فينحره بمكة ، قال : قال مالك : كل هدى فاته الوقوف بعرفة فمحله مكة ليس له محل دون ذلك ، وليس منى له بمحل ، قلت : فإن فاته الوقوف بهذا الهدى فساقه من منى إلى مكة ، فعطب قبل أن يبلغ مكة ؟ قال : لا يجوزته وهذا لم يبلغ محله عند مالك ، قلت : رأيت من اشترى أضحية عن نفسه ، ثم بدا له بعد أن نواها لنفسه أن يشرك فيها أهل بيته ، أيجوز ذلك فى قول مالك ؟ قال : نعم فى رأى ، ولم أسمع من مالك فيه شيئاً ؛ لأنه كان يجوز له أن يشركهم أولاً ، قال : والهدى عند مالك مخالف للضحايا .

قلت : أرأيت البقرة أو الناقة أو الشاة إذا نتجت ، وهى هدى ، كيف يصنع بولدها فى قول مالك؟ قال : يحمل ولدها معها إلى مكة ، قلت : أعليها أم على غيرها؟ قال : إن كان له محمل حملة على غيرها عند مالك ، وإن لم يكن له محمل غير أمه حملة على أمه ، قلت : فإن لم يكن فى أمه ما يحمله عليها ، كيف يصنع بولدها فى قول مالك؟ قال ابن القاسم : أرى أن يكلف حملة ، قلت : فهل يشرب من لبن الهدى فى قول مالك؟ قال : قال مالك : لا يشرب من لبن الهدى شىء من الأشياء ، ولا ما فضل عن ولدها ، قلت : أرأيت إن شرب من لبنها ما عليه فى قول مالك؟ قال : لا أحفظ من مالك فيه شيئاً ، ولا أرى عليه شيئاً ، لأنه قد جاء عن بعض من مضى فيه رخصة ، إذا كان ذلك بعد رى فصيلها .

قلت لابن القاسم : أرأيت إن بعثت هدياً تطوعاً ، وأمرت الذى بعثت به معه إن هو عطب أن يخلى بين الناس وبينه ، فعطب ، فتصدق به ، أیضمنه أم لا فى قول مالك؟ قال : لا أحفظ من مالك فيه شيئاً ، ولكنى لا أرى على هذا ضماناً وأراه قد أجزأ عنه ، لأن صاحبه لم يتصدق به ، وإنما هذا كأنه رجل عطب هديه تطوعاً ، فخلى بين الناس وبينه ، فأتى رجل أجنبى فقسمه بين الناس ، وجعل يتصدق به على المساكين ، ولا يكون على صاحبه الذى خلى بين الناس وبينه شىء ، ولا أرى على الذى تصدق به ضماناً ؛ لأن الآخر قد خلى بين الناس وبينه .

قلت : أرأيت إن احتاج إلى ظهر هديه ، كيف يصنع فى قول مالك؟ قال : إذا احتاج إلى ظهر هديه ركبه ، قلت : فإن ركبه ، أينزل إذا استراح أم لا فى قول مالك؟ قال ابن القاسم : لا أرى عليه

النزول لأن رسول الله ﷺ قال : « اركبها ويحك في الثانية أو الثالثة »^(١) ، وإنما استحسن الناس أن لا يركبها حتى يحتاج إليها فإن احتاج إليها ركبها ، قلت : أرأيت إذا أطعم الأغنياء من هدى جزاء الصيد أو الفدية ، أ يكون عليه البدل ، أم لا في قول مالك ؟ قال : أرى أن يكون عليه البدل ؛ لأن مالكا قال : إن أعطى زكاته الأغنياء ، وهو يعرفهم لم يجزه ، فكذلك هذا ، قلت : أرأيت إن لم يعلم أنهم أغنياء^(٢) قال : لا أدري ما قول مالك ، ولكن أرى إذا اجتهد فأخطأ فأعطى منه الأغنياء ، فلا أرى ذلك مجزئاً عنه في الزكاة والجزاء والفدية ، ولا يضع عنه خطؤه ما أوجب الله عليه من ذلك للمساكين والفقراء من جزاء الصيد وما يشبهه .

قلت : أرأيت إن كنا رفقاء ، وقد سقنا كلنا الهدى كل واحد منا قد ساق هديه وقلده ، فلما كان النحر وقع الخطأ بيننا فنحرت هدى صاحبي ، ونحر صاحبي هديي ، أيجزئ عنا في قول مالك ؟ قال : نعم يجزئ عندي في قول مالك ؛ لأن الهدى إذا أشعر وقلد ، فمن نحره بعد أن يبلغ محله ، فهو مجزئ عن صاحبه ، قلت : فإن كانت ضحايًا فأخطأوا فنحر هذا ضحية هذا ، ونحر هذا ضحية

(١) أخرجه مالك في « الموطأ » كتاب الحج رقم (١٤٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، ومن طريقه أخرجه البخاري في الحج رقم (١٧٠٦) ، ومسلم في الحج رقم (١٣٢٢) وغيرهم .

(٢) قال سند : إن دفع زكاته لكافر أو عبد أو غني ولم يعلم ، فإن كان الإمام لم يضمن ؛ لأنه وزعها عليهم بالاجتهاد ، وقد فعله ، أما رب المال فظاهر الكتاب لا يجزئه ، وقال ابن القاسم : لا ضمان عليه ، وفرق بعض الناس بين الكافر والعبد ، فلا يجزئ لاشتهارهما غالباً ، وبين الغني فيجزئ ؛ لأن الرجل قد يكتم غناه كثيراً من الناس ، ويلاحظ أن نقل الإمام القرافي عدم الضمان عن ابن القاسم يخالف ظاهر « المدونة » في هذا المكان . انظر : « الذخيرة » (١٥١/٣) .

هذا ، أيجزئ ذلك عنهم في قول مالك أم لا ؟ قال : لا يجزئ ذلك في قول مالك ، قلت : فما فرق ما بين الضحايا والهدى في قول مالك ؟ قال : لأن الهدى إذا أشعر وقلد لم يرجع لصاحبه في مال والضحايا لصاحبها أن يبدلها بخير منها فهذا فرق ما بينهما .

كيف ينحر الهدى ؟

قلت : كيف ينحر الهدى في قول مالك ؟ قال : قال لنا مالك : قيامًا ، قلت : أمعقولة ^(١) أم مصفوفة ^(٢) أيديها ؟ قال : قال مالك : الشأن أن تنحر قيامًا ، ولا أقف على حفظ ذلك الساعة في المعقولة إن امتنعت ، ولا أرى أنا بأسًا أن تنحر معقولة إن امتنعت ، قلت : فتنحر الإبل في قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : فالبقر في قول مالك كيف يصنع بها ، أتنحر أم تذبح ؟ قال : قال مالك : تذبح ، قلت : فيأمر بها أن تنحر بعد أن تذبح ؟ قال : لا ، قلت : وكذلك الإبل إذا نحرها لا يأمر مالك بذبحها بعد نحرها ، قال : نعم لا يأمر بذبحها بعد نحرها .

إذا ذبح الضحية أو الهدى غير صاحبه

أو يهودي أو نصراني

قلت : فهل يكره مالك للرجل أن ينحر هديه غيره ؟ قال : نعم كراهية شديدة ، وكان يقول : لا ينحر هديه إلا هو بنفسه وذكر أن

(١) عقل البعير : ضم رسغ يده إلى عضده ، وربطهما معًا بالعقال ليقبى باركًا . انظر : « الوسيط » (عقل) (٦٣٩ / ٢) .

(٢) المصفوفة : التي صفت قوائمها . انظر : « الوسيط » (صفف) (٥٣٦ / ١) .

رسول الله ﷺ فعل ذلك هو بنفسه ^(١) قلت : فالضحايا أيضًا كذلك ؟ قال : نعم ، قلت : فإن ذبح غيري هديي أو أضحتي ^(٢) أجزأني ذلك في قول مالك إلا أنه كان يكرهه لي ؟ قال : نعم ، قلت : فهل كان مالك يكره أن يذبح النُسك والضحايا والهدي نصراني ؟ قال : نعم ، قلت : فإن ذبحها نصراني أو يهودي ^(٣) أجزأت في قول مالك ، وقد أساء فيما صنع ؟ قال : قال مالك : لا تجزئه وعليه بدلها ، وكذلك قال مالك في الضحايا ، والهدي عندي مثله .

قلت : فإذا ذبح أيقول : بسم الله ، والله أكبر ، اللهم تقبل من فلان ؟ قال : قال مالك : إن قال ذلك فحسن ، وإن لم يقل ذلك وسمى الله أجزأه ذلك ، قلت لابن القاسم : ما قول مالك فيمن نحر هديه بمنى قبل طلوع الفجر يوم النحر جزاء صيد ، أو متعة ، أو نذرًا أو غير ذلك ؟ قال : قال مالك : إذا حلّ الرمي فقد حلّ

(١) (متفق عليه) أخرجه البخاري في الأضاحي رقم (٥٥٥٨) ، ومسلم في الأضاحي رقم (١٩٦٦) من حديث أنس رضي الله عنه .

(٢) قال أبو البركات : وأجزأ عند ربه إن ذبح أو نحر الهدى غير ربه ، ولو غلط ونواه عن نفسه سواء أنابه ربه عنه أم لا ؛ لنية ربه القربى عن نفسه ، فإن تعمد لم يجزئ عن الأصل ولا عن المتعمد ، خلاف الضحية فتجزئ عن ربه ، ولو تعمد غيره ذبحها عن نفسه ، لكن لا بد من إنابة ربه له دون الهدى ، فهي تخالف الهدى في هذين الأمرين اهـ .

انظر : «الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي» (٩٢/٢) .

(٣) وقال أشهب : يجزئه إذا كان ذميًا ، قال في «الطراز» تعليقاً للقول المشهور ؛ لأن ذلك قرينة فلا تصح من الذمي ، فلا يستتاب فيها وموضع المنع أن يلى الذمي الذبح ، أما السلخ ، وتقطيع اللحم فلا بأس به عند الجميع اهـ . انظر : «مواهب الجليل» (١٨٦/٣) .

النَّحْر ، ولكن لا ينحر ، حتى يرمى ، قال مالك : ومن رمى بعد ما طلع الفجر قبل أن تطلع الشمس ، ثم نحر هديه فقد أجزأه ، ومن رمى قبل الفجر أو نحر لم يجزئه ذلك وعليه الإعادة .

قلت : فمن سوى أهل منى ، هل يجزئهم أن ينحروا قبل صلاة العيد ونحر الإمام في قول مالك ؟ قال : لا يجزئهم إلا بعد صلاة العيد ونحر الإمام ، قلت : وأهل البوادي ، كيف يصنعون في قول مالك الذين ليس عندهم إمام ، ولا يصلون صلاة العيد جماعة ؟ قال : يتحرون أقرب أئمة القرى إليهم ، فينحرون بعده ، قلت : رأيت أهل مكة من لم يشهد الموسم منهم ، متى يذبح أضحيته في قول مالك ؟ قال : هم مثل أهل الآفاق في ضحاياهم إذا لم يشهدوا الموسم ، قال : وقال مالك : كل شيء في الحج إنما هو هدى ، وما ليس في الحج إنما هو أضاحى .

قلت : فلو أن رجلاً اشترى بمنى يوم النَّحْر شاة أو بقرة أو بعيراً ، ولم يوقفه بعرفة ، ولم يخرج به إلى الحل فدخله الحرم ، وبنى به الهدى ، وإنما أراد بما اشترى أن يضحي ، أيجوز له أن يذبحه قبل طلوع الشمس ، أو يؤخره ويكون أضحية ، ويذبح إذا ذبح الناس ضحاياهم في الآفاق في قول مالك ، أم كيف يصنع ؟ قال : يذبحها ضحوة ، وليست بضحية ؛ لأن أهل منى ليس عليهم أضاحى في رأيي ، قلت : رأيت من أوقف هديه من جزاء صيد ، أو متعة ، أو غير ذلك ، أوقفه بعرفة ، ثم قدم به مكة فنحره بمكة جاهلاً وترك منى متعمداً ، أيجزئه ويكون قد أساء ، أم لا يجزئه ؟ قال : قال مالك : في الهدى الواجب إذا أوقفه بعرفة ، فلم ينحره بمنى أيام منى ضلّ منه فلم يجده إلا بعد أيام منى ، قال : لا أرى

أن يجزئ عنه ، وأرى أن ينحر هذا وعليه الهدى الذى كان عليه كما هو ، قال : وقد أخبرنى بعض من أثق به عن مالك أنه كان يقول قبل الذى سمعت منه : إنه إن أصاب الهدى الذى ضلّ منه أيام منى بعدما أوقفه بعرفة أصابه بعد أيام منى ، فإنه ينحره بمكة ويجزئ عنه ، قال ابن القاسم : وقوله الأول الذى لم أسمع منه أحب إلى من قوله الذى سمعت منه ، وأرى فى مسألتك أن يجزئ إذا نحره بمكة .

قلت : هل بمكة أو بعرفات فى أيام التشريق جمعة ، أم هل يصلون صلاة العيد ، أم لا فى قول مالك ؟ قال : لا أدرى ما قول مالك فى هذا إلا أن مالكاً قال : أرى فى أهل مكة إذا وافق يوم التروية يوم الجمعة أنه يجب عليهم الجمعة وعلى أهل مكة صلاة العيد ، ويجب على من كان بها من الحاج ، ممن قد أقام قبل يوم التروية أربعة أيام أجمع على مقامها ، أنه يصلى الجمعة إذا زالت الشمس ، وهو بمنى إذا أدركته الصلاة قبل أن يخرج إلى منى .

من لا تجب عليهم الجمعة

قال : وقال مالك : لا جمعة بمنى يوم التروية ، ولا يوم النحر ، ولا أيام التشريق ، ولا يصلون صلاة العيد ، ولا جمعة بعرفة يوم عرفة .

ما نحر قبل الفجر

قلت : أرأيت ما كان من هدى ساقه رجل ، فنحره ليلة النحر قبل طلوع الفجر ، أيجزئه أم لا ؟ ، وكيف إن كان وجب عليه إذا

نحره قبل طلوع الفجر في قول مالك أم لا ؟ ، وهل هدى المتعة في هذا أو هدى القرآن كغيرهما من الهدايا أم لا في قول مالك ؟ قال : قال مالك : الهدايا كلها إذا نحرها صاحبها قبل انفجار الصبح يوم النَّحر لم تجزه وإن كان قد ساقها في حجه فلا تجزئه وإن هو قلد نسك الأذى ، فلا يجزئه أن ينحره إلا بمنى بعد طلوع الفجر ، والسنة أن لا ينحر حتى يرمى ^(١) ، ولكن إن نحره بعد انفجار الصبح قبل أن يرمى أجزأه .

قلت : أرأيت الهدى ، هل يذبح ليالى أيام النَّحر أم لا في قول مالك ؟ قال : قال مالك : لا تذبح الضحايا والهدايا إلا في أيام النَّحر ، ولا تذبح ليلاً ، قال ابن القاسم : وتأول مالك هذه الآية : ﴿ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَةٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾ ^(٢) ، قال : فإنما ذكر الله الأيام في هذا ، ولم يذكر الليالى ، قال : وقال مالك : من ذبح أضحيته بالليل في ليالى أيام الذبح أعاد بأضحية أخرى ، قلت : أرأيت لو أن رجلاً قلد هديه فَضَّلَ منه ، وقد قلده وأشعره ، فأصابه رجل ، وهو ضال فأوقفه بعرفة فأصابه ربه الذى قلده يوم النَّحر ، أو بعد ذلك ، أيجزئه ذلك التوقيف أم لا يجزئه ؟ قال : يجزئه في رأى ، قلت : ولم يجزئه وهو لم يوقفه ، وقد قال مالك فيما يوقف التجار : إنه لا يجزئ عمن

(١) هذا هو الثابت في حجه عليه السلام من حديث جابر رضي الله عنه الذى أخرجه مسلم في الحج رقم (١٢١٨) .

(٢) قال الله تعالى : ﴿ لِشَهِدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَةٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْبَاسِ الْفَقِيرَ ﴾ (الحج : ٢٨) ، وقد ورد بالأصل «ليذكروا» وهو خطأ .

اشتراه ؟ قال : قال مالك : ما أوقف التجار فليس مثل هذا ؛ لأن هذا لا يرجع في ماله إن أصابه وعليه أن ينحره ، وما أوقف التجار إن لم يصيبوا من يشتره ردوه فباعوه وجاز ذلك لهم ، فليس توقيف التجار مما يوجب هدياً ، وهذا قد وجب هدياً ، فهذا فرق ما بينهما ، قلت : أرأيت لو أن رجلاً نحرهديه من جزاء صيد أو متعة ، أو هدى قران ، أو فوت حج أو نسك في فدية الأذى ، أيجزئه أن يطعم مساكين أهل الذمة ؟ قال : قال مالك : لا يطعم منها مساكين أهل الذمة ، قلت : فإن أطعم مساكين أهل الذمة منها ما عليه ؟ ، قال : إن أطعم من جزاء صيد أو فدية فعليه البدل في ذلك ، وإن كان أطعم من هدى غير هذين ، قال : فهو خفيف عندى ، ولا أرى عليه في ذلك القضاء ، ولا أحفظه عن مالك ، وقد أساء فيما صنع .

عيوب الهدى

قلت : أرأيت المكسورة القرن ، هل تجوز في الهدى والضحايا في قول مالك ؟ قال : قال مالك : المكسورة القرن جائز إذا كان قد برأ ، فإن كان القرن يدمى فلا تصلح ، قلت : فما قول مالك ، هل يجوز المجروح أو الدبر^(١) في الهدى ؟ قال : قال مالك : لا يجزئ الدبر من الإبل في الهدى ، وذلك في الدبرة الكبيرة ، قال ابن القاسم : فأرى المجروح بتلك المنزلة إذا كان جرحاً كبيراً ، قال : وقال مالك : لو أن قومًا أخطأوا في ضحاياهم ، فذبح هؤلاء ضحايا

(١) الدبرة : قرحة الدابة ، الجمع : دبّر ، وأدبار .

انظر : « الوسيط » (دبر) (٢٧٨ / ١) .

هؤلاء ، وهؤلاء ضحايا هؤلاء ، أنه يضمن كل واحد منهم ضحيته لصاحبه^(١) الذى ذبحها بغير أمره ، قال : ولا يجوز لهم من الضحايا وعليهم أن يشتروا ضحايا ، فيضحوا عن أنفسهم ، قال : وقال مالك : إذا لم يكن مع الرجل هدى فأراد أن يهدى فيما يستقبل فله أن يحرم ويؤخر الهدى ، وإذا كان معه الهدى ، فليس له أن يقلده ويشعره ويؤخر الإحرام ، وإنما يحرم عندما يقلده ويشعره بعد التقليد والإشعار ، وكذلك قال لى مالك .

من لا يجد نعلين ويجد دراهم

قال : وسئل مالك عن الرجل لا يجد نعلين ، ويجد دراهم ، أهو ممن لا يجد نعلين ، حتى يجوز له لبس الخفين ويقطعهما من أسفل الكعبين ؟ قال : نعم ، قال : فقلنا لمالك : رأيت إن وجد نعلين فسام^(٢) بهما صاحبهما ثمنًا كثيرًا ؟ قال : أما ما يشبه ثمن النعال أو فوق ذلك قليلًا ، فإنى أرى ذلك عليه أن يشتري ، وأما

(١) قال ابن رشد : فإذا غرم القيمة ، فلم يأخذها مذبوحة ، فالأصح قول أشهب ، ومحمد بن المواز أنها تجزئ أضحية لذابحها ، وقال ابن المواز : قول ابن القاسم أنها لا تجزئ عنه ، إذا غرم قيمتها من كتب المجالس التى لم تدبر ، وأحب إلى أن تجزئ أضحية عن ذابحها إذا اختار ربا أخذ القيمة ، والفرق بين الأجزاء فى الهدى ، إذا ذبح غلطًا ، وعدم الأجزاء فى الأضحية بأن الهدى يتعين بالتقليد والإشعار ، وهذه لا تتعين إلا بالذبح ، وإذا عينها بالنذر فالظاهر أنه إذا ذبحها غيره غلطًا تجزئه سواء كان نذرًا مضمونًا أو معيّنًا ، وإن تعمد ذبحها ذلك الغير عن نفسه ، فإن كان معيّنًا سقط عنه النذر ، وإن كان مضمونًا بقى فى الذمة ، وقال ابن عرفة : نقلًا عن بعض أئمة المذهب : من ذبح أضحية رجل عن نفسه تعديًا أجزأته . انظر : « مواهب الجليل والتاج والإكليل » (٢٥٢ ، ٢٥٣) .

(٢) سوم : فإوضه فى البيع . انظر : « الوسيط » (سوم) (٤٨٣ / ١) .

ما يتفاحش من الثمن في ذلك مثل أن يسام بالنعلين الثمن الكثير ،
فإني لا أرى عليه أن يشتري وأرجو أن يكون في سعة .

فيمن نسي ركعتي الطواف

قال : وسئل مالك عن رجل دخل مكة حاجًا أو معتمرًا ،
فطاف بالبيت ، ونسى الركعتين للطواف ، وسعى بين الصفا
والمروة ، وقضى جميع حجه ، أو عمرته ، فذكر ذلك في بلده أو
بعد ما خرج من مكة ؟ قال : إن ذكر ذلك بمكة أو قريبًا منها بعد
خروجه رأيت أن يرجع ، فيطوف ويركع ركعتي الطواف ، ويسعى
بين الصفا والمروة ، قال : فإذا فرغ من سعيه بعد رجعته ، فإن كان
في عمرة لم يكن عليه شيء إلا أن يكون قد لبس الثياب وتطيب ،
وإن كان في حج وكانت الركعتان هما للطواف الذي طاف حين دخل
مكة الذي وصل به السعي بين الصفا والمروة ، وكان قريبًا رجع
فطاف وركع ركعتين وسعى وأهدى ، وإن كانتا في الطواف الآخر
وكان قريبًا رجع فطاف وركع ركعتين إذا كان وضوءه قد انتقض ،
ولا شيء عليه ، وإن كان قد بلغ بلده وتباعد ركع الركعتين ،
ولا يُبالي من أي الطوافين كانتا وأهدى وأجزأت عنه ركعته .

قلت لابن القاسم : أرأيت إذا دخل مراهقًا ، فلم يطف بالبيت
حتى خرج إلى عرفة ، فلما زار البيت لطواف الإفاضة طاف طواف
الإفاضة ، ونسى ركعتي الطواف ، وسعى بين الصفا والمروة ، ثم
فرغ من أمر الحج ثم ذكر بعد ما خرج وهو قريب من مكة أو
بمكة ، قال : يرجع فيطوف ، ويصلي الركعتين ، ويسعى بين
الصفا والمروة ، قلت : ويكون عليه الدم في قول مالك ؟ قال :

لا ، لأن هاتين الركعتين ، إنما تركهما من طواف هو بعد الوقوف بعرفة ، وذلك الأول إنما تركهما من طواف هو قبل الخروج إلى عرفة ، فذلك الذى جعل مالك فيه دمًا ، وهذا رجل مراهق فلا دم عليه للطواف الأول ؛ لأنه مراهق ، ولا دم عليه لما أخر من الركعتين بعد الطواف ، الذى بعد الوقوف بعرفة ؛ لأنه قد قضاه .

قلت لابن القاسم : أرأيت إذا لم يذكر هاتين الركعتين من الطواف الأول الذى قبل الوقوف أو من الطواف طواف الإفاضة دخل مراهقًا ، ولم يكن طاف قبل ذلك بالبيت ، فذكر ذلك بعدما بلغ بلاده أو تباعد من مكة ؟ قال : قال مالك : يمضى ، ويركع الركعتين حيث ذكرهما ، وليهرق لذلك دمًا ومحل هذا الدم مكة ، قلت لابن القاسم : أرأيت إن أوقفت هديى بعرفة فَضَلَّ منى فوجده رجل فنحره بمنى ، لأنه رآه هديًا ، أيجزئ عنى فى قول مالك إذا أصبته وقد نحره ؟ قال : بلغنى عن مالك أنه قال : يجزئه إذا نحره الذى نحره من أجل أنه رآه هديًا ، قال : وأرى ذلك ولم أسمعه من مالك .

قلت لابن القاسم : أرأيت العبد إذا أذن له سيده بالحج ، فأحرم فأصاب النساء وتطيب ، وقد أصاب الصيد وأماط عنه الأذى ، أ يكون عليه الجزاء أو الفدية أو الهدى لما أصاب كما يكون على الحرّ المسلم ، أم لا فى قول مالك ، وهل يكون ذلك على سيده أم عليه ؟ قال : قال مالك : على العبد الفدية لما أصابه من الأذى مما احتاج فيه العبد إلى الدواء أو إمطة الأذى ، قال : وليس له أن يطعم ، أو ينسك من مال سيده إلا أن يأذن له سيده ، فإن لم يأذن له سيده فى ذلك صام ، قال ابن القاسم : ولا أرى لسيده أن يمنعه

الصيام ، قال ابن القاسم : وأنا أرى أن كل ما أصاب العبد من الصيد خطأ ، ما لم يعتمد له أو فوات حج أصابه لم يتخلف له عامداً ، أو كل ما أصابه خطأ مما يجب عليه فيه الهدى أن سيده لا يمنعه من الصيام في ذلك إذا لم يهد عنه سيده أو يطعم عنه ؛ لأنه أذن له بالحج ، ولأن الذى أصابه خطأ لم يعتمده ، فليس للسيد أن يمنعه من الصيام إلا أن يهدى أو يطعم عنه ، وإن كان أصاب ما وجب عليه به الهدى عمداً أو الفدية عمداً ، فليسيده أن يمنعه من أن يفتدى بالثسك وبالصدقة ، وليسيده أن يمنعه من الصيام إذا كان ذلك مضراً به في عمله ، فإن لم يكن مضراً به في عمله لم أر أن يمنع ؛ لأن رسول الله ﷺ قال : « لا ضرر ولا ضرار »^(١) ومما يبين ذلك أن العبد إذا ظاهر من امرأته ، فليس له سبيل إلى امرأته حتى يكفر ، وليس له أن يصوم إلا برضى سيده إذا كان ذلك مضراً بسيده في عمله ؛ لأنه هو الذى أدخل على سيده ما يضره ، وليس له أن يمنعه الصيام إذا لم يكن مضراً به في عمله ، وكذلك قال مالك في الظهار مثل الذى قلت لك ، قلت : فالذى أصاب الصيد متعمداً ، أو وطئ النساء ، أو صنع في حجه ما يوجب عليه الدم أو الطعام أو الصيام ، إنما رأيت مثل الظهار من قول مالك ، قال : نعم ، قلت : أرأيت إذا أذن السيد لعبده في الإحرام ألسيده أن يمنعه ويحله في قول مالك ؟ قال : قال مالك : ليس لسيده أن يحله بعد ما أذن له في

(١) أخرجه ابن ماجه في الأحكام رقم (٢٣٤١) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما ، وقال البوصيرى : في « مصباح الزجاجة » (٢/٢٢٢) : هذا إسناد فيه جابر وقد اتهم ، ورواه أحمد في « مسنده » ، والدارقطنى في « سننه » من حديث ابن عباس رضى الله عنهما أيضاً ، وله شاهد من حديث أبى حرملة رواه أبو داود ، والترمذى وابن ماجه .

الإحرام ، قلت لابن القاسم : ما قول مالك في رجل كبر ، فيئس أن يبلغ مكة لكبره وضعفه ، أله أن يحج أحداً عن نفسه ضرورة كان هذا الشيخ ، أو غير ضرورة ؟ قال : قال مالك : لا أحبه ، ولا أرى أن يفعل^(١) .

باب في الوصية بالحج

قلت لابن القاسم : ما قول مالك في من مات وهو ضرورة ، فلم يوص بأن يحج عنه ، أيجب عنه أحد تطوعاً بذلك عنه ولد أو والد أو زوجة أو أجنبي من الناس ؟ قال : قال مالك : يتطوع عنه بغير هذا ، أو يتصدق عنه ، أو يعتق عنه ، قلت لابن القاسم : ما قول مالك في الرجل أوصى عند موته أن يحج عنه ، ضرورة أحب إليك أن يحج عن هذا الميت ، أم من قد حج ؟ قال : قال مالك : إذا أوصى أنفذ ذلك ، ويحج عنه من قد حج أحبُّ إليّ ، قال ابن القاسم : وأحبُّ إليّ إذا أوصى أن ينفذ ما أوصى به ، ولا يستأجر له إلا من

(١) يقول العلامة المازري : يحتاج المخالف بحديث الجثعمية ، يا رسول الله إن أبى شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج ، وهو لا يستطيع أن يستوى على بعيره ، فقال لها رسول الله ﷺ « فحجى عنه » ، ومسلم في الحج رقم (٤٠٨) ، وبقوله في حديث آخر : « رأيت إن كان على أهلك دين » الحديث ، أخرجه البيهقي (٣٢٩/٤) ، ثم قال : وعندنا لا تلزم الاستنابة لنا ، قول الله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (آل عمران : ٩٧) ، وهذا ظاهره استطاعة البدن ، ولو كان المال لقال إحجاج البيت ، وكان الحج فرع بين أصليين :

أحدهما : عمل بدن ، مجرد كالصلاة والصوم فلا يستتاب في ذلك .
الثاني : المال كالصدقة وشبه ذلك فهذا يستتاب فيه ، والحج فيه عمل بدن ، ونفقة مال ، فمن غلب حكم عمل البدن رده إلى الصلاة والصوم ، ومن غلب حكم المال رده إلى الصدقات والكفارات . انظر : « المعلم بفوائد مسلم » للمازري (١٠٨/٢) .

قد حجّ ، وكذلك سمعت أنا منه ، قال ابن القاسم : وإن جهلوا واستأجروا من لم يحج أجزأ ذلك عنه ، قلت : رأيت إن أوصى هذا الميت ، فقال : يحج عني فلان بثلثي ، وفلان ذلك وارث ، أو غير وارث ، كيف يكون هذا في قول مالك ؟ قال : قال مالك : إن كان وارثاً دفع إليه قدر كرائته ونفقته ، ورد ما بقي على الورثة ، وإن كان غير وارث دفع الثلث إليه فحج به عن الميت ، فإن فضل من المال عن الحج شيء فهو له يصنع به ما شاء ، قلت : لم جعل مالك لهذا الرجل ما فضل عن الحج ؟ ، قال : سألنا مالكا عن الرجل يدفع إليه النفقة ليحج عن الرجل ، ففضل عن حجه من النفقة فضل لمن تراه ؟ ، قال : قال مالك : إن استأجره استئجاراً فله ما فضل ، وإن كان أعطى على البلاغ رد ما فضل ، قلت لابن القاسم : فسّر لي ما الإجارة وما البلاغ ؟ ، فقال : إذا استؤجر بكذا وكذا ديناراً على أن يحج عن فلان ، فهذه إجارة له ما زاد وعليه ما نقص ، وإذا قيل له : هذه دنائير تحج بها عن فلان على أن علينا ما نقص عن البلاغ ، أو يقال له : خذ هذه فحج عن فلان فهذه على البلاغ ليست إجارة ، قال ابن القاسم : والناس يعرفون كيف يأخذون إن أخذوا على البلاغ ، فهو على البلاغ ، وإن أخذوا على أنهم ضمنوا الحج فقد ضمنوا الحج .

قلت لابن القاسم : ما قول مالك في رجل دفع إليه مال ليحج به عن ميت من بعض الآفاق ، فاعتمر عن نفسه وحج عن الميت من مكة ؟ قال : أرى أن ذلك مجزئ عنه إلا أن يكون اشترط على الذي يحج عن الميت أن يحج من أفق من الآفاق ، أو من المواقيت ، فأرى ذلك عليه ضامناً ، ويرجع ثانية فيحج عن الميت ، ثم رجع ابن القاسم عنها ، فقال : عليه أن يحج ثانية ، وهو ضامن ، قلت : فإن قرن

وقد أخذ مالا ليحج به عن الميت ، فاعتمر عن نفسه وحج عن الميت ؟ قال : لم أسمع من مالك فيه شيئا وأراه ضامنا للمال ؛ لأنه أخذ نفقتهم وأشرك في عملهم غير ما أمروا به ، قال ابن القاسم : في رجل اعتمر عن نفسه ، ثم حج عن ميت فعليه الهدى .

قلت له : رأيت إن حج رجل عن ميت ، فأغمى عليه أو ترك من المناسك شيئا يجب عليه فيه الدم ؟ قال : ما سمعت من مالك فيه شيئا ، ولكن أرى أن تجزئه الحجة عن الميت إذا كان هذا الحاج عن الميت لو كانت الحجة عن نفسه أجزأته ، فكذلك إذا حج عن الميت ، وكذلك قال مالك فيمن حج عن نفسه ، فأغمى عليه ، إن ذلك مجزئ عنه ، قلت : رأيت إن دفعوا وصية هذا الميت إلى عبد ليحج عن هذا الميت ، أيجزئ عن الميت ؟ قال : لا ، ولم أسمع من مالك فيه شيئا ، ولكن العبد لا حج له ، فلذلك رأيت أن لا يحج عن هذا الميت ، وكذلك الصبيان .

قلت : فالمرأة تحج عن الرجل والرجل عن المرأة ؟ قال : لا بأس بذلك ، قلت : وهو قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : فالمكاتب والمعتك بعضه ، وأم الولد ، والمدبر في هذا سواء عندك بمنزلة العبد لا يحجون عن ميت أوصى ؟ قال : نعم ، قلت : فمن يضمن هذه النفقة التي حج بها عن العبد ؟ قال : الذى يدفع إليهم المال .

قلت : رأيت لو أن رجلا هلك ، فأوصى أن يحج عنه ، فأنفذ الوصى ذلك ، ثم أتى رجل فاستحق رقبة الميت ، هل يضمن الوصى ، أو الحاج عن الميت المال ، وكيف بما قد بيع من مال الميت وأصابه قائما بعينه ؟ قال : أرى إذا كان الميت حُرّا عند الناس يوم بيع ماله فلا يضمن له الوصى شيئا ، ولا الذى حج عن الميت ،

ويأخذ ما أدرك من مال الميت ، وما أصاب مما قد باعوا من مال الميت قائماً بعينه ، فليس له أن يأخذه إلا بالثمن ، ويرجع هو على من باع تلك الأشياء ، فيقبض منه ثمن ما باع من مال عبده ، قال : لأن مالكا قال في رجل شهد عليه : أنه مات فباعوا رقيقه ومتاعه وتزوجت امرأته ، ثم أتى الرجل بعد ذلك ، قال : إن كانوا شهدوا بزور ردت إليه امرأته ، وأخذ رقيقه حيث وجدهم ، أو الثمن الذى به باعوههم إن أحب ذلك .

قال مالك : وإن كانوا شُبَّه عليهم ، وكانوا عدولاً ردت إليه امرأته ، وما وجد من متاعه ، أو رقيقه لم يغير عن حاله وقد بيع أخذه بعد أن يدفع الثمن إلى من ابتاعه ، وليس له أن يأخذ ذلك حتى يدفع الثمن إلى من ابتاعه ، وما تحول عن حاله ففات ، أو كانت جارية ، وطئت فحملت من سيدها ، أو أعتقت ، فليس له إلا الثمن ، وإنما له الثمن على من باع الجارية ، فأرى أن يفعل فى العبد مثل ذلك ، قال ابن القاسم : وأنا أرى العتق ، والتدبير ، والكتابة فوتاً فيما قال لى مالك ، والصغير إذا كبر فوتاً فيما قال لى مالك ؛ لأن مالكا قال لى : إذا لم تغير عن حالها ، فهذه قد تغيرت عن حالها ، والذى أراد مالك تغيير بدنها .

قلت لابن القاسم : فكيف يتبين شهود الزور ههنا ، من غير شهود الزور ، كيف نعرفهم فى قول مالك ؟ قال : إذا أتوا بأمر يشبه أن يكون إنما شهدوا بحق ، مثل ما لو حضروا معركة فصرع فنظروا إليه فى القتلى ، ثم جاء بعد ذلك أو طعن ، فنظروا إليه فى القتلى ، ثم جاء بعد ذلك أو صعق به فظنوا أنه قد مات ، فخرجوا على ذلك ، ثم حىي بعدهم أو أشهدهم قوم على موته فشهدوا بذلك

عند القاضي ، فهؤلاء يعلم أنهم لم يعمدوا الزور في هذا ، وما أشبهه ، وأما الزور في قول مالك فهو إذا لم يأتوا بأمر يشبه وعرف كذبهم ، قال : وقال مالك : إذا شهدوا بزور رُدَّ إليه جميع ماله حيث وجده ، قال ابن القاسم : وأرى إن كانوا شهدوا زور أنه يُرَدُّ إليه ما أعتق من رقيقه ، وما دَبَّر ، وما كوتب ، وما كبر ، وأم الولد ، وقيمة ولدها أيضًا .

قال مالك : ويأخذ المشتري ولدها بالقيمة ، وكذلك قال لى مالك في الذي يباع عليه بشهادة زور : إنه يأخذها ، ويأخذ قيمة ولدها أيضًا إذا شهدوا على سيدها بزور أنه مات عنها ، فباعوها في السوق ، وقد قال مالك في الجارية المسروقة : إن صاحبها يأخذها ويأخذ قيمة ولدها وهو أحب قوله إلى ، قال ابن القاسم : قال مالك : وإنما يأخذ قيمة ولدها يوم يحكم فيهم ، ومن مات منهم فلا قيمة له ، قلت لابن القاسم : رأيت إن حج عن ميت ، وإنما أخذ المال على البلاغ لم يؤاجر نفسه ، فأصابه أذى ، فوجبت عليه الفدية ، على من تكون هذه الفدية ؟ قال : لا أحفظ عن مالك فيه شيئًا ، ولكنى أرى أن تكون هذه الفدية في مال الميت .

قلت لابن القاسم : رأيت إن هو أغمى عليه أيام منى ، فرمى عنه الجمار في أيام منى على من يكون هذا الهدى ، أفى مال الميت ، أم في مال هذا الذي حج عن الميت ؟ قال : كل شيء لم يتعمده هذا الحاج عن الميت ، فهو في مال الميت مثل الفدية ، وما ذكرت من الإغماء وما يشبه ذلك ، وكل شيء يتعمده ، فهو في ماله إذا كان إنما أخذ المال على البلاغ ، وإن كان أجيرًا فكل شيء أصابه ، فهو في ماله من خطأ أو عمد .

قلت لابن القاسم : أرأيت إن أخذ هذا الرجل مالا ليحج به عن الميت على البلاغ أو على الإجارة فَصَدَّهُ عَدُوٌّ عن البيت ؟ قال : إن كان أخذه على البلاغ رَدَّ ما فضل عن نفقته ذاهبا وراجعا ، وإن كان أخذه على الإجارة رَدَّ المال وكان له من إجارته بحساب ذلك إلى ذلك الموضع الذى صدَّ عنه ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : هذا رأى ، وقد قال مالك فى رجل استؤجر ليحج عن ميت ، فمات قبل أن يبلغ فُسِّلَ عنه ؟ فقال : أرى أن يحاسب ، فيكون له من الإجارة بقدر ذلك من الطريق وَيُرَدُّ ما فضل .

قلت لابن القاسم : أرأيت إن دُفِعَ إلى رجل مال ليحج به عن الميت فأحصر بمرض ، وقد كان أخذ المال على البلاغ أو على الإجارة ؟ ، قال : أما إذا أخذه على البلاغ ، فلا شىء عليه وله نفقته فى مال الميت ما أقام مريضا لا يقدر على الذهاب ، وإن أقام إلى حج قابل أجزأ ذلك عن الميت ، فإن لم يقم إلى حج قابل وقوى على الذهاب إلى البيت قبل ذلك فله نفقته ، قلت لابن القاسم : أرأيت هذا الذى حج عن الميت إن سقطت منه النفقة كيف يصنع ؟ قال : لا أحفظ عن مالك فى هذه المسألة هكذا بعينها شيئا ، ولكنى أرى إن كان إنما أخذ ذلك على البلاغ ، فإنه حيث سقطت نفقته يرجع ، ولا يمضى ، ويكون عليهم ما أنفق فى رجعته ، وإن مضى ولم يرجع فقد سقطت عنهم نفقته ، فهو متطوع فى الذهاب ، ولا شىء عليهم فى ذهابه إلا أن يكون أحرم ، ثم سقطت منه النفقة فليمش ، ولينفق فى ذهابه ورجعته ، ويكون ذلك على الذى دفع إليه المال ليحج به عن الميت ؛ لأنه لما أحرم لم يستطع الرجوع ، قال : وهذا إذا أخذ المال على البلاغ ، فإنما هو رسول لهم ، قال :

وإذا أخذه على الإجارة فسقط ، فهو ضامن للحج أحرم أو لم يحرم ، وهو رأى .

قلت لابن القاسم : رأيت لو أن رجلاً مات فقال : حجوا عني بهذه الأربعين الدينار فدفعوها إلى رجل على البلاغ ففضلت منها عشرون ؟ قال : أرى أن يُردَّ إلى الورثة ما فضل عنه ، وإنما ذلك مثل ما لو قال رجل : اشترؤا غلام فلان بمائة دينار فأعتقوه عني فاشتروه بثمانين ، قال : قال مالك : تُردُّ ما بقى إلى الورثة فعلى هذا رأيت أمر الحج ، وإن كان قال : أعطوا فلاناً أربعين ديناراً يحج بها عني ، فاستأجروه بثلاثين ديناراً ، فحج وفضلت عشرة ، فإنى أرى أيضاً أن تُردَّ العشرة ميراثاً بين الورثة ، لأننى سمعت مالكا غير مرة وسألته عن الرجل يوصى أن يشتري له غلام فلان بمائة دينار ليعتق عنه ، فيشتريه الورثة بثمانين ديناراً لمن ترى العشرين ؟ ، قال مالك : أرى أن تُردَّ إلى الورثة ، فيقتسموها على فرائض الله فرأيت أنا الحج إذا قال ادفعوها إلى رجل بعينه على هذا ، وقد سمعت مالكا ، وسئل عن رجل دفع إليه أربعة عشر ديناراً يتكاري بها من المدينة من يحج عن الميت ، فتكاري بعشرة ، كيف يصنع بالأربعة ؟ قال : يُردُّها إلى من دفعها إليه ، ولم يرها للذى حج عن الميت .

قلت لابن القاسم : هل كان مالك يوسع أن يعتمر أحد عن أحد إذ كان يوسع في الحج ؟ قال : نعم ولم أسمع منه ، وهو رأى إذا أوصى بذلك ، قلت لابن القاسم : فما قول مالك فيمن حج عن ميت ، أيقول لبك عن فلان أم النية تجزئه ؟ قال : النية تجزئه ، قلت له : رأيت من أصاب صيداً في حَجِّه ، فقال : احكموا علىَّ بجزائه ، فحكم عليه بجزائه ، فأراد أن يؤخر الجزاء إلى حج قابل ،

أو إلى أبعد من ذلك حتى يحل أو حتى يجعل ذلك في عمرة ، هل يجوز له ذلك في قول مالك ؟ قال : نعم يجوز له أن يهدي هديه هذا متى شاء ، إن شاء أهده وهو حرام ، وإن شاء أهده وهو حلال ، ولكن إن قلده ، وهو في الحج لم ينحره إلا بمئى ، وإن قلده وهو معتمر أو بعث به نُحر بمكة .

قلت : أرأيت من أوصى فقال حجوا عنى حجة الإسلام وأوصى بعثق نسمة بعينها ، وأوصى أن يشتري عبد بعينه ، فيعتق عنه ، وأعتق عبدًا في مرضه فبثله ^(١) ودبّر عبدًا ، وأوصى بعثق عبد له آخر ، وأوصى بكتابة عبد له آخر ، وأوصى بزكاة بقيت عليه من ماله ، وأقر بديون الناس في مرضه ، قال ابن القاسم : قال مالك : الديون مبدأة كانت لمن يجوز إقراره له ، أو لمن لا يجوز له إقراره ، ثم الزكاة ، ثم العتق بتلاً ، والمدير جميعًا معًا لا يبدأ أحدهما على صاحبه ، قال مالك : ثم النسمة بعينها ، والذي أوصى أن يشتري بعينه جميعًا لا يبدأ أحدهما على صاحبه ، قال : ثم المكاتب ، ثم الحج ، فإن كانت الديون لمن يجوز له إقراره أخذها ، وإن كانت لمن لا يجوز له إقراره رجعت ميراثًا ، إلا أنه يبدأ بها قبل الوصايا ، ثم الوصايا في ثلث ما بقى بعدها .

قلت لابن القاسم : أرأيت لو أن رجلًا قال : أحجوا فلانًا حجة في وصيته ، ولم يقل عنى ، أعطى من الثلث شيئًا ، أم لا في قول مالك ؟ قال : يعطى من الثلث قدر ما يحج به إن حج ، فإن أبى أن يحج ، فلا شيء له ، ولا يكون له أن يأخذ المال ، ثم يقعد ،

(١) بَثَّلَهُ : قطعه ، وفصله عن غيره . انظر : « الوسيط » (بتل) (٣٩ / ١) .

ولا يحجّ ، فإن أخذ المال ولم يحجّ أخذ منه ، ولم يترك له إلا أن يحجّ ، قلت لابن القاسم : هل تحجّ المرأة عن الرجل في قول مالك ؟ قال : نعم كان يميزه ولم يكن يرى بذلك بأسًا ، قال : وسمعت مالكا يقول في رجل أوصى أن يمشى عنه ، قال : لا أرى أن يمشى عنه ، وأرى أن يهدى عنه هديان ، فإن لم يجدوا فهدى واحد ، قال : ولقد سألتنا مالكا : عن امرأة أوصت بأن يحجّ عنها إن حمل ذلك ثلثها ، فإن لم يحمل ذلك الثلث ، أعتق به رقبة إن وجدوها بذلك الثمن ، فحمل الثلث أن يحجّ عنها ؟ قال : أرى أن يعتق عنها رقبة ، ولا يحجّ عنها .

قلت : هل يجزئ أن يدفعوا إلى عبد أو إلى صبي ، بأن يحجّ عن الميت في قول مالك ؟ قال : ما سمعت من مالك فيها شيئا ، وأرى إن دفعوا ذلك إلى عبد أو إلى صبي ضمنوا ذلك في رأيي ، إلا أن يكون عبدا ظنوا أنه حر ولم يعرفوه ، قلت : رأييت إن أوصى أن يحجّ عنه هذا العبد بعينه ، أو هذا الصبي بعينه ، قال : لم أسمع من مالك في ذلك شيئا ، ولكني أرى أن يدفع إليهما فيحجّان عن الرجل ، إذا أذن السيد للعبد ، أو أذن الوالد للولد ، ولا ترد وصيته ميراثا ؛ لأن الحجّ برّ ، وإن حجّ عنه صبي ، أو عبد ؛ لأن حجة الصبي والعبد تطوع ، فالميت لو لم يكن ضرورة ، فأوصى بحجة تطوعا ، أنفذت ولم تُردّ وصيته إلى الورثة ، فكذاك هذا .

قلت : رأييت الصبي إذا لم يكن له أب وأذن له الولي أن يحجّ عن الميت ، أيجوز إذنه ؟ قال : لا أرى بذلك بأسا إلا أن يخاف عليه في ذلك ضيعة أو مشقة من السفر ، فلا أرى ذلك يجوز ؛ لأن الولي لو أذن له أن يتجر وأمره بذلك جاز ذلك ، ولو خرج في تجارة من

موضع إلى موضع ، بإذن الولي لم يكن بذلك بأس في رأيي ؛ فإذا كان هذا له جائزاً ، فجائز له أن يحج عن الميت إذا أوصى إليه الميت بذلك ، وأذن له الولي وكان فوتاً على الذهاب ، وكان ذلك نظراً له ولم يكن عليه في ذلك ضرورة .

قلت : أرأيت إن لم يأذن له الولي ؟ قال : أرى أن يوقف المال حتى يبلغ الصبي ، فإن حج به الصبي وإلا رجع ميراثاً ، قلت : تحفظه عن مالك ؟ قال : لا ، قال ابن القاسم : وهذا الذي أوصى أن يحج عنه هذا الصبي ، علمنا أنه إنما أراد التطوع ، ولم يُرد الفريضة ، قال : ولو أنه كان ضرورة ، وقصد قصد رجل بعينه ، فقال : يحج عنى فلان ، فأبى فلان أن يحج عنه أعطى ذلك غيره ، قال : وهذا قول مالك ، قال ابن القاسم : وليس التطوع عندى بمنزلة الفريضة ، قال : وهذا أوصى بحجة تطوعاً أن يحج بها عنه رجل بعينه ، فأبى ذلك الرجل أن يحج عنه رد إلى الورثة ، ومثل ذلك مثل رجل قصد قصد مسكين بعينه ، فقال : تصدقوا عليه بمائة دينار من ثلثي ، فمات المسكين قبل الموصى ، أو أبى أن يقبل أنها ترجع ميراثاً إلى ورثته ، أو قال : اشترى عبد فلان ، فأعتقوه عنى في غير عتق عليه واجب ، فأبى أهله أن يبيعوه ، فإن الوصية ترجع ميراثاً .

قلت : أرأيت امرأة أهلت بالحجّ بغير إذن زوجها ، وهى ضرورة ، ثم إن زوجها حللها ، ثم أذن لها من عامها ؛ فحجّت ، أتجزئها حجتها عن التى وجبت عليها من التى حللها زوجها منها وعن حجة الإسلام ؟ قال : أرجو ذلك ، ولا أحفظه عن مالك ، قلت : وكذلك الأمة والعبد يحزمان بغير إذن سيدهما فيحللها

السيد ، ثم يعتقان فيحجان عن التي حللتهما السيد منها ، وعن حجة الإسلام ، أتجزئهما هذه الحجة منهما جميعاً ؟ قال : لا ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : هذا رأيي ، لأنني سمعت مالكا يقول في عبد نذر : إن أعتق الله رقبة فعلية المشى إلى بيت الله في حج ، قال : يحج حجة الإسلام ، ثم النذر بعدها وهذا حين أحرم ، فقد نذرهما فلا تجزئه حجته حين أعتق عنهما .

قلت : أرأيت السيد يأذن لعبده ، أو لأمته ، أو الزوج لزوجته بالإحرام ، فأراد أن يحلهم بعد ذلك ، أله ذلك في قول مالك ؟ قال : لا ، قلت : فإن خاصموه قضى لهم عليه أن لا يحلهم في قول مالك ؟ قال : نعم ، قلت : أرأيت إن باع عبده أو أمته وهما محرمان ، أيجوز بيعه أم لا في قول مالك ؟ قال : نعم في قول مالك يجوز بيعه إياهما ، وليس للذي اشتراهما أن يحلهما ، ويكونان على إحرامهما ، قلت : فإن لم يعلم بإحرامهما أترأه عيباً يردهما به إن أحب ؟ قال : لم أسمع من مالك فيه شيئاً ، وأراه عيباً يردهما به إن لم يكن أعلمه بإحرامهما إلا أن يكون ذلك قريباً ، قلت : أرأيت إن أحرم العبد بغير إذن سيده ، فحلله من إحرامه ، ثم أذن له في أن يحج قضاء عن حجته التي حلله منها بعدما مضى عامه ذلك ، أيجزئه من التي حلله منها في قول مالك ؟ قال : نعم في رأيي ، قلت : ويكون على العبد الهدى ، أو الصيام ، أو الإطعام لموضع ما حلله السيد من إحرامه ، قال : إذا أهدي عنه السيد ، أو أطعم أجزأه ، وإلا صام هو وأجزأ عنه ، قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : هذا رأيي .

قلت : أرأيت الرجل يهل بحجة فتفوته ، أهيل فيها حين فاتته

بالعمرة إهلالاً مستقبلاً في قول مالك أم لا ؟ قال : يمضى على إهلاله الأول ، ولا يهل بالعمرة إهلالاً مستقبلاً ، ولكن يعمل فيها عمل العمرة ، وهو على إهلاله الأول ، ويقطع التلبية إذا دخل الحرم ؛ لأن الحج قد فاته فصار عمله فيما بقى منها في قول مالك مثل عمل العمرة ، قلت لابن القاسم : رأيت رجلاً حج ، ففاته الحج ، فجاء بعد ما فاتته الحج ، وتطيب وأصاب الصيد ما عليه في قول مالك ؟ قال : عليه في كل شيء صنعه من ذلك مثل ما على الصحيح الحج إلا أنه يهريق دم الفوات في حجة القضاء ، وما أصاب الصيد وتطيب ، ولبس فيها فليهرقه متى ما شاء والهدى عليه عن جماعه قبل أن يفوته الحج ، أو بعد أن فاتته هدى واحد ، ولا عمرة عليه ، ولو كان يكون عليه العمرة إذا وطئ بعد أن فاتته الحج لكان عليه عمرة إذا وطئ ، وهو في الحج ، ثم فاتته الحج ؛ لأن الذى فاتته قد صار إلى عمرة فعليه هديان : هدى لو طئه ، وهدى لما فاتته ، وكذلك قال مالك .

قلت : رأيت الرجل يحرم بالحج فيفوته الحج ، أنه أن يثبت على إحرامه في قول مالك إلى قابل أم لا ؟ قال : قال مالك : من أحرم بالحج ففاته الحج فله أن يثبت على إحرامه إلى قابل إن أحب ذلك ، قال مالك : وأحب إلى أن يمضى لوجهه فيحل من إحرامه ذلك ، ولا ينتظر قابلاً ، قال : وإنما له أن يثبت على إحرامه إلى قابل ما لم يدخل مكة ، فإن دخل مكة فلا أرى له أن يثبت على إحرامه ، ولیمض إلى البيت فليطف ، وليسع بين الصفا والمروة ، وليحل من إحرامه ، فإذا كان قابلاً فليقض الحجة التى فاتته وليهرق دمًا ، قلت : فإن ثبت على إحرامه بعدما دخل مكة حتى حج بإحرامه

ذلك قابلاً ، أيجزئه أم لا من حجة الإسلام ؟ قال : نعم يجزئه .

قلت : أرأيت من أهل بحجة ففاته ، فأقام على إحرامه حتى إذا كان من قابل في أشهر الحج حل منها ، ثم حج من عامه ، أيكون متمتعاً في قول مالك أم لا ؟ قال : لا أحفظ من مالك في هذا شيئاً ، ولكن لا أرى لأحد فاته الحج فأقام على إحرامه حتى يدخل في أشهر الحج أن يفسخ حجته في عمرة ، فإن فعل رأيته متمتعاً .

قلت لابن القاسم : أرأيت المرأة إذا أحرمت بغير إذن زوجها ، ثم حللها ، أو العبد إذا أحرم بغير إذن سيده ، ثم حلله ، ثم أعتقه ، ثم حج العبد بعد ما أعتقه عن التي حلله سيده وعن حجة الإسلام ، قال : لا تجزئه ، وإذا حجت المرأة إذا أذن لها زوجها عن حجة الإسلام ؟ ، وعن الحجة التي حللها منها زوجها ، قال : تجزئها هذه الحجة عنهما جميعاً قال : لأن المرأة حين فرضت الحج ، فحللها زوجها منها إن كانت فريضة ، فهذه تجزئها من تلك ، وهذه قضاء تلك الفريضة ، وهى تجزئها من الفريضة التي عليها ، قال : وإن كانت حين حللها زوجها إنما حللها من تطوع ، فهذه قضاء عن ذلك التطوع الذي حللها زوجها منه .

قال : والعبد ليس مثل هذا حين أعتق ؛ لأن العبد حين حلله سيده إنما حلله من التطوع ، فإن أعتق ، ثم حج حجة الإسلام ينوى بها عن الحجة التي أحله سيده منها وحجة الفريضة ، فلا تجزئه حجة واحدة من تطوع وواجب ، وتكون حجة هذا العبد التي حجها بعد عتقه إذا نوى بها عنهما جميعاً عن التي حلله سيده منها وعليه حجة الفريضة مثل ما قال مالك في الذي يحلف بالمشى إلى بيت الله فيحنت ، وهو ضرورة ، فيمشى في حجة فريضة ينوى

بذلك نذره وحجة الفريضة لم تجزه من حجة الفريضة ، وأجزأت من نذره وكان عليه حجة الفريضة ، فمسألة العبد عندى مثل هذا .

قلت : أرأيت لو أن مكياً قرن الحج والعمرة من ميقات من المواقيت ، أ يكون عليه دم القرآن فى قول مالك أم لا ؟ قال : لا يكون عليه دم القرآن كذلك قال مالك .

قلت لابن القاسم : أرأيت من أتى وقد فاته الحج فى قول مالك ، متى يقطع التلبية ؟ قال : إذا دخل الحرم ، قلت لابن القاسم : أرأيت من أتى ، وقد فاته الحج أيرمل بالبيت ، ويسعى فى المسيل بين الصفا والمروة فى قول مالك ؟ قال : نعم ، قال : وقال مالك : وكذلك من اعتمر من الجُعْرانة أو التنعيم ، فإذا طاف بالبيت ، فأحب إلى أن يرمل ، فإذا سعى بين الصفا والمروة ، فأحب إلى أن يسعى ببطن المسيل ، قلت : أفكان مالك يخفف ويوسع لهذا الذى اعتمر من الجُعْرانة أو التنعيم أن لا يرمل ، وأن لا يسعى ببطن المسيل بين الصفا والمروة ؟ قال : كان يستحب لهما أن يرملا ، وأن يسعيا ويأمرهما بذلك ولم أره يوجب عليهما الرمل بالبيت ، كما يوجب ذلك على من حج أو اعتمر من المواقيت ، وأما السعى بين الصفا والمروة ، فكان يوجبه على من اعتمر من التنعيم وغير ذلك .

قلت لابن القاسم : أرأيت طواف الصدر إن تركه رجل ، فهل عليه عند مالك طعام أو دم أو شيء من الأشياء ؟ قال : لا إلا أن مالكا كان يستحب له أن لا يخرج حتى يطوف طواف الوداع ، قلت : فلو أنه طاف طواف الوداع ، ثم اشترى وباع بعد ما طاف ، أيعود فيطوف طواف الوداع أم لا ؟ قال : سألت مالكا عن الرجل يطوف طواف الوداع ، ثم يخرج من المسجد الحرام ليشتري بعض

جهازه ، أو طعامه يقيم في ذلك ساعة يدور فيها ، ثم يخرج ولا يعود إلى البيت ؟ فقال : لا شيء عليه ، ولا أرى عليه في هذا عودة إلى البيت .

قال : فقلت له : ولو أن كريم أراد بهم الخروج في يوم ، فبرز بهم إلى ذى طوى ، فطافوا طواف الوداع ، ثم أقام كريم بذى طوى يومه وليلته وبات بها ، أكنت ترى عليهم أن يرجعوا فيطوفوا طواف الوداع ؟ ، قال : لا وليخرجوا ، قال : فقلت لمالك : أرايت إذ هم بذى طوى بعد ما خرجوا يقصرون الصلاة ، أم يتمون ، وقد رحلوا من مكة إلى ذى طوى ، وهم على رحيل من ذى طوى إلى بلادهم ؟ ، قال : يتمون بذى طوى ، حتى يخرجوا منها إلى بلادهم ؛ لأن ذا طوى عندي من مكة .

قلت لابن القاسم : أرايت من أقام بمكة بعد طواف الوداع يومًا أو بعض يوم ؟ قال : لم أسمع من مالك فيه شيئًا ، وأنا أرى أن يعود فيطوف ، قلت لابن القاسم : أرايت طواف الصدر ، أهو على النساء والصبيان والعبيد في قول مالك ؟ قال : نعم هو على كل أحد ، قلت : أرايت من خرج من مكة ولم يطف طواف الوداع ، قال : قال مالك : إن كان ذلك قريبًا رجع إلى مكة ، فطاف طواف الوداع ؟ ، وإن كان قد تباعد مضى ، ولا شيء عليه ، قلت : فهل قال لكم مالك : إنه يعود من مر الظهران إن هو ترك طواف الوداع ؟ قال : لم يجد لنا مالك في ذلك شيئًا ، وأرى إن كان لا يخشى فوت أصحابه ، ولا منعًا من كربه أن يقيم عليه ، فأرى أن يعود ، فإن خاف أن لا يقيم عليه الكرى ، أو أن يفوته أصحابه ، فأرى أن يمضى ، ولا شيء عليه .

قلت لابن القاسم : ما قول مالك في امرأة طافت طواف الإفاضة ، ثم حاضت ، أخرج قبل أن تطوف طواف الوداع ؟ قال : نعم ، قلت : فإن كانت لم تطف طواف الإفاضة ، ثم حاضت ، أخرج ؟ قال : قال مالك : لا تخرج ، حتى تطوف طواف الإفاضة ، قال : وقال مالك : يحبس عليها كريها أقصى ما كان يمسكها الدم ، ثم تستظهر بثلاث ، ولا يحبس عليها كريها أكثر من ذلك ، قال : وقال مالك : في النفساء أيضًا يحبس عليها كريها أكثر ما يمسك النساء دم النفاس من غير سقم ، ثم لا يحبس عليها بعد ذلك إذا كانت لم تطف طواف الإفاضة .

قلت لابن القاسم : أيكون على أهل مكة إذا حجوا طواف الوداع أم لا ؟ قال : لا أحفظه عن مالك ، ولا أرى عليهم طواف الوداع ، قال : وسألنا مالكًا عن الرجل يفرغ من حجه فيريد العمرة من التنعيم أو من الجُعْرانة ، أعليه أن يطوف طواف الوداع ؟ قال : قال مالك : لا أرى ذلك عليه ، قال : وقال مالك : وإن هو خرج إلى ميقات من المواقيت مثل الجُحفة وغيرها من المواقيت ليعتمر منها ، فأرى عليه إذا أراد الخروج أن يطوف طواف الوداع ، قلت لابن القاسم : وكل من دخل مكة حاجًا يريد أن يستوطنها ، أيكون عليه أن يطوف طواف الوداع ؟ قال : لا هذا سبيله سبيل أهل مكة .

قلت لابن القاسم : أرأيت من حج من أهل مر الظهران ، أيكون عليه طواف الوداع ، أم لا إذا خرج في قول مالك ؟ قال : أرى أن عليه طواف الوداع لأن مالكًا قال : فيمن أراد الخروج من مكة إلى سفر من الأسفار أنه يطوف طواف الوداع إذا أراد الخروج ،

قال : فأرى هذا بمنزلة المكي إذا أراد الخروج ، قلت : وأهل عرفات عندك بهذه المنزلة في طواف الوداع ؟ قال : نعم ولم أسمع من مالك في هذا شيئاً ، وهو رأيي ، وليس من يخرج من مكة إلى منزله يريد الإقامة إن كان منزله قريباً بمنزلة من يخرج إلى موضع قريب ، ثم يعود .

قلت : أرأيت العمرة هل فيها طواف الوداع في قول مالك ؟ قال : نعم ، إذا أقام ، ثم أراد الخروج طاف طواف الوداع ، وقد قال مالك في المكي : إذا أراد الخروج إلى سفر من الأسفار أنه يطوف طواف الوداع ، فهذا مثله ، فإن خرج من مكانه ، فلا شيء عليه ، ويجزئه طوافه ذلك عند مالك ، قلت : وكذلك من فاته الحج ففسخه في عمرة ، أو أفسد حجه ، فكذلك أيضاً عليهم طواف الصدر ؟ قال : نعم ، مثل قول مالك في المكي إذا أراد الخروج ، إذا أقام هذا المفسد حجه بمكة ؛ لأن عمله قد صار إلى عمل عمرة ، فإن خرج مكانه فلا شيء عليه .

قلت لابن القاسم : أرأيت من تعدى الميقات ، فأحرم بعدما تعدى الميقات ، ثم فاته الحج ، أيكون عليه الدم لترك الميقات في قول مالك ؟ قال : لا أحفظه عن مالك ، ولكني لا أرى عليه الدم ، قلت : فإن تعدى الميقات ، ثم جامع ففسد عليه حجه ، أيكون عليه الدم لترك الميقات ؟ قال : نعم ، قلت : ما فرق ما بينهما ؟ قال : لأن الذي فاته الحج إنما أسقطت عنه الدم لترك الميقات ؛ لأن عليه قضاء هذه الحجة ، قلت : والذي جامع أيضاً عليه قضاء حجته ، قال : لا يشبه الذي فاته الحج الذي جامع في تركه الميقات ؛ لأن الذي فاته الحج كان عمله في الحج ، فلما فاته

الحج كان عمله عمل العمرة ، فلا أرى عليه الدم ؛ لأنه لم يقيم على الحج الذى أحرم عليه ، إنما كان الدم الذى وجب عليه لترك الميقات ، فلما حال عمله إلى عمل العمرة سقط عنه الدم ، وأما الذى جامع فى حجه فهو على عمل الحج ، حتى يفرغ من إحرامه ، فلذلك رأيت عليه الدم ؛ لأنه لم يخرج من إحرامه إلى إحرام آخر مثل الذى فاتته الحج ، فهذا فرق ما بينهما .

قلت لابن القاسم : أرأيت من قلد هديه أو بدنته ، ثم باعه ؟ قال : ما سمعت من مالك فيه شيئاً ، ولكن إن كان يعرف موضعه رد ، ولم يجز البيع فيه ، فإن ذهب ولم يعرف موضعه كان عليه أن يشتري مكانه بدنة بثمنه إلا أن لا يجد بثمنه فعليه أن يزيد على ثمنه ؛ لأنه قد ضمنه ، حتى يشتري بدنة ، وليس له أن ينقص من ثمنه ، وإن أصاب بدنة بأقل من ثمنه .

قلت لابن القاسم : ما قول مالك فيمن دل على صيد ، وهو محرم أو أشار ، أو أمر بقتله ، هل عليه فى قول مالك لذلك شيء أم لا ؟ قال : لا شيء عليه إلا أن يكون الذى أمره بقتله عبده ، فيكون عليه جزاء واحد إلا أنه قد أساء وعلى الذى قتله إن كان محرماً الجزاء ، وإن كان حلالاً فلا شيء عليه إلا أن يكون فى الحرم قلت لابن القاسم : أرأيت إن أفسد المحرم وكر الطير ، أكون عليه شيء أم لا ؟ قال : لا شيء عليه إن لم يكن فى الوكر فراخ ، أو بيض ، قلت : أتخفظه عن مالك ؟ قال : لا ، قلت : فإن كان فى الوكر فراخ أو بيض ، فأفسد الوكر ؟ قال : أرى عليه فى البيض ما يكون على المحرم ، وفى الفراخ وذلك من قبل أنه لما أفسد الوكر فقد عرض الفراخ والبيض للهلاك ، قلت : أتخفظه عن مالك ؟ قال : لا .

قلت لابن القاسم : أرأيت من أرسل كلبه على صيد فى الحرم فأشلاه^(١) رجل آخر ، فأخذ الصيد ، أكون على المشلى شىء أم لا ؟ قال : لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ، ولكن إن انشلى الكلب ، فأشلاه الرجل الذى أشلاه ، فأرى على الذى أشلاه الجزاء أيضاً ، قلت : فإن أرسل كلبه على ذئب فى الحرم ، فأخذ صيداً ، أكون عليه الجزاء أم لا ؟ قال : قال مالك : من غرر بقرب الحرم ، فأرسل كلبه على صيد فى الحل قرب الحرم ، فأخذه فى الحرم كان عليه الجزاء ، قال : وأرى من أرسل كلبه فى الحرم على ذئب ، فأخذ صيداً ، فسبيله سبيل من غرر بقرب الحرم فعليه الجزاء .

قلت لابن القاسم : أرأيت لو أن محرماً أمسك صيداً ، فقتله حرام أو حلال أمسكه له ، حتى قتله أو أمسكه ، ولم يرُد أن يمسكه للقتل ، فقتله القاتل ؟ ، قال : إن أمسكه ، وهو لا يريد قتله إنما يريد أن يرسله فعدا عليه حرام فقتله ، فعلى القاتل جزاؤه ، وإن قتله حلال فعلى الذى أمسكه جزاؤه ؛ لأن قتله كان من سببه ، وإن أمسكه لأحد يريد قتله فقتله ، فإن كان الذى قتله حراماً ، فعليهما جميعاً جزاءان ، وإن قتله حلال فعلى المحرم جزاؤه ، وليس على الحلال جزاؤه ، وليستغفر الله تعالى .

تم كتاب الحج الثالث ، وبه يتم الجزء الثانى
من « المدونة الكبرى » بحمد الله وعونه .

ويليه الجزء الثالث ، وأوله كتاب الجهاد .

(١) أشلى الحيوان : دعاه لطعام أو حلب ، وأشلى الكلب على الصيد أغراه .
انظر : « الوسيط » (شلى) (٥١٢ / ١) .

فهرس موضوعات البحر، الثاني من المدونة الكبرى

الموضوع	الصفحة
كتاب الصيام والاعتكاف وليلة القدر	٥
السحور والأكل بعد طلوع الفجر	٥
في الذي يرى هلال رمضان وحده	٨
في القبلة والمباشرة والحقنة والسعوط والحجامة	١٢
في الحقنة وصبّ الدهن في الأذن والكحل للصائم	١٤
في ملامسة الصائم ونظره إلى أهله	١٨
في ذوق الطعام ومضغ العلك والشئ يدخل في حلق الصائم	١٩
في القيء للصائم	٢٠
في المضمضة والسواك للصائم	٢١
الصيام في السفر	٢٣
في صيام آخر يوم من شعبان	٢٨
في الذي يصوم متطوعاً ويفطر من غير علة	٣٠
في رجل أصبح صائماً ينوى به قضاء يوم من رمضان ثم ذكر في النهار أنّه قد كان قضاءه	٣١
فيمن التبت عليه الشهور فصام رمضان قبل دخوله أو بعده	٣٢
في الجنب والحائض في رمضان	٣٣
في المغمى عليه في رمضان والنائم نهاره كله	٣٤
فيمن أكل ناسياً في رمضان	٣٥
في صيام الصبيان	٣٦

٣٧ فيمن أكل أو شرب في صيامه مُكرهاً
٣٧ صيام الحامل والمرضع والشيخ الكبير
٣٨ في صيام المرأة تطوعاً بغير إذن
٣٩ في قضاء صيام رمضان في عشر ذي الحجة وأيام التشريق ...
٣٩ في الذي يُوصى أن يقضى عنه صيام واجب
٤١ ما يُتابع من الصيام وما لا يُتابع
٤٣ في الذي يُسلم في رمضان
٤٣ في الذي يُنذر صياماً متتابعاً أو غير متتابع أو بعينه أو بغير عينه .
٤٩ في الكفارة في قضاء رمضان
	فيمن كان عليه أيام من رمضان فلم يقضها حتى دخل عليه
٥٢ رمضان آخر
	فيمن أصبح في رمضان ينوى الإفطار فلم يأكل حتى غربت
٥٣ الشمس
	فيمن أفطر في رمضان مُتعمداً ثم مرض من يومه أو المرأة تُفطر
	ثم تحيض من يومها أو الرجل يقدم من السفر صائماً فيفطر
٥٤ في بيته
٥٥ في الجارية تحيض في رمضان أو الغلام يحتلم فأكل بقية رمضان
٥٦ في الذي يصوم رمضان وهو ينوى به قضاء رمضان آخر
٥٦ في قيام رمضان
٥٩ السنة في قيام رمضان وصلاة الأمير خلف القارئ
٦١ التنفل بين الترويحيتين

٦٢ في قُنوت رمضان ووتره

كتاب الاعتكاف

- ٦٣ الاعتكاف بغير صوم
- ٦٥ في المعتكف يطأ امرأته في ليل أو نهار
- في المعتكف يُقَبَّل أو يُباشِر أو يلمس أو يعود مريضًا أو يتبع جنازة
- ٦٥ جنازة
- ٦٩ في خروج المعتكف واشترائه
- ٧٠ في عيادة المعتكف المرضى والصَّلَاة على الجنائز
- ٧١ في اشتراء المعتكف وبيعه
- ٧١ في تقليص المعتكف أظفاره وأخذه من شاربه
- ٧٢ في صُعود المعتكف المنار للأذان
- ٧٢ في الاستثناء في اليمين بالاعتكاف
- ٧٣ في اعتكاف العبد والمكاتب والمرأة تُطلق أو يموت عنها زوجها
- ٧٤ في قضاء الاعتكاف
- ٧٥ في إيجاب الاعتكاف والجوار وموضع الاعتكاف
- ٧٧ في المعتكف يموت ويوصى أن يطعم عنه
- ٧٨ في نذر الاعتكاف
- ٨٠ في خروج المعتكف وطعامه ودخول أهله عليه وعمله
- ٨٢ في المعتكف يخرجهُ السُّلطان لخصومة أو لغير ذلك كارهاً
- ٨٧ ما جاء في ليلة القدر

كتاب الزكاة الأول

٨٩ في زكاة الذهب والورق
	باب ما جاء في المال يشتري به صاحبه بعد الحول قبل أن يؤدي
٩٥ زكاته
٩٦ في زكاة الحلّى
١٠٢ في زكاة أموال العبيد والمكاتبين
١٠٥ ما جاء في أموال الصبيان والمجانين
١٠٩ في زكاة السلع
١١٤ في زكاة الذي يُدير ماله
١١٧ في زكاة القرض وجميع الدين
١٢٤ زكاة الفائدة
١٤٣ في زكاة المديان
١٥١ في زكاة القراض
١٥٤ في زكاة تُجار المسلمين
١٥٧ في تعشير أهل الذمة
١٦٠ ما جاء في الجزية
١٦٥ في أخذ الإمام الزكاة من المانع الزكاة
١٦٥ في تعجيل الزكاة قبل حولها
١٦٧ في دفع الزكاة إلى الإمام العدل وغير العدل
١٦٨ في المسافرين تحلُّ عليه الزكاة في السفر
١٦٩ في إخراج الزكاة من بلد إلى بلد

١٧١ في زكاة المعادن
١٧٦ في معادن أرض الصُّلح وأرض العَنوة
١٧٦ ما جاء في الركاز
١٧٧ في الركاز يوجد في أرض الصُّلح وأرض العَنوة
١٨٠ في الجوهر واللؤلؤ والنحاس يوجد في دفن الجاهلية
 في زكاة اللؤلؤ والجوهر والمسك والعنبر والفلس ومعادن
١٨٠ النحاس والرصاص
١٨٤ في زكاة الخُضِرِ والفواكه
١٨٧ في قسم الزكاة
١٩٢ فيمن لا يقسم عليه الرجل زكاته من أقاربه
١٩٤ في العتق من الزكاة
١٩٤ في إعطاء المكاتب وابن السبيل من الزكاة
١٩٥ في تكفين الميت وإعطاء اليهودي والنصراني والعبد من الزكاة
١٩٦ فيمن يُعطى مكان زكاة الذهب والورق عرضاً
 في الرجل له الدين على الرجل فيتصدق به عليه ينوى بذلك
١٩٧ زكاة ماله
١٩٧ في قسم خمس الركاز
١٩٩ ما جاء في الفئء

كتاب الزكاة الثاني

٢٠٧ في زكاة الإبل
٢١٥ في زكاة البقر

٢١٨ في زكاة الغنم
٢٢٣ في زكاة الغنم التي تُشترى للتجارة
٢٢٤ في زكاة ماشية القراض
٢٢٤ في زكاة ماشية الذي يُدير ماله
٢٢٦ في زكاة الضأن والمعز والبقرة والجواميس إذا اجتمعت
٢٢٨ في زكاة ماشية المديان
٢٣٠ في زكاة ثمن الغنم إذا بيعت
٢٣٣ في تحويل الماشية في الماشية
٢٣٥ في زكاة فائدة الماشية
	في الرجل يموت بعد ما حال الحول على ماشيته ولم يأتها المصدق
٢٤١ ويوصى بزكاتها
٢٤٣ في الدعوى في الفائدة
٢٤٣ في دفع الصدقة إلى الساعي
٢٤٥ في زكاة ماشية الخلطاء
	في الغنم يحول عليها الحول فيذبح صاحبها منها ويأكل ثم يأتيه
٢٥٤ الساعي
٢٥٥ في الذي يهرب بماشيته عن الساعي
٢٥٦ زكاة الماشية يغيب عنها الساعي
٢٥٩ في إبان خروج السُعاة
٢٥٩ في زكاة الماشية المغصوبة
٢٦٠ في أخذ الساعي قيمة زكاة الماشية

٢٦١	في اشتراء رجل صدقته
٢٦١	في زكاة النخل والثمار
٢٦٥	في الرجل يحرص عليه نخله ثم يموت قبل أن يجد
٢٦٧	ما جاء في الخرص
٢٧٠	في زكاة الخلطاء في الثمار والزرع والأذهب
٢٧٠	في زكاة الثمار المحبسة والإبل والأذهب
٢٧١	في جمع الثمار بعضها إلى بعض في الزكاة
٢٧١	في الذي يجد نخله أو يحصد زرعه قبل أن يأتي المصدق ثم يتلف
٢٧٣	في زكاة الزرع
٢٧٥	في زكاة الزرع الأخضر يموت صاحبه ويوصى بزكاته
٢٧٧	في زكاة الزرع الذي قد أفرك واستغنى عن الماء يموت صاحبه
٢٧٧	في جمع الحبوب والقطنى بعضها إلى بعض في الزكاة
٢٨٠	في زكاة حبّ الفجل والجلجلان
٢٨٠	في إخراج المحتاج زكاة الفطر
٢٨١	في إخراج زكاة الفطر قبل الغدو إلى المصلى
٢٨١	في إخراج المسافر زكاة الفطر
٢٨٢	في إخراج الرجل زكاة الفطر عن عبده
٢٨٣	في إخراج الرجل زكاة الفطر عن رقيقه الذين اشترى للتجارة
٢٨٣	في إخراج زكاة الفطر عن العبد الآبق
٢٨٣	في إخراج زكاة الفطر عن رقيق القراض
٢٨٤	في إخراج زكاة الفطر عن العبد المخدم والجراح والمرهون ...

٢٨٥ في إخراج زكاة الفطر عن العبد يُباع يوم الفطر
٢٨٥ في إخراج زكاة الفطر عن العبد الذي يُباع بالخيار
٢٨٦ في إخراج زكاة الفطر عن العبد الذي يُباع بيعًا فاسدًا
٢٨٦ في إخراج زكاة الفطر عن العبد الذي يورث
 في إخراج زكاة الفطر عن الذي يسلم يوم الفطر وعن المولود
٢٨٧ يوم الفطر وعمّن يموت ليلة الفطر
٢٨٩ فيمن لا يلزم الرجل إخراج زكاة الفطر عنه
٢٨٩ فيمن يلزم الرجل إخراج زكاة الفطر عنه
٢٩١ في إخراج الرجل زكاة الفطر عن أبويه
٢٩١ في إخراج الرجل زكاة الفطر عن عبيد ولده الصغار
٢٩٢ في إخراج زكاة الفطر عن اليتيم
٢٩٢ في إخراج القمح والذرة والأرز والتمر في زكاة الفطر
٢٩٣ في إخراج القطنية والدقيق والتين والعروض في زكاة الفطر
٢٩٤ في قسم زكاة الفطر
٢٩٥ في الرجل يخرج زكاة الفطر ليؤديها فتتلف

كتاب الحج الأول

٢٩٧ في الأفراد بالحج والتمتع
٢٩٨ رسم في القران في الحج والغسل للإحرام
٢٩٩ رسم في وقت الإحرام
٣٠٠ فيمن توجه ناسيًا لتلبيته وادهان المحرم عند الإحرام

رسم فى لبس المصبغ للإحرام ولبس التسخان (هو شىء يشبه	الطيبالسة)	٣٠١
رسم فى غسل المحرم رأسه		٣٠٢
فى المحرم يغمس رأسه فى الماء وفى الإحرام قبل الموت		٣٠٣
رسم فى استلام الأركان وقطع التلبية		٣٠٤
فى الصَّلَاة بالمشعر الحرام		٣٠٥
رسم فى قطع التلبية للذى يفوته الحج وغيره وفى المحصر		٣٠٥
فيمن أُخْصِرَ بعدوُّ هل عليه هَدْئٌ ؟		٣٠٧
رسم فى التلبية فى المسجد الحرام		٣٠٨
فى قطع التلبية ورفع الصَّوت بالتلبية ، والتلبية عن الصبى		٣٠٩
فيمن دخل مراهقًا وهو مُحرم بالحج وحج الوصى باليتيم		٣١١
فى الغلمان الذكور يحرم بهم فى أرجلهم الخلاخل وفى كراهية		
الحلئ للصبيان وإحرام أهل مكة والحكم فى الصيد		٣١٣
رسم فيمن أضاف العمرة إلى الحج أو طواف الزيارة ومن أدخل		
عُمرة على حِجَّة أو حجة على عمرة		٣١٤
رسم فى قران أهل مكة وموضع الإحرام ومجاوزته		٣١٧
فيمن أحرم من وراء الميقات		٣١٧
فى مكئ أحرم من مكة بالحج وفيمن فاته الحج		٣٢٠
فيمن اعتمر فى غير أشهر الحج		٣٢١
رسم فيمن أدخل عمرة على حجة والمراهق وغيره		٣٢٢
فى مكئ أحرم بالحج من خارج الحرم		٣٢٣

رسم في تأخير الطّواف للمكى والمعتمر والمواقيت لأهل المدينة	
وغيرهم	٣٢٤
رسم في دخول مكة بغير إحرام	٣٢٦
رسم في القران	٣٢٧
فيمن تعدى الميقات	٣٢٨
رسم في الميقات وفيمن أفسد حجه ودخول مكة بغير إحرام	
عامداً أو جاهلاً	٣٢٨
رسم في النصراني يُسلم بعد دخول مكة وحج العبد والصبى	٣٣٠
فيمن أهل بالحج فجامع امرأته وفيمن أفسد حجه	٣٣٢
رسم فيمن كان له أهل بمكة وغيرها فاعتمر وحج ومن ساق	
الهدى	٣٣٤
فيمن دخل معتمراً في أشهر الحج	٣٣٤
رسم في الهدى إذا عطب واستحقاق الهدى الذى يكون مضموناً	
والأكل منه	٣٣٦
رسم في الهدى يدخله عيب بعدما يُقْلَد ويُشعر أو قبل ذلك وفي	
الضحايا	٣٣٨
رسم فيمن تداوى بدواء	٣٤١
رسم فيمن حلّ من عمرته ثم أحرم بعمره أخرى	٣٤٢
رسم فيمن غسل يديه بأشنان ومن غسل رأسه بالخطمى ودخول	
الحمام	٣٤٣
رسم في الصيام في الحج والعمرة	٣٤٥

- رسم في موضع الطعام والهدى إذا عطب ما يصنع به ؟ ٣٤٧
- في هَذِي التطوع إذا عطب ٣٤٨
- رسم فيمن سعى بعض السَّعى للعمرة ثم أحرم بالحج ٣٤٩
- رسم في الدم ما يُصنع به ؟ ٣٥٠
- رسم في المكِّي إذا قرن الحج والعمرة ومن أين يحرم من أفسد حجه وعمرته ؟ ٣٥١
- فيمن تعدَّى الميقات فأحرم بعدما جاوز الميقات والتكبير في العيدين ٣٥٢
- رسم فيمن طاف للعمرة وسعى بعض السعى فهل عليه شوال وفي الرَّمَل في الزَّحَام ٣٥٤
- في الابتداء بالاستلام قبل الطواف ٣٥٥
- رسم فيمن طاف في الحجر ٣٥٦
- رسم في الموضع الذي يقف به الرجل بين الصفا والمروة وفي الدعاء ورفع اليدين ٣٥٧
- رسم في موضع الأبطح وفي الطواف للقارن ومن نسي بعض الطواف ٣٦٠
- في إحرام أهل مكة والمُعتمرين ٣٦٣
- في تقليد الهذِي وتشعيه ٣٦٣
- رسم في تقصير المرأة ٣٦٥
- رسم في الطواف على غير وضوء ٣٦٦
- فيمن آخر طواف الزَّيَّارة ٣٦٩

- ٣٧٢ فيمن طاف بعض طوافه في الحجر
- رسم فيمن طاف وفي ثيابه نجاسة واستلام الأركان ومن طاف
- ٣٧٤ في سقائف المسجد ومن رَمَلَ في سعيه كله
- فيمن ترك السَّعى بين الصَّفا والمروة حتى رجع إلى بلده والجُنب
- ٣٧٦ يسعى بين الصفا والمروة والسَّعى بين الصفا والمروة راكبًا ...
- رسم فيمن جلس في سعيه ومن لم يرمل في سعيه أو صلى على
- ٣٧٧ جنازة وهو يسعى أو يحدث ومن أصابه حقن وهو يسعى ...
- رسم فيمن ليس الثياب قبل أن يقصر وتأخير الطواف وترك
- ٣٧٨ المبيت بمنى
- في الأذان يوم عرفة متى يكون؟ والإمام إذا ذكر صلاة وهو
- ٣٨٠ يصلى بالناس يوم عرفة
- ٣٨٢ رسم في الوقوف بعرفة والدفع والمغمى عليه
- ٣٨٣ رسم فيمن وقف بعرفة جُنُبًا أو على غير وضوء والرافض للحج
- ٣٨٤ فيمن قرَن الحج والعُمرَة فجامع فيهما فأفسدهما
- فيمن وطئ بعد رَمَى جمرة العقبة ومن مرَّ بعرفة مارًا ولم يقف
- ٣٨٥ ومن دخل مكة بغير إحرام
- رسم فيمن أدخل حجًا على حج أو عُمرَة على عُمرَة ومن صلى
- ٣٨٦ المغرب والعشاء قبل أن يأتي المزدلفة
- ٣٨٨ رسم فيمن ترك الوقوف بالمزدلفة
- رسم في الوقوف بالمشعر الحرام قبل انفجار الصُّبح وبعده ومن
- ٣٨٩ أتى المزدلفة مغمى عليه

رسم في دُخول مكة ومن حلق قبل أن يرمى أو ذبح ومن ترك	
رمى جمرة العقبة يوم النحر حتى الليل	٣٩٠
رسم فيمن نسي بعض رمى الجمار	٣٩٢
رسم فيمن رمى العقبة من أسفلها ورمى الجمرتين ومن رمى	
الحَصَيَات كلها جميعًا	٣٩٤
رسم فيمن وضع الحَصَاة وضعا أو طرحها طرحًا	٣٩٥
فيمن رمى بحصاة قد رمى بها والمقام عند الجمرتين وفي الرمي	
عند الزوال	٣٩٦
رسم في الرمي ماشيًا أو راكبًا	٣٩٧
رسم في رمى الجمار عن المريض والصبي	٣٩٨
في إحرام الصغير والصبي يصيد صيدًا	٣٩٩
رسم في أخذ الرجل من شعره	٤٠٠

كتاب الحج الثاني

فيمن عَبَثَ بذكره فأنزل الماء	٤٠٣
رسم فيمن أحصر بعدو في بعض المناهل	٤٠٤
ما جاء في الأقرع	٤٠٥
رسم في تقليم أظفار المُحْرَم	٤٠٦
في المُحْرَم الحجام يحلق حرامًا أو حجام مُحْرَم حجام حلالاً	٤٠٦
رسم فيمن أَّخَّر الحلاق	٤٠٧
فيمن أحصر بعدو وليس معه هدي	٤٠٨

- في الطيب قبل الإفاضة وما ينبغي للمحرم إذا حلَّ أن يأخذ من
 ٤٠٩ شعر جسده وأظفاره
 ٤٠٩ في مُحرم أخذ من شاربِه
 ٤١١ رسم في الكفَّارة بالصيام وفي جزاء الصيد
 ٤١٢ فيمن رمى جمرة العقبة
 ٤١٢ رسم فيمن مرض فتعالج
 ٤١٣ فيمن قتل صيدًا أو دل عليه محرَّمًا أو حلالاً
 ٤١٥ رسم فيمن أصاب الصيد كيف يُقَوِّم ومن طرد صيدًا
 ٤١٧ رسم فيمن رمى صيدًا
 ٤١٨ في محرم ذبح صيدًا أو أرسل كلبه أو بازه على صيد
 ٤١٩ فيما أصاب المُحرَّم من بيض الطير الوحشى والصيد
 ٤٢١ في مُحرم ضرب بطن عنز من الظباء
 ٤٢٣ في مُحرم نصب شَرَكًا للذئب أو السبع
 ٤٢٤ فيمن أحرم وفي يده صيد أو في بيته
 ٤٢٦ رسم في الحكمين في جزاء الصيد
 في المحرم يقتل سبع الوحش من غير أن تؤذيه وما يجوز له أن
 ٤٢٧ يقتل منها
 ٤٣٠ رسم فيمن أصاب حمام الحَرَم
 ٤٣٢ فيمن حلف بهدى ثوب أو شيء بعينه
 ٤٣٣ رسم في صيد المحرم ما في البحر

- رسم في الرجل يطأ ببعيره على ذباب أو ذرّ أو نمل أو يطرح
 ٤٣٦ عن بعيه القراد أو غير ذلك
 ٤٣٨ في تقويم الطعام في جزاء الصيد
 ٤٤١ فيمن أُحصِرَ بمرض ومعه هَدْي
 ٤٤٢ فيمن جامع أهله وقد أفرد الحج
 ٤٤٣ رسم في قطع شجر الحرم والرعى فيه
 ٤٤٥ رسم في المرأة تريد الحج وليس لها ولي
 ٤٤٦ رسم فيمن بعث معه الهدى هل يجوز له أن يأكل منه ؟
 ٤٤٧ رسم فيمن أحصر بعدما طاف وسعى
 ٤٤٧ رسم فيمن أخر الحلاق أو أحصر بعدما وقف بعرفة
 ٤٤٨ رسم فيمن جامع أهله في الحج
 ٤٥٠ رسم في المحرم يدهن أو يشم
 ٤٥٤ رسم في المُحرم يكتحل أو يتداوى أو يختضب
 ٤٥٨ رسم في صنوف الثياب للمحرم وغيره
 ٤٦٢ رسم في تغطية الرأس والوجه والذقن للمحرم والمحرمة
 ٤٦٣ رسم الكفارة في فدية الأذى
 في لبس المحرم الجَوْرَبَيْنِ والنعلين والخُفَّيْنِ وحمله على رأسه
 ٤٦٣ وتغطية رأسه وهو نائم
 ٤٦٦ في الذي يحلف بالمشى إلى بيت الله فيحنت
 ٤٧١ رسم في الشركة في الهدى والضحايا
 ٤٧٣ في الاستثناء في الحلف بالمشى إلى بيت الله وغير ذلك

- ٤٧٥ في حمل المُحْرَم نفقته في المنطقة أو نفقة غيره
- فيمن قال إن كلمت فلانًا فأنا مُحْرَم بحجة أو بعمرة فحنت
- ٤٧٧ متى يحرم ؟

كتاب الحج الثالث

- ٤٩٦ كيف يُنحر الهَدْي ؟
- ٤٩٦ إذا ذبح الضحية أو الهدى غير صاحبه أو يهودي أو نصراني
- ٤٩٩ من لا تجب عليهم الجمعة
- ٤٩٩ ما نحر قبل الفجر
- ٥٠١ عيوب الهَدْي
- ٥٠٢ فيمن لا يجد نعلين ويجد دراهم
- ٥٠٣ فيمن نسي ركعتي الطواف
- ٥٠٦ باب في الوصية بالحج
- ٥٢٥ فهرس الموضوعات
